أفريقيا
من قرن إلى قرن

تأليف

حلمي شعراوي

مكتبة جزيرة الورد
القاهرة ـ ميدان حليم خلف بنك فيصل ـ شارع ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا
٠١٠٠١٠٤١١٥ — ٠٢٢٧٨٧٧٥٧٤
٠١٢٩٩٦١٦٣٥ — ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦

بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : أفريقيا .. من قرن إلى قرن

المـــــؤلف : حلمي شعراوي

تصحيح لغوي : علاء فاروق

رقـم الإيداع :

الطبعة الأولى ٢٠١٠

مكتبة جزيرة الورد

ميدان حليم ـ خلف بنك فيصل الرئيسي ـ شارع ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا .

ت: ٠٢/ ٢٧٨٧٧٥٧٤

محمول : ٠١٠٠١٠٤١١٥ - ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦

تصدير



تشكل مجموعة المقالات التى يتضمنها هذا الكتاب: أفريقيا .. من قرن إلى قرن الجزء الثانى لمجلد سابق بعنوان «أفريقيا فى نهاية قرن» الصادر عام ٢٠٠١ . وفى الحالتين وكان بودى تسمية الكتاب «متابعات: لأحوال أفريقية». والحق أن كتابنا هذا الذى يبدو أكثر شمولاً مما قبله، يكشف أبعاد الكثير من وقائع ما حدث بالقارة الأفريقية فى عقدها الأول من القرن الواحد والعشرين؛ من أقصى جنوبها فى «جوهانسبرج» و«كيب تاون»، إلى أقصى شمالها، من القاهرة حتى «أومليلى» أو «أم ليلى» على السواحل المغربية، ناهيك عن الجدل مع تجارب موريتانيا الحديثة.

وتأتى هذه «المتابعات» نتيجة ما يتطلبه العمل الثقافى فى العالم العربى من مساهمات بالكتابة فى هذه الندوة أو تلك، أو هذه الصحيفة أو المجلة، مما يرى الكاتب أنه لابد وأن يعبر عن رأيه أو ما يتصوره من جديد، أو عقب زيارة من تلك الزيارات العديدة التى يتجول فيها الكاتب فى أنحاء القارة.

ولابد أن اعترف أنى لم استطع التدقيق فى تواريخ أو مواقع عديد من المقالات التى جمعتها هنا، سواء بالنسبة للندوات أو الصحف والمجلات، ولذا عمدت إلى وضع ما اخترته منها فى تسلسل خاص بموضوع الفصل ومنطقه، بأكثر من اعتبار التسلسل التاريخى أو الجغرافى، وهو أمر ليس مقصود أصلاً. ومع ذلك فلابد أن أسجل شكرى واعتزازى بمواقع نشرت فيها هذه المادة المختارة، فى صحيفة «الاتحاد»، و«مجلة السياسة الدولية»، وصحف «الأهالى» و«الشروق» و«البديل» و«الكرامة»، و«النهار» و«الشاهد» اللبنانية... وغيرها. كما جاءت بعض المواد من ندوات بجامعة أسيوط والقاهرة، ومركز الدراسات الاستراتيجية بدمشق، وندوة اليونسكو باليمن، أو الدراسات السودانية بالخرطوم، ومركز الدراسات المتقدمة فى كيب تاون.

إن كل ما أطلبه من القارىء أن يتأمل هذه «المتابعات» فى تكوينها الموضوعى الكلى بعمقه ودلالات الحدث وموقعه من التاريخ الأفريقى العربى ككل. وأن يقدر أن التفاصيل باتت بحراً تتعدد مصادره خارج نطاق هذا الكتاب، أو بين ثناياه،وأن يدرك معى أن هذا الجهد هو مساهمة متواضعة لنقرأ معاً أحداث أفريقيا فى العقد الأول من القرن أملاً فى مستقبل أفضل بعد أن قرأ المجلد الأول وألقى النظر على ماضى القارة بشكل أو بأخر.

بقى أن أقدم الشكر لكل من واجه معى مشاق جمع هذه المادة، بل وضبطها ولا أقول فقط تصحيحها. وفى مقدمتهم العزيزة توحيدة توفيق. والزملاء علاء فاروق وناهد عفيفى فلهما الشكر وغيرهما لا أستطيع حصره أو نسيانه، لجهدهم فى تنظيم مادة الكتاب لترى النور بهذا الحجم دون أن نضطر لحذف الكثير استجابة لضغط المطابع!

حلمى شعراوى

القاهرة يناير ٢٠١٠

الفصل الأول

المفتتح



■ المقال الأول:

أفريقيا ... من قرن إلى قرن

فى مطلع العام ١٩٠٠ احتشد فى لندن عدد من الأفارقة - معظمهم من زنوح الولايات المتحدة الأمريكية - بقيادة عدد من الشخصيات العاملة فى مجال توحيد الأفارقة الأمريكيين، برز بينهم لمدة نصف قرن بعد ذلك الدكتور وليم ديبويس (توفى ١٩٦٣) وهو من أصل كاريبى وأكثر ارتباطا بالقارة الأفريقية وقضية توحيدها. ومن هذا المؤتمر الذى يعتبر تأسيسيا لحركة الجامعة الأفريقية Pan Africanism حتى انعقاد آخر نماذجه فى أوغندا ١٩٩٥، انطلقت صيحة «ديبويس» الشهيرة بأن القرن العشرين هو «قرن صراع اللون»، أو بالأحرى قرن التمييز بين الشماليين البيض، والشعوب الملونة. واعتبر الاجتماع هو المؤتمر الأول للزنوج الذين لم ينسوا ما فعلته بهم تجارة الرقيق عبر الأطلنطى، وتحدث ديبويس باسمهم لتحرير الزنوج من ضنك التمييز العنصرى، بل وساند الكثيرون بعد ذلك دعوته لتأسيس «أفريقيا الكبرى»، أى الموحدة؛ انطلاقا من مستعمرات بلجيكا خاصة فى الكونغو. ويمكننا إذن تصور الآمال التى تصيغها الشعوب على رأس كل مائة عام كما يحمل تراثنا العربى تماما.

ولم تكن أفريقيا وحدها التى تطرح آمالها فى الوحدة والتحرر، فقد كان هناك جمال الدين الأفغانى والكواكبى وغيرهما ممن طرحوا فى نفس الفترة فكرة الجامعة الإسلامية منطلقة من مصر وعدد من الأقطار العربية والإسلامية، بل وكان هناك من يطرح فكرة الجامعة العربية ونظم لها مؤتمرها الأول فى باريس عام ١٩١٣.

كانت الظروف المحيطة كلها تدعو لمواجهة المشروع الاستعمارى وتهديداته

المتنوعة الأساليب ضد شعوب القارات الثلاث، فحوض الكونغو نفسه بأكبر الثروات فى العالم أعلنه ملك بلجيكا مزرعة خاصة، «والبوير» البيض المتعصبين حاربوا بريطانيا نفسها للانفراد بأغنى بقعة أخرى فى جنوب القارة، «والاتفاق الودى» الإنجليزى الفرنسى يقسم الشمال الأفريقى، إلى مزارع للقطن فى مصر والسودان، أو أرض للاستيطان فى الجزائر والمغرب. والمشروع الصهيونى بقيادة هرتزل يزحف لتأكيد اغتصاب فلسطين، مثل قيادة سيسيل رودس لحركة الاستيطان فى الجنوب الأفريقى، مخططا لوصل المستعمرات البريطانية من كيب تاون حتى القاهرة، مرورا بوسط وشرقى أفريقيا.

ويبدأ القرن العشرين إذن والمشروع الاستعمارى فى عنفوانه بعد تقسيمات مؤتمر برلين ٨٤/ ١٨٨٥ للمستعمرات الأفريقية، بنفس أسلوب الاتفاق على اقتسام آسيا من قبل، وترك أمريكا الجنوبية شأنا خالصا لأمريكا الشمالية.

كان الوعد الأوربى بأن استقرارهم فى القارة، بل والاستقرار عموما تحت مظلة النظام الاستعمارى، يعنى للأفارقة التحديث، والانتقال من التصارع القبلى، أو النظم المتخلفة (إقطاعية أو جماعية بدائية) إلى الإدارة الحديثة والاستثمار المفيد لثراوتهم، وزراعة المحاصيل النقدية، والاتصال التنويرى بعالم الحضارة والرسالة المسيحية، وفى مقابل ذلك كان الأمل الأفريقى فى التوحد والاستقلالية ونهضة الحضارات المحلية القديمة التى عرفت من أقصى الغرب واضحة فى آثار زيمبابوى والزولو إلى أقصى الغرب فى بنين وتومبوكتو، إلى الشمال فى الممالك المغربية، ناهيك عن أحاديث الأصول الأفريقية للحضارة الفرعونية نفسها (ومازال الفولاو واليوروبا والباغندة والتوتسى يتناقلون أساطير الأصول العرقية هذه فى مناطق من القارة). وكل ذلك حمله المفكر والداعية «وليم ديبويس» وهو يؤسس لآمال

الوحدة الأفريقية.

وبينما الأحلام الأفريقية تمضي على هذا النحو المثالى، مثل أحلام غاندى والكواكبى وغيرهم، كانت الرأسمالية الأوربية تمضي بالدول الاستعمارية بفارق سرعة الطائرات عن الجمال والأفيال. وأدى بهم التصارع نفسه إلى خوض حرب عالمية طاحنة هى الحرب الأولى التى أكدت بمسمياتها وبشكل نهائى أن «العالمية» تعنى حركة الشمال الأوربى الذى يتخذ من بلدان الجنوب وقودا لصراعاته.

لكنهم أدركوا أن استمرار الصراع قد يدمر المعبد على رؤوسهم، ولذا سرعان ما اتفقوا عى مبدأ البقاء للأصلح (فيما بينهم طبعا) ولكن على تقسيمات أفضل لمصالحهم من جهة، وعلى إكساب هذه التقسيمات شرعية دولية بإقامة عصبة الأمم ونظام «الانتداب» لإدارة الممتلكات الاستعمارية من جهة أخرى. وعندها استطاعوا تدمير إمبراطوريات ملغومة بعناصر المقاومة (العثمانيين) وقدموا وعد بلفور للصهاينة، وأعادوا تأكيد اقتسام جنوب وشرقى آسيا، واحتووا الكومنتانج نفسه فى الصين وحاصروا الثورة الاشتراكية المضادة لمصالحهم فى روسيا.

وتستقر عولمة النظام الاستعمارى - حتى مع صراع الحرب «العالمية» الثانية، تستقر بوعود كاذبة طالما نثروها بين الشعوب المقهورة، قهرتها الإدارة «الحديثة» ودعاوى التعليم والتنوير الحديث، قهرها سلب الثروات، وقهرتها النخب المضيعة مع هذه الوعود.

ولا تزيد نتائج الحرب العالمية الثانية الأوضاع فى أفريقيا - بل والعالم العربى - إلا بؤسا. إذ تطوق القارة بإعلان نظام «الآبرتيد» فى جنوب أفريقيا، والكيان الصهيونى على حدودها الشمالية الشرقية. وتقام «الأمم المتحدة» - متحدة ضد الاتحاد السوفيتى وحركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث حتى تنبعث الآمال فى

باندونج ١٩٥٥ لتعلن أن حركة التحرر الوطنى، هى بدورها عالمية مثلما أن الرأسمالية والإمبريالية عالمية وتصطدم الآمال الطموحة بالوعود الكاذبة لتنطلق معارك التحرر الوطنى بأمل التحرر الفعلى الذى يتطلع للاستقلال والتنمية، فى ظل دعوات القومية والوحدة والتحول الاجتماعى، وموازنة معسكر الاشتراكية بمعسكر الاستعمار، وانطلاق طاقة الشعوب لتسهم بنفسها- وليس فقط بالنخب المضللة - فى أحيان كثيرة.

كان وعد الستينيات كبيرا، فها هى أعلام الاستقلال وزعاماته، تملأ الدنيا بحركة عدم الانحياز، وحركات التحرير الوطنية، وما لا يتم بالسياسة، يجرى تحديه بالكفاح المسلح، وبرامج التنمية والخطط الخمسية ومشروعات التصنيع والكهرباء هنا وهنالك. واجتماعات الوحدة الأفريقية وفلسفات الاشتراكية الأفريقية ولجان التحرر على قدم وساق؛ ودول الشمال الأفريقى تنغمس فى قضايا الكونغو وروديسيا قدر انغماسها فى فلسطين والجزائر، بما يكسر حواجز بين العرب وأفريقيا وضعتها ثقافة استعمارية بعيدة المدى.

لكن الحلم الكبير فى السبعينيات لا يكتمل ولا يلحق بالفجر المأمول لاستقلال حقيقى وعالمية جديدة، إذ سرعان ما تتفاعل عوامل داخلية لا تقل جذرية عن العوامل الخارجية لتطيح بعدد من زعامات ومواقع التحرر وعدم الانحياز إذ تتحول النخب الاجتماعية والسياسية إلى جماعات من الانتهازيين والاستغلاليين ويتحول عدد من الجيوش عن دوره الوطنى إلى قوى انقلابية مدمرة، ومن لم يلحق بهم الانقلاب أو التحول النخبوى، تعاجله قوى الاستغلال العالمية بضربات قاتلة مباشرة وامتد ذلك من غانا نكروما إلى مصر عبد الناصر، إلى اللومومبية فى الكونغو بينما قوى حلف النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا مع قرينه فى الكيان الصهيونى.

ولم تكن حرب فيتنام ولا حصار كوبا ببعيد عن مسامع القابعين فى بعض العواصم الباقية التى ارتضت من الغنيمة بالصمت...

■ أوهام البترول والانفتاح الاقتصادى:

فى أكثر من لحظة خلال العقدين الثامن والتاسع من القرن العشرين، بدت ملامح جديدة لظواهر كبرى فى العالمين الأفريقى والعربى بوجه خاص، لم تكن مطمئنة فى معظمها لكن السبعينيات بدأت بأحداث كبيرة أخرى باعثة للآمال مثل انتهاء حرب فيتنام بانتصار ثوارها، ووقوع حرب ١٩٧٣ فى الشرق الأوسط بمعجزة عسكرية ضد إحدى قوى الإمبريالية الفرعية، لذا بدت فورة البترول الدولارية، بقدر سلبياتها كمشكلة طاقة ومديونية فى أنحاء العالم الثالث، مثيرة لاحتمالات التعاون والتضامن العربى الأفريقى من جهة بل واحتمال تعاون الشمال والجنوب بطريقة إيجابية جديدة من جهة أخرى، وتصور البعض أن تشهد القارة حركة تنمية نتيجة هذا التعاون الجنوبى، تتغلب على مآسى ارتفاع أسعار البترول وتمضى بالآمال القديمة فى الاستقلال الاقتصادى قدر آمالها فى التحرر السياسى. لكن العقد الثامن لم يكتمل حتى بدت معالم الكارثة التى أطاحت بكل آمال التنمية عبر «السيولة المالية» العربية أو الأفريقية الآسيوية (حيث نيجيريا والجابون وماليزيا وإندونيسيا من أكبر مصادر البترول أيضاً) وبدلا من تدارك مجتمعات الكارثة مشكلاتها بمزيد من الضبط لحركة الإنتاج وتوزيع الدخل وتنظيم الأسواق الداخلية والعلاقات الخارجية، تستسلم هذه المجتمعات بسرعة لافتة - بقيادات اجتماعية بدت أكثر استغلالا من القوى الاستعمارية نفسها - لبرامج المؤسسات المالية الدولية حول ما سمى بسياسات الانفتاح والإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى! وبات علينا أن نتأمل ما يعنيه «الانفتاح» على قوى الاستغلال التاريخية -

مرة أخرى - وما يعنيه «الإصلاح» لما يعتبر سياسات التخطيط فسادا بينا، وما يعنيه «التكيف الهيكلى» أى التغيير البنيوى المتكيف مع المصالح الاستعمارية الجديدة! وبهذه المصطلحات تعطلت التنمية الفعلية بينما بلغت الودائع المنقولة من بلدان القارة الأفريقية والبلدان العربية وحدها إلى بنوك أوروبا وأمريكا أكثر من رقم الديون نفسها. وبات على شعوبنا والطبقات التى تعانى فيها بوجه خاص أن تقوم بسداد هذه الديون التى تبلغ خدماتها السنوية أكثر من ٦٠٪ من دخل بعض البلدان الأفريقية بل وتصل إلى ١٠٠٪ فى بعضها الآخر، وهى فى أحسن البلدان قدرة على التخطيط لا تقل بحال عن ٢٥٪ من الدخل القومى.

قد يسهل الحديث عن مسئولية الشعوب الأفريقية، أو المشاركة فى توزيع تهم التخلف .. إلى غير ذلك من أساليب نفى أثر العوامل الخارجية، تمهيدا للتسليم بأن «النظام العالمى الجديد» أو العولمة، حين بدأت تصيغ «تضبيطاتها» مع أوائل التسعينيات تحت شعارات «التنمية المستدامة» ومغالبة الفقر فى بلدان الجنوب، إنما تقوم بعملية إحسان لهذه البلدان، شبيهة فى نظر البعض بما شكله الاستعمار نفسه من قيم الإحسان والتحضر والتنوير فى فترة سابقة، وأن الرفض الدائم لنعم العولمة، وحتى الاستعمار مجددا، هو من آفات الرافضين للتقدم، والمرتبطين دائما بالفرص - أو بالأحرى - بالآمال الضائعة.

لكنى أتصور أن السيناريو الأليم والمحبط الذى مررت على بعض عناصره فى لحظة اكتئاب فرضها تأمل نتائج قرن من الزمان على شعوب القارة الأفريقية، ليس السيناريو الحتمى بالنسبة للمستقبل البعيد على الأقل. لقد دمرت الدول «الرأسمالية» «المتقدمة» نفسها فى حربين عالميتين، ومع ذلك استطاعت أن تنهض بعد ما شاعت أتعس الفلسفات عن نتائج هذا التدمير، ولعل فى استعادة روسيا

نفسها لقوتها بالرأسمالية بقدر ما كانت قوية بالاشتراكية، أن يجعلنا نتساءل عن «جذر النهوض» فى عناصر الدولة القومية التى مازالت تشكل ملامح العصر، وأن العولمة لا تشكل تلقائيا نفيا لقوة الدول الوطنية وتطلعاتها؟

إن الأمر يبدو قريبا من ذلك فى تماسك بعض الدول الأفريقية نفسها مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا وغانا وغيرها، وعلى الساحة العربية تتوفر أمثلة أخرى، ناهيك عما يكشفه الواقع الآسيوى والأمريكى اللاتينى من فرص. ويجعلنى ذلك أتأمل مطلع القرن الجديد - ودعونا من ترقيمه - فهو عندى قرن الاستعمار والتحرر وكفى - وأتأمل فيه إمكانيات لا بد لمثقفى هذه المنطقة من تأملها؛ وقد يعيدهم ذلك لقراءة «ديبويس» «والكواكبى» «وساطع الحصرى»... من أجل موجة جديدة نحو التحرر تستدعى:

أولاً: إعادة تأمل البنية الداخلية للدولة الوطنية وطبيعة النخب السائدة ومسئوليتها فى بعث موجة التحرر الوطنى، بديلة لاقتصادوية فكر التنمية فى عصر الانفتاح والتكيف الهيكلى.

ثانياً: قراءة إمكانيات النظام الإقليمى، على المستوى الأفريقى والعربى، وضرورة التفكير الجدى فى آليات التعاون العربى الأفريقى المؤسس والمقنن مع عدم تجاهل العمل الثقافى والفكرى داخله.

ثالثاً: عدم تبسيط أهمية حوار الجنوب / جنوب، قبل الحوار مع أنماط العولمة بالسياسات المالية المفروضة، التى تصيغ وحدها حوار الشمال/ جنوب.

ويتعلق الأمر هنا بقضية الديون وشروط الاستثمار بالنسبة للشمال، كما يتعلق بتكوين موقف تكتلى مناسب فى حركة الجنوب على نحو ما بدا فى إمكانيات مجموعة الـ ١٥ من جهة أو الموقف داخل منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى

وكانت آخر مظاهره فى «سياتل» التى فرضت على كلينتون نفسه الخروج على «النص المتعالى المكتوب».

إننى لا أفهم استمرار اجتماعات «الموظفين» فى هذه الدوائر حتى على المستويات الوزارية، دون أن يجرى تنسيق اجتماعات جادة للمثقفين فى مناطق التفاعل هذه. ولا أفهم أن تدفع بعض المنظمات الأهلية بكل هذا الثقل فى «سياتل» ولا يندفع بنفس القدر ممثلو شعوبنا الحقيقيون.

قد يدفعنا ذلك لدخول «قرن جديد» بروح القوة جديدة، إن كانت قد سبقتها الروح الاستعمارية وروح الهيمنة «العولمة»، فقد تلحق بها - مرة أخرى- روح التحرر والتقدم.



■ المقال الثاني:

عالم ما بعد ديربان أم ما بعد ١١ سبتمبر؟

تنقاد شعوب الجنوب- بوعي أو بغير وعي- إلى التأريخ لنفسها بحدث أمريكي تماما، فيما يسمى بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وما لم نبحث هنا فى الأوضاع الداخلية الأمريكية التي يسرت وقوع هذا الحدث، ومسئوليات الأجهزة الأمريكية الكبرى ذات اليد الطولى داخليا وخارجيا؛ فإنه كان على الجميع مراجعة السلوك السياسي والعسكري الأمريكي فى العالم، والذي كان إحدى نتائجه وقوع الحدث بهذا الشكل القاسي. لكن المفاجأة كانت فى تحويل الحدث إلى إطار لمسئولية عالمية خارج الولايات المتحدة؛ لا تكتفي بالبحث عن المسئولين فى كل بقاع آسيا وأفريقيا وأبنائهم فى أوروبا وأمريكا، وإنما تفتش عن السبب فى العقول والحضارات والثقافات والمعتقدات السائدة فى هذه البقاع، لأننا لابد أن نعيش فى «عالم جديد».. هو عالم ما بعد ١١ سبتمبر، لا يكون فيه ما يقلق الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص!

وبهذا الإرهاب النفسي والإعلامي الأمريكي- إلى جانب الإرهاب العسكري المباشر- كدنا نسلم أننا فى عالم ما بعد سبتمبر، ولا أظن أن الأمريكيين أو الأوربيين يقبلون بتعليل التسمية بأجواء الإرهاب العالمي الأمريكي الذي يتهدد أكثر من أربعين دولة عربية وإسلامية وأفريقية هي التي تتضمنها القائمة الأمريكية لما يسمى بقواعد الإرهاب المطلوب تصفيتها. ذلك لأنهم يقصدون إقناعنا أن ما أصاب أمريكا أصاب «العالم» كله، لأن النظام الأمريكي هو قلب العالم. ولو أن الأمريكيين أقنعونا بتراجعهم- بعد سبتمبر هذا- بأنهم يراجعون أنفسهم، داخليا

وخارجيا وأنهم يعودون- معنا جميعاً- إلى قواعد الشرعية الدولية، وقضايا الحق والعدل التي تعاني معظم شعوب العالم من تجاهلها، وأن ثمة نظاما عالميا جديدا يمكن أن يصاغ الآن على أسس جديدة بدلا من «عسكرة العولمة» القائمة وقيادة حلف الأطلنطي بزعامة أمريكية لإجراءات الرعب العالمي الذي نشهده، لو أن ذلك ما حدث بعد سبتمبر، لقلنا معهم إننا نعيش عالما جديدا بالفعل هو «عالم ما بعد سبتمبر»، لكن ما يجري أمام أعيننا لا يشير، ولا يبشر، بأي من كل ذلك، ولذا يحق لنا، أي لجميع الشعوب المقهورة أن تختار تاريخا آخر وحدثا آخر فى التطورات الحديثة تؤرخ به لحركتها من أجل «العدالة» الحقيقية هو ما وقع فى «ديربان» بجنوب أفريقيا، ممثلا فى إعلان «ديربان» الشهير الصادر عن تجمعات شعبية من أنحاء الأرض فى مؤتمر عالمي ضد العنصرية. وقد صدر أيضا فى الأول من سبتمبر ٢٠٠١ أي قبل أيام من أحداث نيويورك وواشنطن.

■ رياح العنصرية.. إلى الجنوب:

إن عناصر كثيرة وحقيقية تتوفر للقول بأننا نعيش فى «عالم ما بعد ديربان»، إذا جاز لنا أن نؤرخ بوعي الشعوب ونهوضها وليس بتدميرها وقهرها. ففي «ديربان» جرى إعلان إمكانية «الفعل الجنوبي» فى مواجهة غطرسة «الشمال»، تلك الغطرسة التي تمثلت فى أجندة اعتادوا فرضها على حكومات الجنوب، بل وتكاد تكون قُبلت فى المفاوضات السابقة بنيويورك وجنيف حول قضايا تهم «الشمال» بالأساس. فثمة ضغط لتعديل الأوضاع فى بلدان الجنوب، أو إثارة نزعات العنصرية الداخلية بين الطوائف والأعراق والقوميات فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفى ديربان نبهوا على الجميع بعدم الحديث عن تاريخ العبودية والرق الذي مارستها أوروبا وأمريكا على أبناء أفريقيا طوال عدة قرون، وأن يسقطوا أيضا الحديث عن الصهيونية التي

يعذب مشروعها شعوب الشرق الأوسط- وكانت من قبل مقترحا للتطبيق فى أنحاء أفريقيا وأمريكا اللاتينية منذ أكثر من قرن. وخوفا على كبرياء مسئوليهم الأفاضل الأنقياء الأبرياء أرسلوا إلى ديربان عددا من صغار الموظفين الأمريكيين والإسرائيليين ليحملوا توقيعات الموافقة من دول العالم إلى السادة فى نيويورك وواشنطن. وشعر الجميع بإهانة «النظام العالمي الجديد» لهم، وطغت أصوات المنظمات الأهلية والشعبية التي فاق عددها الآلاف الثلاثة، والمجتمعة فى ديربان لتحقق ضربتين مذهلتين للنظام العالمي الجديد، الأولى هي إعلان المنظمات الشعبية والأهلية ضد العنصرية الشمالية مقررة مسئوليتها عن تجارة الرقيق ودعم النظام الصهيوني، قرين العنصرية والثانية الضغط على الحكومات المجتمعة التي أدى موقفها الغارق فى الإحراج إلى حد الانسحاب الأمريكي والإسرائيلي من المؤتمر، وإن صار تمييع النص الحكومي الصادر عن المؤتمر فى محاولة لإرضاء جميع الأطراف!

كان لابد من اعتبار أول سبتمبر هو بداية «عالم ما بعد سبتمبر» الحقيقي. لكن الرعب الذي دب فى معسكر «الشمال» من هذا الحدث أدى فى اعتقادي إلى المبالغة فى الإعلام عن أحداث نيويورك وواشنطن بعد ذلك بعدة أيام ليصير العالم هو عالم ما بعد نيويورك وليس عالم ما بعد ديربان.

■ ذاكرة الشعوب:

لقد أعادت شعوب الجنوب فى ديربان إلى الذاكرة نغمات «باندونج» ١٩٥٥ ومؤتمرات التضامن الأفريقي الآسيوي وعدم الانحياز فى القاهرة وأكرا ونيودلهى... استرجعت تجمعات «القارات الثلاث» بل وظهرت صور جيفارا؛ موضة حديثة بين الشباب، كما تستعاد ذكرى المهدى بن بركة، وتروج الأفلام عن عبد الناصر... وفى هذا الجو تصاعدت فى سماء «ديربان» رموز الانتفاضة

الفلسطينية، حتى لقد دعت العديد من المنظمات الشعبية الأفريقية العربية «جمال الدرة» والد محمد الدرة ليقود مظاهرات «ديربان» أمام قاعة المؤتمرات الحكومية- وهو الرجل البسيط المتواضع- رمزا لكفاح الشعب الفلسطيني ضد الصهيونية المطروح أمرها على المؤتمر!

والآن، ثمة سؤال: لماذا ديربان وليست «سياتل» أو «جنوا» التي شهدت احتجاجات صاخبة أيضا ضد النظام العالمي الجديد؟ يمكن أن تبدأ الإجابة بأن «ديربان» بلورت كل ذلك، وكانت على قمته فاستحقت مكانتها. لكن الأمر يبدو أكثر دلالة. ففي ديربان كان المؤتمر المنعقد يمس أكثر قضايا شعوب الجنوب حساسية بالنسبة لتاريخها، وواقعها. لا ننسى أن ضحايا تجارة الرقيق الأطلنطية والتي قامت على أكتافهم حقائق الحياة الأمريكية، قد فاقوا الخمسين مليونا فى بعض الإحصاءات، ودمرت بسبب ذلك الممالك والثروات والتطورات الأفريقية جميعا. فالنظام الرأسمالي «العالمي» إذن، والتقدم العالمي الذي يعيشون أو يتحدثون عنه وحدهم قام على أكتاف ودماء أبناء الجنوب، وأفريقيا خاصة. والصهيونية، هي ابنة روتشلد صاحب أولى المستعمرات فى فلسطين، وأوبنهايمر صاحب أكبر مناجم للماس والذهب فى جنوب أفريقيا... وغير ذلك من الإشارات الكثير. لذلك بدت المنظمات العربية والأفريقية لأول مرة فى التظاهرات التي قامت ضد العولمة، فى مقدمة المتظاهرين فى «ديربان». خلافا لوجودهم المحدود فى سياتل أو جنوا. ولأن جماهير جنوب أفريقيا، كانت مازالت حديثة العهد بالتحرر من نظام «الأبارتهيد» فإنها بدت الأكثر إحساسا بمعنى «البانتوستانات الفلسطينية» التي تقيمها إسرائيل فى فلسطين. وشبهت انتفاضة الشعب الفلسطيني «بانتفاضة» سويتو ضد النظام العنصري. ولذلك هبت آلاف مؤلفة من مختلف أقاليم جنوب أفريقيا إلى «ديربان»

لتسهم بأعلى صوت ضد تجار الرقيق، والعبودية، وسياسة الفصل العنصري فى فلسطين.

لن ننسى أيضا أن ممثلي الشعوب الجنوبية الأخرى قد أدركوا ما تجرهم إليه «آلية الأمم المتحدة ومؤتمرها الدولي» من بحث كافة مشاكلهم الاجتماعية والثقافية تحت غطاء «مواجهة العنصرية على صعيد عالمي» أي بتحويل المشاكل الاجتماعية إلى مشاكل عنصرية فى خلط مريب للأوراق. لا شك أن ثمة اعتراف بمشاكل الأقليات والقوميات، ومشاكل المرأة والطفولة، والمهاجرين والمنبوذين، والمهمشين فى المناطق الفقيرة.. إلخ، لكن لم يكن من المنطقي أن يعالج ذلك فى مؤتمر عن «العنصرية» وأخطارها، وقد بدا الخطر الأكبر أن تمتد «رياح العنصرية» لتهب على شعوب الجنوب عبر مؤتمر عالمي مثل هذا. ولو نجحت خطة الوفود الأمريكية والأوربية، لاتهام معظم شعوب الجنوب بالعنصرية على هذا النحو الذي صيغت به مشكلات عربية وأفريقية وأمريكية لاتينية، لأصبحنا الآن فى نظام عالمي جديد فعلا.. تصيغه- مرة أخرى- الدوائر الأمريكية الأوربية. ليزداد الاقتتال بين شعوب الجنوب وداخلها. لكن جماهير «ديربان» قلبت السحر على الساحر، ومع السابع من سبتمبر ٢٠٠١- تاريخ انتهاء المؤتمر كانت صرخة شعوب الجنوب ضد النظام العالمي الجديد؛ واضحة المعالم، متجهة لضغط من نوع جديد، كاسح، وصادر من مواقعه الصحيحة فى «الجنوب»... ولعل ذلك- مرة أخرى- هو الذي جعل أحداث نيويورك وواشنطن- بعد ذلك بعدة أيام فقط، تأخذ هذا البعد الإعلامي «العالمي» لمسح آثار «ديربان»، بل والإعلان عن سياسة التأديب لكل من تحدثه نفسه بالاحتجاج على دعوى إعلامية «شمالية» أقرب للدعاوى العنصرية التي جرى الاعتراض عليها فى «ديربان»، وهى هذه المرة باسم صراع الحضارات،

وطبائع الثقافات والمعتقدات...!

■ سبتمبر الأفريقي.. والحرب الباردة:

والدوائر الغربية تعرف جيدا ماذا تفعل بهذا الإعلام الطاغي عما بعد سبتمبر الأمريكي ذلك أن «سبتمبر الأفريقي»... «سبتمبر ديربان»، كان يجسد إشارات سابقة خطيرة ذكرنا منها «سياتل وجنوا»... لكنه أيضا كان يمثل نهوضا خطيرا مجاورا للولايات المتحدة ممثلا فى اجتماع «بورتو أليجرى» بالبرازيل حين استضافت الحركات الشعبية هناك آلافا من ممثلي شعوب أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والوطن العربي فى يناير ٢٠٠١، وبالتعاون مع الحركة الفلاحية الثائرة فى المكسيك، وذلك فى مواجهة مع نظام العولمة الجديدة وشروطه المجحفة بشعوب الجنوب، ومن «بورتو أليجرى» اتجهت الدعوة للاجتماع فى بعض البلدان العربية والأفريقية لتلتقي قبل مؤتمر «المنظمة العالمية للتجارة» فى الدوحة فى نوفمبر ٢٠٠١ تحت شعارات عن «العدالة الاجتماعية الدولية»، و«مصالح شعوب الجنوب» و«شعوبنا ليست للبيع والتجارة»... إلخ. وكان معنى ذلك أن آثار النجاح فى ديربان سوف تمتد بمخاطرها على «المصالح الكبرى» إلى أجواء متنوعة وآفاق جديدة... تهدد الهيمنة العالمية التي تحققها الولايات المتحدة تحديدا عقب انتصارها فى البلقان، ومحاصرتها للروس، والضغط بالديون والمعونات على الحكومات، التي قد تساعد فى صد هذا الهجوم الشعبي المهدد «للمصالح الكبرى» ومن ذلك يمكن القول إن الحرب الباردة لم تنته كما يشاع أحيانا، ومن حقنا أن نشير إلى أن عناصرها قد اختلفت فقط خاصة فى عالم ما بعد ديربان. فعناصر الحرب الباردة الأولى كانت بين معسكرين، لعبت فى أحدهما قوى التحرر الوطني دورا ليس بسيطا، وإن كان قد تم انسحاب المعسكر الاشتراكي ومعه قوى التحرر الوطني بسقوط الاتحاد السوفيتي،

فقد عادت الحرب الباردة ضد شعوب الجنوب متمترسة بالحضارة والثقافة ومتهمة إيانا جميعا بالإرهاب والتخريب، بل وفساد الواقع والمعتقدات... مثلما اتهُّم أطراف الحرب الأولى بالأيديولوجيا والإلحاد، وتطرف النزعة الوطنية.. إلخ. أي إن عناصر الحرب الباردة الجديدة لا تكاد تختلف إلا فى مزيد من الخسارة فى معسكر شعوب الجنوب. فها هم الروس والصينيون يستردون صحتهم، ويدخلون فى حوار بدرجة أو أخرى مع المعسكر المهيمن فى عالم ما بعد سبتمبر الأمريكي، بل إن بعض القوى ما زالت تتصارع حول وسط آسيا وبحر قزوين ، لكننا فى عالم ما بعد ديربان نعيش وحدنا أجواء الحرب الباردة، ولذا نحتاج لتفكير جديد، فى أشكال من التضامن على أساس شعبي وثقافي بل وحكومي، ولدينا من أشكال التنظيمات على مستوى بلدان الجنوب ما يستوعب حركتنا؛ من مجموعة الخمسة عشر (عدم الانحياز) إلى الثمانية (الإسلامية) إلى الاتحاد الأفريقي، إلى التيارات الجديدة فى أمريكا اللاتينية؛ ومثالها ما حدث مؤخرا فى الأرجنتين، علّ ذلك أن يجعلنا ننسى عالم سبتمبر ليتخلق عالم ما بعد ديربان.

القاهرة يناير ٢٠٠٢

■ المقال الثالث:

التاريخ والبشر: من كيب تاون.. إلى القاهرة

■ تمهيد:

أ - خلق نظام «الأبارتيد apartheid فى جنوب أفريقيا حالة غير إنسانية بكل المقاييس على مدى عدة قرون جعلت مدينة مثل «كيب تاون» على أقصى الطرف الجنوبى الغربى من القارة وهى التى تتمتع بدرجة الأوكسجين النقية العالية وبالقرب منها إحدى أكبر ممالك الزهور Flora، ويصنع بها أجود أنواع النبيذ - هذه المدينة تصبح فى بضعة قرون حالة شديدة التنافر بسبب النظام القائم على التفرقة العنصرية الصارخة discrimination والفصل العنصرى الكامل Segregation والمسمى فى النهاية بالأبارتيد apartheid: كلمة تنطق بكل اللغات الأوربية المتعجرفة بمنطوق واحد لتطلق على مجتمع يضم عشرات الجنسيات والأعراق البشرية وفق خطة فصل دقيقة بين كل منها والآخر. لم يمنع الصراع بين الإنجليز والفرنسيين والبرتغاليين والألمان والهولنديين حول المنطقة فى القرن السابع عشر والثامن عشر من الوصول إلى اتفاق إلا حول السيطرة على خط «كيب/ كايرو» بوصفه خطا بشريا رغم تنوعه، وخطا للمعادن والمحاصيل النقدية والمصالح الاستراتيجية. خليط كيب تاون من الإنجليز والأفريكانز والهنود والملونين والسود كلهم الآن أفارقة (يطلقون عليهم قوس قزح) فى ظل دولة جنوب أفريقيا الجديدة (٥٠ مليون نسمة) بعد قرون من الصراع العنصرى والاجتماعى.

وعلى الطرف الآخر من هذا الخط المشروع، تقع مصر، والقاهرة عاصمتها حيث

التوحد التاريخى فى آلهة التوحيد والعقيدة الإنسانية، والامتدادات البشرية فى حوض النيل جنوبا إلى الصحراء الكبرى غربا وشرقا، ومن الفرعونية ذات الأصل الزنجى عند البعض إلى الهلينية والمتوسطية شمالا، إلى السامية شرقا وغربا. وكل منها محمل بالوحدة الشاملة لأوسع المساحات البشرية.

ب- فى الطريق إلى القاهرة يمتد سيناريو الصراع والتوافق والتوحد من أقصى الجنوب إلـى الشمال مارا بحضارات متنوعة الأصول والفروع، تشهدها منذ تنطلق من الجنوب؛ حضارات وممالك الزولو (جنوب أفريقيا)، والمتابيلى والشونا فى بقايا آثار زيمبابوى، ثم الماساى والكيكويو فى كينيا، مرورا بالباغندة فى أوغندا. ومع اتساع حوض النيل الذى يربط الجنوب بالشمال، تتسع خارطة الصراع والتوافق. ويمضى المرء بين ثقافات متعددة على أرض الكونغو ومنطقة البحيرات (التوتسي) إلى الإمبراطورية على الأرض الأثيوبية حيث ممالك أكسيوم والامهارا فى أثيوبيا، إلى ثقافة الدينكا جنوب السودان، ثم خليط «فلاتة» غرب أفريقيا (من أبناء الفولا العظام)؛ فى وسط هذه البلاد الشاسعة، إلى حضارة «مروى» النوبية السودانية ثم المصرية. وبالوصول إلى بحيرة السد العالى العظيم التى تربط السودان بمصر ثم معبد «أبو سمبل» نضع أقدامنا على حافة القاهرة، بعد عبور الحضارة الفرعونية فى الأقصر إلى ساحة من الحضارات والثقافات الشرقية والأوربية والتنوع ذى الأصول البشرية والحضارية فى القاهرة مما لا يوحى رغم ذلك إلا بحالة سلام إنسانى عالى المستوى لم تشهده كيب تاون المتنوعة بدورها أو تبشر به إلا منذ أعوام قليلة...

جـ- على طول خط الكيب/ القاهرة نشأ الكثير من الصراعات، والكثير من التوافقات، كان هناك صراع الكبار بين الدول الأوربية، وصراع هؤلاء مع الأهالى

الأفارقة «الكفار» Kafirs فى تعبير الأفريكانر ضمن عمليات تهجير واستيطان واستغلال ونفى غير إنسانية، ونشأ وفاق أوربى لمواجهة التمردات الأفريقية وتوزيع المصالح ودوائر النفوذ، ونشأ القتال الأوربى فى حروب التحرر الأفريقية بالوسائل السلمية أو الكفاح المسلح، نشأ مشروع الدومنيون والجامعة الأفريقية Pan Africanism من وجهة نظر المستعمرين والمستوطنين، كما نشأت الاتحادية وحركة الوحدة الأفريقية من وجهة نظر الوطنيين.

وتجسد ذلك على مدى ثلاثة قرون ونصف تقريبا منذ ١٦٥٢ حتى الآن... وعلى مدى ثلاثة قرون ونصف تواصل الاستعمار الاستيطانى مع الاستعمار التقليدى حتى الاستعمار الحديث، وهيمنة مشروعات العولمة. وخطّط الاستعماريون المستوطنون للوصول من «الكيب» للقاهرة، مرة بخريطة السيطرة- الحمراء- التى رسمها عتاة الاستعمار، ومرة بمشروع طريق السكك الحديدية منذ مائة عام ليربط الكيب بالقاهرة، وهو الذى تجددت حركة إنشائه حتى ركبه مبيكى (رئيس جنوب أفريقيا) وسالم أحمد سالم أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩٨.

(٢)

بدأت المعركة حين وصل الكابتن جان فال ريبيك بسفينته الهولندية، يحمل بضع عشرات من الهولنديين والألمان والفرنسيين إلى رأس الرجاء الصالح (الكيب) عام ١٦٥٢ وهى ملتقى مرج المحيطين الأطلنطى غربا والهندى شرقا، وحين شعروا بالسلام مع الأهالى بدأ إنشاء محطة لشركة الهند الشرقية الهولندية، إحدى الشركات الاستعمارية الكبرى، محطة عبور إلى الهدف فى ملقا وجاوة الإندونيسية، ومحطة لعلاج البحارة الذين مرضوا بحمى الطريق، وليس بالمرض الأفريقى. جاء الأوربيون إلى أرض سلام مستقر بين أبناء «السن sen» (البوشمن والهوتنتوت)

بينما هم قادمون من أرض صراع بين العقائد الدينية وحروبها فى غرب أوروبا (الكالفنين- البروتستانت- الكاثوليك..)، وتستمر الصراعات الأوربية لقرن ونصف تصعد فيها وتهبط الإمبراطورية الهولندية حتى يسيطر الإنجليز (١٧٩٥) ليبدأ صراعهم مع المستوطنين من كافة الأجناس الأوربية وخاصة الألمان والفرنسيين. وخلال هذه الفترة من الصراع الإمبراطورى، يحضر العبيد الأرقاء من محطات الرق فى غرب أفريقيا (وكانوا يهيئون للترحيل لتعمير الأمريكتين) فيجلب بعضهم إلى الجنوب لإنشاء الطرق والسكك الحديدية والبنية التحتية لاستقرار المستوطنين، ويستجلب أيضا الآسيويون من إندونيسيا والصين وماليزيا والهند ليديروا جماعات الرق الأفارقة ويشاركوا فى مشاريع السكك الحديدية خاصة.

وتصبح «الكيب» عاصمة «الاستيطان» خليطا واسعا من البشر مازالت آثاره للآن فى الشوارع والمحلات والفنادق، وعند أسواق المدينة خاصة عند ووتر فرنت water Front ومحلات CTC (من القاهرة للكيب)، وفى محطة السكك الحديدية التى توزع هذه التنويعة البشرية إلى أنحاء الجنوب، وفى طرق الشمال وحتى فى البرلمان والمجلس المحلى ومجلس وزرائها الإقليمي.

مازالت الجموع الأوربية تأتى إلى هذه المحطة لتنطلق إلى مراكز المصالح فى جوهانسبرج أوالى مناطق تعدين الماس فى كمبرلى حيث مافيا تهريبه أو من ينقلوه لإعادة تصنيعه وفق خطط شركة De Beer الكبرى أو إسرائيل وغيرها فى انتيروب ببلجيكا والعواصم الأوربية، وبعضهم يجمع ماس جنوب أفريقيا مع الماس من أنجولا التى تحمى تهريبه حركة التمرد الكبرى (يونيتا) لينتقل إلى عواصم أفريقية وأوربية معروفة.

هناك قطارات وطرق شهيرة تنطلق من كيب تاون، تم إنشاؤها على طول القرن

العشرين وفق أحلام سيسيل رودس وكروجر لمد النفوذ الأوربى ثم المصالح الأفريقية وأحلام الأفريقيين فى الوحدة الشاملة؛ تخرج من كيب للقاهرة... تحمل مجاميع من البشر متعددى الثقافات وتعبر خطا يبلغ طوله حتى القاهرة حوالى سبعة آلاف ميل إلى الشمال مارا بثقافات وحضارات عدة أخضعها الاستعمار جميعا فى عصر التنافس الأوربى والعصر الفيكتورى الكولونيالى العتيد بوجه خاص. كان حلم سيسيل رودس (١٨٥٣-١٩٠٢) أن يمتد خط سكك حديدية من الكيب للقاهرة مارا بأراضى الإمبراطورية البريطانية ومناطق نفوذها.

وشهد العصر الفيكتورى بداية المشروع بالفعل، رسمه «رودس» خريطة باللون الأحمر رمزا للدم والعنف والنفى الملكى للآخرين، يلون به خطا جغرافيا حقيقيا يمتد من مستعمرة كيب تاون مارا ببتسوانا إلى روديسيا الجنوبية (زيمبابوى الآن) حيث ماتابو Matapo وقصره الجميل view of the world وروديسبا الشمالية (زامبيا الآن). ثم يصَّاعد إلى تنجانيقا (تنزانيا الآن) وإلى كينيا وأوغندا (وكان ثلاثتها تسمى شرق أفريقيا البريطانية (مقابل غرب أفريقيا الفرنسية) والخط يمر على الخريطة كذلك بالكونغو البلجيكية وعند مرتفعات نيروبى يأتيه خط ممباسا/ كمبالا (من أقصى الشرق على المحيط إلى جوهرة أفريقيا فى أوغندا كما سماها تشرشل بعد ذلك) ومن أوغندا حيث يعبر علامات خط الاستواء الشهيرة كما يعبر مساقط المياه الأولى ومقياس مياه النيل الشهير عند جنجا حيث يقبع المهندس المصرى مع زميله الأوغندى لمراقبة حركة المياه المتدفقة إلى النيل، بعدها يواصل خط السيطرة البريطانية القديم طريقه عبر السودان مقيما فى جنوبه حاجزا ثقافيا ولغويا بين أفريقيا السمراء وعرب الشمال الذين يبدأون من ملكال. ثم يقيم حاجزا آخر بين السودان ومصر وإن أخضعهما معا للتاج البريطانى. وبذلك تكتمل

خريطة النفوذ المتصل التى مثلها العلم الشهير الذى وضعه سيسيل رودس وأسماه باسمه حاملا شارة كيب تاون وعلم مصر الملكية رابطا بينهما بالعلم البريطانى.

(٣)

* لم تتوقف عمليات تصفية الصراع بين القوى الأوربية التى انتقلت من أرض قارتها إلى القارات الأخرى منذ بدأت فى مطلع القرن السابع عشر حتى نهاية نظام الأبارتهيد سنة ١٩٩٤ تصارعت بالبشر وبالسلاح والتقسيم وبالثقافة.

فالثقافة الألمانية والفرنسية والهولندية تكون القاعدة الرئيسية لحوالى سبعة ملايين أوربى من خمسين مليونا يعيشون الآن فى جنوب أفريقيا، وتمسكت هذه الأقلية بمصالح منفصلة حتى عن بريطانيا التى هيمنت منذ أواخر القرن الثامن عشر فكانت حرب البوير حرب الاستعمار الاستيطانى مع التقليدى لتستمر آثارها وذكرياتها المريرة (١٨٩٨-١٩٠٢) حتى بعد استقلال جنوب أفريقيا (أو تحولها الديمقراطى كما يسمون عام ١٩٩٤).

ثم كانت حرب هؤلاء البوير مع الثقافات الأفريقية، والآسيوية (عربية وإسلامية...) يفصلون ويميزون بينهم فى الأحياء والحافلات والمصالح الحكومية ومواقع العمل.

بعدها كان طرد الإنجليز للبرتغاليين وحصارهم فى أنجولا وموزمبيق (الليزوفون) ثم كان طرد الألمان وحصارهم فى جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا الآن) وتنجانيقا (تنزانيا الآن). وحين استبعدت فرنسا من الخط نهائيا اكتفت بنفوذها الثقافى مع البلجيك فى الكونغو ورواندا وبوروندى. وحين حاولت الاقتراب من الخط فى السودان تحاربت مع الإنجليز ورسم لها حد النفوذ فى فاشودة لتقف باستعمارها لغرب أفريقيا الصحراوية (أو بلاد السودان) عند تشاد، بعيدة عن منافذ

الأنهار والمحيطات التى تنفرد بها بريطانيا.

فى هذا الوقت كله كان العمال الأفريقيون يحفرون مناجم الماس والحديد والذهب وأشهرها حفر أكبر حفرة فى العالم فى «كمبرلى» لاستخراج الماس فى جنوب أفريقيا والمعروفة باسم The Big Hole (الثقب الأعظم). وكان العمال الآسيويون يستجلبون للعمل فيأتى معهم أبناؤهم الذين يحفظون القرآن أو يعلمونهم إياه بفضل تعلم بعضهم فى الأزهر حتى أثروا فى البعض من المستوطنين الذين بدأوا يؤسسون لغة خاصة بهم هى الأفريكانية Afrikaan بل وبدأوا كتابتها أحيانا بالخط العربى تأثرا بتعلم الآسيويين لهذا الخط وكتابة لغاتهم به.

وفى الشمال قليلا حاربت جيوش سيسيل رودس مملكة المتابيلى والشونا نهاية القرن ١٩ (زيمبابوى الآن) ودمروا حضارتهم التى لم يبقَ منها من معالم جميلة إلا آثار زيمبابوىZ. Ruins

وفى تنجانيقا (تنزانيا الآن) وفى نفس الفترة من أوائل القرن العشرين كانت على الخط أيضا حرب «الماجى ماجى» مع الألمان، حيث وحشية الألمان لم تقابلها إلا الحرب برش المياه على الأجساد الأفريقية الهزيلة (ماجى ماجى) رغبة فى حمايتها من الرصاص الأوربى المهلك دون معرفة أساليب مقاومة مباشرة.

كان شعب تنجانيقا ينعم ببناء «دار السلام» - عاصمته فى اختلاط مع العرب والثقافة العربية الإسلامية رغم تجارة الرقيق العربية على نطاق فردى لم يشعل الحروب مثلما حدث مع الاسترقاق الأوربى الجماعى.

وفى تنجانيقا، مثلما فى كينيا شمالها جيئ بالآسيويين من الهند وجنوب شرقى آسيا للقيام بأعمال قد لا يجيدها الأفارقة فى نظر الأوربيين، أو بالأحرى حيث يقاوم الأفريقيون- ولو بالمقاومة السلبية- المشروعات الأوربية كالتعدين والسكك

الحديدية فى أراضيهم (خاصة فى جنوبى أفريقيا) أو زراعة المحاصيل النقدية كالكتان والسيسال ومشروع الفول السودانى الفاشل فى تنجانيقا أو إقامة خط ممباسا/ نيروبى/ كمبالا فى كينيا وأوغندا. ومثل حرب الماجى ماجى ضد الألمان فى تنجانيقا كان هناك تمرد الكيكويو فى كينيا ضد سلب أراضيهم لصالح السكك الحديدية، وكان تمرد «الباغندة» بسبب تهديد نفوذ مملكتهم بوجود الآسيويين ونفوذ البريطانيين.

حين أقام سيسيل رودس أولى خطوات الفصل العنصرى فى كيب تاون بمنع السود من المرور فى شوارعها الأوربية أواخر القرن ١٩، فإنه استبق إجراءات «الأفريكانز» العنصريين عندما طبقوا ذلك على نطاق أوسع منذ عام ١٩١٠ وحين أقاموا دولة الأبارتيد السياسية والاجتماعية كاملة بحكم الحزب الوطنى الأفريكانى سنة ١٩٤٨.

هل لهذا التاريخ (١٩٤٨) صلة بارتباط مشروع الفصل العنصرى ودولته فى جنوب أفريقيا وفى فلسطين؟ ليس ثمة خيال سياسى شارد هنا. فالصلة الموثقة بين سيسيل رودس وهرتزل كانت قائمة فى أوائل القرن العشرين، وكان الأخير يرغب فى دراسة نمط شركة جنوب أفريقيا البريطانية التى أقامها رودس ومشروعه لمد خط الكيب إلى القاهرة، وبين مشروع هرتزل لإقامة الوكالة اليهودية وإقامة الدولة فى إحدى المستعمرات البريطانية على نمط مشروع رودس وزعيم الأفريكانز العنصريين «كروجر» فى الجنوب. وكان مشروع هرتزل المستعمرة على منابع النيل فى أوغندا أو الاستفادة من مياهه فى العريش وفلسطين.

لكن بريطانيا كانت تخوض حرب المياه مبكرا فخشيت من مشروع هرتزل وتأثيره على مياه النيل التى تروى محصول القطن فى السودان ومصر/ كما لم تشأ

تأسيس مواقع للصراعات العنصرية على النحو الذى كلفها كثيرا فى حرب البوير، فلجأت لنظم الحكم غير المباشر بتمليك شيوخ القبائل والممالك الشهيرة للسلطة فى تنجانيقا وكينيا وأوغندا، وأبرز أنثروبولوجيوها ثقافات مشتتة على أنها مجتمعات غير دولتية Stateless فى معظم مناطقها على خط كيب/ القاهرة ومن ثم بررت حكمها لبلدان الخط كله.

هنا برزت فى الثقافة الأوربية وأنثروبولوجيتها أسماء لأشتات من قبائل وممالك تمتد على خط كيب/ كايرو وكأنه لا تجمعها أية وحدة وتضم الزولو والمتابيلى والشونا والماساى والكيكويو والباغندة، والدينكا والشلوك ومروى، -بهذا التتابع- حتى محاولة التقسيم بين مسلمين وأقباط فى مصر ليكتمل خط السيطرة.

لكن هذه المسميات لم تمنع من تصاعد روح الاستقلال الوطنى وتكوين الدول الوطنية الشهيرة على هذا الخط من الكيب للقاهرة، ولم تمنع من بروز زعامات كاريزمية تمثل معنى الوحدة الكبيرة وليس التفتيت المتعمد الذى قصده البريطانيون على طول مشروعهم الاستعمارى الكبير، وليس صدفة أن بعض هؤلاء الزعماء كانوا أبناء قبائل أو طوائف كبرى (مانديلا- كينياتا- موجابى- المهدى- أوبوتى- إلخ) أو كانوا مثقفين وعسكريين وطنيين (نيريرى.... عبد الناصر....)... إلخ.

(٤)

على طول خط كيب- القاهرة تصارعت ثقافات الشعوب الواقعة على هذا الخط مع الثقافة الأوربية بطرق شتى غير أسلوب المواجهة المألوف بين الحداثة والتقليدية، إذ يبدو أن تلك الصياغة الأخيرة أكثر حداثة على طول هذا الخط من واقع الصراع القائم ونتائجه لأن عمره الحقيقى يبلغ عدة قرون.

أ- قد تكون ثقافة ولغة «الأفريكانز» هى أحدث صيغ الصراع بين الثقافة

الهولندية- الألمانية والفرنسية وبين الإنجليزية تحديدا، ولابد أن مقابلات مكثفة مع القيادات التقليدية للفئتين يمكن أن تكشف الأبعاد العميقة للصراع الثقافى الذى يجعلهما يبدوان دون أصول أوربية مشتركة. وقد عمقت فترة المقاطعة الأوربية- ولو الصورية- لجنوب أفريقيا بسبب نظام الأبارتهيد إحساس الأفريكانز بعزلتهم عن العالم. وكان زعيمهم «كروجر» فى أول القرن العشرين ومع قيادته لحرب البوير ومن خلال إعجابه بالحركة الصهيونية قد صور «الأفريكانز» فى صورة اليهود الذين طردوا من أرضهم (حين أبعد الإنجليز الأفريكانز من كيب تاون) وتطلعوا «لأرض الميعاد» شمال البلاد (ولاية فرى ستيت Free State) واعتبروا أنفسهم «الشعب المختار». ولعله من خلال هذا التشابه نشأت أسس العنصرية (الأبارتهيد) بعد ذلك ونشأت أيديولوجيا العبء الحضارى للرجل الأبيض، والرسالة الدينية الحضارية لتمدين الأفارقة.

فى هذا الاطار تبنى البيض نمط المسيحية التى لا تعترف بمسيحية الأفارقة بل وتعزلهم عن الكنيسة فى ممارسات بدت أبشع لون للعنصرية لنيلها من سماحة المسيحية الأصيلة حين أعلنت كنيستها فى جنوب أفريقيا عدم السماح للسود بدخولها، وأعلن زعماء البيض عدم ترحيبهم «بتمسيح» الأفارقة السود (ويمكن مناقشة ذلك الآن مع رجال دين مسيحيين خاصة من كنائس Nederdintse أو الكنائس الإصلاحية الألمانية) وقد ارتبط بالممارسات الدينية أيضا نظام كامل من الممارسات الاجتماعية (عدم زواج أبناء جنس من آخر) وكل أشكال فلسفة التنمية المنفصلة بين الأجناس Segregation التى طورتها المدرسة العنصرية للحزب الوطنى (الأبيض) منذ ١٩٤٨ (وهى أصلا منذ أوائل القرن العشرين) باسم التمييز العنصري R. Discrimination الذى يمكن متابعة آثاره حتى بعد نهاية نظام

الأبارتيد .

ب- فى مقابل ذلك نمت روح أفريقية منفصلة بالفعل عن المسار الأفريكانزى فى حالة من التحدى لتعنت البيض ضد السود، وكأداة مقاومة ذاتية وإن لم تكن تحديثية، فبرزت تقاليد ممالك الزولو والخوسا والسوتو مما يمكن تسجيلها حتى الآن خاصة وقد رشح الزولو ابنهم «بوتوليزى» لمنافسة مانديلا وحزبه عند الاستقلال. لكن فلسفة الفصل العنصرى الكامل حتى بإقامة «البانتوستانات» لم تنجح فى تفتيت الحركة الوطنية، فقام حزب المؤتمر الوطنى الأفريقي ANC منذ سنة ١٩١٢ كأقدم حزب سياسي أفريقي جامع لأكثر عناصر الأمة، ومعبرا عن الكفاح من أجل «دولة أفريقية» ديمقراطية متعددة الأجناس بالطرق السلمية إلى حد عدم تبنى العنف المسلح إلا أواخر الستينيات. وذلك نتيجة تأثير مبكر للفلسفة الغاندية.

وبذلك قدم الشعب الأفريقي للعالم مانديلا كما قدم الهنود غاندى، (فلسفة عدم العنف) ومن هنا يشار «للعنف» دائما كفلسفة للبيض وليست للسود يرثون آثارها الآن فى العنف الاجتماعى ضدهم. وعلى طرف آخر من الحياة الروحية رفض الأفارقة موقف الكنيسة الأفريكانزية الغالبة، وتبنوا موقفا مسيحيا مستقلا وأسموا الكنيسة المستقلة «الكنيسة الأثيوبية» إشارة إلى أصل أفريقي للتدين وليس التبعية لكنيسة أديس أبابا. ولكن لا ينكر أحد خط الكنيسة القبطية المصرية الممتد للجنوب حيث البابا المصرى زعيما روحيا للكنيسة الأثيوبية نفسها حتى الستينيات مما يجعلنا نتصور خطا بين الكيب/ القاهرة غير الخطوط المادية التقليدية.

جـ- أما قطاعات الآسيويين والملونين، فقد تراوح موقفهم دائما بين القوتين المتصارعتين لكن بميل أكثر إلى الأفارقة وخاصة الآسيويين الهنود والمسلمين الذين

أسسوا مؤتمرهم باعتباره الحليف الدائم للأفارقة وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، كما كانت الهندوسية والإسلام أديانا كبرى بينهم حيث لم يتبنوا المسيحية الأوربية مثلما فعل الأفارقة أنفسهم. وقد كان لقاء الأقلية المسلمة الآسيوية بإخلاص مع الأفريقيين لقاء له أهميته وان انقسموا بانقسام الهند وباكستان ولكن صلتهم كانت بمسلمي الشرق الأوسط بنفس القدر (السعودية- إيران) وكان بينهم الدعاة الشيعة كما برز بين السنة الداعية الإسلامي «أحمد دادا».

د- فإذا ما انطلقنا إلى الشمال وجدنا المسيحية تعود لصيغتها التبشيرية العادية فى زيمبابوى وزامبيا ومالاوى، ووجدنا الأقلية الإسلامية تحتفظ بصلة بمسلمي شرق أفريقيا وخاصة «بالتراث الزنجبارى» فى المنطقة ذات الطابع العربى الإسلامي والأفريقي ولا يخفى عند النظر على طول المنطقة الجنوبية هذه أثر الشيعة وتمثلهم لإيران خاصة بعد الثورة تمهيداً لعلاقات مع تيارات الاستقلال الأفريقي التى لم يكن الشاه مهمتا بها. وإلى الشمال أكثر قليلا يزداد ارتباط الإسلام بالعروبة فى تنزانيا (دار السلام) وساحل كينيا (ممباسا) ثم فى أوغندا نفسها وخاصة فى الشمال (الباغندة- عيدى أمين .....).

ومع هذا الاقتراب من الإسلام والعروبة نجد الثقافة واللغة السواحيلية، لغة معظم بلدان شرقى أفريقيا، وهى اللغة الرسمية فى تنزانيا، واللغة الثانية فى كينيا وأوغندا. والسواحيلية فى الأصل لغة وثقافة وحضارة بانتوية- نيلية ذات صلة بالسامية العربية وإن كان العرب يميلون لاعتبارها نتاجا مباشرا لانتشارهم فى هذه المنطقة حيث لا يخفى تأثير ثقافات عمان واليمن والخليج عموما فى الملبس والمأكل والحياة العامة، وهناك ممالك تاريخية معروفة تركت آثارها فى مدن الساحل غير ممباسا (من سوفالو فى موزمبيق إلى كيلوا وتنجا فى تنزانيا والمزروعية فى كينيا حتى

كسيمايو فى الصومال....) ويقول مثل سائر فى المنطقة أن المزمار كان يعزف فى زنجبار ليرقص على أنغامه البعض فى منطقة البحيرات (بل إن آثار زيمبابوى يحيطها التعريف بصلة المملكة بالعرب، وفى رواية بالفينيقيين ونتيجة مبادلة الذهب بالأقمشة والمواد الغذائية التى كان يحملها العرب) وليس الحديث عن الصلة التاريخية قاصرا على التعبيرات العربية الإسلامية أو الثقافة السواحلية السائدة أو مبادلات زيمبابوى، ولكنه يمتد إلى ميثولوجيا الصلة بالأصل الفرعونى، ليس وفق نظرية شيخ انتاديوب بشأن سكان الصحراء الغربية الذين نزحوا لوادى النيل إلخ، ولكنا هنا أمام تفاخر بعض القبائل الكبرى بالصلة بالمصريين الفراعنة نجدها عند الماساى والتوتسي والباغندة. وحتى فرانسيس دينج المثقف من جنوب السودان وصف تراث «الدينكا»- قبيلته- الذى يحكى عن صلتهم بالشرق الأوسط.

(٥)

وخط الكيب- القاهرة ليس قاصرا على التاريخ أو الأنثروبولوجيا وحدهما. ولا على صلات الثقافة والكنيسة أو الدين عموما، ولكنه يقوم الآن أكثر على صلات النخبة السياسية والاجتماعية من جماعات إلى حركات التحرر الأفريقية. وقد تعرضنا لصلة المسلمين الآسيويين والعرب المقيمين فى الجنوب والشرق من القارة بأقصى شمالها، بقى أن نعرض لصلات النخبة الحديثة من الحركات السياسية والاجتماعية ممن يمكن رصد صلات عناصرهم الموجودة فى الحياة العامة حتى الآن، وقد يفيد هنا الإشارة إلى من توافدوا بالمئات من أبناء البلاد الواقعة على هذا الخط للتعلم فى الأزهر وضمتهم مدينة البعوث الإسلامية بالقاهرة أو المدينة الجامعية. لجامعة القاهرة بالجيزة، أو ضمتهم جامعة الخرطوم وعاشوا فى أم درمان وضواحيها، ويمكن مقابلة بعضهم حتى الآن قيادات ثقافية واجتماعية فى بلادهم.

أما النخب السياسية فقد جاءوا إلى القاهرة منذ الستينات خاصة عقب مؤتمر جامع للشعوب الأفريقية الآسيوية (يناير ١٩٥٨) تمثلت فيه حركات التحرر الوطنية الناشئة من جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية (زيمبابوى) وكينيا وأوغندا والصومال وإريتريا، ثم جاء بعد ذلك تباعا أبناء أنجولا وموزمبيق وزامبيا والكونغو وبوروندى. وقد طلب هؤلاء من عبد الناصر أن يبقى تمثيلهم فى القاهرة لينفتحوا على العالم الخارجى إزاء الخطر الشديد عليهم من قوى الاستعمار والأبارتيد فى بلادهم، وبدأ افتتاح مكاتب تمثيل حركات التحرير تباعا فى مقر موحد لهم بالزمالك حيث صار عنوان ٥ شارع أحمد حشمت- مقر الرابطة الأفريقية من أشهر العناوين فى عالم سياسة التحرر الوطنى فى الستينيات.

وشهد هذا المكان الذى مازال قائما للنشاط الأفريقي حتى الآن- زيارات مانديلا وكاوندا وأوجنجا أودنجا (كينيا) وموسازى (أوغندا) وسام نجوما (ناميبيا) ونيتو (أنجولا) ودوسانتوس (موزمبيق) وموخيخلى (ليسوتو) وحتى سافمبى من أنجولا. وبعض هذه الشخصيات ممن خدموا أحزابهم فى القاهرة صارت تعيش فى أعلى المناصب فى بلادهم حتى وقت قريب. كان من بينهم الراحلون وزير خارجية جنوب أفريقيا (ألفريد نزو) وجوشوانكومو نائب رئيس جمهورية زيمبابوى، وعبد الرحمن بابو الوزير السابق والمفكر الأفريقي المعروف وروبين كامنجا (زامبيا). وسام نجوما رئيس ناميبيا. ومازال «جوزيف نتلا نتلا» وزير دولة فى جنوب أفريقيا، وموكيبى كان وزيرا للخارجية والداخلية فى أوغندا حتى وقت قريب وهو سفيرها الحالى فى القاهرة!

وبين كوادر حزب المؤتمر الوطنى الأفريقي (جنوب أفريقيا) وحزب زانو (زيمبابوى) والحزب المتحد فى زامبيا وغيرهم فى كينيا وأوغندا، يمكن مقابلة

الكثيرين منهم حتى الآن.

هذه النخب السياسية والاجتماعية هى التى مازالت تشكل دون شك إمكانيات تنشيط العلاقات بين دول المنطقة على طول خط الكيب/ القاهرة. وهى علاقات متنوعة فى كافة المجالات. ذلك إذا ما تجاوزنا تعاونهم فى إطار فترة التحرر الوطنى بإقامة منظمة الوحدة الأفريقية وقاعدة تدريب الوطنيين فى مقر لجنة تحرير المستعمرات فى دار السلام. وشهود هذه المرحلة مازالوا أحياء بيننا، ولم يكن التدريب قاصرا على الأعمال العسكرية وإنما مختلف القطاعات التى نضجت داخل الحركة كالشباب والمرأة والعمال. وهى قطاعات فاعلة تماما فى الحياة السياسية الآن. أما عن انتظام سلسلة الدول على هذا الخط نفسه فإنه يمكن رصد أعمال وتنظيمات منظمة الكوميسا COMESA (السوق المشتركة لشرق وجنوبى أفريقيا) التى تضم دولا حديثة وإقليمية تمتد من الكيب للقاهرة بالفعل. وفى هذا الإطار يأتى بوجه خاص الشاى من كينيا لمصر، والدخان (توباكو) من زيمبابوى لمصر، والسياحة من جنوب أفريقيا لمصر، كما تذهب الأقمشة والمواد الغذائية على نفس الخط من مصر لهذه الدول.

لذلك يمضى مشروع خط السكك الحديدية من الكيب للقاهرة بهمة ملحوظة حيث وصل بالفعل من الكيب لدار السلام ونيروبى ومن هناك ينطلق الطريق البرى للقاهرة حيث يصعب انطلاقه من أوغندا عبر السودان لأسباب لا تخفى.

(٦)

■ قطارات وطرق« كيب- القاهرة»:

القادم من كيب تاون للقاهرة، قد يركب الطائرة فتقفز به فى ١٢ ساعة قفزة واحدة بين البلدين، وهناك أكثر من شركة طيران تفعل ذلك الآن بالفعل، وهنا لا

يحتاج الأمر إلى معرفة غير تكنولوجيا الطيران! لكن هناك عوالم أخرى تكشفها وسائل وسيطة وقائمة بالفعل بدروها، لا تقف عند المشى على الأقدام مثلما فعل البعض من هواة «الماراثون»، ولكنها تستخدم النقل البرى (السيارات) حيث تتوفر الطرق من الكيب للقاهرة حاليا، إلى جانب القطارات التى اتصلت على أجزاء كبيرة من طريق الكيب- القاهرة، أحدثها ما دشنه عدد من رؤساء الجنوب الأفريقى فى أكتوبر ١٩٩٨ بين كيب- دار السلام على الأقل.

*الطرق البرية: تمضى هذه الطرق من الكيب إلى شمال إقليم جنوب أفريقيا ثم إلى بتسوانا لتأتى إلى زيمبابوى ثم زامبيا حتى دار السلام عاصمة تنزانيا. ومنها تنطلق حتى أروشا فى شمالها عابرة جبال كلمنجارو ثم حدائق National Park فى كينيا إلى نيروبى، ومنها إلى مناطق شبه صومالية ثم إلى أديس أبابا لتتجاوز مشاكل أوغندا مع السودان ولذا تنطلق عبر أسمرا إلى طريق برى من بورسودان إلى السويس والقاهرة.

ويكون واردا دائما أن تخرج الطرق من تنزانيا لتعبر بحيرة فيكتوريا إلى كمبالا، ومن هناك إلى نيمولى على حدود السودان لتمضى إلى جوبا جنوب السودان عابرة منطقة قناة جونجلى المتعثرة بفعل نشاط ثوار الجنوب، حتى يصل المرء إلى ملكال ومنها إلى الخرطوم (مقرن النيلين) ليعبر إلى شمال السودان ويركب بحيرة السد العالى إلى أسوان ثم يواصل من هناك للقاهرة مباشرة.

*أما السكك الحديدية، فإنها توفر عددا من القطارات؛ خطين منها للركاب وأحدها معروف بتخصصه فى نقل البضاعة. وهذه القطارات تمضى من كيب تاون عابرة مناطق تعدين الماس والحديد فى «كمبرلى» شمال جنوب أفريقيا ثم جوهانسبرج عاصمة البلاد الكبرى لتصل إلى بولاوايو فى زيمبابوى ثم إلى لوساكا

بزامبيا، ومنها إلى مبيا جنوب تنزانيا عابرة مضيق كيداتو على بحيرة فيكتوريا ومنها إلى دار السلام.

وتتعدد القطارات غير المؤهلة للسفر الطويل من تنزانيا حتى أوغندا أو نيروبى بكينيا، ليبدأ دور الطرق السريعة بالسيارات على النحو السابق ذكره.

* والرحلة بوسائل النقل السابقة ليست مسألة سفر لنقل بضاعة أو لمتعة قطع المسافات الطويلة كما يفعل البعض، ولكنها رحلة فى عوالم من البشر والطبيعة تتجاوز التصورات التقليدية لمثل هذه الرحلة.

ففى كيب تاون خليط هائل من البشر والصراعات، وفى جوها نسبرج بعض أكبر مؤسسات العالم الثالث الاقتصادية والعلمية، وشمالها مملكة الزولو وتقاليدها الراسخة، وبين حزب الزولو «انكاثا» وحزب المؤتمر الوطنى حوار سياسي واجتماعى ذو طابع خاص. وفى كمبرلى التجارب المرة حول تعدين الماس وتجارته، لتنطلق ربوع المراعى حتى زيمبابوى.

أما بولا وايو فى زيمبابوى فحولها أغنى آثار لزيمبابوى ودولة توروا التى حكمت جنوب الزمبيزى، ثم هى أكبر مركز سياحى من حول مساقط فيكتوريا وشلالاتها.

عقب ذلك ينطلق المسافر إلى زامبيا ليعبر «شارع القاهرة» فى قلب لوساكا بذكريات حركات التحرر الوطنى- التى حررت أخطر مواقع الاستعمار الاستيطانى فى أفريقيا- بالإضافة للآثار التاريخية للاستيطان فى ولفنجستون.

أما مضيق «كيداتو» حيث تتصارع المصالح حول مد خطوط السكك الحديدية لتجبر حملة البضائع إلى تغيير حمولتهم لبضعة كيلومترات لتلحق بقطار من نوع آخر فإنها لا تترك المسافر فى مراح تنزانيا إلا لتلقى به على الشاطىء الآسيوى الأفريقى

العربى بدار السلام.

ومن دار السلام سيفكر المسافر فى عبور بحيرة فيكتوريا الساحرة إلى أوغندا أو يواصل طريقا منها إلى شمالها الجبلى الأخاذ عند أروشا حيث جبال كلمنجارو ذات السمعة العالمية، وحيث يتراكم الجليد فى البلاد الاستوائية!

إذا اختار المسافر أن يمضى من هناك شمالا فلا بد أن يعبر أرض الماساى الغنية بالأساطير فى كينيا ليصل إلى نيروبى مركز المواصلات والاتصالات الدولية حاليا. قد ينتظر هناك مسافر بالبحار من ديربان فى جنوب أفريقيا إلى دار السلام ثم ممباسا. ومن ممباسا يركب قطارا تاريخيا عمره أكثر من مائة عام يمر بنيروبى فى طريقه إلى كمبالا وهو الذى اشتغل فى الحفر له الهنود بوجه خاص يحملون آثاره ويستقرون بجميل صنعهم ورثه للثروة هناك.

ومن هذا القطار أو من السيارة سوف يرى المسافر النصب المذكور على أرض أوغندا إشارة رمزية إلى معالم خط الاستواء حتى يصل إلى عاصمة التلال السبع- كمبالا. ومنها على بعد كيلو مترات يجد نفسه فى «جنجا» ومخارج نهر النيل العظيم حيث مقياس النيل الذى يقبع بجانبه الفنيون المصريون والأوغنديون.

وفى كمبالا سوف يتابع المسافر أخبار الملك- الكاباكا وحوارات مجلسه اللوكيكو الذى بقى رغم تغيرات النظم السياسية عتيدا قدر تاريخية هذه المملكة. وسوف ينحدر المسافر مع مياه النيل إلى نيمولى على حدود السودان ليجد قوات الثوار أو «المتمردين» تسد طريق الرحلة لكن جمال الطبيعة قد يدفعه سواء كان قادما من نيروبى أو جنجا لمحاولة النفاذ عبر المعابر الرسمية أو عبر الثوار أنفسهم من «نيمولى» إلى جوبا على أرض السودان حيث آثار جامعتها الكبيرة حطاما تنتظر الوفاق فى الخرطوم. وعلى أرض جنوب السودان لن يستطيع المسافر أن يتجاهل

«ناس الدينكا» وفتيانهم الشهيرين برعاية أبقارهم وتصفيف قرونها فى طقوس لم يعبرها كتاب بالصمت. وقد يتاح للمسافر أن يعبر على مشروع قناة جونجلى التى ارتاح الدينكا لتعطلها حتى تعبر أبقارهم المستنقعات دون عائق من قناة أو سد كان يحفر له الحفار الفرنسى الذى تعرض له متمردو المنطقة.

قد يعبر المسافر فى منطقة الشلك والنوير عند ملكال ليصل عند «المُجرن» أو «المقرن» بأى لهجة اخترت، حيث يلتقى أو يقترن النيل الأبيض والأزرق عند الخرطوم مثل التقاء المحيطين عند كيب تاون.

ويتوازى الخط عند الخرطوم مع من اختاروا خط نيروبى/ أديس أبابا حيث يعبر المسافر إحدى العاصمتين إلى حضارة أكسيوم فى أثيوبيا أو حضارة «مروى» النوبية شمال السودان، وكلاهما له قصة فى التاريخ بين ذكريات كوش وقصة الحضارات النيلية والسامية.. إلخ.

فإذا اختار المسافر خط أديس أبابا فسينطلق منه إلى طرق قارية تصل به إلى بورسودان ومنها إلى السويس ليحازى ترعة الإسماعيلية التى تربطها بالقاهرة، أما إذا اختار طريق «دنقله» ومروى فسوف يتجه إلى بحيرة السد العالى يعبرها إلى أسوان ثم الأقصر ليصل إلى القاهرة.

أعتقد أن المسافر الذى سيقطع ١٢,٥ ألف كيلو متر ليصل من كيب تاون للقاهرة، سوف يكون فى حاجة لما ينسيه مشاق هذه الرحلة أو من يدمجه فى هذا الخليط من البشر الذى يذكره بكيب تاون على نحو آخر، سوف يتذكر خليط محطة السكك الحديدية وهو فى ميدان رمسيس، ويتذكر الإسلام والمسيحية من الأزهر والمقر البابوى المصرى، وسوف يتذكر أنه انتقل من جو الصراع إلى جو الوفاق وإن تشابهت الفضاءات والساحات.

الفصل الثاني

أفريقيا والعرب



■ المقال الأول:

مسيرة التعاون العربى الأفريقى بين النهوض والتعثر

■ تقديم:

يبدو التعاون العربى الأفريقى فى شكله الجماعى المؤسسى الحالى (وهو المتوقف فى الواقع) ظاهرة حديثة فى الحياة السياسية الأفريقية والعربية، ولذا فإنه لابد أن يقرن بالحديث عن التطور التاريخى الطويل للعلاقات بين الجماعة العربية والشعوب الأفريقية. ولسنا هنا بصدد تحليل هذا النسيج التاريخى المحمل بعوامل الالتقاء والخلاف الممتدة فى التكوين الثقافى والاجتماعى للمجموعتين. وقد شغل الدارسون كثيرا ولفترة طويلة أيضا بالتركيز على هذه العوامل بسبب الأهمية العالمية للعلاقات الثنائية والإقليمية فيما بعد موجة الاستقلال السياسى أو تكوين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية. أما وقد اكتسحت آليات العولمة ساحات العالم الثالث بعد الاستقطاب الأحادى للنظام الدولى، فإن الحديث بات حتميا عن مكانة المجموعات المختلفة فى العالم الثالث أو تجمعات بلدان الجنوب، تحت مظلة مناهج العولمة وآلياتها.

لذلك ستحاول هذه الورقة تحليل إرهاصات المجموعتين العربية والأفريقية للالتقاء فى النصف قرن الأخير، والمعوقات التى قامت فى مرحلة التقائهما القريب، وإمكانياتهما للبقاء والتطور فى ظروف العولمة، سواء عبر عملية مأسسة جديدة لأجهزة التعاون وتجاوز المشكلات الثنائية والإقليمية أو بالاندماج الجاد وبروح استقلالية فى تكتلات بلدان الجنوب الصاعدة وتتضمن محاولتنا معالجة الآتى:

١ - بناء الاستقلال الوطنى ودور الإرادة السياسية.

٢ -نهوض التعاون العربى الأفريقى وتعثره.

٣ -مشكلات التعاون فى قضايا السلام والأمن والتنمية.

٤ -الخلاصة.

■ أولا: بناء الاستقلال الوطنى ودور الإرادة السياسية:

دعونا نقول إن موجه الاستقلال الوطنى بعد الحرب العالمية الثانية، وطبيعة هذا الاستقلال نفسه قد بلورت طبيعة الشكل الجماعى المنفصل الذى قام فى المنطقتين، ثم روح التحرر الوطنى التى جمعت بينهما. ولنبدأ بكشف طبيعة الحركتين:

فحركة الجامعة الأفريقية Pan Africanism ولدت في الدياسبورا، ولم يكن «الآخر» بالنسبة لها هو الاستعمار مباشرة، وإنما «القاهر» و«المستغل» ولذا سهل بروز تيارات متنوعة داخلها ليست لها صلة بالتحرر من الكولونيالية مباشرة، لا عند «جارفي» Garvey ولا «بلايدن» Blyden ولاعند زعماء الزنوجة Negritude والفرنكفونية.. لم يحدث ذلك إلا عندما تطور الموقف في موجة التحرر الوطني بعد الحرب الثانية. ورغم أن «ديبويس» Du Bois أو جيمس R. James كانا الأوضح من قبل ضد الإمبريالية، فإنهما لم يكونا الأعلى صوتا ـ حتى الآن للأسف بين جماعة الأفريقانية السوداء وقد يكون ذلك أضعف مركزها بين شعوب القارة وأخر أفريقيتها بشكل ملحوظ. وللصراحة نقول إن هذا العنصر من ضعف موقف الحركة الأفريقية المناهض للاستعمار والإمبريالية في مراحل نشأتها أضعف من صلتها وشعبيتها على المستوى العربي أيضا؛ وهو المشحون مبكرا بالعداء للاستعمار.

على الجانب الآخر كانت حركة الجامعة العربية تتخلق عمليا أوائل القرن

العشرين مثل الحركة الأفريقية، وكان لها نفس ظروف النشأة على يد جماعات مسيحية مسيسة معادية «للاستعمار العثماني» واستبداده.

ومثلما كانت الحركة الأفريقية أساسا في «الدياسبورا» فقد كانت بدايات الحركة العربية مشرقية من ناحية (لبنان وسوريا والعراق..) ومحدودة القاعدة لكونها مسيحية في عالم «إسلامي» من ناحية أخرى، وافتقدت ثقل القاهرة ومثقفيها في البداية من ناحية ثالثة، كما افتقدت «المغرب» الثائر إسلاميا ضد الفرنسيين الذين ركزوا اضطهادهم بنغمة «قهر المسلمين» وخاصة في الجزائر، توترا من الوجود الإسلامي وخاصة من المغرب الأقصى إلى غرب أفريقيا. لذلك لم تكن حركة الجامعة العربية بدورها ذات شعبية كبيرة إلا عقب الحرب الثانية. ويشير تحليل معمق لهذه الأبعاد إلى أن «التحرر الوطني» يظل المركز الحاكم فى انبعاث الحركتين وتدهورهما ، بل وعلاقاتهما معا في نفس الوقت.

وللاختصار نقول إن «الزخم السياسي» للحركتين هو الذي دفع بأدوار زعاماتهما الكاريزمية في فترة «ما بعد الاستقلال»، لتصبح «الكونغو» قلب مسألة التحرر العربي الأفريقي (قبل تحرير عدن مثلا- وأثناء تحرير الجزائر..) كما ظلت قضية الاستعمار الاستيطاني «الأبارتهيد» في القلب عند المجموعتين وقامت «مجموعة الدار البيضاء» ١٩٦١ جامعة لثلاث دول من شمال القارة «العربي» وثلاث أخرى من «جنوب الصحراء» دون أي معنى لهذه التقسيمات التي نضعها بالطبع بين قوسين كبيرين؛ لأنه في هذه المجموعة تأسست وحدات البريد والجمرك مثلما تأسست اللجان الوزارية وقامت بعدها بسرعة لافتة منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣ وفي مقدمتها العمل الباهر «للجنة تنسيق تحرير المستعمرات» من دار السلام، مع أدوار بارزة لمصر والجزائر.. لم يكن خطاب «مطامح العروبة» أو

الحديث عن تجارة الرقيق يصدر إلا عن «قوى رجعية» مكشوفة كما كنا نسميها ببساطة، وليس صدفة أنها كانت دائما تأتي من قيادات «الزنوجية» ومن عواصم مثل أبيدجان وداكار ونيروبي، وهي عواصم الوفاق Entente والحوار dialogue المعروفة بموقفها في ذلك الوقت مع القوى الاستعمارية - وكان ذلك طبيعيا ومتوقعًا، لأن مراجعة التاريخ أو إعادة قراءته، هي دائمًا عملية أيديولوجية بقدر ما هي فكرية أو ثقافية، ولكني أشير إلى أن نغمة التحرر الوطني المشترك كانت أعلي بكثير وأكثر مصداقية من الدعاوى «العرقية» أو التاريخية الخاصة بعلاقة «العرب وأفريقيا». وأكرر أن ذلك يتضمن خطأ منهجيًا في قراءات التاريخ الاجتماعي جدير بالنظر دائما.

-**من التحرر إلي التضامن، ثم إلى التعاون:** هذه عناوين ما بعد الستينيات حتي أوائل التسعينيات حيث تكاد عجلة التفاعل تصاب بالشلل. فمع أواخر الستينيات كانت رموز التحرر الوطني قد ضربت جميعا - تقريبا - نتيجة الانقلابات تارة والعدوان الإمبريالي الصهيوني على مصر تارة أخرى، وبدأ «الصوت السياسي» القائد في بداية السبعينيات يتعرض للقهر رغم ارتفاع حرارة الكفاح المسلح في أفريقيا وفلسطين تأكيدا لاستمرار «الجدل الفاعل» في حياة شعوبنا. وكانت حرب ١٩٧٣ في إطار الصراع العربي - الصهيوني محاولة لاسترداد الأنفاس، كما كانت متعددة الأوجه، أظهرت التضامن العربي والأفريقي مع مصر وسوريا وفلسطين من ناحية، وعقدت مشكلة زيادة أسعار البترول خطط الشعوب المحررة في التنمية من ناحية أخري. وفي نفس الوقت كانت الآلة الإمبريالية آخذة في التصعيد ضد إمكانيات التحرر السياسي والاقتصادي بما بدأت تفرضه من سياسات وبرامج اقتصادية جديدة باسم الإصلاح الاقتصادي، والخصخصة وسحب دور الدولة

وفرض التكيف الهيكلي مع النظام الرأسمالي العالمي وشل محاولات تجمعات العالم الثالث (أنكتاد ـ عدم الانحياز) ومحاولات طرح النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

دعونا نسجل أنه في شمال القارة بدأت الجزائر- ثم ليبيا- تحتل دور مصر السابق تدريجيا، فتطورت اجتماعات دول مجموعة الـ ٧٧ التي بدأها عبد الناصر إلى مؤتمرات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحركة «أنكتاد» عموما. ومن قلب القارة نشطت حركة الكفاح المسلح في غينيا وأنجولا وموزمبيق ومناهضة نظام الأبارتهيد، ونشّط ذلك علاقة الدول الاشتراكية بحركة التحرر الأفريقية أو قل أبقى على زخمها رغم انحسار موجة التحرر الأساسية. وقد شهدت الفترة تألقا عربيا وأفريقيا مشتركا منذ اعتراف الأمم المتحدة «بالحق في الكفاح ضد الاستعمار بكل الوسائل» إشارة إلى الكفاح المسلح. كما كان قطع مجمل الدول للعلاقات السياسية الجماعية مع إسرائيل شاهدا آخر على استمرار الزخم التحررى في العلاقات بين شعوب مازال «التحرر» شاغلها الأساسي. وفي إطار عملية التضامن التحرري هذه دخلت ليبيا ساحة مساعدة حركات التحرر الأفريقية بدورها لتواصل تعويض الدور المصري الناصري، وكان النظام السوداني قد وقع اتفاق المصالحة التاريخية في أديس أبابا ١٩٧٢ مع الجنوبيين كما كانت المغرب قد اعترفت بموريتانيا مما أتاح في مجمله أن تضطرد أشكال التضامن لا من جانب أفريقيا غير العربية مع القضايا العربية فقط، ولكن باستجابة عربية جماعية للمشكلات الأفريقية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول. وكان قرار وزراء المالية العرب في الجزائر بتنظيم تعويض البلدان الأفريقية عن أية خسائر تلحقهم نتيجة رفع الأسعار نموذجا لهذا الموقف كما عقدت القمة العربية في الجزائر أيضًا بعد ذلك لتؤكد نفس الموقف وتقرر إنشاء المصرف العربى و«الصندوق الخاص» عربيا لهذا الغرض.

لا نستطيع أن نتجاهل أن خفوت موجة «التحرر المشترك» لصالح خطاب «التضامن» في أزمة ذات طابع اقتصادي بل ومالي، جعل الخطاب يبدو وكأنه فقط من جانب أصحاب المال نحو الفقراء. وقد أسمي الكثيرون ذلك «خطاب الثروة» بعد خطاب الثورة، ولم تعد القضية هي «المشاركة» بقدر ما أصبحت «المقايضة»، وبعد أن كانت «هما» أصبحت في باب أداء الواجب. وقد فتح ذلك الباب واسعا لتسلل حلول «الوفاق» مع النظم العنصرية سواء فيما وقع بعد ذلك من اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر (١٩٧٩) أو اتفاقية «كوماتي» بين موزمبيق وجنوب أفريقيا (١٩٨٤) ليصيب ذلك كل عملية التضامن نفسها بمقتل.

ورغم ذلك لم تتوقف عجلة العلاقات بين المجموعتين مع تطور سياسات «النظام العالمي» في الاحتواء وتصفية الكتل الاستقلالية التي انتهت بتصفية المعسكر الاشتراكي نفسه بوصفه نقيضًا رئيسيًا لمعسكر الرأسمالية والإمبريالية. وليس هنا مجال لعرض الشكل المؤسسي للتعاون العربي الأفريقي باعتباره دليلاً على قدرة المجموعتين على استمرار التفاعل حتي في هذه الظروف الصعبة، بما يعني أنها قدرة بنيوية بقدر ما هي وظيفية لو استمر الوعي بذلك، وما لم تتوصل آليات «العولمة» إلى تصفية هذه الروح عموما على كافة الجبهات وليس بين العرب والأفارقة وحدهم. وفي القلب من آلياته الجديدة بدءا من الاستثمار المباشر لكل الرأسمال البترولي العربي في البنوك الأوربية والأمريكية، والتطبيق علي نطاق واسع نسياسات صندوق النقد الدولي وروشتته لعزل دور الدولة وإقصاء أقسام واسعة من الجماهير عن العملية الاقتصادية أو الإنتاجية العالمية في أفريقيا والعالم العربي، وقد وضع ذلك حاجزا كبيرا على مدى قرنين تاليين بين الرغبة والقدرة فى مجال التعاون العربى الأفريقى.

■ ثانيا : نهوض التعاون العربى الأفريقى وتعثره

عندما انعقد مؤتمر القمة العربى الأفريقى فى القاهرة مارس ١٩٧٧، بحضور ٦٢ دولة عربية وأفريقية كان ذلك نتاجا لفورة الإحساس العالى بالحضور السياسى والاقتصادى على الجانبين، إحساس على الجانب العربى نتيجة انتصار «تاريخى» فى الصراع الرئيسى لصالحهم هو الصراع العربى الإسرائيلى- أكتوبر ١٩٧٣، وقدر من التفوق الاقتصادى توفره ثروة، أو فورة الثروة البترولية الجديدة بعد تلك الحرب، وتأكد هذا الإحساس بالارتياح- على مستوى الإقليم العربى- من تجاوب المنطقة الأفريقية مع هذا الإحساس إزاء موجة قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وبدء حضور تمثيل منظمة الوحدة الأفريقية فى اجتماعات القمة العربية (الجزائر) بل والتحام العمل العربى بالعمل الإسلامى؛ ليصبح هذا التلاحم بدوائره السياسية والاقتصادية أوسع تجمع من الأطراف الأفريقية والعربية دون معوقات تذكر. وإن كان العامل الاقتصادى، ودبلوماسية المقايضة كانت دائما فى أفق هذه العلاقات، إلا أن الدبلوماسية العربية أو الأفريقية إلى جانب الانبهار الإعلامى بالظاهرة وتطوراتها، لعبت الدور الأكبر فى جعل الحاجة ملحة إلى مأسسة هذه العلاقة وتحويلها إلى اتفاقيات وإجراءات ملموسة. وكان هذا نتيجة ما يطلق عليه توفر الإرادة السياسية وراء الظاهرة ومؤسساتها فى تلك الفترة.

وقد توفرت على الجانب الأفريقى أيضا ظروف نضج واضحة لقاعدة العمل السياسى المشترك مع الجانب العربى، فى سنوات السبعينيات قبل قمة ١٩٧٧، هى استقلال غينيا بيساو وأنجولا وموزمبيق، وتقدم الكفاح المسلح والسياسى فى ناميبيا، وتزايد الحصار حول نظام الأبارتهيد فى جنوب أفريقيا بفضل عون أفريقى عربى مشترك لحركات تحرير هذه الأقاليم، وتساوق ذلك مع بروز مماثل لوضع

منظمة التحرير الفلسطينية فى مقدمة القضايا العربية بدعم أفريقى ملموس مثّله صدور قرار تشبيه الصهيونية بالعنصرية عام ١٩٧٥.

من هنا جاءت الدعوة لعقد مؤتمر قمة مشترك بين الرؤساء العرب والأفارقة ممثلة لإرادة سياسية حقيقية إلى حد كبير نتيجة التمهيد العملى والفعال لفرص إنجاح هدفها فى مؤسسة العمل العربى الأفريقى. وتتطلب العودة لطرح ضرورة عقد مثل هذا اللقاء توفر عناصر فعالة مثل تلك التى كانت فى السبعينيات، أو درجة وعى ومدركات حقيقية للضرورة الملحة بصرف النظر عن توفر الظروف المادية لذلك، فالإرادة السياسية تخلق متطلبات تحققها دائما، ومن قبل ألح كوامى نكروما على البحث عن «المملكة السياسية» أولا وهو يفكر فى سجنه بشأن مشروع الدولة الأفريقية نفسها.

وقد دشنت الثقة بالنفس وبالإمكانيات الذاتية اجتماع القمة العربية الأفريقية الأول لوضع أطر سياسية واقتصادية طموحة، وإن عبرت عن روح إيجابية وقتها إلا أن تعددها وتعقد متطلبات إنجاحها لم يساعد على تحقيق النجاح الذى توقعه المجتمعون. وقد نلحظ ذلك من قراءة بنية أجهزة التعاون التى تم التصديق عليها أو التوصية بإنشائها ممثلة فى:

* دورية انعقاد القمة العربية الأفريقية كل ثلاث سنوات.

* انعقاد المجلس الوزارى العربى الأفريقى كل ١٨ شهرا.

* اللجنة الدائمة للتعاون العربى الأفريقى من ٢٤ وزيرا، تنعقد كل ستة شهور.

* لجنة تنسيق التعاون العربى الأفريقى: من رؤساء الجانبين والأمينين العامين للجامعة العربية والاتحاد الأفريقى.

*التوصية بإقامة المحكمة العربية الأفريقية: لم تقم بعد.

*اتفاقية إقامة المعهد الثقافى العربى الأفريقى: بين منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٨٣.

*المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا (باديا) أقامه الطرف العربى فى الخرطوم.

*الصندوق العربى للمعونة الفنية لأفريقيا: أقامه الطرف العربى فى القاهرة.

*المعرض التجارى العربى الأفريقى: يجرى إقامته بشكل غير منتظم ويمكن ملاحظة أن الأجهزة الرئيسية (القمة- المجلس الوزارى) لم تدع أبداً للاجتماع ثانية، بينما آخر اجتماع للجنة الدائمة كان عام ١٩٩٩، وقام المعهد الثقافى العربى الأفريقى فى باماكو عام ٢٠٠٢ فقط.

والسؤال الآن أمام واضعى استراتيجية نهوض جديدة للتعاون العربى الأفريقى هو: هل تتوفر الإرادة السياسية الكافية فى مطلع القرن الواحد والعشرين، لمثل هذا الذى حققه نصف قرن كامل من القرن العشرين؟ وهل تتحقق الإرادة السياسية بمجرد صدور «قرار سياسى» من هذه المنظمة أو تلك، دون بعث كل عوامل النهوض المعنوية والمادية على جانبى النهر، ليصبح النهر مصدر خير لأهله على الجانبين بدلا من أن يصبح عازلا، أو موضوعا للتصارع مثلما يحدث بين أى قريتين أو دولتين، ولنا فى مجموعتى حوض نهر النيل والسنغال أمثلة على كل ما نحن بصدده!

أ-معوقات تطور استراتيجى جديد

أولا: كانت الظروف التى سبقت ولحقت نسبيا بتوافق قمة ١٩٧٧ تتيح قدرا من التوحد على مستوى المنطقتين فى إطار الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، سواء بسبب الالتفاف النسبى حول قضية فلسطين برؤى متقاربة حول

حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره أو العمل الجماعى فى منظمة الوحدة الأفريقية لاستكمال تحرير المستعمرات وتصفية النظام العنصرى فى جنوبى أفريقيا. أما الآن فإنه بينما اطمأن الجانب الأفريقى إلى تحرير مختلف المستعمرات الأفريقية بما فيها النظام العنصرى، فإن الجانب العربى يمر بمعاناة الواقع فى فلسطين والعراق والصومال، بل والاختلافات شبه الجذرية حول المعالجات المطروحة لتلك الأزمات. وفى نفس الوقت الذى لا تتجه فيه المجموعة العربية إلى تجمعات بلدان العالم الثالث مكتفية بالحوار العسير مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى، فإننا لا نجد رغبة عميقة على الجانب الأفريقى نفسه للعب دور فى مثل هذه القضايا العربية التى تبدو شائكة. ويؤدى تطور «العمل الإقليمى» فى المجالين السياسى والاقتصادى معا بل والمنافسة أحيانا مع أطراف عربية إلى عزلة الموقف الأفريقى عن المشاركة الإيجابية فى القضايا العربية.

ثانيا: تتطلب الرؤية الاستراتيجية للعلاقات العربية الأفريقية والتعاون بين المجموعتين أن تنطلق من تحليل صحيح للنظام العالمى المحيط بالمجموعتين أو بالأحرى الذى يستوعب جزءا كبيرا أو صغيرا من دول المجموعتين. وقد كانت الظروف المحيطة بقمة ١٩٧٧ مختلفة إلى حد كبير عما يحيط بالوضع الراهن للمجموعتين، سواء بالنسبة لنمط الاستقطاب على الصعيد العالمى بين المعسكر الغربى (الرأسمالى) والمعسكر الاشتراكى، أو بالنسبة للصراع العربى الصهيونى، أو طبيعة الصراع مع النظام العنصرى فى الجنوب الأفريقى.

وبدون الدخول فى تفاصيل معروفة، فإن الاستقطاب الحالى ينحصر فى عمليات تنافس معروفة داخل معسكر واحد تحكمه قواعد الهيمنة الصاعدة للولايات المتحدة الأمريكية؛ إلى حد عسكرة الصراعات على نطاق واسع، يعكس نفسه فى

كافة المناطق ويطالب الآخرين بالتعاون مع القطب الأوحد أو الصمت على ما يجرى حوله، ويؤدى هذا بدوره إلى صعوبات التعاون الفعال بين أية مجموعتين ذوات مصالح مختلفة مع هذا القطب أو ذاك الطرف. ففى إطار العولمة الحالى، يتم التمركز والتفتت وفق قوانين خارجة عن إطار المجموعات الإقليمية إلى حد كبير، وتختصر السياسات الإقليمية الإرادات السياسية المحلية على مدى التنسيق مع هذه الأقطاب ذات الطابع الواحد (أمريكية أو أوروبية أو حتى آسيوية).. ومن هنا كان الانجذاب للتفاعل مع قمم أخرى بدت أكثر فائدة كالقمة الفرنسية الأفريقية، أو الصين واليابان.

وفى هذا الصدد يمكن للباحثين أن يسجلوا تفاعلا «أفريقيا» أكثر حيوية مع هذه المغريات الجديدة نفسها فضلا عن تفاعل المجموعات الفرعية فيما بينها من جهة (شرق وجنوب مثلا) أو بين مجموعات أفريقية مع أطراف آسيوية أو من أمريكا الجنوبية، أى فى إطار حركة جنوب/ جنوب بينما يسجل الغياب الملحوظ لمثل هذا التفاعل على المستوى العربى، سواء بين المشرق والخليج والمغارب، أو بين المجموعة العربية وتجمعات الجنوب عموما آسيوية أو أمريكية جنوبية (الغياب عن التجمع حول باندونج فى أبريل ٢٠٠٥ أو الاجتماع مع أمريكا الجنوبية فى أبوجا ٢٠٠٦). وانطلاقا من مثل هذا الواقع يصعب تمثل الإرادات السياسية لوضع التعاون العربى الأفريقى بوصفها كتلة فى هذه التفاعلات.

ثالثا: ثمة تأثير مباشر على حركة التعاون العربى الأفريقى، ينتج أساسا من غياب «الممارسة»، أى عدم تفعيل آلياته لفترة طويلة، واستبدال - كما رأينا وسنرى- تفعيل آليات أخرى بها بدت للبعض أكثر جدوى. ويمكن أن نذكر فى عجالة أسبابا مباشرة أو غير مباشرة مرتبطة بهذا العامل:

أ-الانقسام العربى الجذرى حول وضع مصر عقب توقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل ١٩٧٩ . فقد انتقلت الجامعة العربية من مصر عقابا لها على صلحها المنفرد وعزلت من الجامعة، مع تأييد البعض لها ورفض الآخرين أى مشاركة مصرية فى أجهزة التعاون.

ب-نشاط منظمة المؤتمر الإسلامى مدعوما من دول الخليج، وبرؤية إسلامية تتجاوز العروبة والأفريقية، وتوجه مساعداتها للدول الموالية لهذا الاتجاه أكثر من غيرها بما انعكس فى كافة أشكال التعاون الاقتصادى والثقافى فى الوقت الذى تملك دول الخليج دفة تمويل التعاون عموما، سواء عربيا أو إسلاميا.

جـ-تدافع العمل المنفرد لعدد من الدول ذات الوزن فى العلاقات العربية الأفريقية، فقد اندفعت مصر منفردة لتعويض عزلتها، واندفعت ليبيا بشكل آخر نتيجة تغيير التوجهات الحاكمة لسياستها الخارجية والقومية، كما جاء وزن جنوب أفريقيا بعد تحررها فى غير الاتجاه لمثل هذه الأشكال فى العمل الإقليمى مفضلة التوجه مباشرة نحو دول آسيوية أو أمريكية جنوبية فضلا عن تركيزها على الجنوب الأفريقى تارة أو اختيارها الاقتصادوى الذى تمركز أخيرا فى «النيباد» على مستوى القارة.

رابعا: تقوم أية رؤية استراتيجية عادة على معرفة معمقة بالواقع، وشفافية الحوار حول البدائل والحلول، وفى حالات وجود أكثر من طرف فى أطر سياسية مشتركة فإنه يلزم أيضا تبادل الدراسات حول خطة كل طرف والآخر من أجل أكبر قدر من التنسيق لإنجاح الاستراتيجية المطلوبة للتعاون بينهما. وقد تعرض هذا المطلب لكثير من المعوقات على المستوى العربى والأفريقى من أكثر من زاوية:

*غياب دور المثقفين والباحثين لتقديم المعرفة ومناقشة المعوقات بعد الفترة

الأولى من انطلاق موجة التعاون فى السبعينيات، وقد شهدت السنوات الأولى حتى أوائل الثمانينيات عقد عشرات الاجتماعات والندوات، وصدور عشرات الكتب، ثم انطفأ لهب هذا الحماس بينما كان التعاون العربى الأفريقى يتعرض للصعوبات الحقيقية نتيجة التوجهات السابق الإشارة إليها. والأمثلة على ذلك متعددة، حيث انطلقت صياغة الاستراتيجيات الأفريقية والعربية (عمان- لاجوس) منفصلة وبدون الإشارة لوضع التعاون العربى الأفريقى ضمن إطار أى منها، وتمت مواجهة سياسات التكيف الهيكلى برؤى قطرية مختلفة بل أصبحت أجندة مساعدات دول البترول الغنية فى أحضان البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وتم فرض الأجندة الغربية إقليميا عبر صياغات فى إطار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ECA أو فى اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا (الإيسكوا) ثم انطلقت «النيباد» على المستوى الأفريقى، فى لحظة تحرك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى حدود الدول العربية، حتى مع تركيزه على دول الشمال الأفريقى العربى.

*معنى ذلك هو الافتقاد الملحوظ للشفافية فى العلاقة بين المجموعتين، ولذا لاحظنا حشد المثقفين والباحثين على مستوى المجموعتين فى انفصال ملحوظ أيضا، بين مؤتمرات للمثقفين الأفارقة فى داكار بغياب ملحوظ حتى لأبناء شمال القارة من العرب، ومؤتمرات فى مكتبة الإسكندرية للمثقفين العرب دون غيرهم. أما التنسيق بين مراكز البحوث فى دول المجموعتين، فلم يحظَ بأى جهد حتى فى إطار العناية باجتماعات لعناصر «المجتمع المدنى» الذى يبقى مفهومه فى الاتحاد الأفريقى أو الجامعة العربية مركزا على رجال الأعمال أو تنمية دور المرأة... دون أن يعنى بتنمية دور الباحثين وطرح الرؤى الاستراتيجية على أوسع نطاق رسمى وشعبى ممكن.

*وهناك عنصر استراتيجى أكثر خطورة من مجرد نقص أشكال التعاون وهو

عدم توجيه الاستثمار المشترك للثروة فى مشاريع إقليمية أو قطرية كبيرة أو استراتيجية، أو تنسيق خطط التنمية فى حالة المشروعات الصغيرة خاصة من الدول الغنية فى المجموعتين (نيجيريا- جنوب أفريقيا- الخليج) بل إن أموال «التعاون» فترة الفورة البترولية التى بلغت أكثر من عشرين مليار دولار اتجهت معظمها لشركات الطرف الثالث الأوروبى أو الأمريكى دون أن تساعد فى تنمية مؤسسات اقتصادية عربية أفريقية مرموقة.

ب- غياب روح التعاون العربى الأفريقى فى الاستراتيجيات القائمة للمنطقتين

رغم أن القمة العربية الأفريقية الأولى ١٩٧٧ كانت تعبيرا سياسيا عاليا عن رغبة الطرفين فى بناء حقائق جديدة فى العلاقات بينهما على أعلى مستوى وفى كافة الاتجاهات، إلا أن المسارعة بتكثيف المؤسسات البيروقراطية، وغلبة الاعتبارات الاقتصادية عقب احتجاج القمة مباشرة، جعلت بنية التعاون تصاب بالشلل مباشرة عند أولى العقبات أمامه، مثل أزمة مصر مع الجامعة العربية، أو الأزمة التشادية الليبية أو أزمة الاعتراف بالجمهورية الصحراوية. وقد كشف ذلك بالطبع عن هشاشة العمق الاستراتيجى للبناء الجديد، وعدم تفعيل علاقة عضوية تعبر عن «الأخوة» المفترضة.

وقد يظل التعقيد فى بنية مؤسسات التعاون فى بعده البيروقراطى وراء تعطيل الرؤية الاستراتيجية؛ لأن عشرات الأجهزة من المجالس واللجان الدائمة، بأعداد كبيرة فى العضوية المشتركة أحيانا أو بناء بعضها بعضوية جانب واحد مثل المصرف والصندوق، جعلها بعيدة عن المخططات الاستراتيجية التى تصاغ لمستقبل المجموعتين منفصلة؛ ولا يحتاج الأمر إلا لإلقاء نظرة سريعة على ما صدر عن

الجانبين من وثائق أساسية فى أعقاب القمة العربية الأفريقية الأولى هذه ليرى كيف غاب «البعد الأخوى» عن تصورات مستقبلية لخطط استراتيجية على النحو التالى:

*على الجانب العربى: صدرت خطة عمان (١٩٨٠) فى إطار الجامعة العربية بعيدة إلى حد كبير عن معاهدات الوحدة الاقتصادية السابقة عليها، مكتفية بإبراز أبعاد العمل العربى المشترك، بحيث لم تعد فى الواقع المباشر مرجعا أساسيا لمؤسسات الوحدة الاقتصادية العربية نفسها، ناهيك عن أن تذكر فى أى جزء منها مدى التقائها مع «المناطق المجاورة» مثل المنطقة الأفريقية. لذلك فقد جاءت «الاستراتيجيات» التى وضعتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعد انتقالها إلى تونس (١٩٨٠) وخلال عشر سنوات تالية لذلك، خالية من تأكيد هذه العلاقة العضوية وقد صدرت «استراتيجيات العمل الاقتصادى»، والاجتماعى، والثقافى، بجهد فكرى ملحوظ، أخذ فى حسابه تنامى قوة المال الإسلامى، أو الثقافة الإسلامية الصاعدة بأكثر من أن يضع فى اعتباره وزن «مناطق الجوار» فى أية تنمية استراتيجية عربية.

وما إن عادت الروح نسبيا فى أجهزة «العمل العربى» سواء لعودة مصر إلى الجامعة العربية (١٩٨٩) أو بنفس جديد للأمناء العامين للجامعة، ومجلس الوحدة الاقتصادية حتى نشطت بعض وثائق «العمل المشترك»، مع غلبة التطلع إلى العلاقة مع «الاتحاد الأوربى» الجديد بعد سقوط الاتحاد السوفيتى فضلا عن آليات الاقتصاد العالمى الجديدة. وفى أحدث استراتيجيات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فإن الإشارة قد تقتصر على تنمية التجارة الخارجية العربية مع مجموعات إقليمية محدودة مثل «الكوميسا» إلى جانب الاتحاد الأوربى.

*على الجانب الأفريقى: لم تكن قواعد العمل الجماعى على المستوى الأفريقى

أسعد حالا فى اتجاه دعم «استراتيجيات الأخوة المشتركة» فيما وضعته من وثائق وخطط أفريقية، والتى تزامنت مع أحداث مشابهة على الجانب العربى.. فهنا صدرت أيضا خطة لاجوس عام ١٩٨١ مؤكدة على أجواء الإصلاح الاقتصادى وسياسات التكيف الهيكلى. وكان تدهور الأوضاع الاقتصادية وعنف الصراعات العرقية والاضطرابات المسلحة وراء عدم الالتزام بالحد الأدنى لهذه الخطط فى إطارها الأفريقى ناهيك عن الإطار الأفريقى العربى المشترك. ومع ذلك فإن المجموعة الأفريقية، وقد أحست بضغط المؤثرات الاقتصادية الخارجية (اتفاقات لومى والتجارة الدولية..إلخ) عادت لمحاولة الاتفاق على خطط تقارب أكثر فعالية وذات طابع مستقبلى بارز، فتم توقيع «معاهدة أبوجا» للوحدة الاقتصادية، فى منتصف التسعينيات ونسقت خطوات هذا التوحيد للأسواق والعملات والبنوك، وحركة رأس المال والعمالة. إلا أن عناصر المعاهدة بدت أكثر تعاملا مع السوق الأوربية أو «العالمية» من تخصيصها لأي جانب للتعامل مع الاقتصاد العربى نفسه. وقد يكون وجود «نصف العالم العربى» على الأرض الأفريقية عاملا وراء عدم ضرورة ذكره بالتخصيص، لكن ذلك يمكن من الناحية الاستراتيجية أن يكون فعالا لو أن «التجارة البينية» والمشروعات المشتركة مسألة مقررة سلفا، وهذا غير قائم بسبب طبيعة «الاقتصاد الريعى» العربى من ناحية وتوجه مختلف دول الشمال الأفريقى العربى إلى السوق الشمالى قبل أى سوق آخر أفريقى أو آسيوى. ولابد من الإشارة هنا إلى أن الاقتصادات القوية لبلدان عربية أفريقية مثل ليبيا والجزائر كانت مرهونة بعمليات الحصار أو الاضطرابات الداخلية مما لم يجعلها من عوامل التقارب أو إنجاح الاتفاقات المطروحة مثل معاهدة أبوجا.

وفى قفزة تالية بدت وثائق «الرؤية» The Vision الصادرة عن أمانة الاتحاد

الأفريقى ٢٠٠٢-٢٠٠٣ أكثر تفاؤلا تجاه «الأخوة العربية» ودورها فى تنمية العلاقات الخارجية للاتحاد، ويبدو أنها كانت تثق فى الظروف الإيجابية لنشأة «الاتحاد الأفريقى» نفسه، مع النفس القوى من الجانب الليبى. لكن أمانة الاتحاد فاتها أن ذلك الموقف الليبى كانت تتم صياغته الأفريقية القوية بعيدا عن الارتباط بقضايا العالم العربى ومنها التعاون العربى الأفريقى. ولذا أصبح هذا الموقف بدوره مثار «تأمل إيجابى» فى زاوية وموقف سلبى نسبيا على الجانب الآخر. من هنا فإن مكانة «الرؤية» التى صاغتها مفوضية الاتحاد تظل «مثالية» لبعض الوقت.

قد تكون صيغة «النيباد» التى أعقبت قيام «الاتحاد الأفريقى» قناة إيجابية عملية لدفع استراتيجية «التعاون العربى الأفريقى». ورغم أنها قد صيغت، لتجذب انتباه «المعسكر الرأسمالى العالمى» مباشرة بهدف تنمية البنية التحتية التى قد تخدم مصالحة بدوره إلى جانب خدمة التنمية الأفريقية، فإن نصوصها تذهب إلى اعتبار العالم العربى- مرة أخرى- مصدر تمويل وليس للمشاركة العضوية فى البناء المشترك. وهنا لابد من النظر مرة أخرى إلى مشكلة كون «مؤسسة النيباد» مازالت خارجة على إطار «الاتحاد» من جهة، إلا أنها بحكم تأسيسها- تجعل دول الشمال العربى الأفريقى جزءا أساسيا فى تكوينها مما قد يساعد على شراكة عربية أفريقية فعلية، وإن بمعنى اقتصادى بحت أيضا لا ينجز الالتحام الاجتماعى الثقافى الذى ننشده.

-هناك عدة اعتبارات مشتركة تؤثر على أية رؤى مستقبلية للتعاون العربى الأفريقى يمكن أن يتعمق بحثها بدراسات مستقلة:

أولا- انسحاب دور الدولة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقتين بما لا يجعل عملية التخطيط أو وضع الاستراتيجيات ذات تأثير كبير فى تطوير العلاقات. ويعمق هذا الاستنتاج ما نراه خلافا لذلك وهو أن النموذج الأوربى

نفسه والذى تتطلع إليه معظم نظم الحكم الأفريقية والعربية لا يتخلى عن دور الدولة بهذا الشكل فى رسم مستقبلياته، (ويشار هنا لقوة معاملات الاتحاد الأوربى وبرلمانه مع العالم الخارجى).

ثانيا: ثمة تأثير سلبى قوى للتوجه فى معظم أنحاء أفريقيا والعالم العربى إلى بناء التنظيمات الإقليمية الفرعية، منفصلة استراتيجيا عن البناء الإقليمى الشامل للجامعة العربية أو الاتحاد الأفريقى. ولا نحتاج إلى أن نشرح القوة الانعزالية لمجلس التعاون الخليجى، أو الاتحاد المغربى من جهة أو تنظيمات الإيكواس ECOWAS والسادك والكوميسا.. إلخ من ناحية أخرى، وهى فضلا عن تأثيرها المباشر فى تعطيل استراتيجية العمل المشترك فى إقليمها العربى أو الأفريقى فإنها ولا شك تعوق أى تفكير استراتيجى للأخوة الأفريقية العضوية.

■ ثالثا: مشكلات التعاون فى قضايا السلام والأمن والتنمية

من اليسير ملاحظة أنه فى الوقت الذى دخلت فيه العلاقات العربية الأفريقية مرحلة «المأسسة» مع أوائل السبعينيات، تزايدت موجات التوتر والصراع فى أنحاء القارة نتيجة الأجواء العالمية الجديدة من جهة، وتفاعلت آثار الموروث من التعقيدات فى العلاقات التاريخية العربية الأفريقية من جهة أخرى. ولذلك تعقدت الأمور أمام مؤسسات التعاون العربى الأفريقى كجزء من تعقدها أمام مؤسسات المنظمات الإقليمية الرئيسية (الجامعة- منظمة الوحدة) أو الإقليمية الفرعية Sub regional. ويمكننا أن نلاحظ هنا المفارقة بين أجواء تفتت وصراع، وبين ضرورات البحث عن سياسات استراتيجية مشتركة! وهى مفارقة جعلت صراعات أو نزاعات محدودة تطفو بحدة على سطح العلاقات العربية الأفريقية بما لم يكن لأكبر منها وأشد حدة من قبل مثل هذا الأثر (سنقارن لاحقا بين مشكلة زنجبار من قبل ودار

فور من بعد!). لذلك يتوجب الحال أن نعتمد الإجابة على بعض الأسئلة المهمة فى هذا الصدد، ومن زاوية عربية أولا، لنرى كيف تتوالى الأسئلة المهمة والحرجة الأخرى فى مجال السعى لبناء استراتيجية مشتركة، استراتيجية مواجهة قضايا السلام والأمن أولا، وأثر غيابها على تعثر التنمية ثانيا. وفى الإطار نفسه لابد من محاولة التفكير حول إمكانيات وضع استراتيجيات مستقلة فى ظروف زحف العولمة واستقطابها.

أ-أثر الموروث التاريخى فى التصارع

ورثت أفريقيا شمالا وجنوبا تقسيمات استعمارية ليست ذات طابع جغرافى أو سياسى فقط، ولكنها ذات طابع ثقافى واجتماعى أيضا؛ امتد من الدين (إسلام/ مسيحية) إلى الأعراق (عرب وأفارقة) بل امتد إلى تصنيفات عازلة بطبعها مثل الحديث عن تاريخ الحركة العربية الجامعة Pan Arabism والحركة الأفريقية المماثلة، ومن خلال ذلك ظهرت- مبكرا- توترات حادة لا تنكر وذات طابع سياسى وثقافى محورها العروبة والأفريقية بشأن موريتانيا، وزنجبار، وإريتريا وجنوب السودان والصومال وتشاد بل وفى نيجيريا وأثيوبيا فضلا عن صراعات كبرى أخرى مثل تلك التى وقعت فى الكونغو. ومع ذلك كانت صراعات الحدود الاستعمارية هى أساس اللجوء للحرب أو مختلف أشكال العنف المسلح أو العنف الدبلوماسى إن جاز التعبير فى العقد الأول من الاستقلال؛ مثلما حدث بين الجزائر والمغرب، أو بين الصومال وأثيوبيا، وحتى بين السودان ومصر أو بين غانا وبعض دول غرب أفريقيا. وإذا كانت اتفاقية وستفاليا عام ١٦٤٨ لم تحقق السلام واستقرار «الدولة الوطنية الأوربية إلا بعد حروب استمرت لأكثر من ثلاثين عاما، فإن قيام منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ أى بعد أقل من عقد من موجه الاستقلال

الأفريقية فى الخمسينيات قد حسمت كثيرا من الصراعات بين الدول الأفريقية بشأن الحدود بإقرارها الأوضاع القائمة عند الاستقلال. هنا يتوجب علينا أن نرجع هذا «الاستقرار الواقعى de facto» إلى طبيعة الإرادة السياسية التى وقفت خلفه، وهى إرادة سياسية حكمتها قوة وزن زعامات بحجم عبد الناصر، «وبن بللا»، ونكروما ونيريرى وهيلا سلاسى، وغيرهم من ذوى الوزن المعروفين فى علاقات «الوحدة الأفريقية». وبهذه الروح التى تأسست فى أجواء التحرر الوطنى استقرت أوضاع لم تعالج مثلها مرحلة «المأسسة» التشريعية De Jure بعد ذلك إلى حد كبير، (دور مجموعة الدار البيضاء، والتدخل القوى فى قضية الكونغو وروديسيا هو أثقل بالتأكيد من دور البعض فى تجنب تأثير كامب ديفيد أو دار فور مثلا!). ولذا بقيت بعض آثار هذه الموروثات الاستعمارية أو الثقافية حتى ظهرت بأشكال وبحدة أخرى بعد ذلك فى غياب إرادة سياسية مماثلة لما سبقتها.

ويلفت النظر أن باحثين مرموقين مثل على مزروعى أو Osita Agbu لم يذكرا بين النزاعات الحادة وحالات الاحتراب التى وقعت فى أنحاء القارة على مدى العقود الثلاثة الأخيرة صراعا عربيا أفريقيا ملحوظا قبل موجة «الحروب الإعلامية» الأخيرة عن الصراع العربى الأفريقى تحت ضغط «العولمة» مثلما فى السودان أو غيره بحجة تفجر العامل الثقافى أو العرقى بين الطرفين مع تجاهل العنصر الخارجى الذى حسم أمره فى الستينيات.

هنا لابد أن يظل السؤال عما إذا كان الصراع التاريخى بين «العرب والأفارقة» هو العنصر الحاسم والاستراتيجى فيما وقع- بهذا العدد- من صراعات، رغم شهادات الباحثين المذكورة؟ أم أن علينا أن نتأمل كيف تم استيعاب بعضها من ذات الأصل العربى الأفريقى نتيجة التطور السياسى الاجتماعى إلى الدرجة التى تبتعد مواقعها

الحالية عن صلتها بثنائية العروبة والأفريقية؟ أو قل بعيدا عن أن تكون صراع هوية عربية/ أفريقية أو صراع عرقى أفريقى. ويمكننا الرجوع إلى حالة الصراع أو شبه الصراع الذى يقع الآن فى زنجبار، أو بين أثيوبيا وإريتريا، أو تشاد، أو الصومال وحتى الصحراء الغربية. إننا لا نجد هنا أية آثار لكونها صراعات ذات طابع عربى أفريقى؛ أو أن الأصابع العربية هناك على نحو ما كان يقال من قبل؟ إذن فإنه يمكن الرجوع إلى مؤشر الأوضاع السياسية الداخلية، والاقتصادية الاجتماعية البنيوية، أو التدخل الأجنبى المباشر وغير المباشر والذى يلعب الدور الرئيسى فى استمرار بعض مظاهر هذا الصراع، ومن ثم يمكن سحب هذا المعيار بدرجة أو أخرى على ما تبقى من أشكال الصراع التى تقترب من الحساسيات العربية الأفريقية فيما يحدث بالسودان أو موريتانيا حاليا؟ هذه الأسئلة المحورية فى البداية هى التى يمكن أن تؤدى إجاباتها الموضوعية إلى الانتقال بالبحث فى قضايا السلام والأمن والتنمية فى أفريقيا إلى آفاق أخرى ذات أبعاد استراتيجية جذرية أكبر، مع عدم تجاهلنا فى نفس الوقت لأية اعتبارات ثقافية أو معايير خاصة ببعد الهوية فى بعض مظاهر الصراع التى ما زالت تثير الحساسية العربية الأفريقية.

ب- الثوابت والمتغيرات

لا تساعد مرجعية «الثوابت» فى العلاقات العربية والأفريقية، فى مواجهة كثير من مشاكل السلم والأمن والتنمية فى المنطقتين لذلك لابد من بحث طبيعة «المتغيرات» بين فترة وأخرى فى واقع هذه العلاقات ومستقبلها ، وتوجيه مؤسسات التعاون العربى الأفريقى فى هذا الاتجاه.

١) لقد كنا نظن أن ثوابت «التحرر الوطنى»، و«بناء الدولة الوطنية»، ستظل فاعلا رئيسيا فى بناء التعاون لإنجاز تنمية مستقلة (بروح التحرر) أو مستدامة

(بأموال البترول) على الجانبين؛ وإذا بمتغير السياسات الاقتصادية الجديدة (التكيف الهيكلى) وانسحاب دور الدولة وانخفاض أسعار البترول يؤدى إلى القلاقل والتبعية والمديونية الدائمة والإفقار الشديد، ومن ثم تنهار الأمانى والتطلعات، وتتراوح النظم السياسية بين الاستبداد أو التساقط أمام حركات شعبية بدون برنامج تحويلى بارز؛ ومن هنا بدت الموارد الكبرى مثل البترول والماس والمعادن الاستراتيجية مجالا لصراعات داخلية وخارجية (نيجيريا- أنجولا- سيراليون- الكونغو- السودان- موريتانيا). دونما التفكير على مستوى الدولة فى أى تعاون إقليمى أو نزوع استقلالى أو تنموى.

وانسحب هنا مطلب الهوية المحلية أو العامة National identity or Pan movement لتقع مجمل الدول العربية والأفريقية فى براثن المؤسسات الدولية وتحت مقصلة العولمة.

٢) لا شك أن كثيرا من دول العالم الثالث ومن بينها معظم الدول العربية والأفريقية قد أقامت سياساتها الوطنية بل والتنموية لعدة عقود خلت على ثوابت «النظام العالمى» القائم على الاستقطاب الثنائى، وأحيانا الثلاثى مع تصاعد قوة الصين الشعبية. وفى هذا الإطار قامت «هوامش» هذا النظام بعمليات تجمع تحت مسميات «عدم الانحياز» أو «الدول النامية» أو العالم الثالث، كما أكد بعضها هويات جامعة إقليمية مثل الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية. ومن هنا بدأ التعاون بين بعض هذه التجمعات ممكنا مثلما أتاحت العلاقات العربية الأفريقية التفكير فى مأسسة هذه العلاقات. لكن ظروف عولمة النظام الرأسمالى ودحره للنظام الاشتراكى المقابل، وارتباط ذلك باختراقات كبرى للنظم الإقليمية نفسها على نحو ما حدث لنظم حركات التحرير الجديدة (أنجولا/ موزمبيق) أو جر مصر إلى عالم كامب ديفيد والشرق أوسطية، والحلول التفاوضية فى جنوب أفريقيا

وزيمبابوى وفلسطين، كل ذلك نقل النظام الدولى إلى حالة «القطب الواحد» والهيمنة المطلقة لسياسات النيوليبرالية القائمة على التفتيت واحتكار القرار الدولى، وإعادة صياغة الشرعية الدولية، ومعنى الديمقراطية والسيادة الوطنية، ومن ثم جرى إزاحة الهويات الكبرى فى أفريقيا والعالم العربى لتحل محلها هويات القبلية والطائفية والعرقية على نحو يكاد يكون أسوأ من الفترة الاستعمارية التقليدية. من هنا لم تعد تتوفر قضايا كبرى جامعة مثل الأبارتهيد فى جنوب أفريقيا، أو فلسطين والصراع العربى الإسرائيلى، أو بناء المنظمات الجامعة، لم تعد من «ثوابت المرحلة» بقدر ما أصبح الاختلاف هو الشائع حول مصير العراق فى ظل الهجمة الأمريكية. ومواجهة الصراعات العرقية والقبلية فى سيراليون وليبيريا والكونغو، وانبعاث أدوار المجتمع المدنى والمنظمات الشعبية بحثا عن المشاركة المحدودة فى السلطة إزاء الديكتاتوريات العسكرية أو غيرها، كما أصبح الجرى وراء الحلول الجزئية فى فلسطين دون احتياج لدعم أفريقى عربى لهدف التحرر الفلسطينى الأكبر. أصبح ذلك هو شاغل شعوب المنطقتين وقد تمثل ذلك بشكل واضح فى غياب أى دور عربى أفريقى مشترك، أو أى دور جامع فى كل من المنطقتين فى مشاكل كبرى مثل صراعات منطقة البحيرات الكبرى أو منطقة الخليج والعراق، رغم معرفة المنطقتين بالأسباب المادية والخارجية والداخلية وراء هذه الصراعات، بل ومعرفتهما باندفاع بعض أطراف هذه المنطقة أو تلك مع التدخل الأجنبى لتأكيد الحلول الفردية، وتعميق عوامل الانقسام.

فى أجواء التفتت هذه وفقد السيادة وتعمق الإفقار، بدأت النزاعات السلفية تستحضر ثوابت الماضى لا الحداثة والتقدم، وبدأ بعضها ممعنا فى أممية دينية إقصائية لكل الحركات الجامعة الإقليمية (الإسلامية ضد القوميات) أو ممعنة فى التجزئة

الإقصائية بدورها (العرقيات فى وسط أفريقيا وغربها)، وبعد أن كانت الجهادية الإسلامية مقاتلة (حركات المهدية والفودية dan Fodio وحتى الوهابية) ضد الاستعمار راحت بروحها الانعزالية الجديدة تتعاون تارة مع القطب الدولى فى أفغانستان ضد الشيوعية ثم مقاتلته تارة أخرى باسم الصليبية (أحداث ١١ سبتمبر). فأى عالم من الثوابت والمتغيرات تعبر عنه هذه التطورات؟

جـ- الحالة العربية فى حركة بلدان الجنوب

إزاء «الاستقطاب الكبير» بعد نهاية الحرب الباردة، وجدت الكتل السابق قيامها بين بلدان الجنوب، نفسها فى حالة تفتت، ورغبة كل جماعة منها أن تلحق بالقطب الجديد. واقتصر «التنوع» فى أحسن حالاته على كتل الشمال، مثل محاولة الاتحاد الأوروبى أو اليابان، أو تشكيلات مثل الفرنكفونية والكمنولث، للوجود إلى جانب نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة العالمية. وبهذا المعنى فإن تعبير «الفوضى البناءة» لا يعتبر جديدا كما بدا فى تصريحات كوندوليزا رايس أواخر عام ٢٠٠٦ بشأن الشرق الأوسط أو غيره، وإنما كان التعبير هناك مع بداية تشكيلات العولمة الجديدة عقب سقوط الاتحاد السوفيتى واختفاء مظاهر الحرب الباردة نسبيا. ففى إطار «الفوضى البناءة» على مستوى عالمى، اخترقت الولايات المتحدة معظم «مناطق النفوذ» والتكتلات، ومنها منطقة الاتحاد الأفريقى والجامعة العربية، وكادت الروح «الجماعية» تختفى نهائيا وفق منهجية ما بعد الصناعة وما بعد الحداثة، وتفوق الرأسمالية المالية على غيرها من أشكال العلاقات الرأسمالية القديمة المتنوعة بأسواقها، اختفت الهويات (الأيديولوجيات) الكبرى، والمتوسطة (القوميات الإقليمية) وتهدد الموقف الهويات الصغرى نفسها (الوطنية).

ونستطيع أن نرصد هنا بعض المظاهر المهمة «للمتغيرات» على المستوى العربى

الأفريقى:

أ-لم تعد مصر قائدة فى حركة قومية عربية أو عربية أفريقية مثلها فى الحالة الناصرية، كما لم تعد قوة إقليمية فى الشرق الأوسط، ورغم زعم بعض الدوائر الثقافية ببروز «التوجه المصرى» منفردا؛ فإن ذلك لم يتمظهر فى أى توجه فعلى فى الداخل أو الخارج، ومن ثم ينتفى الإحساس به؛ ويصعب الاعتماد على اتجاه مصر الحالى لبناء تكتل أو آخر سلميا أو إيجابيا داخل كتلة الجنوب.

ب-لم يصبح لأثيوبيا تلك «الهيمنة التقليدية» أو «الثورية» التى ميزتها لبعض الوقت حتى خارج إطار الأفريقانية- وهى لم تكن داخل الحركة فى أى وقت إلا بثقلها التاريخى. ولذا لم تشكل حماية قوية لمبدأ الوحدة الأفريقية التى تستضيفها. وحتى تحركها الأخير تجاه الصومال يجئ فى إطار عولمة النفوذ الأمريكى ومحاربة الإرهاب أكثر منه تحركا أفريقيا.

جـ-لم تمثل حالة جنوب أفريقيا منذ تحررها (٩١-١٩٩٤) إضافة لحركة الجامعة الأفريقية، ولم تتح لها ظروف تحررها مع نهاية الحرب الباردة وضعف «الجماعة الأفريقية» فى التسعينيات، أن يلعب «النظام الجديد»- ما بعد الأبارتهيد- دورا فى صالح دعم الهوية الأفريقية، ولا تفرغت لوضع إمكانياتها فى دعم «النهضة الأفريقية» A. Renaissance التى روج لها النظام بعض الوقت، وإنما راحت تبحث عن مصالحها فى اتجاه آسيا أو أمريكا اللاتينية، أو تضع ثقلها للبعد الاقتصادى فى العمل الأفريقى (النيباد) وليس حركة الوحدة الأفريقية.

د-نستطيع تصور مسعى عدد آخر من دول الشمال الأفريقى أو غرب أفريقيا وشرقها نحو تأكيد بعض «الوجود الإقليمى» أو الدفاع عن المصالح لكن ذلك جاء فى حدود قطرية محدودة وليس فى بعدها الاقليمى ومثالها «المملكة الإسلامية» فى

المغرب أو عالمثالثية الجزائر، أو النفوذ العسكرى الإقليمى لنيجيريا، أو «قوة التوسط» فى كينيا، أو تمثيل ظاهرة «القيادات الشابة» الجديدة فى أوغندا، ذلك أنه لم يكن من ضمن سياسات أو مشاكل هذه العناصر الالتقاء الثنائى بين المجموعة العربية والأفريقية فى اتجاه دعم «التعاون العربى الأفريقى» كاستراتيجية محددة، بحثا عن مكانة ما فى عالم ما بعد الحرب الباردة أو العولمة الجديدة. من هنا لم نرَ ضمن ترتيب الأوضاع الجديدة حالة توتر أو جدل ناشئ عن صدام الهويات أو الثقافات عربية أو أفريقية حيث لم يسمع الرأى العام الأفريقى بذلك إلا مع موجات مواجهة الإرهاب وتغلغل النفوذ الأجنبى فى القارة، وهى الحالة التى أسلفنا القول أنها دعمت الأيديولوجيات الدينية والقبلية والعرقية، عالميا ووطنيا.

*لم تلتفت الكتلة العربية أوالأفريقية وقد وجدت نفسها فى هذا الوضع إلى أنه ليس الوضع النهائى «لصيغة العالم» ولا نحن فى «نهاية التاريخ» كما روج البعض لأن دروس التاريخ لا يتم استيعابها جيدا فى عالمنا العربى والأفريقى. لقد سبق أن مضى عقدان على نهاية الحرب العالمية (١٩٤٥) فى ضوء رؤية دول العالم الثالث باعتبارها مجرد مستعمرات أو دول متخلفة تبحث عن «استقلالها السياسى» بالكاد، أو تؤكد بعض ملامح هويات إقليمية مثل «العروبة والأفريقانية»... إلخ .

وإذ بها خلال عقدين من الزمان تشكل كتلا مهمة باسم «دول التحرر الوطنى» و«عدم الانحياز» ومجموعة «الدول النامية»، أو «ذات التوجه الاشتراكى» محدثة أكبر قلق للمراكز الاستعمارية الكبرى، وحتى للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها بديل القوى الاستعمارية القديمة. قد يكون هذا الدرس مفيدا لقيادات «بلدان الجنوب» مرة أخرى بعد مرور هذه الفترة على الاستقطاب الأكبر عقب نهاية الحرب الباردة. والواقع القائم فى عالم اليوم يوحى ببعض التمردات الجديدة

على النظام العالمى أحادى القطبية وآليات تحركه فى إطار الفوضى البناءة، بما يوحى للكثيرين بإمكانية إعادة النظر فى أوضاعهم وخاصة بين هؤلاء العرب والأفارقة.

ومن المؤشرات الموحية بذلك:

أ-بروز الصين والاتحاد الأوربى ذوى سياسة متطلعة إلى كسر حدة الاستقطاب واختراق فضاء الفوضى البناءة نفسه (ولا مجال هنا لتكرار المكتوب عن ذلك عند سمير أمين وغيره...).

ب-محاولات التكتل ولو المحدود من قبل بعض دول بلدان الجنوب ولو فى الإطار الاقتصادى أو ببعض النفس التحررى (البرازيل- فنزويلا- جنوب أفريقيا- الهند- ماليزيا..)، مع محاولة إبعاد أنفسهم عن أطر هذه الفوضى.

جـ- اضطراب الموقف الدائم فى منطقة الشرق الأوسط أمام القوى المتحكمة فيه كمؤثر سلبى على تفرد قوى الاستقطاب بالقرار، واحتمال بعث روح جديدة مقاومة لمشروع الشرق الأوسط الكبير.

د-اتجاه دول الاستقطاب وخاصة الولايات المتحدة لنقل مركز مصالحها (البترول- المعادن) إلى أفريقيا، غربا ووسطا- بديلا لمنطقة الشرق الأوسط وبترولها المهدد.

هـ-عدم نجاح «الأممية الإسلامية» كأيديولوجيا أممية بديلة أمام حركة الجماهير التى ساعدت فى ظهورها لأكثر من عقدين، رغم استمرار بعض قواها فى المواجهة ضمن تبادل الإرهاب مع القوى الإمبريالية. ويرجع الكثيرون ذلك إلى مشاركة الأممية الإسلامية للنظام الرأسمالى العالمى فى سياساته الاقتصادية ووجود بعض أطرافها فى حوار دائم معه.

و-هناك بعض الفضاء الممكن لبروز قيمة حركات «الهوية» الجامعة بدرجة أو

أخرى شرط عدم تصادمها كما يمكن أن تجسدها حركة التعاون العربى الأفريقى. لكن ذلك مشروط باستعادة التوجه الاستقلالى لمشروعات الدول الوطنية أو إحياء دورها فى البناء الوطنى رغم الحصار العالمى لدور الدولة فى العالم الثالث.

د. قضايا المواجهة المشتركة

ترتبط مشروعات «الاستراتيجية المشتركة» بنوع وحجم القضايا المشتركة التى تواجهها المجموعتان العربية والأفريقية. ولا نستطيع هنا الانطلاق بالطبع من أن المواجهة بالأساس «داخلية» بين المجموعتين، من نوع المواجهة فى مناطق التماس Borderlands، أو المواجهة بين توجهات «قومية» Nation Building أو حركات جامعة Pan Arabism, vis a vis Africansim. فرغم وجود آثار لهذه المواجهات والحساسيات فى بعض المواقع فإنه لابد من اعتبارها من آثار الماضى التى لم يعد لها مكان فى الصراعات الإقليمية والعالمية الدائرة اليوم، ومن ثم لابد من افتراض أننا ننطلق من أننا نبحث معا عن مكان بين كتلة بلدان الجنوب المتحركة من شرقنا وغربنا فى آسيا وأمريكا الجنوبية. وفى بحثنا هذا فإننا لابد أن نكون صرحاء فى تفهم أبعاد الوضع فى هذه المشكلة أو تلك؛ لأن التكتلات الإقليمية الآن لا تقوم على «النزوع القومى» ذي الروحية الخاصة (مثل الحركات القومية السابقة على العولمة الحديثة) كما أنها لم تعد قابلة للتحدد فقط بأنها «أفريقية» أو «عربية» أو بأنها فى إطار ثقافى أو حضارى خاص، فهذا لا ينطبق على كل التكتلات الكبرى القائمة (الاتحاد الأوربى يمتد شرقا خارج هذه القاعدة، والبرازيل وفنزويلا تمتد أفريقيا وآسيويا، وجنوب أفريقيا تمتد خارج الثقافة الأفريقية التقليدية، ومعظم البلدان العربية تبحث عن وضعها فى البحر المتوسط أو الشرق أوسطية). من هنا يتوجب علينا أن نبحث عن الاستراتيجية المناسبة بفهم جديد لحركة العالم وحركة

بلدان الجنوب دون أية حساسيات معوقة.

وسنورد هنا بعض إشكاليات الاستراتيجية المقترحة أو قل المشكلات التى تواجهها المجموعتان الأفريقية والعربية دون تفاصيل اعتمادا على الأدبيات المعروفة فى هذا الإطار.

١-**قضية مواجهة «الإرهاب»**: لابد من بحثها من دول المجموعتين فى إطار الإجابة أولا على أسئلة مثل: هل صحيح أن الإرهاب- وخاصة الدولى منه- ظاهرة إسلامية بحتة؟ بمعنى أنها تصدر عن «الإسلام»؟ ومن طبيعة هذه الديانة ومعتقدات شعوبها بوجه خاص، ومن المنطقة والثقافة العربية بشكل أخص؟ والإجابة هنا مهمة لأنه سبق أن كان الإرهاب فى السبعينات «يساريا»؟ ومن داخل أوروبا نفسها وكذا اليابان والعالم العربى نفسه وما لم نتجاوز هويته الثابتة كظاهرة إسلامية فسوف يفرض ذلك تعقيدا فى العلاقة جديرا بالنظر.

٢-**الصراعات الدموية**: هل حالة دار فور أو موريتانيا متميزة كحالة مواجهة خاصة بين العرب والأفارقة؟ وما هى السمة التى تطلق إذن على حالة ليبيريا وحالة السنغال، وحالة منطقة البحيرات العظمى، والحالة الصومالية، بل والأثيوبية الإريترية، هل هذه كلها صراعات الهوية العربية والأفريقية، أم أن هناك أوضاعا اقتصادية اجتماعية ذات تاريخ اجتماعى، وسياسات غير ديمقراطية تمتد إلى كل هؤلاء وغيرهم سواء فى مصر (النوبة- الأقباط) وفى الجزائر والمغرب (الأمازيج) بل وفى كينيا (الساحل) قادمة من الخليج إلى شرق أفريقيا، وقد تتحدد صورها فى جنوب أفريقيا. بما تصبح معه قضية التنمية والديمقراطية- وليست قضايا الهوية أو الثقافة- فى موقع الصدارة.

٣-«**النظام العالمى**»: لابد أن تراجع المجموعتان وضعهما فى النظام الدولى سواء

الاقتصادى وآلياته (منظمة التجارة- الصندوق والبنك) أو النظام التشريعى (الأمم المتحدة ومؤسسات حقوق الإنسان) أو حالة الاستقطاب نفسها فى النظام العالمى. وهنا يجدر أن تدرس المجموعتان وضع الدول أو التكتلات الصاعدة فى النظام القائم وتوجهاتها الفكرية والسياسية على السواء (مثل حالة الصين واليابان وفرنسا) أو التكتلات التى يمكن أن تصعد بجوارها مثل أمريكا الجنوبية. وفى نفس الوقت لابد من دراسة تيارات العزلة أو الإقصاء داخل المجموعة العربية والأفريقية (حالة بلدان الخليج- جنوب أفريقيا) كما يتوجب النظر إلى قضايا فلسطين والعراق فى إطار النظام الدولى وأدواته المحلية بأكثر من كونها صراعات محلية فى الإقليم العربى.

٤-**قضية «التغلغل الإسرائيلى»**: لا يمكن استمرار النظر إلى إسرائيل كمجرد دولة «متسللة» هنا وهنالك، ونواصل الإلحاح الإعلامى حول مسائل محدودة، بقدر ما يجب أن تكشف دراستنا عن طبيعة حضور إسرائيل واللوبى الصهيونى فى آليات العولمة الكبرى (مؤسسات صندوق النقد الدولى والشركات متعددة الجنسية والرأسمالية الأمريكية العالمية) ومن هنا تتم المواجهة على الأسس الوطنية للنظم والتجمعات أمام تحدى الإمبريالية العالمية.

٥-**القضايا الاجتماعية**: لا يمكن أن ينظر المسئولون والمثقفون إلى كثير من القضايا الاجتماعية القائمة على الساحتين، باعتبارها قضايا محلية أو تنظر إليها كل مجموعة على حدة. والدراسات كثيرة، أو واجبة، حول مسائل باتت ملحة وضاغطة على السياسات العامة (الإقليمية والقومية)، ومن ذلك:

أ-**الهجرة**: بطابعها العربى الأفريقى الأوربى والآسيوى أيضا، سواء ظروف المهاجرين القائمة (فرنسا- أسبانيا) أو ظروف حركتهم وشبكات التهريب القائمة

(مشاكل المغرب- غرب ووسط أفريقيا). وهنا يمكن أيضا معالجة وضع الجاليات المهاجرة (اللبنانيون) أو الدياسبورا الأفريقية والتحالفات الممكنة لصالح القضايا العربية الأفريقية.

ب-**اللاجئون**: هذه مشكلة معقدة باتت مقلقة للجانب الأفريقى والعربى على حد سواء، من العراق حتى المغرب والصحراء الكبرى وخليج غينيا ومنطقة البحيرات العظمى... ومن ثم فإن وضعها فى أية استراتيجية عربية أفريقية لم يعد فى حاجة إلى إلحاح، خاصة وأنها بدورها مثل الهجرة باتت ترتبط بالصراع والهجرة والتنمية معا بما يفرضها كقضية واجبة الاعتبار من أجهزة التعاون العربى الأفريقى.

جـ-**المرأة- الطفولة**: تعانى المرأة- مثل الأطفال وحالة الأسرة- من أوضاع الصراعات مثلما فى حالة الاستقرار، تعزلها الثقافة المستقرة (دينية أو تقليدية) عربية وأفريقية كما تعزلها حالة الحرب (منطقة البحيرات- فلسطين- العراق) بل إن مناطق كثيرة عرفت المرأة المقاتلة والطفل حامل السلاح ومن ثم لا يكفى إزاء ذلك خطاب التنمية والجندر.. إلخ. وإنما يتطلب الأمر تحولا ثقافيا وتعليميا جذريا، كما يتطلب سياسة اجتماعية جديدة فى مواثيق عملية جديدة فى المجموعتين.

د-**الثقافة والتعليم**: يعانى هذا المجال،ليس مجرد ضعف نصيبه فى الميزانيات الوطنية أو ضآلة الانفاق الدولى فى شكل المساعدات الثقافية أو التعاون الدولى، وإنما فى التوجهات التى تحكمه. فثمة ضعف فى مكون الثقافة السياسية عموما وفى الإنتاج الفكرى وبرامج التعليم، وثمة صور متبادلة لا يجرى التعامل معها بالتغيير، وثمة بنية استبدادية كامنة فى برامج التعليم أو نظام القيم المتضمنة فى الإعلام أو ما يسمى «الإرشاد الوطنى» ومن المؤسف أن تسيطر البيروقراطية أو ضآلة الميزانيات

على المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بهذا المجال.

وقد أدى ذلك لرواج الثقافة السلفية الشعبية، ويلعب المال الإسلامى نفسه دورا فى نشر الثقافة المحافظة بترويجها فى أكبر مؤسسات الإعلام والتثقيف. كما يقوم كثير من المثقفين بدور آخر إما بالتبعية لمصادر التمويل هذه أو مصادر الغرب التى تلعب على مقولات الصراع الحضارى والثقافى، أو بالتمترس فى سلفية شعبوية تحاصر نفسها فى المقولات القبلية والعرقية.

وقد يكون من المفيد طرح القضية الثقافية فى ضوء المتغيرات التى جعلت «التنوع الثقافى» قضية أبرز من ثنائية الثقافة هنا وهنالك، فثمة فرق بين الحديث عن عرب وأفارقة أو ثقافة ثنائية على هذا الأساس وبين دراسة التنوع الثقافى فى بلد باتساع السودان أو نيجيريا أو جنوب أفريقيا..إلخ.

هـ-آليات حل الصراع :

أصبحت آليات المحافظة على السلام، آليات «عالمية» بامتياز، برزت فى الشرق الأوسط والبلقان وأخيرا فى بعض أنحاء أفريقيا. وهى تبدأ بلجان الوساطة والمصالحة، أو مؤتمرات التفاوض الإقليمية (الإيجاد فى شرق أفريقيا- الشرق أوسطية.. إلخ) أو بقوات حفظ السلام من قبل الأمم المتحدة أو تحالف دولى (الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى). ويمكننا أن نلاحظ أن دور تنظيمات مثل الجامعة العربية أو الاتحاد الأفريقى، لم يبرز كثيرا بين أدوار حفظ السلام إلا بقدر تحالفهم مع عناصر دولية أو عناصر العولمة العسكرية الأخرى. وهو أمر قد يكون محل دراسة للجانب الإيجابى والسلبى فيه، ولكنه بوجه عام محكوم بقيم سياسية دولية جديدة تبدأ بعالمية «حقوق الإنسان» والدفاعات عنها مرورا «بالتدخلية» «والسيادة المحدودة» والحد من دور الدولة الوطنية.. إلخ وتفرض آليات العولمة

الأمريكية أو عبر الاتحاد الأوروبى وحلف الأطلنطى تعاملات خاصة فى هذه المجالات، تجعل التنظيم الإقليمى الفرعى sub region ذا أولوية أحيانا كثيرة على التنظيم الإقليمى الأم (الجامعة – الاتحاد) وذلك خوفا- قائما فى دوائر العولمة- من ارتباط الإقليمى بالنزعات القومية أو الجامعة.

وهذه الاعتبارات جميعا تجعلنا نضع ضمن استراتيجية حل المنازعات على المستوى العربى الأفريقى المشترك بعض العوامل الخاصة يمكن إجمالها للباحثين فى الآتى:

أ-بحث المتغيرات والتنويعات الثقافية فى البلدان الأفريقية والعربية وذلك عند تحليل صراع أو آخر (خريطة الشرق الأوسط الطائفية- الخريطة الاجتماعية النيجيرية أو العاجية أو الليبيرية).

ب-النظر إلى الصراع كقضية شاملة وبالتالى النظر إلى الحلول كقضية متكاملة تشمل النظر إلى الثقافى والاجتماعى والاقتصادى قبل النظر إلى مجرد الأعمال العدوانية (مثل حالة دار فور).

جـ-النظر إلى «الآلية» كجهاز لإدارة أشكال التعاون الإقليمى والدولى وليس كجهاز دولى فى ذاته تثير تكاليفه عدم الرغبة فى إقامته وذلك اعتبارا لما ذكرناه عن تعدد أشكال التدخل الدولية والتى تفرض نفسها على أى صراع.

د-اعتبار «مجلس الأمن والسلام» الأفريقى قاعدة التنسيق الأساسية للعمل الأفريقى للاستقرار والتنمية بحيث قد ينظر فى نقل دورية القمة إلى هذا المجلس بدل التصميم على «القمم» نصف السنوية والسنوية بدون فعالية. فإذا نظرنا إلى المجلس بهذه الأهمية فإنه يمكن تطويره ليصبح فى وضع «مجلس الأمن القومى» لبعض الدول، كما تتوسع مهامه فى النظر إلى القضايا الاستراتيجية (اقتصاد-

علاقات دولية) وعندئذ تصبح العلاقات العربية الأفريقية واستراتيجية تفعيلها ضمن مهام هذا المجلس وليست القمم الشكلية.

■ الخلاصة:

لو أن المنطقتين العربية والأفريقية أرادتا أن تعاودا المسعى إلى إحياء تعاون عربى أفريقى فعال، فإنهما لابد أن تقررا وضع خطوط استراتيجية جديدة، قد تساعد مؤسسة علمية مشتركة فى تقديم الدراسات الأساسية لها. وفى هذا الصدد فإنها سوف تعالج المسائل التالية:

١-المتغيرات الثقافية والسياسية والاجتماعية التى تتطلب تجاوز الحساسيات الناشئة من الهويات القديمة، (الكبرى والمحلية) لمواجهة الآثار الناتجة عن الوزن الجديد للأقلمة فى مواجهة العولمة، بل واعتبارات توجه البعض إلى خارج الإقليم العربى أو الأفريقى نفسه سعيا وراء المصالح القطرية أو الطبقية.

٢-إن دراسة معظم الصراعات الكبرى فى القارة فى العقود الأخيرة لا تثبت وزنا يذكر لمشكلات التداخل أو النزاعات العربية الأفريقية بقدر ما تتصل بمدى التدهور فى السياسات الاجتماعية والاقتصادية وشكل الحكم، ثم الأثر الأكبر للمؤثرات الخارجية والمصالح العالمية الجديدة.

٣-يمكن أن نستخلص من حالات الصراع القائمة والرغبة فى المنطقتين لتحقيق السلام والتنمية أن يعاد النظر فى حجم مؤسسات التعاون العربى الأفريقى وتعقدها ، وأن ندرس بجدية أشكال التعاون الأخرى القائمة بين بلدان الجنوب لمحاولة توسيع دائرة التعاون فى محاولة لاختراق النظام العالمى بشكل مناسب (تجارب الصين واليابان). وهنا يتطلب الأمر دراسة وضع المنظمات الإقليمية القائمة فى القارة والحد من تأثيرها على التنظيمات الجامعة ولابد من وضع أجندة

موسعة من قبل قيادة الاتحاد الأفريقى والجامعة العربية لمؤسسات تعرف بمجلس الأمن القومى المشترك، واعتبار مثل هذا التشكيل مهمة شاملة ومتكاملة ليس لإجراءات التدخل وآلياته فقط ولكن للعمل فى مجال دعم «الأمن القومى» فى المجموعتين بمفهومه الشامل وليس العسكرى (متابعة للمشاكل الاقتصادية- الاجتماعية- العسكرية- السياسية).

■ قراءات مرجعية :

*حلمى شعراوى: أفارقة وعرب فى مهب الريح- دار الأمين- القاهرة ٢٠٠٤.

*عبد الملك عودة: التعاون العربى الأفريقى فى العشرين عاما الماضية.

فى: إجلال رافت: العلاقات العربية الأفريقية- مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية- جامعة القاهرة- ١٩٩٥.

*سمير حسنى: تقرير عن اجتماع خبراء التعاون العربى الأفريقى:

الجامعة العربية- الاتحاد الأفريقى: القاهرة ٢٠٠٤.

*ألفريد نهيما: قضايا السلم المنشود فى أفريقيا، ترجمة: مصطفى مجدى الجمال- مركز البحوث العربية والأفريقية القاهرة ٢٠٠٥.

*Ali Mazrui, conflict in Africa; An Overview Background paper 2004 Codesria- Dakar 2004

*African Union commission; Our Common Destiny Guideline document. Addis Ababa- May 2004.

*Mohamed O. Bsheir, terramedia; Themes in Afro Arab relations. Ithaca press London 1982



■ **المقال الثاني:**

هل يمكن إحياء التعاون العربى الأفريقى؟

خلال عام ٢٠٠٩ يبدو أن أطرافاً جادة فى الساحة العربية الأفريقية العمل قد قررت العمل تحت شعار «إحياء التعاون العربى الأفريقى»، بينما يقدم الشعار صفة « الأفريقى على العربى » فى النصوص الإنجليزية ! Afro Arab Cooperation.

ذلك هو شعار الدورة الثالثة عشر « للجنة الدائمة للتعاون العربى الأفريقى» والتى عقدت اجتماعها بطرابلس- ليبيا يومى ١٠-١١ أكتوبر ٢٠٠٩. وهى لجنة وزارية من ٢٤ دولة بالتساوى بين الساحتين ، مع غلبة عربية ظاهرة، نتيجة وجود عشرة دول عربية على أرض القارة الأفريقية ..

وقد يحتاج جيل كامل الآن للتذكير بحالة آليات «التعاون» بعد القمة العربية الأفريقية الأولى والأخيرة بالقاهرة منذ مارس ١٩٧٧ .كما أن اللجنة المشار إليها هنا تكاد تكون توقفت فعليا منذ ٨٤- ١٩٨٥، مع اجتماعات رمزية هنا وهنالك آخرها عام ٢٠٠٥ . ونفس الجيل الحديث سيظل مندهشا لطول نفس دوله العربية إلى هذا الحد فى معالجة قضاياهم« المزمنة» ، دون حرج من أن تظل مزمنة ، كما يحتاج لمعرفة سبب هذا التوقف غير المبرر لآليات التعاون بين كتلتين مهمتين مثل تجمع العرب أو الأفارقة ، فى زمن التكتلات الإقليمية داخل إطار كاسح اسمه العولمة .

والسبب كان واضحا طول الوقت، وهو معقد أيضا ، لكنه يحتاج لرؤية أخرى جديدة أو بسيطة ، وفى النهاية مسئولة . ذلك أن الدول كما نعرف تتحسب من أسباب العطل لمصالحها الحيوية بأشكال مختلفة، وبمنطق مختلف حول «الثوابت والمتغيرات» ... ،وسوف يذكر الجميع الفوارق الملحوظة فى هذا الصدد بين سبب

ناشئ من توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، وموقع مصر على الخريطة العربية خلافا لوضعها فى أفريقيا، وسبب آخر حول اعتراف معظم أفريقيا« بالجمهورية الصحراوية العربية» بقيادة البوليزاريو، وترشيحها عن منظمة الوحدة الأفريقية عضوا فى هذه اللجنة أو تلك، والتى قد تضم «المغرب» أيضا صاحب الموقف القاطع منها! وتقول الخبرة المباشرة أيضا أن الحماس يدفع أحيانا إلى تفاؤل لا أساس موضوعى له، لعودة العمل الجاد فى هذا المجال، مثل الحماس للمسيرة الوحدوية بعد الشروع فى إقامة الاتحاد الأفريقى عقب اجتماعات الجزائر وسيرت عام ١٩٩٩ فاجتمعت اللجنة الدائمة فعلا عام ٢٠٠١ ثم عادت للاجتماع عام ٢٠٠٥، وها هى اليوم فى طرابلس، وهكذا بحماس وفتور لا يعرف الكثيرون من أسبابه الحقيقية الكثير

الخبراء منا يرون أنه كان يمكن إعادة تشكيل الآلية المسماة باللجنة الدائمة، متحولة إلى لجان فرعية متخصصة فى تنشيط جوانب من التعاون لا تحتاج لإجراءات القمة. بل إن بعض تقاريز المتابعة لأمانتى الجامعة والاتحاد تشير إلى فكرة لجنة للخبراء عن إمكان اجتماع قمة دول اللجنة الدائمة فقط، إذا استحالت دعوة القمة العربية الأفريقية على نمط المؤتمر الأول ١٩٧٧. ولا يزال ممكنا تنشيط مؤسسات قائمة بالفعل، مثل المصرف العربى لأفريقيا، وصندوق المعونة الفنية، والمعهد الثقافى العربى الأفريقى، والاتحادات والمنتديات النوعية الأخرى، وكلها تستغيث طلبا للعون. هذه هى الطريقة - مع غيرها - التى نعرف أن الاتحاد الاوربى أو بعض الاتحادات والتجمعات الإقليمية الأخرى تلجأ إليها لاضطرارها للفصل - أحيانا - بين السياسى والاقتصادى والثقافى مثلا. لكن أن يبقى «العنصر السياسى» وحده ملغوما طول الوقت بالمشاكل الثنائية، والإقليمية الفرعية، فهذا ما

يتخصص فيه العرب غالبا، ولن يعدموا مواقف أفريقية تبرر الظاهرة السلبية بجدارة ... لكنى أجد أن على الاعتراف بنقل النميمة السياسية الأفريقية – بحكم التخصص– والتى تقول أن السبب –غالبا– عربى خالص. ونظرة سريعة لواقع المشاكل القائمة على الساحة الافريقية، سوف تذهب بك إلى مشكلة الصحراء، دارفور، الصومال، جزر القمر، تشاد، الطوارق، مياه النيل، مجلس الأمن، المونديالات !!

ولست هنا بصدد مناظرة حول أى منها ، فكل يقرأها كيفما شاء .

لكن ... ها هو، اجتماع اللجنة الدائمة للتعاون العربى الأفريقى قد تم فى طرابلس – ليبيا، وفى صدر قراراته أن تجتمع القمة العربية الأفريقية فى دورتها الثانية فى طرابلس أواخر عام ٢٠١٠، وأن يسبقها اجتماع آخر للجنة الدائمة بالقاهرة بعد ستة شهور من الآن! والأخبار المهمة هنا هى فى حضور «المغرب» نفسها لاجتماع طرابلس، و فى العام والخاص من أعمال اللجنة (التى لاتضم بالصدفة الجمهورية الصحراوية) كما أن ليبيا رئيسة هذه الدورة للاتحاد الأفريقى، ومصر متحفزة للنشاط الأفريقى لمواجهة مشكلة مياه النيل، والأمريكان فى حالة« تصالح» عمومى ملحوظ، ولا يرغبون الآن فى إثارة مشاكل من قبل صاحب نوبل !

لذلك سعدت بأن أقرأ فى البيان الختامى لاجتماع طرابلس نصا لافتا بحق جدير أن يلفت نظر «الجيل الحديث»: يقول: «أعربت اللجنة عن عميق قلقها من التقارير الخاصة بالمحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى زعزعة الاستقرار فى مناطق القارة الأفريقية »، وهو يضيف ذلك إلى ملاحظة سابقة فى البيان عن: «قيام قوى من خارج أفريقيا بالتدخل فى شئون أفريقيا والعالم العربى وزرع بذور الفتنة بين سكانها وتشجيع حركات التمرد فيها ومدها بالمال والسلاح ....».

أشير إلى «الجيل الحديث» الذى يقرأ كثيرا عن زوال «الغمة الصهيونية ...من قراراتنا السياسية»، فقد يدهش من رؤية عربية أفريقية بهذا الشكل !

أقول دون إطالة إن المجموعة العربية الأفريقية فى إطار مثل هذه اللجنة تستطيع أن تفعل الكثير لإحياء التعاون العربى الأفريقى على نحو ما ذكرت من الانتباه للجوانب الفنية والعملية التى يمكن أن ندفعها بدراسات وتحركات نشطة، انتبهت إليها بعض مقررات اللجنة أو أن يُطلب من الباحثين الاهتمام بضخ الجديد لها، لذا ننبه لما جاء فى تفاصيل الأنشطة والمقررات، حول «الرؤى الاستراتيجية» ، و«المنتديات الخاصة بالاقتصاد» والغرف التجارية والمجتمع المدنى، فضلا عن الأعمال المشتركة لتنمية ومعالجة الأوضاع فى الصومال ودارفور وجنوب السودان وجزر القمر ..إلخ

ولخوفى من أن يكون اجتماع طرابلس قد صار احتفاليا بدوره، فإننى سأعلن عن قلقى من اللغة غير الحاسمة أو غير الفعالة فى مسائل حيوية هى فى صميم التفاعل العربى الأفريقى. فوثيقة المقررات مثلا لاتحتوى على قرارات محددة بشأن مسائل معلقة حتى أمكن المرور عليها فى «البيان الختامى» فقط بلغة دبلوماسية بالطبع تطلبت:

«تحية » أدوار وجهود هذه الدولة أو تلك (فى دارفور المشتعلة !).

أو شبه الإدانة للمتمردين فى تقرير أنشطة المفوضية، ثم التعبير عن إمكان جمعهم فى البيان الختامى،

أو عدم صياغة موقف عملى من قضية المحكمة الدولية واتهام الرئيس السودانى، إزاء بداية الانشقاقات الأفريقية،

بل وللارتياح لجهود الاتحاد والجامعة فى الصومال من ناحية ، والإشارة إلى

القلق على عملية السلام من ناحية أخرى ....وهكذا.

ولابد أننا سنواجه سريعا اعتذارات عن تنمية التعاون الاقتصادى المهم لتنمية الشعوب العربية والأفريقية، مرجعها الأزمة الاقتصادية العالمية «وخراب البيوت» الذى شاع فى مناطق عربية وأفريقية عديدة. وقد يعوق ذلك – دون مراجعة – عديدا من المشروعات المشتركة، بل ومبادرة إحياء التعاون العربى الأفريقى نفسها. لكن ذلك ليس مبررا كافيا ، فالتعاون لابد أن يكون وسيلة للتنمية ومعالجة المشاكل المشتركة ولا يشير تلقائيا إلى « ضخ أموال» !

أما إذا فشلت كل المسالك المادية لمسيرة التعاون، فدعونا نتمسك بأن العمل الثقافى يظل مبشرا بالكثير، خاصة وأنه يمكن أن يرتبط بعمل فكرى مثير لأشكال من التنمية الثقافية. وقد اتخذت اللجنة الدائمة قرارا بتحويل المعهد الثقافى المشترك إلى «المعهد العربى الأفريقى للثقافة والدراسات الاستراتيجية» مع بقائه فى «بماكو» بمالى. فإذا أضفنا إلى ذلك – من قبلنا– نداء لتحريك دور قاعة أفريقيا بالشارقة، وكانت سباقة فى حمل هذا الاسم منذ ١٩٧٦ ، فإننا يمكن أن نشهد إحياء فعليا – بأى حدود– للتعاون العربى الأفريقى .



■ **المقال الثالث:**

حول السياسة الخارجية لمصر في أفريقيا

عرفت نظم الدولة الوطنية أو التنظيم الواحد نوعا من المواثيق التى تتحدد فيها معالم سياستها الداخلية والخارجية فى إطار فلسفتها العامة فى الحكم وتعاملها مع مجتمعها نفسه. وهو ما يمكن تسميته حديثا بالخطاب السياسى لنظام الحكم. وتتعدد صور وأنماط هذا الخطاب فى حالة قيام النظام على أساس التعدد الحزبى، وتداول السلطة، لنجد ثمة خطابات تتنوع فى إطار ثوابت المجتمع وتطوره التاريخى، ورغبة الجميع فى النهضة والتحديث بل وطبيعة الهيمنة الحاكمة من قبل هذه الطبقة أو تلك، أو تراث التقليد والحداثة...

وقد عرفت مصر جوانبا من كل ذلك فى فترات مختلفة من تاريخها، منذ بدأ مشروع الدولة الحديثة على يد أسرة محمد على التسلطية، فكان خطاب التوسع وتأمين النفوذ والموارد للدولة الحديثة، ومرورا بفترات التعدد السياسى، حول القضية الوطنية، أو تأمين استقرار النظام الإقطاعى بتأمين مصادر المياه وزراعة المحاصيل التجارية، ثم كان تعرف الفكر المصرى الليبرالى على اتجاهات الفكر الحديثة أو التقليدية فى العالم الخارجى. وقد عبرت السياسة المصرية فى معظم هذه المراحل عن المبدأ المعروف: أن السياسة الخارجية ترتبط وتعبر عن الأوضاع الداخلية، اقتصاديا واجتماعيا، وأنه إذا تبلور خطاب سياسى بارز فإنه يقود عملية التعبير والتغيير على السواء.

فى معظم الأحوال تحكم طبيعة الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، طبيعة الخطاب والتحركات الخارجية، أو يعانى الخطاب والتحركات معا بعض ارتباكات هذه

الأوضاع، أو يرتبك المحلل فى فترات مختلفة أمام القراءات المختلفة للوقائع، مثل قراءات تحرك «محمد على» تجاه السودان، وهل كان لجلب الذهب والعاج أم لجلب الرقيق، أو لأمن الدولة وضمان حدود مياهها؟ إلخ.. لكنه كخطاب قوى لدولة تهتم بالنهوض جعلها تحمل اسم الإمبراطورية المصرية فى أفريقيا، صدقا أو ادعاء، مع ارتباطها بالسوق العالمى! وفى فترة التعدد فى النصف الأول من القرن العشرين كان الخطاب الوطنى هو أساس الموقف من السودان، مثلما كان أساس الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية والبريطانية.. كان موقف البرجوازية الزراعية مستمرا للمحافظة على الموارد المائية والزراعة، كما كان يواجه خطاب الخلافة الإسلامية من جهة والعلاقة مع الغرب من جهة أخرى؟

■ الخطاب الحديث

وفى المرحلة الناصرية عاد خطاب التوحد، والآفاق الخارجية، مع النهضة والتحديث، ليصنع أفكار الدوائر الثلاث (فلسفة الثورة) والأربع (ميثاق العمل الوطنى)، وتضمن ذلك خطابات عربية وأفريقية وعالمية، وتبنت مصر نتيجة لذلك أيديولوجية التحرر الوطنى والوحدة العربية والثورة الأفريقية، وفى إطارها عقدت المؤتمرات الشعبية الجامعة، وقامت تكتلات جنوب جنوب بلغة عدم الانحياز. عناصر الخطاب هنا إذن تعبئة الداخل وتنميته من ناحية وتكتيل الخارج بالقدر المتاح من ناحية أخرى. قد يكون تعدد الأقطاب فى تلك الفترة على الساحة الدولية قد ساعد الطموح فى الحضور الخارجى المؤثر، لكن الأثر الخارجى لم يكن ليتبلور بدون وجود مادى داخلى ذى فعالية، ووعى متصاعد، حتى إلى حد المبالغة أحيانا. لكن ذلك بدأ ضروريا لدفع كوادر وقوى متعددة للحركة والإنجاز.. وقد أثر وضوح الخطاب، وطموح القيادة، فى توفير كوادر وقوى اجتماعية فاعلة كالطبقة

الوسطى ومشاركة دول وشعوب أقل إمكانية لنفس الخطاب لدعم كتلة الجنوب فى ساحة الاستقطاب العالمى. وإلا كيف تفسر وقوف بلاد بملايينها السكانية وثرواتها أو إمكاناتها التاريخية والتحديثية، أمثال إندونيسيا، الهند، مصر، يوغوسلافيا.. إلى جوار بلاد ذات إمكانيات محدودة مثل غينيا ومالى وغانا ثم كوبا؟ كان الخطاب السياسى والتوجهات الداخلية عنصر توحيد معروف لهذه الكتلة.. كما كان تفاعل القوى الداخلية غير بعيد عن ذاك الخطاب.

فكيف يمكن تقييم السياسة المصرية الآن فى بداية القرن الواحد والعشرين- تجاه العالم الخارجى وأن نخص أفريقيا بالذكر؟ وهل تتوفر الوثائق والخطابات والتحركات التى تيسر للباحث عملية التقييم هذه؟ وهل نستطيع إذا تحدثنا عن «مصر» أن نتحدث عن خطابات لحكومات، وأحزاب سياسية، وشخصيات فكرية كما يحتم البحث، أم ترانا سنكون أمام مجرد خطاب إعلامى، وتصريحات سياسية وكلاهما عابر فى النهاية؟ وهل يتوفر لتحليل أوضاع الطبقات والفئات الحاكمة المعبرة عنها، وثائق وخطابات يمكن الاحتكام إليها لضبط التقييم؟ وهل تعبر حتى التقارير الإستراتيجية المعتمدة أو القريبة من اعتماد الدولة عن خطاب بارز فى هذا الاتجاه أو ذاك؟

هذه أسئلة استيضاحية، وليست كاشفة، أو استنكارية، ناهيك عن أن تعبر عن ثقة فى نتائج البحث، لأن المؤكد الوحيد هو ضبابية عناصر التأكد فى هذا المجال وغيابها!

فى تقديرى أنه لا يتوفر للحكومات المصرية المتعاقبة فى العقود الأخيرة خطاب سياسى أواقتصادى تكاملى تجاه أفريقيا سواء فى الوثائق أو الخطط، كما لا يتوفر ذلك فى وثائق الحزب الحاكم، بل وفى الأحزاب المعارضة ذات القول السابق فى مصالح البرجوازية (الوفد) أو مصالح التحرر الوطنى والاشتراكية (التجمع)، بل ولم أجد نصا فى وثائق الإخوان المسلمين حديثا إلا إطار «الدعوة» كخطاب إلى

المسلمين أو العالم الإسلامى بعامة خاصة عقب التعارض الذى قام لبضع سنوات مع الخرطوم أو طهران!

ونسجل ذلك هنا لأنه كان من الممكن الحديث عن «خطاب مصرى» نحو أفريقيا متعدد المصادر، حتى ولو لم تكن «هذه الحكومة» أو تلك معبرة عن مصالح قوى الشعب المتفاعلة وحقها فى المعارضة والاتصالات الخارجية الحرة والمباشرة؛ لكن أوضاع «القوى المتفاعلة» هذه فى مصر لا تنبئ بخطاب متماسك تجاه منطقة مثل أفريقيا تحديدا. فالحزب الوطنى مثلا- وحكومته بالتالى ذو خطاب «متماسك» فقط تجاه العلاقة بالولايات المتحدة أو مع أوروبا فى أحسن الأحوال. ويؤثر ذلك فى خطاباته الأخرى للأسف، وللذين سيسارعون بالجدل نذكر بالموقف الصامت تجاه العراق، أو دار فور، ناهيك عنه حول إسرائيل وفلسطين.. إلخ. ويغطى موقف الحزب الحاكم وأجهزته القوية بالطبع على الخطابات المتواضعة للأحزاب الأخرى التى لا تتاح لها فرصة التحركات الخارجية إلا فى أضيق الحدود.

فهل يمكن بذلك تصور وجود خطاب سياسى على «مستوى» وطنى فى مصر؟ ولتذكير المجادلين بأهمية الخطاب سأذهب إلى حد القول أن ثمة خطابا كاد يكتمل عند الرئيس السادات- مهما كان خلافنا معه- حين فكر أن يطرح نفسه بديلا للحضور الإسرائيلى أو شرطه المنطقة فى الشرق الأوسط أو العالم الثالث، وحين راح يتصدى بخطاب التحدى للسوفييت فى أفريقيا نفسها، وكاد يحارب فى أثيوبيا والكونغو وأنجولا نيابة عن المصالح الغربية «ضد الشيوعية الدولية». كان ذلك خطابا فرض أنماطا من التحالفات والسلوك السياسى، وكسب إلى جانبه شخصيات بارزة ذات ملامح مثل الدكتور بطرس غالى وغيره، بل وحرك ذلك خطابات محلية وعربية وأفريقية «متفاعلة» مع أو ضد هذا الاتجاه.

فأى خطاب نجده الآن للسياسة الخارجية المصرية وخاصة تجاه أفريقيا؟ لا مجال فى هذا المقال لوثائق وبيانات رئيسية.. ولكنى سأساعد الباحث على شق طريقه إليها بقدر الإمكان: أحدث ما قرأت فى هذا الصدد إنجازات آخر حكومة ظلت فى «دست الحكم» خمس سنوات أخيرة (٤-٢٠٠٩) فأصدرت تقريرا باسم «ستون» إنجازا فى ستين شهرا! لم ترد فيه كلمة أفريقيا مرة واحدة تقريبا (رغم توفر ما يقال فى التجارة وبعض مشروعات كبيرة هنا وهنالك مثلا!) ؛ وفى التوجه العام تقرأ فيه ثلاث جمل: الحفاظ على أمن مصر وحماية أراضيها- درء الصراعات الداخلية فى دول الجوار- دور الوسيط النزيه!! فهل يصيغ هذا خطابا سياسيا فاعلا على مستويات دولية، أو خاصا بأفريقيا؟ وفى تقرير لمسئول بالخارجية تضمنه التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٨/٧ عبر عن توجه مصر الأفريقى بالقول: لقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما مصريا متزايدا بالقارة الأفريقية على كافة الأصعدة، ما بين بذل الجهود لتهدئة الصراعات المشتعلة فى القارة، فى إطارات دولية وإقليمية متعددة، إلى التوجه الحالى بأفرقة تجارتنا مع القارة للاستفادة من أسواقها الواسعة، وكذلك التشارك من أجل تحقيق التنمية فى إطار تعاون «الجنوب جنوب».. معنى ذلك أن كل شئ تمام!. لكن معناه أيضا أن الكاتب يعرف عناصر التفاعل لكنه يلتزم «خطابية» مفرطة لا صلة لها بالواقع أبدا!

■ التمثلات

فى عصر العولمة، الذى يكاد أن يصبح غطاء جيدا لكل عجز أمام «الحقائق العالمية الكاسحة» كما يقول البعض، نرى فى مناطق أخرى شواهد على قدرة البقاء خارج إطار هذا العجز؛ فثمة تكتلات أو تقاربات فى أمريكا اللاتينية، وفى جنوبى أفريقيا، وفى شرق آسيا، وتلعب فيها الدول الكبيرة، ذات الثقل الإقليمى أدوارا

بوزنها التاريخى أو الفعلى. يحدث ذلك فى ظل العولمة أو حتى «أمركة العولمة» لأنه مازال هناك مفهوم سياسى حول «الإقليمية» «والقوة الإقليمية» والنفوذ أو الدور الإقليمى»، بدليل سعى إسرائيل نفسها لهذا الهدف بجوارنا، كما تسعى البرازيل وفنزويلا وجنوب أفريقيا نحو ذلك، بل وسعت وحدات أصغر مثل تركيا فى آسيا أو نيجيريا فى غرب أفريقيا بل ومؤخرا من بلاد متواضعة الموارد والقوة مثل أثيوبيا...فلماذا تظل مصر محاصرة فى مفهوم دول الجوار» ودور الوسيط أو مجرد إطفاء حرائق الصراعات الداخلية كما يقول الكاتب الرسمى؟ أليس ذلك دورا متواضعا لدولة بحجم مصر التاريخى وحتى السكانى؟ حول مصالح تخص رأسماليتها وقواها العاملة على السواء وهذا معنى ضرورة الخطاب والممارسة من جانب كل القوى وحول مختلف عناصر السياسة الخارجية بما فيها أفريقيا؛ وقد نعرض هنا بعض هذه العناصر.

كانت مصر طرفا أساسيا فى إقامة بنية التعاون العربى الأفريقى، وأجهزته وملكت فى بداية السبعينيات مفاتيح تكتل بهذا الحجم القارى والإقليمى. وانعقد بالقاهرة مؤتمر القمة العربى الأفريقى الأول- مارس ١٩٧٧، ثم جاءت كامب ديفيد لتعطل مسيرته حتى عادت الجامعة العربية للقاهرة ٨٩/ ١٩٩٠. فما الذى يجعلنا لعقدين من الزمان عاجزين إلى هذا الحد عن وضع صيغة لمعاودة العمل فى هذه الكتلة؟. أشير لهذا المؤتمر لأنه بالطبع خارج «نطاق التحرك القومى» وقرين تحركات أخرى لا يجد البعض ما يفيد فيها إلا فى الإطار الإعلامى؟. لقد شاركنا بفاعلية فى عقد المؤتمر الأوروبى الأفريقى، ونشارك بهمة فى تفعيل مؤتمر المتوسطية، بكل ما على التجمعين من تحفظات، بعد فشل برشلونة وأعددنا لخدمة المؤتمر الصينى- الأفريقى فى نوفمبر ٢٠٠٩، لكننا عجزنا عن الاستفادة من تكتلات

أخرى تخصنا وتحركت تحت أعيننا مثل مؤتمر الكتلة الآسيوية الأفريقية فيما سمى «عودة باندونج ٢٠٠٥»، أو العربى الأمريكى اللاتينى (البرازيل ٢٠٠٦) وقد بدأنا ولم نكمل فى مجموعات استقلالية مثل مجموعة الخمس عشر (عدم الانحياز) أو الثماني الإسلامية، كانت تلك مناسبات لصياغة خطاب مشترك عن تكتل الجنوب بما يناسبه من لغة جديدة. وحتى حضور الرئيس مبارك لبعض اجتماعات القمة الأوربية (الثمانية أو العشرين.. إلخ) لا يصدر عنه «خطاب» سياسى يرسخ أقدامنا بين بلدان الجنوب لنتحدث باسمها فى الشمال مثلا، اكتفاء بالاحتفاليات الإعلامية فى هذه المناسبات. وكل ذلك يثير التساؤل عما إذا كنا جزءا فعليا من حراك «الشراكة» المعلنة هنا وهنالك أم إننا نعانى عزلة أو إقصاء لا نحس به؟ وخطاب اليوم المفتقد لا أتصوره خاصا بالفلسفة أو المواثيق، لمن يحاجج بغياب مثل هذا المنهج اليوم، لكن دعونا نتصوره خاصا بفعل «القوة الإقليمية» فى ترسيمها وعلاقاتها مع «القوى الأخرى».. فهل تدعى الدبلوماسية المصرية أن لنا ذلك الحضور المعبر فى أى من تكتلات القارة؟.

لنتساءل هنا، ما علاقة مصر المعروفة بتكتلات مثل الإيكواس أو الساحل والصحراء أو السادك أو حتى كوميسا؟ وما حجم علاقتها بنيجيريا القوة الإقليمية الضاربة فى غرب القارة، وعلاقة مصر بجنوب أفريقيا (فى منطقة شديدة الأهمية الآن مثل الجنوب) وعلاقة مصر بكينيا أو أثيوبيا المشاغبتين فى حوض النيل؟ وحتى بمدى التنسيق العربى فى تجمع الشمال المغاربى مع ليبيا أو الجزائر؟ وما حقيقة وجودنا فى مشكلة الصحراء بين المغرب والجزائر وأفريقيا كلها؟. هل غياب مصر قاصر على مواقف أو مشاكل جزئية؟ أم أن أيًا منا يمكنه ملاحظة الغياب لا الحضور فى معظم تكتلات القارة؟ هل للغياب عن «الفعل الإقليمى» صلة

بمفاجآت التصويت ضد مصر فى أكثر من مناسبة، بدءا من مونديال كرة القدم وحتى المناوشة فى اليونسكو ومقارات البرلمان الأفريقى والنيباد واتحاد الغرف التجارية الأفريقية.. ناهيك عن أغلبية حالة الامتناع عن التصويت فى قرارات الصراع العربى الإسرائيلى وفلسطين؟ هل ينفع الخطاب «الخطابى» الموجه للإعلام الداخلى فقط فى تبرير انكشاف أزمة اتفاقيات دول حوض النيل «حول الحقوق التاريخية والمادية والأنصبة فى مياه النيل بينما كان وزير الرى يتحدث «لسنوات» عن نسبة الخمسة بالمائة الباقية للاتفاق النهائى؟

هل الموقف المصرى فى حوض النيل أو القرن الأفريقى يمكن أن يكون مثالا للسياسة الأفريقية لمصر؟ وهل المثال هنا بالسلب أم الإيجاب؟ إن ما يتوفر لمصر من إيجابيات تاريخية عند الحركة الشعبية لتحرير السودان وعند أبناء دارفور، مثلما يتوفر لها عند القادة العسكريين فى الصومال أو القيادة التاريخية فى إريتريا يجعل المرء أمام تساؤل كبير عن حدود هذا الدور الهزيل لمصر فى هذه القضايا نفسها، إلا أن يكون ما نسمعه مرة عن إقصاء الأمريكيين لنا فى نيفاشا، ثم إغلاق ملف الصومال أمامنا فى فترات مختلفة، ثم عدم التنسيق العربى مع المطامح الأرتيرية مرة ثالثة كل ذلك وغيره قد يجيب على ضعف هذا الملف فى أروقة سياستنا الخارجية رغم حيويته. أما قضية مياه النيل فإن جزءا منها فى ملف البنك الدولى، والجزء الآخر فى سياستنا المائية الداخلية والثالث فى القدرة على الهجوم الدبلوماسى بما نملكه من أوراق اللعبة مع السودان فى مواجهة الجميع.

والحديث كثير الآن عن تقدم العلاقات الاقتصادية «وأفرقة تجارتنا» بدرجة ملحوظة، وبات الحديث السياسى بل والإعلامى معه- حديثا مركزا عن بديل لصيغة التكامل الاقتصادى والعلاقات الاقتصادية التى تعنى التجارة

والاستثمارات والمشروعات التنموية والشراكة معا. ولكن يبدو أن الواقع المشتت لهذه القطاعات فى علاقتها بأفريقيا يفرض نفسه على الخطاب الإعلامى للسياسة الخارجية.

إن ثمة خطرا فعليا من سيادة «خطاب التجارة» على مجمل العلاقات ذات الطبيعة الاستراتيجية. ومع ذلك فقد فوجئت بالحقائق التى تواجه هذا الخطاب التجارى الدفاعى حول أفريقيا فى الأشهر الأخيرة- منذ احتفالات شرم الشيخ بالقمة الأفريقية عام ٢٠٠٨ إذ يقرأ الباحث فجأة فى إحصاءات وزارة التجارة والصناعة لعام ٢٠٠٨ وصول رقم الصادرات المصرية إلى ٩٨٥ مليون دولار، ورقم الواردات إلى ٩٥٨,٥ مليون دولار ليشكل ذلك قفزة فعلية جديرة بالانتباه، إذا صدقت هذه الأرقام لكن سرعان ما يدهش المرء لطبيعة الصفقات المفاجئة التى تصل بالأرقام لهذا المستوى دون تطور أو توزيع جغرافى يكشف عن «سياسة» قائمة بالفعل فى هذا الاتجاه، ولا أريد أن أدخل فى جدل لا أتعمق تفاصيله. تقول التقارير أن نيجيريا تبلغ الصادرات إليها ٤٦٨ مليون جنيه فجأة عام ٢٠٠٨ مقارنة بأربعة وعشرين، وسبعة ملايين فى العامين السابقين تباعا، وبالمثل تقفز أثيوبيا من عشرة إلى ٦٥ مليونا، أما زامبيا فتقفز من مليونين (٢٠٠٧) إلى سبعة ملايين جنيه للصادرات و ٥٩٩ مليون للواردات فجأة عام ٢٠٠٨، وتظل جنوب أفريقيا متوقفة عند ٦٠ و ١٢٠ مليون أى إن مجمل التبادل التجارى ظل يتحرك فى الخمس سنوات الأخيرة فى حدود المائتى مليون دولار مع كل القارة، دون أن نتفهم طبيعة الصفقة الأخيرة فى العام ٢٠٠٨ بدلالاتها فى السياق كله لأن بلدا مثل أثيوبيا لم يزد مجمل التبادل التجارى معها من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٧ إلا بين ٢٣,٤ مليون و٢٧,١ مليون دولار ولم يزد مع نيجيريا نفسها عن بضعة ملايين بل والآلاف فى بعض

السنوات هذا بينما نعرف أن تجارة نيجيريا مع العالم الخارجى تبلغ ٨٤ مليار دولار كما تبلغ تجارة جنوب أفريقيا ١٢٢ مليارا (حجم تجارة مصر ٥٣ مليارًا!).

ومعنى ذلك أننا لابد أن نتوقف عند بعض التفاصيل فى قياس فاعلية علاقاتنا بالقارة لأن أمرا مماثلا يواجهك وأنت تتابع حركة الرأسمالية المصرية واستثماراتها وعدم تبادلها للتفاعل مع السياسة الخارجية. فما الذى يجعل الاستثمارات تصل فى غينيا الاستوائية عبر المقاولون العرب إلى ٨٠٠ مليون (جنيه أو دولار؟) لتجعل المقارنة فلكية مع أية دولة أخرى. ولماذا نتقدم وتتراجع الاستثمارات الرأسمالية فى أوغندا دون سبب معروف لمخططين عقلانيين، وكذا الأمر فى أثيوبيا ونيجيريا، أما غياب الإحصاءات بالنسبة للسودان شمالا أو جنوبا ورغم أهميته فى دعم العلاقات، فحدث ولا حرج.

■ الإستراتيجية المصرية والمنافسة الإسرائيلية

لا تتعدى أحاديث معظم فقهاء السياسة المصريين عن الأمن القومى لمصر فى أفريقيا حدود التعليق عن الوضع فى السودان (انفصال الجنوب) أو اتفاق دول حوض النيل على «حقوقنا التاريخية».. وهذا هو ما يكشف ضعف الخطاب السياسى الذى نشير إليه.. خطاب «الإستراتيجية الوطنية» نحو أفريقيا وليس مجرد تعبيرات «الأمن القومى» التقليدية. ففى الإستراتيجية نواجه الخطابات المعادية ثقافيا وإعلاميا حول العرب والأفارقة من دارفور إلى الصومال ونيجيريا وجنوب أفريقيا.. إلخ، وفى الإستراتيجية نواجه استراتيجيات الإقصاء المتعمد لمصر فى الشمال الأفريقى، وحركة الوحدة الأفريقية، ومقارات المنظمات الأفريقية القارية والوظائف الكبرى فى الاتحاد الأفريقى، ووضع المراقب فى مختلف تنظيمات القارة الإقليمية. وفى الإستراتيجية نبحث دور الثقافة والإعلام بما يخدم حركة الالتقاء

على أساس حداثى وفكرى قبل أن يكون الأزهر هو أنشط مصادر المساعدات الثقافية بمفهوم دينى بالطبع ليس هو السائد فى السياسة الأفريقية. أو أن تعقد مهرجانات الثقافة والمعارض والكتب والندوات الأدبية فى مصر وفى أنحاء القارة دون أى وجود متبادل فى الفكر العربى والأفريقى عبر حركة الترجمة أو تبادل حضور المفكرين..

ولغياب مثل هذا الحضور بدرجات صارخة بدا التحرك الإسرائيلى الأخير مفزعا لكثير من الهيئات المصرية، مما اضطر أحد الوزراء للتصريح «بأنه غير ذات أهمية» وذلك بالطبع فى حدود مشاكل مياه النيل التى يدور حولها حديث «الأمن القومى» المصرى. لكن المنافسة الإسرائيلية- فى تقديرى على النفوذ والدور الإقليمى تظل مفزعة بالفعل لأنها الأكثر حرصا على عزلة مصر. وإسرائيل ذات نفوذ جديد فعلى فى القارة خارج إطار «المساعدات الفنية» المتواضعة التى كانت تنافسنا بها من قبل. فهى اليوم تتاجر فى ٧٥٪ من إنتاج الماس الأفريقى، كما أنها تصدر السلاح كدولة تجارة سلاح كبرى لعدد من الدول فى مقدمتها أغناها وهى نيجيريا، ناهيك عن بلوغ تجارتها رسميا أكثر من مليارى دولار. وفى إطار الشركات الدولية بما يصل لخمسة مليارات بالإضافة لشركات الأمن العسكرية المرتبطة بأمن النظم نفسها. وتغطى إسرائيل كل هذا الوجود وبنفوذ فى صندوق النقد والبنك الدولى الذى يجعلها وسيطا لعمليات القروض وسداد الديون للدول الأفريقية المتطلعة الآن للعلاقة بها.. الأمر الذى جعل وزيرا إسرائيليا من نوع «ليبرمان» يزور أهم المواقع فى القارة من أثيوبيا وكينيا وأوغندا إلى نيجيريا وغانا وفق خطة معلنة لتجديد علاقة إسرائيل الوثيقة بأفريقيا وذلك عقب زيارة كل من أوباما وهيلارى كلينتون لبعض هذه الدول، بما لا تخفى دلالته.

نحن إذن أمام «منافس إقليمى» مباشر يرتب إقليم الشرق الأوسط من جهة ويدعمه بظهيره فى القارة الأفريقية من جهة أخرى وفق خطاب سياسى صريح عن «إسرائيل الكبرى» «والقوة الإقليمية» فى الشرق الأوسط التى تنوى قيادة العرب أنفسهم ضد هذا (إيران) أو تقترب أكثر من ذاك (الاتحاد الأوربى) ناهيك عن تكثيفات التعاون العولمى فى إطار القيادة العسكرية الأمريكية من جهة وأفريقيا من جهة أخرى.

ومثل هذه الاستراتيجيات العدوانية لا يكفى أن يواجهها خطاب إعلامى خطابى حول «الأمن القومى» المحدود الأبعاد؛ وإنما يواجه بحضور حقيقى على مستويات مختلفة بين بلدان الجنوب من جهة أو بوعى «بالاستراتيجيات الأخرى» من جهة ثانية.

إن مخاوفنا من الخطاب الإعلامى للحكومة، دون أن تكون هناك مؤسسات برلمانية أو أحزاب سياسية متابعة بشكل مدقق أو قل حريص هو الذى يجعل مجمل القضايا السياسية الخارجية تتبع دون حرج الهيئات الأمنية لا التشريعية أو الديمقراطية. والخطر فى ذلك ليس الخوف التقليدى من تجاهل الإحاطة بالحقائق فقط مثلما يحدث بالنسبة لدارفور أو الصومال أو المحيط الهندى والقرصنة فيه.. إلخ، ولكن لأن ذلك سيكون بالتأكيد بعيدا عن آراء خبراء التشريعيين، والقوى السياسية حاكمة ومعارضة، بل والخبراء المشتغلين بهذه القضايا وسيؤدى افتقاد الحوار بين هذه الجهات مجتمعة إلى دفع أفكار فى دوائر استراتيجيه هامه فتفقد الطابع

الاستقلالى الذى تنشده استراتيجية وطنية (مثل الأسى على تجاهلنا فى خطة الأفريكوم العسكرية الأمريكية.! ومثل هذه المعوقات فى الموقف الداخلى هى مبرر قولنا فى أول الحديث إن السياسة الخارجية هى بالضرورة تعبير عن الأوضاع والتطورات الداخلية.

■ المقال الرابع:

من قضايا العلاقات العربية الأفريقية

■ ١-تراث اللغات الأفريقية... تراث أفريقى عربى :

لم تكن صدفة أن يتفق العرب والأفارقة، على إقامة المعهد الثقافى العربى الأفريقى فى «مالى»، ضمن خطتهم لتنشيط العلاقات الثقافية بينهما، وأن يكون موضوع التراث الأفريقى والعربى، ضمن أبرز مواد اتفاقية إنشاء هذا المعهد منذ أعدت أوائل الثمانينيات من القرن الماضى. ففى «مالى» تقع «تمبكتو» كنز التراث العربى الأفريقى، ومراكزه التاريخية، بل والمتجددة، من «مركز أحمد بابا التمبكتى» إلى مركز «ماما حيدرا» للوثائق والمخطوطات. وفى مالى أيضاً تاريخ الالتقاء الاجتماعى والسياسى، والممالك العظيمة التى أرست قواعده، بل ومنتهى مراد الرحالة العرب مثل ابن بطوطة وغيره. وإذا كان الفرنسيون قد استقر بهم المقام على الساحل الغربى لأفريقيا وجعلوا «داكار» مركز الحداثة الوافدة مع الاستعمار الغربى فإنهم لم يستطيعوا الاستيطان فى قلب «بلاد السودان».... وعصبها التاريخى فى إمبراطورية مالى. لذلك ظلت مؤسسات «التاريخ الأفريقى» محتفظة بنكهتها فى مالى؛ فى «تمبوكتو» و«جنى» و«باماكو» نفسها، جامعات ومساجد شامخة، بل ودور العلماء وعائلاتهم ممن حموا «التراث» وحفظوه قضية حياتهم الرئيسية.

ولم يتساءل الكثيرون عن أى «تراث» يتحدثون، وما دلالة عناصره التى يجب أن تولى رعاية خاصة لأهميتها فى المراحل التاريخية المختلفة. وقد اتجه الأوربيون أنفسهم بمعنى «التراث الثقافى» لفترة إلى موروث الكتابات العربية القديمة فقط عن أفريقيا، ممثلة فى كتب الرحالة ووصف المسالك والممالك فيما سمى بالعصور

الوسطى لأنهم كانوا فى أشد الحاجة إليها فى القرن التاسع عشر على الأقل وهم يشقون الطريق من السواحل وإلى الداخل، والواقع أنهم بدأوا الترجمة لهذا «التراث العربى» عن أفريقيا منذ القرن السابع عشر حسب ما يروى كولى «Cooly» فى كتابه الشهير Negro Land of Arabs المكتوب عام ١٨٤٦، وحققوا من هذه الترجمات مواقع الطرق والبلدان. وعندما اهتموا علمياً بجهد «العلماء الأفارقة» فإنهم أبرزوا ما كتب منه باللغة العربية أيضاً مثل كتابات «أحمد بابا التمبكتى» وغيره. ولم يهتم العلماء الأوربيون بما تمت كتابته باللغات الأفريقية لسبب بسيط- إذا توفر حسن النية- هو أنهم كمستشرقين قد يعرفون العربية، ولكنهم لم يجهدوا أنفسهم فى معرفة هذه اللغات الأفريقية التى كتبت- لدهشتهم- بالحرف العربى أو ما سمى «بالعجمى» Ajami وهى أكثر من عشرين لغة معظمها تحديداً فى غرب أفريقيا، وفى قلب إمبراطورية مالى ومن حولها!

وقد كان إعلام الثقافة الغربية يروّج بالطبع مقولة أعم من مجرد الحديث عن «كتابة اللغات الأفريقية، وهى أن الشعوب الأفريقية، لم تعرف الكتابة، ولم تعرف نظام الدولة أو الملكية... إلخ متجاهلين دولا وإمبراطوريات تساوق وجودها أو سبق نشوء الدول الوطنية الحديثة وتطورها فى أوروبا نفسها، وعندما أزعجهم ثبوت وجود النصوص الأفريقية بالحرف العربى، راحوا يَسِمونه بأنها مجرد «خربشات» دينية متواضعة لا ترقى إلى مرتبة النصوص أو «التراث».... إلخ.

ومن المؤسف أن كثيرا من المثقفين والباحثين الأفارقة يعتقدون فى ذلك حتى الآن، لتبرير عدم معرفتهم بالعربية- الأصل - من جهة، واستغراقهم فى «الحداثة» من جهة أخرى.

لسوء الحظ أحاطت ظروف كثيرة بطبيعة اهتمام المثقفين والعلماء العرب بالتراث

العربى فى أفريقيا، فقد اهتموا بحوارات العلماء الأفارقة مع علماء الإسلام فى البلدان العربية التى امتدت علاقاتها بالممالك الأفريقية منذ وقت مبكر وخاصة المغرب ومصر والسودان... إلخ وظلت الثقافة الإسلامية وإنتاجها العروبى لفترة هى أصل التحرك العربى والالتقاء بالثقافات الأفريقية، وتأثر العلماء العرب أحياناً بأسلوب المستشرقين فى متابعة «انتشار» الإسلام، وحتى «انتشار» العروبة فى القارة، دون أن يدركوا مخاطر تجاهل «الهويات» الوطنية التى تعكسها الثقافات الأفريقية وتعبيراتها فى الكتابة والفنون الشفهية والمسجلة. وسيطر الاعتبار السياسى على صياغة العلاقات العربية الأفريقية لفترة، فكانت صيغ «علاقات التعاون» تتفوق على صيغ الثقافة، وبحوث الهوية الثقافية. وفى نفس الوقت كان اتجاه النخبة الأفريقية أكثر ميلاً لثقافة التحديث، وأكثر ارتباطاً «بالدول الأم» الحديثة فتأسس وعيهم الحديث باللغات الأوربية، وارتبطت النزعات الحديثة بالعلاقات الوثيقة مع الدول الغربية، ومن ثم لم تشأ حتى الزعامات الوطنية الحديثة أن تؤسس علاقاتها بالدول العربية من منطلق تلك «الثقافات التاريخية» وموضوعاتها. وحين ازدحمت الدول العربية بمراكز البحوث ودور الوثائق راحت تمضى وراء مفهوم «التراث العربى» الإسلامى ومفرداته فقط باعتبار العربية لغة الإسلام الذى انفرد بتحديد طبيعة العلاقات لفترات طويلة.... وهو مفهوم لا يتحمس له كثير من المثقفين المحدثين.

والجدير بالذكر وبالمناقشة الآن فى ظروف «العولمة» وما ينتج من انعكاساتها فى تفتيت مجتمعات الدول النامية وطمس هوياتها وإنجازاتها التاريخية، بل وشيوع أفكار «ما بعد الاستعمار» وما بعد الحداثة، كمؤثر فى قضايا الهوية والتاريخ والتراث لدى الشعوب التى ما زالت تشق طريق التطور، فى هذه الظروف تبرز مدارس

«الهوية الوطنية» مرة أخرى، كحالة دفاعية مشروعة، بل وتبرز قضايا التراث مع النظر فى تحديثه و«ملاءمته»... إلخ ويبرز ذلك فى توجهات جديدة تتحدث عن تجديد الخطاب الدينى فى منطقة و«النهضة الأفريقية» فى أخرى، والمحافظة على التراث فى ثالثة، بل وتدفع السياحة الحديثة إلى المحافظة على الآثار! هنا تبرز قضية تراث اللغات الأفريقية، أو «العجمى» وتبرز دعوة مثقفين عرب وأفارقة إلى رعاية هذا التراث مثلما تتم رعاية التراث العربى الإسلامى نفسه، بمؤسسات مرموقة الآن فى شمال أفريقيا والجزيرة العربية. ويثير الجدل فى هذا الموضوع أن قراءة تراث «العجمى» هو قراءة فى التاريخ الأفريقى الفعلى وإنجازاته على مدى أكثر من ثمانية قرون على الأقل، وأن العناية بتواصله لا يعنى فرضاً للغة العربية نفسها كما يشوش البعض على العلاقات العربية الأفريقية بهذه المقولة، ولكنه يعنى تواصل تراث الشعوب الأفريقية نفسها والتعرف على أعماق هويتها، والثقة فى أن تاريخ العلاقات العربية الأفريقية لم يلغ هذه الهويات ولا نظمها وإنجازاتها، وإنما كان الحرف العربى أداة تعبير عن هذه الهوية أو تلك مثلما أنتج به الفرس والهنود والأتراك تراثهم الحديث.

ولا يغير اكتشاف وتقديم تراث «العجمى» خطة تنمية الثقافات الأفريقية وفق النهج الذى يستقر عليه أهلها، ولكنه سيكرس علاقات عميقة استقرت عبر التاريخ بين الأفارقة والعرب، ليدفع الجميع بوجودهم الحديث فى معمعة التكتلات الدولية الحديثة التى تتطلب تماسكاً قوياً بين قوى بلدان الجنوب أمام هجمات العولمة الكاسحة.

ولقد أعجبت بعودة انبعاث الاهتمام بتراث المخطوطات من أرض مالى، بتعدد المراكز المعنية بذلك فى تمبوكتو وباماكو. بل وقد شدنى أن أول إنجازات الاتحاد

الأفريقى وأول رئيس له من جنوب أفريقيا، الرئيس «ثابومبيكى» يوقع اتفاقية خاصة مع حكومة مالى للعناية بالمخطوطات، فى نفس فترة تعاون الاتحاد مع الجامعة العربية لإقامة مقر المعهد الثقافى الأفريقى العربى فى باماكو، لنقترح عليه أن يكون موضوع المخطوطات العربية، و»العجمى» ضمن أوليات اهتمامه وعقب عقد ندوة عن «طريق الخط» ink Road فى مالى أيضا عام ٢٠٠٢.

ويجب أن يتفهم المسئول الأفريقى والعربى مدى أهمية هذه المسألة فى الفهم الذاتى لقضية الهوية والتراث الوطنى من جهة، ومن طبيعة اهتمام «الأجنبى» بهذه المسألة من جهة أخرى، وكثير من الجامعات الأمريكية والأوربية تبدى اهتماماً لافتاً بهذه المسألة، وتقيم مراكز جمع هذا التراث لأهميته فى فهم الشعوب وتحديد طبيعة التعاون والتبادل، بل إن مسئولاً أمريكياً رأى وهو يعلن عن مساعدته المالية لمشروع العناية بالمخطوطات فى مالى، أنها تتضمن من مواد «التسامح والحل السلمى للصراعات» ما يجعلها ذات أهمية كبيرة. فإذا كانت مثل هذه الرؤية ذات البعد السياسى قائمة عبر المحيطات والقارات، فأولى أن تتدعم باعتباراتها الثقافية والروحية ذات الجذور بين الأفارقة والعرب، ولتناقش فى إطار المعهد الثقافى الأفريقى العربى وخارجه، قضايا صعوبات تجميع التراث «العجمى» وحفظه وحجم الإنتاج باللغات الأفريقية المختلفة، وطبيعة الدراسات التى يتطلب هذا التراث إتمامها من أجل تفاهم متبادل وحيوى ومخلص لقضايا العلاقات بين شعوبنا.

■ ٢-زنجبار... والأندلسيات العربية!

فوجئت مؤخرا بأن زنجبار، جزيرة القرنفل، «والسلطنة».. مازالت فى الذاكرة العربية.. وكأننى أمام أحداث الأمس القريب. وكان ذلك عبر كتاب جامع:

«زنجبار شخصيات وأحداث» لباحث عماني مجتهد هو الأستاذ ناصر بن عبد الله الريامي، والذي بدأ فيه بدرجة أو أخرى باكيا على الأطلال.. حدث ذلك بينما فاجأتني مؤخرا أيضا أخبار احتفالات شعبية وثقافية في منطقة الأندلس الأسبانية.

نحتفي باندماج وتفاعل الحضارات، وفق «روح برشلونة» المؤسسة في أسبانيا... ولن أزعج القارئ معي بمفاجأتي، حين استمعت أيضا قبل ذلك بقليل، إلى لغة الخطاب السوري عن العلاقات «التاريخية الطيبة» والسلسة مع تركيا، رغم انزعاجات ملحة سابقة عن لواء الإسكندرونة، وقبل ذلك التباكي على أرض عربستان... ثلاثة أو أربعة أنماط من المتقاطعات في التاريخ العربي، مع التاريخ الأوربي والآسيوي والأفريقي..! وفي عصر العولمة تحتشد هذه التقاطعات إما بالبكاء على الأطلال.. أو سلاسة المشاعر تجاه حوار الحضارات!

والشعوب تعيش أحيانا، بعض الذكريات المؤلمة، بل وتعيش أطراف منها ذكريات عدوانية متعددة الوجوه، متحولة من الدين تارة مثل إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين على أساس دعاوى الذاكرة، ومثل إقامة ليبيريا في غرب أفريقيا للتحرر من مشاعر العبودية، ومثل الأندلس وزنجبار على أساس الحضور العربي التاريخي، ثم الغياب العربي أيضا جسديا ولكن ليس حضاريا.. لذلك كانت المفاجأة أن يعاد التأريخ العربي في العلاقة مع زنجبار على هذا الأساس.

ورغم أن لكل حالة سابقة جدارتها في ضرورة الحديث عن نمطها وأثرها في التاريخ والوجود العربي، فإنني استغرقت كثيرا في الحالة الزنجبارية التي وضعني فيها الأستاذ ناصر الريامي... وقد فاجأتني جدية الباحث وموقفه من عدة زوايا أرى أنها جديرة بالتنويه:

أولها: التزامه العلمي والأدبي بمضمون المقابلات التي أجراها مع مصادره،

وقد كنت أحد هذه المصادر (مقابلات فبراير- أكتوبر ٢٠٠٤) باعتبارى حضرت احتفالات استقلال زنجبار- ديسمبر ١٩٦٣- مع الوفد المصرى الكبير الذى انزعج من وجوده الإنجليز، كما كان فى مقدمة الوفد السيد محمد فايق مع نائب الرئيس أنور السادات، وقد قابل الباحث محمد فايق فى القاهرة بالتعاون أيضا معى (أغسطس ٢٠٠٨)، وأعرف دقة النصوص التى تحدثنا بها عن موقف القاهرة من أحداث زنجبار المؤلمة وأفعال «شرازم الأشرار» فيها، رغم اختلافاتنا فى التحليل النهائى مع الباحث نفسه بشكل أو آخر كما سأذكر بعضها بعد.

ثانيا: رومانسية الباحث تجاه زنجبار (وله بعض الحق لأنه من مواليدها وتركها فى ظروف صعبة) حيث انطلق فى تحقيقه عن البلد، وعما سمى بثورة زنجبار ١٩٦٤ ليس من منطلق فقدان «الأندلس» فى أسبانيا كما نعالج غالبا حالة الأندلس الأصلية، وإنما هو ينطلق من أنها- زنجبار- «بلد عربى»، و«أندلس العرب الأفريقية» أو ما أسماه «الوجود العمانى منذ ألفى عام.. والحكم العمانى منذ ١٨٣٢..» كذلك راح الباحث يتساءل عمن سكن زنجبار كأرض عربية أولا؛ العرب أم الشيراز (صـ ٩- صـ ٢٥-٢٦).. إلخ.

وقد أوصلته هذه الروح إلى خطأ منهجى أساسى فى تصورنا لنتائج هذا العمل البحثى المهم.. ذلك أن التفاعل العربى مع أفريقيا، سواء من شرقيها عبر المحيط الهندى أو غربيها عبر الصحراء، يخضع لمنهج تفاعل الثقافات والمجتمعات أو حتى الحضارات، وليس احتواء مجتمع لآخر يؤدى بنا فى تحليلاتنا الحديثة لنماذج الاستعمار والتثاقف الاستعمارى برؤية أنثروبولوجية عن التحديث والحداثة... إلخ بل وفى حالات أشد يصل البعض إلى الحديث عن «الحق التاريخى» الذى نعانى منه فى نموذج الصهيونية أو حتى نموذج الفقد المتكرر.. إلخ.

بهذا المنهج المضطرب تاريخيا وجد الباحث نفسه لا يتحدث عن شعوب أفريقية اختلط بها العرب فى تفاعل تاريخى معين مثلما جرى فى أنحاء مختلفة من العالم ومنها شرقى أفريقيا، وهو «التفاعل» الذى أدى تاريخيا إلى انتشار نمط تجارة الرقيق أحيانا مقترنة بالاستعباد تارة وبقوة الرقيق العسكرية تارة أخرى. بل وفى إطاره حكم «المماليك» نفسها مصر لعدة قرون أقاموا فيها وبشعبها أفضل إنجازات الحضارة من المساجد والقلاع (زار أحدها الرئيس أوباما مؤخرا!).

هذا التفاعل الذى جاء بحكم المماليك فى بلد، صاغ حكما إقطاعيا (استبداديا بالضرورة) فى بلد آخر مثل زنجبار وغيرها. وحدث فى شرق القارة وسواحلها وجزرها مثلما حدث فى غرب القارة من قبل المغاربة وإنجازات المرابطين لا تنكر فى تلك المنطقة.

لذلك نقول بوجوب مد خط التفاعل إلى آخره، وإلى إحدث تمثلاته لنبحث فى الإنجازات الحضارية المتبادلة من جهة، وإلى متطلبات تطور النمط الاجتماعى السياسى من جهة أخرى... وهنا نذكر دور العرب الإيجابى فى العصر الحديث ممثلا فى دعم حركات التحرر الأفريقية على يد العهد الناصرى كما حدث مع الجزائر والمغرب وليبيا بأشكال مختلفة، ثم دعم التنمية الاقتصادية الأحدث بعد حركة التحرر من خلال بعض أموال البترول الخليجية ومن شمال القارة العربى. وبذلك لا نصبح فى موقف دفاعى والتباكى على الأطلال بقدر ما ندفع بروح التضامن الحديثة إلى أوجه جديدة للنهوض المشترك.

ثالثا: معنى ذلك أن الباحث قد استغرق فى موقف دفاعى عن العرب فى زنجبار ليجعل منها أندلسا ضائعة، وسط حشد من الحقائق التى كانت تفيد أكثر فى رصد التفاعل الحضارى العربى الأفريقى بأكثر مما ترصد «الحق العربى» فى زنجبار، أى

إن الباحث بذكره الشخصيات والأحداث التى أبدع المؤلف فى عرضها كان يمكن أن يجد مجالا أكبر فى تصوير التفاعل بدلا من مجرد لوم «شرازم الثورة»... إلخ.

ولعل منهج الباحث الخاص هو الذى جعله يفهم حديث محمد فايق عن عدم اندفاع عبد الناصر لنقل قوات عسكرية إلى زنجبار لإنقاذ الحكم العربى، بأنه بدا كمن فرط فى أرض عربية، بينما كان ذلك يقلق عبد الناصر فعلا، لكن حواره مع فايق عن الموقف «السلبى» تجاه ثورة زنجبار كان واضحا فيه رغبة ناصر فى وقف المجازر ضد العرب، وشل مناورات الرئيس نيريرى وغيره حتى فى الجزائر- لدعم «الثورة» فى الجزيرة بهذا العنف والدموية التى لا يمكن أن تكون موضع دعم دول محترمة محيطة. والبحث نفسه يرصد بعض إيجابيات الموقف فى زنجبار نتيجة تدخل ممثل عبد الناصر- محمد فايق- بالسفر مباشرة إلى زنجبار وتنجانيقا وقد عبر لى عبد الرحمن بابو- بعد ذلك- أكثر من مرة عن أهمية اقتراب ناصر هذا لصالح الشخصيات «الثورية» ذات الأصل العربى أيضا، ويقصد مثله ومثل سالم أحمد سالم الذى برز على الساحة الأفريقية بل وكان يناضل منذ شهور فقط لرئاسة جمهورية تنزانيا بعد أن رأسها زنجبارى آخر هو الرئيس حسن موينى.

وقد لا أرغب هنا فى مزيد من الدفاع عن الناصرية وزنجبار الأفروعربية لكنى فقط أذكِّر الأستاذ ناصر الريامى، بما تبادلناه من حديث (لم أشعر أن الكتاب أورده) عن الإذاعة المصرية الموجهة إلى زنجبار قبل الاستقلال لتبث أبعاد الثقافة العربية الحديثة إلى هذه المنطقة، ودعما للحزب الوطنى. كما أن عبد الناصر صادق للسيد على محسن فى مقابلاته معه عام ١٩٥٨ تحديدا، بتحمل نفقات تعليم حوالى ٥٠ شابا وشابة وطفلا من أصول عربية وأفريقية فى القاهرة، وكنت شخصيا مشرفا على «بيت شرق أفريقيا» بالقاهرة فى هذه الفترة وقبل استقلال زنجبار، دعما للثقافة

العربية بين أبناء زنجبار، وهو ما أسعدنى بعلاقة وثيقة مع معظم عائلات زنجبار إلى ما بعد الاستقلال والاضطرابات.. وحتى وجود الكثيرين ممن أشرف بلقائهم فى مسقط مؤخرا....

رابعا: كنت قد بدأت المقال بإشارة إلى الاحتفالات «التفاعلية» بالأندلس الأصلية، كما لو كنت أتمنى أن ترى مثل هذا التطور الفكرى لدى أبناء زنجبار ومسقط وحضرموت واليمن خاصة ليعيدوا معنى التثاقف الحقيقى على مستوى المحيط الهندى وسواحله العربية.... ولو أن المسائل العاطفية أو الرومانسية أو النقاء التاريخى يفيد فى شئ فى عصر العولمة، لتذكرنا يوم كانت الأساطيل الأوربية تستأذن فى المرور بالمحيط الهندى من السلطنات العمانية، وكتاب الأستاذ الريامى حافل بهذه المشاعر.. لكن ماذا لو قلت له إنه لم يتواصل فى كتابته حتى نشاهد معا «صراع الأساطيل» الحالى فى المحيط بسبب القرصنة، أو كنوع من القرصنة الأوربية فى واقعنا العربى، ونحن بهذا الضعف الذى قد تبكيه فعلا ذكرى الأندلسيات! لعلها فرصة لأذكر للباحثين والمثقفين العرب بأنهم لا يتابعون ما يجرى من حقائق ثقافية وعلمية على مستوى القارة حتى نضيف إلى التراث العلمى الأفريقى كتابا مثل كتاب الأستاذ الريامى ليكون موضوع جدل بل وعراك لن نخسر فائدته..يكفى أن أحيل الجميع إلى مسعى أبناء زنجبار وتنزانيا وشرق أفريقيا عموما للعودة لشعار تفاعل الحضارات المعمق بإنشائهم «معهد بحوث المحيط الهندى بزنجبار» Zanzibar Indian Ocean Institute وبإشراف نخبة متميزة من الباحثين العارفين بالثقافة العربية والأفريقية السواحلية فى مقدمتهم صديقنا المتميز محمد عبد الشريف الذى رعى ويرعى متحف زنجبار «وبيت العجائب» وقصر السلطان، ومعروف ببحوثه عن رحلة مراكب «الداو» وتجارة الرقيق العربية

والأفريقية على السواء فى المحيط الهندى فى إطار تفاعل ثقافى يستحق المعرفة بحق.

■ ٣-مأزق الموقف العربى فى الصومال

هل نجح الاجتماع الذى نظمته الجامعة العربية فى الخرطوم، فى دفع عجلة «الوفاق» فى الصومال ووضع معالم خطة استقراره بالاعتراف المتبادل بين طرفى النزاع ؟ كثير من المصادر ترى أن ذلك ليس أكثر من اعتراف بالأمر الواقع الذى حققت فيه قوى مقاتلة غير رسمية (المحاكم الشرعية) انتصار الاعتراف بها من الحكومة الشرعية، قوى تنجز استقرارا أكبر منطلقا من عاصمة البلاد، زاحفا إلى أقاليم جديدة بين يوم وآخر، أمام قوى لا تملك إلا الشرعية الصورية تنتقل من منفاها فى نيروبى إلى منفى آخر داخل البلاد . وفوق هذا وذاك ثمة اختلافات بين عناصر هذه الحكومة من « أمراء الحرب» وبعض البرلمانيين من جهة، ووزراء بل ورئيس الحكومة من جهة أخرى. وما يزيد الأمر تعقيدا أن هذه «الحكومة» لم تكن على صلة قوية بالجامعة العربية قدر صلتها بدولة ذات موقف من الدول العربية عامة، وذات أطماع مباشرة فى الصومال بوجه خاص هى الحكومة الأثيوبية. ومعنى ذلك أن أى مخطط خارجى للتدخل يملك أدوات جاهزة من بقايا أمراء الحرب أو الدول المجاورة فضلا عن حملة مقاومة الإرهاب التقليدية.

ويبدأ مأزق الجامعة العربية والموقف العربى عموما من أنه فى الوقت الذى لم تحدد فيه أية جهة عربية تحفظا أو تأييدا بالنسبة للتدخل « الدولى » فى الصومال، ولم يشأ اتفاق الخرطوم أن يشير إلى ذلك، فإن منظمة «الإيجاد» لدول شرقى أفريقيا، ومجلس الأمن والسلام بالاتحاد الأفريقى، سارعا إلى تأييد الحكومة الشرعية فى «بيدوا» وطلب الجميع تدخل قوات دولية لحفظ السلام فى الصومال . فهل سنجد أنفسنا أمام موقف عربى ضد موقف أفريقى كما يبدو الأمر فى «دارفور»؟ وهل

نتوقع أن تترك الحكومة الصومالية جامعتها العربية لتتعامل مع الاتحاد الافريقى، لتدفع دوائر إسلامية أو عربية إلى التعامل مع اتحاد المحاكم الشرعية المضاد للحكومة؟ وهل تستطيع أية حكومة عربية أو تنظيم عربى أن يفعل ذلك وهم يعرفون ما ترتبه الولايات المتحدة الأمريكية للصومال؟ وأين يتجه الدور اليمنى الآن وقد تجاهلوا مبادرتها؟

يبدو أن الجميع قد اكتفى مبدئيا بمبدأ: ننتظر ونرى حتي منتصف يوليو لتعاود الأطراف الاجتماع فى الخرطوم، ويومها سوف يكون هناك وضع جديد تتحرك إزاءه كافة الأطراف . لكن ذلك قد لا يكون السيناريو الأوحد تجاه الموقف فى الصومال. ذلك أن الولايات المتحدة قلقة من أن يصير الصومال ملجأ حتى رغم أنفه لبعض عناصر القاعدة، ولذا فقد سارعت بتشكيل « مجموعة اتصال» من الدول المعنية والتى تؤازرها بشكل مطلق مثل بريطانيا وإيطاليا خاصة متجاهلة فرنسا التى تستضيف القوات الأمريكية فى «جيبوتى»، وهى قوات ضاربة جاهزة للتحرك فى أية لحظة، وليس هذا الموقف الأمريكى لمجرد العمل منفردة بالصومال ولكن لأن الصومال يكمل حلقة تحركها من الساحل الهندى للساحل الأطلنطى فى القارة الأفريقية ضمن إستراتيجية فى القارة باتت معروفة كبديل للفضاء الآسيوى، ويساعدها الموقف الداخلى فى الصومال على تبرير سلوكها القادم أفضل من حالة السودان ودارفور على الأقل .

فى الجانب الآخر للسيناريو، لاشك أن اتحاد المحاكم الشرعية يستثمر سابق تجربة الرعب لدى الولايات المتحدة منذ أكثر من عقد، وهى ليست فى دور خسائر بشرية أو معنوية تضاف لما يجرى لجنودها فى العراق وأفغانستان. كما أن المحاكم الشرعية سوف يسندها موقف السودان من القوات الدولية حتى الآن، ويعزز

موقفها الاختلافات داخل الحكومة الصومالية واحتمال انقسامها طوال فترة السماح القادمة، وهى فى النهاية ستلقى التعاطف الأكبر من قبل الدوائر العربية والإسلامية رغم عدم شرعية هذا الموقف مع وجود الحكومة الشرعية.

وثمة قلق فى الشارع العربى والأفريقى عن إمكان وقوع مزيد من التقسيم فى الصومال إزاء وجود أربعة «أقاليم « ذات أوضاع تبدأ بشبه انفصال فى» أرض الصومال» شمالا وأقرب لذلك فى «بلاد بونت» شرقا ومحاولة ذلك فى «وادى جوبا» جنوبا، والآن نجد مناطق سيطرة للمحاكم الشرعية، وعاصمة غير معروفة فى « بيدوا «. ومع ذلك فإن الشعب الصومالى لا تتضمن ثوابته الفعلية فكرة التقسيم أو الانفصال مهما كان الواقع أقرب لذلك، «فالعشائر» الصومالية هى أقرب للواقع العربى قد تتعدد ولكنها لا تشق الوحدة الوطنية أو الاجتماعية ، كما أن العسكرية الوطنية فى الصومال لا تقوم بهذا الدور بدورها وتكاد تكون فى مثل وضع الجيوش العربية، وهى قد دربت بالفعل على مثل العقيدة العسكرية العربية وإن كانت مياه كثيرة قد جرت فى أوانيها بعد الاقترابات الأمريكية منها بأشكال مختلفة.

إن أخشى ما نخشاه الآن فى الحالة الصومالية هو ما قد يجرى خلال فترة التأجيل المثيرة التى أعلنت فى الخرطوم، فكيف يمكن ترك أطراف حاملة للسلاح بهذا الشكل ومتنازعة على مناطق نفوذ فى أرض مفتوحة، ومحاطة بكل هذه التحفزات من قبل دول مجاورة أو الموقف الأمريكى مباشرة، دون أن نتوقع الأسوأ ما لم تكن الجامعة العربية محصنة بموقف عربى أصلب ويتيح دعما لأى انقسامات جديدة فى فترة الانتقال التى يبدو أنها تحت «رعايتها». إن أبسط ما يمكن توقعه سببا لاستمرار القتال هو أن مقديشو نفسها التى تبدو محتضنة أو خاضعة لحكم المحاكم

الشرعية يغلب على أهلها انتسابهم لعشيرة «الهوية» وتلك الأخيرة هى التى يأتى منها معظم عناصر الحكم والفصائل المتقاتلة، أما بقية أهالى سكان العاصمة فهم من قبائل تعتقد على نحو ما بأصولها العربية «الداروط» أو أقليات الجنوب. فهل نتوقع اضطرابا فى الموقف يعود فيه الحديث عن العروبة والأفريقية فى الصومال أو يجرى تصنيف المقاتلين لنجد مجموعة باسم «الجنجاويد» الصوماليين من بين الفصائل؟

إن ثمة مؤشرات خطيرة تذهب بنا إلى هذا السيناريو القتالى نتيجة نظام ملكية الأرض والفضاءات الصومالية عموما، حيث كان كبار التجار يستندون إلى لوردات الحرب لتأمين أكبر المساحات لهم يحصلون بموجبها على قروض بنكية كبيرة نظير مقابل مادى محدود لأمراء الحرب، والآن لم يعد تحالف التجار/ الأمراء هو الأقوى بل رأى كثير من التجار أن التحالف مع المحاكم الشرعية يحقق أمنا أكبر، والمحاكم مسيطرة على المناطق الجنوبية حيث الأرض الزراعية والفضاءات الواسعة، كما أن كبار التجار أصبحوا يضغطون لطلب الاستقرار الذى تحققه المحاكم الشرعية أو المجتمع المدنى والمسيطرون على منافذ البنية التحتية من مواصلات وطرق ومطارات وموانى ...إلخ

لكن هذا التحالف يظل مهددا بموقف الحكومة الشرعية ، والتسليح الجديد لأمراء الحرب من أثيوبيا والولايات المتحدة، بما يجعل طبقة أصحاب المصالح مترددة بين «الاستقلالية الصومالية» والقبول بالتدخل الأجنبى.

■ ٤- جزر القمر.. بلد عربى.. فى المحيط الهندى

تغرق أنباء جزر القمر فى مياه المحيط الهندى بين مدغشقر والساحل الشرقى لأفريقيا، وكأنها بعيدة عن الهموم العربية، مثلما تختفى أنباء الصومال فى مرتفعات القرن الأفريقى. الأولى تعرف أنباءها جنوب أفريقيا أو تنزانيا، والثانية تبتلعها

أثيوبيا، وكأن المحيط الهندى أو البحر الأحمر، ليسا بالأساس مياها عربية!

والطريف أن البلدين انضمتا إلى جامعة الدول العربية، بهدف أساسى، ليس هو بالتأكيد «تمدد البعد القومى»، ولا الانضمام لقيادة عربية مشتركة.. وإنما طمعا فى حماية وتعاون، ومساعدات العالم العربى، وخاصة دوله الكبيرة أو الغنية. هكذا كان الحال مع الصومال ١٩٧٥، كما كان الحال مع جزر القمر ١٩٩٣ (٦٠٠ ألف نسمة) وكان على مجلس الجامعة العربية الموقر أو قمته أن تقدر تماما أبعاد القبول أو التأنى فى قبول العضوية الجديدة؛ لكن وقد غلبت روح الكرم العربية فقد كان على الجميع تحمل نتائج القرار المهم.. لكن ها نحن نجد المجموعة العربية تتلامس «برفق» ملحوظ مع كلا البلدين المشكلتين، بل وتبدو الإدارة الأمريكية وحدها تدير الأمر مع أثيوبيا فى الصومال، كما تبدو فرنسا مسترخية فى جزيرة مايوت والمحيط الهندى بعد أن انتزعتها بدون أى تدخل عربى من جزر القمر عام ١٩٩٧ وهنا يمكننا ملاحظة أثر الوجود الفرنسى غير المنطقى واضحا الآن فى دعم محاولة حاكم جزيرة أخرى من جزر القمر هى «نجوانى» (٢٩٥ ألف نسمة) لفصلها أيضا عن مجموعة جزر القمر، بينما تحاول دول أفريقية أخرى ذات وزن مثل جنوب أفريقيا أن تدير معركة المحافظة على الأوضاع هناك ضمن نفوذها الإقليمى فى إطار الاتحاد الأفريقى، أو التعاون مع تنزانيا، وليس إطار الجامعة العربية التى سعت جزر القمر إلى الالتحاق بها، لهذا الغرض وحده تقريبا.

ولا ينكر أحد أن مجلس الجامعة الموقر فى أكثر من دورة يقوم «بمتابعة الموقف»، أو بث «الدعوة للأطراف المتصارعة فى جزر القمر لتجاوز خلافاتهم»، أو دعوة الدول الأعضاء لتغذية «صندوق دعم جزر القمر» فى الجامعة بالتمويل المناسب (قرارات يونيو- سبتمبر ٢٠٠٧). فى المقابل يحيل الاتحاد الأفريقى الأمر إلى «مجلس

السلام والأمن» فى الاتحاد لمعالجة القضية، حيث لدى الاتحاد شرعية التدخل بالقوة فى حالة تعرض سلام الدولة العضو وأمنها للتهديد. والاتحاد الأفريقى يعتبر الموقف فى جزر القمر مهددا لسلام شعبها وأمنه من جراء رفض حاكم «نجوانى»- محمد بكر- الاعتراف بصحة انتخاب الرئيس «عبد الله سامبى» رئيسا اتحاديا «لجزر القمر المتحدة» عقب الانتخابات العامة فى يونيو ٢٠٠٧. ويرفض «بكر» نتائجها. لذا تعد جزيرة «نجوانى» الآن حالة انفصالية بناء على ترتيبات السيد بكر لانتخابات محلية اتهمها كل المراقبين بالتزوير. وبناء على سلطة الاتحاد الأفريقى التدخلية هذه، ووجود بعثه خاصة له فى العاصمة المركزية مورونى، فإنه قرر فى أكتوبر الماضى توقيع الجزاءات على حاكم نجوانى بمقاطعته وإدارته، ومطاراته، بل والتهديد بالتدخل المباشر الذى يمكن أن تقوم به فعليا جنوب أفريقيا.

والأمل الآن أن يكون وجود بعثة الجماهيرية الليبية فى جزر القمر واقتراب المملكة العربية السعودية واستثمارات «دبى» منها مؤخرا، وبعثات الاستطلاع والمتابعة من قبل الجامعة العربية، مما يجعل من مسألة جزر القمر مسألة عربية. كما تأمل أن تنفذ الأمانة العامة للجامعة التوصيات بوجود مكتب دائم لها هناك مثل مكتب الاتحاد الأفريقى، وأن تتخذ القمم العربية ومجالس الجامعة القرارات المناسبة بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقى ودوله القيادية، لإنقاذ وحدة ورفاه شعب جزر القمر.

وما ذكرته هنا عن الوجود العربى الضرورى فى جزر القمر لا يحيل إلى قضايا خطيرة حول «الاستراتيجية العربية» أو «الأمن القومى العربى» مثلما يفعل بعض الكتاب أو المسئولين، فقد أصبحت هذه هموم بعيدة عن الأمر الواقع بكثير، ولكنى أثيرها إشارة إلى الهم المباشر لشعوب المنطقة متعلقا بالحياة اليومية لشعوبها، أو

فرص العمل المتواضع لأبنائها.. فى ظروف تتضاعف فيها مداخيل الدول العربية- بترولية وغير بترولية- بمليارات الدولارات نتيجة مضاعفة أسعار البترول الفلكية التى تدخل الخزائن الرسمية ولا نعرف إلى أى حد تدخل بطون الغلابة أيضا. وقد يثير حال أبناء جزيرة صغيرة مثل «نجوانى» القضية الأخطر فعليا إزاء الأنباء المتواترة عن هجرة أبنائها بالآلاف إما إلى العاصمة الفقيرة أيضا أو إلى مدغشقر الأشد فقرا. لكن الأخطر هو هجرة أبناء جزر القمر عموما بمئات الآلاف إلى أوربا وخاصة فرنسا بل وثمة حوالى أربعة آلاف منهم فى مصر الفقيرة بدورها!!

هذه الهجرة التى ترد أنباؤها، عن ملايين الصوماليين، والعراقيين، بل وملايين المصريين إلى «الخارج» تطرح سؤالا خطيرا.. ولا أعرف كيف يكون «استراتيجيا» اللهم إلا أن تكون «عملية التنمية ومواردها البشرية» مسألة «استراتيجية»! إن ما يتعرض له أبناؤنا وإخوتنا فى بلاد «الغربة» الأوربية الآن وصل إلى حد المهانة، ولا يعقل أن تكون هذه المليارات غير قادرة على التفاعل فى البيئات الاقتصادية والاجتماعية داخل البلدان العربية.. اللهم إلا إذا كان هدف حكامنا هو التخلص من هذه الشعوب ليستمتعوا بحكم هادئ فى بلادهم! لكن للأسف إن حكاما أوربيين ينظمون الآن بدورهم طرد هذا النوع من البشر، ويسميهم بعض زعماء أوروبا الجدد مثل ساركوزى «بالغوغاء» أو المشردين، لأنه بدوره يريد أن يحكم فى هدوء، مشبعا بالمليارات العربية التى تحققها صفقاته مع دول الشمال الأفريقى أو الخليج العربى.

إن الاضطراب الاجتماعى المتوقع فى وجه حكامنا فى السنوات- وقد تكون الشهور القليلة القادمة- أخطر استراتيجيا- مما نتصور، وقد لا تفيد فى معالجته وقتئذ خطط «كوندوليزا رايس» أو ساركوزى...

وإذا كنا نطالب بإنقاذ جزر القمر، فإن ذلك لا يبدو مدهشا للإدارة السياسية والاقتصادية لدول الخليج مثلا، صاحبة النفوذ التاريخى فى المحيط الهندى، وصاحبة العلاقة الوثيقة مع جنوب أفريقيا المتنفذة فى المنطقة الآن، مما قد يجعل لآلية العولمة فائدة أخرى غير مجرد الانغماس فى شرورها وتبعياتها...

ومن يريد أن يستذكر الشرور- دون رغبتنا فى التهديد- فعليه أن يقرأ ما صدر مؤخرا فى الصحف البريطانية والأمريكية عن المدعو «عبد الله فضل» أحد أبناء جزر القمر الذى اعتبره الأمريكيون من قيادات «القاعدة» الذين دبروا انفجارات نيروبى ودار السلام.. وينشط الآن فى الصومال- وفق المصادر الأمريكية، الأمر الذى دعا صحيفة «الإيكونومستا» لإرسال مبعوثيها لبحث الأحوال فى جزر القمر، والحركة السلفية هناك، ومقابلة عائلته التى وجدوا بعض أفرادها فى زيارة الصومال لمقابلة ابنهم الموهوب «للقاعدة»، وخرجت الطائرات الأمريكية من المحيط الهندى لضرب القرية الصومالية التى يهرب فيها المذكور..!! (الإيكونومستا ١٢ يوليو ٢٠٠٧)

فما الرأى فى هذه الحالة العولمية، وأثر الفقر والهجرة على شعوبنا! وهل تضيء لنا «جزر القمر» بعض جوانبها؟!

■ ٥-تشاد... شأن عربى؟

سئلت كثيرا عن تطورات أحداث تشاد، وأسبابها ودلالاتها...إلخ، وعن القوى المحلية والدولية التى تشكل أطراف هذه التطورات كان ذلك أوائل ٢٠٠٨، لكن السؤال التالى كان دائما: ما علاقة ذلك بالعالم العربى؟ وعما إذا كانت تشاد تشكل شأنا عربيا؟ وقد قيل الكثير بالفعل فيما كتب عن التطورات الجارية فى تشاد، لكن لم يتضح فيها كثيرا أين بعدها العربى؟

ثمة بعض الملاحظات عن تطورات حدث التمرد نفسه، والذى يعتبر مهددا للنظام التشادى حتى الآن، رغم كل «الضمانات الدولية » التى باتت متوفرة له بإشراف وزير الدفاع الفرنسي على الأقل، وهو الذى نزل لبضع ساعات فى نجامينا لتأكيد هذا الضمان وطمأنة الرئيس «دبى» ورؤساء الغرب جميعا على أن المصالح الأساسية مأمونة، ما دام المتمردون لم يفلحوا فى عمل اختراق سريع يمكن النظر فيه. ومعنى ذلك أن أيا من أطراف النزاع لم يكن - منذ البداية - خطرا على هذه المصالح، وإنما تعلق الأمر باضطراب الموقف من حولها، واحتمال تهديد حياة بضعة مئات من الأوروبيين، إذ ألجم وجودهم التصريحات الفرنسية لبضعة أيام، حتى انطلق لسان المصادر الفرنسية بدعم «دبي» بعد رحيلهم مباشرة !

والذين يتابعون الحدث أيضا، وكثيرا ما كتب عنه، لابد أنهم تساءلوا عن هذا القرار الغريب والسريع جدا للاتحاد الأوروبى لمشاركة قواته فى تأمين أحوال تشاد وأفريقيا الوسطى فى نفس الوقت، بل «وحماية حدودهما» مع السودان أساسا. ومعنى ذلك قطع الطريق على أي توسع فى عمليات المتمردين، وسحب أية ورقة من يد السودان إذا حاول اللعب بها أمام الأوروبيين والأمريكيين فى هذه المنطقة. ولم يعد أمام أطراف النزاع فى تشاد إلا محاولة «التوافق» حول خطة أوربية قادمة بعد ترضية الرئيس «دبي»، خاصة وأنه هو نفسه ابن نفس العشائر التى أفرزت قادة التمرد مثل وزير خارجيته ودفاعه السابقين، بل وبعض أفراد عائلته من شرق تشاد ووسطها. ومنطقة النزاع والاقتتال فى تشاد هى بالمناسبة منطقة مرور البترول وأنابيبه التى تكلفت حوالى أربعة مليارات دولار، أنفقت فى أقل من أربع سنوات لضمان مرور آمن وسريع للثروة الهائلة التى تفجرت بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ (بالمصادفة!) .وتسارع أعداد أنابيب النقل إلى موانى الكمرون على المحيط

الأطلسى عام ٢٠٠٣ مع سقوط العراق واضطرابه (بالمصادفة أيضا!) وصاحب ذلك وقتها انتشار الفكر «الاستراتيجى» عن نقل الاهتمام بالطاقة من الشرق الأوسط، وحتى وسط آسيا إلى وسط غرب أفريقيا، فذلك طريق أقرب من المحيط الأطلسى من جهة، ويكلف الصين كثيرا للوصول إليه من جهة أخرى!

ولو توقفنا هنا لقلنا إن أحداث تشاد قد استقرت ، لتواصل أجهزة الأنباء الاهتمام «بكينيا» التى لم تستقر بعد. لكن يبقى فى تشاد عناصر اختناق قائمة تهدد باستمرار اضطراباتها لأطول وقت ممكن. محليا فى جنوب تشاد منطقة «السارا» وهم «زنوج» هذا البلد مثل «أفارقة» دارفور! وكلاهما لا يرتاحون لهيمنة «العرب» التى يجب أن تتوقف عن احتكارها لثروة البترول وسلطته. والجنوب كان يزرع القطن ويكتفى بحصاده لحاجة مصانع فرنسا له بدوره. لكن القطن يمر عالميا بأزمة طاحنة، ستفرض الفاقة على منتجيه فى تشاد مثلما فى مصر والسودان. لذلك يدخل الفلاحون الآن عنصرا فى الحياة السياسية ومطالب الثروة ومواجهة الفقر، بما نراه فى «كينيا » نفسها وسنراه فى أكثر من موقع. العنصر الآخر فى تشاد هو بقية عناصر ما يسمى بالقبائل العربية بل والبربرية شمال تشاد امتدادا من قبائل القرعان حتى شريط « أوزو» الليبى _ التشادى الذى كان متنازعا عليه، فضلا عن النفوذ الاجتماعى والتاريخى لليبيا نفسها، سواء منذ فترة زوايا السنوسية، أو فترة علاقة مختلف الفصائل التشادية ونزاعاتها واتفاقاتها برجالات الحكم الليبى. وسوف يؤثر فى الموقف أن ليبيا الآن فى حالة وفاق مع «بلدان الشمال» ، بل إن الرئيس الليبى يكاد يكفر الآن «بالعملية الأفريقية» فى سياسته بعد خيبات الاتحاد الأفريقى الأخيرة من وجهة نظره على الأقل. ولذا لا نتوقع « تدخلا ثقيلا» من جانبه فى أحداث تشاد ومصالحاتها، بينما الود متصل بهذا الشكل مع الرئيس «ساركوزى» وحاشيته.

ليست تشاد إذن مجرد مركز بترولى جديد تشارك فيه الشركات الأمريكية والأوربية على نطاق واسع، أو مركز القاعدة الفرنسية التى تؤمن المنطقة الغنية باليورانيوم والبترول معا ممتدا من تشاد إلى مالى والنيجر، وحتى إنتاج الليثيوم بكثافة فى موريتانيا (وهناك أعمال إسرائيلية فى أكثر من عشر مدن موريتانية لمعالجة خام الليثيوم لصناعة أدوات الاتصال والإلكترونيات). إذن فنحن فى منطقة إستراتيجية بالفعل، غنية بالثروات الإستراتيجية ، ذات الموقع الإستراتيجى الجديد على المحيط الاطلنطى.

لكن هذه المنطقة هى ظهير جزء كبير من العالم العربى، المتخم بمصادر الاضطراب بالنسبة للغرب بدءا من دارفور، فى السودان، ومرورا بمطامح ليبيا، واقترابا من «الإرهابيين» فى الجزائر، والاتجاهات السلفية فى المغرب وموريتانيا. ومؤخرا كانت تتعدد هجمات الإرهابيين على السياح الأوربيين فى ساحة الصحراء الكبرى، وعبرت عمليات المتابعة «للبارا» «قائد إرهابى مسلم من أصل فرنسى»، من جنوب الجزائر إلى شمال مالى وتشاد، ويبدو أنه حوصر من جنوب ليبيا. إذن فحدث تشاد ليس حدثا عارضا بالنسبة لأفريقيا والعالم العربى، وهو فى بطن صحرائهما الكبرى وجوار حوض النيل. وتبدو التحرشات التى تبديها سلطات تشاد تجاه السودان وليبيا ، مقدمات لعمليات عزل مقصودة للشأن الأفريقى عن الشأن العربى. وفى ظل الإدارة الجديدة للاتحاد الأفريقى (الرئيس والأمين العام) و«تهديدات» ليبيا بشأن التعاون مع الاتحاد، فإنه لا يسع العرب إلا أن يجعلوا من لقاء القمة الأفريقية بالقاهرة (صيف ٢٠٠٨) فرصة لدفع مؤسسات التعاون العربى الأفريقى إلى التحرك بهدوء وتلقائية لتهدئة الأزمات المتعددة والمشتركة فى القارة على هذا النحو....

من هنا نقول إن تشاد وهى فى قلب « الشجون العربية » لابد أنها شأن عربى.

■ المقال الخامس:

عثرات على الطريق

■ ١-تعويضات تجارة الرقيق الأطلنطية!

تواجه بعض البلدان العربية حملات منتظمة فى الفترة الأخيرة عن ممارساتها، حكومات أو شعوب، فى مجال تجارة الرقيق. وتقترن هذه الحملات دائماً برغبة فى تحقيق أهداف أعلى من سقف النزعات الإنسانية أو الحقوقية التى قد تتحصن بها بعض تنظيمات حقوق الإنسان أو كتابات الباحثين، واللافت للنظر تنوع هذه «الأهداف العليا» رغم المعالجة المتشابهة للموضوع. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث تجاه السودان وموريتانيا تحديداً، والنتائج التى يحققونها فى هذين البلدين على الأقل كما سنذكر بعد قليل ولكى نعالج هذا الموضوع هنا ودلالته بالنسبة للعرب، لابد من الإشارة عاجلا إلى أن ثمة حملة أخرى أكثر عمقاً على المستوى الأفريقى لكشف أوراق وتأريخ تجارة الرقيق الأطلنطية -أى عبر الأطلنطى- والتى تمس تحديداً تجارة أوربا فى الشعوب الأفريقية لمدة تزيد على ثلاثة قرون -من السادس عشر إلى التاسع عشر على الأقل -لبناء اقتصاد مستعمراتهم الأولى فى «العالم الجديد» - الأمريكتين. ويرتبط الحديث فى هذا الموضوع بالنيل من «القطب الأوحد» الآن -الولايات المتحدة الأمريكية التى تقيم سياستها على التعالى المفرط من جهة وتجاهل الشعوب الأفريقية من جهة أخرى فى الوقت الذى تضم فيه أكبر المدن الأمريكية ملايين السود المسمون بالأفرو أمريكيين.

إذن فإثارة موضوع تأريخ الاسترقاق الأوروبى الآن، وكشف الأساس الذى قام عليه بناء الاقتصاد الأمريكى تاريخياً مقترنا بتدمير المجتمعات والاقتصاد

الأفريقى فى نفس التأريخ، قد يعرض كرامة القطب رقم واحد للإهانة وهو يتربع على عرش الساحة العالمية وبآليات العولمة «الإعلامية» أكثر من غيرها، أى آلية «خلق الصورة» والنموذج تحديداً.

■ الصورة الأخرى

إن «صورة أمريكا» التى تقوم بنيتها الأساسية الأولى على تاريخ تجارة الرقيق، ونقل ما يصل فى بعض التقديرات بين ثلاثين وخمسين مليوناً من الرقيق من سواحل أفريقيا الغربية وإن مات نصفهم أثناء العبور بهم مشحونين عبر الأطلنطى، صحبة جلاديين وحملة الأسلحة النارية لإسكات التمرد، ورجال الكنيسة لتهدئة النفوس أو تطهيرها قبل وصولها لأرض الرجل الأبيض الجديدة، هذه الصورة لأمريكا وهى التى أصبحت مسكونة بالرسالة الحضارية والمسيحية الأوربية، منذ «نشأتها»، ثم بالقوة النووية والثروة والنفوذ فى حديث عهدها. هذه الصورة لا يجوز استمرارها فى جو المنافسات التى دخلتها فى القارة شعوب مثل ماليزيا والصين بل وايران بمقاربات تستخدم -أيضاً- الدين واللون والتاريخ الحضارى تحديداً. وقد كان موضوع «الأفرو أمريكيين» دائماً على الأجندة الأمريكية منذ أعوام الاستقلال الأولى فى أفريقيا، وكثيراً ما تم استغلال «السياحة السوداء» فضلا عن أدوار جماعات السوء من أبناء الطبقة الوسطى للاقتراب من شعوب القارة لصالح السياسة الأمريكية، وبرز بين هؤلاء السود أو «الأفرو أمريكيين» شخصيات بارزة فى دبلوماسية «الحزب الديمقراطى» تحديداً عل أحدهم «جيس جاكسون» وغيره من مبعوثى الرؤساء الأمريكيين فى القارة.. وها هو آخر مؤتمر «أفريقى أمريكى» يبعث برسالة استدعاء الاستثمارات السوداء فى أمريكا للتحرك فى القارة الأفريقية.

لكن الأمر ليس كله على هذا النحو، ففى وسط سنوات المجد الأمريكى بعد

حرب الخليج ينعقد فى «أبوجا» عاصمة نيجيريا عام ١٩٩٣ أول مؤتمر من نوعه حول «تعويضات تجارة الرقيق الأطلنطية» تحضره مجموعات من الأفارقة الأمريكيين، ويتحرك فيه نشطاء حقوق الإنسان وخاصة من منطقة الكاريبى وبلدان الحديقة الخلفية للولايات المتحدة الأمريكية، ويحمل هؤلاء أفكارهم عقب ذلك مباشرة إلى مؤتمر حركة الجامعة الأفريقية السابع فى كمبالا عاصمة أوغندا عام ١٩٩٥ مثيرين مسألة إعادة التحقيق فى نتائج تجارة الرقيق الأطلنطية وآثارها التدميرية على الاقتصاد والتكوين البشرى الأفريقى لعدة قرون؛ مما ظلت آثاره على الأوضاع الإنسانية والاجتماعية فى أفريقيا حتى الآن. ثم تحمل العناصر المثقفة من كافة هذه الأطراف نفس القضية لمؤتمرات علماء الاجتماع والسياسة فى أفريقيا بما يعنى النيل المباشر من صورة أمريكا فى هذه القارة البائسة، والطريف أن ملامح التنافس الفرنسى مع أمريكا تكاد تنعكس فى هذه العملية؛ فالكاريبى وجزر المارتنيك التى يأتى منها مثقفو هذه الحملة هى المسكونة بالثقافة الفرنسية، والمكتبة الفرنسية نفسها تغتنى فى هذه الفترة بكتب التأريخ لمرحلة الاسترقاق هذه.

لعل هذه الصورة قد أقلقت الأمريكان بالفعل، ومن هنا لاحظنا مثلا حرص الرئيس كلينتون عند زيارته لأفريقيا فى مارس ١٩٩٩، على تبرئة أمريكا من بعض ما علق بصورتها، فهو يزور جزيرة «روبين أيلاند» التى سجن فيها «مانديلا» ليمسح بعض آثار الدعم الأمريكى للنظام العنصرى الذى سجنه ٢٧ عاماً ويقبل ملاحظات مانديلا القاسية على سياسات أمريكا نفسها فى أفريقيا. كما يتجه وهو على أرض السنغال إلى زيارة جزيرة «جورى» التى كانت تخرج منها السفن محملة بالرقيق من الساحل الغربى لأفريقيا عبر الأطلنطى، ومن منطقة النفوذ الفرنسية التقليدية، وهناك يعلن أن تجارة الرقيق كانت خطأ- يقصد جرما- تاريخياً.

■ طلب التعويضات

لكن الحملة تستمر، ويلتئم فى غانا فى أغسطس ١٩٩٩ مؤتمر جديد حول تجارة الرقيق والفترة الاستعمارية فى أفريقيا وتحت شعار أصبح اسما لمنظمة دولية باسم «اللجنة العالمية الأفريقية لحقائق التعويضات والتوطين» «AWRRTC» .

وواضح أن الجماعة المنظمة قد اختارت غانا فى ١٩٩٩ كأحد مراكز أفريقيا الغربية لتجارة الرقيق عبر الأطلنطى فى عهد الاستعمار، وباعتبارها بلد نكروما وجورج باديمور فيلسوف حركة الجامعة الأفريقية فى عهد نكروما وتأتى اللجنة العالمية المنظمة بأفراد عائلات من جامايكا يعتقدون أن أجدادهم -ومن ثم أقاربهم- من غانا لإثارة مشاعر قوية فى المؤتمر. كما يحضرون قانونيا انجليزياً كبيراً يعمل فى بلدان المارتنيك هو اللورد أنطونى جيفورد ليقدم مذكرة فى القانون الدولى عن شرعية المطالبة بتعويضات للجماعات التى تعرضت للاسترقاق، بل ويحدد مؤتمر أكرا مطالب أولية تبلغ ٧٧٧ تزيليون دولار كتعويضات عن الجرائم التى ارتكبت ضد الإنسانية ممثلة فى تجارة الرقيق الأطلنطية واستعمار شعوب القارة الأفريقية.

اللافت أن اللجنة لم تجد غضاضة فى هذا الطلب، ووضعت الرقم المالى المذكور كمسألة لطرح مبدأ التفاوض حوله. لكن الأكثر إثارة فى الموضوع أن أحد مصادر مرجعيتها فى هذا الصدد هو ما يحصل عليه اليهود منذ عدة عقود كتعويضات من الألمان عن تعذيب النازى لهم. بل ويذكر الأفارقة بلجنة يهودية اجتمعت مؤخراً فى ألمانيا مطالبة بعشرين بليون دولار تعويضاً عن أعمال اليهود كسخرة فى معسكرات الألمان أثناء حكم النازى، وذلك انطلاقاً من مبدأ أن الجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم!

■ ماذا يخص العرب

لابد أن تنتبه الدوائر العربية -المثقفة والسياسية على السواء- لما قد ينشأ من مسائل متعلقة بمثل هذه المؤتمرات والحملات. وقد لا تكون مسألة تاريخ تجارة الرقيق العربية هى الأساس، وقد أصبحت إثارتها تقليدية فى الكتابات الغربية عموماً، للإساءة لصورة العرب فى القارة، ومعظم المؤتمرات الثقافية العربية الأفريقية تكون مشحونة بهذه المسألة على أية حال، لكن المثير هنا هو إثارة موضوع الرقيق فى هذا البلد أو ذلك لتحقيق مكاسب عاجلة بل إنه على صعيد المجلات المتخصصة فى أفريقيا بدأت بعض الأقلام تتبرع بالتركيز على تجارة العرب التاريخية فى الرقيق ممتدة من بوسنيا ومنطقة «السلاف» عموماً إلى أواسط آسيا وأفريقيا، وأن العرب مثل الأوربيين والأمريكان مطالبين بالمشاركة فى التعويضات الواجب دفعها لأفريقيا خاصة، لأن كل المنطق القانونى والاقتصادى والسياسى الذى يجرم الأوربيين ينطبق على العرب، وتنفرد الكتابات البريطانية، والأمريكية بتغذية المكتبة العالمية بدراسات حول هذا الموضوع، من «دونكان كلاركى» إلى «بول لافجوى» وغيره.

أما التركيز على السودان، بالحملات المكشوفة والسريعة فإنه بدأ يحقق عزل المبادرات العربية لحل أزمته عن احتمالات النجاح مقارنة بالتركيز على المبادرات الأفريقية «لإيجاد» وغيرها، باعتبار العرب حماة تجارة الرقيق فى جنوب السودان. وفى موريتانيا، فإن الحملة على النظام الساكت على تجارة الرقيق وفرق حقوق الإنسان كانت مقدمة لعزلته أو ضمن آليات عزله ودفعه إلى التوحد مع السياسات الأمريكية فيما يسمى «بتطبيع» العلاقات مع إسرائيل وإقامة العلاقات الدبلوماسية معها، وأعتقد أن الحملة يمكن تكرارها هنا وهنالك للابتزاز الإعلامى والسياسى،

طالما أن المثقفين العرب لا ينشغلون بمشاركة حركة الفكر الأفريقى فى قضاياه المتجددة، بينما تنشغل السياسيات العربية عن القضايا الأفريقية بدورها اكتفاء بتحسين صورتها فى الإعلام الغربى وحده... وها هى النتائج الأولية، تتمثل فى قلب المائدة ضد العرب فى أفريقيا ليدفعوا هم رغم وجودهم فى أفريقيا تعويضات تجارة الرقيق عبر الأطلنطى.

■ ٢-العرب وذكرى تحريم تجارة الرقيق

عاود بعض الكتاب العرب والأفارقة الحديث عن تجارة الرقيق خلال مارس ٢٠٠٧، بمناسبة ذكرى مرور مائتى عام على إعلان تحريم تجارة الرقيق الذى أصدرته الإمبراطورية البريطانية، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الشهر من عام ١٨٠٧. وقد تذكر الكتاب العرب هذه المناسبة بالموقف الدفاعى التقليدى الذى تبناه عديد من الباحثين والكتاب لعشرات السنين خاصة مع تصاعد إيقاعات العلاقات العربية الأفريقية والتعاون التضامنى أوالاقتصادى بين المجموعتين، ومن ناحية أخرى راح بعض الكتاب الأفارقة يذكرون بالأثر السلبى لذكرى هذه التجارة البائسة على العلاقة بين الشعوب العربية والأفريقية خاصة وأن ثمة دلائل على استمرارها مجتمعياً وفردياً فى بعض البلدان العربية حتى وقت قريب أو فى الوقت الحاضر.

ومثل هذه الظواهر فى العلاقات بين الشعوب، تظل عادة مجالاً للبحث الموضوعى من قبل الباحثين، سواء بجوانبها السلبية أو من مواقف دفاعية... إلخ. وما دامت قد أثيرت هنا وهنالك فقد وجدت نفسى أتابع هذه المسألة بعقل بارد نسبياً مرتبطة بكثير من المناهج العقلية العربية التى تحتاج إلى تحليل أو مراجعة دائماً.

أشعر أن كثيراً من الظواهر التاريخية تتناولها الكتابات العربية، وخاصة الدفاعية

منها، مثل تجارة الرقيق، بموقف ينقصه تصور العرب للتاريخ الاجتماعى الإنسانى ككل، أو بتحليل علمى للتفاعلات الاجتماعية بين المجموعات البشرية، أو الخضور فى العالم وفق القوانين التى باتت مستقرة، خاصة وأن العرب قد عاشوا عصراً من العولمة كانوا هم- فى حالة الدولة العربية الإسلامية وإمبراطورياتها- مركز العالم لفترة، أو ممتدة النفوذ على مستوى عالمى، فكيف بهم يرفضون الخضوع للتفسيرات الموضوعية للظواهر العالمية الإنسانية المعروفة فى تواريخ ماضية مثل ظاهرة الرق.

وقد أدى بنا هذا الموقف الآن إلى حالة من تعوّد تجاهل ما يحدث فى العالم سلباً وإيجاباً، فلا نحن بمقرين بنتائج التطورات الإقطاعية أو الرأسمالية فى تاريخنا، أو بالنظم الريعية أو الخراجية فى التاريخ الماضى والحاضر، ونتائجها الممثلة فى تجارة الرقيق أو غيرها، ولا نحن بمستفيدين من تاريخ حركة التحرر الوطنى ونهوض شعوب الجنوب فى وجه حالات التدهور الحضارى أو السياسى فى عصرنا، ومساهمتنا فى هذه الظاهرة بدورنا، بدلاً من انسحابنا منها بهذا الشكل المؤسف أو ذاك.

وفى مثل حالة تجارة الرقيق العربية نبدو فى أفكارنا عنها بالمطلق أو النسبى فى حال ما أسماه بعض الباحثين الأفارقة كمثل حالة: «إنكار الهولوكوست» فى سلبياتها أو واقعها، ويأتى ذلك من حالة «الصمت المعرفى» عن «الحقائق التاريخية» أو «العزوف الجماعى» الملغوم بإحساس بالذنب لا ينفع فى علاجه حالة الإنكار وإنما تجدى معه بالتأكيد الدراسة الموضوعية الجدلية للتاريخ الاجتماعى والسياسى، ماضياً وحاضرًا. وبقدر الإسهام فى التاريخ، تقدر المواقف، وحينما نعزف عن مراجعة التاريخ بجدية، أو نتصلب فى الموقف الدفاعى، نبدو فى موقف النعامة المعروف بنتائجه!

ربما لهذا السبب تصدر الكتب والدراسات الأفريقية، مذكرة العرب بأن ثمة تاريخاً مؤلماً لهم فيما يتعلق بتجارة الرقيق العربية فى أفريقيا، ويأتى عرض هذه الكتب فى الذكرى المائتين لتحريم تجارة الرقيق من قبل الدول الرأسمالية الغربية التى اتسعت بها هذه التجارة على مدى عدة قرون، وعدة محيطات وقارات، تأتى لتذكر العرب بموقفهم الدفاعى فقط حول هذه الظاهرة، رغم استمرار الحديث عن استمرار بعض جوانبها فى بلدان تنتمى إقليمياً للعالم العربى مثل موريتانيا والسودان، وإن تم ربط هذا الحديث، بأغراض ونوايا لا تخفى أيضاً.

وفى أحدث ما صدر حول تجارة الرقيق العربية، أعمال مؤتمر كبير وقع فى جنوب أفريقيا عام ٢٠٠٣ ونشرت أوراقه عام ٢٠٠٥ باسم «تجارة الرقيق العربية فى الأفريقيين»، كما صدرت أعمال أخرى فى لندن عن مجلة «النهضة الأفريقية»..... إلخ.

والغريب أن الأوراق أو الكتابات الصادرة عن هذه التجمعات الثقافية الأفريقية وهى تلهب المشاعر حول التاريخ العربى فى ممارسة تجارة الرقيق، هى نفسها التى تقدم الجدل العلمى حولها، والمناقشة الأقرب للموضوعية والشمولية للظاهرة، وهى التى تنتهى باقتراح تنشيط الحوار الحضارى بين العرب والأفارقة فى ضوء إنارة التاريخ إنارة موضوعية تلتزم –فى تقديرهم- بالاعتراف والاعتذار على النحو السائد فى الثقافات الأخرى الأوروبية والآسيوية، بدرجة أو أخرى.

ففى هذا الصدد –وحيث لا يتوفر مجال هنا إلا للعبور على مجمل هذا الجدل الدائر حول الظاهرة- يقدم الباحثون الأفارقة مثل كويسى براه (غانا) وسيمون سيمون (جنوب أفريقيا) وغيرهم مقولات يسلم كثيرون بها ولا يرددها الباحثون العرب- وهم فى الحالة الدفاعية البحتة التى يتقمصونها –مثل القول بأن كل

الحضارات قد عرفت الظاهرة وفى مقدمتها الأوروبية والآسيوية، وأن كل الأديان السماوية اعترفت بوجودها وإن تحفظت عليها بأساليب مختلفة، بل إن الشعوب الأفريقية نفسها قد مارست هذه التجارة وسلمت أبناءها رقيقاً لأبناء الشعوب الأخرى ومنهم العرب فى ظروف صراعات أو تفاعلات متنوعة، كما كتب عن ذلك «والتررودنى» و«براه» وغيرهما.

ومؤخراً كتب أحد الباحثين العرب أن هذه التجارة شملت فى العالم الإسلامى طوال ثلاثة عشر قرناً فى الصحراء الأفريقية والمحيط الهندى ثمانية عشر مليوناً مقابل تجاوز الستين مليوناً على الجانب الأوروبى فى أقل من ثلاثة قرون (سعيد الشيمى- القدس العربى ١٨ أبريل ٢٠٠٧)! وعند هذه النقطة من ذكر الدراسات حول الظاهرة يذكر «براه» مثلاً أن آلاف الدراسات الأوروبية صدرت تعريفًا وتدقيقًا بالتجارة الأطلنطية الأوروبية فى الرقيق الأفريقى، بينما يمارس العرب -فى تقديره- الإنكار أو يلتزمون الصمت! ومن ثم لا تصدر الدراسات المناسبة فى الموضوع. والحق أن هذا الموقف العربى هو الجدير بالدراسة، خاصة وأن الجانب الأفريقى، فى مؤتمر عام بجوهانسبرج عام ٢٠٠٣، وتطبيقاً لقرارات مؤتمر ديربان عام ٢٠٠١ حول العنصرية يطالب «باعتراف» عربى بالظاهرة التاريخية، و«التعويض» عنها كما يطالب بدراستها. ويؤكد هؤلاء الباحثون وغيرهم فى المؤتمر المذكور- على أنه ليس المقصود بذلك الانتقام من العرب، ولا مجرد التعويض المادى حيث أشار بعضهم إلى «المشاركة فى التنمية» كبديل مفهوم لذلك وأن هذه اللغة الحوارية الواجبة فى تناول الظاهرة، تتم بين الصينيين والكوريين واليابان، وأن المؤتمرون قد استنكروا قيام بعض المنظمات الأوروبية «بشراء الرقيق لتحريرهم» (إشارة إلى ما تم فى جنوب السودان أحياناً) وهو ما بدا تشريعاً لتجارة الرقيق لا نفياً

للظاهرة فى الوقت التى تسجل الاعتذارات الأوروبية عن الظاهرة بصيغ مختلفة.

الطريف هنا، لختام هذا الجدل مؤقتاً -أن الدكتور على مزروعى قد كتب للمؤتمرين بالاعتذار عن الحضور بل وطلب عدم عقد المؤتمر عام ٢٠٠٣ حتى لا يعطى ذلك سبباً إضافياً لحملة الرئيس بوش على العرب لأسباب جديدة يضيفها للأسباب التى يبرر بها حربه ضد العراق!! هنا رد بعض مسئولى المؤتمر أن الحملة على تجارة الرقيق الأوروبية لا تعنى العداء المطلق لأوروبا كما لا تعنى ذلك الحملة على التجارة العربية بالطبع. وبدا من الحوار أن الدراسات العلمية الموضوعية لا تفسد للود قضية.

ولا شك الآن أن استعادة ذكرى انعقاد مؤتمر القمة العربية الأفريقية منذ ثلاثين عاماً، ومطالبة بعضنا بالتفكير فى العودة لتطوير صيغ هذا التعاون، سواء بالقمة أو غيرها- تعيد للأذهان- ضرورة دفع الدراسات الجادة للظواهر المعوقة لهذا التعاون الذى يتطلب حرصًا عربيًا إذا كنا جادين فى الحضور العالمى المؤثر بين كتلة بلدان الجنوب وشعوبها.

■ ٣-هل اللبنانيون فى أفريقيا كبش فداء دائم؟

وقع مقتل «لوران كابيلا» فى يناير ٢٠٠١ فى ظروف غامضة تماماً كحادث مفاجىء، كما تمثلت المفاجأة، فى سرعة تتابع الأحداث بعد مقتله، وبتعيين ابنه دون إجراءات دستورية. وتم استقرار الوضع فى الجيش والحكم بشكل لافت ... إلخ. لكن ذلك كله كشف عن «ترتيبة ما» أو صفقات بين الأطراف المحيطة وصاحبة المصلحة أو المصالح الكبرى فى هذا التطور، مثل سياسة بوش الجديدة فى حسم وتصفية الموقف لصالحه فى مناطق الاضطراب، (كان كابيلا الابن من أول الرؤساء الذين قابلهم بوش بعد توليه) أو رغبة دوائر أوروبية فى تنظيم تجارة المعادن

الرئيسية وخاصة البلجيك بالنسبة للماس، ولا ننسى أن وزير خارجية بلجيكا كان يتجول فى المنطقة فى ذلك الحين...

من ناحية أخرى كانت هناك الأطراف الصغرى المتنافسة بدورها مثل الإسرائيليين ومندوبى فرق المرتزقة الذين يحاربون مع أو ضد المتمردين، بالإضافة إلى كبار التجار اللبنانيين، مما يمكن أن يجعلنا نتصور تعرض بعضهم لأحداث الاغتيالات كالتى وقعت لبعض اللبنانيين.

والحق أن اللبنانيين يضحون بين فترة وأخرى ببعض أبنائهم فى أفريقيا فى ظروف لا تقل مأساوية، أحدثها فى سيراليون وليبريا لأسباب مشابهة لما وقع فى الكونغو، ولا يتعب أحد نفسه فى تعمق الأسباب، والبحث عن الفاعلين أو عن طبيعة «القوى الخفية» التى تضحى بهذه الأرواح فى موجة إعلان عن اضطرابات غريبة فى الموقف السياسى غالباً. لكن فقط عندما تحدث اضطرابات شعبية واسعة من «انتفاضات الشارع» التقليدية فى «داكار» أو «أبيدجان» أو «أكرا» وتحرق محلات اللبنانيين ويهرب البعض إلى الدول المجاورة إنقاذاً لحياتهم الشخصية، تنتشر التفسيرات عن مسئولية «الغوغاء» الأفارقة وثورة الجياع، أو استغلال التجار اللبنانيين وتلاعبهم بالأسعار. وكل ذلك لامتصاص سخط الجماهير «التى يصعب حكمها» وهنا أيضاً بل وفى معظم الحالات – تتحمل الحكومة اللبنانية وأحيانا الجامعة العربية مسئولية – أو تهمة – عدم التدخل.

ويحتاج موضوع اللبنانيين فى أفريقيا إلى تأمل هادىء؛ ذلك أنهم دائماً فى وضع كبش الفداء مع عدم تجاهل مسئولية تعاملاتهم بالنسبة للاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى أفريقيا، أو بالنسبة للطبقة الجديدة المستغلة والفاسدة بالفعل فى أنحاء القارة. وكلا القوتين لا تجد عند الأزمة إلا فئات «وسيطة» من نوع اللبنانيين تلقى

عليها بالمسئولية المباشرة، أو تذبح بعض عناصرها مثلما حدث فى الكونغو - فداء لمتآمرين عتاة من أوربيين وإسرائيليين، وضباط القوى المساندة فى الكونغو من دول القارة نفسها، أنجولا وزيمبابوى وناميبيا... وهناك بضعة نقاط فى هذا الصدد:

والمسألة الأولى أن الحادث يأتى فى جو تدخل أمريكى قوى لحل الصراع فى منطقة البحيرات حتى لا تلعب قوى محلية بالمصالح الأوربية الكبرى، ومن ثم سوف يصعب كشف الحقائق الآن فى مثل هذا «الحادث الصغير» لوقف أى تداع لأحداث أكبر فى دائرة الصراع.

المسألة الثانية أن ثمة كبار التجار اللبنانيين الذين لهم باع فعلى بدرجة أو أخرى، ومن موقع «الوسيط» فيما يجرى من أحداث، ومن ثم فإن البعض يرى أنهم يتحملون مسئولية ما تصل إليه المأساة، وأنهم هنا ليسوا مجرد «لبنانيين» ولكنهم فى رأى البعض جزء من «المافيا الدولية التى لا وطن لها». وحيث نعرف أن معظم الشخصيات اللبنانية - وهى التى تتعرض لمثل هذه المأساة - تحمل جنسية أوربية وغالباً ما تكون غير مزدوجة مع اللبنانية، ومن ثم فهم مواطنون أوربيون إن لم يكونوا «عالميين»، ومن ثم نستطيع تفسير الصعوبات أمام الدبلوماسية اللبنانية.

قد يساعد فى فهم الأحداث أن تاريخ الهجرة اللبنانية والواقع الطائفى اللبنانى نفسه قد أثر كثيراً فى وضع الجاليات اللبنانية فى أفريقيا، بل وعلاقاتها الداخلية، ومن ثم عملها مع القوى الاقتصادية الاجتماعية المختلفة فى هذا البلد أو ذاك. ذلك أن معظم من هاجروا إلى أفريقيا فى أواخر القرن التاسع عشر إنما كانوا بمعرفة الفرنسيين عبر مرسيليا لاستغلالهم فى تحريك «منطق السوق» و «الاقتصاد النقدى» بين الأفارقة، فضلا عن تحملهم لقسوة الحياة فى المناطق الصحراوية حيث زراعة الفول السودانى الجديدة هناك والتى لا يتحمل «الفرنسى» ظروفها بينما تحتاج

فرنسا لترويج التجارة فى مثل هذا المحصول وفى مناطقه... وكان معنى ذلك ارتباط اللبنانيين فى نظر الأفريقى منذ البداية بأنه «أداة» للمستعمر أو المستغل خلافاً لأوضاع اللبنانيين أو السوريين وغيرهم فى الأمريكتين. وكان مجيء اللبنانيين لغرب أفريقيا خاصة من مناطق الفقر الشديدة فى لبنان الجنوبى مثل صيدا وطيرى وصبرا.. إلخ دافعاً لعملهم المنافس للأفريقيين بالطبع، وفى نفس الوقت ممارسة ما يشبه «الاستغلال» للأفريقى الفقير وليس التجار الكبار. ومع ذلك فقد قابلت بنفسى فى داكار تاجر الملابس اللبنانى الذى أقسم أنه لم يستطع خلال عشرين عاما فى السنغال أن يزور «وأولاده العشرة» قريته فى لبنان الجنوبى، بينما عرفت أن هناك فى سيراليون من يملك واحدة من «الماسات» النادرة فى العالم بمعنى أنها تساوى وحدها عشرات الملايين من الدولارات.

وكان مما لفت نظرى، أن الجاليات اللبنانية لا تقوم بأية أنشطة اجتماعية ذات معنى للمواطن الأفريقى، بل ولا تشارك بجدية فى مشروعات جماعية حتى فيما بين اللبنانيين، مكتفين بتغلغل أغنيائهم وسط الطبقة الحاكمة أو «جماعات المصالح» الأوربية والأفريقية، وعند الأحداث «الغوغائية» يضحى بالتجار اللبنانيين الصغار القريبين من الشارع الثائر، كبش فداء للأغنياء.

وقد أدت ظروف لبنان المضطربة لفترة طويلة إلى عدم تعاملهم مع حكومات مستقرة لتنسيق المواقف والمصالح، أومع مشروع «الجامعة الثقافية اللبنانية» التى دارت حولها شكوك الكثيرين لفترة أيضا. لذا كانت علاقات الجاليات طائفية بمثل ما كان الحال فى لبنان، وقد شاهدت أواخر الثمانينات كيف كان «بعض لوردات الحرب» فى لبنان يجمعون الملايين من بعض أبناء «عصبياتهم» فى عدد من الدول الأفريقية، مما لم يخلق شعور «المواطنة» عند الغنى أو الفقير اللبنانى فى أنحاء القارة.

■ الدور الاقتصادى للبنانيين فى القارة

لا نستطيع أن نتجاهل طبيعة السيطرة الرأسمالية العالمية على الواقع الأفريقى منذ قرنين، فقضية الاستعمار ليست بعيدة عن ذاكرتنا بما كانت تعنيه من استغلال مباشر للجماهير والثروات الأفريقية، ثم كانت أساليب الاستعمار الجديد، ثم آليات العولمة لاستمرار إدماج السوق والمجتمع الأفريقى كهوامش للسوق الأوربى - الأمريكى، تجارة واستثماراً.

لكن ما يهمنا هنا هو نوع الفئات الاجتماعية التى استعملت لتيسير هذا الإلحاق الغربى، الرأسمالى، العالمى. فثمة فئات اجتماعية وسطى أو كبيرة من واقع المجتمع الأفريقى لم تؤهلها ظروفها التاريخية أن تشارك بفعالية فى عملية الاندماج الرأسمالى العالمى، ومن هنا تشكلت فى القارة فئات «أخرى» عديدة وسيطة لهذه العملية، كاللبنانيين فى غرب أفريقيا، أو كعرب الجزيرة العربية فى شرقها ووسطها، أو الهنود والآسيويون عموماً فى أنحاء القارة وخاصة فى الشرق والجنوب. هذه الجاليات تقوم بدور الوسيط بين الأفريقى والأوروبى وتتلقى صدمات غضب الأفريقى على أصحاب المحلات الصغيرة والمستغل الصغير والمباشر، ومن هنا ترتبط «الفورات» الشعبية الأفريقية بحرق المحلات أو قتل بعض الأفراد. وتقوم الدعاية الأوربية نفسها بتصويرهم كمستغلين «أغبياء» وترسم صورهم السلبية أمام الأفريقى، فالعرب «تجار رقيق» أو «لصوص طفيليون» أو مهربون... إلخ بينما هم الذين رسخوا زراعة الفول السودانى فى غرب أفريقيا، والمشروع التجارى ومشروعات البنية التحتية فى شرق القارة، وتوسطوا بين المستوطنين والأفارقة فى جنوبها، وتتحول رءوس أموالهم إلى البنوك الأوربية، بل ويساندون نظما غير ديمقراطية أو فاسدة فى عديد من بلدان القارة، وفى النهاية يتحملون صدمات الغضب. هذا

الدور يجعلهم فى مهب الريح وعرضة لأن يكونوا دائماً كبش فداء للمصالح الأوروبية المباشرة وآليات الرأسمالية العالمية.

والأوضاع فى بلاد المهجر متقلبة، ولفترة طويلة بعد الزعامات التاريخية ونظم الحزب الواحد أصبحت معرضة للانقلابات العسكرية أو أعمال الفوضى (السبعينات) ثم دخلت فى فوضى التفتت الاجتماعى والصراعات العرقية والقبلية بعد احتوائها بسياسات التكيف الهيكلى. وقد تجد بعض الجاليات مصالح لها فى ذلك كله لكنها تكون محدودة وضيقة الأفق نتيجة تحقيقها للمصالح الفردية فى جو الانفلات الاقتصادى. مثلما حدث فى ساحل العاج أو نيجيريا أو حتى سيراليون وليبريا حيث تشيع الرشوة والفساد، أو التهريب ولكن أوضاعا من هذا النوع لا تحقق استقرارا لجالية ذات رغبة فى الاستقرار، وإنما تحقق مداخيل للراغبين فى المشاركة فى النهب. وعند حدوث الاضطرابات يتعرض الفقراء من اللبنانيين أو العرب عموما والآسيويين إلى ما يسمى بنتائج ثورة الغوغاء أو الجياع وتصبح الجالية كلها مهددة دائماً فى كل حادث مثلما رأينا فى الكونغو.

ومأساة الكونغو، فإنها كما قلنا ذات طابع «عالمى» وصفها أحد الصحفيين الأوروبيين الذين حضروا عقب اغتيال كابيلا فى كنشاسا، ورأى حشداً من مندوبى فرق المرتزقة، وخبراء الماس من رجال الأعمال الإسرائيليين والتجار اللبنانيين وقادة الفرق المقاتلة باسم «كابيلا» من زيمبابويين وأنجوليين، جلسوا جميعاً فى ردهات الفندق الكبير، وكأن حواراً صامتاً يصرخ بين جوانحهم بالسؤال عمن سيكون «كبش الفداء» فى عملية الانتقال الجديدة للسلطة والجاه بالكونغو... وعلى مقربة من المذبح كان مؤتمر القمة الفرنسية الأفريقية فى الكمرون، ووزير خارجية بلجيكا فى زيارة –بالصدفة– لمجموعة الدول المحيطة بالكونغو؛ برازافيل وروانـدا

وبوروندى! بينما كان كابيلا الابن فى طريقه للولايات المتحدة!

لا يسع الحكومة اللبنانية والمجتمع اللبنانى إلا أن تناقش بجدية دور التنظيمات اللبنانية الحزبية والأهلية والتنسيق بينها لخلق «روح جامعة» أفضل من تلك المعروفة باسم الجامعة الثقافية اللبنانية التى لم ترض الكثيرين.

وهذه المناقشة الجادة، بعيداً عن قداسة الاغتراب أو المغترب، قد تساعد على دفع المغتربين فى الدول الأفريقية إلى بحث فكرة «بناء الصورة» بشكل مختلف عن طريق التفاعل البناء مع العمل الشعبى الأفريقى، خاصة مع «الإعلام الخاص» والمنظمات غير الحكومية التى أصبحت ذات دور كبير الآن.

ولا بد أن تتبنى دول ذات ثقل مثل مصر وليبيا والسودان والجزائر ضمن عملها فى أفريقيا ومنظماتها الإقليمية مسألة بناء صور مشتركة وبناءة عن العرب، ما لم يتم بسياسات عربية استقلالية صحيحة فقد يقوم بدفع تكلفتها رأس المال العربى ورجال الأعمال، وتنشط فى إطارها المنظمات العربية الكبيرة (محامين – صحفيين ... إلخ).

إن الوقت لم يمض، لكن يحتاج لقواعد جديدة للعبة.



الفصل الثالث

أفريقيا وإسرائيل



■ المقال الأول:

إسرائيل بين العالم الأول والثالث

تعودت الأدبيات السائدة فى منطقتنا لفترة طويلة، السؤال عما إذا كانت إسرائيل دولة تابعة للغرب؟ أداة له وللرأسمالية الوحشية؟ أم كيان له ذاتية ويخطط للبقاء كذلك فى «الشرق الأوسط»؟ وطبيعى أن كانت أعيننا دائما على مدى توسع النفوذ الإسرائيلى فى العالم الثالث، وعلى مدى قدرتنا على محاصرتها، أو جعلها دولة منبوذة، أو تصويرها حتى كأمبريالية فرعية أى «أداة استعمارية». وبهذا التصوير، يسهل بالطبع الحديث عنها عند دول أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية. ولم يلفت نظر الكثيرين فى منطقتنا أن نغمة إسرائيل كدولة شرق أوسطية، لا تجد أى رواج فى إسرائيل التى نعرف عن إعلامها وسياستها الكثير الآن... وحتى بعد أن تم تحنيط صاحب مثل هذه الدعوة- شمعون بيريز- فى وضعه الصورى كرئيس لهذا الكيان.

وفى الفترة الأخيرة، اكتملت ترجمة أجزاء عديدة من خطة إسرائيل ٢٠٢٠ التى نشرها مركز دراسات الوحدة العربية مشكورا، بل ونشر الكثير متناثرا عن تطوير التفكير الاستراتيجى لإسرائيل إلى عام ٢٠٢٠. وفى جدل معمق حول هذا المنتج فى ندوة مركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة بالتعاون مع المجلس القومى للثقافة العربية فى مطلع يناير ٢٠٠٨، تحاور باحثون عرب معظمهم من الشباب حول مخططات إسرائيل هذه بتحليل جوانب منها فى خمسة عشر بحثا تكشف عن فهم حقيقى للمخططات الإسرائيلية والصهيونية. وقد أتيح لى مراجعة كثير من الأوراق بل والأجزاء المنشورة باحثا عن مكان العالم الثالث الذى أهتم شخصيا بأخباره فى مثل هذا المخطط الإسرائيلى. كنت مدفوعا بما يسألنى فيه شباب

الإعلاميين دائما عن «النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا»، و«استراتيجية إسرائيل تجاه دار فور، أو تجاه جنوب السودان أو حتى تجاه آسيا... إلخ»، وحاولت أن أشاركهم محاولة تعميق «الفذلكة» حول هذه الموضوعات بمعرفة معالجة استراتيجية إسرائيل ٢٠٢٠. للتساؤلات حول الدولة المنبوذة.. والدولة الأداة للإمبريالية.. إلخ! ويؤسفنى أن أعلن لأصدقائى فى أجهزة الإعلام العربية- وأرجو ألا يكون مقصدى الباحثين أيضا- أن إسرائيل لا تهتم كثيرا بعوالمكم المتواضعة هذه! وإمعانا فى صدمة الأصدقاء أسبق بقية المقال بالقول: «أنه على طول أكثر من ألف صفحة من الخطط المنشورة المترجمة، لا يهتم المخططون، وهم علماء ومهندسون، بل وفنانون وفلاسفة حضارة، وقيادات مجتمع مدنى»، لا تشير الكتابات الإسرائيلية إلا لماما لهذه العوالم «المتواضعة»، فى مقارنتها للواقع، أو تخطيطها للمستقبل. وقد أسارع بتعميق الصدمة، لو قلت للأصدقاء إن الخطط المكتوبة تتجنب الحديث عن وضع الدول الوسيطة التى تكاد أن تصبح كبرى مثل الهند أو البرازيل، وإنما تركز النصوص على بحث مكانة إسرائيل بين ما تسميه «الدول المتقدمة» التى لا تذكر فى مئات الصفحات عند المخطط الإسرائيلى دول «الاتحاد الأوربى» مثلا، فهذه أصبحت تضم تشيك وسلوفان وأمثالهم. وإنما تقارن الخطة طول الوقت بالدول المحور فى التقدم الغربى وهى دول «منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD» وهى دول التقدم الحقيقى فى قلب «الغرب»! لا تسعى إسرائيل إذن أن تكون دولة وسيطة أو من الدول الوسطى فى قلب عملية التقدم الدولية، ولا أن تبنى مستقبلها فقط على دور تابع أو وسيط أو شرق أوسطى وإنما تذكر بالنص أن هذا التطوير.. لاختصار الطريق نحو العالم ما بعد الصناعى... دون المرور بالضرورة بجميع المراحل الانتقالية للعالم الصناعى بمساوئه وأضراره، ولكى يتحقق ذلك لابد من «تقليص هوات التطوير فى مجالات الاقتصاد والمجتمع والبنية التحتية والبيئة».

(ويلاحظ القارئ دائما تلازم وضع المجتمع، والبيئة) ضمن عملية التطوير الرئيسية وفى الجزء الرابع المنشور مثلا «إن علاقات إسرائيل الاقتصادية مع الدول المتطورة ستكون خاضعة لصيغة: السلام والهدوء فى منطقتنا، هما شرط لتطوير علاقات اقتصادية مع الغرب... حيث يتوقع حصول تغيير سياسى نفسى فى النظرة الدولية لإسرائيل التى كانت تصنف إسرائيل كدولة خطرة... وهذا التغيير (المنتظر) سيشجع المستثمرين الأجانب على توظيف أموالهم فى إسرائيل».

فى ندوتنا برزت بدايات وعى جديد، أو قل مختلف عن السائد حول وعى إسرائيل بذاتها (أحمد البرقاوى) أو التصاعد النوعى فى اقتصاديات إسرائيل وليست كمجرد دولة تابعة (منير الحمش) كما ظهر الجهد الذاتى الذى ينمو فلكيا فى العلوم والتكنولوجيا (بهاء شعبان...) أو ارتباط كل ذلك بمفهوم «القوة» فى الفكر الصهيونى نفسه (عماد جاد)، وغيرهم والحق برعوا فى هذه الالتفاتة المهمة بعد قراءة مدققة للاستراتيجية الصهيونية المنشورة (مدحت أيوب..).

وبرز عندئذ التساؤل: هل علينا أن نصاب بالرعب فلا نفعل شيئا؟ لكن التقرير الذى قدم عن طبيعة المواجهة العربية خلال ثلاثين عاما (محسن عوض) كان يحيل إلى إحساس بعدم غياب الوعى الجماهيرى العربى من جهة، بينما يبدو غياب السلطة العربية الحاكمة عن هذا الدور مفزعا. ولم تنجح محاولات التذكير بدور التوحد العربى أولا (الحامدى) فى مواجهة إحباطات عالية من الموقف العربى.

لم أجد من جانبى ما أتدخل به حول ضرورة استمرار العمل العربى أولا لمحاصرة إسرائيل فى عوالم التوسع المحتملة فى أفريقيا وآسيا! كان فى ذهنى ما نقوم به من تحليلات فى هذه الفترة للسياسة الناصرية تجاه العالم الثالث (أفريقى وآسيوى خاصة) والنجاح الجماهيرى على الأقل فى محاصرة الناصرية لإسرائيل. كان ذلك بمناسبة

احتفالات الذكرى التسعين لميلاد عبد الناصر والذى احتفى بها هذا العام على نطاق واسع فى مصر (ولا أدرى لماذا إلا لتطلع الجماهير العربية إلى دور يفتقدونه أمام الوحشية الإسرائيلية تحديدا، حيث وحشية أمريكا أو العولمة ليست طارئة!

وكنت فى ترددى أشير إلى أنه يجب أن نتوقف عن الحديث عن النشاط الإسرائيلى هنا وهنالك بهذه الجزئيات التى تتردد، حول دار فور أو الصومال أو كينيا بها لم يعد لائقا للتفكير فى إطار العولمة، ومركز إسرائيل الكبير فى مؤسسات العولمة الكبرى (البنك الدولى وصندوق النقد واللوبيات الأمريكية.. إلخ). فالمسألة تحتاج إلى فكر استراتيجى عربى بعيد المدى، لا يرتعش أمام الجزئيات كما أنه لابد أن يتوقف عن أفكار عزل إسرائيل، أو أنها مجرد إمبريالية تابعة!

بدت محاولات إنقاذ المعنويات فى الندوة متعددة الأبعاد، لكن محورها كان عن بناء الذات العربية وطُرحت أفكار عن جبهة بلدان الجنوب «والدور العربى» فيها، وعن الروح الاستقلالية عموما والتى يجب أن تحركها النخب والمنظمات الشعبية.. إلخ. وهنا بدا تدخل مفكر بوزن سمير أمين ملخصا للفكر الاستراتيجى الواجب أمام ما نناقشه من استراتيجيات إسرائيلية. عبر سمير أمين بحدة تقترب من الاحتداد: إننا يا جماعة أمام مشروع متكامل يسمى استراتيجية إسرائيلية، بينما نفتقد على المستوى العربى العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل والثقافية لبناء المشروع العربى البديل. لقد شرعنا فى ذلك فترة بمحاولات سابقة أجهضت بسبب عدم مقرطتها شعبيا لفترة، ثم الإجهاز عليها لعدم عدالتها الاجتماعية لاحقا وإزاء ذلك يصعب التفكير فى مواجهة حقيقية...

وهنا انسحب أمثالى.. من المتحدثين عن مكانتنا فى العالم الثالث... ناهيك عن المقارنة بمكانة إسرائيل.

■ **المقال الثاني:**

إسرائيل.. من الشرق الأوسط لأفريقيا

قد تكون زيارة «ليبرمان» وزير خارجية إسرائيل لعدد من الدول الأفريقية مجرد جزء من الحملة الإسرائيلية لإعادة بناء صورتها الخارجية أو مكانتها الدبلوماسية كما يصرح بذلك بعض المسئولين العرب، خاصة ونحن نعرف أن السيد «ليبرمان» نفسه فى مأزق داخلى لا يحسد عليه. وحين يذهب البعض لأبعد من ذلك يرون أن الجزء الأكبر من الرحلة التى يحط فيها الوزير الإسرائيلى فى عواصم أثيوبيا وكينيا وأوغندا وهى من دول حوض النيل الأساسية إلى جانب زيارته لنيجيريا وغانا فى غرب القارة، وذلك ليظل الانتباه الإعلامى مركزا على دلالة نشاط المسئول الإسرائيلى فى دول تثير الأزمة أمام مصر بشأن اتفاقيات مياه النيل، كما تلمح إلى احتمال وجود دور إسرائيلى فى دفع موقف دول حوض النيل المذكورة نحو التشدد، ومحاصرة نصيب مصر وحريتها فى استخدام مياه النيل.

ورغم وجود أساس لهذه الاعتبارات فى إطار الزيارة التى يقوم بها الوزير الإسرائيلى كعمل دبلوماسى مباشر، فإن المسألة فى تقديرى تذهب لأبعد من ذلك بما يتوجب متابعته بعناية من قبل المسئول العربى فى مصر وخارجها، بل ويستوجب على الرأى العام الثقافى والعلمى أن يضع أمام الرأى العام جوانب المسألة الأخطر من مجرد التعليق على زيارة دبلوماسية من مسئول إحدى الدول لعدد من دول الجوار العربى.

قد تؤثر على الرؤية العربية أحيانا كثيرة، تصوراتنا الدائمة عن قوة الاعتبار الشخصى فى السياسات الخارجية أو الداخلية، ومن يتأمل تحليلات معظمنا عن

دور شخصية «أوباما» أو هيلارى كلينتون فى تغييرات كبيرة محتملة فى السياسة الأمريكية، لابد وأنه تلقى ردا سريعا بعد بضعة شهور من «الممارسات السياسية الأمريكية» عقب انتخاب «أوباما» لا تغير الواقع بسهولة، ويسهم فيها كل قادم جديد وكل ممارس عام بجزء يغلقه أو يلونه بالطبع بشئ مما يتيح له القبول الأكبر.

وإسرائيل ودبلوماسيتها جزء من آلة «العولمة»، وأقرب العناصر إلى الإدارة الأمريكية لها، وكوادرها مدربة على نفس الأساليب تقريبا، مع اعتبار طموحاتها الخاصة بل والمتزايدة بالطبع. وإذا تأملنا إطار السياسة الإسرائيلية فى السنوات الأخيرة سوف لا نختلف على الكثير من تحليلات عناصرها فى إطار السياسات الغربية القائمة عموما. وهى سياسات تسعى إلى تأكيد مفهوم خاص «للشرق الأوسط» بمسمياته المختلفة، وقد سبقت صياغة هذه السياسة مجيء الرئيس أوباما نفسه لتدور حول علاقة أو وضع الشرق الأوسط بالنسبة للمناطق والاستراتيجيات المجاورة (وسط آسيا وإيران والصين، وفى أفريقيا؛ العسكرة والقيادة العسكرية (أفروكوم) واضطرابات ممتدة تخدم استمرار المصالح فى دارفور وغرب أفريقيا والمحيط الهندى..).

وفى هذا الإطار نفسه تمد إسرائيل سياستها ودبلوماسيتها، لمصلحتها الخاصة واتفاقا مع المصالح المساندة الأقوى بالطبع، وتكاد تحركات الدبلوماسية والسياسية فى الفترة الأخيرة أن تقول صراحة إنها تمضى فى خدمة الاستراتيجية «العالمية» هذه، واستفادة منها، بذكاء؛ فى الخليج وإيران والمحيط الهندى.. وحتى حوض النيل حتى يفاجئنا ذلك «الوزير الشرس» بزياراته ودبلوماسيته التى يعلن فيها بالتصريح والمغطى، أنه يلتزم دبلوماسية واضحة، تجاه موضوع إيران، وموضوع تجارة السلاح، وتنمية التجارة والعلاقات الاقتصادية لإسرائيل ولكى يصبح موضوع

مياه النيل آخر ما يتحدث فيه الوزير، وكأنه موضوع جانبى ضمن ملفات الزيارة.

والوزير الإسرائيلى يرافقه وفد من عشرين عضوا من خبراء الدبلوماسية والتجارة والسلاح.. يستهدفون تطوير واقع الحضور الإسرائيلى فى أنحاء أفريقيا فى أطر أخطر كثيرا من موضوع مياه النيل الذى لم يشكل لهم بعد فى تقديرى- إلحاحا صارخا. ولابد أنهم مشغولون بالمقارنة بالحضور العربى فى القارة وخاصة من قبل مصر صاحبة الباع السابق فى هذه المساحة السياسية من العالم، والتى تريد إسرائيل انتزاعها تماما من دائرة النفوذ أو الحضور العربى. وإسرائيل هنا تتحرك نحو القارة كدولة كبيرة تشكل قوة إقليمية فى منطقتها- الشرق الأوسط- وتسعى لمد نفوذها الإقليمى وراء النفوذ الأمريكى فى أفريقيا، ما دامت ترتب علاقاتها مع الولايات المتحدة بدقة «علمية» وسياسية أفضل مما يفعل العرب على الأقل بكل مالديهم من «أوراق اللعبة» كما يقال.

وإسرائيل تزيد تجارتها مع أفريقيا- جنوب الصحراء- عن أكثر من خمسة مليارات دولار سواء ما يرد فى إحصاءاتها الرسمية المباشرة أو ما يتضمن «الشركات الدولية» التى كانت تجنبها إجراءات المقاطعة، أو ما تتضمنه جملة «ماعدا تجارة الماس» التى تحتكر الشركات الإسرائيلية ٧٥٪ منها: ولكى نقدر معنى كل ذلك لابد أن نعرف أن تجارة مصر مثلا مع أفريقيا هذه لا تصل لعُشر هذه الأرقام! وعلينا أن نعرف أيضا أن تجارة جنوب أفريقيا مع إسرائيل تزيد على المليار دولار (رغم الحركة الشعبية المعادية لإسرائيل هناك ولا يلتقى بها السياسيون العرب) وأن إسرائيل أكبر مورد للسلاح لأغنى الدول الافريقية وأكبرها.. نيجيريا (رغم ثورة أبناء بيافرا المعادين السابقين للعرب) وأن إسرائيل أحد مصادر التدريب الأساسية لعملاء شركات الأمن العسكرى (التى امتدت من قبل إلى أنجولا وموزمبيق)

وتمتد دائما إلى الكونغو كنشاسا وإلى وسط الصحراء الغربية فضلا عما يقال عن وجودها فى أنحاء السودان والقرن الأفريقى..

وزيارة الوزير الإسرائيلى تشمل بالأساس الدول التى وثقت الولايات المتحدة علاقتها بها مؤخرا، سواء بالمؤتمر الأمريكى الأفريقى فى كينيا أو بخطاب أوباما لأفريقيا، من غانا، أو بزيارة هيلارى كلينتون لنيجيريا.

ومعنى ذلك أن الوزير الإسرائيلى الذى يبدو «أرعن» أو «مأزوما» داخليا فى الإعلام العربى، أو أنه صاحب التصريح الفج سابقا عن ضرب السد العالى بمصر، هو نفسه الوزير الذى يدعم الآن استراتيجية إسرائيلية راسخة ويبدأ رحلته بتصريح عن «إهمال إسرائيل للقارة لفترة طويلة (هكذا)»! وأنه يجب العناية بعلاقات إسرائيل فى أفريقيا ودعمها.

وهو يقصد كاستراتيجى عاقل ورشيد- أن إسرائيل الراسخة الوجود فى الشرق الأوسط تستطيع أن تكون راسخة أيضا فى أفريقيا، حيث يلتقى ذلك بعمق مع المصالح الدولية التى تنشط بتسارع ملحوظ ومتعدد الأطراف فى القارة.. ماعدا الطرف العربى بالطبع!

إزاء كل ذلك، لن أعود كثيرا إلى مسألة مياه النيل ومخاطر النشاط الإسرائيلى حولها. وذلك لأنى سأحيل القارئ إلى نفس المنهج التحليلى حول خطط إسرائيل مع السياسات العالمية أو المعولمة. ويجب أن نتصور فى مصر والعالم العربى أن موضوع مياه النيل أصبح فى السنوات الأخيرة ضمن ملفات البنك الدولى، والسياسات الدولية حول «تسويق» المياه عالميا، و«تسويق» المصالح حولها، إلى حد الحديث عن المشروعات التنموية المشتركة، أو تبادل المصالح فى أحواض الأنهار، أو دخول الأطراف الجديدة فى هذه الأحواض فى أطر تنموية و«سلامية» جديدة،

والعرب ليسوا بعيدين عن ذلك منذ كامب ديفيد، «وقنوات» «وأنابيب السلام» فى اللجان الفنية بعد مؤتمر مدريد نفسه ١٩٩١.

وإسرائيل من أصحاب النفوذ فى البنك الدولى تعد وتغرى الدول الصغيرة بوساطاتها من أجل القروض والديون، وآخر أذرعتها كان «ولفو فيتز» من زعماء اليمين الأمريكى فى صندوق النقد الدولى لولا خروجه فى ظروف خاصة.

من هنا يصبح وجود إسرائيل قرب مياه النيل، ليس مجرد تأثير محدود على بعض البرلمانين فى كينيا أو المسئولين فى أثيوبيا وأوغندا ولكن الخطة تصبح أكبر من ذلك.. وأبعد.. وأخطر، فهى مسألة نفوذ إقليمى متزايد لإسرائيل فى صيغ للشرق أوسطية، وعسكرة أفريقيا تعمل بحرص على الالتفاف حول العالم العربى، أما الجزئيات.. فتعالجها بعض التصريحات المتبادلة!



■ **المقال الثالث:**

تهديدات إسرائيل... أبعد من حوض النيل

يملك بعض الإعلاميين فى مصر قدرة على الفزع،، تشتت قدرة الرأى العام على التركيز ومتابعة الحقائق، وتعطى الحكم فرصة إطفاء النيران بأبسط التصريحات أو المناوشات الإعلامية. وهذا ما يمكن ملاحظته بسهولة من تناول بعض الدوائر الإعلامية أو السياسية لمسألة الخلافات حول مياه النيل لفترة ثم مضاعفة القلق بعد ذلك بربطها بزيارة «أفيجدور ليبرمان» وزيرالخارجية الإسرائيلى لعدد من الدول الأفريقية، التى تقع بعضها فى حوض النيل.

وبينما يعتمد العمل السياسى والدبلوماسى فى مصر على الصمت أو الاتصالات الجانبية، فيما يسمونه بالدبلوماسية الهادئة إن وجدت، فإن قدرة «إسرائيل» الإعلامية جديرة أن تجعل المقارنة بين سلوك الدولتين مثيرة ، وها هو الوزير المعروف بأنه قنبلة إعلامية أساسا فى الواقع الإسرائيلى، يحول ما أسماه ضعف الحضور الإسرائيلى بأفريقيا- فى رأيه- لمدة عشرين عاما.. إلى حملة كبيرة تسترد فيها إسرائيل وزنها ويؤكد فيها هو نفسه وزنه الداخلى بزيارته لخمس دول بارزة فى شرق وغرب القارة، ولا يسعه إلا أن يرهب من يعيشون على التصريحات الإعلامية، فى زمان العمل والاتفاقات الكبرى؛ لا يسع «ليبرمان» إلا أن يبدأ «بأثيوبيا» و «دول حوض النيل» ليؤكد إرهابه السابق عن ضرب «السد العالى» بالقنابل! والحقيقة أنه لا يقوم إلا بافتتاح مركز بحوث فى «أديس أبابا» ومشاركة عشرين من رجال الأعمال اجتماعهم مع قرنائهم فى العاصمة الأثيوبية فيما يسميه «منتدى اقتصادى» بينما يضم وفده رجال أعمال ومختصين بالتكنولوجيا وتجارة

السلاح والماس وشركات الأمن.

وبالمثل يفعل فى «كينيا» حيث تصريحات بعض البرلمانيين والصحفيين هناك معروفة حول حقوق بلادهم فى مياه النيل ومراجعة اتفاقياتها وهنا نجد ليبرمان ومصادره تتحدث عن اجتماعه مع وزير المياه فى كينيا وتبادل المذكرات معه، ثم لا ترد أية إشارات أخرى ذات قيمة بالنسبة لمكانة «حوض النيل» فى الدبلوماسية الإسرائيلية، بقدر عنايته مثلا بمواجهة إيران بما يجعلنا نتأمل فى أبعادها الاستراتيجية الأخطر على مستوى القارة والمكانة الإقليمية لإسرائيل مقابل اهتزاز المكانة المصرية والعربية.

ولا يمكن تعريف الدبلوماسية المصرية فى السنوات الأخيرة إلا بأنها «دبلوماسية مجهدة » ذات «قيادة منسحبة » أو «ملولة» من العمل الأفريقى بوجه خاص، بما يمكن أن يضحى بالمصالح أو المكانة ويفقدها أية فعالية فى مواجهة التصاعد الإسرائيلى المستدام من جهة واقتحامه مناطق حضورنا التاريخية من جهة أخرى.

والدبلوماسيات أو المكانة السياسية والخارجية لا تتحقق فقط بالإعلام أو حتى بالزيارات ومهرجاناتها الدبلوماسية هنا وهنالك، ولنضع شكوى «ليبرمان» عن ضعف سياسة إسرائيل فى أفريقيا، والتى يحاول هو استرداد أنفاسها بهذه الزيارة (كذا) لعدد من الدول الأفريقية، لنضعها أمام الحقائق الكبرى التالية، لصالح وزن إسرائيل فى القارة أمام الانسحاب المصرى الواسع فيها:

*إسرائيل التى يشكو وزيرها ضعف علاقتها بأفريقيا، تصل تجارتها المسجلة فى القارة لأكثر من ملياري دولار، مع العلم أن أكثر من ضعف هذا الرقم قائم لشركات مسجلة بمسميات خارجية أخرى لدواعى أخرى ومنها المقاطعة التى كانت قائمة. أى إن التجارة الإسرائيلية تدور رسميا فى حدود أحد عشر مليار

جنيها مصريا، مقابل نصف مليار باسم مصر...!

*وفى إسرائيل ثلاثة عشر شركة فى حلف تجارى «أفريجروب» (أفريقيا- إسرائيل- انفستمنت) لتجارة الماس، يسيطر على ٧٥٪ مما تملكه أفريقيا، وتخرج إحصاءاته عن أرقام التجارة الرسمية لاعتبارات أمنية، وبسبب طبيعة هذه الشركات الدولية أيضا.

*وإسرائيل هى رابع أو خامس دولة فى تجارة السلاح الكبرى فى العالم، وهى المصدر الأول فى هذه التجارة لعدد كبير من الدول الأفريقية (فضلا عن الآسيوية)، وتذكر نيجيريا تحديدا- أكبر وأغنى دولة فى القارة- على رأس اتفاقات التسليح الأخيرة بسبب الحكم المأزوم هناك سواء تجاه متمردى منطقة البترول فى دلتا النيجر أو مع مسلمى الولايات الشمالية الفقراء.

*ولإسرائيل باع طويل مع «شركات الأمن» السياسى والعسكرى التى باتت نمطا معروفا من الشركات المحترفة شبه التجارية، ممتدة من «العراق» و«أفغانستان» إلى «الكونغو» والمحيط الهندى، ويشكل هذا المجال جزءا مهما من التعاون العسكرى الإسرائيلى الأمريكى الذى يتيح لها التفوق وفتح الآفاق لا فى الشرق الأوسط فقط ولكن على مستوى عالمى يفوق حضورها الذى يجرى تكثيفه على مستوى القارة الأفريقية.

*وإسرائيل، لا تتوقف عند المشروعات الصغيرة، ولا المشكلات المحدودة حتى لو كانت اتفاقيات مياه النيل! كانت إسرائيل فى فترات مضت تثبت وجودها أمام الوجود المصرى والعربى بأبسط المساعدات الفنية، وكنا نسمى ذلك «التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا»، حيث كان على أكثر من ثلاثين سفارة عربية فى القارة التنبه لكل صغيرة وكبيرة تلمح إلى تزايد الوجود الإسرائيلى فى القارة. لكن إسرائيل

قادرة الآن على استغلال الشراكة مع الولايات المتحدة وأوربا فى مجال الاستثمارات الكبرى، كما تمتد هذه الشراكة نفوذا فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لتقيم العلاقات مع أفريقيا كميسر للقروض والديون، هذا فضلا عن سعيها لدى المنظمات الإقليمية الكبرى فى أفريقيا نفسها. وكل ذلك مما يغرى دول القارة مجتمعة، وليس مجرد دول حوض النيل لتثق فى وزن إسرائيل الدولى، وتسلم معها بخطط البنك الدولى حول المياه والتنمية فى الحوض.

وإذا شئنا أن نرى أمورا أخطر قليلا ما يجرى استراتيجيا حولنا فلنعرف مثلا أن السيد «ليبرمان» يصل أثيوبيا بعد زيارة قادة الأركان الأمريكيين وخاصة للقيادة الأمريكية لأفريقيا (أفروكوم) لأديس أبابا وعقد ندوات استراتيجية فى العاصمة الأثيوبية حول مستقبل هذه القيادة فى القارة. كما أن وزير الخارجية الإسرائيلى، يزور (كينيا وأوغندا ثم نيجيريا وغانا) بعد زيارة «هيلارى كلينتون» لهذه الدول مباشرة وبحثها وضع القيادة العسكرية الأمريكية (أفروكوم) فى القارة فى عهد «أوباما» الذى وجه خطابه لأفريقيا من «غانا» المؤيدة لفكرة القيادة الأمريكية، كما راجعت موقف «نيجيريا» المتحفظ نسبيا على هذه القيادة.

الدبلوماسية المصرية المجهدة والمللولة تعرف طبعا أنه كان لنا الكثير فى «نيجيريا»، و«غانا» وما زال لنا فى «أوغندا» وحتى «أثيوبيا» و «تنزانيا».. ولنقل- تفاؤلا- إن كثيرا من المسئولين يعرفون ذلك، ولكن التحرك فى نطاق سياسى كبير يحتاج إلى استراتيجية دائمة، وسياسة شفافة ومؤسسات تعى المصالح والارتباطات وتدير العلاقت مع الداخل والخارج على السواء. وذلك ضرورى- ومفتقد فى نفس الوقت عند المقارنة بإسرائيل الآن- لأن الأخيرة تعى معنى القوة الإقليمية وعناصرها فى التعامل مع مناطق العالم المختلفة ومنها أفريقيا كما نرى، وليس مجرد

الوجود حتى فى الشرق الأوسط، بينما تتجاهل مصر كل عناصر القوة الإقليمية عربيا وأفريقيا ودوليا، راضية بالمظاهرات الدبلوماسية أحيانا بها لا يخفى على أحد فى السودان والصومال وفلسطين والعراق والمغرب وموريتانيا، وحتى إدارة الشراكة مع ليبيا والجزائر.

ولقد دهشت وأنا أتابع أنباء «ليبرمان» بمصادر إسرائيلية تلفت نظره إلى عناصر ضده فى أكبر دولتين بأفريقيا: إلى ثورة اتحاد العمال وحزب المؤتمر فى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بسبب موقفها من الفلسطينيين، وتصريحات زعيم متمردى دلتا النيجر فى نيجيريا ضد تسليم إسرائيل السلاح للحكومة الفيدرالية. تذكرت عندئذ علاقتنا التى تهدر تباعا مع شعب جنوب أفريقيا وتراث حركته التحررية، وإلى فرصة فضح إسرائيل التى تاجرت ضدنا كثيرا فى مسألة مساعدة الحكم ضد بيافرا..

وتمنيت لو أن لمصر قدرة أكبر من مجرد الصمت، وتصورا حقيقيا لعناصر القوة الإقليمية، إلى جانب التمنى على إعلاميينا لوقف الصراخ فقط حول تهديد «ليبرمان» لمياه النيل!



■ **المقال الرابع:**

أصوات أفريقية: إسرائيل دولة أبارتيد

يحتاج العرب الآن لمن يتحدث نيابة عنهم طالما قرروا- هكذا- التزام الصمت المطبق! وفى ذكرى نكبة ١٩٤٨ التى تجاوزت نصف القرن، وحيث لم يتبين العرب حقيقة المشروع الصهيونى المسمى «إسرائيل»، فيلهثون للتفاهم معه يقدمون ضمانات استقراره، فلندع أصواتا أخرى غير عربية تقول لنا، ما هى حقيقة عدوهم ذاك الذى يجب أن يناضلوا ضده من أجل حقوقهم الشرعية فى فلسطين، وبدورى لن أرهق القارئ فى المقدمات، فقد أعفانى زعيم حقيقى بحجم «نيلسون مانديلا» ،وحلفاؤه السياسيون من كثير من الكلام فى هذه المناسبة التعيسة... حيث أعد أحدهم خلاصة من مجمل تصريحاته فى شكل حديث موجه لصحفى أمريكى صهيونى. ولا تعود أهمية تصريحات «مانديلا» إلى أنه ذلك الزعيم الذى قضى ٢٧ عاما فى السجن من أجل قضية شعبه، وتنحى عن السلطة بعد انتصاره إلا لفترة انتقالية محددة ولكن حديثه هنا ينبع من أنه الرئيس الراعى للمؤتمر العالمى ضد العنصرية فى جنوب أفريقيا أول سبتمبر ٢٠٠١ مشاركا مفوضية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وكان ذلك يفرض عليه كثيرا من الدبلوماسية فى تناول قضايا «شائكة» مثل المسألة الفلسطينية حسب التعبير الأوروبى مثلا، ولكنه جاء صريحا غاية الصراحة، مستقيما مع نفسه ومبادئه وتاريخ نضاله، وانتصارات بلاده.

فمن تصريحات مانديلا التى صيغت للرد على الصحفى الشهير عند العرب «توماس فريدمان» بعد أن نشر الأخير مقالاته الدفاعية عن إسرائيل ورفض فى نفس الوقت نشر هذه الصيغة بينما يقدم هو شرح السياسة الأمريكية بهذه الطريقة آخرها عن سياسات «بوش» نفسه فى مارس ٢٠٠١، فى نيويورك تايمز.

وسأمضى بسرعة إلى جوهر تصريحات «مانديلا»- وهى جديرة بالنشر كاملة- ليعرف المناضل الفلسطينى والمواطن العربى أنهم لا يقفون وحدهم كانطباع لما يعانونه من الموقف العربى كما أتصور أن يستفيد الإعلامى العربى من هذا المنطق.

يبدأ «النص» بالإشارة إلى ما قاله مانديلا فى محاكمته الشهيرة من قبل النظام العنصرى (الأبارتيد) عام ١٩٦٤ «وهو أنه ضد الهيمنة البيضاء وضد الهيمنة السوداء، وأنه يتمنى أن يعيش فى مجتمع ديمقراطي وحر» الناس فيه سواسية، ولكنه بقدر ما يريد أن يعيش ويحققه فإنه مستعد للموت من أجله ... واليوم تحقق البيض والسود أن الأبارتيد لا مستقبل لها، وقد تحقق ذلك بفضل النضال الجماهيري» إنه «قد يدهش حين يلاحظ أن الموقف فى فلسطين أو بالأحرى بنية العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين هى بنية «نظام أبارتيد». وفى تقدير «مانديلا» أن الخطأ هو اعتبار بداية المشكلة بعام ١٩٦٧ لأن المشكلة فى الحقيقة بدأت عام ١٩٤٨ حيث لابد من حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وهى ليست مجرد مسألة احتلال عسكرى، فإسرائيل ليست دولة «عادية» احتلت أرض الغير عام ١٩٦٧، والفلسيطنيون لا يناضلون من أجل «دولة» إنما من أجل الحرية، والتحرر، والمساواة، والعدل، مثلما كنا نناضل من أجل الحرية فى جنوب أفريقيا».

وفى السنوات الأخيرة- يقول مشروع رسالة مانديلا- «لم يعبر الإسرائيليون عن نواياهم لإعادة الأرض التى احتلوها عام ١٩٦٧، فالمستوطنات مازالت هناك والقدس تحت السيادة الكاملة لإسرائيل، ولا يتحقق للفلسطينيين دولة مستقلة، وإنما يعيشون تحت سيطرة إسرائيل على الاقتصاد والحدود والجو والماء والبحر».

ذلك فى تقدير مانديلا، حالة «فصل عنصرى» تبقى فيه «إسرائيل» ليهود إسرائيل وحدهم ولا يستطيع الفلسطينيون أن يشكلوا أغلبية فى المستقبل.

وإذا حدث هذا فإن إسرائيل إما أن تكون دولة ديمقراطية علمانية أو دولة قوميتين، وإما أن تتحول «لدولة أبارتيد» ليس فقط واقعيا وإنما قانونيا.

إن ذلك هو ما يشير له النظام القانونى، ونظام الملكية والأرض فى إسرائيل، بل إن ما يسمى بمناطق الحكم الذاتى الفلسطينى ليست إلا بانتوستانات.... وهذه وحدات مقيدة فى بنية سلطة أبارتيد الإسرائيلية. إن التمييز العنصرى الإسرائيلي يمتد بكافة مناحى الحياة اليومية ولا مكان للعرب الفلسطينيين فى الدولة «اليهودية».

ثم يقرر مشروع الرسالة: «إن الأبارتيد جريمة ضد الإنسانية، وهى تحرم ملايين الفلسطينيين من حريتهم وممتلكاتهم، فى نظام للتميز العنصرى تماما، وهى تسجن آلاف الفلسطينيين وتعذبهم ، ضد قواعد القانون الدولى، إنها تشن حربا على السكان المدنيين وخاصة الأطفال. ويصدر موقف جنوب أفريقيا عن رغبتها فى وقف سياسة الأبارتيد قبل الحديث عن الحل العادل والدائم فى الشرق الأوسط».

وكان مانديلا بالفعل قد كون انطباعه الصريح والصارخ هذا من واقع زيارة سابقة له إلى فلسطين والكيان الصهيوني من جهة، ومن واقع تقرير أحدث من ذلك كثيرا نشره وفد الحزب الشيوعى فى جنوب أفريقيا عن زيارته لفلسطين فى فبراير ٢٠٠١ أى بعد الانتفاضة. وهو حليف لحزب المؤتمر الوطنى الأفريقي الحاكم؛ بل والأكثر دلالة أنه يضم فى قيادته العناصر اليهودية- البيضاء- التى شاركت- وليس فقط أيدت- حزب المؤتمر فترة كفاحه السياسى والمسلح ضد نظام الأبارتيد فى جنوب أفريقيا والتقرير الذى نشره الحزب عقب عودة وفده جدير بدوره بترجمة كاملة، ولكن لنأخذ منه ما قد يفيد ما ذكرناه أول المقال.

فالتقرير يحمل عنوان: «إسرائيل دولة أبارتيد» ويبنى رأيه بعد المقدمات منطلقا

من جملة افتتاحية تقول «إن الموقف الصعب فى فلسطين يمثله ٥٢ عاما من نظام الأبارتيد، والاحتلال وإرهاب الدولة الإسرائيلية، والعنف، والإخضاع والحصار الاقتصادي غير العادل لفلسطين من قبل إسرائيل وخاصة مع استمرار هذا الموقف في شهور الانتفاضة،. ومع الصمت الذى يدعم دولة إسرائيل العنصرية (الأبارتيد)» ويذكر البيان بعد ذلك الإجراءات العسكرية والمستوطنات وحالة الإبادة للبشر (الجينوسايد) مثلما كان الحال فى جنوب أفريقيا. ويشير إلى المعلومات عن الذين استشهدوا بالآلاف الآن والأشجار التى خلعت والأرض التى دمرت. ليطالب فى النهاية بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس وتوفير دولة للشعب الفلسطيني، وعدم انفراد الولايات المتحدة بالوساطة ثم استئناف مفاوضات إسرائيلية فلسطينية ذات معنى لتحقيق هذه الأهداف.

وهو فى النهاية يطالب حكومته باتخاذ الموقف المناسب، بل ويطالب الجالية اليهودية فى جنوب أفريقيا بمناقشة دورها فى التوصل لحل سلمى للمسألة الفلسطينية، كما يناشد وسائل الإعلام وجماهير جنوب أفريقيا بالتعبير عن تفهمها وتضامنها مع الشعب الفلسطيني. بشكل منظم.

هذا موقف أفريقي مشرف ومليء بالدلالات.. ولا يحتاج إلى مزيد من التعليق.



■ المقال الخامس:

رؤية أفريقية:

استحالة «حل الدولتين» بعد «حرب غزة»

أثارت قسوة العمليات العسكرية وفظاعتها فى «حرب غزة» ضد الفلسطينيين مشاعر كثير من المفكرين فى أنحاء العالم، فيما بدا أن كثيرا من مسلمات الواقع فى الشرق الأوسط باتت موضع مراجعة جذرية بقدر عمق ما حدث. وقد وصلنى من صديق، أستاذ أفريقى متميز، نصا فكريا صاغه من موقعه، رغم أنه تعبير عن رأيه الشخصى، لكنه لافت بحق لما أصبح عليه الحال فى تطور الأفكار تجاه إسرائيل وحقوق الشعب الفلسطينى، وبدت المسألة تتعلق فى تقديرى بما يمكن أن يملكه مثقفونا من «شجاعة القول» على هذا النحو اللافت.

البروفيسور ياش تاندون Yash Tandon أوغندى من أصل آسيوى، تعلم فى جامعة مكاريرى الشهيرة بأوغندا فى الستينيات. وأكمل دراسة الاقتصاد السياسى فى مدرسة لندن للاقتصاديات، الشهيرة أيضا، ثم عين أستاذا بجامعة دار السلام بتنزانيا. وشارك فى حملة المعارضة لديكتاتورية عيدى أمين حتى سقط، وقد عرفته خلال كل ذلك أستاذا مفكرا لامعا فى رابطة أساتذة العلوم السياسية الأفريقية، ثم أسس معهدا استشاريا للمعلومات وآلية التفاوض لدول شرق وجنوب أفريقيا بزيمبابوى فى الثمانينيات والتسعينيات حيث أسهم فى مواجهات الدول الأفريقية مع منظمة التجارة العالمية واتجاهاتها المجحفة. وهو الآن السكرتير التنفيذى «لمركز الجنوب» الذى أسسته «لجنة الجنوب» المرتبطة بالأمم المتحدة عام ١٩٩٥ كمنظمة حرة وشبه حكومية تنفيذا لروح «تقرير الجنوب» الشهير الذى

صدر عن الأمم المتحدة لصالح توازن العلاقة بين الشمال والجنوب قبل اكتساح عملية العولمة للعالم مؤخرا. والمركز فى جنيف تسهم فيه أكثر من خمسين دولة لتقديم المشورات والمعلومات والتقارير لأعضاء الأمم المتحدة من بلدان الجنوب خاصة، ولذا تقف وراءه عدة دول أساسية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبلدان العربية. ومن هذا الموقع وضع «ياش تاندون» ورقته عن المشكلة الفلسطينية أواخر أيام «حرب غزة» كما يسميها (٢٠٠٩) بعنوان «المسألة الفلسطينية- الإسرائيلية ووهم حل الدولتين». وقد سجلها على الموقع الإلكترونى لمركز الجنوب ليطلع عليها ممثلو شعوب العالم!

أولا: بدا «تاندون» منزعجا من مسار الحرب المدمرة فى غزة ضد الشعب الفلسطينى، واعتبر فى استنتاجه الرئيسى طوال الورقة، أن هذا الدمار لا يمكن أن يساعد الحل السلمى الشائع عن طريق إقامة وتعايش دولتى الإسرائيليين والفلسطينيين أو ما يسمى «حل الدولتين». ومنذ الفقرة الأولى يقول: «كان أحد ضحايا الحرب فى غزة، هو الحل القائل بدولتين فى فلسطين وإسرائيل، إذ تلقى هذا الحل- بعد حرب إسرائيل على سكان غزة- ضربة قاتلة». والموقف فى فلسطين حالة كلاسيكية للمأزق التاريخى، ويبدو الخروج منه مستحيلا فى رأى تاندون، لأنه استغرق ستين عاما من زماننا وقرونا قبل ذلك. إن إسرائيل- فى تقديره- تريد تدمير الفلسطينيين لأن ميزان القوة العسكرية فى صالحها، لكن الموقف يمكن أن ينعكس فى جيل آخر إذا بقيت ذكرى غزة فى الخلفية العربية، بما يمكن أن يدمر يهود إسرائيل؛ على الأقل! ذلك أن إسرائيل لن تستطيع التدمير الشامل «لحماس» أو أيديولوجيتها، الآن أو القضاء بالقوة على الشعب الفلسطينى فى خارج فلسطين.. لذلك يصعب طرح «حل الدولتين» فى هذه الظروف، ولابد من دراسة حلول

أخرى ووضعها فى الاعتبار.. وعين البروفيسور «ياش تاندون»- كما سنرى- على «دولة فلسطينية واحدة» على نحو ما يفصله بعد ذلك إزاء عدم واقعية «حل الدولتين» الآن. بل وإن «حل الدولتين» يبدو زائفا «فى نظر تاندون؟ وسوف نقدم هنا موجزا عن عرض «تاندون» لأسباب عدم واقعية حل الدولتين؛ ونلخص بعد ذلك رؤيته «للحل العملى»، مراعاة لضيق المساحة التى لن تستوعب مجمل دراسته. الأسباب عنده ثلاثة:

١-ازدياد الاعتراف بأن حل الدولتين مخادع، لأنه- فى الواقع- جزء من رؤية الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى للإستراتيجية الجيوبوليتيكية العالمية وأمن الطاقة؛ بينما يقدم على أنه حل «للمشكلة الفلسطينية».

٢-تصاعد التساؤل حول شرعية إقامة إسرائيل عام ١٩٤٧.

٣-تزايد الاعتقاد لدى الفلسطينيين بأن المستقبل هو لصالحهم قطعا، وأنهم يستطيعون الانتظار!

فى تفسير «تاندون» لزيف القول «بحل الدولتين»، يستدعى أولا نفى التفسير الذى روجه بعض المحللين عن أن الهجوم الأخير على غزة إنما هو مجرد مسألة انتخابية بين الأحزاب الإسرائيلية الساعية للأصوات، لكن الأمر أعمق من ذلك، إذ تبدو الحرب فى رأيه أنها «آخر حرب لبقاء إسرائيل» إزاء شعورها بالتهديد من وجود حماس فى غزة، ولذا تقوم بالتصفية الجماعية لقيادات حماس وغيرها من الشعب الفلسطينى لتحقيق «حل نهائى» بشأن ما يهدد وجود إسرائيل كدولة... أما بالنسبة للغرب فهى حرب لحماية المصالح الحيوية الجيوبوليتيكية فى الشرق الأوسط، ومنافذ البترول والطرق البحرية والجوية، وذلك وفق مفهوم «أن إسرائيل هى القوة المسيرة لذلك»..، وأنهم فى حاجة إليها الآن أكثر من أى وقت. وهى التى

تستطيع التعامل مع مشكلاتهم فى الشرق الأوسط إزاء انشغال الغرب بأزمته الحالية.

ويورد «تاندون» ملخصا لدراسة المجلس القومى للمخابرات الأمريكية عن الاتجاهات العالمية حتى عام ٢٠٢٥ وعن زوال قيمة «الدول القومية» فى المجتمع الدولى مع ظهور قوى جديدة مركزية إزاء ضعف التحالف الغربى، من أمثال روسيا والصين وإيران والبرازيل والهند.. وجنوب أفريقيا....

ومن هنا تبدو أهمية إسرائيل فى مثلث مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. ومن هنا أيضا يبدو زيف القول بأن الحلف الأمريكي الأوروبى- وحتى مع الحكومات العربية الحليفة له- يمكن أن يكونوا «وسطاء طيبين» بين إسرائيل والفلسطينيين! وإن كان لا مفر لديهم فى نفس الوقت من معالجة الأمر وفق نظريات القوة الناعمة، حيث الخشونة مع بلد مثل إيران أو حركة المقاومة فى العراق وفلسطين قد تؤدى إلى إشعال الموقف....

وحتى فى فلسطين نفسها فقد دخل عامل جديد لأهمية التعاون الداعم لإسرائيل. هناك احتياطى كميات الغاز الإستراتيجية على سواحل غزة والمصالح المشتركة فيها بين الشركات البريطانية وإسرائيل ومصر وتركيا وبعض العائلات فى لبنان وعناصر فتح فى السلطة الفلسطينية تحت قيادة محمود عباس... وهنا يبدو أن «حماس» باتت ترمى الذباب فى الإناء، لتتحول بعض المليارات من الدولارات إلى صندوق «جماعة إرهابية»! ووفق مصادر عسكرية إسرائيلية فقد كانت الخطة لغزو «غزة» معدة من يونيو ٢٠٠٨، وأعطت إسرائيل الإشارة للشركة البريطانية للغاز لمواصلة التفاوض الذى كان قد توقف معها من قبل حول شراء الغاز الطبيعى من غزة.

ثانيا: فى جزء خصب بالنقاش حول مشروعية إقامة إسرائيل ١٩٤٧، وتسمية العرب لذلك بالنكبة وحتى هزيمة ١٩٦٧ بعدها، يشير «تاندون» إلى أن الموقف منذ ١٩٨٨ اختلف كثيرا باعتراف منظمة التحرير بالتراجع عن تحرير فلسطين ككل، ثم عقد اتفاق «أوسلو»، مما جعل الأمر يبدو- فى رأى معظم الفلسطينيين، كأنه شبه قبول بمثل نظام «الأبارتهيد» فى جنوب أفريقيا وتقسيمها إلى بانتوستانات. ويدعم «تاندون» تحليلاته بقراءة واقع هجرة اليهود، ومسئولية أوروبا التى توجب النظر إلى مشكلة اليهود كمشكلة أوربية، بدلا من عدم التزامهم الصارخ بوعودهم للعرب لحل المشكلة. ولا نملك ونحن نختصر عرض جدل «تاندون» المعمق فى هذا الصدد إلا الإشارة لتحليله لكيفية التصويت على شرعية قيام إسرائيل وعدم قدرة الغرب حتى فى ذلك الوقت على الحصول على ثلثى أصوات الجمعية العامة إلا بفارق ٣ أصوات لليبيريا والفلبين والهايتيى اعتبارا لوضع الولايات المتحدة لها كمسألة أمن وإلا لما قامت إسرائيل ١٩٤٨! ومع ذلك ففى أثناء «حرب غزة» ٢٠٠٩ يعلن رئيس الجمعية العامة الأب «ميجل بروكمان» أن ما يجرى فى فلسطين هو عمل من أعمال «الإبادة الجماعية».

ثالثا: حول تمسك الفلسطينيين بأن المستقبل لصالحهم: يرى تاندون أن الموقف الجيوبوليتيكى العالمى يتغير لصالح الفلسطينيين .. فالرأى العام الأوروبى ورأى اليهود الأمريكيين الشبان لم يعد يهتم بإسرائيل، وتضيق الدائرة عليها بالتهديد النووى الإيرانى وبقيام حماس بالإضافة للغضب العربى. وها هى الحرب الأخيرة فى غزة لم تساعد الحل الإسرائيلى بالقضاء على الفلسطينيين ومن ثم يفشل «حل الدولتين»...

أخيرا: ما هو الحل المتوقع؟ لا مستقبل لحل الدولتين فى فلسطين- فى رأى

تاندون اللهم إلا فى الدعاية الإسرائيلية، فهى عنده كيان صناعى زرع فى الشرق الأوسط، والبديل لا يتوقع من قبل اليهود، ولكن من الولايات المتحدة وأوروبا، لأنهما أصحاب المصلحة فى دورها لحماية مصالحهما الاستراتيجية. وهنا يدرس البروفيسور تاندون تفاصيل الحل الذى يقدمه حول «الدولة الواحدة» على نمط قريب مما حدث فى جنوب أفريقيا. بعد دراسة طبيعة التطور الديمغرافى للشعب الفلسطينى والجماعة اليهودية فى فلسطين.. وهو لا يتوقع هجرة فلسطينيين إلى الدول المجاورة أو الخارج، لكنه يطرح تفاصيل احتمال ميل قطاعات كبيرة من اليهود للهجرة من إسرائيل، ويقدم تحليلات إحصائية عن «التقليديين» و«الأرثوذكس» «والحاريدى» من اليهود الذين يقبلون التجمع فى مكان آخر...

ويفاجئنا «تاندون» بتوقعه أن يكون ذلك فى الولايات المتحدة؛ فى «يوتا» أو نيفادا كاليفورنيا! ذلك لأنه يرى أن الثقافة الديمقراطية التى بناها الإسرائيليون فى ظروف «الأبارتهيد الإسرائيلية» على نمط ديمقراطية نظام جنوب أفريقيا تصيغ نمط تفكير عناصر قيادية جديدة على نفس النمط الذى تم فى جنوب أفريقيا لإقامة «الدولة الواحدة» على أسس جديدة لا يشكل فيها اليهود شعب الله المختار لفلسطين! وهنا فإن الغرب الذى خرق وعوده للعرب أثناء وصايته على فلسطين بإقامة إسرائيل مسئول أن يعاود تفكيره فى مسئوليته الجديدة. ويورد «تاندون» من مخزون وثائقه، مذكرة الخارجية الأمريكية عند موافقتها على القرار ١٨١ والتى ربطت الموافقة «بتحديد» الهجرة اليهودية، وإقامة إقليمين (أو محافظتين) للعرب واليهود وليس دولتين. «ويمكن لليهود بدلا من ذلك أن يقيموا محافظة تدعى «إسرائيل» لو شاءوا»، مع فارق فى رأى «تاندون» أن تكون فى الولايات المتحدة وليس فى الشرق الأوسط، أى فى مكان ما بين يوتا وكاليفورنيا.

إن «تاندون» ينطلق طوال البحث من حق الفلسطينيين الديمقراطى فى إقامة «الدولة الواحدة» والتزام الغرب «الديمقراطى» أيضا بمسئوليته التاريخية عن ذلك أثناء الوصاية على فلسطين، كما ينطلق هذا المفكر الأفريقى فى النهاية من الحق فى التفكير الشجاع، لأن أحدا فى جنوب أفريقيا لم يكن يتوقع تغييرها على هذا النحو قبل هزيمتها فى أنجولا، وهو لا يطلب- فى حله هذا- الموت أو الدمار لأحد....

ويحتاج الجدل مع «تاندون»... وواقع صدور مثل هذا التفكير من ساحة أفريقية واسعة ومسئولة، وبعد خروج الآلاف فى ديربان (جنوب أفريقيا) لتأييد الشعب الفلسطينى فى غزة... يحتاج كل ذلك إلى مناقشة عربية جادة.. حول المستقبل... جديرة أن تتم فى الأوساط الثقافية والشعبية العربية.. هذه المرة.



الفصل الرابع

أفريقيا..
والعالم

◆◆◆

■ المقال الأول:

تأسيس «بوش»
للسياسة الأمريكية الجديدة نحو أفريقيا

■ ١-فى حملته الانتخابية :

من المعتاد أن يلقى الرؤساء الأمريكيون بالوعود الكثيرة أثناء الحملة الانتخابية، ليراجعوها بعد ذلك فى ضوء تقارير ودراسات الفنيين والاستراتيجيين المحيطين بهم أو القائمين على هذه السياسات «لتدير المصالح» فى كل العهود. ولذا من الممكن توقع بعض الوعود المعسولة دائماً أثناء الحملات الانتخابية ،إلا أن الجمهوريين فى الولايات المتحدة يكونون عادة أكثر صلفا من الديمقراطيين فى التعبير عن «المصالح الكبرى» وهى مصالح ترتبط بالاستثمارات الكبرى فى الخارج والتى تحتاج للقوة العسكرية «الوطنية» ولو ارتبطت بسياسات انعزالية بقدر أو آخر، ولذا ارتبط الجمهوريون بالمؤسسة العسكرية ورموزها من جهة وبالشركات الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها البترولية من جهة أخرى (الشركات متعدية الجنسية). ولذلك أيضاً يخسر الجمهوريون كثيراً قطاعات داخلية كبيرة وفى مقدمتها «السود» أو «الأفرو أمريكيين» الذين من المعتاد أن يكونوا سندا للقضايا الأفريقية لدى صانع القرار الأمريكى. وقد عبر الرئيس المنتخب «دبليو بوش» منذ البداية عن هذا الصلف الجمهورى، ليبدأ بآخر ما وصل إليه الديمقراطيون بالنسبة لقضايا مثل الشرق الأوسط أو عسكرة السياسة الأمريكية، ورغم استنتاجات البعض الخاطئة فى هذا الصدد. إن «بوش» هو القائل «إن على عرفات أن يحد من اعتراضاته وإن على الإرهابيين (يعنى الفلسطينيين) أن يدفعوا الثمن». وذلك عقب كامب

ديفيد الثانية (١٥ أكتوبر ٢٠٠٠) وأظن أن أصدقاء اللوبى اليهودى من الديمقراطيين لم يقولوا بأبعد من ذلك. وهو القائل «إن قواتنا العسكرية تحارب لتنتصر وليست للمساعدة فى بناء الدول»! وهذا رداً على الأسئلة حول «سياسات التدخل» التى «يتحفظ» عليها الجمهوريون فى تحليلات البعض تعبيراً عن الانعزالية.

أفريقيا ليست أولوية:

من الطبيعى لرئيس لم يتعود القيام بزيارات خارجية وخاصة لمثل قارة أفريقيا، فضلاً عن مواقف حزبه من السود فى بلاده أن تأتى تصريحاته بهذا القدر من تقليل مكانة أفريقيا فى دبلوماسيته. وإن كان يذكر هنا أنه مثل والده فى إحدى الاحتفالات الوطنية بالقارة فإن ذلك كان فى حدود شكلية حينما أرسله الرئيس بوش «الأب» إلى جامبيا عام ١٩٩٠ فى ذكرى استقلالها الخامس والعشرين ولا يتوقع أن يترك ذلك ذكريات ذات شأن فى ذهن الرئيس الذى ظن مرة أن نيجيريا قارة وحدها! وذلك ضمن أخطائه الكثيرة فى ذكر دول العالم! لذلك فإنه تحدث مؤخراً عن ضرورة «لأم الجراح» فى استجابة واضحة لإشارات قيادات السود الأفرو أمريكيين فضلاً عن ظروف «الانقسام الوطنى» التى لحقت بالمعركة الانتخابية عموماً ومنها ما أصاب عملية تصويت السود فى أكثر من ولاية وخاصة فى فلوريدا مما جعل تصويت السود «لبوش» لا يزيد عن ٨٪ من عددهم الذى يزيد عن ١٠٪ من سكان الولايات المتحدة.

وبينما كانت أصوات الأفرو أمريكيين سبباً فى زيارات متعددة للرئيس «كلنتون» و«أولبريت» إلى أفريقيا طوال الأعوام الأخيرة، استعداداً لهذه المعركة الانتخابية، فإن «بوش» يرد على ذلك فى تصريحاته أنه من بين أربعة أولويات رئيسية لأمريكا فى

العالم الخارجى «لا تشكل أفريقيا أولوية» وإن كانت فى تصريحات أخرى تأتى فى المكانة الرابعة، وذلك عندما يعبر عن مصدر هذه المكانة بأنها «لتنمية الديمقراطية والتجارة معها» وهذا الهدف لا يختلف عما أعلنه «كلينتون» عامة وروج له فى الأشهر الأخيرة بمشروع قانونه الشهير عن «النمو والفرص» حول التبادل التجارى مع أفريقيا.

وتأتى تعليقات «بوش» على عدد من الأزمات الأفريقية معبرة عن الخطوط العامة لسياساته، فهو يعلق على مهمة القوات الأمريكية الفاشلة فى الصومال بأنها ارتكبت خطأ التحول من الوصول من أجل عملية إنسانية إلى التحول للمساعدة فى بناء الدولة (أو ما يعنى بناء النفوذ)، وعن رواندا والتصفية البشرية هناك يقول إنها كانت عملية مرعبة لأننا لم نستطع التعاون مع آخرين ليعفينا من عدم إرسال قوات إلى هناك. وحتى عن المساعدات الأمريكية فى مواجهة «مرض الإيدز» الخطير فإنه يقدر تخصيص الإدارة السابقة لمبلغ ٣٠٠ مليون دولار للمساعدة فى هذا المجال ولكنه يشكلك فى جدوى ذلك على أساس ضرورة مساهمة المتعاطفين مع هذه الشعوب بالمساعدة وتحمل الشعوب نفسها فى معالجة المشكلة.

الوكلاء يتدخلون:

إن أخطر إشارات الرئيس «بوش» المتكررة فيما رصد عنه من تصريحات حتى الآن حول أفريقيا هو تأكيده لعدم تدخله العسكرى المباشر، ولكن ليس بمعنى وقف التدخل الأمريكى نفسه وكان ذلك يسعدنا بالطبع ولكنه يرى أن التدخل يمكن أن يكون عن طريق طرف ثالث يسميه مرة بالتعاون مع «الآخرين» وقد يقصد به «حلف الأطلنطى» والشركاء الأوروبيين فيه، لكنه فى أمثلته الأخرى كان يعنى طريقة الوكلاء المؤهلين لهذه المهمة والذين يمكن تدريبهم عليها!

وفى هذا الصدد فإنه عند تعليقه على هول ما حدث فى رواندا أشار لأهمية تنفيذ تصوره عن «الدبلوماسية» التدخلية، فذكر «بالتقدير اتجاه الإدارة السابقة لتدريب قوات نيجيرية لإعدادها لمواقف مثل التى حدثت فى رواندا بدلاً من إرسال قواتنا إلى هناك». ويكاد هذا الإعداد لنيجيريا يكون غير معروف على المستوى الأفريقى لهذا الشكل. وفى مناسبة أخرى حول «عدم التدخل المباشر» ذكر أن «هذا لا يعنى «عدم الارتباط» فى أفريقيا لكننا سنعمل على «اشتراك» آخرين، والمثال الأفضل فى رأيه لهذه السياسة هو ما حدث فى «تيمور الشرقية» حين قدمت أمريكا التسهيلات اللوجستية للأستراليين، وهذا أكثر ما يمكن فعله لأننا لا نستطيع أن نكون كل شىء لكل الناس»!

لعل هذه الخطوط هى التى ستكمل عمل «الديمقراطيين» فى أفريقيا لبناء ما سمى «بقوات حفظ السلام» التى يتسابق على بنائها الأمريكيون والفرنسيون، وتتنافس بعض الدول الأفريقية على ترشيح نفسها لهذه المهمة، من السنغال لنيجيريا وحتى «مالى» ثم جنوب أفريقيا، ونأمل ألا تدخل دول عربية فى مثل هذه اللعبة.

فريق بوش الأفريقى:

لا يعنى تعيين الجنرال «كولن باول» وزيراً للخارجية ولا السيدة «كوندوليسا رايس» كمستشارة للأمن القومى وهما «أفرو أمريكيان» أن ثمة صلة بسياسة جديدة نحو أفريقيا خلافاً للخط السياسى العام للرئيس «بوش» ولا أن تكون السياسة الأمريكية أكثر اهتماماً أو أكثر رحمة بشعوب القارة ولا يجمعها اللون فى شىء إلا ما يتردد عن الخط الأمريكى لبوش عن عدم التدخل إلا «للقتال والنصر» حسب شعاره الأخير. والجنرال «باول» خير من عبر عن ذلك وإن كان قد انتصر فى

الخليج فإن اشتراكه فى إلقاء القنابل على ليبيا كان دون انتصار يذكر!

والسيدة «كوندى» -كما يجرى تدليلها- من تلامذة السياسة الريجانية ومن خبراء تدمير الاتحاد السوفيتى والضغط على أوروبا. إذن فالفريق الأفريقى عند «بوش» لا يعنى إلا سياسة «بوش» وكسب الناخب الأسود فى المرات القادمة وليس كسب ود القارة الأفريقية.

والبعض يتخوف من اتجاه السياسة الأمريكية «الجديدة» وأثرها على خلق «وكلاء» أشد شراسة فى الواقع الأفريقى. فالجيش النيجيرى بتجاربه العنيفة فى غرب أفريقيا، وجيش جنوب أفريقيا بعناصره البيضاء فى جنوب القارة، وربما الجيش الأثيوبى وقوته الإقليمية الصاعدة فى القرن الأفريقى؛ قد يشكلون «فريقاً جديداً» فى «الدبلوماسية» الأمريكية الجديدة... لعدم التدخل، الذى قد يصير أكثر عنفاً من التدخل!

ملاحظتنا الأخيرة مثل الملاحظة الأولى، إن التصريحات الانتخابية عموماً ليست هى الأصل فى السياسة الأمريكية، فثمة وثائق أساسية تم اعتمادها فى المؤسسات الأمنية والإستراتيجية عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وخاصة فى أفريقيا يمكن أن نعود إليها لاحقاً لنعرف أنها أساس السياسات المعتمدة لفترات ليست مجرد انتخابية....

■ ٢- بوش فى زيارة لأفريقيا :

رغم حرص الرئيس « بوش» على تأكيد الطابع الإنسانى لزيارته لأفريقيا بين ١٥ - ٢١ فبراير ٢٠٠٨ إلى حد إطلاق بعض إعلامييه على الرحلة «بعثة الرحمة »، فإن زوايا حادة أخرى برزت من حول الزيارة وأثناءها بما لم يبد متوقعا إلى حد كبير. ذلك أن الزيارة بدأت أول الأمر فى صورتها المتوقعة كتلميع للرئيس فى أواخر

فترته فى الحكم من جهة أو تلميع الرحلة مجتمعة للحزب الجمهورى نفسه خلال فترة الانطلاق للانتخابات الرئاسية القادمة أواخر عام ٢٠٠٨، ومن هنا كانت الإشارات الأولية المتكررة عن بعثة الرحمة التى تشمل متابعة الرئيس لمصير الأموال التى خصصها لمحاربة مرض الإيدز الخطير (١٥ مليار دولار منذ ٢٠٠٣) ، بالإضافة إلى عنايته بمرضى الملاريا ، وجوع الأطفال ...إلخ ، ومحاولته الجديدة لرصد أموال أكثر لمرضى الإيدز ، وتنشيط مبادرة الألفية لمواجهة الفقر، وبعض مشروعات التنمية السريعة، كما بدا مما رصدته إدارته لبعض الدول التى يزورها مثل «بنين» و«غانا» و«تنزانيا» .

لكن ما أن بدأت الرحلة إلى القارة حتى بدأت التساؤلات عن أهدافها البعيدة ، وعن اختيار هذه الدول دون غيرها، وعن علاقتها ببعض المشكلات الحية فى القارة مثل دارفور وكينيا والصومال. فضلا عن التساؤلات الكبيرة حول الموقع المحتمل للقيادة العسكرية الأفريقية (أفريكم)، وعن انطلاق الصراع العلنى مع الصين. عقب أجواء الدعاية الانتخابية بدا أن اختيار هذه الدول «غير الاستراتيجية « موحيا بأجواء النزعة الإنسانية نحو الدول الفقيرة. لكن هذه الدول تحديدا – بنين وتنزانيا وغانا – ترتبط بمعنى الاستقرار الذى تنشد السياسة الأمريكية الحديث عن أثر المساعدات الأمريكية فيها، وأن زعاماتها التى ترأست الاتحاد الأفريقى (غانا) أوالتى ترأسه هذه الدورة (تنزانيا) تعتبر دعاية غير مباشرة لجدوى هذه المساعدات. كما أن غانا شكلت مطمحا أمريكيا لتركيز المعونات العسكرية المرتبطة بالمعونات الاقتصادية، وفق المنهج الجديد فى السياسة الأمريكية. وقد سبقتها فى ذلك «رواندا» التى زارها الرئيس أيضا والتى تعتبر « شرطيا » أمريكيا للأمان فى منطقة البحيرات والصومال ودارفور (وتشكل قواتها العسكرية حوالى ثلث قوات السلام المستعملة

فى هذه الدول). ولم يكد الرئيس «بوش» يعلن عن حسن نواياه تجاه الدول الصديقة، مع أبسط التلميحات عن القيادة العسكرية التى قد تستقر فيها القيادة الأفريقية، حتى جاء الرد قويا من «غانا» نفسها، مظاهرات شبابية وتصريحات من القوى المعارضة من جهة، وخطاب قوى من الرئيس الغانى « كوفور» يعتبر رسالة أفريقية متكاملة ضد رغبة الرئيس الأمريكى فى هذا الاتجاه، حيث أكد الرئيس الغانى على «أن غانا هى وما يخص أفريقيا لن تسلم بما يفرض عليها من أية دولة قوية، ولكنها ستتعاون فيما يتعلق بالقيم المشتركة، لأن الصين مثلا لا تأتى مثل السيد الاستعمارى، وتدع أفريقيا تشترى ما تريده منها ، بمعدل اقتصادى ..وفى هذا الجو العولمى لابد أن تساعد أمريكا فى التنمية ..».

وقد لفت نظرى فى رد الرئيس « بوش» على هذه الرسالة الحادة نسبيا، وفى نفس الموقع: إعلان تقديره للرئيس الغانى لاستعادة بلاده من أموال دافع الضرائب الأمريكى! لعل هذه المواقف المتكررة بدرجة أو أخرى فى أنحاء أفريقيا حول مشروع القيادة العسكرية لأفريقيا (أفريكم) هو الذى أحاط زيارة الرئيس «بوش» للقارة ، وجعل التحليلات تتعمق صادرة من جنوب أفريقيا ونيجيريا وغيرها مما كان يأمل الأمريكيون تعميق سياستهم فيها ، لتقول أن برامج التنمية الأمريكية كلها ترتبط الآن بالأهداف العسكرية، وتأتى رسميا عبر الإدارة العسكرية الأمريكية بأكثر مما هى عبر برنامج التنمية الأمريكى، أو وزارة الخارجية والتجارة ...إلخ ، وترتبط عسكرة المساعدات هذه ببرامج محاربة الإرهاب من على أرض القارة ، مما يجلب فى حد ذاته عمليات الإرهاب نفسها ضد استقرار الدول المضيفة ...فى هذه الأجواء أيضا اتجه النقد إلى تأخر مساعدات الولايات المتحدة لقوات حفظ السلام بل وللأمم المتحدة نفسها، وقد يكون ذلك مقدمة لجعل القوات

الأمريكية بديلا مباشرا لقوات حفظ السلام المقترحة من هيئات الأمم المتحدة (والإشارة هنا كانت لدارفور) ولكن الرئيس «بوش» ومعاونيه سارعوا بنفى أية رغبة للولايات المتحدة فى إرسال قوات أمريكية، وأعلن «بوش» بسرعة مساعدته لقوات حفظ السلام بدارفور بحوالى مائة مليون دولار.

ورغم عدم زيارة «بوش» لدول «المعاناة» أو مناطق التوتر، مثل كينيا أو أثيوبيا وهى من الدول الصديقة للولايات المتحدة فإنه سارع بمواجهة الحملة على الزيارة من خلال المواقف فى هذه الدول، مرة بإرسال وزيرة خارجيته إلى كينيا لدعم جهود «أنان» بل ودعم الطرفين المتصارعين المعروفين بولائهما معا للولايات المتحدة، ودعم استقرار كينيا الفعلى وهى أهم مواقع الاستثمارات الرأسمالية فى هذه المنطقة، وترك الرئيس «بوش» لأثيوبيا الاستمرار فى عملية « تهدئة » الصومال دون تعليق منه.

شعرت وأنا أتابع وقائع زيارة الرئيس الأمريكى، أننا نعيش أجواء جديدة فى القارة الأفريقية يلفت النظر أن جاءت مع زيارة الرئيس الأمريكى تحديدا، وقد يقدر أن نراها تتصاعد:

أولا: أجواء الرفض الأفريقى لفكرة القواعد العسكرية، أو التحالفات العسكرية بنغمة تذكرنا بفترة مبكرة من أجواء التحرر الوطنى وسياسة الحرب الباردة وقتها من قبل الدول الكبرى ورفض الدول الصغيرة لها. وقد يكون ظهور ذلك من على أرض «غانا» (بلد نكروما الذى لم يشأ الرئيس « بوش» زيارة نصبه التذكارى مثل رؤساء آخرين) وكذا من « تنزانيا » أو أرض «بنين»، بل وقد كانت قراءتى للتحليلات التى استنكرت ربط مساعدات التنمية بالإدارة العسكرية بحجة التدريب والأمن والتعاون ضد الإرهاب، مما يبعث روح المقاومة.

ثانيا : رفض اعتبار الاقتراب من الصين، أو التعامل الواسع مع الصين جزءا من حرب باردة جديدة أو موقفا يتطلب التبرير أو المقارنة. وقد حرص الرئيس «بوش» نفسه على إنكار ربطه للأمور بهذه الطريقة، أى إن الطرف الأفريقى والأمريكى على السواء يدركان بعد الصراع المحتمل، لأن الأفارقة يريدون بقاءه – ولو مؤقتا– فى الإطار الإقتصادى وحده، كما لا تريد الولايات المتحدة وضعه فى صيغة استفزازية، وإن كانت شديدة القلق من التوسع الصينى السريع فى هذا الجانب الإقتصادى الذى يتحول تدريجيا إلى السياسة بالضرورة مثل حالة الموقف الصينى من قضية «دارفور» ومعنى ذلك أن الحرب الباردة – بشكلها القديم – مؤجلة حتى إشعار آخر



■ المقال الثانى:

جديد أوباما

■ ١-ماذا حملت أجندته الانتخابية؟

منذ تصدر« باراك أوباما» عملية الترشح للرئاسة الأمريكية عن الحزب الديمقراطى مكتسحا صدارة الإعلام من جهة، ومنافسة كانت ذات فرصة كبيرة مثل هيلارى كلينتون من جهة أخرى، أصبح شعاره: «من أجل التغيير» ذا معنى فى البيئة الأمريكية المتعطشة لذلك، بل والبيئة العالمية، الأكثر تعطشا، من فرط الضيق بالرئيس العابر «جورج بوش» على الساحتين. وأنا لست مع القول بأن جماهير الفقراء أو النساء وهما ساحتا المرشحين، هما وقود هذه الحملة الإعلامية الكبرى .. إذ تشير كل التقارير الآن إلى أن «أوباما» اعتمد على مصادر رأسمالية كبرى من مليارديرات ومليونيرات على ضفتى الأطلنطى، إشارة لاحتضان أجنحة قوية من الرأسمالية الأمريكية، بل والبريطانية للسيد « أوباما» وتحقيق أكبر حصاد لأوسع حملة انتخابية عرفتها الولايات المتحدة على ما تقول تقاريرهم ...إذن فليست جماهير السود والفقراء الذين عمل «أوباما» وسطهم لبعض الوقت بالفعل من خلال العمل الأهلى وفترة عضويته فى مجلس الشيوخ فى الأعوام الأخيرة ...ومعروف ضمنا أن «السود» هؤلاء، أو الأفرو أمريكيين، هم أقل الفئات تصويتا فى النظام الأمريكى، وأظن أن بقية «الفقراء» من الإثنيات الأخرى ليسوا أسعد حالا.

لذلك فإننا يجب أن نشير إذا شئنا إلى البرجوازية السوداء وليس فقراء السود، وهؤلاء هم الأكثر مسعى إلى طبقة الأغنياء البيض مثل الحال فى جنوب أفريقيا، بل

ومسعى أمثالهم فى بعض بلداننا العربية والأفريقية فى اتجاههم نحو الشمال والتعاون الأوروبى ...ولأن الحزب الديمقراطى معروف بممالأته للطبقة الوسطى عموما باسم دعم الفقراء، وهى طبقة فقيرة فعلا فى هذا العصر لكنها الأكثر انتظاما فى ترتيبات المجتمع الخدمية والاقتصادية عموما. لذا يضاف لهم برجوازية السود بسهولة أكبر مع أطراف أخرى من المهاجرين اللاتينيين والآسيويين. هذه الفئات تغريها بالطبع أحاديث التغيير التى يجيدها «أوباما» «بكاريزما» طموحة، وطاقم إعلامى متميز ..

وفوق هذا وذاك الرغبة العارمة فى بعض أنماط «التغيير» بالفعل، سواء «بأوباما» أو بغيره! وقد سبق لهذه الفئات أن دفعت» بكارتر» ودعاوى حقوق الإنسان والسلام..فأعقبته عائلة «بوش» ومآسيها اللاإنسانية. ولكن «لأوباما» نكهة خاصة، ترتبط بأصوله السوداء، بما يجعل «الدهشة « تدفع أحيانا باحتمال فوزه استسلاما لغرابة التطلع «الأمريكى» إلى «التغيير» وخلاصا من فجاجة صياغة الجمهوريين بقيادة «بوش» والمحافظين الجدد للخريطةالأمريكية المتفجرة بأحوال الحرب والإرهاب وزعامة العالم ...إلخ.

والنكهة الأكثر أصالة بحق حتى هذه المرحلة من تقدم «أوباما» هى معنى قبول مجتمع رأسمالى حديث لإفرازات التنوع الثقافى داخله حتى لو استخدم ذلك لغرض عملى أو لآخر، فـ «أوباما» يدخل على «عالم الأمريكيين» عبر نخبتهم الرأسمالية، التى ترغب فى تنمية استثمارات وتجارة وزعامة أمريكا بطريقة أخرى، يمكن أن تبتعد عن «الحرب» و« صراع البترول وتجارة السلاح» . فثالوث «بوش» هذا يمكن استبداله بالرأسمالية التقنية، والتبادلية التجارية، ودبلوماسية التعارف لا التكبر حسب ما ورد فى برنامج «أوباما» والتحالف الأنجلو سكسونى المساند

والخبير فى المجالين (ومن أهم وسطاء أوباما «بلير» و «سوروس» و«ماردوخ» فى حملته لجمع التبرعات!). هذا الجناح الرأسمالى الهادئ عموما هو الذى يستطيع أن يواجه الجناح الجمهورى المتعجرف، بل ونفاق «هيلارى كلينتون» غير المأمون لمصالح هذه الطبقة، حيث بدت فى كثير من «تعاملاتها» مع الموقف أقرب إلى الجمهوريين. فى هذا الجو إذن يمكن لـ «أوباما» أن يكسب قاعدة شعبية من الطبقة الوسطى والفقراء لتستمع لخطاباته الذكية، وقد تدفعه إلى حكم هذا المجتمع المتنوع التكوين والمزاج!

ولأن «أوباما» وشخوص حملته ذوو ذكاء واضح فعلا، فإنه رتب لهذا الوضع منذ نجح عضوا فى مجلس الشيوخ، وأظن أن اللوبى صاحب المصلحة هو الذى أعد له ذلك باقتدار. فها هو شاب خريج هارفارد وكولومبيا، ذو أصول فى طبقة أفريقية فقيرة، وتعليم آسيوى أيضا، وعائلة مسلمة ومسيحية، وقاعدة نخبوية أمريكية من شيكاغو إلى نيويورك، وفصاحة وطلاقة، تجعله شبيها بطلعة «أنتونى بلير» فى إنجلترا، وبأفضل من أن يكون وريثا لعائلة «كلينتون». هنا يشبهه البعض بـ«جون كيندى»، فى انفتاحه على الداخل والخارج فى آن ...وهذا ما يفيد اللوبى الرأسمالى الهادئ والمختلف عن ذلك الذى قاده المحافظون الجدد! وهنا أيضا لعب «أوباما» بالعلاقة مع أفريقيا، وخدمه فى ذلك أصدقاء فنانون فى إبراز هذا الجانب بهدوء ذكى، فثمة فيلم عن الرئيس فى البيت الأبيض عن شخصية مماثلة منذ نجح «أوباما» بمجلس الشيوخ عام ٢٠٠٤ وبعده يزور أفريقيا عام ٢٠٠٦ متحركا من حدود الصومال ومآسيه وملابس شيوخه، إلى قرية «أليجو» وجدته الأفريقية فى غرب كينيا إلى جزيرة «روبين آيلاند» التى كان مانديلا سجينا بها لربع قرن، تذكيرا بموقفه أيضا مع الحملة المناهضة للعنصرية فى جنوب أفريقيا فترة شبابه، إلى

معسكرات اللاجئين بين دارفور وتشاد للاستفادة من هوجة أو موضة دارفور فى الأوساط الأفروأمريكية ومنظمات الإغاثة والعمل الأهلى التى تسانده فى حملته الشعبية على نطاق واسع! لكن «أوباما « لا يغامر ضمن تلافيف برنامجه الرسمى المنشور على موقعه الخاص أو فى خطبه عموما بأى أحاديث أبعد من المآسى الإنسانية وإبادة الجنس فى دارفور والصومال ورواندا والكونغو وليبيريا ...إلخ. وهو يتغلب على «مشكلة والده المسلم» بالحديث عن خبرته مع والدته المسيحية فى إندونيسيا، ويؤلف عن أحلام والده كمهاجر طموح لأمريكا حاول الخروج من عباءته (وأظنه يقصد تلك العباءة الإسلامية)! وهو الذى زار كينيا منذ ١٩٨٧ أكثر من مرة لا يلح على ذكر تلك الأصول.

لا يشارك «أوباما» إذن فى الغناء على «ليلى» العرب ولا الأفارقة ولا الآسيويين كما يحاول البعض جذبه لذلك، وتسمح الأحاديث الانتخابية بالطبع بالتوسع فى الكلام لترضية جميع الأطراف إن لزم الأمر!

يجب ألا ننسى بالطبع أن «أوباما» مرشح «الحزب الديمقراطى» الأمريكى فى النهاية ..بأغنيائه وفقرائه.. وهو لم يشأ أن يردد الصياغات المرنة.. والجذابة أحيانا التى صاغها ذلك الحزب قبل «بوش»، لأن تلك الصياغة كانت من صنع «عائلة كلينتون» المنافسة. صياغة اعتمدت مثلا على حصار العراق لا ضربه ... وعلى تعزيز مكانه « جيل جديد من القادة الأفارقة » أصبح معظمهم من أصدقاء النظام الأمريكى الحميمين، وعلى مبدأ «التجارة» لا «المعونة » لإنقاذ ميزان المدفوعات الأمريكية وإن ضاعف بؤس الجماهير الأفريقية وفق مبادئ منظمة التجارة العالمية التى ترسخت فى عصر كلينتون. ثم كان نظام المؤتمرات الرئاسية الأمريكية الأفريقية آخر إنجازات كلينتون قبل أن ينتقل التقليد نفسه إلى الصين والهند

واليابان لتطوير العلاقات الاقتصادية.

فقط لأن «مدام كلينتون» كانت فى السرادق المجاور، لم يستطع «أوباما» أن يؤكد – علنا– التزامه بنفس خطوط سياسة الحزب الديمقراطى التى صاغها الرئيس كلينتون.. وكان غلافها التسلل فى سلام ولطف إلى زعامة العولمة الأمريكية، أما غلافها الجديد، فعليه وجه جديد فعلا يحمل اسم «أوباما» رمزا لرغبة أمريكية تبدو جامحة من أجل التغيير السلمى لسياسة «بوش» الوحشية «... مع حفظ كل الحقوق ..

■ ٢-وفى خطابه إلى أفريقيا.. من أكرا:

مازالت قوة جهاز العلاقات العامة للرئيس «باراك أوباما» تثبت تفوقها بما تبدعه من الجديد الأمريكى على خط العلاقات الدولية؛ فبعد خطاب القاهرة إلى «المسلمين» فى العالم، ها هو خطاب «أكرا» إلى «الأفريقيين» جنوب الصحراء، وها هى مقابلته الصحفية واسعة الانتشار تسبق الزيارة، بل وجرى استثمار تقليده فى فتح موقع إلكترونى لاستقبال رسائل أبناء القارة إلى الرئيس؛ كأنما لدراسة توقعاتهم!

ومثلما فى القاهرة يطرح «أوباما» قضايا عامة، وفاقية، لا تغضب أحدا ولا تقدم حلولا محددة لمسائل حساسة ينتظر فيها العالم موقفا أمريكيا جديدا وسريعا، ففى الشرق الأوسط يلتزم التراضى مع «المسلمين الموالين» حول «تصور» متوقع لفلسطين لكن مع استمرار نزيف الدم فى العراق وأفغانستان بل وباكستان، وفق الخطط الأمريكية السابقة تقريبا، وفى أفريقيا، وهى الجناح الضعيف فى العالم- يتوقف عند التراضى مع الرأى العام الاوربى، وتأثيراته الشائعة فى القارة نفسها حول «الإبادة الجماعية» فى السودان، وتدمير استبداد موجابى لاقتصاد زيمبابوى،

ودخول الإرهاب إلى الصومال، وكسل الأفارقة عن مساعدة أنفسهم فى مسائل الفقر والتنمية..

لكن لهجة الخطاب ترتفع بالإعلامية عن تعاون الولايات المتحدة الأكيد فى معالجة معظم هذه المسائل؛ «لأن أفريقيا جزء متكامل مع العالم» وغانا فى القلب منها، وهو ابن القارة، وابن راعى الغنم فى إحدى بلدانها، وزوجته الناجحة بنت سلالة أفارقة أمريكيين، وليست مجرد وافدة حديثة مثله!

إذن نحن أمام استكمال خطة العلاقات العامة الأمريكية لرئيس جديد ذى كاريزما لافتة، بعد مرور نصف العام الأول، وبعد مقابلته لمعظم زعماء مناطق العالم الحية وآخرها فى اجتماع قمة الثماني فى إيطاليا.

ومع ذلك فقد شحنت الخطابات فى القاهرة أو أكرا بقدر من الرومانسية «والخطابية» فعلا أعفته من المحددات فى وقت مازالت الأزمة الاقتصادية العالمية تفرض نفسها، ومازالت العسكرية الأمريكية تعالج تحالفاتها الكبرى- المرتبطة بتجارة السلاح وصناعته - مع أصدقائها فى إسرائيل وباكستان، بل وشركات الأمن الخاصة فى العراق. ومن هنا كان لابد أن يرتبط الخطاب «الأوبامى» بهذه العمومية أو الرومانسية فى رأى البعض، تشفع له طبقته المتوسطة فى أمريكا، والاسم الحسينى، والأدب الافريقى المسكين..!

ولم يحن الوقت بعد- على ما يبدو- لتقدير مكاسب هذا الخطاب، وإن كان هناك بالطبع ملامح الارتياح من قبل «حكومات الموالاة» فى العالم الإسلامى، وقد أشار لهم- وأعاد فى أكرا- حقهم فى احترام «قيمهم التقليدية» فى معالجة مسائل الحكم تبريرا على ما يبدو لسكوته عن هذه القضية فى القاهرة بينما جعلها أساس الخطاب فى أفريقيا وغازل فيها نماذج نجاحات سياسة التكيف الهيكلى والديمقراطية

الليبرالية خاصة فى غانا وبتسوانا! وبدخول «أوباما» ساحة العولمة على أساس من احترام قدر من التعددية وليس بفجاجة الرئيس بوش عن انفراد القيادة الأمريكية بها، يستطيع «أوباما»أن ينجو من مطالبة أفريقيا لأمريكا بتحمل أسباب الفقر والمعاناة والجوع الغذائى نتيجة السياسة الرأسمالية المتوحشة: وكأنه بإثارته للشراكة هنا يعالج «كون أمريكا أقل الدول السبع فى تخصيص نسبة من الدخل القومى للمساعدات الخارجية وفق التقارير الأوربية نفسها، ولتصير اليابان وحتى بريطانيا الأكثر التزاما. يعالج ذلك باقتراحات موسعة للتعاون تضمن المسئولية الجماعية أوروبيا وأفريقيا عن التدهور الذى حدث للتنمية فى السنوات الأخيرة.

وبينما «المفهوم العالمى» عن الديمقراطية والحكم الرشيد، لم يثر انتباهه كثيرا فى الشرق الأوسط إزاء أصدقاء الموالاة، فإنه صار المدخل الرئيسى لمخاطبة الأفريقيين من أكرا.

وقد قادته فى أكرا أيضا نفس الرغبة فى تجاوز عمق كثير من المشاكل التى تعانيها القارة، ولا يمكن لأحد أن يتجاهل إلحاحه على الفساد وتدهور الإنتاجية والتعليم والصحة وحل الصراعات المتعددة الأسباب. ولكنى وأنا أراجع خطابه فى زياراته السابقة لأفريقيا وخاصة فى أغسطس ٢٠٠٦ -وهو عضو كونجرس صاعد- لبلدان ذات دلالة أكثر مثل كينيا وجنوب أفريقيا والكونغو والسودان وجيبوتى، وجدت أنه كان أكثر حرصا على التلامس مع قضايا القارة الأساسية، وإذ به هنا فى أكرا يدخل بنا إلى متاهات العمومية فى أربعة قضايا يحددها فى: الديمقراطية وفرص التنمية- والصحة- والحلول السلمية.

قراءة فى الخطاب:

فماذا يرى المتابعون فى خطاب «أوباما» بغانا، غير تلك العموميات التى تحتاج

لمزيد من الوقت للتأكد من جدارتها فى إنقاذ السياسة الأمريكية بأفريقيا مثل حالة انتظار «المسلمين»» فى العالم الإسلامى؟

كان التصور أن يبدأ أوباما بالإشارة لجذور «الدراما الأفريقية» فى الاستغلال الاستعمارى الذى شهدته القارة، وأن نرى ملامح موقفه بشأن مطالب «الاعتذار عن الاستعمار» أو تجارة الرقيق، على نحو ما فعل كلينتون نفسه فى جزيرة «جورى» بالسنغال من قبل، خاصة وأوباما يخاطب أفريقيا من عاصمة التحرر الوطنى بقيادة نكروما الذى ذكره عابرا. كما أن الدعوة لإعلان اعتذار الدول الغربية عن الاستعمار تهم أوساط الطبقات الوسطى والمثقفين فى أفريقيا الآن. وإذ بالرئيس أوباما يفاجئ أبناء القارة بأن «الاستعمار قد يكون أساء بالتصرف كسيد وليس كشريك فى صراع على القارة للإيحاء بعدم «مسئولية الآخر» فى المأساة الأفريقية، بقدر مسئولية أبناء القارة... إلخ. وكان الوضع أفضل على الأقل فى خطاب القاهرة حين وضح مسئولية الإدارة الأمريكية عن تصعيد الخطاب ضد المسلمين والإسلام طلبا للتسامح المتبادل والوفاق ضد «المعادين للتعاون».. إلخ.. ولذا صدم كثير من الأفارقة من خطاب أوباما حول الاستعمار.. بل إنه بذكره مثال زيمبابوى تحديدا- ترضية للأوربيين- تجاهل أثر تخريب المستوطنين خاصة الزراعيين لاقتصاديات واسعة فى القارة (جنوب أفريقيا- المستعمرات البرتغالية سابقا..).

وحتى إشادته بغانا- نموذجا- فإنه يلمح إلى ذلك النجاح التقليدى الذى يشير له الغرب نتيجة سياسات التكيف الهيكلى وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، رغم أن ذلك لم ينقذ غانا من الديون ومظاهر الإفقار التى ترتبط بها هذه السياسات...

لكن اختيار غانا لإلقاء الخطاب الافريقي، فى رأى الكثيرين، لم يكن له علاقة

كبيرة بانفرادها بميزة الليبرالية والديمقراطية، وتداول السلطة وقبول الآخر المعارض، على نحو ما أبرز الخطاب، ولكن بعض الخبثاء سارعوا بالإشارة إلى الإعداد المبكر فى غانا بالتدريب والمساعدات العسكرية- حتى قبل إنجاز الديمقراطية- لتكون قاعدة للقيادة العسكرية الأمريكية فى أفريقيا (أفروكوم)، وهو ما رفضته دول كبيرة مهمة مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا، بل إن ذكر بتسوانا العارض «كمثال» آخر للديمقراطية ليس بعيدا عن ترشيحها هى الأخرى بعد رفض جنوب أفريقيا. وهكذا نفهم كيف تبنى الجملة السياسية فى الخطابات المهمة مثل هذه...! وهنا يمكن للقارئ أن يطلع فى المصادر النيجيرية على مثل هذه التلميحات التى تدفع بها بالطبع الحزازات نتيجة عدم اختياره للبلد العملاق فى القارة لإلقاء خطابه منها.. مما يذكرنا بمنافسات مشرقية مماثلة عند توجيه خطابه إلى مسلمى الشرق الأوسط!

ولأن أوباما تجاهل الاستعمار، وخاطب المصالح الأمريكية المباشرة فقط فإنه لم يشر للمساعدة فى التنمية إلا عبر الجهد الأفريقى الذاتى من جهة وضرورة إتاحة الفرصة للاستثمارات وليس للمساعدات، مهتما مثل الرئيس بوش الذى ذكر «أوباما» مبادرته الأفريقية نحو الصحة والأمراض وتخصيص بعض المليارات لذلك، ويبدو أن الإشارة للصحة والتنمية، كانت تبريرا لانتهاج نفس سياسة بوش والرأسمالية الأمريكية والأوربية عموما تجاه دعم «المزارع الأوربى» ضد الواردات الأفريقية مهما حدث للمحاصيل الأفريقية.. ومشكلة المحاصيل والديون لم ترد فى الخطاب بأية درجة وأعتقد أن الأزمة الاقتصادية الأمريكية والعالمية تحول بينه وبين ولوج هذا الباب. أما الحديث عن أهمية الديمقراطية والحكم الرشيد، فقد ارتبطت بشكل أخلاقى مناسب لخطابه حول الفساد ونهب الحكام لشعوبهم، وافتقاد

المؤسساتية، مما جعله لا يلجأ لتفاصيل فى خطابه إلا عندما خاطب مشاعر الجماهير الساخطة مطالبا بمؤسسات برلمانية شفافة، وبوليس شريف، وقضاء مستقل وصحفيين، وقطاع خاص نشط ومجتمع مدنى كعناصر فاعلة فى المجتمع الأفريقى الراغب فى مساعدة نفسه.

أما قضايا دارفور والصومال فجعلها فريدة فى ذكر الوقائع الأفريقية مرتبطة بالسائد عن الإبادة الجماعية والإرهاب دون تقديم ملامح المعالجة الأمريكية المتوقعة.

لعل خطاب الديمقراطية والتنمية أن يجد مساعدة حقيقية ممن يتسابقون نحو القارة، وقد قلنا فى مناسبة أخرى إن الجميع يرون دائما ثمة «فرصة» على حد التعبير الأمريكى، فى الاقتراب من هذه القارة.. إلا حكام ومستثمرو العرب.. ناهيك عن مثقفيهم...

■ ٣-أوباما.. بين فلاسفة القوة الناعمة..

والقوة الذكية

انتهى المفكر الأمريكى «جوزيف ناى» J. Nye الذى يبدو أنه الموجه الفكرى لباراك أوباما، إلى أنه للتوفيق بين القوة الناعمة والقوة الخشنة يمكن اللجوء إلى «القوة الذكية»، أى الربط بين التسامح والشدة... ومن تصريحات «أوباما» الأخيرة وسلوكه هو وفريقه الجديد، يبدو شخصيا مراجعا لهذه الفلسفة؛ ليقف هو عند طرف التسامح نسبيا وتقف «هيلارى» على طرف التشدد، وليشكلا معا القوة الذكية لأمريكا الجديدة.! ولا أقصد هنا التسرع بتحليلات لسياسة «أوباما» أو «هيلارى»، فما زال ذلك مبكرا نسبيا سواء لتعقيدات المشاكل القائمة فى الشرق الأوسط وأفريقيا أو لأن الفريق لم يتعرف بعد على هذا الواقع، وإن كان تعيين

«هيلارى» وسوزان رايس (فى الأمم المتحدة) يجب ألا يثير الاطمئنان كثيرا، اللهم إلا أن يبدو تعيين هيلارى كلينتون مؤقتا، من باب المجاملة، أو مؤقتا لأنها ستودى بنفسها لغرورها الذى لا أساس له.

ما أقصده هنا هو أنه يتوجب علينا أن نفهم أن النظم السياسية الكبرى إنما تتعامل عادة مع أفكار كبرى بدورها، سواء صحت هذه الأفكار أم أخطأت. وكان ذلك درس الثورات الحديثة الكبرى منذ الثورة الإنجليزية والفرنسية، ناهيك عن الروسية والعربية.. إلخ. بعد ذلك كانت الفلسفات المعروفة لمرحلة الاستعمار والاسترقاق والاستيطان، كما عرفناه لحركة التحرر الوطنى.

وفى التاريخ الحديث لابد أننا شغلنا باعتماد «الإدارات» الأمريكية على فلسفات قريبة منها فى الجامعات الأمريكية نفسها، فعرفنا فوكوياما عن سيادة الرأسمالية، كما عرفنا هنتنجتون عن صراع الحضارات، وهى التى كانت إلى جانب سياسة «بوش» الوحشية، وهى نفسها التى ارتبطت بتعبير الرأسمالية المتوحشة فى تحليل النظام الاقتصادى السياسى. والقراءة لهذا التساوق بين الفلسفات والنظم ليست من جانبى قراءة جدلية هنا للحكم بأن الأولوية لمن؟ لأنى أترك ذلك لساحة الفكر والتحليل الموسع. لكن أود أن أنبه إلى أننا فى بعض الأحيان نتسارع فى تبنى بعض المواقف الجديرة بالتروى مع بعض الأفكار. فقد تسرع الكثيرون مثلا حين تعرضوا لفلسفة «أنطونى جيدنز» عن الطريق الثالث باعتبارها قائدة لسياسة بلير وكلينتون. وراح الكثيرون يعطون هذه الأفكار- التى لا نقلل من شأنها فى ذاتها- ثقلا كبيرا فى تفسير بعض مواقف الزعيمين الغربيين، مع أن كليهما كان يبنى فى الرأسمالية المتوحشة عبر توسيع قاعدة التجارة، ومحاصرة العراق، بل وتوجيه ضربات للعراق والسودان.. إلخ.

يمكنني هنا أن أجعل مثالى أكثر وضوحا، إذا رجعنا لإدارة «بوش» نفسها وأبعادها الفلسفية، وقاعدتها «الرأسمالية المتوحشة» بل وعملها الدءوب على عسكرة العولمة وأمركتها بالشكل الفج الذى عرفناه... وكان ذلك دأب الليبراليين أوالمحافظين الجدد الذين تبنوا فلسفة «ليو ستروس» ومرجعيتها لدى الفيلسوف الإنجليزى الشهير فى القرن السابع عشر «توماس هوبس». ففرضت «الهوبسية» وكتاب «هوبس» المعروف: «التنين» كمثال للدولة القوية الضاربة مع الفردية المطلقة، وهو ما فرض أسس الرأسمالية المتوحشة وعسكرة العولمة بالارتياح الكامل الذى أدى به فريق «بوش» وظيفته فى أنحاء العالم، دون مواربة بفضل القوة الفكرية لـ«فولفوفتز» و«كريستول» و«مونيهان».. إلخ. وغيرهم إلى جانب القوة الفاشية لجناح تشينى/ رامسفيلد.

فى ضوء هذه القاعدة، عن الزعيم ومرجعيته الفلسفية، يتوجب أن نقرأ دلالة هجوم أوباما الفكرى والثقافى، مع صياغته لسياسته نحو العالم على نحو ما عبر عنه خلال حملته الانتخابية أو خطاب تنصيبه، وسلوكياته الأولية... وقد أرجع الكثيرون نهجه هذا إلى قراءته لفلسفة «القوة الناعمة» كبديلة لعنف فلسفة الرئيس بوش. فما الأساس الفلسفى إذن للرئيس «أوباما» وفريقه؟ لن نستطيع الإطناب فى هذه العجالة، لكن نشير مع الكثيرين إلى علاقة «أوباما» بأستاذ ومفكر أمريكى بجامعة هارفارد هو الأستاذ «جوزيف ناى». صاغ هذا الأستاذ نفسه مبكرا منذ ١٩٩٠ فى كتاب «القيادة المحتمة...» عن الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية.. وبهدف ضرورة إدارتها بحكمة لأنها تقود العالم حتما، وكان ذلك فى مواجهة «بوش الأول» بالطبع، ثم أعاد صياغة نفسه مرة أخرى أمام بوش الثانى. لكنه فيما بين حكم بوش الأب والابن، اختبر نفسه نسبيا مساعدا لوزير الحربية فى عهد كلينتون. وفى عام

٢٠٠٤ عاد فأصدر كتاب «القوة الناعمة» ينصح بسياسة أخرى غير العنف الذى يتبعه بوش مقترحا سياسة مختلفة تدخل فيها عناصر الفكر والثقافة والمساعدة والتبادل...إلخ، وفى عام ٢٠٠٤ نفسه حرص على إعادة صياغة فكره، أو قل تطويره مع ميل للتشدد النسبى، فنشر خلاصة لذلك فى مجلة «فورين أفيرز» الشهيرة آخر عام ٢٠٠٤.

وقد نعرض هنا لبعض ملامح أفكار هذا الفيلسوف الأمريكى المتجدد، الذى يتوجب فهمه مع محاولاتنا فهم اتجاهات الرئيس أوباما مبكرا ما دمنا نرى أن النظم الكبرى لابد أن تقف وراءها فلسفات كبرى وعقول كبرى وليس المهاترات الفكرية المألوفة فى بلادنا.

والذى يتأمل سيلاحظ كثرة الحديث عن فلسفة القوة الناعمة هذه الأيام، وسوف يتذكر الحديث عن فيلسوفها «جوزيف ناى»، كما سوف يتذكر الحديث عن «ستروس» وولفوفتز وفلسفة العنف فى العالم راجعة إلى «هوبس» القرن السابع عشر، وممتدة إلى الرئيس بوش. مقابل ذلك سوف يرد فى الذهن أن فيلسوف القوة الناعمة، «جوزيف ناى»، لابد أنه ابن مدرسة «جون لوك» صاحب كتاب «مقال فى التسامح» أواخر القرن السابع عشر، وهو نفسه من فلاسفة الثورة الإنجليزية فى تلك الفترة. وكان يعتبر المقابل «المدنى الديمقراطى» لتوماس هوبس، فيلسوف «القوة الخشنة للدولة»..

إذن لابد أن نقرأ «جوزيف ناى» وأوباما بعناية، لكى لا نطلق المسلمات والتوقعات. وقد صاغ «جوزيف ناى» نفسه، وهو يقترب من «الواقع» العالمى، صاغ دراسته الأخيرة فى تساؤلات «حمالة أوجه»؛ بين القوة الناعمة، والقوة الذكية، حيث يقبل تعبير القوة الناعمة كثيرا من التسامح، بينما تقبل القوة الذكية بعض

التشدد، وليس مصادفة أن يعبر أوباما- تلميذه- فى خطابه الأخير عن الأولى عكس تعبير «هيلارى» وزيرته عن الثانية. بل وليس مصادفة أن تنقل دراسة عن أوباما قبل نجاحه، وأثناء معالجته لمنافسة هيلارى على الترشح للرئاسة، أنه لجا لسؤال «جوزيف ناى» عن عمق هذا الفارق (جيمس تروب- نوفمبر ٢٠٠٧)، ولقد ظهر بعض الإجابة أوائل ٢٠٠٩!

والآن، ما هى الأسئلة الكبرى بعد تعريف القوى الناعمة؟

القوة الناعمة فى تعريف مدرسة «ناى»: هى القادرة على الحصول على ما نريد عن طريق الإغراء بدلا من القسر، وبالعلاقة مع الحلفاء، والمساعدات الاقتصادية والتبادل الثقافى مع الدول الأخرى، وقدرة أمريكا على معالجة حقوق الإنسان والديمقراطية، وخلق رأى عام موات لها، والاعتماد على الشرعية وخلق المصداقية بالخارج. وقد ارتبط بذلك بروز التعبير عن العامل الثقافى ونشر الثقافة الأمريكية ودعم التحالف مع الأوربيين، والاعتماد على المسلمين المعتدلين، مع «التلويح الدائم» على ما يبدو بإمكان استعمال القوة «أمام الديكتاتوريات» الفاسدين...إلخ.

فإذا ما توقفنا هنا قليلاً مع «ناى» وما قد يبثه فى مواقف «أوباما» عن عالمنا على وجه الخصوص نجده يقول فى دراسته عام ٢٠٠٤ وكرر المعنى فى مقالاته الأخيرة فى «الواشنطن بوست» وغيرها؛ يجب علينا أن نتصرف مع المسلمين مثلما تصرفنا مع الماركسية، وأن نتعلم درساً من الحرب الباردة؛ إذ إننا كما ربحنا هذه الحرب يمكن ربح الحرب مع المتطرفين الإسلاميين والمسلمين ككل.

وقد ربحنا الحرب الباردة ودفنا الماركسية للأبد لأنه كان فى حوزتنا قوة عسكرية ضاربة وثقافة عالمية. وطلب «ناى» من الغرب أن يفتح أبوابه للأكاديميين والمثقفين العرب ليقوموا بزيارة الغرب من حين لآخر، وليتحولوا إلى «حصان طروادة»؛

هكذا تم مع أساتذة روس من قبل حتى ساهموا فى تحطيم الاتحاد السوفيتى ونشر الفكر الليبرالى. وضرب «ناى» مثالاً بدور هيئة الإذاعة البريطانية، أو دور الإنجليز فى الإمارات..

وفى حدود المساحة الضيقة المتوفرة فى هذا المقال، يمكن عرض تساؤلات فى مقاله المبكر الذى أشرنا إليه، وبودى لو نستطيع وضعه كاملا أمام القارئ إلا أن وضع الأستاذ للتساؤلات بنفسه قد يسهل معالجة عناوين فلسفة القوة الناعمة، والذكية وحجم الهامش بينها حتى نعود لتفاصيلها لاحقا. وهنا نص تساؤلات «ناى» الثمانية التى أجاب على بعضها وتنتظر إجابة أوباما بطريقة أخرى بالتأكيد.

١- هل القوة الناعمة مجرد قوة ثقافية؟ يقول: لا؛ فالقوة قد تكون قسرية (العصا) أو بالمكافأة (الجزرة) أو بالإغراء (القوة الناعمة) وهذه الأخيرة تتمثل فى : الثقافة (إغراء وجاذبية) والقيم (التى تصل للناس) والسياسة الخارجية (ذات الشرعية والمصداقية والقوة الأخلاقية).

٢- هل هى قوة اقتصادية؟ يقول: نرى هنا أنه إذا كان العقاب الاقتصادى من القوة فهى ليست ناعمة.

٣- هل هى أكثر إنسانية؟ يقول: ليس بالضرورة، فغاندى ولوثر كينج غير عرفات وقتله للإسرائيليين المعتدلين؟!

٤- هل يمكن قياسها كميا؟ يقول! لا طبعا فقوة أمريكا أمام الفيتناميين وصلابتهم شئ آخر.

٥- هل أهملت إدارة بوش قوة أمريكا الناعمة؟ يقول: صحيح فى الفترة الأولى، لكن الفترة الثانية مع كوندوليزا رايس بدت الإدارة مهتمة بالقوة الناعمة وبالقيم والعلاقات العامة الدبلوماسية.

٦- هل يمكن تحقيق بعض الأهداف بالقوة الخشنة؟

لا شك فى ذلك؛ وديكتاتورية كوريا الشمالية لا تنفع معها غير القوة، لكن فرض الديمقراطية ليس بالقوة.

٧- هل القوة العسكرية هى فقط القوة الخشنة؟

لا، لأنه يمكن أن نكسب من القوة العسكرية تعاطفا مثل حالة العون فى الأزمات.

٨- هل يجد تطبيق القوة الناعمة صعوبة؟

نرى أن ذلك صحيح جزئيا، نحتاج لعمل مؤسسات غير حكومية، ذات طابع استقلالى.

لا مجال هنا لتفاصيل، لكن المفكر الأمريكى وأوباما نفسه، تحدث كثيرا عن دور الثقافة، بل ودور المثقفين فى العالم الإسلامى (لم يذكر العالم العربى أبدا) فى «التعبئة والاحتواء داخل آليات القوة الناعمة..». وفى مقال آخر تحدث عن المثقفين كحصان طروادة فى نقل أفكار هذه القوة الناعمة!

ولابد أن اليسار العربى الذى درس نظرية الهيمنة عند «جرامشى» كنظرية قائمة على آليات البرجوازية الفكرية والثقافية لاحتواء الطبقات الأخرى والسيطرة عليها، لابد أن يعرفوا أن نظرية الهيمنة الأيديولوجية الشاملة عند جرامشى بل وألتوسير، وغيرهم من الماركسيين، ما زالت تدرس فى أمريكا وكندا مطبقة على مستوى العلاقات الدولية، وأصدر «ستيفن جيل» «وجوفانى أريجى» مع غيرهما كتاباً شاملاً فى ذلك أوائل التسعينيات عن نظرية جرامشى فى العلاقات الدولية. وتكاد نصوص كثيرة عن «جوزيف ناى» فيلسوف أوباما توحى أنه عارف بها وقد صدر كتاب «ناى» فى نفس الفترة من التسعينيات مع كتاب جيل وأريجى.

وأخيراً فعند قراءة «أوباما» وفلاسفته، وتأرجحهما بين القوة «الناعمة والخشنة» لابد أن ندرك أن الفلسفة إنما تمضى فى سياق اجتماعى اقتصادى، محلى أولاً وعالمى ثانياً. وهذا السياق الآن فى أمريكا ومنذ عقود محكوم بمصالح رأسمالية إمبريالية، عاتية، جعلت «كارتر» مثلاً يبدو متعثراً فى طرحه «للبعد العالمى لحقوق الإنسان» ضمن السياسة الأمريكية. فلم ينفع الطرح فى دول البترول! وعانى أكثر من قبل الصهاينة عندما فكر فى أن إسرائيل شبيهة بنظام الأبارتيد. وبالمثل وعلى طرف آخر عانت مقولة «الطريق الثالث» التى ألقى بها السوسيولوجى «أنتونى جيدنز» فى طريق بلير وكلينتون، وواجهت الفشل فى واقع أمريكى نعرف طبيعة الموقف الرأسمالى فيه، فيتحول «بلير» إلى عراب الشركات العالمية فى وسط أفريقيا الآن إلى جانب دوره السلبى مع المجموعة الرباعية وإسرائيل، حتى راح هو وكلينتون يدعمان «أوباما» نفسه بحملات عند الرأسماليين العالميين.

والهيمنة الرأسمالية الآن رغم أزمتها ما زالت هى التى تدير طرق «تجديد نفسها» وأحاديث «أوباما» وتعليقاته حتى الآن تجاه إسرائيل لم تشر بأى شكل إلى خروجه من جلباب المصالح الكبرى تجاه إسرائيل ودار فور وزيمبابوى، وفى العالم الخارجى عامة.

لننتبه إذن إلى أن نظام الهيمنة الأمريكية القائم فى نفس الوقت، على القوة والدبلوماسية وإمكانيات التطوير بين العنف والليونة، يمكن أن يستوعب الكثيرين. ومحتويات الخطاب الأمريكى والأوربى فى تلافيف مشروع الشرق الأوسط الكبير عن الديمقراطية وطريقة نشرها فى الشرق الأوسط، كانت نوعاً من «القوة الناعمة» للهيمنة الأمريكية وهذا ما أرضى «جوزيف ناى» نسبياً عن سياسة «كونداليزا رايس»....

■ ٤-الحوارات الأفريقية حول أوباما

كانت فرصة هادئة للمعرفة والاستطلاع فى ياندوى عاصمة الكاميرون، ووسط أكثر من مائتى مثقف من علماء الاجتماع والسياسة، يتعرف المرء خلالها على كيفية تلقى أفريقيا لنجاح «باراك أوباما» فى معركة الرئاسة الأمريكية. ورغم ما سيرد من تحفظاتهم على فرص التفاؤل لاحقا، فقد كانت الجملة الأولى دائما، هى جملة «أوباما» عن التغيير: نستطيع! أو سنفعل، أو أن الحلم ممكن... كان ذلك يأتى عند السؤال عن الاجتماع أو الغداء فى الموعد! أو عن تطوير مؤسسات العلوم الاجتماعية فى بلادنا.. أو عن تحسن وضع المثقف فى علاقته مع السلطة؟

لكن ما يلفت النظر بحق.. أن العشرات من مفكرى القارة.. لم يبدوا أى تفاؤل حقيقى إزاء «الموقف الأمريكى» من كثير من مشكلات القارة.. حتى لو كان ذلك فى عهد رئاسة «أوباما» وحديثه عن الممكن. وكان ذلك أمرا غريبا.

اتجه البعض للتفلسف، واستعمال المناهج السوسيولوجية، وتحليل النص. قالوا إنه حرص ألا يكون مرشح الأقلية الأفريقية فى أمريكا، لاعتبارات انتخابية مفهومة. وحيث كان لا مفر من اعتبار لونه، فقد حرصت حملته على التأكيد أنه أمريكى من أصل أفريقى وليس مجرد أفريقى أمريكى من أصول الاسترقاق.

وذكر البعض بتصريحه منذ مارس ٢٠٠٨ عن المجتمع الأمريكى ذى «الهوية المتعددة» وأن على البيض والسود على السواء أن يقبلا رؤيتهما للون على أساس هذه التعددية ... وطبيعى أن التصويت له فاق نسبة ١٣٪ التى يشكلها السود فى المجتمع الأمريكى...

إذن خفت حدة الرهان على لونه أو أصلة الأفريقى.. أو خطاب المعركة الانتخابية. سارع البعض بالتساؤل عن كيفية تقديمه لنفسه فى أشهر الرئاسة

الأولى.. مع تعودنا تغيير الخطابات الأساسية مع كل رئيس أمريكى، مثل خطاب حقوق الإنسان عند «كارتر» بعد نكسون، أو خطاب «إمبراطورية الشر» عند ريجان» أو خطاب الرب على الإرهاب عند بوش... وهكذا.. وخطاب «أوباما» عن «التغيير» لا يعنى كثيرا التزامه بذلك تجاه العالم الخارجى، قدر أهميته لقضايا الداخل الاجتماعية. وتساعد أجواء الأزمة المالية العالمية على قوة هذا الاعتبار، أو هى من سوء حظ «أوباما» لحصارها لتفاؤله فى الخارج والداخل على السواء، فما بالك بالقضايا الأفريقية... واستشهد البعض على حصاره الداخلى بأنه لم يقل الكثير مثلا عن أجواء الحرب فى الخارج إلا باحتمال انسحاب مشروط من العراق، ليبالغ بشكل ملحوظ عن حربه للإرهاب فى باكستان وأفغانستان.

وهنا سيكون من نصيب أفريقيا بقاء التوتر عالميا فى المحيط الهندى بحجة وجود «الإرهابيين» فى الصومال.! وقد يعرف الرئيس القادم «أوباما» أن محاصرة الإرهابيين أسهل مما يحدث بكثير، إزاء إمكانية محاصرة القاعدة فى الكهوف، ومحاصرة الصوماليين فى مواقعهم، ولكن البعض يتخوف من استمرار خطاب «الفوضى البناءة» الذى أعدته «كونداليزا رايس»، وستبقى على ما يبدو قربته من أوباما نفسه، ليبقى تغيير السياسة الإيهامية حول الإرهاب غير خاضع «لخطاب التغيير».

وإذا كان أمر ملاحقة بعض الإرهابيين صعبا على الرئيس الجديد بهذا الشكل فما باله بقضايا ذات جذور أعمق فى خطاب المصالح الأمريكية والشركات متعددة الجنسية، بل وبعض القوى الداخلية التى دعمته وتشكل «لوبى» لصالح هذه القضية أو تلك.

لذلك لا يتوقع مجتمع المثقفين الأفارقة جديدا فى موقف الإدارة الأمريكية من

اضطرابات منطقة البحيرات الكبرى، كأن يردع الرئيس الجديد مندوبهم فى المنطقة، الرئيس الرواندى كاجامى، عن استمرار دعم تمردات التوتسى داخل الكونغو، بما يبقى على تفجيرات الواقع الاجتماعى (الهوتو المزارعين) بل ويجر الموقف بين أوغندا والكونغو وأنجولا إلى توتر إقليمى عال بسبب ثروات الكونغو... ومعنى ذلك أن تظل الثروات التقليدية مصدر الاضطرابات وتفجره حتى أمام السياسات الجديدة المعلن عنها.

وفى ياوندى امتد السمع إلى أخبار توترات مماثلة تمتد من «دلتا النيجر» جنوب نيجيريا- وهى توترات قديمة حول أنابيب البترول، إلى مناطق مرور أنابيب أخرى من تشاد إلى مخارجها فى شمال الكاميرون. وتشير أصابع الاتهام إلى جماعات التمرد النيجيرية ملتقية مع تمردات من أفريقيا الوسطى وتشاد ودارفور، لتشكل عصابات تجارة سلاح وخطف الأجانب، بل وترحيل ثروات حيوانية- خطفا- من أصحابها من القبائل المستقرة فى المنطقة وكل ذلك يجعلنا أمام «محيط» من الاضطرابات على خليج غينيا فى الغرب قريبة من اضطرابات المحيط الهندى فى الشرق.!

أما حملة السخط التى شهدها تجمع مثقفى العلوم الاجتماعية وشعروا بأن المصالح الإقليمية قد تجر «أوباما» إلى تكرار أخطاء سابقيه فهو ما تردد كثيرا عن تحركات «للتدخل»فى زيمبابوى للتخلص نهائيا من «موجابى»... وأن تصعيد الحملة فى «سى إن إن» وغيرها على موجابى والتلويح عن رضا «أوباما» باستعراض قوته فى هذه المنطقة، يجعل احتمال العدوان ممكنا.. لذلك وقع أغلبية أعضاء المؤتمر فى ياوندى من مجلس تنمية البحوث الاجتماعية بيانا شديدا للهجة مستنكرا الانصياع لفكرة التدخل فى زيمبابوى، احتراما لسيادة الدول وعدم عودة اللغة الإمبراطورية الجديدة، بل ووقف فلسفة الاستعانة بدول أداة مثل رواندا مرة

أخرى، أو إعداد «بتسوانا» لقيام القاعدة الأمريكية فى المنطقة واحتمال قيامها بالعدوان التدخلى نفسه رغم صغر جيوش رواندا وبتسوانا على السواء لكنها تخضع لمساعدات تدريبية عالية من القيادة الأمريكية العسكرية الجديدة لأفريقيا.... وقد يكون هذا الإعداد السابق من إدارة بوش هو إعداد سابق على تخطيط إدارة أوباما ليفرضه عليه إزاء ضعف دور جنوب أفريقيا حاليا بسبب أزماتها الداخلية... القلق فى أفريقيا مستمر حول تحديد جوهر السياسة الأمريكية مجددا بعد «بوش» والعالم كله ينتظر ذلك... ينتظر الإجابة على أسئلة العلاقة الأمريكية بالأطلنطى، ومدى تعاونه مع أوروبا والاتحاد الأوربى، وعلى معنى إشارات اوباما المبالغ فى وزنها حول تخفيف القوات فى العراق لتتكثف فى أفغانستان، وحول مدى التعاون فى المحيط الهندى مع الدول الأوروبية أو مع غيرها... من هنا تبدو التوقعات متواضعة تجاه أفريقيا.



■ **المقال الثالث:**

هيلارى كلينتون فى أفريقيا

وصلت «هيلارى كلينتون» وزيرة خارجية الولايات المتحدة إلى «كينيا» فى الرابع من أغسطس ٢٠٠٩، بوجه عبوس نسبيا، أو ابتسامات مجاملة تقليدية، لتقول إن كون «كينيا» المضيفة للاجتماعات الأمريكية الأفريقية، موطن الرئيس الأمريكى لا تعنى شيئا خاصا فى السياسة الأمريكية! وهذا ما قصده الرئيس «أوباما » نفسه حين خص «غانا » وليس «كينيا » بإصدار خطابه إلى الأفارقه فى أوائل يوليو الماضى. ولا شك أن الأزمة الاقتصادية العالمية وفى «أمريكا» خاصة لا تتيح للإدارة الأمريكية إظهار أى كرم خاص تجاه هذا أو ذاك فى أفريقيا وخارجها.

ومنذ اللحظة الأولى للمؤتمر الثامن حول «النمو و الفرص الأفريقية» (أجوا)، والذى أسسه الرئيس «كلينتون» نفسه –مايو ٢٠٠٠ – قبل رحيله عن الإدارة مباشرة ليسهم فى إنعاش التجارة الأمريكية مع أفريقيا، حاولت «هيلارى» ألا تستحضر هذا المعنى وإنما أبقت إمكان القول: إن «الديمقراطيين» هم مؤسسو التعاون الاقتصادى الوثيق مع أفريقيا، مذكرة أكثر بشعار كلينتون المفضل للإدارة الأمريكية منذ ذلك الحين، وهو « التجارة لا المساعدة» . فأشارت السيدة «كلينتون» للأفارقة وبحدة ملحوظة أنهم لابد أن يخففوا الحواجزالتجارية فيما بينهم ومع «أمريكا»، فرد بعض المسئولين والصحفيين الأفارقة، بأن الولايات المتحدة هى المستفيد الأول، بتحديدها البضائع التى تيسر لها أوالتى تعوق مرورها، وأن الجهات الأمريكية وحدها صاحبة القرار، بل إنها منذ عام ٢٠٠٥ قدمت الامتيازات للتجارة مع الصين مقابل التضييق على الأفارقة ، مما عرض مائة ألف

كينى مثلا للبطالة!

ليست هذه بالطبع بداية سعيدة لرحلة وزيرة خارجية طموحة مثل «هيلارى كلينتون» لكنها، وهى تزور سبع دول أفريقية مهمة مع «نيروبى» فى واحدة من أطول الرحلات لمسئول أمريكى رئاسى فى القارة، إنها تطلق العنان بقوة للمؤشرات المتوقعة للسياسة الأمريكية عموما فى مرحلة ما بعد «شهر العسل الأوبامى» .

فى شهر العسل الذى استغرق نصف العام الأول للإدارة الجديدة، بدا الرئيس «أوباما» أكثر التزاما بشعارات «القوة الناعمة » التى تصدر عن المدرسة الفلسفية من ورائه، وصاغها «جوزيف ناى» فى عدد من الكتابات، فضلا عن صياغات «بريجينسكى» نفسه منذ فترة طويلة، ولم تقبلها منهما إدارة «بوش» وزبانيته فى أجواء عنف «المحافظين الجدد» . وكانت مدرسة «القوة الناعمة » نفسها عندما أحست بمشكلة العراق وإيران وأفغانستان قد طورت فكرتها لترى ضرورة التشدد أحيانا بدرجة أو أخرى فيما أسموه «القوة الذكية «. وقد بدت «هيلارى كلينتون» منذ اتخذت موقعها هذا أكثر ميلا لتعبر عن فلسفة «القوة الذكية»، ربما اقترابا من نموذج «المرأة الحديدية»، أو بميراثها مع «كلينتون» فى الخدمة الأكبر للمصالح الرأسمالية والعسكرية أو ميراث المواجهة مع «الجبهة الشرقية » من روس وصينيين..إلخ من هنا بدا انفرادها النسبى بمسافة عن خطاب «أوباما» ولغته الناعمة سواء لمسلمى الشرق الأوسط عن التسامح والمسلم الموالى، أو لأفريقيا عن الديمقراطية والتنمية ... لذا قال بعضنا- وقتها- إن موقفها هذا قد لا يتيح لها الاستمرار كثيرا إلى جوار «أوباما» إذا توفر له قدر من النجاح، خاصة وأن عناصر التنافس قد تفسد بعض أطراف الود المتبادل!

فى نيروبى .. جاءت «هيلارى» لتقول إن فلسفة «القوة الناعمة» تبدو مصابة فى

مواقع من جسدها الممتد فى الشرق الأوسط وآسيا ،وإنها مضطرة هنا أيضا لوضع أفريقيا فى دائرة المراجعة، بعد أن أصبح على «المسلمين» ألا يتوقعوا الكثير من الترضيات، وقد تكون المظلة العسكرية الأمريكية هى وسيلة التراضى لحماية إسرائيل والخليج وأفغانستان وباكستان معا! أما الصين وإيران فتحتاجان بدورهما لمعالجات خاصة تجمع بين «إثارة الفوضى» كقوة ذكية، والتلويح بالحوار - حتى الاستراتيجى مع الصين!-كقوة ناعمة. وفى نيروبى جاءت «هيلارى» بتوجهات مماثلة.

لقد أعلنت نجاح مسيرة برنامج «منتدى أجوا» فى التجارة الأمريكية مع أفريقيا ، وأن الولايات المتحدة «مشارك» جيد للنمو الأفريقى الملحوظ فى الإحصاءات الدولية المعروفة، وتعد أمريكا بمضاعفة المساعدات من الآن وحتى عام ٢٠١٤، وأن هناك أمثلة جيدة للاستفادة من التعاون مع أمريكا، مثل حالة «غانا» و«رواندا» ...من جهة أخرى لا يتوجب على الأفارقة الركون إلى ذلك، إذ عليهم تحمل المسئولية بدورهم (خطاب أوباما) بتخفيف الحواجز الجمركية والتجارية وتنشيط التبادل فيما بينهم ومع أمريكا، ووقف أنماط الفساد والعنف، وإقامة الحكم الرشيد، كشرط للتنمية والديمقراطية .. ولم تتحرج «كلينتون» من مهاجمة الموقف غير الديمقراطى فى «كينيا» -الدولة المضيفة - لعدم معالجة الحكومة الائتلافية لآثارالفوضى التى شهدتها انتخابات ديسمبر٢٠٠٧ مع أن «كينيا» مستفيد أكبر من المعاملات الأمريكية! ويبدو أن البعض قد أدهشته رسالة بهذه الحدة لحكومة موطن الرئيس الأمريكى الأول، بينما راحت تحيى التنمية والديمقراطية فى بلد صغير مثل «رواندا» ! ولكن العارفين بالسياسة الأمريكية الحالية يدركون أن «رواندا» هى «الشرطى» الجديد الذى يجرى إعداد جيشها القوى فى الفترة الأخيرة للتدخل بقوة

فى وسط أفريقيا و فى الصومال والقرن الأفريقى عموما.

إشارة «القوة الذكية» الأخرى كانت مفاجأة نسبيا تجاه الصومال وإريتريا، وستعتبر من إنجازات «هيلارى» بالتأكيد. ففى أجواء عملية وودية استدعت السيدة «هيلارى» شيخ شريف أحمد رئيس الصومال إلى السفارة الأمريكية بنيروبى لتعلن انخراط أمريكا الرسمى والمباشر فى المسألة الصومالية، وتوجيه الاتهام المحدد لإريتريا بتحميلها مسئولية الموقف المضطرب كله فى القرن الأفريقى! وكأنه ليس مضطربا فى المحيط الهندى والخليج بما يشكل للعسكرية الأمريكية مجالات أكثر للحركة. وفى نفس اليوم يجرى تسريب الخبر عن زيادة صادرات السلاح الأمريكى للصومال من ٤٠ ألف طن إلى ٨٠ ألف طن، وأن على إريتريا أن توقف تدخلها المسلح «لأن الولايات المتحدة لن تقف صامتة إزاء ذلك» مع تهديد إريتريا بالعقوبات التى يتطلبها الموقف. أما خطورة الموقف فتتمثل فى تقدير «هيلارى» فى أن «تنظيم القاعدة» قد يجد فى الصومال فضاء جديدا له « ليتعولم» الإرهاب مرة أخرى ، «وهو أمر خطير على الولايات المتحدة مباشرة ». وهنا ينتشر تصريح الأستراليين باكتشاف خلايا القاعدة عندهم ليؤكدوا مخاوف السيدة «هيلارى». وبهذا العنف الظاهر فى الخطاب الأمريكى بدا التحول الأمريكى « فرصة ذهبية » فى رأى شيخ أحمد الرئيس الصومالى، الذى يعرف أن الأثيوبيين سيكونون وراءه بدورهم، وأنه ممكن نقل الصراع إلى الحدود بين أثيوبيا وإريتريا حسب الإشارات الأمريكية بدلا من الانفراد به فى مقديشيو!

بهذه الملامح « للقوة الذكية » تتوجه «هيلارى كلينتون» لإرساء المصالح الأمريكية فى مختلف مناطق القارة بما يبدو أنه سيدعم مركزها هى فى الإدارة. ولا يبدو الأمر صعبا عليها إزاء معرفتنا بظروف الدول التى تزورها واحتياجها

« للتعاون المتبادل » الذى تتحدث عنه الإدارة الأمريكية الجديدة ....

فجنوب أفريقيا وأنجولا مجال تجارى هائل يحتاج لعلاقة مستقرة سواء مع صناعات جنوب أفريقيا ومعادنها وأسواقها أو مع البترول والماس من أنجولا (٧٪ من احتياجات أمريكا من البترول الأنجولى وحوالى ٦٠٪ من الماس فى أنجولا وناميبيا ...) قد يكون موقف جنوب أفريقيا المتحفظ على المشاركة فى القيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا، أو المتحفظ على التشدد مع زيمبابوى عقبة فى الحوار، لكن أسلوب التفاوض والحوار حول أدوار بديلة سيكون منفذا آخر للنجاح ..

وستمضى الرحلة إلى الكونغو ، وهى لا تحتاج فيها إلا لاستقرار الظروف لأكبر مناطق التعدين فى العالم لصالح شركات أمريكية كبرى ..وقد مهدت السياسة الأمريكية فى هذا الصدد بدفع رئيس الكونغو للقاء مع رئيس «رواندا» – قبل وصول «هيلارى » مباشرة – على الحدود بين البلدين، حيث كانت «رواندا» والكونغو تتبادلان مصادر الإقلاق بحماية «المتمردين» فى البلدين، لكن الرئيس الرواندى أعلن بعد اللقاء تراضيه تماما لتأمين شرق الكونغو مصدر الإرهاب.

لن تكون الرحلة سعيدة إلى نيجيريا أكبر سند سابق للولايات المتحدة – بسبب ضعف الإدارة هناك أمام اضطرابات دلتا النيجر فى مناطق البترول. وادعاء وصول «القاعدة» إلى متمردى الشمال، لكن ذلك كله يوفر «سوق السلاح» فى أغنى دول أفريقيا بالبترول عبر ملاحظتها المتوقعة عن ضرورة استقرار النظام وديمقراطيته (على نحو ما يحدث مع دول الخليج)، وخاصة أن نيجيريا تقع فى منطقة ملغومة بالفعل تضم تشاد والنيجر ومالى، وموريتانيا بل ودارفور، ومطلوب إعادة النفوذ الإقليمى لنيجيريا فى هذه المنطقة. ولو باستعادة « قوتها الذكية » التى أسسها من قبل رئيسها السابق المرشح للعودة وهو الرئيس «أوباسانجو» !

وإذ تنتهى الرحلة بزيارة مجاملة لليبيريا –المستعمرة الأمريكية السابقة، والتى ترأسها سيدة تعرف كيف تحيى السيدة «كلينتون» وفلسفتها عن دعم المرأة وحمايتها، فإن جزيرة الرأس الاخضر بدت بدورها فى تصريحات «كلينتون» نموذجا ديمقراطيا (وما أصغر النماذج الديمقراطية الأمريكية على الخريطة الأفريقية)! ولكنها قد تنفع أيضا احتياطيا لمشروع القيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا التى ما زالت تبحث عن مقر هادئ لا توفره سياسة « القوة الناعمة»!



■ المقال الرابع:

التأمين العسكرى الأمريكى.. لأفريقيا

نشرت الوكالات المتخصصة فى الأخبار والتعليقات الأفريقية في الأسبوع الثالث من أغسطس ٢٠٠٩ عدة تقارير لافتة تعقيبا على زيارة هيلارى كلينتون لسبع دول أفريقية بين الرابع والخامس عشر من اغسطس، تشد الانتباه لما بعد الدلالات الظاهرة من مجمل الزيارة إلى أبعاد الأمن العسكرى الأمريكى فى القارة والذى يتطلب دعم العلاقات مع عدد من دولها. يختلف ذلك عن الانطباع الذى تحدثه الرسائل العلنية للسيدة «كلينتون» والذى يدور حول الديمقراطية، والفساد، والتنمية، وأن المساعدات الأمريكية مرهونة بمسئولية الأفارقة عن أنفسهم أولا، عبر تنمية التبادل التجارى مع الولايات المتحدة، وفيما بين أنفسهم. ولم تجامل السيدة «كلينتون» فى كثير من تصريحاتها، أيا من الدول التى زارتها، بدءا من الدولة المضيفة لمؤتمر «الفرص الأمريكية الأفريقية» (أجوا) فى نيروبى فى الرابع من أغسطس، وحتى الحديث عن سرعة انتخابات الرئاسة فى أنجولا، وسوء سلوك الجيش الكونغولى تجاه النساء والمرأة فى الكونغو وأخيرا- بأشد لهجة- فى نيجيريا بالحديث صراحة عن الفساد وضعف القيادة...

البعد الآخر للزيارة الأفريقية يكشفه بعض ما ينشر عن إدارة الرئيس «أوباما» فى هذه الفترة وخططها تجاه أفريقيا بوجه خاص. ويلفت النظر منذ البداية، كيف تواصل هذه الإدارة التزامات مقررة من الإدارة السابقة للرئيس «بوش» رغم ضجيج الحديث عن الروح الجديدة، التى لابد أن يكون لها بعض النتائج بالتأكيد، ولكن دون مبالغة تمس الاستراتيجيات الأساسية للنظام الأمريكى، طالما ظل هذا

النظام صاحب السيطرة فى عملية العولمة الجارية. ويحسب «لأوباما» هنا ما يؤكده عن روح «التعاون» مع «آخرين» أو «الآخر» على استغلال الفرص المتاحة! وقد كانت الإشارات بارزة فى الحديث إلى «الشرق الأوسط» وما تلاها من مواقف.

بالنسبة لأفريقيا، كانت رسالة «أوباما» واضحة بتحميل حكوماتها المسئولية والهروب على نحو ما من المسئولية الأمريكية عن ضعفها فى كثير من المواقع الخاصة بالمحاصيل الزراعية أو الديون أو مواجهة الفوضى.. إلخ. وجاءت السيدة «كلينتون»، بوجه جاد (عبوس أحيانا). تشير إلى نفس المسئوليات الأفريقية، عن الحكم الديمقراطى، وفساد القادة، ويبدو أن ذلك لم يكن بعيدا عن ضرورة تأكيد الإستراتيجيات الأمريكية السابقة- بالأساس- حول التأمين العسكرى الأمريكى لمناطق المصلحة الإستراتيجية، فى البترول والتعدين، بل ومناطق النفوذ الكبرى مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا.

هنا جاء ما نشر عن شخصيات جادة، لنعرف منه بعض ما يجب معرفته للتحليل الصحيح لأبعاد السياسة الأمريكية، والتى يفترض أن يعرفها أصدقاؤها فى منطقتنا قبل غيرهم، حتى لا يغرق البعض فى موجات التصريحات الرقيقة، وهى فى كل الأحوال دقيقة،! وفى هذا الصدد؛ لا يبدو صدفة نشر الأنباء عن المظلة العسكرية (الجوية غالبا) فوق الشرق الأوسط «بتعاون الجميع»، لمواجهة الأخطار المشتركة القادمة من الشرق! ولذا رأيت أنه ليس صدفة أيضا أن ينشر ما قرأته من تصريحات قائد القيادة العسكرية الأفريقية (أفروكوم) (جنرال وليم وارد) أثناء زيارة السيدة وزيرة الخارجية لأفريقيا، وكذلك مسارعة خبير أفرو أمريكى بارز فى شئون الأمن الأمريكى تجاه أفريقيا (برفيسور دانيال فولمان) لنشر تقرير عن «لعبة الحرب» الأمريكية فى بلاد مثل الصومال ونيجيريا)، هذا مع الكثير من البيانات فى موقع «أول أفريكا» الشهير.

القائد الأفرو أمريكى، الجنرال الأول من الملونين فى الجيش الأمريكى، يخدم فى الشئون الأفريقية منذ كان فى الصومال مبكرا أوائل التسعينيات وحتى عينه الرئيس «بوش» نفسه لمهمة «أفريكوم» البارزة أواخر ٢٠٠٧، ويدير عملياته من شتو تجارت فى أوروبا (قريبا من الناتو!) ومن القاعدة العسكرية فى جيبوتى. ولا تعرف بالضبط هل ما يدور فى المحيط الهندى وسواحل الصومال ومن «قراصنتها» هو ضرب من نجاح مهمته أم من طبيعة مفهومها للفوضى البناءة؟ ولكننا نعرف أنه أصبح أكثر «قلقا» أيضا من امتداد هذه «الفوضى» للصحراء الغربية، «بقراصتها» من نوع آخر وهم «الطوارق» شمالى «مالى» «والنيجر» و«جنوب موريتانيا»، ثم ها هى «الفوضى الإرهابية» تمتد إلى «دلتا النيجر» جنوب نيجيريا، مهددة أو ملوحة بتهديد واسع فى «خليج غينيا» الممتد من نيجيريا إلى مياه الكونغو وأنجولا فضلا عن مركزية «جزر ساوتومى» فى هذا الشأن. إزاء هذه المخاطر يتحدث الجنرال «ونيم وارد» عن مهمته الإستراتيجية لتدريب الجيوش الأفريقية «للتعاون» فى الدفاع عن نفسها، ومواجهة الإرهاب بالطبع.

ويعتبر من نجاحاته التعاون مع الدبلوماسية الأمريكية وبرنامج المساعدات (يوسيد) والعسكريين فى الدول المعنية، ويؤكد موافقة الكونجرس على الزيادة الكبيرة فى ميزانية السنة المالية ٢٠١٠ بشأن «الأفريكوم» وعلى نحو ما قدمها الرئيس أوباما بنفسه! ينشر «البروفيسور فولمان» ما يشبه التقرير عن مؤتمر عقدته كلية الحرب الأمريكية فى بنسلفانيا عن «المطلب الموحد عام ٢٠٠٨»، تقوم فيه العسكرية الأمريكية خلال برنامج «لعبة الحرب» بوضع سيناريوهات الأزمات التى تتطلب تدخل أمريكا فى مناطق مختلفة من العالم. وفى مايو ٢٠٠٨. وضعت أفريقيا لأول مرة فى هذا المؤتمر على خريطة مناطق الأزمات الأمريكية. وفى هذا المؤتمر يحضر

ممثلو حلف الأطلنطى، كما حضرته من خارج الإطار «إسرائيل وحدها وبعض الأكاديميات المتخصصة». وحيث لا مجال لتلخيص مجمل هذا التقدير المهم، فدعنا هنا فقط نعرف آليات السيناريو الأفريقى ومواقعه. فهو يطبق على نيجيريا والصومال (قبل أن تشرع إدارة «أوباما» فى خطاباتها المألوفة)، ويتوقع حدوث الاضطراب الكبير فى نيجيريا عام ٢٠١٣، وانقسام السلطة وتقاتلها، إلى حد بحث التدخل الأمريكى بحوالى عشرين ألف جندى لحماية البترول على وجه الخصوص، لكن التدخل يتوقف فى حالة واحدة هى احتمال وقوع انقلاب يسيطر به الجناح العسكرى على السلطة!.

ويذكر الباحث أن الرئيس أوباما قرر التوسع فى عمليات «أفروكوم» على مستوى القارة وزاد من ميزانيتها عام ٢٠١٠ لتشمل أشكال مختلفة من «التعاون» مع نظم القارة وجيوشها وليس مجرد «التدخل العسكرى» وفق سياسة وزير الدفاع روبرت جيتس. ويشمل التعاون تطوير التدريب العسكرى ومبيعات السلاح والمساعدات الإنمائية والإنسانية وفض المنازعات.. إلخ لكن الأدميرال مولار كان أوضح من ذلك عن مراعاة متطلبات المصالح الأمريكية لحماية مصادر الطاقة ومواجهة الإرهاب والنفوذ الصينى فرتبها على النحو الآتى: زيادة الوجود البحرى فى خليج غينيا وساحل الصومال- دعم القاعدة الأمريكية فى جيبوتى، الاتفاق مع دول قريبة لحماية هذا الدور باتفاقيات مع دول أفريقية عديدة منها الجزائر وتونس والمغرب وغانا والجابون وكينيا ومالى وأوغندا وزامبيا.. إلخ.

معنى ذلك أن رحلة السيدة كلينتون، كان عليها أعباء أكبر من أحاديث الديمقراطية والتعاون، تستهدف ترتيب الأمور الإستراتيجية الأمريكية على نطاق أوسع، وذات طابع عسكرى أخطر.. ويبدو أن ذلك ما جعلها تبدو كالجنرالات وليست رئيسة الدبلوماسية الأمريكية!.

■ المقال الخامس:

التصعيد الأمريكى فى القرن الأفريقى

يستطيع أى مراقب أن يلاحظ- بالدهشة أو بدونها- هذا التصعيد الأمريكى اللافت فى أكثر من جبهة إقليمية وعالمية، وفى أجواء الذكرى الأولى لنجاح أوباما الكاسح كزعيم «تصالحى» فى انتخابات الرئاسة الأمريكية. وكتب معظمنا عن فلسفة «القوة الناعمة».. وعلى الأكثر القوة الذكية التى تغلف خطاب الإدارة الجديدة من القاهرة إلى أكرا. لكن متابعة الموقف والسياسات تجاه أفغانستان وما يجرى بحضور أمريكى فى العراق، بل وما يحدث فى اليمن، يجعلنا نرى أن ما يجرى الآن فى القرن الأفريقى أيضا إنما يشير بالأصبع إلى نفس السياسة التصعيدية المثيرة للجدل بعد أن أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٩٠٧ لعام ٢٠٠٩ فى ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩ لفرض العقوبات المشددة على إريتريا وفق الباب السابع الذى يصل بالعقوبات أحيانا إلى حد التدخل العسكرى الدولى ضد أية دولة عضو فى الأمم المتحدة!

والقرار يكيل الاتهامات لإريتريا بالمساعدة العسكرية والمادية والتدريبية واللوجستية للمتطرفين الإسلاميين فى الصومال، معتبرا إياها المسئول الأول عن هذا الانهيار الذى يشهده الموقف السياسى والعسكرى فى الصومال وخاصة منطقة الوسط والجنوب، وهو انهيار لم تستطع أن توقفه الوساطات المعروفة بين الفرقاء أنفسهم «فى الحكومة الانتقالية»، ولا بين الفرق الإسلامية المتصارعة بدورها، وقد بلغ الانقسام بين فرقائهم الثلاثة الكبرى إلى حد الاقتتال الشديد، حيث أصبح انقسامهم جغرافيا إلى جانب كونه عرقيا وفكريا. كل هذا بات فى رقبة إريتريا الآن!

ولم يسأل أحد أثيوبيا مثلا عن نتائج بقائها بقوات عسكرية كبيرة- ورسمية- على الأرض الصومالية طوال عامى ٢٠٠٧-٢٠٠٨ دون فائدة بل وعودتها الخاطفة إلى وسط الصومال، وقرب «بيداوا» فى هذا الشهر لتأديب الجماعات الإسلامية قرب حدودها، إزاء تصريح سابق بأنها ستدخل الصومال فى أى وقت تراه ضروريا دعما للحكومة التى تحظى بتأييدها؟.

القرار الأممى جاء خاتمة لمحاولات الحد من نفوذ الإسلاميين المباشر، والذين يتخذ بعضهم أسمرة واجهة إعلامية على الأقل. ويبدو عنف القرار من أن تقديمه من قبل أوغندا وبريطانيا إشارة إلى وقوف الاتحاد الأفريقى والاتحاد الأوروبى وراءه لدعم الموقف الأمريكى الذى يبدى تشدده الملحوظ فى هذه الفترة فى كافة مناطق الصراع التى تواجهها الولايات المتحدة. ولذلك يرى البعض أن هذا القرار ضد إريتريا ليس إلا إشارة جديدة إلى سياسة «أوباما» التى لم يستطع فيها التراجع عن التزامات ما قبله، يسانده هنا احتياج أثيوبيا للأمان من الجيران الإسلاميين واحتياج أوغندا لتمثيل دورها مع الولايات المتحدة، بل وحماية جنودها فى الصومال باسم الاتحاد الأفريقى.

والحق أن خطاب «أوباما» فى أكرا فى الصيف الماضى لم يكن يشير إلا لمسئولية الأفارقة عن أنفسهم، ولكن ها هو التدخل الأمريكى على المستوى الدولى بمثل هذا القرار، وعبر وكلاء لهم على الأرض الصومالية، يشير إلى صعوبات التغيير المتوقع فى سياسة أوباما الخارجية.

وقد لفت نظرى أيضا تأكيدا لهذه الرؤية «المتشائمة» أن القيادة العسكرية الأفريقية- الأمريكية الشهيرة «بأفريكوم» تقوم بنشاط ملحوظ بدورها فى الأشهر الأخيرة من ٢٠٠٩ تحديدا. فثمة اتفاق تم بينها وبين عشرة دول من القرن الأفريقى

وشرقى أفريقيا وفى إطار الاتحاد الأفريقى لإقامة قوة شرق أفريقيا المتحركة EASF، كقوة إقليمية، يجرى دعمها المباشر من قبل مركز «أفريكوم» فى جيبوتى وكذلك من قبل القوة المخصصة للقرن الأفريقى وقاعدة فريق السلام- البريطانية فى نيروبى ولم يكشف حيوية العمل التدريبى الكبير لهذه الفرق التى تضم أكثر من ١٥٠٠ متدرب إلا تعرض شاحنة عسكرية تحمل جنود رواندا فى معسكرات جيبوتى فى الأسبوع الماضى.

نحن إذن أمام أكثر من هدف عسكرى وشبه عسكرى وراء التشدد مع إريتريا التى أعطت بعض المبررات بتحفظها على اتفاقات إقامة الحكومة الصومالية فى جيبوتى، تضم مدنيين وإسلاميين بقيادة الشيخ شريف وبحجة أنها لا تمثل الشعب الصومالى. وكان مصدر دهشتنا هو اقتناع إريتريا أن بعض الإسلاميين المتطرفين هم الذين يمثلون الشعب الصومالى! لكن هذا الموقف كان يمكن على أية حال معالجته أفريقيا أو عربيا بوساطات جادة فى المنظمات الإقليمية المعنية، لكن الأمر ترك كالعادة ليعالج خارج المنطقتين، فصدر اتهام إريتريا بالتحرش العسكرى بجيبوتى فى منطقة الحدود، كما رأينا أيضا سكوتا عربيا وأفريقيا تجاه الموقف الأثيوبى الرافض لقرار المحكمة الدولية بالانسحاب من منطقة «باديمى» الإريترية.

السياسة الأمريكية فى تراجعاتها عن خط القوة الناعمة والقوة الذكية تضع نفسها أمام مسئوليات لن يكشفها إلا أن الولايات المتحدة تتمسك بسياسة «الفوضى البناءة» وقد كانت هى سياسة الرئيس السابق «بوش» التى اعتمدت هذا المبدأ هنا وهنالك لتوجد عسكريا، وتروج لتجارة السلاح ومناطق النفوذ .. إلخ.

وإلا بماذا سنفسر وقوفها كمشارك أو مراقب أو مخطط فى مناطق تمتد من أفغانستان والعراق لتشمل مؤخرا اليمن والصومال على هذا النحو. والولايات

المتحدة التى ترتب «لردع إريتريا» عبر القرار الدولى أولا ثم دعمه بدور القيادة العسكرية «أفريكوم»، ويبدو أنها قد انتهت من معركة مواجهة «القرصنة الصومالية» فى المحيط الهندى! ومن حسن حظ إريتريا أنها لم تتهم بقيادة «حرب القرصنة» أيضا عبر «أساطيلها» فى البحر الأحمر والمحيط! لكن إريتريا تستطيع أن تسعد الآن بتوحد موقف ليبيا والصين فى مجلس الأمن لرفض العقوبات، وهذا مكسب لابد أن تحرص عليه الدول العربية والأفريقية بشكل مناسب.

وتظل المشكلة أن قوى إقليمية كبيرة فى حوض النيل والقرن الأفريقى والبحر الأحمر، وأقصد مصر وأثيوبيا والسعودية وبحكم أوزانها التاريخية لا تستطيع أن تلعب دور القوى الإقليمية الفاعلة فى مواقف مثل التى استثمرتها ليبيا والصين، ولمعالجة الموقف بالتعاون مع إريتريا ذاتها، ومن ثم تترك لبيانات «الأفريكوم» تتحدث وحدها عن «دور مهم » لقواتها- هكذا- فى شرق أفريقيا والقرن الأفريقى لتحقيق «السلام»، بينما تنشأ الاضطرابات فى جو الفوضى البناءة بهذا القدر، مرة فى المحيط الهندى، وأخرى فى «بيداوا» بما لا يمكن معه تصور أن القوة الإريترية وراء كل ذلك!



■ المقال السادس:

الروس عائدون

كلما تابعت هجوما جديدا على الساحة الأفريقية، من قوى جديدة أو قديمة تبدأ من ماليزيا واليابان وحتى تركيا، وتنتهى بالصين والروس، ناهيك عن الاكتساح الشامل من قبل الأمريكيين، يثور سؤال تقليدى ثقيل الظل: لماذا المولون العرب، وحدهم، وجدوا أفريقيا غير صالحة للاستثمار؟

سوف أصدق القارئ القول بما ينتابنى أحيانا من شعور بالإحباط منبها لمصدر آخر للتفسير، لا صلة له بالمال.. حيث أذهب إلى أن شيخوخة الحكام العرب، هى نفسها جزء من تعويق قدرتهم على الحركة فى اتجاهات لمنفعتهم، غير البقاء فى الحكم! وهنا لا أرجو أن يتجه النظر مباشرة إلى عمر هذا أو ذاك من الحكام، لأن بعضهم فى النهاية مازال صغير السن، ولكنى أشير إلى شيخوخة الإدارة الحكومية العربية الثابتة والجامدة لعقود... طالت كثيرا، فثبتت إيقاعا وإحساسا تجاه «الآخر» الأفريقى أو الآسيوى أو اللاتينى، لا يعنى إلا الجمود وافتقاد الحيوية والفاعلية.. ويمكن للقارئ أن يرجع بسهولة لمدى حضور أو استحضار اجتماعات ذات فاعلية، لا يحضرها، ولا يدعو لها «جماعتنا» من الحكام الأفاضل الذين لا يناشدون إلا الشمال الغربى بشكل مثير للشفقة، أما ما يدور حولنا من قمم؛ تركية أفريقية أو يابانية أفريقية، أو زيارات دوارة من الصينى والهندى والروسى فلا تلفت نظر أحد!.

ها نحن أمام الرئيس الروسى الشاب- جدا- ميدفيديف، يحمل اسم بلاده المتجددة، وتاريخها المتعدد الألوان مع أفريقيا، ليعالج شأنا مستقبليا يحقق الخير

لبلاده فى زيارة تمتد لأربعة أيام من يونيو ٢٠٠٩. والروس ذو علاقة أرثوذكسية قديمة من عصر الأباطرة كانت قاعدتها أثيوبيا، وظلت للآن ذات شأن، ثم كانت علاقتها «بحركة التحرر العالمية» ونزعاتها الاشتراكية، وفى هذا حققت الكثير أيضا، وها هى تتجاوز الدينى والإيديولوجي، وتقفز إلى عالم السوق والاستثمار فتبشر بنجاح ملحوظ أيضا، لآمال لا تتعلق بالتجارة أساسا مثل صديقتها الصين ولكنها تكثف الإلحاح على الاستثمار، إلى حد أننى لاحظت أن مصادر الأخبار الروسية عن رحلة ميدفيديف لا تضعها «موسكو نيوز» مثلا إلا تحت باب «البيزنس»!

الشاب الروسى الرئيس يصطحب عشرات من رجال الأعمال وشركات التعدين والبنوك والتجارة، لا أذكر الرقم كاملا، لكنهم كانوا مائة مع الشاب «بوتين» عام ٢٠٠٦ قبل مغادرته للرئاسة مباشرة فى رحلة للجنوب الأفريقى!

والرسالة التى لم يتحرجوا من إعلانها أننا نهجر الإيديولوجيا لإعادة تأسيس الاستثمار للمستقبل، والبحث الفعلى لمعظم عناصر الوفد الروسى إلى أفريقيا ليس لزيادة التبادل التجارى على نحو ما تفعل الصين- فى رأى كثير من المعلقين على الزيارة الروسية- ولكن الروس هنا يتجهون إلى الاستثمار لأن تجارتهم لا تزيد عن حوالى ١٠ مليار دولار مقابل ٥٠ مليار دولار للصين. هنا ثمة خط أنابيب الغاز من أقصى غرب القارة لشمالها، وثمة مشروعات الطاقة، فى نيجيريا وأنجولا، وثمة البترول بمشاركة نيجيرية فى ساحل العاج، وثمة استخراج الماس والأسماك فى ناميبيا!

ونفاجأ عبر الزيارة بترتيبات كبيرة ممكنة مع نيجيريا مثلا حيث أحاديث الفساد وسرقة الأموال علانية، إلى جانب ضعف الإدارة ومع ذلك توقع اتفاقات الاستثمار والمشروعات الكبرى، وتهدئ القيادة النيجيرية منطقة البترول بالعفو عن زعيم

المتمردين، حتى يثق فيهم المستثمر الروسى.

كذا نكتشف أن ناميبيا من أكبر بلاد العالم فى استخراج الماس الذى سيساهم الروس فيه (ربما بديلا لإسرائيل) بل ومساقط مياه تصلح لمشروعات توليد الكهرباء التى يخطط لتصديرها لجنوب أفريقيا. ولضمان وضع القدم بهدوء فى هذه المنطقة المفاجأة، يرتب الرئيس الروسى لمقابلة زعيم الأمة الناميبية «سام نجوما» قائد حركة تحرير ناميبيا الذى تنحى فى انتخابات عامة لأجيال جديدة.

هكذا نجد الزيارة الروسية الثانية فى أقل من ثلاثة أعوام على أعلى مستوى من الرئيسين المتواليين فى الحكم بمهارة فائقة!

وليظل السؤال: هل يسابق الروس الصينيين أم الأمريكيين؟ فى هذه اللحظة تبرز ملاحظتان مهمتان حول دول يزورها الرئيس الروسى الشاب: أنجولا بقوتها العسكرية فى منطقة الجنوب، والتى لم تتغير فيها كثيرا أوضاع القوات المسلحة التى عملت مع القوات الكوبية وبدعم (سوفييتى) هائل حتى سقط النظام العنصرى ليستقر النظام فى أنجولا. ثم هى الدولة التى أنقذت قواتها المسلحة أيضا النظام فى الكونغو بعد مجيئ «كابيلا» الأب وحتى استقر الابن. هى قوة ضاربة، قد لا تكون الآن بالأيديولوجيا، لكنها وهى الغنية بالبترول أيضا تستطيع أن تكون مصدرا لتجارة السلاح المزدهرة فى روسيا.

فى هذه اللحظة أيضا، تبقى نيجيريا سادس أو سابع دولة بترولية فى العالم، وبها مؤسساتها الرأسمالية الفعالة رغم كل مظاهر الفساد، وهى قوة إقليمية ملحوظة فى كل غرب أفريقيا الأنجلوفونية والفرنكفوونية.. وهى فوق هذا وذاك محط نظر «القيادة الأمريكية العسكرية لأفريقيا- الأفروكوم» وتقبل التعاون والتحرك مع «الأصدقاء الأمريكيين» فى مساحة الصحراء الغربية الشاسعة، والغزل القائم يحمل

إشارات التراضى مبدئيا، والروس لا يهمهم كثيرا الوجود العسكرى الأمريكى فى مثل هذه المنطقة، ولكن يهمهم بالتأكيد مصير البترول وتنسيق ثروة الغاز، واحتمال أن تصبح أفريقيا بديلا للشرق الأوسط، ولذا جرى التركيز الروسى على زيارة نيجيريا- بعد مصر- بشكل ملحوظ.

إذن ثمة قوة جديدة أو قل متجددة تزحف نحو القارة. وقد يندهش المسئول أو الرأسمالى العربى عن سذاجة هؤلاء المتطلعين إلى ساحة لا تذكر أمامه إلا مرتبطة بعدم الكفاءة. كما يدهش لكل هذه المساعى نحوها من أناس محترمين مثل الرؤساء الروس أو الصينيين أو الأتراك...

فهل نطمع فى عودة القمة العربية الأفريقية، للانعقاد الآن فى الاجتماع الثانى للقمة بعد عقدها فى القاهرة ١٩٧٧! وهل نطمع فى كرم الرأسماليين العرب وخبرائهم لإعادة النظر فى صلاحية الساحة الأفريقية للانتباه؟!



■ المقال السابع:

الصين تكتسح الملاعب

■ ١-اختراق النظام العالمى :

ليس مؤكدا لدى الكثير من الباحثين أن الصين الشعبية تعمل على أن تكون «قطبا عالميا» حتى هذه اللحظة، وتتعدد الأقوال حول اتجاهها إلى هذا الهدف خلال عشرين عاما قادمة أو أقل؛ لأن هذا القول كان يتردد مع مطلع القرن الواحد والعشرين. لكن الصين لا تستكين إلى الأماني.. أو التحليلات الخيالية، فهى تقفز بسرعة مذهلة فى عالم الاقتصاد عموما والتجارة خصوصا، بشكل يتجاوز التوقعات «التحليلية» بكثير. وإن كان التنافس الاقتصادى قد جعلها فى طليعة منجزى التنمية، فإنها قد اخترقت الاقتصاد الأمريكى نفسه، حتى قبل أن تمس العالم الأوربى بنفس الدرجة. وها هى تحقق أكبر اختراقاتها فى ساحة العالم الثالث قادمة من آسيا إلى القارة الأفريقية، فضلا عن بعض مواقعها فى أمريكا الجنوبية.

كانت الصين الشعبية حتى دخولها الأمم المتحدة ١٩٧١ بل وبعد «إصلاحات» هياو دنج ١٩٧٩، مثلما هى الآن، لا تبالى «بالنظام الدولى» أى بقواعد لعبة «الاستقطاب السياسى»، ومع قفزاتها «بالإصلاحات الاقتصادية» بعد ذلك كدولة «اشتراكية مستقلة» تحتفظ بقوة تماسك الحزب الشيوعى وتوجهاته فى الإمساك بأجهزة الدولة المركزية، فقد راحت تخطط لعمليات «اختراق» داخل هذا النظام العالمى وفى هوامشه على الأساس الاقتصادى دون مبالاة «بالسياسة الدولية» فهى تلتزم بخطط براجماتية تماما يخدمها فى تحقيقها تطورها الاقتصادى السريع. وقد حماها هذا الموقف بالطبع من ضغط «المخاوف» السياسية التى قد يبثها ضدها

منافسوها أو حتى أعداؤها. بل إنها حين راحت تقتحم فضاءات النظام الدولى أو العالمى بهذه الروح لم تجد مقاومة تذكر. وقد تكون بدائل السوق الأمريكية، وما يقال عن الرأسمالية المالية، والنانو تكنولوجى وحرب العملات.. إلخ هى موضع دراسة أخرى عند فقهاء الاقتصاد الذين يثقون فى أن الولايات المتحدة تقف طبعا بالمرصاد لهذا التطور الصينى، وتتحفز لمواجهته.

بقى التساؤل قائما حول الموقف فى ساحة تهميش عالمى واسعة مثل الساحة الأفريقية (وأعنى هنا التهميش السياسى وليس الاندماج الفعلى القائم فى النظام الرأسمالى العالمى الآن) وهل ستنمو الصين بعيدا عن هذه الساحة أم تساند نموها بدورها أم تتحول لقوة استغلال جديدة كلها؟ هنا توجه الصين ضرباتها بعمليات اختراق اقتصادى لافتة لهذه الساحة لا تتحدث خلالها عن الأوزان السياسية. وبهذه القدرة المدهشة للصين حتى الآن على تجاهل «الدور السياسى» بعد أن كانت تملأ الدنيا ضجيجا بفلسفة «الرفيق ماو» و«لين بياو» عن تحرير الريف العالمى (العالم الثالث) من هيمنة الإمبريالية الرأسمالية أو حتى الاشتراكية (السوفييت)، إذ إنها تفرغت فى عملية بناء ذاتى نادرة لتجديد هويتها، دون أن تنسى فى الواقع بعث الرسائل الهادئة عن خطة القطب العالمى بعد حوالى عشرين عاما!

ولأنها تبتعد عن الضجيج السياسى، فإنها تجد أرضية قبول واسعة لدى نظم سياسية تتسم أصلا بالهشاشة، وتبدو متهالكة بشكل أكبر أمام ضغط «النظام العالمى» الحالى الذى يمارس كل ألوان الهيمنة السياسية والعسكرية عليها، وينشر «الفوضى» التى يسميها الفوضى البناءة، ويروج دعاويه فى الهيمنة بادعاء تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد، بينما يعرف الجميع أن السياسة الأمريكية التى تقود هذه «الدعايات المغرضة» غارقة فى استبداد أيديولوجى لا يخفى على أحد ومن ثم

تتجاهل مثله الصين نفسها. ولأن الذكاء الصينى يعرف كل هذه الأحاجى، فإن الصين تواصل هجومها بعمليات الاختراق النشطة لتكوين جبهتها الخاصة دون ضجيج سياسى ملحوظ، بل إن تسللها ذلك بدون غطاء سياسى بدأ يثير ريبة البعض مرة أخرى وكأنها بدورها تخفى «إيديولوجيا» خبيثة لابد من إدراكها.

هذا ما يبدو للكثيرين حين يحللون «الوقائع الصينية» مع منطقة مثل أفريقيا لأقل من عام واحد. إذ نرصد ببساطة زيارتين لرئيس الدولة الصينية «هيوجنتاو» لأفريقيا مايو ٢٠٠٦ ويناير ٢٠٠٧ زار فى الأولى أربعة دول وفى الأخيرة ثمانى دول. وكان قد تبعه رئيس وزرائه فى العام الماضى بزيارة سبع دول، ثم عقدت فى بكين نفسها فى نوفمبر ٢٠٠٦ أكبر مؤتمر أفريقى صينى ضم حوالى خمسين رئيسا لدولة أفريقية. وفى عدة سنوات أخيرة تقفز تجارة الصين مع أفريقيا من بضعة ملايين دولار إلى ٢٠ مليار سنة ٢٠٠١ إلى ٤٠ مليار سنة ٢٠٠٥ إلى ٥٥ مليار سنة ٢٠٠٦ بخطة الوصول إلى مائة مليار دولار سنة ٢٠١٠!

وهى تتجنب كل أشكال «التنافس السياسى» لاختراقاتها هذه، فلا تواجه الأمريكيين وحدهم فى بلد مثل نيجيريا أو جنوب أفريقيا بل تخترق دولاً كبرى من بين الأنجلوفون، وأخرى من الفرانكفون. بل و«الأرابوفون» إن جاز التعبير! وهى تخترق المقولات الكبرى ضد الأقطاب العالميين مثل الديون فتعلن إلغاء جميع ديونها للدول الأقل فقرا بل وبعض الدول البترولية نفسها (٣٣ دولة على المستوى الأفريقى) فى حدود خمسة مليارات دولار، وتعد بمساعدات غير مشروطة تصل إلى خمسة مليارات أخرى. وهى تبنى سدودا كبرى (أثيوبيا) ومصانع نحاس (زامبيا) وألمنيوم (مصر) وهى تستثمر فى الكونغو وأنجولا أكثر من ثلاثة مليارات فى عمليات إعادة البناء بعد الصراعات الكبرى فى هذه الدول، وهى تنشئ طرقا فى

نيجيريا (٢٠٠ مليون دولار)، وتحرص فى أكثر من دولة على إقامة رموز لوجودها ببناء «الاستاد الرياضى»، وشبكة الفضائيات، والمسارح الكبرى.. إلخ.

والصين الشعبية لا تخفى بعض ما تبتغيه خلافا للنمو الاقتصادى الكاسح. فهى مثلا لا تتعاون مع من يعترفون أو يتمسكون بالعلاقة مع تايوان، وهى تتحفظ بالتأكيد تجاه من يساندون قرارات ضدها حول حقوق الإنسان أو نظامها السياسى على نحو ما تقوده الولايات المتحدة فى مجلس حقوق الإنسان وغيره، وهى تخشى بالطبع من منافسة موقعها فى مجلس الأمن بالتمهيد لحضور اليابان أو استقرار «تايوان» فى النظام الدولى.. إلخ.

وهى تخشى الاتهام الذى بدأ يوجهه لها البعض وفى مقدمتهم رئيس وبعض قادة جنوب أفريقيا من أنهم يخشون أن تتحول الصين بهجومها الاقتصادى إلى إعادة شكل الاستعمار القديم فى أفريقيا، أى إنها تمتص المواد الخام، وتستغل الأسواق بضخ أكبر كمية من البضائع الرخيصة وحتى بعض القوى العمالية بدأت تثور بدورها ضد الدور الاقتصادى الصينى، حيث تغرق بضائعها الرخيصة أسواقا محلية كانت تغذيها منتجات النسيج المحلية مثلما يحدث فى جنوب أفريقيا. بل وقد اشتكى البعض فى نيجيريا وزامبيا من استغلالها للعمالة الرخيصة بدون تأمينات، كما تشتكى الطبقات الوسطى من سوء البضائع نفسها. ولأن الدوائر الرأسمالية العالمية تقوم بمثل ذلك بالطبع فإنها لم تجعل هذه المسائل مجال هجومها المضاد، بل راحت تتهم الصين فى الموضوعات التى تلقى الدعاية الواسعة لصالح الغرب مثل دعم موقف السودان فى دارفور، وموقف موجابى فى زيمبابوى بتجاهل تعنته فى حقوق المستوطنين أو احتكار السلطة. وهنا تقفز المسائل السياسية فى وجه الصين، فلا يرد المسئول الصينى إلا بأنهم لا يتدخلون فى الشئون الداخلية، وأن السودان يمكن

بسبب نظامه الداخلى أن يتراجع قليلا فى مسألة قبول القوات الدولية، وقد يجعلها مجاملة للصين التى تصب ثمانية مليارات فى استثمارات البترول لتستورد ٦٠-٧٠٪ من إنتاجه لصناعاتها، أما زيمبابوى فثمة أفارقة يؤيدون عدم أحقية الغرب فى الضغط عليها بهذه الطريقة، ومن هنا تواصل الصين زحفها الاقتصادى بل والسياسى على السواء، لأنه لا اقتصاد بدون سياسة.

لا يجادل أحد فى خطورة انفراد قطب أو آخر فى العالم بالسلطة العالمية على نحو ما تفعل الولايات المتحدة حاليا. ولا ندرى بالطبع كيف سيكون نوع «الاستقطاب الصينى» لو حدث. ولكننا نعرف أن العالم تسوده «فوضى» تعتبر بالفعل «بناءة» بالنسبة للمستغلين لها؛ ويعانى «العرب» تحديدا أقسى أشكالها. ولا يستطيع أحد تبرير هذا الغياب العربى عن محاولات «الاختراق» الجارية فى العالم والتى تستثمرها دولة مثل الصين بهذه الكفاءة، بل ونرى كيف تتحرك فيها دول مثل البرازيل وجنوب أفريقيا والهند .. وماليزيا وغيرهم؟. الجميع ينتظر بالطبع تحرك «الكتلة العربية» بإمكانياتها الاقتصادية-فضلا عن السياسية- لتجد مكانا «بناء» وسط هذه «الفوضى العالمية»، بدلا من التسليم بتطبيقاتها المؤسفة على أرضنا بهذا الشكل المحزن؟ ونقول «الكتلة العربية» لأننا نشهد بالطبع بعض المقاربات نحو الصين نفسها من قبل دولة عربية أو أخرى، دون أن ترغب فى التعبير عن «الكتلة» أو تستهدف بناء قوة إقليمية متميزة. ويبدو فقط أن الطمأنة السياسية للنظم العربية تجعلها قابلة لمعايشة الفوضى البناءة. بدل القيام بالاختراقات المناسبة لمستقبل سوف تتعدد فيه الأقطاب الحيوية وليس المهمشة بالضرورة. ولات ساعة ندم!

■ ٢-الملتقى الصينى الأفريقى : فى شرم الشيخ:

اتفق الموقف الصينى والمصرى، فى الحاجة لعقد الملتقى الصينى- الأفريقى فى

شرم الشيخ فى النصف الأول من نوفمبر ٢٠٠٩. فقد كانت الصين فى حاجة لساحة خارج أرضها تدافع فيها عن قلق البعض من تمددها المفاجئ فى القارة، والحملة الدعائية التى يغذيها الإعلام الغربى حول خطورة الصين ومطامعها فى ثروات القارة الأفريقية، كما كانت مصر فى حاجة أيضا لمهرجان أفريقى كبير تثبت فيه أنها لا تتجاهل أفريقيا كما يقول البعض، وأن مكانتها ليست أقل من مكانة قوة كبرى عالمية فى أفريقيا مثل الصين. بل وجاءتها الرياح بما تشتهيه، ممثلة فى إقبال رؤساء مهمين لها الآن على الحضور إلى هذا المؤتمر، بوصول معظم رؤساء دول حوض النيل، أثيوبيا- أوغندا- تنزانيا- رواندا- الكونغو- السودان، وذلك فى ظروف يحتد فيها الحوار حول مياه النيل، واتفاقيات المياه مع دول حوض النيل...

ولذا كاد الإعلام المصرى يفرد لهذه اللقاءات أكبر مساحة من تلك الخاصة بالحديث حول اللقاء مع الصينيين، ولعبت الصور المبهرة فى شرم الشيخ، وهو الموقع الذى يبدو خارج الإطار المصرى التقليدى فى القاهرة، مما جعل صور الحفاوة إضافة قوية بذاتها لصور المصالح المتحركة فى جعبة الجميع.

بدأت الصين حملتها كما هو منتظر بلغة الأرقام، والأنظار تتجه إلى حجم تجارة الصين مع أفريقيا الذى تزايد عشرة أضعاف فى أقل من عقد من الزمان! بدا الرقم مثيرا «للأحقاد» إذ بلغ أكثر من مائة مليار دولار بين ٢٠٠١-٢٠٠٩. ولكن الصين سارعت بالرد بأنها ليست مثل غيرها تستنزف ولا تعطى، فحجم صادراتها للقارة إن كان قد بلغ ٥١ مليار فإن وارداتها منها تصل إلى ٥٦ مليار، وبالأسعار العالمية بالطبع. ومعنى ذلك أنها أكثر توازنا من غيرها فى هذا المجال، تبلغ استثماراتها فيها حوالى ٦ مليار دولار. هنا رقم غير لافت كثيرا إذا علمنا أن مجمل استثمارات الصين خارجها تصل لحوالى ١٤٠ مليار دولار. ومن ثم يضع ذلك علامة استفهام أمام

استفادة أفريقيا من الصين خارج نطاق سعى الصين للتجارة التى لا تفيد أفريقيا كثيرا. ذلك لأن المواد التى تأخذها الصين مواد معدنية وخاصة البترول، بينما حجم واردات أفريقيا الكبيرة من الصين هى بضائع لا تفيد فى تنمية صناعة أو أدوات إنتاجية فى أفريقيا. من هنا بدأ الهجوم على الصين- من قبل وأثناء- مؤتمر شرم الشيخ، واضطر ذلك الجانب الصينى إلى إطلاق دفاعاته بالإشارة إلى القروض الميسرة فى الفترة القادمة والتى قد تصل بين عشرة وخمسة عشر مليار دولار، بالإضافة لما سبق تقديمه فى السنوات القليلة الماضية والتى وصلت إلى ٤٦ مليارا من الدولارات حتى عام ٢٠٠٨ على نحو ما ذكر رئيس الوزراء الصينى نفسه.

تحاول الصين أن تعبئ المجموعة الأفريقية مجتمعة خوفا من تسلل الحملات المعادية لها فى كل موقع على حدة، وهو أسلوب لجأ إليه الآخرون مبكرا منذ مؤتمرات الكمنولث البريطانى والفرنكفونية الفرنسى، بل والأحدث كان القمة الأمريكية الأفريقية (أجوا) منذ أواخر عهد الرئيس كلينتون وحتى الآن، وأعقب ذلك دعوات اليابان وكوريا وحتى تركيا لمؤتمرات مشتركة مماثلة، لكن كل ذلك لم يقنع «الإخوة العرب» بتكرار القمة العربية الأفريقية التى سبقت معظم هؤلاء منذ اجتمع مؤتمرهم الأول عام ١٩٧٧!

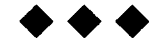
الصين تخشى الهجوم الفردى على نحو ما بدأ فى دول أفريقية كبرى مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا أو صحافة كينيا القوية،، وينضم إليهم مؤخرا القيادة الليبية، متهمة الصين بأنها إمبريالية جديدة بهجوم صينى اقتصادى مؤثر على إمكانيات تطور القارة!.. ويلفت النظر فى الخط الهجومى الجديد على الصين أنه يمضى- دون إحساس بأى تناقض- على وتيرة التخويف السابق عقب الحرب الثانية، بأن «التنين الأصفر» الشيوعى المرعب فى ذلك الوقت سوف يهدد السلام العالمى وتوازناته

الجديدة فى عصر العولمة المبكر، لذا فإن ما تواجهه الصين الآن أكثر من غيره، ليس هو الجانب الاقتصادى، وإنما الجانب السياسى والإعلامى الذى يخشى نهوض الصين الثانى، بالرأسمالية هذه المرة، بعد حملات الموجة الأولى على الصين الشيوعية.

ومع ذلك فما يجب نقده فى الصين ليس خطة نموها وإنما أدائها لهذا النمو تجاه الآخر مما يثير حملات منطقية أحيانا ضدها، فهى مثلا تدعم حكما فى السودان عليه علامات استفهام عديدة من «المجتمع الدولى»، وتبدو علاقته بالصين وتأمين الصين له مقابل انفرادها بمجال البترول هناك مثيرة للجميع، ويقترب ذلك من علاقتها مع نظام زيمبابوى ومشاكل الرئيس موجابى عديدة، ومن سوء حظ الصين أيضا أن تتجه استثماراتها «واستغلالها» لنظم غينيا (بعد الانقلاب) وغينيا الاستوائية والنيجر.. وكلها حكومات فاسدة أو انقلابية لا تلقى ترحيبا من الدول الأخرى..

إن معظم مواقع الهجوم على الصين، وحجم الدفاعات الصينية يجعلنا أمام عودة فرعية للحرب الباردة فى وقت تتصور فيه بعض الأقلام أن الصين مهما كانت «توسعاتها»، فهى من موقع الدول النامية أصلا، وأنها مكسب لنهوض هذه الدول لا عليها، وأنها احتياطى لموقف صلب بين دول الجنوب مجتمعة لو أمكن الترتيب لذلك جيدا بتعاون متوازن مع الصين، وهذه الرؤية جديرة بالنظر طبعا، لو درسنا موقف الصين جيدا فى المسائل الحيوية لبلدان الجنوب، أما انتظار مواقف مثالية الآن فى ظل غياب الأيديولوجيات النهضوية الكبرى، قومية أو اشتراكية أو مثل ذلك، فإننا لا يمكن أن نتخذ مواقف دعائية فقط تدخل فى إطار الحرب الباردة وليس فى إطار الفكر السياسى حول بناء كتلة الجنوب، ويتصور مفكر مثل سمير أمين

مستقبلا لمثل هذا الجهد من خارج الصين، ومن داخلها أيضا عبر حوار متصل مع قوى داخل الصين تقف إلى جانب بناء تعاون استقلالى حقيقى مع شعوب الجنوب، ولا ينفى ذلك وجود قوى توسعية فى الصين أيضا لا تهتم إلا بالنمو الاقتصادى، هذا ما تصورت أن تشرع فيه قوى نهضوية عربية ذات تأثير اجتماعى، وثقافى وسياسى أحيانا فى مصر وليبيا والجزائر، لصالح تعاون مثل ذلك الذى بدأ مع باندونج قديما وإن كان الزمان غير الزمان.. والناس أيضا.. أما مصر المضيفة فقد كان مثل هذا المؤتمر مكسبا خاصا لدبلوماسيتها بعيدا عن موضوعه الرئيسى. انشغلت مصر برؤساء دول حوض النيل من الحضور بأكثر ما انشغلت بالصين. فتجارتها مع الصين تكشف عن سوءات التجارة والاقتصاد فى مصر حيث تبلغ وإرادتها من الصين حوالى عشرة أضعاف صادراتها، ولا تزيد الاستثمارات الصينية عن ٣٠٠ مليون دولار بما جعل النقد المصرى (غير المفهوم باعتباره تقصيرا أيضا) مضافا إلى نقد الضيوف الآخرين تجاه الصين. ويبدو أن الإعلام المصرى شعر بذلك بدوره فاقتصر على تحية من حضر من رؤساء حوض النيل ونشاط الرئيس المصرى معهم، وبدت أحاديث المسئولين المصريين فى هذا الشأن «إغراء بمستقبل» التحرك المصرى الأفضل تجاههم بعد غياب طال، وساهم فى تعقيد العلاقات التاريخية السابقة...



■ المقال الثامن:

فرنسا ومشاكلها في القارة

■ ١- تحرك «الغوغاء»:

أصابتنى الدهشة، بل والانزعاج الشديد حين رأيت السيد «دوفيلبان» الشاعر ووزير الثقافة السابق، ورئيس الحكومة الفرنسية، يدعو «لمؤتمر قومي» - مع تصاعد أحداث باريس آخر أكتوبر ٢٠٠٥ - تحت شعار «فرنسا تواجه الإرهاب» وجاء ذلك عقب تصريحات وزير داخليته عن «غوغاء الضواحى» وتصريحات أخرى عن العرب والمسلمين ومصدر دهشتي هو هذه السرعة التى يلجأ فيها مسئولون فرنسيون عقلاء إلى جنون إدارة أمريكية انعزالية مثل إدارة «بوش»، فى حملاتها المسعورة في كل مكان تحت نفس الشعار «مواجهة الإرهاب»....

نسى هؤلاء المسئولون الفرنسيون أن نظامهم هذا ليس إلا وريث الثورة الفرنسية الشعبية العظيمة التى بقيت لقرن على الأقل عنوان «الغوغائية» عند أوربيين كثر. وبدلا من تأمل معنى ذلك في تاريخ المجتمعات، يستحضر مثقف فرنسي مثل «دوفيلبان» ومغترب فرنسي مثل «ساركوزى» موقف السلطة المعزولة عن جماهيرها ومهمشيها في أية حكومة من الدرجة الثالثة في العالم الثالث، رغم أن دور الدولة في فرنسا يظل ذا دلالة اجتماعية مهمة إزاء كل إجراءات العولمة ضد الدولة.

وما نريد أن نصل إليه هنا هو ذلك الالتفاف السريع على الموقف الاجتماعي المتدهور والانضمام السريع لمعسكر «مواجهة الإرهاب»، إنني واثق أن ذلك ليس لعدم معرفة المسئولين الفرنسيين بالفرق بين المشكلة الاجتماعية و«المسألة

الإرهابية»، ولكن لأن هذا التفسير يحدث -فيما يبدو- مزيدا من الدفء في الانحرافة الفرنسية الحالية إلى المعسكر الأمريكي من جهة، كما يوفر تفسيرات مريحة أكثر في تحليل سلوك الآلاف من الشباب الفرنسي حين يلقى العبء على «المسألة الإسلامية» والأصولية من جهة أخرى .....

يظل من اللافت أن الشخوص التى تتهم جماهير عشرات الضواحي بالغوغائية أو تستدعى «مقولة الإرهاب»، أو التبسيطات «الغوغائية» باتهام العرب والمسلمين، هم من أجيال قريبة شهدت – وقد تكون شاركت – في «ثورة الشباب» في جامعات فرنسا بما عرف بثورة التجديدات الشبابية للمجتمع عام ١٩٦٨ بينما بدت متهمة بالغوغائية حين استولى الشباب على مدرجات الجامعة وأشاعوا الفوضى في بعض المدن ثم أعقبتها تغييرات كبرى فى أوروبا والعالم بالفعل.

كذلك ينسى هؤلاء أن حركات التضامن الأوروبية في السبعينات مع حركات التحرير في العالم الثالث وخاصة العربية والأفريقية تحديدا والتى سميت بالألوية الحمراء وغيرها من المسميات في ألمانيا وإيطاليا واليابان وفرنسا نفسها، أطلقت عليها وسائل الإعلام الاوروبي مسمى الحركات الإرهابية، بل وذكرت بعض صحفهم أن مصريا يقود بعضها!! (دير شبيجل ٢٤ -١٠-١٩٧٧) وراح «مهدي بن بركة» ضحية مثل هذا الاتهام بمساعدة الإرهاب! وقد أثارت مثل تلك الاتهامات مشاعر أبناء العالم الثالث في ضواحي فرنسا نفسها وغيرها مما جعل السلطة الفرنسية تبدأ في معالجة أحوال الضواحي فيما عرف بالخطة الأولى عام ١٩٧٧، ثم توتر الموقف ثانية في الثمانينات إزاء تراخي البيروقراطية الفرنسية فأُنشئ المجلس الأعلى للاندماج الاجتماعي ١٩٨٩، ثم أنشئت وزارة المدن عام ١٩٩٠، ولكن التوتر لم يهدأ فوضعت الخطة الثانية للاندماج الاجتماعي عام ٢٠٠٤، فهل

كان كل ذلك تمهيدا لمخططات الإرهاب عام ٢٠٠٥، أم نتاج أوضاع اجتماعية تتجاهلها أوروبا وخاصة الفرنسيين الذين لم يعد يمينهم المتصاعد يقبل العرب أو الأفارقة.

وبدلا من استحضار دور الدولة في حفظ حقوق المواطنة في فرنسا راح المحافظون الجدد الفرنسيون يحيلون حالة التفكك والتشوه الاجتماعي، بل وعملية الإقصاء الاجتماعي إلى ذاكرة «الاستعمار الداخلي» بأكثر من اللجوء للتحليل الاجتماعي. «والاستعمار الداخلي» الكامن في العقل الفرنسي هو الذي فرض منذ وقت طويل فلسفات الإدماج والتمثل في الثقافة الفرنسية الاستعمارية بدلا من تصور الوضع المناسب «للآخر» ولو كان من أبناء المستعمرات، أو حتى من أجل إدارة المستعمرات. ومع ضعف فرنسا وخسارتها لوضع «السيد» على مساحة واسعة من أفريقيا وآسيا والكاريبي بما كان يتيح لطبقاتها الحاكمة وثقافتها الاستعمارية بسط روح «الفوقية» وأرستقراطيتها على عوالم خارجية أصبح لا مفر من الانكفاء في حدودها الداخلية – رغم محاولات الديجولية التوسع فى أوروبا بدلا من القارات الثلاث الأخرى عندئذ، أصبحت آلية «الاستعمار الداخلى» الفرنسية تصب على رءوس «المقيمين الأجانب» في مدن باريس وضواحيها مهما توطنوا!

إن السياسة التى تجاهلت أوضاع أطراف اجتماعية مثل سكان الضواحي، ليست ذات بعد خاص بعقلية «الاستعمار الداخلى» فقط أو بمسألة «الهوية المركزية» المتعصبة للفرنسيين وحدها، وإنما تمتد أيضا لإنكار الذاكرة الاجتماعية في فرنسا نفسها، وذلك فيما يتعلق بملايين الأفارقة والعرب الذين دافعوا عن كيان المجتمع الفرنسي نفسه على مدى حوالى القرنين. فمنذ سياسة التوسع الفرنسي التي نتجت عن نمو الرأسمالية الفرنسية ، استدعت الطبقات الجديدة كل تراثها في الفكر

الفرنسي العنصري من «مونتسكيو» حتى «رينان» و«لوبون» لتعبئة الألوف من أبناء المستعمرات في فرق «فرنسية» لفتح مستعمرات جديدة واستجلبت ألوفاً أخرى منذ أواخر القرن التاسع عشر لتبني في المدن الفرنسية أجمل شوارعها وضواحيها.

وفي المقابل كان الآلاف من الفرنسيين يتوجهون لحياة الاستيطان والحكم في المستعمرات (أو فيما وراء البحار حسب التعبير الفرنسي) لإدارة تحويل الثروات والمواد الخام إلى العاصمة الأم. وكلنا يذكر معاناة شعوب الجزائر وغيرها من ادعاء «الجزائر فرنسية» أو تسمية أربعة عشر إقليما أفريقيا في غرب ووسط أفريقيا «بالجماعة الفرنسية» لغرب أفريقيا أو أفريقيا الاستوائية (مقابل تعبير أكثر حياء للاستعمار البريطاني باسم «الكومنولث»). كانت هذه هي المرحلة الأولى لشقاء ملايين الأفارقة من أجل زراعة الكاكاو (للشيكولاتة) والفول السوداني (للزبد الصناعي) والبن (لكافيه الساعة الخامسة!)، ثم كانت المرحلة الثانية خلال الحرب العالمية الأولى والثانية، وبدأ ما عُرف باسم «فرق الرماة السنغالية» يشكل أحد معالم الفرق العسكرية الفرنسية التى تتقدمها «فرق الرماة» من الحوائط البشرية الإفريقية (مقابل تعبير بريطاني أكثر حياء أيضا باسم قوات «حملة البنادق») ..... ونعرف جميعا من دراسات معروفة أن حوالى ثمانية ملايين مقاتل من أفريقيا وآسيا والكاريبي استخدمتهم القوات الفرنسية والبريطانية في معارك لا ناقة لهم فيها ولا جمل على الأراضي الأوروبية وخارجها (من نظم رأسمالية وفاشية)، بل إن دراسة أخرى ذكرت أن مجمل من خدموا مباشرة في فرق مساعدة للجيوش الأوروبية قد بلغوا ٢٦ مليونا من القارات الثلاث!

وقد دهشت يوما من حملة فى صحف السنغال لم تتوقف بعد لدفع فرنسا إلى تعديل قانون معاشات ثمانين ألف مقاتل سنغالي في الحرب الثانية ما زالوا أحياء ولا

تتعدى معاشاتهم مائة يورو مقابل أضعاف ذلك للجندي الفرنسي. وما نريد ذكره هنا أن تعبير «الرماة السنغاليين» لا يقتصر على أبناء السنغال الذين دافعوا عن الأراضي الفرنسية أو عن مصالح الرأسمالية الفرنسية داخل أراضيها أو خارجها، وإنما يشمل التعبير الملايين التي حاربت أو ساندت القوات المحاربة من المستعمرات المختلفة في أنحاء أفريقيا، ولذا اعتاد العقل الفرنسي الاستعماري أن يصف هؤلاء «الآخرين» بالسنغاليين وها هو يسميهم الآن «بالأوغاد» أو الإرهابيين الأفارقة والعرب حتى لا يتعب نفسه بمشقة دراسة الحقوق التاريخية والعدل المتوجب الالتزام به.

لقد لفت نظرى أيضا وأنا أتابع أدبيات استغلال الأوروبيين للأفارقة في الحربين العالميتين، ما ذكرته المصادر عن تعليمات تشرشل الإعلامية عن حظر ممارسة «الحاجز اللوني» في الجيش، بينما حملت برقيات منه إلى سفاراته تعليمات أخرى لمنع تطوع المهنيين السود الذين يتطلعون للعمل كطيارين وأطباء، حتى لا يحصلوا على مراكز في الجيش الأوروبي. ومثل ذلك ما قرأناه وذكره بعض الرؤساء الأفريقيين في باريس في الذكري الستين للحرب العالمية عام ٢٠٠٤ – ناهيك عن كافة الدراسات الأوروبية نفسها – عن أمر ديجول بتسريح الجنود الأفارقة من الجيش الفرنسي بعد معركة البروفانس الشهيرة في ٢٣ أغسطس ١٩٤٤ وذلك فيما سمى بعملية « تبييض الجيش الفرنسي المنتصر» مع إعلان نهاية الحرب. وقيل ذلك في مناسبة احتفال فرنسي وأفريقي بالذكري الستين لتحرير البروفانس على يد الرماة الأفريقيين في أغسطس ٢٠٠٤ !!

وقد شاء فنان روائي وسينمائي سنغالي شهير مثل «عثمان سمبين» أن يسجل يوما آلام الأفارقة وذكرياتهم عن بؤس مكافأة الأوروبيين لهم عما بذلوه معهم في

حروبهم العالمية ، فلم يجدوا إلا قصة «معسكر تياوري» عنوانا لفيلمه عام ١٩٨٨ حيث مات المئات من الأفارقة بالرصاص بتهمة التمرد، ودفنوا هناك في مقابر جماعية.

أما صحيفة ليبراسيون الفرنسية فقد ساهمت في احتفالات عام ٢٠٠٤ بذكرى الحرب الثانية مع «محاربين قدامى» أفريقيين (ولا يستعمل الإعلام ولا الثقافة الفرنسية هذا التعبير كثيرا) وأبرزت من بين أقوال بعضهم في أغسطس ٢٠٠٤ « أنه لم يعد ينتظر شيئا من فرنسا، ولكنه يشعر أنه من المحزن ألا يحظي أبناؤنا بحق السفر إلى فرنسا!!».

أعتقد أن هذا المعنى هو الذي تحول إلى ميراث وذكريات ما زال يحملها أبناء أفريقيا والشمال الأفريقي في مخزونهم الذي يفجره الوضع الاجتماعي البائس، والتشوه الاجتماعي لوجودهم في المجتمع الفرنسي، رغم تعدد أجيالهم بين الفرنسيين ...وكفرنسيين. ولعل الآلاف منهم بات يدهش من ضمه إلى بؤر الإرهاب التى تعيش على ذكرها آلة الإعلام الأمريكي ويلتحق بها الإعلام الأوروبي بكثافة الآن. وأظن أن الرئيس الفرنسي «جاك شيراك» قد أدرك ذلك ضمن حديثه عن أسباب الأزمة ومأزق الهوية فأشار بقدر من المسئولية إلى «أزمة المعنى» وأزمة المعايير.. ليربط بعدها الانضباط بالعدل!! وهذا ما ينتظره ملايين «المتوطنين» الأفارقة والعرب في الضواحي الفرنسية!

٢-صعوبة الاعتذار عن التاريخ الاستعمارى

حيث تفشل فرنسا فى استعادة أمجادها الديجولية تجاه شعوب العالم الثالث، أو إزاء التحدى الأمريكى لها فى معظم مناطق نفوذها، بل واضطرارها- المخزى- لمشاركة الأمريكيين سياساتهم فى الخليج وسوريا ولبنان، لا تجد فرنسا استعادة

مجدها إلا فى إعادة كتابة التاريخ، وخاصة التاريخ العربى صاحب العلاقة معها، علاقة الاستعمار الفرنسى البائس طبعا والذى شمل أجزاء كبيرة من الوطن العربى، وامتد إلى أقاصى الأرض من الهند الصينية إلى أمريكا الوسطى.

وقد أطلق عدد من أحرار فرنسا على هذه المراجعة «حرب الأمجاد الفرنسية، وأسماها آخرون «الحرب على التاريخ الفرنسى» وذلك حين تقدم برلمانيون كثر وخاصة من اليمين الفرنسى «بمشروعات قوانين» للنص على تمجيد «الدور الإيجابى» للاستعمار الفرنسى، وإعادة بناء ذاكرة الفرنسيين.

هذا ما صمم اليمين الفرنسي، وأغلبية الجمعية الوطنية الفرنسية عموما، على تأكيده فى القانون رقم ١٥٨ فى ٢٣ فبراير ٢٠٠٥ والذى رفض البرلمان الفرنسى التراجع عنه بناء على طلب نسبة من النواب فى نوفمبر الماضى وكانت مجموعة برلمانية تحاول الاستجابة لمطالب أطراف عديدة مثقفة وتعليمية -فى فرنسا فضلا عن احتجاجات أبناء بلدان المغرب العربى وخاصة فى الجزائر.

والموضوع يتمثل فى هجمة اليمين والوسط الفرنسى مؤخرا لوقف ميول بعض الدوائر الفرنسية للتحرر من النفوذ الأمريكي، والاقتراب من بلدان الجنوب، فى صور مختلفة كان أحدها فى العالم العربي، فى محاولة فرنسية للاحتفاظ بمكانتها فى اتحاد أوروبى مستقل. وقد نجح هذا اليمين، ضمن نجاحاته السياسية والاقتصادية، فى مهاجمة البعد الثقافى والفكرى الذى يبقى لفرنسا فى علاقاتها مع هذه العوالم الخارجية، وضمن ذلك إعادة صياغة التاريخ والوقائع التاريخية نفسها لصالح فئات فرنسية إمبريالية وضد الهويات الوطنية لشعوبنا فى بلدان الجنوب.

كشف عن ذلك مؤخرا صدور القانون الذى اشتهر «بقانون ٢٣ فبراير ٢٠٠٥»حول الدور الإيجابى للوجود الفرنسى فى مستعمراتها، وإلزام المؤسسات

التعليمية والجامعية بالتعبير عن ذلك فى تدريس التاريخ. وتلزم هنا القراءة الدقيقة لبعض مواد هذا القانون الذى ينص فى مادته الأولى على أن «تعبر الأمة عن عرفانها بالدين للنساء والرجال الذين شاركوا فى العمل الذى قامت به فرنسا فى مستعمراتها وخاصة فى الجزائر والمغرب وتونس والهند الصينية.. وأن تعترف (الأمة الفرنسية) بالآلام والتضحيات التى تحملها النساء والرجال والعسكريون.. فى هذه الأقاليم».

أما المادة الرابعة فى القانون فتنص على «أن تمنح مقررات الجامعة المكانة المناسبة التى يستحقها وجود فرنسا فيما وراء البحار خاصة فى شمال أفريقيا... ولابد أن تعترف برامج التعليم المدرسى بالدور الإيجابى الذى حققه الوجود الفرنسى فيما وراء البحار وخاصة فى شمال أفريقيا، وعليها أن تسجل المكانة اللائقة التى يستحقها هذا التاريخ وتضحيات أفراد القوات المسلحة الفرنسية».

وفى مثل ذلك من صياغات القانون وقوانين سابقة يذكر البرلمان قوانين خاصة بإنشاء مؤسسة لإعادة بناء كتابه التاريخ ودراساته فى الجزائر بشكل خاص، وذكر كلمة «حرب الجزائر» بدلا من «قوات حفظ النظام» حتى يحصل بعض الفرنسيين على وضع «المحاربين القدامي» دون غيرهم من أبناء الجزائر الذين حاربوا مع فرنسا ضد إخوانهم أثناء الثورة الجزائرية (الحركيين وعددهم حوالى ٢٠٠ ألف جزائري).

حين أبدأ بلوم موقفنا كمثقفين عرب فى السكوت على صدور مثل هذه التشريعات ذات الطابع العنصرى فعليا فى البلدان الغربية، فإننى أريد التنبيه بأن ذلك يمثل خطرا مباشراً على التعامل مع أبناء البلاد العربية والأفريقية فى البلاد الأوربية على نحو ما يظهر فى الموقف من الهجرة العربية الأفريقية والمساعدات

الأوربية للشعوب الأفريقية الفقيرة أو استمرار الاضطهاد وسياسات الإفقار حتى فى مجال الزراعة وليس فقط فى قوانين مواجهة الإرهاب؛ ذلك لأن الأوروبى سوف ينزع من نفسه نهائيا أى إحساس بالذنب التاريخي عن فترة استعماره وقهره لهذه الشعوب ولابد أننا قد لاحظنا الرفض الأوروبي الدائم لفكرة الاعتذار وطرح فترة تسامح جديدة بين العالمين.

وقد انتبه آلاف المثقفين الفرنسيين أنفسهم لمخاطر ذلك على وضع ومستقبل الليبرالية والديمقراطية والاندماج الاجتماعى فى بلادهم، فما بالك ببلادنا، وخلال تلك الشهور التى مضت على صدور القانون قام أكبر أساتذة التاريخ الفرنسى (كلود ليوزو وغيره) بإصدار بيانات مضادة للقانون مطالبين الجمعية الوطنية بمراجعته، كما وقع أكثر من ألف مدرس وكاتب فرنسى بيانات احتجاج على القانون، وكذلك فعلت جمعيات حقوق الإنسان - ومناهضة العنصرية، والحوار حول التاريخ الفرنسي، ثم مؤتمر جمعية القلم الدولية (يونيو ٢٠٠٥).

ويتركز الاحتجاج من جانب المثقفين الأوربيين على الكثير من جوانب القضية بعضها يتعلق بحرياتهم المباشرة فى دراسة تاريخهم دون نص رسمى من الدولة وصفه بعضهم بالأكاذيب الرسمية، ويتعلق الآخر بمباديء حرية الفكر والتعبير، أو بطبيعة صياغة الذاكرة الوطنية بناء على جدل تاريخى وليس على الطبعة الموحدة وذكر البعض أن تمجيد تاريخ فرنسا الاستعمارى يعنى تمجيد أعمال مجرمى حرب إلى حد طلب أعضاء الجيش السرى الفرنسى فى الجزائر وأصحاب الأقدام السوداء إقامة نصب تذكارية لهم فى جنوب فرنسا. وذكر بعضهم بما جرى حول منع مناقشة مسألة الهولوكوست (المحرقة) فى قانون آخر منذ ١٩٩٠.

على الجانب الآخر من المتوسط، استشاطت أطراف كثيرة من النخبة الجزائرية

من صدور هذا القانون الذى «يمجد الاستعمار الفرنسي» وخاصة فى الجزائر! بينما تسعى الشعوب للحصول على اعتذارات من بعضها تجاه الآخر، بدأت به فرنسا نفسها باعتذار ألمانيا وتشغل القضية كلا من كوريا والصين.. إلخ، وإذ بفرنسا تسعى بعد صدور هذا القانون الذى يخص الجزائر دائما بالذكر، بالحصول على معاهدة صداقة وتعاون خاصة مع الجزائر تتجاوز كل المآسى لتنفرد بعلاقات خاصة جديدة فى مواجهة النفوذ الأمريكى الزاحف على المغارب عموما.

إن جوهر الانتباه فى الحملة الواجبة على القانون الفرنسى ١٥٨ - ٢٣ فبراير ٢٠٠٥ هو أنه يطلب من الشعوب شطب ذاكرتها الوطنية فى فترات بالغة القسوة من تاريخها نتج عنها دفع حركات وطنية، واجتماعية جديدة ومحاولات بناء حديثة، فى الوقت الذى يمجد «الدور الإيجابى للوجود الفرنسى» والوضع اللائق الذى تستحقه القوات المسلحة التى «عملت» فيما وراء البحار. ومعنى ذلك أنه يصبح علينا مراجعة تاريخنا الوطنى الحديث الذى يقوم على المقاومة الشعبية الشهيرة للحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام أو مقاومته الإنجليز فى السودان والعراق.. أما الأدبيات المغاربية فإنها تزخر بمآسى الاستعمار الفرنسى ضد الثقافة والهوية والأرض والبشر على السواء، لذلك فإننى آسف أن تقتصر إثارة هذه القضية الخطيرة على بعض مثقفى أو سياسى الجزائر أو المغرب وحدهم؛ لأننا جميعا - مشرقا ومغربا - مطالبون بوقفة تستحقها الأوضاع المتردية فى المنطقة، شاملة المصالح المادية، والوضع السياسي، وقضايا الهوية.



■ المقال التاسع:

تركيا .. وتمددها الأفريقي

انعقد مؤتمر القمة التركية – الأفريقية بين ١٨-٢٠ أغسطس ٢٠٠٨ بحضور ممثلي خمسين دولة أفريقية بين رئيس دولة وحكومة ووزراء خارجية، وسبق هذا المؤتمر – الفرح – اجتماع للمنتدى المدني من خمسمائة عضو من المنظمات الأهلية والتجارية الأفريقية من أنحاء القارة! هكذا تمد تركيا ذراعيها أيضا إلى القارة السمراء البيضاء بعد نشاطها الكبير وسط آسيا والشرق الأوسط، وكنا نظن أنها قاصرة على امتدادها فى شمال أفريقيا وخاصة ليبيا، وإذ بها أكثر حيوية مع جنوب أفريقيا وأثيوبيا ونيجيريا، وتمتد عبر اثنتي عشرة سفارة ستصبح ضعفها وأكثر فى أقرب وقت ...

والحفل التركى لا يخفى هدفه المباشر، حتى القصير جدا منه، وهو التنافس مع أوروبيين (النمسا – أيسلندا) حول مقعد مجلس الأمن غير الدائم فى أكتوبر القادم. أما الهدف الأبعد نسبيا فهو الحصول على وزن بين بلدان الجنوب يؤهلها أكثر لدور موعود به فى الاتحاد الأوروبى، بل واتحاد المتوسط الدائر الحديث عنه الآن.

وتركيا الآن نموذج لمسعى « الدولة الوطنية » فى إطار العولمة تلعب قواها الرأسمالية بجدية فى إطار المركز والأطراف، بل وبين «الأطراف» المتنازعة نفسها فى الغرب والشرق. كما توفق بين الدولة المدنية والإسلامية والعسكرية، وبين الأوروبية والآسيوية. وهى مع أفريقيا ستجمع بين الحداثة وتقاليد المجتمع الدولى، وبين التراثية حيث يلمح بعض مفكريها بافتخار إلى تاريخ الدولة العثمانية التى امتدت إلى سواحل المحيط الهندي، وإلى شمال بحيرة تشاد والصحراء النيجيرية

...لكن الأتراك لا ينافسون العرب فى اللغة التاريخية، وإنما يقتحمون القارة بلغة الاقتصاد من مساعدات تصل إلى حوالى مليار دولار إلى استثمارات حكومية تصل لمثلها. بينما العقود المباشرة تصل إلى خمسة عشر مليارا. أما التبادل التجارى فتصاعد أرقامه، ويا للغرابة بين أعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٨ بنسبة ٣٠٠٪ حسب تقديرات مسئوليهم، لتقفز من خمسة مليارات إلى خمسة عشر مليارا. فأية دولة متوسطة الإمكانيات هذه؟ تقفز السنوات بين إيديها مثل مسبحة نحو المستقبل الثرى بالفاعلية، رغم شروط التبعية الاقتصادية وحتى السياسية التى تحكمها مثل الكثيرين، لكن الواضح أن الأتراك يشعرون بثقل المنافسات من حولهم، وهى لا ترحم، سواء كانوا الروس أو الإيرانيين وحتى جمهوريات وسط أوربا.

والذى أريد أن ننتبه إليه، هو أن طبيعة التوجه الإسلامى أو العلمانى لا تذكر على جدول العلاقات الخارجية ومكانة البلاد بأى شكل. بل إن الأرقام المذكورة، على امتداداتها فى التاريخ تتجاوز سنوات الصراع الأخير حول العلمانية والدينية على السواء ... ومن الواضح أن العمل الحقيقى لبناء دولة رأسمالية حديثة يتجاوز كثيرا من المقولات التى تنشغل بها جماهير منطقتنا وحدها لاهية عن حقيقة التطورات العالمية الجارية.

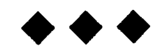
دعونا الآن نعقب على بعض دلالات المؤتمر من خلال أحداثه أو من خارجها . كاد يغطى على وقائع المؤتمر مجرد حضور الرئيس السودانى عمر البشير. وكانت أجهزة الإعلام قد فوجئت بقدرته على السفر رغم تهديدات المحكمة الجنائية الدولية، ما لم تكن أدهشتهم جرأة تركيا على دعوته! وقد أتاحت هذه الأجواء للرئيس السودانى وسفيره فى الأمم المتحدة الذى صاحبه إلى تركيا أن يظهروا تحديهم للجميع – علما بأن الرئيس السودانى اعتذر عن سفرتين بما بدا تخوفا من

الموقف الدولى، لكنه بدأ يكتسب شجاعة أكثر على التحدى بفضل بعض عناصر الموقف الداخلى، بل والدولى نفسه. وقد حاول الأتراك التغلب على الموقف بترديد أن المؤتمر يتم بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقى، ويضم دول القارة دون استثناءات، وراح الرئيس التركى يردد أكثر من مرة أنه أوصى الرئيس السودانى بضرورة حل «مأساة» دارفور و«بدون عنف»، كما ضمنوا البيان الختامى للمؤتمر إشارة واضحة إلى مسعى المجتمعين لإقرار السلام والأمن، و»احترام القانون الدولى» وقد تدهشنا الجملة الأخيرة فى مثل هذه المؤتمرات إلا أن تشير هنا للحالة السودانية ..! ...وعلينا أن نتصور كيف أجبرت تركيا على ترديد مثل هذه المقولات وعليها ما عليها حول الأكراد مثلا.

النقطة الأخرى الجديرة بالاعتبار، هى موقف « الحالة العربية » من مثل هذه الأشكال للعمل على صعيد دولى، وخاصة فى مجال العلاقات العربية الأفريقية ... فإذا كانت قضايا عارضة – بدرجة او بأخرى – مثل عضوية مجلس الأمن أو حتى الرغبة فى دخول الاتحاد الأوربى، تدفع بلدا بعيدا عن القارة الأفريقية ومتوسطة القدرات، لدخول ساحة العمل الدولى من أوسع أبوابه على مستوى نشاط الصين أو اليابان أو الهند الذين عقدوا مثل هذه القمم مؤخرا مع أفريقيا، فقد يلفت ذلك انتباه الحكام العرب لسوء موقفهم فى قضية مثل التعاون العربى الأفريقى، وقد انعقد لها مؤتمر مبكر وناجح سابقا على نمط مثل هذه المؤتمرات فى أطراف من العالم، وهو القمة العربية الأفريقية عام ١٩٧٧، ثم لم يستطع العرب العودة إليه بعد ثلاثين عاما؟

كيف تسمح الدبلوماسية العربية لنفسها بهذا التجاهل لمصالحها لأسباب تخجل أية دولة صغيرة عن ذكرها مثل حضور أطراف لا ترضى دولة عربية (الصحراء) أو

خلاف حول دارفور إلى غير ذلك مما لا معنى له فى عقد مؤتمر له دوريته المقررة ولجانه المؤسسية، وأدواته الاقتصادية والسياسية على السواء بما يتجاوز حضور هذا أو غياب ذاك. وحتى في اجتماع القمة الأفريقية فى شرم الشيخ – يوليو ٢٠٠٨ – لم يستطع أحد فيه أن يدفع بالموقف إلا لبضع خطوات لا تبشر بالكثير رغم أنباء القمة الهندية والصينية واليابانية. وقد طرحت بدائل للقمة المؤسسية هذه فى شكل منتديات عربية أفريقية، على مستوى رئاسى أو وزارى، ولم تتقدم الخطوة كثيرا فى أروقة الجامعة العربية أو الاتحاد الأفريقى، وهذا موقف مثير للأسف والأسى، حيث لا يبدو أدنى اهتمام مشترك بمصائر هذه المنطقة، رغم أن قضية فلسطين لم تحل بعد، وأموال البترول تتزايد بشكل فلكى وتحتاج لآفاق الاستثمار. وقد كانت هاتان المسألتان هما حجر الزاوية فى الدعوة الأولى، منذ أكثر من ثلاثين عاما – إلى القمة العربية الأفريقية. وحتى إذا تجاوزنا هذه الضرورات التى لا تبدو بسيطة، فإن الحركة العالمية لا تقبل الآن الأدوار الفردية المحدودة، التى لا تستند إلى كتل كبيرة، ولذا فإن تركيا – وهى بالمناسبة ما زالت حائرة بين الكتل الكبيرة – تراهن بثقلها الذاتى فى كسب محيط حولها، وإذ بها تتحرك فى أكثر من محيط باقتدار لا يخفى على أحد، بما جعلها تنتزع من الاتحاد الأفريقى نفسه – دائرتنا الاستراتيجية – بيانا بأن تركيا «شريك استراتيجى» ... ولها كل الحق فى ذلك!



■ المقال العاشر:

فى ساحة الجنوب

■ ١-من بورتو أليجرى إلى مومباى:

اجتمع في مومباي بين السادس عشر والحادي والعشرين من يناير ٢٠٠٤ مئات الآلاف من نشطاء المجتمع المدني والأهلي والحركات الاجتماعية وكبار المثقفين في العالم قادمين من أنحاء المعمورة في إطار المنتدى الأكاديمي العالمي، بهدف التعبير عن حركة مناهضة العولمة في العالم وتحت شعار إن عالماً آخر ممكن.

وإذا كان اجتماع مومباي على الساحل الهندي يعتبر الرابع بعد اجتماعات تمت في دافوس بسويسرا وبورتو أليجري في البرازيل فإنه سيضاف إلى نجاحات هذه المجموعة من البشر الذين يتصورون أنهم رغم فقر حالهم يستطيعون التصدي لهيلمان الأغنياء والمليارديرات الذين يجتمعون في إطار المنتدى الاقتصادي العالمي وفق مبادئ مؤتمر دافوس الذي يجمع الحكام وأصحاب الاحتكارات الكبرى في العالم، ويخطط لاستمرار الهيمنة واقتصاد السوق الحرة، ويرى في الواقع الراهن شيئاً طيباً قابلاً للاستمرار، لو أنه تخلص -وفق خططهم- من مجموعة من الأشرار غير الديمقراطيين وغير الليبراليين، وغير الملتزمين بقواعد النظام العالمي الجديد! ويشيرون في طرف من حديثهم إلى هذه المجموعات المناهضة للعولمة، والتي أصبحت تجتمع سنوياً في إحدى بلدان الجنوب (مصدر الشر!) مرتين: في أميركا اللاتينية ثم في الهند وما بعدها في أفريقيا، مما يوحي بامكانيات تأثيرها في مجريات العالم. ولم لا؟ وقد كان عام ٢٠٠٣ الذي هو من أبأس الأعوام في تاريخ البشرية وحركة العولمة، كان هذا العام نفسه الذي شهد موجات من المظاهرات الصاخبة

ضد الأغنياء وضد العسكريين أو عسكرة العولمة... مرة ضد الاتجاه للحرب في العراق في ٥ فبراير ٢٠٠٣ في أكثر من ٧٠٠ مدينة بالعالم، وأخرى في مارس في حوالى خمسمائة مدينة، بما حشد ما يقارب المائة مليون نسمة في صرخة ضد الحرب دوت في وجه النظم التي تدعي الديمقراطية وحقوق الإنسان.

في أنباء أخيرة ذكر أن أكثر من مائة ألف من النشطاء طلبوا تأشيرة دخول الهند لحضور مؤتمر المنتدى الاجتماعي العالمي، يضاف إليهم الملايين من مدينة الخمسة عشر مليوناً في مومباي. ورغم عدم ارتياح الحزب الحاكم في الهند لهذه التظاهرة إزاء غزله الدائر مع الأميركيين، وخوفاً من احتساب المظاهرات ذات الطابع الشعبي لصالح حزب المؤتمر الذي يشارك بادعاء الديمقراطية والمبادئ الاجتماعية، رغم ذلك، فإنه لا مفر أن اجتماع مومباي يحمل الكثير من الأفكار والمقترحات حول تغيير النظام العالمي، الذي تسوده الولايات المتحدة وكأنها المنتصر الوحيد في هذا العالم.

أصحاب الهيمنة المركزية يبدون متفائلين، وقد تمت سيطرتهم في أفغانستان والعراق، وتجري حلول كثير من مشكلات القارات الخمس وفق توجيهات الإدارة الأميركية.. حتى أعضاء حلف الأطلنطي باتوا منكسرين أمام الرغبات الأميركية.

لكن الشعوب التي تعيش بالأمل أكثر مما تحيا بالوقائع اليومية البائسة قد تحمل تفاؤلاً من نوع آخر، وفق ما تحققه بين يوم وآخر من تقدم، ويبدو هذا النهج صحيحاً أو واقعياً في أكثر من قارة وبين بلدان الجنوب، ولكنه للأسف أقل واقعية على المستوى العربي تحديدا.

سوف تأتي شعوب أميركا اللاتينية إلى مومباي بتجارب النجاحات الديمقراطية في البرازيل والأرجنتين وإكوادور، وتحديات نسبية لمشروعات أميركا في منظمة

النافتا للتبادل التجاري، كما ستأتي أفريقيا بروح الاتحاد، وبعض النجاحات في التجمعات الإقليمية، والاستقرار السياسي النسبي في إقليم أو آخر. أما الشعوب العربية فسيذهب ممثلوها بالحسرة على العراق، وبالأسى لفلسطين، وبالآلام من سلبيات اجتماعات الشمال الأفريقي والخليج.

ومع ذلك فإن التضامن العالمي الذي تلقاه قضيتا العراق وفلسطين يجعل الإحساس بأهمية هذه الملتقيات العالمية التي تبث الأفكار والمبادئ والتوقعات كفيلة أن تجعلنا هنا نناشد كل القوى الاجتماعية، الأهلية وشبه الحكومية بالحرص على الوجود في مثل هذا الحشد العظيم. إن ثمة أكثر من خمسمائة ندوة وحلقة نقاش وتظاهرة ستشهدها مومباي خلال الأسبوع الثالث من يناير، وأتصور أن يقوم الإعلام العربي بدور متواضع في نقل هذه التظاهرات للمواطن العربي، فلنعتبرها مثل مهرجانات الفنون ورأس السنة وأعياد الميلاد! والحق أن فيها من المعارض ما يجعلها في كل عام مثلاً يحتذى في عدد من العواصم طوال العام.

أما الأجندة المطروحة فإنها تخص الجميع، وكل موضوعاتها تنبئ عن البدائل الممكنة، وعن التنوع الثقافي والفكري الذي تعبر عنه. إن المنتدى الاجتماعي العالمي لا يتوقف فقط عند مواجهته لليبرالية الجديدة أو الرأسمالية المتوحشة أو العولمة الإمبريالية، أو عسكرة العولمة على يد الولايات المتحدة، ولكنه يمتد لأفكار عن الإصلاح الممكن للنظام الاقتصادي القائم، وعن أدوار ممكنة لنشطاء البيئة، والمساجد والكنائس، ولجماعات الإعلام والمعلوماتية البديلة. أي أن يجمع الراديكاليين والإصلاحيين في أعمال جدية مشتركة.

والمنتدى الاجتماعي العالمي الذي تحتشد في إطاره الألوف في مومباي أو غيرها ليس تنظيماً، ولا جماعة فكرية أو سياسية، إنه مظلة تستطيع منها كل الفئات أن تعبر

عن نفسها؛ ولذا فإن جدوله المنشور يشير إلى تنوع لافت في الاهتمامات يجعل عرضها في الإعلام العربي -لو تم ذلك- مصدراً لثقافة جديدة عن أحوال العالم غير ما يشاهدونه -بإلحاح- في فضائياتهم النشطة! ولنلق نظرة على هذا التنوع المثير من الموضوعات والاهتمامات: العناوين الكبيرة تبدأ من العولمة والإمبريالية، إلى الأجندة العسكرية الأميركية، إلى العسكرة والسلام والقطبية الأحادية. ثم ننتقل إلى العدوان على العراق وتداعياته، وإلى فلسطين كحرب مستمرة وإلى إرهاب الدول، ثم قضايا الديمقراطية والتنوع الاجتماعي ومشكلة المياه والصحة والتعليم والهويات الثقافية والدينية، والإعلام والتجارة في النساء سواء مباشرة في حركة الهجرة أو في وسائل الإعلام.

نلاحظ بكل بساطة كيف يرتقي فهم هذا الحشد ليعلو بالمعركة العالمية فوق دعاوى الإرهاب، ويدرك مشكلات الأجندة العسكرية على مستوى عالمي، وليسمي الأسماء بأسمائها في قضية فلسطين كحرب مستمرة، أو قضية النساء كتجارة رخيصة.

بقي أن نعرف كيف تستعد الجماهير العربية لهذه المناسبة العالمية! ولأن الموضوع يحتاج لمعالجة واسعة أخرى، دعنا فقط نعرف أن أقل عدد من التنظيمات الشعبية في مناطق العالم هي التي تصل من العالم العربي، وأن المنتدى الاجتماعي الذي يتمثل في منتديات اجتماعية مستقلة في أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا وأوروبا، يجد ممثلي الفكرة في معظم أقطار هذه القارات أو على المستوى الإقليمي إلا منطقتنا العزيزة التي لم تشهد هذا النمط إلا في فلسطين والمغرب، ويتولد ببطء في مصر، أما على المستوى العربي فإن الفكرة ما زالت تحبو..

■ ٢-البرازيل.. قوة لبلدان الجنوب:

لم أشعر بالحاجة إلى وسيلة للاقتراب من مواقع الرأى العام أو التعرف عليه فى

البرازيل بل وبعض أطرافه من أمريكا اللاتينية، عندما وصلت إلى ريو دى جانيرو أواخر أغسطس ٢٠٠٦. فقد كنت وسط أكبر تجمع لدارسى العلوم الاجتماعية فى أمريكا اللاتينية مجتمعين فى هذه المدينة الجميلة على المحيط الأطلسى، وفى إطار تنظيم جامع هو المجلس الأمريكى اللاتينى للعلوم الاجتماعية (كلاكسو)، وكان معنى ذلك أننى أمام ثروة من الملاحظات والتعليقات يصعب جمعها فى ظروف المسافة الكبيرة التى تستغرق أربعا وعشرين ساعة للوصول من القاهرة إلى ريو دى جانيرو. وقد يدهش القارئ من النظر إلى المسافة بهذا الهلع فى عصر عالم المعرفة الميسرة، وعولمة وسائل الاتصال التقنى الكاسحة. لكن القارئ سوف يدهش مرة أخرى حين يعرف، أننا حين نكون فى البرازيل فنحن أمام ثقافة وطنية غنية، راضية إلى حد كبير بنفسها وعن نفسها، تنتج الكتب والمجلات، وبرامج التليفزيون والسينما، وعن أمريكا اللاتينية أوالعالم، وتعقد المؤتمرات القطرية والإقليمية والدولية، وكل ذلك وهى تتحدث فقط بالبرتغالية! وأنا واثق أن القارئ العربى لا يكاد يصدق ذلك، لأنه يعرف بعضا من الأحاديث فى العالم عن الأسبانية ويظن أنها تشمل أيضا البرتغالية، ولعله تابع سخريات بعض مثقفينا، والرئيس بوش نفسه عن «العالم العربى» الذى ينتج فى مجموعة أقل من أسبانيا، ويترجم فى مجموعه بل وترجم فى كل تاريخه أقل من أسبانيا وحدها! هذا القارئ سوف يدهش أن الأسبانية هى لغة بقية أمريكا اللاتينية ماعدا البرازيل التى تتعامل وتنتج وتترجم بالبرتغالية. وبأى معيار، فإن البرازيل التى تضم حوالى ١٨٠ مليون نسمة بينهم أكثر من ثمانية ملايين من أصل عربى، وهى مستعمرة برتغالية سابقة إلا أنها أكثر تقدما ورسوخ قدم فى «المدنية» من البرتغال! وبعد قدر قليل من المطالعة والحوارات البرازيلية، يتساءل المرء عن سبب الصورة الشائعة بين عامة المثقفين الذين قد يختزلونها – فى أحسن الأحوال فى أحداث تشيلى فى السبعينيات، أو الأزمة

الكوبية، أو خطابات « شافيز النارية الأخيرة. والواقع أن هذه القارة التى تعتبر إضافة حقيقية لبلدان الجنوب ولقوة شعوب الجنوب، محصنة منذ وقت طويل بإفرازها فى الثقافة والسياسة العالمية. فهى التى شهدت طوال القرن التاسع عشر والعشرين النزعة الوطنية – القومية فى الحركة البوليفارية (نسبة إلى القائد سيمون بوليفار ١٧٨٣-١٨٣٠) ، والتى مازالت حاضرة إلى الآن سواء فى فنزويلا أو بوليفيا أو البرازيل، بل وكامتداد جديد للبيرونية الشبيهة بالناصرية فى الأرجنتين. وقدم مثقفو هذه القارة الكثير فى مجال الفكر السياسى الاقتصادى فيما عرف بمدرسة التبعية، كما قدمت تنظيماتها السياسية ظاهرة الشعبوية ممثلة فى قوة الدولة الوطنية وزعامتها، قبل وبعد الحركات الثورية المسلحة التى مثلتها الجيفارية فى أكثر من بلد بأمريكا الجنوبية. لكن الزائر الآن للبرازيل أو فنزويلا سوف يجد أن «الشعبوية» هى الشعار العائد بقوة بسبب أزمات الحكم الوطنى فى فنزويلا أو بإلحاح الظروف على الساحة البرازيلية، حيث عاشت معركة انتخابية حامية وضع فيها نظام «دى سيلفا لولا» فى على المحك أمام مرشحين آخرين أقوياء أيضا من قبل الوسط واليسار، ولا يحصل «لولا» فى معظم استطلاعات الرأى إلا على حوالى ٤٥٪ ومع ذلك فإن أنصاره أو كوادر حزب العمل الذى يمثله لا تشعر بالخطر عليه، ولذا جاء تعليق أحد الشخصيات المثقفة البارزة والمحايدة (تيتانيو دوسانتوس) رغم قربها من الحزب أنه لا يخشى على الرئيس «لولا»؛ فهو رجل «شعبوى» ويعرف طريقه للجماهير التى سوف تمنحه الأغلبية على الأرجح. هنا يستعيدون الشعبوية بمعناها الأكثر عمقا من مجرد «كاريزما» الزعامة الشعبوية مع «لولا» مقابل إعادة الاعتبار لدور الدولة فى مجال الرعاية الاجتماعية، مع أكبر قدر من ممارسة دور المنظمات الشعبية فى الحكم المحلى داخل الفيدرالية البرازيلية التى تمتد من ساحل الأطلنطى حتى غابات الأمازون وجبال لأنديز، وفى هذه المساحة

يعمل الزعيم الجاد على توازن دور الدولة مع النظام الاجتماعى والسياسى الشعبى فى الأقاليم وإدارة الحكم المحلى. وقد بدأ الرئيس «لولا» فى الفترة الأخيرة مبالغا فى «التوازنات» حين راح يستعمل «دور الدولة» فى تجيير كثير من المصالح لطبقة رجال الأعمال القوية رغبة فى «تنمية دورهم التنموى» على حد تعبير البعض، لكن ذلك جعله، فى تقدير البعض الأخر، أكثر ميلا «للاقتصادوية» فى إدارة سياسته الخارجية، وأكثر تحفظا إزاء ميول «شافيز» السياسية «البوليفارية». والجدل هنا ليس حول خطاب غوغائى أو سياسة جوفاء؛ ولكنه حول طبيعة العلاقات داخل تجمع أمريكا اللاتينية الذاتى فيما يسمى «ميركوسول» أو مع مشروع منطقة التجارة الحرة الأمريكى الذى يربط علاقة القارة بالولايات المتحدة أساسا. وفى هذا الإطار تتعدد الخطابات السياسية الوطنية فى أمريكا اللاتينية، بين تجمع يحقق مصالح ذات بعد شعبوى تسميه فنزويلا صراحة: بوليفارى- وهو طابع سياسى يحرر القارة ويجعلها تتصدى للنفوذ الأمريكى، وبين تحرك ذى طابع اقتصادى فقط يعتمد على توازنات اجتماعية، داخلية وخطيرة أحيانا. هنا تحتاج أمريكا اللاتينية الآن إلى دراسة معمقة من قبل شعوب المناطق الأخرى صاحبة المصلحة مثل المنطقة العربية، وهل تمضى أكثر مع الاختيار «الاقتصادوى» أم «السياسوى» كما يقول البعض مشرقا ومغربا؟ ولا يعنى ذلك أن «دى سيلفا لولا» قد اختار طريقه نهائيا، لأنه مرتبط أولا وأخيرا بحزب يسارى ذى تحالفات شعبية واسعة، ولكنه لا يريد ضغطا خارجيا عليه فى الفترة الحالية التى يهيئ فيها «ولايته الثانية». أما لماذا رأى المفكر «دو سانتوس» أن «لولا» شعبويا يعرف طريقه «الوطنى البرجماتى»، فلأنه رأى فيه ميلا لاستعراض القوة الاقتصادية أمام منطقة الدولار بتغيير العملة إلى «الريال» وفق نصيحة وزير ماليته ذى الأصل اللبنانى (كان ثمة فترة يهرب فيها مليار دولار يوميا من البرازيل أواخر التسعينيات وقبل مجئ «لولا» بإجراءاته الاقتصادية الدولتية المهمة)، كما راح

«لولا» يجدد كسب جمهوره ببرنامج التأمين الاجتماعى لحوالى أربعين مليونا من المواطنين فى الفترة الأخيرة لرفع عدالة «الاستهلاك» بين المواطنين حتى ولو لم تتوزع بالمثل فرص العمل. ولذا يسمى بعض علماء الاجتماع هناك مثل هذه السياسة «المواطنة الاستهلاكية» أى خلق الشعور بالعدل والمساواة إزاء القدرة على امتلاك المنتج الوطنى الذى تبرز فيه قدرة البرازيل بشكل لافت لكل من يزور السوق البرازيلى (صناعة السيارات والطائرات والملابس والدواء..).

هنا برزت أهمية الاستماع أيضا للجدل الإقليمى الممتع فى إطار مؤتمر مجلس العلوم الاجتماعية التى شرفت بحضوره، والذى حرص منظموه على استضافة بعض المثقفين من المناطق الأخرى مثل «والدن بللو» من الفلبين، و«هارى سنغ» من ماليزيا «وجين لوك» من فرنسا و«باتريك بوند» من جنوب أفريقيا وغيرهم، وذلك لتبحث موضوع «أثر العولمة على مسار الديمقراطية...»

وجاء كل مثقف بهموم بلاده، آملين أن تضع البرازيل ثقلها بفضل وزن مثقفيها فى الكفة التى يتطلعون إليها. وقد فاجأ «والدن بللو» المؤتمر بأن الولايات المتحدة نفسها التى نصورها المهيمن الأول على عرش العولمة، هى أكثر القوى رفضا للعولمة، سواء بانفرادها بالقرار فى حد ذاته دون اهتمامها بقبوله عالميا أو اتجاهها بالقرار لمصالح «قطرية» صارخة، أو لقيامها بممارسات عدوانية تدمر فيها مجتمعات وتفسد قضايا كانت تمضى معها فى إطار العولمة، وقد أكد مفكر برازيلى معروف هو «أمير صدر» بعض أفكار «والدن بللو» بعرضه لحالة العلاقة مع الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية، وكيف أن موقفها ضد الديمقراطية والديمقراطيين ينفى وضعها فى مجال العولمة التى تريدها، وشاهده فى ذلك دور أمريكا مع تجربة «شيلى» وغيرها من الدول «الشعبوية» التى تنشد الديمقراطية الحقيقية. لم ينف ذلك وقوف

البعض إلى جانب إجراءات العولمة وإطارها مثل هارى سنغ (ماليزيا) محملا دول العالم الثالث وشعوبه مسئولية عدم التصدى بالديمقراطية لنتائج العولمة السلبية مما لا ينفى التقييم الإيجابى لعصر العولمة الذى نعيشه وفوائده التى تمتد إلى الجماهير الفقيرة عبر الحدود المفتوحة للصناعات والخدمات، وتستفيد الصين الشعبية من ذلك- فى تقديره- رغم عدم تخليها الكامل عن نظامها «الشيوعى».

هنا قفز أمام الحاضرين الموقف السلبى النموذجى لممارسات «الهيمنة العالمية» ممثلا فى الصراع العربى الإسرائيلى، والذى قد لا تكون اتضحت نتائجه من قبل بشكل صارخ أمام شعوب بعيدة مثل أمريكا اللاتينية إلا فى صورة العدوان الوحشى الذى مارسته الوحشية الإسرائيلية والأمريكية على الشعب اللبنانى والفلسطينى، ولذا تساءل المؤتمرون أيضا عن حالة الأوضاع الديمقراطية فى المنطقة العربية، وهل أفادت «العولمة» فى «دمقرطتها» أم حظرت حرية الحركة أمام دولها وشعوبها على السواء؟ وقد حاولت من جانبى أن أشرح تاريخ الولايات المتحدة مع دول وشعوب المنطقة فى النصف قرن الأخير، منذ «مشروع ترومان» ١٩٤٨ حتى مشروع كولن باول وكوندوليزا رايس ٢٠٠٦، ويبدو أن البعض قد استنتج أن الولايات المتحدة لم تقف أبدا مع «العملية الديمقراطية» التى تشيعها مع تسويق برامج العولمة، إزاء انشغالها فقط بدعم قاعدتها الإسرائيلية أو الموالين لها فى المنطقة على مدى ستة عقود مضت أو يزيد.

■ ٣-البرازيل تتجه لأفريقيا والعرب:

ألحت البرازيل على دعوة قادة البلدان العربية أوائل مايو ٢٠٠٥ لعبور الأطلنطى إلى «برازيليا» عاصمة هذا البلد النشط فى السنوات الأخيرة سواء دبلوماسياً أو اقتصادياً. وفى البرازيل قيادة لا تمل الحركة بين مائة وثمانين مليونا من

البشر من سكان البلاد الضاربين فى أطياف السواد والبياض أو ما بينهما وكذلك الحركة الدءوب إلى رحاب القارة الأفريقية والوطن العربى لأكثر من مرة. وهى مبادرة منه تجيء بعد اجتماع جاكرتا لتجديد ذكرى باندونج فى أبريل الماضى ضمن حالة كانت جديتها كفيلة بتحرك فعال من بلدان الجنوب. ورغم عزوف معظم الرؤساء العرب عن الاستجابة للدعوة فى الحالتين فقد صمم الرئيس «لولا دي سيلفيا» على تحويل الاجتماع إلى مظاهرة سياسية بل واقتصادية، ليصل صوت أصحاب دعوة الجنوب/ جنوب إلى أسماع المتحكمين فى مصائر العالم من القادة الثمانية فيما يشبه مظاهرات «المد البرتقالى» كما أسماها البعض إشارة إلى مظاهرات الاحتجاج الشعبية التى تجتاح عدداً من بلدان العالم، متوشحين باللون البرتقالى أو متنوعاته.

وتتوفر للقيادة البرازيلية بالتأكيد معرفة بأثر وجود ملايين الأفارقة والعرب فى البرازيل وكافة دول أمريكا الجنوبية، على إمكان دعم دعوته للالتقاء، ناهيك عن توفر الثروات المشتركة كالبترول، وعن الآلام المشتركة كالفقر عند القواعد الشعبية!

ويبدو أن هذه الدعوة قد أقلقت «صناع القرار» فى مركزه العالمى بأكثر مما أثارت العواصم العربية، فسارعت «كوندا ليزا رايس» بجولة فى بعض أكبر بلدان أمريكا الجنوبية قبل الاجتماع اللاتينى العربى لتكبح جماح البعض أو تكسب البعض الآخر، لكن المفاجأة كانت لافتة حين رفض منظمو الاجتماع اللاتينيين قبول الولايات المتحدة كمراقب فى القمة العربية اللاتينية، ويبدو أن آثار الغضب الأمريكى قد انعكست على مستوى حضور معظم الدول العربية لهذا الاجتماع، بل وحدثت مفارقات مدهشة قرينة غياب البعض ممن كان يعنيهم مباشرة الحضور

لأسباب الامتدادات البشرية أو المشاركة فى التحضير للاجتماع، وإن كانت بعض الإيجابيات الأخرى قد عالجت هذا الغياب سواء بالنشاط الخليجى الملحوظ ودعوة اللاتينية لحضور قمة قادمة فى الدوحة لدول الجنوب، أو بحضور الجامعة العربية وفلسطين بشكل مناسب.

ويظل الغياب العربى عن مثل هذا الإجماع لافتاً وجديراً بالتعليق فى إطار معارف قديمة ومقولات جديدة لا تغيب عن فطنة المتابعين. فقديماً كتب الكثير عن معارف العلماء العرب والإسلاميين عن الأطلنطى إلى حد استفادة «كريستوفر كولومبوس» من هذه المعارف مباشرة بما تردد عن اصطحابه لبعض المرشدين من البحارة العرب، توقعاً منه- وهو الذى ظن أنه فى طريقه للهند- أن بحارة عرب سيفيدونه مثلما أفادو «ماركو بولو» أو «فاسكودى جاما» من قبل فى المحيط الهندى، بل إن كولومبوس استفاد من علم أبى عباس الفرغانى صاحب «المدخل إلى علم الفلك» الذى ترجم إلى اللاتينية فى القرن الثانى عشر، كما أنه عرف بمحاولات ملوك «مالى» المسلمين والعلم الإسلامى من حولهم لعبور الأطلنطى، واختار شاطىء «سنجامبيا» الأفريقى الغربى المسلم للعبور منه إلى الأطلنطى، فى أيام كانت العولمة العربية الإسلامية تمتد من «غانة لفرغانة»، كما ردد عموم العارفين. وبينما كانت أمجاد العرب والأفارقة آخذة فى الأفول، ذهب الأفارقة والعرب والآسيويين على السواء يجرجرون أذيال خيباتهم، فوق سفن «الرق الأفريقى» أو «الاغتراب العربى» ليقدموا عرقهم أو دماءهم فداء للتقدم «الغربى» أو الرأسمالى العالمى إن شئنا الدقة.

فى النهضة الحديثة للشعوب ومع موجة الاستقلال، حجبت قوة «العالم الحر» جنوب الشاطىء الغربى للمحيط الأطلنطى، عن امتداداته العربية أو الأفريقية، حجبه النفوذ الأمريكى الراسخ من جهة، والنظم العسكرية التى تفشت هناك من

جهة أخرى. واحتقن الجو لدى المحافظين على الجانبين من «النهج الكوبى» الجديد تارة بل «والتصعيد الجيفارى» مع الكفاح المسلح تارة أخرى. لكنا لا نرى المبالغة فى رصد أو الترصد لهذا الاعتبار وحده، فقد كانت هناك حركة عدم الانحياز، والتضامن الأفريقى الآسيوى، ومجموعة السبعة وسبعين الاقتصادية الاستقلالية وكلها لم تكن على هذا الخطر. ولو كانت السياسات العربية بالوعى الجماعى الكافى –حتى بعيداً عن الكاريزمات الخاصة فى تلك الفترة– لأنضجت رحلة العبور للأطلنطى، وفق مصالح شعبية مباشرة، تقوم على بناء الاقتصاديات المستقلة أو تنشيط دور الجاليات والاغتراب لمصالح مدققة، لكن «الغياب العربى» التقليدى، وسرعة اللجوء للكمون بديلا للحراك الحيوى أجهض الفرص التاريخية بشكل مضطرد.... وما زال.

ففى هذه الأجواء التى كانت توحى «بالمواجهة» أو بناء جبهة جنوب/ جنوب قوية أو دعم التقدم العربى على المسرح العالمى، لم يكتب الاستمرار للصيغة الفدائية للمناضل المغربى «مهدى بن بركة» متمثلة فى مؤتمر لشعوب القارات الثلاث فى هافانا، وذلك بسبب اغتياله الغادر فى أكتوبر ١٩٦٥، فانعقد المؤتمر لمرة واحدة عقب هزيمة ١٩٦٧. ولم ير النور بعد ذلك فى غياب معظم قيادات مثل هذا الاتجاه وعدم تمثل البعد الحضارى والثقافى للحركة بقدر ما تمثلت «المخاوف» والقلق منها.

وها نحن أمام موجة جديدة من «عبور الأطلنطى»؛ شعبوية أو برتقالية، لكنها تبعث برسائل متعددة هذه المرة، قد يفكر فيها العرب، حتى من زواياها المتعددة. خطابها السياسى مشحون بالرغبة فى إقامة بنية «ذات صوت» للجنوب ولا نقول بنية استقلالية بعد، خطاب يبعثه «لولا» و«شافيز» كما تبعثه الأرجنتين والأكوادور وكولومبيا. وهو خطاب رمزى فى الغالب، لا يخفى صدقه ومصالحه فى آن، لكن

تدعمه الحركة الدءوب كما قلنا ليس فى اتجاه العرب وحدهم الذين إذا عزفوا هذه المرة أيضاً فسيجد الخطاب قوته فى جنوب أفريقيا والهند، من رموز «الصوت الجنوبى» ذى الثقل المرموق. وثمة مبالغة فى الأروقة عن أن اليسار اللاتينى يحكم أكثر من ثلثى القارة اللاتينية، لكن ذلك يحتاج بدوره إلى مراجعة الواقع اللاتينى برؤية أعمق.

أما الخطاب الاقتصادى لهذا الحشد، فليس أقل أهمية، وقد يبدو أكثر جاذبية – كما بدا– للعرب المتمترسين فى الإدارة غير الناجعة للمال فى أجواء الرأسمالية العالمية ذات الأدوات والمواقع الأكثر نجاعة!

وهذا الخطاب الاقتصادى يجد امتداداته فى معارك منظمة التجارة العالمية فى الدوحة أو كانكون بين عامى ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ثم اجتماعات عمان والدوحة ثانية ٢٠٠٥ والخطابان السياسى والاقتصادى على السواء قد تراوحا فى الحضور والغياب من حولنا فى مناسبة اخري فى «جاكرتا» فى ذكرى «باندونج» الخمسين والتى لم يفكر القادة العرب أن يلعبوا فيها أى دور ملحوظ، وتركوها «آسيوية» مثلما تركوا «برازيليا» لاتينية!

إننا لا نستطيع هنا أن نردد حديث «الطبائع» لنشارك فى القول بانكفاء العرب على أنفسهم كداء عضال يتملكهم فى العصور الحديثة. ذلك لأن حديث «غانة وفرغانة» وحديث «باندونج» وهافانا، لا يتيح التسليم بمثل هذه المقولات غير العلمية. كما أنه ليس من الحكمة فى شىء أن نتجاهل أن أهل جاكرتا مؤخراً من أصحاب الصوت العالى وقد تحدثوا حديث «الشراكة» و«منتديات التنمية» فى صيغة لا تشى بأى مخاطر على السوق العالمى وحواشيه التى يشكلها العرب، والقول ليس بعيداً عن واقع البرازيل أو فنزويلا أو غيرها فى أمريكا اللاتينية المكبلين بسياسات مالية وديون وقروض وأسعار لا تبرر اعتذار العرب بهذا الشكل

المؤلم عن المشاركة الفعالة -خوفاً من يسارية اللاتينيين فى رحلة الجنوب/ جنوب هذه، إلا إذا تركنا العنان لأحاديث وملاحظات السيدة «كوندى» وحدها ومتطلبات نهجها الجديد فى التعامل مع أصدقائها قبل أعدائها!

فى مثل هذه الأجواء من أحاديث التردى فى مواقف السياسيين العرب، والعزوف عن «السياسى» و«الاقتصادى» على السواء، و«النفى الذاتى» لأنفسهم، قد يفيد قليلاً حديث «الثقافة». ومن سوء حظ المسئولين العرب أن موقع الثقافة لم يختف من ملفات الذين اجتمعوا فى جاكرتا أو برازيليا، فقد تحدث الجميع عن الهوية الثقافية، وتحالف الحضارات، وتفاصيل عن العلم والتقنية الآسيوية أو الملكية الفكرية وتطوير الصناعات الوطنية فى برازيليا، بهدف مواجهة سياسات المرض والفقر، بل تحدث اللاتينيون عن ترجمات عربية إلى لغاتهم ليعرفوا ماذا يفعل العرب غير ما يعرفوه هم بحمية أكبر تقريباً عن احتلال فلسطين والعراق وحماية الوحدة الوطنية فى السودان؟! وما لم يعرفوه أيضاً رغم وجود حوالى خمسة عشر مليوناً من «المشارقة» على أرض القارة اللاتينية المجهولة!

هل ينفع المال العربى، غير تنميته باعتباره مالاً، ليدفع العمل الثقافى والتنمية الثقافية ما دام الحوار المتحضر -آسيوياً ولاتينياً- يجرى عن الاقتصاد والتجارة فى خدمة التنمية كما جاء فى إعلان جاكرتا وبرازيليا؟! هل نعود لعبور الأطلنطى بالثقافة، علّ معرفتنا بهذه الشعوب تعود من رحلتها ببعض رياح التغيير التى تشهدها أمريكا اللاتينية؟

■ ٤-تجديد التضامن الأفروآسيوى وتذكر باندونج:

كان عالما آخر، ذلك الذى تخلق عام ١٩٥٨ وشهد قيام منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية فى القاهرة. كانت «روح باندونج» تبعث نكهتها الخاصة فى

تحركات الحكومات والمنظمات الشعبية إلى حد كبير، بل وتصيغ طموحات كثير من الشعوب التى خرجت بعد الحرب العالمية الثانية تبحث عن الحرية.. ولذا فإن تذكر آليات هذه الفترة الآن، والتطلع لدور متجدد لتنظيمات شعوب أفريقيا وآسيا جدير بأن يكون موضع التأمل. دعونا هنا نحاول ذلك فى السطور التالية التي نتناول فيها الآتى:

١-ظروف انطلاقة حركة التضامن الأفريقية الآسيوية.

٢-باندونج الشعبية، صعوداً وهبوطاً.

٣-الموقف حول امتداد الأفق إلى القارات الثلاث.

٤-رؤية لإنقاذ حركة التضامن الشعبية.

أولاً للذكرى: انطلاقة حركة التضامن :

كنا جماعات الشباب فى جامعة القاهرة فى الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٥٧ يوم وجدنا حرس الجامعة وموظفيها وقوات أخرى من العاملين فى الدولة يهيئون قاعة جامعة القاهرة، الشهيرة بمؤتمراتها فى ذلك الوقت، لوضع اللمسات الأخيرة فى الإعداد لمؤتمر قالوا إنه عالمى كبير، هو «مؤتمر تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية» (٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ يناير ١٩٥٨). أعدت بعض غرف ومطاعم المدينة الجامعية لخدمة ضيوف ذلك المؤتمر. كان بعض شباب الجامعة بعد العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ قد حسم أمره فى اتجاه حركة الوحدة العربية التى شعروا أنها كانت درعاً حامياً ومحيطاً بالنظام الوطنى فى مصر، طليعة التحرر العربى فى تقديرهم، وكانت مجموعات أخرى تأخذ بتحليل يسارى سائد يرى أن الحركة العربية هى جزء بالضرورة من حركة تحرر عالمية انطلقت بعد الحرب العالمية الثانية طلباً لحق الشعوب فى تحديد مصيرها ضد الاستعمار، وأن المعسكر الاشتراكى

بوقفته مع مصر وغيرها هو سند حركة التحرر التى باتت ذات طابع عالمى مثل معسكر الاشتراكية الدولى نفسه، وأن هذا التحالف هو ضمانة الاستقلال الأساسية والتحرر الشامل.

كنت وقتئذ قد انضممت إلى جمعية صغيرة هى «الرابطة الأفريقية» بالزمالك، وإذ بى اكتشف هناك عالماً كاملاً آخر من شباب الصومال والسودان وإريتريا ونيجيريا والسنغال وتشاد وأوغندا ممن جاءوا للتعليم فى مصر؛ يحيطون بنخبة مصرية مثقفة من الأساتذة والصحفيين والدبلوماسيين؛ وفى مقدمتهم الرجل الذى لا يأتى ذكره الآن كثيراً وهو المرحوم محمد عبد العزيز إسحاق.

وأذكر أن أولى حلقات النقاش وقتها كانت حول مقال للنيوزويك عن «القومية السوداء» أى حركة الوحدة الأفريقية Pan Africanism. بين السود فى أمريكا والقارة الأفريقية. ودار الجدل وقتها حول كيفية انتماء مصر إلى «القومية السوداء» بالمفهوم الأمريكى هذا! وأنه لابد من صيغة تضع مصر فى الحركة الأفريقية بقدر ما هى فى قلب الحركة العربية.

وقتها عرفت السيد محمد فايق، الذى قيل لنا أنه مكلف من قبل جمال عبد الناصر لمساعدة حركة الانتماء إلى القارة الأفريقية خاصة بعد عودة عبد الناصر من مؤتمر باندونج- إبريل ١٩٥٥ . وكان عبد العزيز إسحاق يشرح لنا أن الهدف أولاً -أفريقياً وعربياً- هو الاستقلال الحقيقى، أى التحرر، وأن هذا الشباب الذى يتعلم فى مصر سيسهم كثيراً فى هذا الاتجاه، وليقرر الجميع بعد ذلك مصير «التوحد».. وأن مصر نفسها لابد أن تتحرر عقلياً وسياسياً لكى تسهم فى هذا الدور. وكان هو نفسه مترجم كتاب حرية العقيدة الذى صادره الأزهر قبل ثورة يوليو، ولذا جاءت رؤيته شاملة للمجتمع والدولة على السواء. وعلمت من السيد

محمد فايق فى حوارات أجريتها معه للنشر مؤخراً أن عبد الناصر قد عاد من «باندونج» وقد اكتشف آسيا، وصار الجو فى الرابطة الأفريقية هو التهيئة لمؤتمر جامع لشعوب أفريقيا وآسيا على السواء بالقاهرة، خاصة بعد عودة العديد من شباب مصر وأفارقة آخرين من مؤتمر الشباب العالمى بموسكو حيث برز فيه دور الشباب الأفريقى والآسيوى تحديداً، وكان معظم الشباب الأفارقة من الذين وصلوا أولاً للقاهرة.

ثانياً : باندونج الشعبية، صعوداً وهبوطاً

إذن، فى البدء كانت «باندونج» وزعماؤها نهرو، وسوكارنو، وعبد الناصر، وشو إين لاى. وكانت المبادىء الخمسة للاستقلال السياسى والاقتصادى، هى التى انطلقت من هناك فى أبريل ١٩٥٥، وكان لوفد عبد الناصر الذى يضم ٥٢ عضواً هو أكبر الوفود التى حضرت حتى من الدولة المضيفة إندونيسيا! دلالة اهتمام كبير لا بأفريقيا هنا ولكن بآسيا أيضاً هناك. ويبدو أن زعماء تلك القارة من نهرو، لشو إين لاى، قد اكتشفوا بدورهم عبد الناصر.. ونعرف جميعاً كيف تطور الأمر معهم.. لكن دعونا نرى ماذا جرى مع الشباب العربى الأفريقى فى القاهرة؟ كنا نتأمل حولنا وإذ بمصر وقد جربت الدفاع عن نفسها بقوة السلاح، وإذ بحق الشعوب فى ثرواتها يتأكد بتأميم القنال، وإذ بالثورة ممكنة على الفرنسيين فى الجزائر، وهى مشتعلة أصلاً فى الهند الصينية بل وفى جبال كيكويو فى كينيا- وإذ بثورة «اللاعنف» الغاندية تجد نفسها فى قلب حركة العنف الوطنى المضاد للعنف الاستعمارى... وأصبح ذلك هو مصير التأمل الشبابى فى الزمالك.. أو فى ساحة جامعة القاهرة التى تستعد لمؤتمر جامع لممثلى الشعوب الأفريقية والآسيوية!

كنا شباباً يقرأ.. وكان ثمة أساتذة يكتبون بهدف التثقيف السياسى، والوعى

النهضوى لا مجرد مغازلة الأخيلة الإعلامية أو المنتديات الثقافية.. قرأنا قبل مؤتمر القاهرة مباشرة كتاب المؤرخ الوطنى محمد أنيس الذى راح يؤرخ لفكرة المؤتمر ويؤسس للحركة السابقة عليه فى التجمعات الآسيوية بخاصة، وفكرة آسيا للآسيويين وأفريقيا للأفريقيين، وكيف اجتمعا فى باندونج وفق المبادىء الخمسة للتعايش السلمى أو «بانشاتشيلا» التى وضعها زعماء آسيا الكبار كمبادىء للسيادة الوطنية واحترام التعايش بين ليبرالية «نهرو» وماركسية «شو إين لاى». ومن قبله بأشهر قرأنا «لمالك بن نبى» المفكر الجزائرى، الذى أصدر من القاهرة، وفى سلسلة مشكلات الحضارة كتاب عن «فكرة الأفريقية الآسيوية» فى ضوء مؤتمر باندونج، حاول فيه بدوره أن يجعل اللقاء الآسيوى الأفريقى نهوضاً حضارياً ووطنياً لعالم جديد فى مواجهة عالم الاستقطاب الجارى وقتئذ.

كنا نشعر ونحن فى الجامعة أن الفكر المصرى نفسه يقفز فى وقت قليل، من إطاره الضيق فى حدود «مصر ورسالتها» لحسين مؤنس إلى آفاق جديدة، وأنه حتى حديث فلسفة الثورة عن «الدوائر الثلاث» يبدو ساذجاً أمام هذه التطلعات الجديدة للتحرر الوطنى على صعيد عالمى.

وأن هذا التطلع ليس مجرد نتاج كاريزما وطنية، وإنما حالة شعبية تتفتح على هذا الأفق الجديد وطنية واشتراكية. وقد أدركت هذه الحالة شخصية ديمقراطية مثل نهرو الذى أرسل إلى مصر وفداً كبيراً من حزب المؤتمر ليبحث مع عبد الناصر ضرورة تحويل «باندونج» إلى حركة شعبية بإنشاء منظمة تضم مجموعة تنظيمات سياسية ومدنية معبرة عن تضامن شعوب أفريقيا وآسيا، وفى القاهرة بالذات بموقعها الوسط بين القارتين. من هنا كان الاحتشاد الذى رأيناه فى أروقة جامعة القاهرة وحضره مئات من المنظمات الشعبية الآسيوية والعربية وممثلى حركات

التحرير الأفريقية.

والذى يتأمل تطور أحوال حركة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ويربطها معى بقوة نفس التحرر الوطنى الذى فجره شباب الخمسينيات والستينيات، وأنه هو الذى أحياها لفترة طويلة حتى ركودها النسبى نتيجة زحف العولمة الإمبريالية لكبت حركة الشعوب، يمكنه أن يراجع كيف عقدت منظمة التضامن معظم مؤتمراتها تباعاً -بعد القاهرة على أرض القارة الأفريقية- فى كوناكرى ١٩٦١ بعد انفجار غينيا فى وجه الفرنسيين، ثم فى أروشا تنزانيا ١٩٦٣ مع قرار تنزانيا تبنى حركات التحرير الأفريقية وقيام منظمة الوحدة الأفريقية، ثم فى «وينيبا» بغانا ١٩٦٥ مع اشتداد معركة نكروما ضد الإمبريالية واحتكاراتها، ثم فى الجزائر ١٩٨٤ مع صعود البومدينية، ولم تعد للانعقاد فى آسيا إلا عام ١٩٨٨، بعد أن هبت عليها رياح عاتية من النمور وانقسامات المعسكر الاشتراكى بل وتدهوره، فتوقفت حركتها تقريباً مشلولة منذ ذلك الحين، ولولا حيوية الراحل العظيم مراد غالب على سطح الأحداث فى مؤتمرات عدم الانحياز بقدر ما استطاع وسط الأجواء المصرية غير المشجعة، لما سمعنا بهذه المنظمة إلا بقدر تكرار ذكريات الشباب من الحرس القديم، أو لوجود أو بعض نشاط سكرتاريتها الدائمة بالقاهرة، أو فى دوائر مجلس السلام العالمى الذى انطوى أمره أو فى لجان وطنية أهمها فى الهند حتى الآن؛ حيث يتنافس معظم الباقين على فتات فى بلدانهم لا يسمن ولا يغنى.

لا تزال ذكرى السنوات الأولى لحركة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية تعكس دلالاتها حتى الآن.

لقد تصورنا -نحن شباب الخمسينيات والستينيات- أن الحشد الأفرو آسيوى سوف ينفض إلى حشود إقليمية ونوعية أكثر قتالية فى معركة التحرر الوطنى

والديمقراطى، وخاصة فى أفريقيا والوطن العربى، ولكن بتأمل النتائج الآن أستطيع القول إن الزخم الشعبى الذى أبقى روح الحركة حتى مؤتمرها السابع ١٩٨٨ كان فى الغالب آسيوياً بقوة تنظيمات هناك ذات نفس ديمقراطى أقوى من مجرد دول الشعارات الوطنية فى العالم العربى وأفريقيا. فمع ترتيبات إقامة منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣ اشترطت النظم وقف مؤتمرات الشعوب الأفريقية بعد اجتماعها المهم فى القاهرة ١٩٦١ والذى كان قد أعلن الحرب على الاستعمار الجديد، ومن آلياته إسرائيل، والحكومات التابعة، ولذا طارت رأسه مع أول اتفاق على إقامة منظمة الوحدة فى أديس أبابا ١٩٦٣! وبالمثل يمكنك القول إننا لم نشهد فى أية عاصمة عربية مهمة أو ثانوية مؤتمراً آسيوياً أفريقياً أو قاريًا ذا شأن فى حركة التضامن الأفريقى الآسيوى. لذلك يحتج الوطنيون بيننا -وليس الديمقراطيون- بذكريات عام ١٩٦٤/ ١٩٦٥ فى القاهرة. نحن أبناء حركة التحرر الوطنى، الاستقلالية، غير المنحازة لا نستطيع أن نجادل الديمقراطيين بقدر من الافتخار إلا بأحداث ٦٤/ ١٩٦٥! بدلالاتها الكبرى فى انعقاد مؤتمرات القمة العربية والأفريقية وعدم الانحياز وإقامة مجموعة الـ ٧٧ فى القاهرة ولجنة تحرير المستعمرات.. فى دار السلام... إلخ.

ما هو الأساس الذى يفاخر به شباب تلك الفترة من الستينيات؟

يذكر شباب هذه المرحلة تحريك القاهرة لروح نضالية عالية فى حركة التحرر الوطنى جعلها مقراً لأكثر من ٢٢ حركة تحرير أفريقية من أنحاء القارة، تنفتح على العالم من الزمالك والإذاعات الموجهة، والسلك الدبلوماسى الأجنبى فيها بما جعلها مصدر قلق كبير، وزخم فى حركات التحرير سجن بسببه مانديلا واغتيل بسببه دكتور مومى (الكاميرون) ومحمود حربى (الصومال) وجون كالى (أوغندا)

وموندلانى (موزمبيق) حتى كابرال (غينيا بيساو).

وفى هذه الأجواء انعقد المؤتمر الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية بالقاهرة ١٩٦٤ (بعد تأسيسها فى أديس ١٩٦٣)، فاعترفت النظم الأفريقية -مرغمة- بكل حركات التحرير هذه متعهدة بدعمها ماليًا وعسكريًا من دار السلام بتنزانيا كل حسب مقدرته، ومن خلالها ظهرت قدرات دول التحرر الوطنى فى متابعة عملية التحرير حتى نهاية الثمانينيات (جنوب أفريقيا) وفى أجواء عامين من ذاك العقد؛ عقد مؤتمر القمة العربية لأول مرة ليدعم منظمة تحرير فلسطين التى انبثقت عنها حركة الكفاح المسلح أول ١٩٦٥، وإن كانت حوصرت بمواقف هذه النظم العربية التى لم تستطع مجاراة منظمة الوحدة الأفريقية فى الالتزام الجماعى بالكفاح المسلح. وفى القاهرة عقد مؤتمر قمة عدم الانحياز خاصاً بالتجارة والتنمية الذى انبثقت عنه مجموعة الـ ٧٧ التى يظل اسمها (انكتاد) رمزاً لمقاومة مطامح العولمة حتى فى إطار الأمم المتحدة. وفى هذه الفترة دعمت القاهرة اجتماع مؤتمر التضامن الأفريقى الآسيوى على مستوى شعبى كبير فى غانا (١٩٦٥) لتوقف محاولات الوقيعة بين العاصمتين فى تنافس شريف على أية حال لصالح حركات التحرير الأفريقية وجذب غانا للخروج من انغلاقها على حركة الجامعة الأفريقية، وعقب ذلك أصدر نكروما كتابه الشهير عن «الاستعمار الجديد أعلى مراحل الإمبريالية» الذى نكاد نعتقد أنه كان القشة التى قصمت ظهر علاقته بالغرب فتخلص منه الأخير أوائل ١٩٦٦. وفى صيف ١٩٦٥ كان يجرى الاستعداد على قدم وساق لاجتماع «دول باندونج» مرة أخرى فى الجزائر، وبن بللا فى قمة دفع الجزائر فى طريق فكرة العالم ثالثية، إلا أن منافسات داخلية دفعت بومدين وبوتفليقة للإطاحة به قبل المؤتمر ليخيب أمل الجميع فى الاجتماع وأملاً فى المحافظة على دور الجزائر،

لكن اللافت أن أعمال التحضير هذه شهدت مجيء شوإين لاي للقاهرة فى طريقه للجزائر المرتبكة وقتئذ، فيبقى لعشرة أيام فى ضيافة عبد الناصر. ويحكى محمد فايق كيف توثقت علاقة الزعيم المصرى به فيما بدا توازناً مع زيارة خروشوف، أو كسبا لوزن الصين فى حركة الشعوب الأفرو آسيوية والحد من الصراع الصينى الهندى، وكانت القاهرة حريصة على التوازن بين هذين البلدين أيضاً. ووقفت القيادة المصرية مع الهند فى مشهد تاريخى بدعم استرجاعها للمستعمرة البرتغالية «جوا» التى تشكل جيبا فى خاصرة الهند بما لا يليق بمكانتها فى الوسط الآسيوى أو العالمى.. ومنعت مصر مرور قوات عسكرية برتغالية فى ذلك الوقت إلى الهند عن طريق قناة السويس.

ما يمكننا أن نخلص إليه من هنا أن حركة التضامن الأفريقى الآسيوى قد امتدت آثارها إلى حركات التحرير حتى فى ظل الرعاية الحكومية منافسة بذلك حركة الوحدة الأفريقية التى حاصرت هذه الحركات كثيراً. ومن هنا كان وجود ممثلى حركات التحرير، والمعارضة أحياناً، فى إطار التضامن الأفريقى الآسيوى، ومن القاهرة حتى استقلت جميعًا، ذا دلالة وحيوية تفوق العلاقة على المستوى الحكومى فقط فى تنظيمات أخرى، كما نهضت فى إطار التضامن الأفريقى الآسيوى حركات شعبية وثقافية، وانفتاحاً على الدول الاشتراكية، رغم ثقل الصراع الصينى السوفيتى بما لم يتحقق على المستوى الأفريقى منفرداً، سواء بالنسبة للشباب أو المرأة أو الكتاب، وإن لم يشمل للأسف الحركات العمالية أو الفلاحية لظروف يطول شرحها؛ متعلقة بحضور معظم «دول» التحرر والاشتراكية فى قلب حركة التضامن هذه.

ثالثًا : الموقف حول امتداد الأفق إلى القارات الثلاث

لابد من التوقف هنا عند سؤال حيوى، لماذا لم تستطع حركة التضامن الأفريقية الأسيوية الامتداد إلى أمريكا اللاتينية إلا فى حدود مؤتمر أول وأخير فى يناير

١٩٦٦؟ إننى أضع السؤال هنا، لا لأعالج مسألة تاريخية موثقة أصلاً، ولكن السؤال ما زال مطروحاً، وينبغى معالجته بقوة الآن أكثر من أى وقت مضى؟

ويدفعنى هنا شخصياً -عامل خاص يتعلق بتقديرى الفائق لدور المهدى بن بركة الذى دفع حياته ثمناً لمحاولته فى هذا الاتجاه ولم يعاود دوره أحد. وقد فوجئت فى وثائق حركة التضامن الأفريقى الآسيوى بمواقف متناقضة أو مثيرة جديرة بالتأمل. لقد بدأ الحديث عن هذه الفكرة منذ عام ١٩٦١ ثم بدأت إجراءات التحرك الفعلى فى مؤتمر التضامن بأروشا (تنزانيا) عام ١٩٦٣ حيث حضر فيدل كاسترو بنفسه داعماً للفكرة، ودخل المهدى بن بركة على الخط بثقله عام ١٩٦٤ حيث تأكد الإعلان عن المشروع فى وينيبا (غانا) فى مايو ١٩٦٥. وعقب ذلك راح بن بركة يتحرك بإلحاح بين الكتلة الاشتراكية والصين والقاهرة، ضاغطاً لتأكيد انعقاد المؤتمر فى هافانا فى يناير ١٩٦٦، ويلفت النظر أن اللجنة المكلفة بالمتابعة مع بن بركة عادت فسجلت أن كوبا نفسها لم تعد متحمسة كثيراً لضم مجموعة أمريكا اللاتينية كلية لمنظمة التضامن الأفريقى الآسيوى بسبب اختلاف منهجيهما!

ورغم الانتهاء إلى عقد المؤتمر وإقامة منظمة أخرى لتضامن شعوب القارات الأفريقية الآسيوية الأمريكية اللاتينية OSPAAL ذات طبيعة تتفق مع ظروف عنف علاقات كوبا فى أمريكا اللاتينية، إلا أنه لابد من البحث عن تفسير لاغتيال مهدى بن بركة قبل انعقاد المؤتمر فى هافانا (أكتوبر ١٩٦٥)، لأن التفسيرات المختلفة ستكشف أبعادًا كثيرة فى الموقف الدولى، فقد كانت الدوائر الأمريكية والأوربية تخشى انتقال روح باندونج إلى أمريكا اللاتينية عبر قيادات بحيوية بن بركة إذا تعاونت مع كاسترو، ولذا وجب تعطيل حركة التضامن الأفريقية الآسيوية فى هذا الاتجاه باغتيال بن بركة. والإشارات كثيرة حول أثر السياسة السوفيتية فى

أمريكا اللاتينية وعدم استعدادها فى ذلك الوقت للتوتر مع الولايات المتحدة- مرة أخرى، وإشارات ثالثة إلى الصراع الصينى السوفيتي وأثره فى بعث مخاوف كل طرف من سيطرة الطرف الآخر على التنظيم الجديد. وإشارات عن مخاوف الجميع من انتشار الجيفارية فى أفريقيا وآسيا بعد تصاعد نفوذها فى أمريكا اللاتينية ووصولها إلى الكونغو والجنوب الأفريقى. هذا فى الوقت الذى سعى فيه السوفيت لضم ممثلى أوروبا الشرقية، وهم ممثلين شبه حكوميين للمنظمة بمسميات شكلية كما انضم إليها مجلس السلام العالمى الأقل شعبية بدوره، دون أن يحرصوا على خلق كتلة من بلدان تدعم مساندة موقف التحرر من النفوذ الأمريكى المتصاعد.

ولقد تواترت أسباب الضعف فى بناء المنظمة تباعاً بعد ذلك، باشتداد الصراع الصينى السوفيتى من جهة بل والصراع الهندى الصينى من جهة أخرى، واصطدام الصراع العربى الصهيونى بنتائج حرب ١٩٦٧ من جهة ثالثة، وتحرك الدبلوماسية الجزائرية بالعالمثالثية حكومياً من جهة رابعة.. إلى آخر هذه الضربات التى وجهت لبنية حركة الشعوب فى أفريقيا أو آسيا. وإلى هنا تتوقف ذكريات شباب الخمسينيات والستينيات، لنترك الحركة فى إطارها الذى وصلت به إلى التدهور حيث ساعدت على ذلك أيضًا سياسات الرئيس السادات وحلفائه منذ السبعينيات وهو الذى كان أول رئيس للمنظمة عام ١٩٥٨، كما ضعف موقف حزب المؤتمر الهندى، وبدأت الصين تحولاتها كما بدأ التجمد السوفيتى الذى أودى بالاتحاد، وتحولت حركات التحرر الأفريقية إلى حكومات غير قادرة على النضال الاقتصادى ناهيك عن السياسى.

رابعاً : رؤية لإنقاذ حركة التضامن الشعبية

لكن رياحاً عالمية جديدة. تهب الآن تدعو شباباً جديداً لطرح أسئلة مختلفة وتقديم إجابات متنوعة وأيضاً لإعادة بناء هذه المنظمة، ودعنا نساعدهم فى الذكرى

الخمسين لنشأتها بهذه التساؤلات ليحاولوا فى حركتهم الإجابة عليها:

*عقد المؤتمر العام للمنظمة: ينص الدستور الأساسى للمنظمة على عقد المؤتمر العام كل عامين، وقد مضت المنظمة وفق هذه القاعدة لعقدين من الزمن تقريباً دون انعقاد مؤتمرها العام حيث بدأ التوقف منذ المؤتمر السابع فى دلهى ١٩٨٨. ولم نفهم لماذا توقف خاصة أن السكرتارية العامة موجودة وتحاول التنشيط الذاتى بشكل أو بآخر، والصراع قائم فى مختلف لجان التضامن الصورية فى مناسبة أو أخرى أيضاً، وتحتشد العناصر الأفريقية والآسيوية بشكل ظرفى رأينا بعضها فى ديربان (مؤتمر العنصرية) وبعدها فى فيتنام مؤخراً. فمن يعرقل انعقاد المؤتمر العام إلا من يخشون التغيير الذى يفرضه العصر، أو يخشون ضرورات التوسع فى الدعوة فيغضب ذلك هذا النظام أو غيره.

*طرح مبدأ تعديل الدستور تيسيراً لمحاولة انعقاد المؤتمر العام: ذلك أن الدستور فى مقدمته ومواده الأولى يتحدث عما يشبه التعبئة الجماهيرية للتضامن من «كل القوى التقدمية والديمقراطية» ولكن عندما وصل إلى العضوية ورغم النص على «ضم المنظمات الجماهيرية والأحزاب السياسية» عاد فحاصرها فى «تنظيم واحد» (مادة ٣) أى لجنة تضامن واحدة، نعرف فى كثير من الحالات وخاصة العربية كيف صارت لجان شبه حكومية لا تصلح لإقامة منظمة شعبية فى حركة تضامن أفريقى آسيوى، كما حاصر الدستور القديم (مادة ٩) اختيار رئيس المنظمة فى بلد المقر وعن طريق ترشيح لجنة هذه الدولة، ومن ثم جعل رئاسة منظمة شعبية مثل هذه من ترشيح الحكومة القائمة بأكثر منه مرشح الحركة الشعبية. ولولا شخصية الراحل العظيم مراد غالب الدبلوماسية المتوازنة لانقضى أمر هذه المنظمة منذ أمد طويل. كما أنه لولا بقاء أحزاب سياسية بروحها التضامنية القوية فى آسيا

لماتت المنظمة إزاء الموقف السلبى غير المفهوم لحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى فى جنوب أفريقيا أو استمرار عزوف منظمات تنزانيا ومالى وغيرها عن المشاركة.

وهنا لابد من إجراء حوار حقيقى وفعال مع الدوائر الشعبية والحزبية فى الصين الشعبية لإعادة حضورها فى حركة التضامن على مستوى شعوب الجنوب، لأن أحداً لا يملك حق الإبقاء على بعدها بهذا الشكل عن الحركة وهى تتوسع كنظام اقتصادى اجتماعى فى العالم، ولابد أن يبقى ذلك ذا بعد شعبى وإلا تحولت إلى إمبريالية جديدة أو إمبريالية اشتراكية كما كانت تردد هى من قبل عن السوفييت.

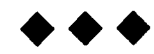
*إعادة التفكير فى إعلان منظمة موحدة لآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهنا لابد من أن يصبح الاعتبار الحاكم هو ضرورات تجمع بلدان وشعوب الجنوب إزاء موجة العولمة العاتية من جماعة دافوس وقمم الثمانية... إلخ.. ولكنها تشهد أيضاً حشود شعوب الجنوب فى منتديات العالم الثالث والمنتدى الاجتماعى العالمى والبدائل العالمى... إلخ.

فضلاً عن المنتديات الشعبية القارية والإقليمية أو تنظيماتها النوعية (المرأة- الحقوقيين... إلخ). بما يشكل قاعدة لمنظمة شعبية قوية هى منظمة تضامن جميع الشعوب APSO أو منظمة جميع شعوب الجنوب APSO ومن ثم تخرج عن قاعدة المنظمة الحالية فيما يسمى لجان التضامن التى أصبحت شبه حكومية أمام ناظرينا جميعاً.

وفى مؤتمر عام ذى طابع شعبى حقيقى لمثل هذه التنظيمات بتراث منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية يمكن انتخاب رئيس شعبى وسكرتارية نضالية معادية للاستعمار والاستيطان والعولمة الإمبريالية تتصدى للتحديات الفعلية القائمة فى وجه شعوبنا فى قضايا جديدة من المسألة الزراعية والفلاحية، إلى احتكار الصناعة

إلى قضايا البيئة والصحة لتشكل فى النهاية مفهوماً جديداً للتنمية المتكاملة بالقوة الاقتصادية والمالية المتوفرة لدى كثير من شعوب الجنوب.

إن ضم قوى أمريكا اللاتينية إلى حركة تضامن عالمية هو واجب أول الآن عند التفكير فى تطور منظمة التضامن الأفريقى الآسيوى. وقد تعددت مراكز الرؤى فى أمريكا اللاتينية سواء ارتضت سكرتارية OSPAL ذلك فى كوبا أم لم ترض! ولابد أن تتذكر هافانا أن مياها كثيرة عبرت تحت جسور بورتو أليجرى منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، وتعبر الآن عبر كراكاس. ولا تجرؤ أية بيروقراطية شعبية إن جاز التعبير أن تتجاهل ذلك عبر تمسكها بتاريخها أو بطموحاتها الصغيرة.



الفصل الخامس

أفريقيا بين التوحد والصراعات



■ **المقال الأول:**

تأسيس الاتحاد الأفريقى فى مطلع القرن

■ ١-إعلان الاتحاد فى عصر العولمة :

أعلن رؤساء دول وحكومات ثلاثة وخمسين دولة أفريقية فى اجتماعهم السابع والثلاثين بلوساكا (زامبيا) فى الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠١ عن قيام التنظيم الجديد للوحدة الأفريقية باسم «الاتحاد الأفريقى» بديلا لمسميات مثل «الولايات المتحدة الأفريقية» أو «الدول الأفريقية المتحدة» كما شاعت الدوائر الطموحة وفى مقدمتها ليبيا أن تسميها حين اجتمع هؤلاء فى اجتماع طارئ فى سيرت (ليبيا) فى سبتمبر ١٩٩٩. وقد بدا للبعض أن ما حدث منذ ذلك التاريخ حتى يوليو ٢٠٠١ من اعتماد للوثائق وصياغة اللوائح وتسمية المؤسسات مجرد تغيير شكلى ومسميات لا تحمل جديداً أو لا تعنى جديدا. ولذا أرى أن نبدأ هنا بتعريف القارئ العربى بأسباب عدم اعتبار ما حدث مؤخرا مجرد تطور طارئ فى الواقع الأفريقى رغم الضجيج الإعلامى فى بعض الدوائر الذى يجعل من الحدث وكأنه إبداع مفاجئ، أو اعتباره فى دوائر معاكسة كأنه مظاهرة طارئة لخدمة أغراض عارضة.

والذين تابعوا التاريخ الأفريقى الحديث يعرفون أن منظمة الوحدة الأفريقية والتى قامت عام ٦٣/ ١٩٦٤ سبقها مؤتمرات الشعوب الأفريقية فى القاهرة وأكرا (غانا) من ١٩٥٨/ ١٩٦١. ثم مجموعة الدار البيضاء المعروفة بالمجموعة المتحررة أو التقدمية ١٩٦١ وقبلها مجموعة منروفيا المحافظة فى نفس العام حتى نجحت مساعى قيادات مثل عبد الناصر ونكروما وهيلا سلاسى وغيرهم فى الاتفاق على تنظيم موحد تأسس فى أديس أبابا فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ وعقد مؤتمره الأول فى

القاهرة عام ١٩٦٤ باسم منظمة الوحدة الأفريقية.

ومن خلال مراجعة السنوات السبع والثلاثين التى مضت على هذه المنظمة، لابد أن نعترف أنه قد غلب عليها الطابع السياسى أو بالأحرى المطالب السياسية لشعوب القارة ممثلة فى التحرر من الاستعمار، وتأكيد معنى الاستقلال القطرى رغم الانضواء تحت التنظيم الوحدوى. وفى هذا الإطار استقل أكثر من عشرين إقليما، حتى العقد الأخير بسقوط النظام العنصرى بجنوب أفريقيا وتحوله إلى دولة ديمقراطية قوية بقيادة زعيمها نيلسون مانديلا بين عامى ٩١/ ١٩٩٤. وطوال هذه الفترة تأكدت كثير من الصيغ بل والمبادئ السياسية. فالرؤساء يجتمعون كل عام فى موعد محدد (وهذا ما طبقته الجامعة العربية لأول مرة بعد خمسة وخمسين عاماً من تاريخها!). وأنشأ هؤلاء الرؤساء لجنة تحرير المستعمرات بمقر دائم فى دار السلام (تنزانيا) تمد حركات التحرر بالتدريب والسلاح عبر الحدود إلى قلب المستعمرات لتصل ليد كوادر التحرير رغم أنف القانون الدولى، وحتى فرضت ذلك على «الشرعية الدولية» نفسها فى اجتماع للأمم المتحدة بجنيف ١٩٧٢ حيث أقر بحق مساعدة الشعوب المستعمرة «لتصفية الاستعمار بكل الوسائل» إشارة إلى «الكفاح المسلح». وأقر هؤلاء الرؤساء أيضا مبدأ احترام حدود الدول كما أعلنت عند الاستقلال، بل وأقر قبل تصفية المنظمة ومنذ سنوات مبدأ عدم الاعتراف بنظم الانقلابات العسكرية تأكيدا للتوجه الديمقراطى للحكومات التى تحضر «الجمعية العامة للرؤساء» وطبق ذلك فعلا على نظم انقلابية فى ساحل العاج وجزر القمر على سبيل المثال. وحتى مثال إريتريا الذى كاد استقلالها أن يخرق مبدأ وحدة أراضى الدول المستقلة، صحبه احترام للمواثيق الدولية بموافقة «أثيوبيا» من جهة ومسارعة الرئيس أفورقى إلى إجراء استفتاء داخل إريتريا حول مبدأ الاستقلال

حظى بإجماع شعب إريتريا على الاستقلال واعتمدت أثيوبيا نفسها هذه النتيجة. هذه بعض الإنجازات السياسية، ولسنا فى حاجة لذكر الدلالات الكبرى لمقاطعة إسرائيل لفترة طويلة ثم رفض مقاطعة ليبيا بسبب قضية لوكيربى كقضايا سياسية ساخنة تخص العرب أيضا. ولقد أثر انشغال المنظمة بالقضايا السياسية على هذا النحو على أدائها فى الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلم تنشئ مثلا مجلسا اقتصاديا اجتماعيا على نمط الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الإقليمية، كما لم تنشئ جهازا ثقافيا مثل اليونسكو أو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.. إلى غير ذلك من أشكال النقص فى منظمة إقليمية كبيرة وكفؤة مثل منظمة الوحدة الأفريقية. من هنا لم تنشأ مبادرة العقيد القذافى عام ١٩٩٩ لدفع فكرة الوحدة الأفريقية فى مسارها الجديد من فراغ، فالعالم الذى راحت تنظمه مؤسسات العولمة تباعا وتفرض نفسها على التجمعات الإقليمية نفسها بالتوجيه أو الإيحاءات لإعادة ترتيب الأوضاع، كان يلزمه مراجعة الأوضاع القائمة فى عدد من المنظمات الإقليمية، وتطلب ذلك مراجعة «الإرادات السياسية» لنفسها إيجابا وسلبا. وحيث كانت الإرادة السياسية على المستوى الأفريقى قد حاصرت نفسها لفترة طويلة فى القضايا السياسية للقارة، فقد بات ملحا أن تنظر هذه الإرادات فى أحوال «التنظيم القائم» تمنحه نفسا جديدا هو الذى صدر عقب اجتماع حيوى بالجزائر للقمة عام ١٩٩٩ بقيادة بوتفليقة وبسمعته التاريخية، ثم منح القذافى روحا دافقة فى سيرت وطرابلس فى نفس العام ليختار بين المسميات والأشكال صيغة «الاتحاد الأفريقى». وكلنا يعرف النشاط الليبى الواسع الذى سبق هذه المبادرة لعدة سنوات، دخلت فيها ليبيا طرفا لا ينكر مهما كان حجمه فى صراعات منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقى، وليبيريا وسيراليون، وشهد « مانديلا» الباهر

للعقيد بدوره التاريخى بل وشهد له أمام كلينتون أثناء زيارة الأخير لجنوب أفريقيا عام ١٩٩٨.

يمكننا القول هنا أيضا إن هذا الزخم التاريخى لمشروع الاتحاد الأفريقى الذى عرضناه هو الذى حجب منافسات وتحفظات هنا وهنالك على هذا التطور الذى بدا مفاجئا أو متسارعا! خاصة وأن الدعاية الليبية من حول «استقطاب المبادرة» يمكن أن تثير بالطبع هذه القيادة أو تلك، وقد لا يكون الأمر مجرد «الاحتراز الشخصى» وإنما هناك الاحتراز الأمريكى والفرنسى أيضا ممن تخيفهم «الدعايات» كما تخيفهم الوقائع نفسها. وهذا ما نأمل أن تهدأ اندفاعاته على كل الأصعدة فى فترة تأسيس الاتحاد التى ستشهد بالطبع آثار بقية التنافسات أو المصارعات.

ما الجديد؟

ثمة مسألتان لا تجعلان من «الاتحاد» تغيرا شكليا مفاجئا ونتيجة طموح غير محسوب كما كانت توحى أحيانا البيانات والإعلانات الأولى عام ١٩٩٩. فالاتحاد الجديد يقوم على بنية منظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا، ويواصل مهامها، ثم إنه فى موجة التأسيس الاقتصادى الاجتماعى الجديد يستفيد من اتفاقية «أبوجا» (نيجيريا) الموقعة منذ عام ١٩٩٥ لتأسيس قيام السوق الأفريقية المشتركة بأبعادها الاجتماعية والسياسية، وتعتبر وثائقها مرجعا أساسيا لكثير من مواد «الاتحاد الجديد» بما فى ذلك موضوع البرلمان والعملة والبنك والمحكمة وحرية التنقل.. إلخ. نحن إذن أمام مصدر آخر أساسى لتأكيد عدم مفاجأة الاتحاد!

أما من الناحية العملية، فإن «الاتحاد» بالإدارة السياسية الجديدة قد أعطى الدفعة الحقيقية لإمكان تنفيذ هذه المؤسسات وغيرها لمهامها تنفيذا أكثر إلزامية. ويمكننا هنا عرض الإضافات الحقيقية للمشروع الجديد وما يقترن بها من تحفظات

أو عقبات لا تغيب عن متابعتها:

١-جعل الميثاق الجديد اجتماع الرؤساء جمعية عمومية لاعتماد «أعمال مؤسسة تنفيذية أكبر اختصاصا هى المجلس الوزارى، وكان الوضع السابق فى المنظمة يجعل المجلس الوزارى مجرد «تمهيدى» لاجتماع القمة. ومن هنا يبدو تسمية «المفوض العام» بديلا إيجابيا للسكرتير التنفيذى السابق الذى كاد يتوقف دوره عند تنسيق الأعمال لا تنفيذها. لكن هذه الدفعة التنفيذية نفسها قد تجعل عدم الالتزام الكامل- وهذا أمر متوقع - أكثر إخلالا ببنية الاتحاد.

٢-صار البرلمان مؤسسة تشريعية من مجلسين، ويجرى بحث التمثيل بنسبة السكان أو بالتساوى، حيث سيكون الخيار الأول أكثر ديمقراطية وتمثيلا، وإن كان ذلك أقلق الدول الصغيرة التى تتمتع حاليا بالتمثيل المتساوى مع أكبر الدول فى القارة. وهنا يحتمل أن يُركن إلى المجلس الأعلى (الشيوخ) لتعويضهم هذه المخاوف.

٣-ينص التنظيم الجديد على خطوات عملية للوحدة الاقتصادية تشمل مسائل خطيرة مثل «العملة» والبنك المركزى.. إلخ. وكان ذلك منصوصا عليه فى اتفاقية أبوجا للسوق المشتركة. ولكن هذه الخطوة فى الاتفاقية كانت تصل لأهدافها على مراحل حتى عام ٢٠٢٥ تقريبا ويستحيل تنفيذها فى بضع سنوات وفق قواعد الاتحاد الجديد. لذا يرى البعض الالتزام بخطوات أبوجا، ويرى آخرون محاولة التوفيق «بترتيبات وسط» لا تستغرق كل هذه السنين لكنها لا تتعجل الأمر أيضا خاصة وأن فى ذهن البعض حجم الارتباطات الاقتصادية بالأسواق الخارجية وخاصة الاستعمارية السابقة.

٤-ثمة توفيق بين مشروع محكمة العدل الأفريقية وبين آلية فض المنازعات

الحالية التى قامت ولم تتحرك كثيرا فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية. ويقتضى هذا تسليم أكبر مما هو فى الواقع بالحد من السيادة القطرية وتأكيد الالتزام بالهدف الخالص «للقانونية» على المستوى الأفريقى. والأمر يتعلق بمدى ديمقراطية الأوضاع داخل كثير من بلاد القارة واحترام القانون داخلها ووضع المواطنة والانتماءات «الوطنية» لا القبلية أو العرقية.. إلخ.

٥-يعطى الميثاق الجديد مساحة طيبة لدور المجتمع المدنى ومنظمات الشباب والمرأة فيه بوجه خاص، وفرصة التعبير عن مطالب القوى الاجتماعية عن طريق الإشارة للأحزاب والتعددية السياسية.. إلخ. والحق أن هذا الباب من إنجازات المشروع الجديد حيث لم يشرّع أى تنظيم أفريقى آخر فى هذا المجال، وتتعامل فيه فقط منظمات الأمم المتحدة بأفريقيا مثل اللجنة الاقتصادية بأديس أبابا، حيث لا يختلف خطابها فى هذا الصدد عن الخطاب الدولى أو العولمى المألوف.

٦-يمضى الاتحاد على تأكيد مبادىء مهمة أقرتها منظمة الوحدة فى السنوات الأخيرة كما ذكرنا، ومن ذلك عدم الاعتراف بالانقلابات العسكرية، لكنه تقدم خطوة أخرى بتأكيد إمكانية التدخل العسكرى إلى جانب نظام إذا طلب ذلك لظروف داخلية خاصة. وهذا المبدأ قد يطرح مجالات جديدة للنزاع عند اتخاذ القرارات بهذا الشأن، لأنه يفترض أوضاعاً ديمقراطية حقيقية على مستوى القارة لا تتوفر فى الواقع، ففى حالة الوضع الديمقراطى نتصور أن تمثيلاً شعبيا حقيقياً هو مصدر الطلب بينما نعرف الكثير عن كيفية وصول الحكام والأحزاب الحاكمة فى القارة إلى السلطة وفى أطر «شرعية»!

٧-هناك مشكلات أخرى كثيرة بالطبع لا يتسع المجال لذكرها تتعلق بالموقف من المنظمات الإقليمية السابقة على قيام الاتحاد مثل «الإيكواس» «غرب أفريقيا»

«وسادك»- جنوب أفريقيا وكوميسا- شرق أفريقيا.. ودول الساحل والصحراء من شمال وشرق.. إلخ وهذه التنظيمات تحكمها اعتبارات قطرية وتاريخية قد تجعلها عقبة أمام التقسيم الإقليمى المبسط الذى يشير إليه ميثاق الاتحاد.

عن المقارنات والمستقبل

تجرى من حول مشروع الاتحاد مقارنات لا معنى لها وخاصة المقارنة بالاتحاد الأوربى وآلياته، مرة للسخرية، وأخرى للإحباط. وفى تقديرى أنه لا مبرر لهذه المقارنة، فالاتحاد الأوربى يحميه نظام رأسمالى متقدم، خلق الدولة الوطنية القوية أولاً ثم خلق آليات التوحيد والعولمة، بينما التطور الاجتماعى والرأسمالى فى أفريقيا معوق تماما بسبب الاتحاد الأوربى الأمريكى نفسه وعولمتهم المفروضة!

وفى ظل آليات الرأسمالية العالمية المتوحشة يعانى الاتحاد الأوربى نفسه الكثير من المتاعب مع الولايات المتحدة ونفوذها الاقتصادى والسياسى على السواء، بل وتدهورت أحوال أوربا الاقتصادية فى سنوات الاتحاد / المثال بأكثر مما تقدمت رغم الفارق بيننا وبينها لظروف تاريخية، وتعانى أوروبا بسبب «عولمتها» مشاكل بدت عرقية وطائفية وانتهت بانفراد الاستبداد الأمريكى بها فى البلقان بما يشبه مشاكل أفريقيا العرقية، بل وفى إيرلندا بما يشبه غيرها من مناطق الصراع الدينى .... إلخ. أما الاستبداد الأمريكى على ألمانيا وأوروبا الشرقية وغيرها فلا يحتاج لبيان كثير.

قد تكون المقارنة الأخرى مع الجامعة العربية، حيث تذكر سلبيات طموحات الوحدة وأيديولوجيتها، أو تذكر الخيبات رغم النزوع للوحدة. ولست فى حاجة لأن أزيد بدورى أنها ليست فقط خيبات الأيديولوجية وإنما العجز أمام الحقائق القومية التاريخية واللغوية والدينية التى كان من المفترض أن تدفع حركة التوحيد

بصورة أكبر. ومع ذلك فإن وجود أكثر من نصف العرب على أرض القارة سكانا ودولا كفيل أن يجعلنا ننتظر نتائج المراجعة للسلبيات أو دفع الإيجابيات، بما لا يدفعنا لليأس، قدر ما نتوقع تزايد المدركات الإيجابية مثل دعم آلية التنفيذ باجتماعات القمة على الجانبين أو تزايد دور المنظمات الشعبية والمدنية والحقوقية لتصبح أداة مراقبة ودفع للتطور الاجتماعى الديمقراطى مثلما دفعت - من خارج التنظيم - حركة التحرر الوطنى من قبل.

إن المشكلة الرئيسية الآن ليست مجرد النظر إلى التنظيم الشكلى للاتحاد الجديد أو الجامعة العربية وإنما المشكلة فى تجسدات العولمة الإمبريالية ضد مثل هذه التنظيمات لو لم تكن قوية ذاتياً بقدر كاف على النمط الآسيوى على الأقل.

وفى هذا الصدد يمكن أن نشير إلى عدة حقائق نرى من الواجب التنبيه إليها:

١ -إن هناك مشروعاً اقتصادياً طموحاً تقدم به - بخطة محددة الرئيس «مبيكى» رئيس جنوب أفريقيا باسم البرنامج الألفى للإصلاح الاقتصادى MAP متطلعاً لأن يشبه «مشروع ماريشال» لأفريقيا. وهناك مشروع آخر من قبل الرئيس عبد الله واد (السنغال) باسم «أوميجا» مشابه للأول ولنفس التوجه. وقد قررت قيادة الاتحاد الجديد دمجهما، والسعى بهما لدى «الكتل والمؤسسات العالمية» للحصول على التمويل المناسب لدفع «خطة أبوجا» الاقتصادية لمرحلة التنفيذ فى جو رأسمالى عالمى وقارى، وفى ظروف أفضل للوجود فى إطار العولمة.

فإلى أى حد تتوفر النوايا الحسنة والعمل الجاد فى المستقبل القريب للاستفادة من هذه الخطط المستقبلية بعد ضمان قيام «الشرعية الأفريقية» الخاصة للتنمية المستدامة إن جاز التعبير؟ وكيف لا تصبح مثل هذه الخطط فضاء جديداً للتبعية الاقتصادية ثم السياسية باحتواء آليات العولمة لمضمونها والدول الأساسية فيها مثل جنوب

أفريقيا ونيجيريا والجزائر والسنغال ومصر، المشرفين على هذه الخطة؟

وهل نتوقع أن تلتفت دول الخليج مثلاً لمثل هذا البرنامج الاستشارى التنموى المنظم؟

٢-ما الذى يمكن أن يلتفت إليه العرب فى هذه الظروف بإعادة طرح آليات التعاون العربى الأفريقى على أسس جديدة؟ وفى هذا الجو الأكثر شرعية والأكثر ديمقراطية على المستوى الأفريقى على الأقل؟ هل تؤدى الأسس الجديدة التى صيغت فى اجتماع اللجنة الدائمة للتعاون العربى الأفريقى بالجزائر قبل القمة الأفريقية إلى دفع هذه العلاقات العربية الأفريقية نحو مدركات أكثر تضامنا فى مواجهة آليات العولمة؟ أم ترانا مقبلين على عملية اندماج أكبر تحت طائلة النفوذ الأوربى والأمريكى نتيجة سياسات المتوسطية والشراكة وقواعد منظمة التجارة العالمية التي جري تأكيدها ايضا من على الأرض العربية فى الدوحة.

لا أريد أن أضاعف إحباطات القارىء بملاحظات أخرى تزيد من قلقه. فالطريقة الليبية فى معاملة هذا الموضوع قد تفجر تناقضات لا يتحملها المشروع، وكثرة الدعاية والإعلام والإعلان والشخصنة كثيراً ما عوقت مشروعات ليبية أكثر تماسكاً من هذا الاتحاد الوليد، لكننا نثق أن التحرك الليبى الذى لم يصدر عن فراغ أفريقى سوف يدرك الحقائق بالضرورة، والخسارة المتوقعة لن تكون بسبب مجرد تأثير قطر واحد مثل ليبيا ولكن بسبب ضعف أساسى فى البنية الأفريقية نتيجة النفوذ الأجنبى الكثيف بالقارة. وتبدو بوادر ذلك فى تمويل الحروب الصغيرة وتجارة السلاح والماس، والتفاف أمريكا على آلية التدخل وفض المنازعات لكسب مواقع أكثر للتدخل مثلما فى مشروع تدريب الجيوش الأفريقية الذى يمضى وحده رغم كل هذا العداء للتحركات الأمريكية، ولهجة القذافى الآخذة فى التصاعد إزاء

هذا «العدو الأمريكى».

ولن نتحدث أيضاً عن عمليات الاحتواء الأيديولوجى بنشاط الفرنكفونية، والكومنولث، ومشروعات القيادات الجديدة فى القارة التى لا تمضى فى أى اتساق مع مشروع «الاتحاد الأفريقى» الجارى إقامته.

ومع ذلك فالذين اجتمعوا فى الدار البيضاء عام ١٩٦١ لم يكونوا محبطين ولم ييأسوا من الوصول بحركة الوحدة إلى عام ٢٠٠١.

■ ٢- الطموح للوحدة الكاملة:

عبر الرؤساء الأفارقة الذين التفوا فى «سيرت» بالساحل الليبى بعد حوالى خمس سنوات من اجتماعهم السابق فى عام ١٩٩٩ وفى نفس المكان عن اتفاق ضمنى لمناقشة أفكار الرئيس الليبى المثالية عن الوحدة الأفريقية، أشكالها وآلياتها. فى المرة الأولى طُرحت فكرة الاتحاد العاجل فى «ولايات أفريقية متحدة» والآن لمناقشة آلية تكوين «جيش المليون الموحد». وكثيراً ما يصبح القفز على الواقع أو الوقائع، قفزاً من عربة القطار كله.. إلى مسالك أخرى فى طريق المستقبل وخاصة الأفريقى أو العربى!

إن تأمل الظرف الليبى الأفريقى عموماً منذ سيرت الأولى يوحى بتأملات أخرى مزعجة. ففى عام ١٩٩٩ كان الأفارقة يلتفون حول فكرة خرق مقاطعة ليبيا ومساندتها بالاجتماع فيها، والوصول بطائراتهم إلى طرابلس وسيرت تحدياً للمقاطعة الدولية- الأمريكية، وكان العرب فى ذلك الوقت يستعدون لإصدار «مبادراتهم» العربية بحجة مواجهة أو تكييف المبادرات الأمريكية الإسرائيلية، وتقديم آخر ما عندهم فى هذا الصدد. من هنا اعتبر قيام الاتحاد الأفريقى نفسه بعد اجتماعات سيرت ١٩٩٩ مساندة فعلية للطموح الليبى للتخلص من الحصار

الأمريكى إلى جانب فوائده المباشرة فى العمل الأفريقى المشترك وتوسيع قاعدته... إلخ.

من هنا أيضاً جاء التساؤل حول ظرف الاجتماع الاستثنائى فى سيرت ٢٠٠٤. هل ثمة مسائل «طارئة» على الساحة الأفريقية إلا التطور الليبى الطارىء نفسه؟ هل تريد ليبيا والأفارقة تبليغ رسالة للأمريكيين بتفهم الموقف الأمريكى أم الليبى؟ وهل يمكن استنتاج أن ليبيا أصبحت مطالبة برفع يدها عن أفريقيا بعد هذه المصالحات الليبية والتسامحات الأمريكية، أم تراها تبلغ رسالة عكسية أنها تستند إلى قاعدة أفريقية قوية ساندتها منذ ١٩٩٩ وهى مسرحها الفاعل عام ٢٠٠٤؟ وهو الأمر الذى نأمله جميعاً بدلاً من خيبات الأمل المتوقعة أيضاً بالتعريات المتتابعة أمام الخطط والمبادرات الأمريكية.

لابد أن اجتماع سيرت ٢٠٠٤ حاول الإجابة على هذه التساؤلات تلقائياً أو بحجم ردود الأفعال والمتابعات للخطابات السياسية الصادرة عنه. وقد حرص الأمريكيون على سرعة توصيل رسالة أن ليبيا أصبحت «بر أمان» للأمريكيين، وأنهم سيتسامحون معها حتى رغم تصريحات بعض مسئوليها غير المرضية، وبريطانيا وفرنسا وألمانيا عادوا جميعاً للتسابق مرة أخرى فى ليبيا خوفاً من تكرار الموقف الأمريكى فى العراق بالانفراد بالكعكة الليبية أيضاً. والأفريقيون يتمنون أن يفتح عليهم ذلك باباً لمساندة خطة تنمية «نيباد» بعد تحول الطموح الليبى من «السياسى» إلى «الاقتصادى» بهذا التسارع اللافت والذى جعل اجتماع سيرت الاستثنائى والمقرر من يوليو ٢٠٠٣ يبدو طارئاً مع الحدث الليبى عام ٢٠٠٤.

وباستثناء هذه المجاملة الأفريقية للخيارات الليبية، لا يبدو للاجتماع معنى كبير آخر على مستوى القارة، فهم استبعدوا أية جدية فى مجال التنظيم العسكرى

المشترك، اللهم إلا الموافقة على مقترحات ووثائق تقليدية سبق إعدادها عن «قوات دفاع مشترك» يمكن استخدامها فى مواقف التدخل التى نص عليها ميثاق الاتحاد، و مجلس السلام والأمن الأفريقى فى الاجتماع الاستثنائى بسيرت قبل اجتماع القمة العادية فى أديس أبابا، ومن ثم أغلق بهدوء ملف «جيش المليون الموحد» والضجيج الليبى حوله.

أما ملف الزراعة والمياه، فقضيته المثيرة أيضا قد انتهت باعتماد وثائق العمل المقدمة من الخبراء ليستمر نقاشها واعتمادها فى القمة التالية. وهى وثيقة مليئة بالحقائق المزعجة عن تدهور الزراعة الأفريقية، ليس بسبب «المياه» وحدها وإنما بسبب «السياسات الدولية الزراعية» بخصوص أسعار الصادرات الزراعية، والواردات من لوازم الزراعة فضلا عن مشكلة «الهندسة الوراثية» فى المنتج الزراعى فى مجمله، وشروط منظمة التجارة العالمية فى هذا الصدد، وسياسات الدعم الأمريكية والأوربية لمحاصيلهم الزراعية لتحاصر الواردات من المحاصيل الأفريقية وهذا الموقف الخطير الخاص بحياة وغذاء الأفارقة ضاعت وثيقته وسط الحديث عن قوات الدفاع والجيوش الأفريقية.

ووسط هذا الجو الملبد حول استراتيجية المياه، تتسلل الأخبار عن مواقف لا معنى لها من قبل دول أفريقية عن «اقتسام المياه» أو إعادة تقسيمها، أو مراجعة اتفاقياتها.. إلخ، وهى أصوات تثرثر فعلا فى حوض النيل بل وأحيانا من دول مجاورة للحوض إما بشكل عدوانى صارخ مثل إسرائيل أو بشكل غامض مازالت أبعاده غير واضحة. والجميع يعرف أن اتفاقيات المياه مثل اتفاقيات الحدود التى قبلها الفكر والساسة الأفارقة منذ ١٩٦٤ كمقررات أزلية.

لكل هذه القضايا تسابق الرؤساء لحضور اجتماع سيرت ٢٠٠٤ بما بدا مثيرًا

للانتباه خاصة حضور قادة «الشمال الأفريقى» الذين قلما يذهبون إلى العواصم «جنوب الصحراء» فيثيرون الغبار حول مصداقية التعاون العربى الأفريقى؟ ولذا تساءل بعض الأصدقاء فى تلك العواصم الأفريقية، هل المسألة خاصة بالتمهيد لاجتماع القمة العربى وليس حبا فى القمة الأفريقية؟ هل تخاف مصر مما يثار حول المياه فى حوض النيل ضمن أحاديث «التنسيق» فى أحواض الأنهار، بل ودفع المؤتمرات «الدولية» لفكرة «تسويق» المياه ضمن عولمة السوق السائدة!

الأسئلة كثيرة... ومصادر الإجابات.. ضبابية للأسف!

■ ٣-الوحدة الأفريقية ... على المحك:

لا أدرى لماذا تدفع القيادة الليبية فكرة الوحدة الأفريقية بهذه الطريقة التى تصل لرفع شعار «إما الوحدة الآن أو الموت»... ؟ ولاشك أن أى متأمل رصين فى واقع القارة، أو واقع السياسات الأفريقية، وهو يرى « الموات» بعينى رأسه فى أنحاء العالم الثالث كله، يمكن أن يترحم من الآن، على فكرة، لا ينقصها النبل والأمل، ولكنها تعانى من مرض الزمن الخبيث ولا نقول الرديء فقط. وقد كنت أظن أن الظروف الاحتفالية بالذكرى الخمسين لاستقلال «غانا»، (مارس ١٩٥٦) واحتشاد جميع «الأقاليم» الأفريقية وهى مستقلة، «ستفرض» جوا احتفاليا بذكرى نبيلة لقولة «كوامى نكروما» منذ أكثر من نصف قرن: « إن استقلال «غانا» – وأى قطر أفريقى – لا يمكن أن يكون حقيقيا قبل استقلال كل أفريقيا». وعانى الرجل ما عاناه طوال عقد من استقلال «غانا»، مقاتلا مع نخبة مخلصة من أجل تحرير أكبر مساحة فى القارة الأفريقية، حتى راحت يد الإمبريالية تتآمر ضده وغيره من الزعماء فأردوه قتيلا بالانقلاب العسكرى ضده ١٩٦٦، كما قتلوا عبد الناصر بالعدوان على مصر ١٩٦٧، وتتابعت الحلقة ضد «موديبو كيتا»، وتدهور « سيكوتورى »...إلخ .

ظننت أن الاحتفالية، ستتذكر هذه الدروس بعد تدهور منظمة الوحدة الأفريقية ، ومعاناة الاتحاد الأفريقى، من فقر الإمكانيات وضغط السياسة الأمريكية على مناطق تحركه فى القرن الأفريقى، والصحراء الكبرى فى دارفور والصحراء الغربية ... وتصورت، أن نخبة الزعماء الجدد، بحماس القيادة الليبية، ووعى الكثيرين من حولها، سيتأملون تجربة طرح «الإتحاد الأفريقى» بديلا لمنظمة الوحدة الأفريقية نفسها وعلى الأرض الليبية عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ ، فمنذ قيام هذا الاتحاد - إثر صيحات القيادة الليبية من أجل الوحدة - لم تحل قضية، ولم يقم لمشروع حقيقى قائمة، وانما تكاثرت مرة أخرى، المؤسسات والهيئات، التى قلنا إنها قد تكون لفترة مساهمة مشكورة فى إقامة البنية التحتية لمشروع مستقبلى يحتاج بدوره إلى عدة عقود مثل قرينه منظمة الوحدة الأفريقية، ونشأت فى الإطار الجديد أسماء طموحة كالمجلس التنفيذى، والبرلمان الأفريقى، ومجلس السلام والأمن الأفريقى - بل ومجلس الدفاع، ومحكمة العدل، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى، ومؤسسة «النيباد» أو الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية (لاحظ الأسماء العظيمة)!.

لن نقول مع المتشائمين إذن إنها كانت تحركات صورية لترضية هذا أو ذاك من الزعماء، ولن نشير لحجم الصراعات المدمرة التى تم حل بعضها بتدخلات أجنبية مباشرة مثل «ليبيريا» و«ساحل العاج»، «ومنطقة البحيرات الكبرى» ثم «جنوب السودان» (نيفاشا)، و«الصراع الأثيوبى الإريترى». وعندما بلغ بعضها حد المستنقع مثل «دارفور» أو «الصومال»، رأينا ما هو جارى الآن، من تجاهل للغزوة الأثيوبية فى الصومال بدعم أمريكى مباشر، أو ضباب لا حدود له فى «دارفور»، وعلى حدود «السودان» و«تشاد»، ورأينا التحفز الخطر فى «الصحراء»... ووسط هذا وذاك تأتى إلى «أكرا» السيدة «سيرليف» رئيسة ليبيريا، بعد زيارة واشنطن

لتعلن أن تشكيل الأمريكيين للقيادة العسكرية لأفريقيا يعنى اهتمام أمريكى حقيقى بالقارة ..مما يثير سعادتها ... ولن نمعن فى التشاؤم، ولكن دعنا نذكر بنكروما ثانية، الذى قد يتململ فى قبره الآن على بعد أمتارمن مقر اجتماع القمة الأفريقية فى أكـرا ! والذكريات تململ جسد نكروما كما تململ جسد عبد الناصر نفسه فى الذكرى الأربعين لنكسة ١٩٦٧ فالبعض من حفارى القبور يتهمون الأول بالخيال غير القابل للتحقق، بينما «غانا» تفقأ عيونهم كأفضل بنية تحتية قطرية فى زمن الانهيار على أرض القارة، والثانى متهم بـ «الاستبداد» الذى أضاع البلاد وكأن نعيم الديمقراطية يغرق من بعده الأقطار والعباد!

فى هذه الأجواء تدفع القيادة الليبية – بالمطلق- فكرة الحكومة الواحدة لكل أفريقيا!

نعم للاحتفالية التذكارية، ونعم لاستخلاص الدروس وبحث الآليات الجديدة اقتصادية وسياسية وثقافية، ونعم لمشاركة شعبية حقيقية تدرس الواقع والمشكلات وتدفع باستثمارات الأغنياء من الأفارقة هذه المرة –ما دامت ليبيا أفريقية وحسب – فلتحفز إذن «نيجيريا والجابون وأنجولا وجنوب أفريقيا »، حتى تستغنى بها شعوبنا الأفريقية «عن سؤال اللئيم» الذى يعلن من فوق كل منصة بقيادة «بوش» و«بلير» وغيرهما مبدأ« Trade not Aid » «التجارة لا المعونات» ولا سيرة للتنمية أو دعم الجهود الذاتية. وهنا نعود لتذكر «نكروما» و«عبد الناصر» لمن يريدون التشبه بهما أو بكليهما. وعندما نتذكرهما وبكامل عقلنا وإخلاصنا للعمل الحقيقى من أجل الوحدة الأفريقية، فإنه يتوجب علينا تذكر أجواء «الهجمة الإمبريالية» التى أطاحت بأحلامهما. وهى ليست هجمة من الذكريات فقط للأسف، ولكنها حضور متكرر بأعتى ما يكون الحضور، حضور الواقع الاستعمارى الجديد، على كل الأرض

الأفريقية والعربية على السواء، وأحرى بمن يتحدثون عن الوحدة بالمطلق أن يبحثوا آليات التحرر الوطنى مجددا مثلما فعل نكروما وعبد الناصر، فهناك تحرير واجب فى قضية «دارفور» من الضغط الأمريكى المباشر لوجود دولى على أرض السودان بالقوة، دون أن نبذل معا جهدا حقيقيا من أجل حكم ديمقراطى فى السودان فى نفس الوقت يواجه هذه الكارثة. وتحرير واجب لأرض «الصومال» بعون عربى فعال باعتبارنا قبلنا عضويته للجامعة العربية منذ ١٩٧٥ ترضية للقوى الاستعمارية نفسها، وتحرير لـ «تشاد» جنوب ليبيا من خطط الفرنسيين لجلب قوات دولية على حدودها مع السودان، ليس لحماية نظامها الموالى فقط، ولكن لحماية بترولها واليورانيوم فى كل المنطقة من حولها مثلما يفعلون فى العراق! ثم تحرير المنظمات الإقليمية نفسها من أدوارها المرسومة لها مثل «الإيجاد» بقيادة «كينيا» فى شرق أفريقيا، و«الإيكواس» بقيادة «نيجيريا» فى غرب أفريقيا. مطلب التحرر الوطنى وفق «نكروما» أو «ناصر» هو المطلب الملح والقائم فعلا ، تدعمه مطالب جديدة قد يكون «نكروما» أو «ناصر» أنفسهما لم يعطياها الانتباه الكافى أو لم تسعفهما الظروف لإنجازها مثل الديمقراطية والمشاركة الفعلية وحقوق الإنسان! ولنتذكر عندئذ أن «نكروما» لم يحكم أكثر من عقد واحد من الزمان بل أقل (٥٧-١٩٥٦)، ولم يحكم عبد الناصر بالفعل ما يتجاوز عقد ونصف ما بين (١٩٥٦-١٩٧٠) والمقارنة بالحاضرين ستكون محرجة بالتأكيد.

ومع ذلك، فلنقل بنبل الهدف من تحقيق الوحدة الأفريقية، مهما تعددت الشعارات والأساليب تحت لوائها، بدءا من تفعيل الاتحاد الأفريقى القائم. واللافت أن القوى الكبرى فى القارة، والقادرة على دفع عناصر الفكرة الرئيسية مثل «نيجيريا وجنوب أفريقيا» تبدى تحفظا يعرض «الطرح» نفسه للخطر خاصة

إذا صمم الزعيم الليبى على مبدأ «الآن أو الموت»، وكان لافتا أنه اعتبر «الاتحاد الأفريقى» الذى دفع فكرته من قبل بنفس الحمية كأنه آلة فاسدة لتحقيق الهدف الجديد، مع أن الأمر يتوجب التأنى والمناقشة العقلانية للموضوع وإطاره العام والخاص، خاصة أن الزعيم الليبي لابد أن يدرك مسئوليته عن وضع شمال القارة العربى فى هذه القضية، بينما المغرب تقاطع الاتحاد، والمغرب والجزائر معا يعوقان أحد نماذج الاتحادات الإقليمية وهو المغرب الكبير، والأوربيون يناقشون ضم المغرب للاتحاد الأوروبى، والأمريكيون يؤسسون للقيادة العسكرية الخاصة بأفريقيا، متحركين بالأطلنطى فى شمال وغرب أفريقيا، ولا نسمع اعتراض «قوى التحرر الوطنى» على ساحل المتوسط الجنوبى كله إزاء هذه التحركات الأمريكية أو الأوربية قبل سماع هتافات «الوحدة أو الموت».

■ ٤-الخبرة الأفريقية بين «الاتحاد»، والجامعة العربية:

الحركات الجامعة في المنطقتين:

الذين يتابعون حركة الجامعة الأفريقية Pan Africanism مستقلة عن بقية الحركات الجامعة، أوائل القرن العشرين، إسلامية أو عربية أو سلافية، بل وطورانية، يجدون صعوبة في متابعة علاقة هذه الحركات أو بعضها على الأقل في فترات متقطعة بعد ذلك، بل ويجدون الآن صعوبة في إدراك أهمية هذه العلاقات حين تشتد عليهم في ظروف العولمة تحت وطأة الهيمنة الأجنبية، وتطلع شعوب هذه المناطق للتحرر الوطني من جديد. وقد أكون في موقف التكرار لو ذكرت للقارىء بالنسبة لمنطقتنا أن المؤتمر الأول لحركة الجامعة الأفريقية كان عام ١٩٠٠ وأن المؤتمر القومي العربي الأول كان عام ١٩١٣، وكلاهما بحث مسألة الاستعمار والهوية بين شعوب كل من المنطقتين، في فترة كانت حركة الجامعة الإسلامية بقيادة جمال الدين

الأفغاني تملأ الأسماع بينما كانت القاهرة نفسها التي تحمي الأفغاني، تضم ثمانية جمعيات قومية عربية على الأقل فيما بين ١٩٠٠ - ١٩١٤، وقد مضت هذه التجارب إزاء موجة الاستعمار التقليدي والاستيطاني، مرة بالتناطح وأخرى بالمغالبة أو الممالأة حتى أصبحت وجها لوجه مع إمكانية إنجاز الاستقلال الوطني، وتكاد كلها تلتقي عقب الحرب العالمية الثانية في مؤتمر باندونج بما صار فيه من اختلاط لعشرات الأوراق، برزت بينها تحديدا الورقة الأفريقية العربية وتمثلت في أول مؤتمر للشعوب الأفريقية الآسيوية بالقاهرة ١٩٥٨ ثم كتلة الدار البيضاء العربية الأفريقية ١٩٦١ وأصبح لقاء عبد الناصر ونكروما وبن بلا وسيكوتوري مألوفا بعد وفاة محمد الخامس.

من يستطيع أن ينسى معنى هذا اللقاء الخطير بين أقطاب حركة الجامعة العربية والأفريقية الجدد وما فرضوه على صياغة ميثاق منظمة إقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا ١٩٦٣؟ فما لم يحضره عبد الناصر أو بن بلا وقت تشكيل الجامعة العربية ١٩٤٥ صاغوه صلابة ومواجهة للاستعمار القديم والجديد في أديس أبابا ١٩٦٣ ولأن المعركة كانت بهذا الوضوح، والزعماء على هذا القدر من تحقيق الذات، والتوحد مع شعوبهم، حتى لو جمعتهم الظروف بقيادات هزيلة معروفة في نفس القاعة، فإن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية جاء معبرا عن النفس الأصيل في أفريقيا، واستطاع هؤلاء القادة في أول لقاء للقمة الأفريقية بعد تأسيسها في أديس أبابا ٦٣ أن يقرروا في القاهرة ١٩٦٤ إنشاء «لجنة تنسيق تحرير المستعمرات» ذات مقر دائم في دار السلام بتنزانيا لتدريب حركات التحرير ومدها - ضمنا - بالمساعدات العسكرية للعمل في أكثر من عشرين مستعمرة في ذلك الوقت. وقد لا أتحدث هنا عن روح التحرر الوطني في موجتها الأولى، لكني أشير بالتأكيد

إلى الدور المشارك لمصر والجزائر وسودان ثورة أكتوبر مع غانا وتنزانيا في تأكيد الزحف التحرري من شمال وغرب القارة إلى أقصى جنوبها. ولم يقل أحد عندئذ أين حدود العروبة وأين الأفريقانية، وعندما كان يقال عن عبد الناصر إنه الزعيم أو المارد الوطني الأسمر كانت الأنظار تتجه إلى معنى التحرر الوطني، ومعنى امتداد أذرعته من الخليج للمحيط ومن الإسكندرية لكيب تاون!

هذه الروح هي التي حملت العمل العربي الأفريقي لفترات تالية؛ ورغم اختفاء قادتها حوالى السبعينيات وجزء من الثمانينيات ـ ظهر خلالها بعض القادة الجدد هنا وهنالك وبذلت محاولات للاستمرار من ليبيا وغانا وبوركينافاسو بل وأنجولا وأثيوبيا وإن تحركوا بصعوبة شديدة في أجواء الحرب الباردة وانتكاسات التجارب الوطنية الكبرى، وتدهور أدوار الدولة وعملية التحديث وتعمق عمليات الاستنزاف للثروات الوطنية على يد التطورات الرأسمالية العالمية. ومع ذلك كانت حرب أكتوبر وانفجار أزمة البترول الشرق أوسطية، مصدرا لأزمة سياسية واقتصادية على الصعيد العربي الأفريقي مما نقل العمل العربي والأفريقي من دائرة مواجهة الاستعمار إلى مواجهة الأزمات وليصبح «التضامن» بديلا للتحالف. ولا ينكر أن الخبرة المتبادلة هنا في ظل التضامن وفرت لحركات الكفاح المسلح بعضا من أشكال الدعم المادي العربي (ليبيا ـ الجزائر) كما أن الموقف العربي استفاد من الدعم الأفريقي لقضية فلسطين، إلى حد إقرار الأمم المتحدة بحق النضال «بكافة الوسائل» (١٩٧٢) واعتبار القمة الأفريقية قضية فلسطين قضية أفريقية (١٩٧٥) وأعقب ذلك الانتقال من مرحلة التضامن إلى مرحلة التعاون بإقامة المؤسسات الخاصة بهذا التعاون عقب القمة العربية الأفريقية ١٩٧٧؛ وسيظل الأفارقة يذكرون بالتحفظ ميل دول التعاون (وهي هنا دول الثروة لا الثورة) إلى اعتبار

مؤسسات التعاون عربية موجهة لأفريقيا كمؤسسات عون اقتصادي في الغالب بأكثر منها مؤسسات تعاون مشتركة.

لم تستطع الجامعة العربية للأسف إلا أن تكون مجرد أداة سياسية للتنازع العربي/ العربي، في قضايا تمس الحضور العربي على مستوى العالم الثالث خاصة أن هذه المسألة مازالت بالغة الأهمية لمن ينظرون في أمر تطوير الجامعة العربية. ونقصد «بالإدارة السياسية» تمثيلها للنزاع السياسي أكثر من رعايتها للمصالح بسبب طبيعة الجامعة المرتبطة بأجواء سياسية سابقة من ميراث فترة التبعية أو فترة التحرر ولذا سادت أجواء الموقف من كامب ديفيد والرغبة في محاصرة موقف مصر، اختراقا لكل أشكال العمل العربي ذي الصلة بالآخرين وخاصة الفضاء الأفريقي، فلم يتواصل عمل أية مؤسسة عربية في اتجاه أفريقيا، بينما الخبرات الأفريقية كانت قادرة دائما علي تجاوز مثل هذه المواقف في أشد حالات الصراع، حول التقارب مع النظام العنصري (زامبيا)، أو التحالف مع السوفييت (أنجولا ـ أثيوبيا) أو حتى الاقتتال المباشر في بعض الحالات (تنزانيا/ أوغندا..) ولم يؤجل أي من الأحداث الأفريقية الاجتماع الدوري للقمة، ولا عطلت لجنة تحرير المستعمرات حتى تمت تصفية النظام العنصري في جنوب أفريقيا ٩١/ ١٩٩٢.

قفزة الاتحاد وزحف الجامعة:

تعتبر القفزة الأفريقية نحو إقامة الاتحاد الأفريقي ٢٠٠٢ تعبيرا عن خبرة إضافية جديرة بالنظر لدى المتابعين لمبادرات التطوير العربية. فهي لم تأت محض صدفة من جراء مناقشة المبادرة الليبية كما يتصور البعض رغم أنها عمليا تبدو كذلك، ولكن الأجواء التي أسست لطرح الفكرة الليبية واستقبالها بطريقة حماسية مكنت من دفعها دفعة جديرة بالنظر العربي أيضا، إذ يجب ألا ننسي أجواء ترحيب أفريقيا

بوصول عبد العزيز بوتفليقة لرئاسة الجزائر، تطلعا من الأفارقة لوصول هذا البلد الحبيب لديهم بذكرى ثورته نحو استقرار تمنوه للجزائر، فجاءوا للقمة الأفريقية هناك في يوليو ١٩٩٩ بروح سميت روح الجزائر، واندفعت خلالها المشاعر والمبادرات نحو مواجهة الإرهاب والتوحد الاقتصادي والتصدي لمقاطعة ليبيا، بقدر ما شجعت على دفع مبادرة «الاتحاد الأفريقي» من قبل الرئيس الليبي. ومن هنا التأم الاجتماع لمناقشة فكرة الاتحاد عقب ذلك مباشرة في ليبيا بعد شهرين من اجتماع الجزائر!

وترصد وثائق تقديم فكرة الاتحاد عديدا من خطوات التمهيد لهذه القفزة الأفريقية الجريئة فتشير إلى خطة لاجوس الاقتصادية عام ١٩٨٠ لتوحيد العمل الاقتصادي وإلى ميثاق حقوق الإنسان والشعوب الأفريقية، بل وميثاق المشاركة الشعبية الأفريقية ١٩٩٠ كما تشير إلى اتفاقية أبوجا للوحدة الاقتصادية ١٩٩٤ وإلى خطة الشراكة لتنمية أفريقيا ،٢٠٠١ وبين هذا وذاك معركة الديون والإيدز وغيرها من أشكال العمل المشترك الملموس.

ولا يمكننا النظر لهذه القفزة بعيدا عن الأجواء الأفريقية نفسها من تحرير كامل لجنوب أفريقيا واختيار «مبيكي» بالتصويت العام المباشر بعد وضع مانديلا الاستثنائي في الرئاسة ١٩٩٤ وارتبط ذلك بنشاط أفريقي حيوي ـ وإن بمساعدات أجنبية لتحقيق الاتجاه للمصالحات وتسوية مناطق الاضطراب في سيراليون والكونغو ومنطقة البحيرات عموما، مقابل الموقف العربي المضطرب من أقصي المغرب لأقصي المشرق في مطلع هذا القرن. وهذه الأمور لا أرصدها للمقارنة أو تفضيل وضع على آخر، ولكنني أرصدها تطلعا إلى توفير أجواء أفضل من أجل تحقيق تطوير أفضل للمنظمة الجامعة.

لابـد أن نسـجل للخـبراء الأفارقـة بالتعـاون مـع السياسـيين، كيـف أدى الفكـر السياسي الجديد إلى حقائق تنظيمية، وكيف يسلم التنظيم الأفريقي الجديـد بحقـائق سياسية واجتماعية محيطة به، بدا ذلك مبكرا في تجنب تسمية القفزة الجديدة «بالـدول الأفريقيـة المتحـدة United States of Africa لكثـرة الظـلال غـير العمليـة المحيطـة بهـا (ترجمـة States بـين ولايـات ودول!) وكثـرة المتطلبـات التـي تفـوق إمكانيات الواقع الأفريقي. وقد يفرض ذلك على الجامعـة العربيـة تجنـب المسـميات التي تثير الشجون بدورها في الواقع العربي، حيث نعـرف أن الـبعض قـدم مبادراتـه بمسمى «الاتحـاد العـربي» أو «اتحـاد الـدول العربيـة»، وهـي تسـمية مثيرة للشـجون بدورها.

وفي هذا الصدد تشير كثير من الدراسات إلى معنى تمثل الاتحاد الأفريقـي لمفهـوم «النظام الأفريقي» وليس لمفهوم «التجمع القومي» الـذي ربـط بـه نكرومـا مـن قبـل فكرة «الـدول الأفريقيـة المتحـدة». والمفهـوم الجديـد «النظـام الإقليمـي» ذو أصـول وحدوية (بأسـاس ثقـافي أو اجتماعـي أو عرقـي..) كـما يعـبر عنـه المفهـوم السـائد في أمريكا اللاتينية وحيث لا يسري ذلك مثلا عـلى التجمعـات الآسـيوية، التـي تـدرك قوة الفرق بين الجغرافيا والقوميات والدول، ويحتاج هذا إلى فكر سياسي جديد على المستوى العربي إذا كنا نفكر أن يكون شكل التجمع في الجامعة العربية ممثلا لأفكـار حقيقية وليس مجرد رابطة جغرافية لا تلمس الفـرق بـين النظـام الإقليمـي والتجمـع القومي.

لكن.. حتى «النظام الإقليمي» المحتمـل والـذي تقـترب الجامعـة العربيـة منـه في تطويرها الجديد كما يلـوح الـبعض بـذلك، سيصـطدم بالحاجـة إلي «تفكـير سياسي» بدوره يحتك بمسألة الشرق أوسطية، والمتوسطية، كما يثير قضية «دول الجوار» التي

تشير إلي قرب الجامعة العربية من أفكار الجامعة الإسلامية التي مازالت قائمة في المنطقة وتحملها تنظيمات سياسية ذات شأن شعبوي واسع بل ويمثلها حكوميا المؤتمر الإسلامي. وعندئذ ستصطدم هذه الفكرة ذات الأبعاد الإقليمية بأفكار أصحاب العولمة التي ترى في «الإقليمي» أداة للعالمي وليس القومي، ومن هنا تصبح إسرائيل من حقائق الموقف لدى المناورين الذين لا يرون في العراق احتلالا إمبرياليا ولا في فلسطين استعمارا استيطانيا. وفي كل ذلك تعاني الخبرة العربية خيارات صعبة لا تعانيها الخبرة الأفريقية. ولذا تمضي الأخيرة بسلاسة أكبر. إن من يعتبر خطوات التطوير مجرد طرح مذكرات للنقاش البيروقراطي المألوف دون أن ينخرط فيها بشدة أصحاب القرار والفكر السياسي، يعرضون أنفسهم لمقارنات أو مواقف في غير صالحهم. وعلى سبيل المثال، فإن قراءة أبرز مبادرات التطوير بل وأبرز الكتابات «الفكرية» أو التحليلية حول المبادرة يجدها تلح بشكل مؤسف على المقارنة بتجربة الاتحاد الأوربي وحدها! ورغم أهمية التجربة الأوربية بالفعل فإن السياسي المصري صاحب المبادرة الأساسية كان عليه أن يتذكر أولا وبحكم تجربته المباشرة ومكانته في تجربة الاتحاد الأفريقي الذي قام بجهده المشترك فيها مع آخرين منذ عام فقط. هذا السياسي أو الخبير لابد أن يراجع مسئوليته في صياغة الخطاب السياسي لبلد كبير مثل مصر ولا أريد أن أشير إلى قدر القوة التي يكتسبها خطابه في الساحات الأفريقية لو أنه صدر في القاهرة وطرابلس خطاب جديد يقارن مع أفريقيا ويقدمها لجماهيره حتى لو استفاد من الخبرة الأوربية أيضًا. وبالمناسبة فإن ثمة مشكلة لمصر وليبيا ودول الشمال عموما إزاء عضويتهم الكاملة في الاتحاد الأفريقي والعربي على السواء، ومن ثم لا نكون أمام مشكلة دول الجوار فقط بل «وتنظيمات الجوار» أيضا.. وكلها مسميات لمشاكل فكرية واستراتيجية وليست

مسألة جغرافية أو مهارة دبلوماسية!

من النظام القومي إلى النظام الإقليمي

يبدو أن النظام الإقليمي سيفرض نفسه على النظام القومي في الفترة القادمة، ومن ثم على نظام الجامعة العربية، ليقترب بذلك من نظام الاتحاد الأفريقي. فلا شك أن تطورات «التجربة العراقية» فضلا عن التطورات المحتملة في السودان، إلى جانب انسحاب دول «القومية» الكبرى عن دورها ذاك، والحلول الهزيلة المتوقعة للقضية الفلسطينية، كل ذلك سيلعب دوره في صياغة تطويرات الجامعة العربية. فإذا سلمنا بذلك ـ موضوعيا لا أيديولوجيا ـ فإن الأمر يقتضي التسليم بنتائج هذا التطور من ناحية الفكر السياسي والتشريعي، فهذا التطور سيفرض التعامل أكثر على أساس مؤسسي لا سياسي خلافا لما كان قائما في الواقع، ومعنى ذلك التزام أكثر بالموضوعية، والقانونية، وحتى البيروقراطية. ولننظر لحالة الأفارقة في تجربة الاتحاد، فلم يشاءوا أن يفترضوا أية نتائج سياسية لمبادرة ليبيا للمسارعة بالاجتماع في طرابلس للتأسيس ما دام الدور علي جنوب أفريقيا (عام ٢٠٠٠) وكذا كان الحال في وضع أديس أبابا كمقر دائم بل ولم يغيروا دور موزمبيق للاجتماع الأول (٢٠٠٣)، ولم يجاملوا في منصب المفوض العام للاتحاد ليستمر من أعد وثائق الاتحاد إزاء مرشح من وزن رئيس الجمهورية السابق (مالي) للمنصب الجديد. كما لم يجاملوا في تعريض سبعة أعضاء للتوقف ما لم يسددوا ديونهم واضطرت ليبيا لمساعدتهم حفاظا على إقامة الاتحاد. هكذا فرضت المؤسسية نفسها منذ اللحظات الأولى. لكن الأمر لا يخلو من تأكيد وضع الدول ذات الثقل بشكل أو بآخر، فعندما ضغطت جنوب أفريقيا لفرض هيكل لمبادرة الشراكة لتنمية أفريقيا «نيباد» وكأنها خطة أفريقيا الاقتصادية خلافا لاتفاقية «أبوجا» للوحدة الاقتصادية، اضطر

التنظيم المؤسسي الجديد أن يضيفها كبرنامج خاص للاتحاد مقره جنوب أفريقيا وليس بديلا عن الاتفاقية الاقتصادية. وبلا شك أن مطوري الجامعة العربية يبحثون عن صيغة لمراعاة وضع «الأشقاء الكبار» أو الدول ذات الوزن الخاص، كما يبحثون عن صيغة للتكتلات «الجانبية». وهذه أمور يحلها الاتحاد الأفريقي أولا بالتسليم الأدبي دون حرج بحجم نيجيريا وجنوب أفريقيا وأثيوبيا ومصر والجزائر.. إلخ، ثم يقومون بتكليف هؤلاء الأشقاء بالمهام الكبرى مثل مواجهة اضطرابات ساحل العاج أو ليبريا أو منطقة البحيرات، ولا ينسي أحد بالتقدير دور مانديلا مثلا أو أوباسانجو في هذا الصراع أو ذاك، دون حديث فج عن حق القيادة أو الدور القيادي.. إلخ ومن هنا انتقل الحديث عن «السلام والأمن في أفريقيا» ولم يرتبط ذلك بمقولات أيديولوجية صارخة عن «القضايا القومية» أو الأمن القومي، دائما كان الحديث عن ضرورات الاستقرار، والتنمية المشتركة، وإعداد البنية التحتية «للنهضة الأفريقية». كما يروج في الجنوب الأفريقي.

وقد وضع موضوع «السلام والأمن في أفريقيا» كمسألة رئيسية في الميثاق في اجتماع القمة التأسيسى، ولكنهم أدركوا خطورة ترك المسألة مفتوحة للاجتهادات فاستقر رأيهم على إنشائه كمجلس للسلام والأمن في اجتماع موزمبيق ليتشكل من حوالي ١٥ عضوا يشكل بالتتابع ويضعون حاليا لائحته التنظيمية. وهذه الجرأة لم أجد للأسف نظيرها في مبادرات تطوير الجامعة العربية. ورغم طرح المبادرة المصرية للمبدأ بحديث جريء عن «القرار الحاسم الذي لا يقف في وجهه عراقيل الإجماع أو الحق في الاعتراض.. والقيام بالعمل المباشر في بعض الحالات» فإنه سرعان ما وضع بديلا لذلك «منتدى للأمن القومي العربي» يكتفي «باللقاءات والحوارات..» إلخ. وهو ما سيدفع المجموع لاختياره بالطبع بديلا لحسم المواقف!

في منطقة أخرى للعمل من أجل الاستقرار والأمن يعالج الموقف الأفريقي هذا الموضوع بشجاعة أخرى من أكثر من زاوية:

* فهو في بند المبادىء (مادة ٤) يعطي الحق للاتحاد في التدخل بناء على قرار الجمعية العامة في حالة قيام دولة في الاتحاد بارتكاب جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية.

* وفي نفس المادة يعطى للدولة العضو حق طلب تدخل الاتحاد لمساعدتها في تحقيق السلام والاستقرار.

* عدم الاعتراف بأية حكومة تصل للحكم بوسائل غير دستورية (حالة الانقلابات في أفريقيا وحالات مثل مجلس الحكم الحالي في العراق مثلا).

*والاتحاد الأفريقي يحرص على تطبيق الجزاءات لسلامة نظامه في أكثر من مناسبة أهمها إمكان عدم مزاولة الدولة لنشاطها في الاتحاد في حالة التأخر عن دفع التزاماتها.

وبهذا المعني يحرص الاتحاد على معناه «النظامي» والقومي بوضعه مسألة السيادة موضع المراجعة دون إثارة لأية مرجعية قومية مدعاة على نحو ما نرى على المستوى العربى، أي إنه بذلك يقلل من تأثير «النفاق السياسي» لصالح «الشرعية الإقليمية» التي تصل لما فوق القومية أحيانا أو مستوى «الدولية» أحيانا أخرى وهذا ما تقع في الافتقار إليه مبادرات التطوير وخاصة عندما تتحدث المبادرة المصرية عن تجنب المشاكل عبر آلية احتواء المنازعات، أو تسويتها أو الوقاية منها بشكل عاطفي قومي ملحوظ.

المشاركة الشعبية

تعاني بنية الاتحاد الأفريقي مثل الجامعة العربية من ضعف أشكال المشاركة الشعبية ومع ذلك تبدأ بالحديث عن البرلمان الأفريقي أو العربي، مع أن أحوال

البرلمانات في المجموعتين لا تسر أحدا، كما أن اجتماعاتها الحالية في أشكال قائمة «للاتحادات البرلمانية لم تكشف عن أية مساهمة، لكن الاتحاد الأفريقي الذي يتخذ شكلا كونفيدراليا صمم علي وضع البرلمان في أجهزة الاتحاد الرئيسية باسم البرلمان الموحد Pan African Parliament ولا تبدو الصيغة واضحة إلا بالشكل التقليدي لمستوى «الاتحاد البرلماني» القائم فضلا عن وجود حوالي ثماني دول عربية تعاني أوضاعها التشريعية نقصا دستوريا صارخا. أما عن تمثيل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، فإنه لا توجد لدى الجامعة العربية أية خبرة بعد بهذا العمل، خاصة والتحفظات سابقة على تنظيمات العمل في مجال حقوق الإنسان والمرأة والأحزاب السياسية.. إلخ، بكراهية ملحوظة من جانب معظم المسئولين العرب حتى لكلمة المجتمع المدني والديمقراطية في حد ذاتها هذا بينما التزمت منظمة الوحدة الأفريقية من قبل بميثاق حقوق الإنسان والشعوب وبلجنته ومركز معلوماته، كما تعترف بمنتدى المجتمع المدني الذي ينشط منذ بضع سنوات في رحاب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفي مقر المنظمة نفسها.

فأين ذلك من البدايات المتواضعة في الفكر والعمل التى مازالت تحبو في الجامعة العربية، ولا تقوم المنظمات المتخصصة التابعة للجامعة بأي جهد في هذا الصدد.

إن ميثاق الاتحاد الأفريقي الجديد لا يكتفي بإعطاء أهمية لهذا الجانب من خلال المجلس الاقتصادي الاجتماعي الثقافي، بل يربطه في الأهداف الرئيسية (مادة ٤) بالنص المتقدم عن مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الاتحاد والعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية. والتنمية المتوازنة» ولعل هذه الإشارة للمبادئ الاجتماعية أن تمهد الطريق لمشاركة شعبية متقدمة.

أما المفاجأة الأساسية الأخرى فهي نص الاتحاد الأفريقي على تعزيز مساواة

النوع الاجتماعي gender مشيرا بالطبع لوضع المرأة. والمفاجأة هي في إنجاز هذا النص عند أول اجتماع تأسيسى للاتحاد حيث تم اختيار نصف عدد شخصيات المفوضية العامة في أديس أبابا من النساء! (لا ننسي أن ٣٠٪ من برلمان جنوب أفريقيا من النساء، وقد فرض ذلك نفسه فيما يبدو علي رجال الاتحاد، بل إن المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم في جنوب أفريقيا ينص دستوره على اختيار ٥٠٪ من أجهزته والبرلمان من النساء!).

بهذا التطور في الفكر السياسي والوعي الحداثي بتطوير «النظام ـ الإقليمي»، يمكن الحديث عن التطوير.. ليشكل قفزة، لا أن يمأسس الترهل!



■ المقال الثاني:

١- أثر العوامل الخارجية على الصراعات الأفريقية

تساؤلات ضرورية:

تتعدد صور الصراعات الأفريقية، كما تتعدد أسبابها، ولا بد من التساؤل إذن عن البعد الخارجي والداخلي لهذه الصراعات. كما لا بد أن نجد تفسيرا لوضعنا العوامل الخارجية فى المقدمة وكأننا سوف نتجه للأخذ بمفهوم المؤامرة؟ وليس منطقيا أن يتجه عمل بحثى لمثل هذا الاتجاه، وإنما المنطقى أن نبحث عن العوامل الخارجية فى بنية الظاهرة نفسها، أى فى بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل والثقافية. وقد يساعدنا ذلك على تعميق فهم الماضى من الواقع الحاضر، ليساعدنا ذلك أيضاً على فهم المستقبل وأى العوامل سيحكم احتمالاته.

وتساؤلاتنا الرئيسية هنا، من داخل البنية الأفريقية تتضمن الآتى؛ على سبيل المثال لا الحصر:

أولا: لم تكن أفريقيا دائما ساحة لمثل هذه الصراعات المدمرة قبل اتصالها بالظاهرة الرأسمالية الاستعمارية منذ خمسة قرون، أو حتى بالإدارة الاستعمارية خلال القرنين الماضيين. بل عرفت مثل أوربا وآسيا الإمبراطوريات والممالك المستقرة على أرض غانا وبنين ومالى والزولو وزيمبابوى ومصر والمغرب الأقصى.. وغيرها الكثير حتى أحدث الاستعمار قطيعتها التاريخية H. Break مع المستقبل أو ما أسماه «كابرال» و «والتر رودنى» بالنفى من التاريخ؟ وحتى لو سُجل بعض مظاهر الصراع هنا وهنالك أثناء بناء الدولة الأمة فلم يصل ذلك لمثل الصراع الرأسمالى الأوربى فى حربين عالميتين مضحيا بحوالى خمسين مليون نسمة فى قارات

ثلاث على الأقل؟ يقتضى الحق أن نقول ان: هذه النهضات التاريخية الأفريقية لم تقم على أشلاء البُنى الاقتصادية الاجتماعية والسياسية لغيرها من الشعوب مثلما تم مع الأمريكتين أو خلال الفترة الاستعمارية لأفريقيا كأكبر عامل خارجى فى حياة القارة بالطبع.

ثانيا: مرت القارة فترة الاستقلال السياسى ومحاولات بناء الدولة nation state مرة أخرى بعد الحرب الأوربية الثانية فى ظروف أنماط مستوردة للدولة، وحدود موروثة من عصر التكالب scramble الأول، لكن ذلك لم يقترن أيضا بمثل هذه الصراعات المدمرة، اللهم إلا بعض الأزمات الحدودية والخلافات السياسية المتوقعة فيما سماه المعلم جوليوس نيريرى أمراض التكالب الثانى second scrambleحول أفريقيا، وكانت «الدولة الوطنية» هى النموذج الذى حاول من مواقع مختلفة فى القارة أن يعالج ذلك بأشكال الفيدرالية والتجمعات الإقليمية والوحدوية التى طرحت خلال أكثر من عقد من الزمان. فهل يحسب ذلك على العجز «والتشاؤم الأفريقى» أم لحساب الرغبة فى النهوض فى ظروف غير مواتية أصلا؟ وكيف يتكرر ذلك مؤخرا؟

ثالثا: عمدت «المراكز الكبرى» العالمية إلى تهميش «أطرافها» peripheries حين انتعشت الرأسمالية العالمية بثروات النفط وبتطور آليات الرأسمالية المالية عالميا، حتى غرقت مشروعات الدول الوطنية فى الانقلابات، والديون، وانهارت أسعار المواد الخام والمحاصيل الزراعية؟ ورغم تطلع أفريقيا إلى آفاق التنمية الحقيقية التى سبق أن استعرنا أنماطها أيضا من المراكز - إن لم نقل إنها فرضت بدورها- فإنه بدلا من ذلك أصبح منتج الثمانينات والتسعينيات هو هذا الحجم من القروض والديون، وبرامج التكيف الهيكلى مع مخططات المؤسسات المالية الدولية لإزاحة

دور الدولة الوطنية تدريجيا. وعندما حدثت الاضطرابات ومظاهر عدم الاستقرار تم التوجه مباشرة لأساليب «التدخلية» interventionsm والمشروطية conditionality وتحديد دور التنظيم الدولى الشرعى ومؤسساته خاصة مع سقوط قوى المنافسة الاشتراكية فى مجال الاستقطاب؛ لكى تبقى العلاقات ثنائية واستغلالية فقط ممثلة فى جماعية الهيمنة ضمن عملية الاستقطاب الجديدة وتفتيت ردود الفعل فى الأطراف؟

رابعا: ومع الضجيج السائد حول الحروب والصراعات الأفريقية فإنه لا يركز الكثير أيضا على الجهود الذاتية الأفريقية لتفعيل إمكانياتها الداخلية، الاقتصادية منها والسياسية فى أنحاء مختلفة من القارة وذلك رغم مظاهر «التكالب الثالث» السائد والمحاولات المستمرة لاستيعاب الثروة بعد استيعاب الاستقلال السياسى من قبل. وكما تُسجل مظاهر الإدراك الأفريقى للأزمة ومعالجاتها، فإن الإعلام الدولى الذى يتحدث عن المذابح والحروب لا يذكر شيئا عن الشركات الدولية وإدارات المراكز للعب بثروات الماس والبترول وتجارة السلاح...إلخ. مما يجعل المسكوت عنه أكثر خطرا من المعلن عنه فى عملية تسوية مقصودة وغير مبررة إلا بواقع الاستغلال الخارجى.

خامسا: أصبحت العوامل الخارجية أكثر تشابكا وبنيوية مع الواقع الأفريقى إزاء تطور النظام المركزى فى العالم world من الدولى internatenal إلى العولمة globalization اقتصاديا وتشريعيا، ومع استفحال دور المؤسسات المالية والشركات عابرة الدول والحكومات، ومع عسكرة القطب الأوحد لآليات الهيمنة. ومن هنا أصبح التساؤل أكبر عن مصير الوحدات الأصغر من دول وشعوب القارة التى لا تكرس بعد وحدتها الوطنية أو القارية. إن ذلك فى تقديرى هو ما

يجعل «الخارجى» يزداد تغلغلا فى البنية الداخلية، بل ويمكن أن يخضع المصائر الداخلية كلية- بصراعاتها وحروبها- لهذه العوامل الخارجية. فإلى أى حد يمكن قراءة الواقع الأفريقى على هذا الأساس؟

إجابات متعثرة:

أولا: لا نريد أن نغوص فى التاريخ إلا بقدر ما يطرح علينا من إجابات حول الواقع المدمر الذى تعيشه القارة، لنبحث معا كيفية الخروج من دائرته الجهنمية. لقد فرض علينا التاريخ الاستعمارى- كعامل خارجى- بنية اقتصادية تقوم على عدة محاصيل نقدية فى أنحاء مختلفة، تحاصر عملية تقسيم العمل، وتنسيق الإنتاج وتحاصر عملية التكامل الاقتصادى، وتحرم الشعوب من أوليات الاكتفاء الذاتى الغذائى. وقد منح ذلك السوق «العالمى» للقطن والبن والكاكاو والفول السودانى والشاى على سبيل المثال، الكلمة العليا فى حياتنا الاقتصادية، حيث لا يمثل أى من هذه المحاصيل استجابة يومية أو حاجة غذائية مباشرة لشعوبنا فى القارة، ومثل ذلك يقال عن تعدين الذهب والماس والبترول.. إلخ.

ومثله يقال بالتالى عن واقع البنية التحتية فى البلدان الأفريقية. لقد تم نتيجة ذلك عملية دمج وإلحاق كاملة لمصير الشعب الافريقى بالسوق العالمى منذ قرنين على الأقل- وفى مواقع من القارة منذ خمسة قرون نتيجة الاستيطان فى الجنوب الأفريقى كله. فأى سياسة يمكن تصورها الآن بعد هذا الإلحاق؟ لا نتصور إلا صراعات حول لقمة العيش البسيطة أو صراعات النخبة من أجل أنماط الرفاه المستوردة؟ وها هى تنظيمات التجارة الدولية منذ «الجات» وحتى منظمة التجارة العالمية لا تتحدث إلا عن «حرية السوق» وحرية التجارة، وحرية الأسعار، لمواد لا نملك إزاءها أية قوة تفاوضية أو مساومة.

فإذا تأملنا قرارات مؤتمر القمة الأوربية الأفريقية الأخير، فإنها لا تتحدث بهذا الصدد عن سياسة تسعير للمواد الخام أو المواد الغذائية مقابل هذه المواد الخام دائما يتحدث الإعلان العام عن «تيسير» إدماج أفريقيا فى السوق العالمية؛ هكذا بكل بساطة. مما يجعل الحديث عن «الاستقرار والأمن» فى افريقيا، مجرد حديث لضمان سهولة الإدماج فى «السوق العالمية» وتيسير قبول الشعوب لذلك. بينما يتطلب الموقف المأسوى فى القارة الحديث عن دور السوق الأفريقية المشتركة فى إعادة صياغة «المشاركة» partnership والعلاقات المتكافئة، لا الإدماج بهذه الصورة.

ثانيا: من التهم السائدة ضد الدولة والمجتمع فى أفريقيا كمصدر داخلى للصراع والتقاتل صفة الدولة الهشة fragile State بمعنى ضعف الدولة وفشلها Jailed stateوقد لا نحتاج كثيرا للإشارة مرة أخرى إلى التاريخ، وقد ذكرنا بعضا منه. لكن دعونا نتذكر أن المحاولات الوطنية الأولى فى أعقاب الحرب الأوربية الثانية وحتى منتصف السبعينيات كانت قد جعلت للدولة والمجتمع معنى لا يخفى، رغم التفتيت المصطنع والقبلية المفروضة، والعرقية التى صنعتها الدراسات الأنثروبولوجية الاستعمارية. وهذه الدولة الوطنية التى ارتضت فلسفات التحديث الأوربية والأمريكية لبناء الدولة nation Building هى التى جعلت أرقام معدل التنمية تصل إلى ٦-٨٪ أواخر الستينيات. وكان ذلك رغم معايشة محاولات التكالب الثانى، وبمقاومة وطنية متناثرة، ومعايشة حروب التحرير الوطنية فى أكثر من موقع بالقارة جنوبا وغربا وشمالا على الأقل.

لكن الذى يلفت نظرنا أيضا، أنه رغم عملية «التكالب الثالث» على أفريقيا من حول البترول والمعادن، مقترنة بشروط سحب دور «هذه الدول» عبر برامج التكيف الهيكلى وفرض منطق السوق الحرة، وفرض منطق المساعدات والقروض

بديلاً لمنطق التبادل العادل والتسعير العادل، استطاعت أغلبية هذه الدول الضعيفة أن تمضى بإخلاص فى تطبيق شروط السوق لتحصل على الشهادات العالمية بتقدمها فى مجال «معدل النمو» وفق النموذج المفروض، وإن لم يتصل ذلك بأية تنمية حقيقية وفق تخطيط من قبل «الدولة والمجتمع» المنشودين، وذلك واضح من الجدول المذكور هنا عن «تقرير الاقتصاد الأفريقى ١٩٩٨» الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأديس أبابا فضلا عن تعديلات ١٩٩٩ فى التقرير الجديد).

Table 1.1: Frequency Distribution of African Countries According to Growth Performance

GDP Growth Rate (%Points)	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
Negative	18	15	19	16	12	6	2	3
0-3	10	16	15	12	13	11	12	15
3-6	14	13	12	17	20	23	28	26
6-8	6	6	5	4	4	6	9	7
8+	4	2	6	2	4	7	2	2
Total	52	52	52	52	53	53	53	53

تكرر هنا أن الحديث عن «مفهوم النمو» يختلف حتى عن حديث المدرسة التنموية التحديثية التى انتشرت فى عصر «الإلحاق الأول» «للدولة الحديثة» فى الستينيات، وأثر ذلك على عدم تناقض «النمو» مع مظاهر تفتيت المجتمع وانسحاب دور الدولة ومن ثم إمكان شيوع الصراعات والحروب فى أنحاء مختلفة من القارة. والذى قد لا يخفى على القارىء أن ٢٦ دولة تتحرك فى معدل نمو ٣-٦٪ وأن ٩ دول تتحرك نحو أكثر من ذلك. لكن القارىء إذا ما راجع القائمة التفصيلية لن يفوته أيضاً أنه حتى ذلك «النمو» الملحوظ إنما يبرز لدى نماذج

استقرار الدولة وقوتها السابقة أو اللاحقة من غانا وزامبيا إلى ساحل العاج، وحتى أنجولا.

ثالثاً: لنتعرف على بنيوية العامل الخارجى فى الصراعات والحروب الأهلية فى عدد من الدول الأفريقية، ومدى ارتباطه بالبنية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم السياسة دعونا نتذكر ما تردد كثيراً عن علاقة الانهيار الصومالى بادئا بالحرب الباردة حول أثيوبيا، ووصولاً لأحاديث الحاجة إلى مناطق لدفن النفايات الذرية وهو الحديث الذى يمتد إلى الأسباب الأولى لصراع ليبريا وسيراليون، ثم أحاديث صراع شركات البترول الفرنسية والأنجلو أمريكية حول الكونغو برازافيل وكابيندا، ثم الماس والذهب فى منطقة البحيرات، وأخيراً الأرض فى زيمبابوى. وجذور مثل هذه الأحاديث كامنة فى دعم النظم العنصرية والأبارتهيد لعدة قرون لأسباب اقتصادية عالمية أكثر منها محلية مروراً بحالات الانفصال فى كاتنجا وبيافرا. وقد لا يستسلم المنكرون لهذه الصورة «الخارجية» ملحين على بنيتها الداخلية، ونحن لا ننكر ذلك تماما ولكننا نتوقع أن يمتد التساؤل عمن يدعم لوردات الحروب والصراعات أو يشكل لهم بيئة التعامل والاستقرار على ما هم عليه من مواقف التصارع.

لنأخذ مثالاً عن تشابك علاقة «تجارة الماس» -ناهيك عن الذهب والبترول- بتجارة السلاح واستمرار التصارع والحرب فى بلدان تمتد من أنجولا والبحيرات الكبرى إلى ليبيريا وسيراليون. وأحدث التقارير حول ذلك صادر عن «لجنة مجلس الأمن» بشأن «الموقف فى أنجولا» برئاسة روبرت فولر R. Fowler فى ١٠ مارس ٢٠٠٠، ومن قبلها تقارير لجنة الشراكة الكندية الأفريقية غير الحكومية PAC فى ١٠ يناير ٢٠٠٠، وغيرهما عشرات التقارير الإخبارية عن المجلس الأعلى للماس

ببلجيكا... إلخ. لنجد عدة حقائق مذهلة لا مجال هنا لتفاصيلها، لكن من أبرز ما تتضمنه:

أ-حصول سافمبى الذى لا يخضع لأية قرارات مصالحة على ٤ مليارات دولار من تحكمه فى مناطق الماس وبعض مناطق البترول فى أنجولا بالتعاون مع الشركات الأوروبية المستفيدة بين ١٩٩٢/ ٢٠٠٠.

ب-التصدير الرسمى للماس من ليبيريا (مهربا من سيراليون) لا يزيد عن ١٠٠ ألف قيراط سنويا (٩٤/ ٩٨) بينما الذى تم تصديره بالفعل ٣١ مليون قيراط فى نفس الفترة بشكل غير رسمى لصالح قوات التمرد فى سيراليون متعاونة مع قرينتها فى ليبيريا طوال هذه الفترة.

ج-قيام شركة De Beer المستقرة فى لندن مع المجلس الأعلى للماس (فى بلجيكا) فى التعامل مع هذه «السوق الحرة» لصالح المتمردين بما يوفر لها مليارات الدولارات لعدم التزامها بمبدأ «شهادة المنشأ» فى تجارة استراتيجية مثل هذه (تتخذ مراكز لها فى عدد من الدول الأفريقية غير المنتجة تتهم بالتهريب).

د-أن عملية الاتجار فى الماس أدخلت أطرافاً ليست عالمية بطبعها لكن تركز ضدها التقارير تمتد من إسرائيل حتى التوجو وساحل العاج بل ولبنان.

هـ- يتم استهلاك ٦٥٪ من ماس العالم فى الولايات المتحدة، ومن ثم فمصلحة المستهلك أن يستمر مصدر أرخص للحصول على هذه «المادة الجميلة».

و-تتحرك كميات الماس من منطقة الجنوب الأفريقى والبحيرات الكبرى إلى «دول» وسيطة فى نفس المناطق تشكل مصالح دائمة بدورها من استمرار القتال!

إذا كان الأمر كذلك فلا مانع أن يطور متمردو سيراليون عددهم فى عدة شهور من ٥٠٠ إلى ٢٠ ألفاً (حسب التقارير) وأن يتم شراء السلاح من أوكرانيا وبلغاريا

لمد المتمردين بأدوات الاقتتال كما أنه لا يصير من المدهش أن يجرى الحديث عن «لوردات الحروب» المحليين ومثلهم من المرتزقة الأجانب بل والوسطاء من المنظمات الدولية فى مجال الإغاثة مما يقدم صورة درامية لا قبل لأحد أن يتصور خباياها بسهولة.

رابعاً: عولمة الفساد: ليس أكثر من ظاهرة الفساد التصاقا بالواقع الاجتماعى الاقتصادى الداخلى، وما أيسر أن تضع منظمات الشفافية الدولية، عدداً من المجتمعات الأفريقية على رأس قائمة الفساد التى تؤدى للتصارع ثم الحروب الأهلية. ولا شك أن كثيراً من آليات الفساد أصبحت «مؤسسات فساد» حولت مؤسسات عسكرية كبيرة إلى مؤسسات اجتماعية تتسم أساساً بالفساد، كما حولت أحزاباً وقيادات لقطاع الدولة أو القطاع العام إلى كبار المفسدين، وكلها اعتبارات داخلية لا تنكر. ولكن يلفت النظر أن معظم ذلك قد ارتبط أيضاً بفترة انسحاب دور الدولة الوطنية وسياسات الأسواق المفتوحة والحرة بما ربط مظاهر الفساد بهذه الحرية فى الحركة للخارج أكثر من كونها مجرد ظاهرة اجتماعية داخلية محدودة أو تتعلق بإحكام التنظيم الاقتصادى الوطنى.

ولنتساءل هنا، كيف أصبحت الودائع الفردية الأفريقية بالبنوك الأوربية تزيد عن ٣٠٠ أو ٤٠٠ مليار دولار، ومن دولة واحدة أحياناً أكثر من ٥٠ ملياراً؟ وكيف صار بعض الأفراد يملكون بالخارج أكثر من عشرة مليارات، وليست كل أفريقيا بترولية أو منتجة للماس والذهب. إن منطق التجارة الحرة وحده هو الذى يسمح لشركة «دى بير» مثل البنوك السويسرية أو البريطانية وغيرها لتقول إنها ليست «شرطياً» يحد من «الإرادة الحرة» للمتعاملين (تصريحات ممثل شركة «دى بير» بلندن).

خامساً: سياسات العولمة: لا شك أن أفريقيا مطالبة بصياغة مفاهيمها الخاصة حول ما هو «دولى» وما هو «عولمى» قبل أن تمضى طويلاً فى الطريق الصعب «للاندماج» كما يصفه بعض فلاسفة العولمة. إن تقارير كثيرة أصبحت تكشف طبيعة الصراع الأمريكى الأوربى –على الأقل– حول هذه المفاهيم بدءاً من محاولات التجاهل الكامل لاتفاقات لومى وأفريقيا والكاريبى ACP، ومروراً بأى لقاء أفريقى مع مجموعات بلدان الجنوب فى أطر مثل مجموعة الـ ٧٧ أو مجموعة الـ ١٥ .. إلخ. وصولاً إلى فرض شروط التجارة العالمية الحرة منفصلة عن قواعد التسعير للصادرات الأفريقية أو طبيعة الديون، وظروف الإقراض والسداد للمديونية... إلخ.

الأخطر من ذلك فى تقديرى هو نظام القيم نفسه الذى يفرض بدوره من الخارج نوعاً من ثنائية التعامل بدلاً من أى جماعية، أو خاصاً بشرط حرية التجارة مع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطوير المجتمع المدنى... إلخ، أو تجاهل شمول العولمة لمقرطة التنظيم الدولى للأمم المتحدة.

وترتبط العولمة بهذا الشكل بتعظيم دور العامل الخارجى فى المشاكل الأفريقية دون أى اعتراف فعلى بذلك للتفكير فى عملية تضبيط ومواجهة. ويتطلب هذا التضبيط مراجعة الأجندة الأوروبية الأمريكية نفسها بدءاً من سياسات استنزاف العقول والودائع، إلى سياسات الهجرة ومعاملة العمالة المهاجرة، إلى طبيعة الوثائق الاستراتيجية للأطلنطى المنفرد بالسلطة العالمية وأحاديثها عن التمدد جنوباً، والسيادة المحدودة، والأمن والاستقرار لتأمين الاندماج وليس لتقوية عود الدولة الوطنية وبرامجها المخططة مثلاً، أو لتقوية دور التنظيمات الإقليمية والوحدوية الأفريقية على المستوى الاقتصادى على الأقل.

■ خاتمة:

إن دور العامل الخارجي البنيوى كما تحدثنا عنه، أى فى مساسه بالبنية الداخلية التى تتفاعل فيها عوامل الصراع والاقتتال، أصبح مرتبطاً أيضاً ببحث مسألة آليات حل الصراعات التى تبسط تحت اسم عمليات حفظ السلام، وهذه مصطلحات أصبحت موضع الصراع الدولى بدورها وقد بدأت بحسن النية حول التدخل الوقائى الذى وصل إلى التدخل من أجل أهداف إنسانية... إلخ.

وأعتقد أن ذلك يجب أن يظل على الأجندة الأفريقية للسلام الاجتماعى الاقتصادى أولاً وفك الارتباط بين الجهد الجماعى الأفريقى -اجتماعياً وسياسيا- لتحقيق سلام اجتماعى حقيقى يقوم على العدل الاجتماعى بدوره، وبين إتاحة المجتمع الأفريقى نهباً للتدخلات الخارجية بحجة حفظ السلام.

٢- الصحراء الغربية مناطق صراع متصل

لا تبدو عمليات التهدئة النفسية أو ما عرف بسياسة القوة الناعمة للرئيس أوباما مجدية إلى حد كبير حتى الآن، إزاء تمسك مؤسساته الحاكمة بمواقفها المتشددة. وقد قيل لتفسير سلوكها إنها تريد حسم مصير المواقع الأساسية أولا أو بسرعة تتيح للرئيس تنفيذ سياسة التهدئة الناعمة عقب ذلك، لكن مواقف قواته فى العراق، وتصعيد عمليات سفك الدماء بأعلى من أى وقت فى باكستان وأفغانستان، واستمرار التوتر فى الصومال ودار فور، لا يوحى كل ذلك أن الإدارة الأمريكية الحاكمة الآن هى نفسها «طاقم أوباما» الانتخابى، الذى وعد بالتهدئة.

ولا يبدو الموقف «المحلى» فى كثير من هذه المناطق مساعدا على تنبؤ آخر فى الوقت القريب. وإذا كانت المنطقة الأفريقية هى التى تعنينا فى هذا المقال، فإن القارة الأفريقية «مجتمعة» لم تظهر على خريطة سياسة أوباما الجديدة، مثل غيرها، ولم يظهر

فيها مستشار أو مبعوث فعال، ولم تهدأ منطقة متوترة فيها بناء على وعود جديدة بحل مختلف. وأتصور أنه بسبب وعوده «التنموية» لأفريقيا، بأكثر من كونها وعودا سياسية، فإن كل برامج التنمية على المستوى العالمى معطلة «حتى إشعار آخر» بسبب الأزمة المالية العالمية، ومن ثم فلا مكان لأفريقيا عند أوباما «الأفريقى الأصل» إلا فى حدود الزيارة الرمزية (غانا- كينيا).

لكن لماذا كل هذا التشاؤم بشأن أفريقيا؟ هل لأن التشاؤم الأفريقى» هو الشعار الثابت لعلم الاجتماع السياسى الأفريقى مقابل التفاؤل الآسيوى؟ أم لأن مناطقها الخمس تعيش حالة من عدم الاطمئنان لا تحسد عليها؟ أم لأن الأمل فى تحلل المركزية الأمريكية بات ضعيفا لا بسبب عدم ظهور مراكز صغرى إقليمية فى القارة ولكن بسبب تصعيد الصراعات المحلية التى تشكل عاملا سلبيا بالنسبة لهدوء هذه المناطق. والأمثلة على ذلك متعددة:

-الصراع السودانى التشادى: ما الذى يدفع بقوات التمرد التشادى إلى قلب البلاد قادمة من الشرق بهذه القوة التهديدية إلا أن يكون «الموقف السودانى» مطمئنا لها، ولا نقول داعما! لكنى أتصور أن يكون فى ذلك رد سودانى على محاولة «غزو أم درمان» من قبل؛ حيث صرح الرئيس بشير بنفسه فى صحف عربية أن «معدات المهاجمين» جاءت من تشاد وليبيا! وفى هذا الجو يلتقى المفاوضون السودانيون والتشاديون فى الدوحة مع احتمال آخر لتسوية النزاع. فى هذه اللحظة يقال الكثير عن وقفة الصين مع السودان، وتدخل فرنسا العسكرى المباشر لإنقاذ النظام التشادى بقوة السلاح الجوى والبرى. بل ونسمع عن ضرب مناطق سودانية «بسلاح تشادى» ولتصبح المنطقة؛ مدخل الصحراء الغربية الشرقى، ونظمها السياسية، «رهينة» القوى المساندة، بينما أسس التوتر مستمرة لإشعال الحروب فى

الصحراء فى أى وقت حسب توزيع المصالح، مادامت «النظم» مرهونة بهذا الشكل.

*الموقف فى أرض الطوارق: أرض الرمال الموارة، ومستودع حوالى ربع احتياطى العالم من اليورانيوم فى النيجر ومالى، والصراعات المسلحة منذ اكتشاف هذا المعدن الاستراتيجى بكثافة أول التسعينيات بالذات ومن قبل ذلك بكثير..!

وبالرغم من تقاليد الترحال الصحراوى المنظم تسيطر على هذه المناطق تنظيمات لا تخلو من حداثة «التنظيم السياسى» الذى يتابع إغراء التوازن بين المصالح الفرنسية والمصالح الأمريكية فى المنطقة. الأولى يفزعها اقتراب «الآخرين» من اليورانيوم، والثانية يفزعها «إرهاب القاعدة ضد بترول المنطقة كلها». وبريطانيا بوجه خاص قلقة على بترول نيجيريا جنوب «بلاد الساحل» وتنافسها فى ذلك فرنسا منذ ازمة «ببافرا» أواخر الستينيات وحتى الآن. وقد تملك الرعب الفرقة العسكرية الأمريكية المستقرة فى المنطقة الصحراوية هذه حين اكتشفت صور «بن لادن» فى «كيدال» شمال مالى أو فى «أجاديس» غرب النيجر!، كان ذلك منذ بضعة سنوات، ومنذ ذلك الحين جرى الأمريكيون ليكثفوا العلاقة بالجزائر ويوثقوها مع ليبيا فى محاولة للاتصال الآمن بحركات التمرد المنظمة؛ «حركة العدالة» فى مالى وحركة «التحالف» فى النيجر.. ويستطيع المرء أن يرصد- مثل الحالة التشادية والسودانية- عشرات الاتفاقات لوقف إطلاق النار، والتصالح، وخرق كل ذلك فى أيام على نحو ما سمعنا حين تعرض الحكم فى مالى لهجوم حاد فى «تن الزواتين» شمال مالى «قرب حدود الجزائر» ولم تنقذه إلا الطائرات الأمريكية التى أسقط الطوارق أحدها!

إذن من الممكن أن نرى النيران تشتعل فى الصحراء الغربية كلها بسهولة فى أى

وقت، لتحرق أطرافا متعددة، ليس فقط عددا من الدول الأفريقية، حول الصحراء ولكن عددا آخر من الدول العربية شمال أفريقيا.

ثمة تساؤلات قوية عن الدور الإقليمى لبعض الدول المفروض أن تكون موجودة فى هذا الموقف. وقد كانت نيجيريا تقوم بذلك لبعض الوقت خاصة أثناء رئاسة «أوباسانجو»، ولكن الدور خبا بضعف ومرض الرئيس الحالى «يارادوا» من جهة، وتعرض نيجيريا نفسها لما يصيب غيرها فى المنطقة من أزمات وتوترات حادة تصيب الآن بترولها فى دلتا النيجر من جهة أخرى. وتصل عمليات نزف وتهريب البترول النيجيرى وحرق آباره درجة لافتة كما يتم التهديد بخطف السياح والخبراء وخاصة الصينيين فى المنطقة، مع ظهور زعامات راديكالية، اجتماعيا وسياسيا، مما يضع الحكم القائم فى نيجيريا فى حالة استنفار داخلى كامل، بعد أن كانت «أبوجا» مصدرا لتعبئة قوات حفظ السلام فى المنطقة الصحراوية والساحلية (ليبيريا- سيراليون- ساحل العاج) أو التدخل القوى من أجل السلام فى تشاد والسودان نفسها لفترة...

أما الدول الأخرى المرشحة للأدوار الإقليمية، دون قدرة على ممارستها بكفاءة أو استراتيجية حقيقية، فمازالت دول الشمال الأفريقى العربية. ويصعب أن تسمع جديدا فى هذا الشأن رغم توفر عناصر الكفاءة.. لكن الافتقار إلى العقلانية، وتردى الإرادة السياسية يحتاج إلى دراسات استراتيجية كفؤة ونخبة سياسية من طابع جديد.

وليس صدفة أن يتوقف الكثيرون منتظرين انبعاث الحلول وصدور الرسائل من بين يدى أوباما، وقوته الناعمة.. لكن انتظارهم قد يطول.



■ المقال الثالث:

القوة الإقليمية فى القرن الأفريقى

■ ١-القوة الإقليمية والدولة الشريرة :

أصبحت العلوم السياسية الحديثة تتحاور مع مصطلحات متجددة، تتسلل عبر أجهزة الإعلام وأدوات فرض الأفكار عن «الآخرين» دون أن تجد التحقيق الكافى الذى يعفى بعض أطرافها من الخسارة، أو يُكسب أطرافا العداء الذى تستحقه: ففى فترة سابقة كان النظام العنصرى للأبارتهيد فى جنوب أفريقيا قد جمع خصائص الدولة المنبوذة Pariah State نتيجة ممارساته ضد الشعب الأفريقى وتحدياته لشعوب العالم وقيمها الإنسانية، ولم يستطع الفكر العربى وقتها أن يعمم – خارج حدوده – هذه الصفة على النظام الاستيطانى المماثل على أرض فلسطين وهو الكيان الصهيونى، بسبب نشاط إسرائيل الواسع على ساحة العالم الثالث، وتقديم نفسها كإحدى دوله «المتحررة حديثا» مثل تلك «المستقلة» حديثا فى أفريقيا وغيرها، هذا رغم قيام إسرائيل بكل ممارسات النظام العنصرى، بل وعدوانها المتكرر على الشعوب العربية واحتلال أراضيها وتحديها للرأى العام العالمى. وفى نفس الوقت استطاع الغرب أن يعمم هذه الصفة لتشمل دولة ثورية مثل «كوبا» بالنسبة لوضعها فى أمريكا الجنوبية خاصة بل وبالنسبة لعدد من دول العالم الثالث التابعة.

ثم تطورت الأوضاع الدولية، وجاءت ظروف العولمة لتوحد عملية الاستقطاب؛ إن لم تكن فى الولايات المتحدة وحدها ففى إطار حلف الأطلنطى مجتمعا وموحدا على الأقل، وتطورت أدوات أمريكا والحلف إلى حد «عسكرة

العولمة» ومد ذراعها بالقوة إلى مناطق من العالم بمناسبة وبدون مناسبة لتأكيد هيمنتها، ومع ذلك فإن مقاومة هذا النمط لم تهدأ خاصة عن طريق العنف المتبادل الذى تمثلت بعض أشكاله فيما شاع عن «الإرهاب». وكان لابد من تركيز الاتهام فى بعض دول العالم – ادعاء أو كذبا مطلقا – لتصبح هى المتهمة كمراكز للإرهاب، ومن ثم روجت عنها صورة «الدوله الشريرة» Rogue State ويقصد بها الدول التى لا تخضع بسهولة لقواعد اللعبة الدولية فى ظل العولمة.

وهنا اختلط فى علم السياسة الحديث مفهومان، مفهوم «القوة الإقليمية» أو الدول الراغبة فى دور القوة الإقليمية، ودور «الدولة الشريرة». وعرفت منطقة شرقى آسيا، والشرق الأوسط والمنطقة الأفريقية صراعات عملية وسياسية حول هذين المفهومين؛ فإذا لم تقبل «كوريا الشمالية» الصيغة المرسومة لمنطقتها. وراحت تدير تحالفاتها بشكل مختلف يضمن لها «استقلاليتها» فهل يندرج ذلك تحت نمط القوة الإقليمية أم الشريرة؟

وما هو معيار اتهام سوريا حتى وقت قريب بدور الدولة الشريرة إلى جانب إيران والعراق لمجرد الاختلاف السورى على طبيعة «الحل السلمى» مع إسرائيل المخلصة للحلف العسكرى الدولى. ولماذا لا يطبق هذا المعيار للدولة الشريرة بمصداقية حقيقية أكثر على إسرائيل وهى التى تتحدى العالم كل صباح بالنسبة للحقوق المقررة للشعب الفلسطينى وشعوب المنطقة العربية الأخرى؟ بل على العكس أصبحنا نرى كيف يقلب تماما معيار القوة الشريرة بالنسبة لإسرائيل إلى درجة أن تتوج وحدها قوة إقليمية ترتب لها مشروعات الشرق أوسطية والمتوسطية لتخدم هيمنتها على إحدى أغنى المناطق فى العالم، فالعالم العربى هو الذى تتوفر له المواقع الإستراتيجية والإمكانيات البشرية وتتمتع عدد من دوله ذات الأدوار

الدولية السابقة بإمكانية العودة لمثل هذا الدور، وتوفر المنظمات الإقليمية التى تترسخ فى هذه المنطقة قاعدة لدور إقليمى بارز لهذه الدولة العربية أو تلك.

هنا نجد الفلسفة الغربية الحديثة قادرة على تزييف الحقائق لتجعل ممارسات الدول الشريرة هى نفسها سمات الدول أو القوى «الإقليمية»....

ماذا فى أفريقيا

وعندما يتوجه الإنسان بنظرة إلى القارة الأفريقية، فإننا نجد معايير أخرى لقياس القوة الإقليمية، وحتى الدولة الشريرة.

لقد رشح الإعلام الغربى نيجيريا وجنوب أفريقيا كقوى إقليمية فى الفترة الأخيرة بمجرد أن توفرت لهما القوة الفيزيقية بينما ضعفت عندهما أحلام القوة الوطنية أو الاستقلالية. «فالرئيس أوباسانجو» فى نيجيريا لم يكن يحلم إلا أن يستثمر علاقاته الأمريكية والغربية عموما ليستقر نفوذ نيجيريا – وطبقتها العسكرية – فى منطقة غرب أفريقيا ولو فى خدمة أدنى مطامح تجار الماس والكاكاو على النحو الذى يجرى من حول سيراليون....إلخ، والرئيس «مبيكى» كان يعمل على ترويض المطامح التى أشاعها «مانديلا» من قبله فى منطقة الجنوب الأفريقى لتتحول دولة جنوب أفريقيا إلى قوة إقليمية «مهدئة» للصراع فى المنطقة ممتدة إلى منطقة البحيرات والوسط، ومتعاونة أحيانا مع نيجيريا نفسها. هنا قدر الغرب معنى «القوى الإقليمية» لصالحه فقط. وسرعان ما أطلق على أى «خروج على الخط» – مثلما وقع من قبل «موجابى» فى زيمبابوى مؤخرا – تحولا إلى دور «الدولة الشريرة» بسبب ما يثيره من مطامح لدى الأغلبية السوداء فى أراضيهم التاريخية، وإن كان يدير الأمر بطريقة لا تخدم إلا مكسبا مؤقتا مثل فوز حزبه فى الانتخابات العامة القادمة. ولم تعد إذن «أنجولا» أو «تنزانيا» هى «الدول الشريرة» ماداموا التزموا الهدوء وحسن العلاقة مع نظام جنوب أفريقيا الجديد، وحتى

«المشاغب كابيلا» ومعه «الكونغو الديمقراطية» الجديدة، لم تعد «شريرة» مؤخرا مادام ينظم علاقات جديدة مع أوغندا ورواندا وجنوب أفريقيا فى نفس الوقت بها سيعزل «زيمبابوى» الشرير الجديد.

«أشرار» القرن الأفريقى!

تذكرت ذلك وأنا أتابع أحداث الحرب المأسوية فى القرن الأفريقى بين أثيوبيا وإريتريا، وأتابع تكوين «الصورة» عند الرأى العام العربى، ففى البيانات المتبادلة عن الحرب والصراع، وجدت البيانات الأثيوبية تسمى إريتريا «بالدولة الشريرة» مستفيدة من موروث هذه الكلمة فى الدعاية الغربية، ومعتمدة على علاقة أثيوبيا الوثيقة بالدوائر السياسية الأمريكية المختلفة منذ يسر الرئيس «كارتر» عبور الجبهة الحاكمة فى أثيوبيا الآن إلى السلطة ضد نظام «منجستو» الشرير! وتعتمد أثيوبيا أيضا على نجاحها الدبلوماسى فى تصوير أول احتكاك عام ١٩٩٨ على أنه «عدوان مفاجئ» من إريتريا وغزوها لمنطقة «باديمى» الحدودية بالحرب المفاجئة دون أسباب قوية لذلك إلا مطامح إريتريا «الشريرة»، بينما تثبت الأحداث الآن بعد الاكتساح الذى تقوم به أثيوبيا أنها كانت تستعد من فترة لإدارة حرب شاملة تستطيع خلالها أن تكتسح أراضى دولة كاملة بمساحة إريتريا فى عدة أيام وتمهيد للوصول إلى عصب على البحر الأحمر وهو حلمها الأساسى كقوة إقليمية. وقد أتاح ذلك لإريتريا نفسها إمكانية الاستنتاج والقول إن الأغراض «الشريرة» هذه لتأديب إريتريا أو الانتقام منها واكتساحها لا يمكن أن تكون جديدة أو إنه قد توفرت لأثيوبيا كل هذه العناصر فجأة ليتم إنجازها بهذه الكفاءة! ومن ثم فقد كانت إريتريا محقة فى تقديرها حينما حاولت منذ ١٩٩٨ ردع هذه الرغبة «الشريرة» عند أثيوبيا بحسم موضوع الحدود والتفاوض حولها مثلما تفاوضت مع اليمن حول «جزر حنيش» ..إلخ.

لاشك أنه يلفت النظر، مدى توفر كل هذا السلاح لأثيوبيا لتدير عمليات عسكرية كاسحة من أقصى الغرب فى «تسينى» «وبارينتو» إلى «عدى خالا وقرب عصب فى الشرق» من إريتريا. وإذا كان سلاحها مازال «روسيا» موروثا منذ عهد «منجستو» والسوفييت فإنه احتاج إلى تمويل كبير لإسرائيل لتجديده، وإسرائيل لا تقدم شيئا مجانا كما هو معروف. وإذا كانت اشترت الجديد من «روسيا» ودول أوروبا كما يشاع، فإن روسيا وهذه الدول لا تملك ما تقتات به وتدفع سلاحها فى كل الأسواق لجمع «العملة الصعبة» مثل أى شرير أو «صانع الأشرار»!

وقليلون يعرفون أن أثيوبيا من أكثر دول القارة حصولا على أموال المساعدات الدولية (الصندوق - البنك) والأمريكية على السواء بما يصل لبضعة مليارات. كما أن قليلين ربطوا بين الحملة التى سبقت الحرب عن «المجاعة» «والجفاف» فى أثيوبيا «المسكنية» وإنقاذ هيئات الإغاثة والمساعدات الدولية بملايين الدولارات، وبين ضرورة توفر هذه المساعدات لشعب أثيوبيا قبل ممارسة حرب بهذه الوحشية والاتساع لأهداف لم تتحدد أبعادها تماما بعد أمام أى محلل للسياسات الدولية والإقليمية.

البعض قال أيضا إن إريتريا كانت ذات علاقات خليجية لا بأس بها منذ فترة، بل منذ وقائع «حنيش» ضد اليمن، ثم يسجل هؤلاء دخول إريتريا لتجمع دول «الصحراء والساحل» مؤخرا، بقيادة ليبيا وعلى ما يبدو تحسبا لمثل هذا الهجوم الأثيوبى الشرس. بل يضيفون أن زيارات أسياس أفورقى للولايات المتحدة تكررت أكثر من مرة فى فترة وجيزة من العامين الأخيرين استعدادا لهذا الموقف.

إذن فقد كان هناك تنافس كامن حول «الدور الإقليمى» من قبل الدولتين وليس مجرد خلق «الدولة الشريرة» من قبل أى من النظامين مع احتمال تحول هذا الدور

الإقليمى إلى دور الشرير حسب وقائع الحرب الدائرة !

إننى هنا لست بصدد تحليل عناصر الحرب الأثيوبية الإريترية، بل ولا أقوم بتحليل طبيعة الصراع وأبعاده بين الدولتين، فلذلك حديث آخر عندما تهدأ «أصوات المدافع» وحواراتها القاسية، ولكنى بصدد سؤال عن طبيعة تكوين صورة «الدولة الشريرة» وخاصة عند الرأى العام العربى تجاه إريتريا، وهل للإعلام اليهودى نفسه دور فى هذا الصدد حتى لا تقترب الدول العربية كثيرا من إريتريا بما يهدد المصالح الإسرائيلية وغيرها فى المنطقة؟ وهل لا يستفيد العرب من خبرتهم عندما نجحت الدعاية الصهيونية دائما فى تصويرهم فى دور المعتدى على دولة إسرائيل «المسكينة» فى المنطقة بينما هى «الشرير الأعظم» – ولو فرعيا – والتى دمرت كل الطموحات العربية أو كادت؟

إننى مرة أخرى لا أتحدث لصالح أو ضد إريتريا أو أثيوبيا الآن لأن لذلك حديث آخر وللدولتين مكانتهما فى مصر وهناك اعتبارات كثيرة لعدم تناولهما بمنطلق الشر والخير، ولكنى أتحدث عن طبيعة تكوين «الصورة» فى ظروف تعرض شعب حديث الاستقلال مثل إريتريا لضربات قوة إقليمية صاعدة مثل أثيوبيا، بينما تُخلق الصورة عكسية تماما.

إن بناء صورة نيجيريا وجنوب أفريقيا، الأخيرة فى الغرب يوحى بطبيعة بناء صورة أثيوبيا القادمة، خاصة بعد صعوبات ترويض «أسياسى» و«موسيفينى» واضطرابات الموقف فى كينيا، من هنا يصبح وجود أثيوبيا- مقر منظمة الوحدة الأفريقية ضروريا كقوة إقليمية. أولا لتوازن منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقى، وثانيا لأن نغمة الوحدة الأفريقية تتصاعد من شمال القارة بشكل خطر ويحتاج إلى ضبط بدوره، وثالثا، لأن العرب من الخليج فضلا عن الشمال قد يفكرون جديا فى

هـذه المنطقـة ومـن هنـا تبـدو أثيوبيـا أفضـل مـن إريتريـا، ورابعـا وخامسـا وسادسا...هناك الصومال وجيبوتى والسودان مناطق جديرة بالانتباه والحديث التفصيلى الأوسع.

إذن فمفهوم القوة الإقليمية والدولة الشريرة يظل قابلا للطرح والبحث.

■ ٢- أثيوبيا والبحث عن «دور إقليمي» :

ما الذي يساعد قوة إقليمية على الصعود أو التدهور؟ وكيف يحدث ذلك على الساحة العربية والأفريقية؟

وما الذي يقدمه مثال إسرائيل ومصر وإيران من جهة، أو مثال أثيوبيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا من جهة أخرى؟

يتلخص ما سبق أن كتبت عنه في أن «التنظيم الإقليمي» كجزء من «التنظيم الدولي» مسألة تختلف عن «الإقليمية» الناشئة عن اعتبار ذاتي أو قومي ويتجه للسيطرة عليها «النظام العالمي»، الرأسمالي أو الأميركي، بقدر ما يعتبرها مناطق نفوذ أكثر منها مناطق قابلة للاستقلالية. والنظام العالمي بذلك ينشئ نظماً فرعية سُميت في فترة «إمبريالية فرعية»، مثلت بحالة «تايوان» أو جنوب أفريقيا العنصرية، كما كان مثالها الفذ في إسرائيل. وإن كان «النظام الأفريقي» على هشاشته قد استطاع التصدي للنظام العنصري والانتقال به من حالة «الصراع» إلى حالة «الدور الإقليمي» الأفريقي الهش، فإن له بعض القدرة على التفاعل مع «حقائق العصر» جعلنا نرى منه -لفترة- تحريكه لبعض «الأدوار» كما في جنوب أفريقيا وديمقراطيتها الجديدة، أو نيجيريا لحظة تحولها من «العسكرتاريا» إلى فيدرالية ديمقراطية مدنية، وها هو النظام «الأثيوبي» يكاد يثبت وجوده بـ«دور» يحركه في القرن الأفريقي على نحو ما نشهد تفاعله في الصومال.

وبينما «الدور الأثيوبي» في القرن الأفريقي آخذ في الصعود ببلورة هويته، ومواجهة تحديات وسط النظام الأفريقي، فإن النظام العربي لا يسمح ببلورة مثل هذا الموقف إزاء تدهور وضع «الدور» أو المكانة فيه مثل حالة مصر، أو حتى حالة «المحور الثلاثي» المكون من مصر والسعودية وسوريا. وما يتوفر للدور الأثيوبي على وجه التحديد هو الذي يجعلنا نقيس به ما يتوفر للأدوار العربية من إيجابيات أو ما يتعرض له من صعوبات؛ فأثيوبيا تعتمد على تراث روحي للمسيحية يوفر لها مكانة أدبية وسط النخب الأفريقية، كما يوفر لها ادعاء مواجهة صامتة كجزيرة في بحر إسلامي عربي... إلخ.

وهذا التراث نفسه هو الذي حرك وضعها وسط حركة الجامعة الأفريقية، سواء فترة نظامها الإمبراطوري أو الماركسي أو الدولة الوطنية المعاصرة، ثم هي القاعدة الثابتة لحركة الوحدة الأفريقية الرسمية وهي لذلك بدت الأكثر استقراراً بالنسبة لمجاوريها في الصومال والسودان وإريتريا وجيبوتي، ومن ثم الأقدر على «الظهور الاستقلالي» رغم علاقاتها الوثيقة بالحلف الغربي كله (إيطاليا- فرنسا- الولايات المتحدة) لذلك فإن أي تحرك «فعال» بجوارها سيجعلها تشعر بأن هذا التحرك ينال من هيبتها مباشرة. وقد استطاعت بإمكانيات اقتصادية واجتماعية محدودة للغاية أن تتحرك دائماً بسرعة في الوقت المناسب لصالح هذا الدور، فدعت «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بقيادة «جون قرنق» لفترة، ولم تبخل بالتعاطف مع حركة المعارضة السودانية نفسها حتى لا تنفرد بها إريتريا، وهي التي تصدت لإريتريا عند ترسيم حدودها بعد الاستقلال وقادت حربين ضدها خلال فترة قصيرة (٩٩- ٢٠٠١) وما زالت ترفض بجرأة قرار محكمة العدل الدولية النهائي بترسيم هذه الحدود. وهي التي بنت قاعدتها مع القادة الصوماليين بعد «سياد بري» من فارح

عيديد إلى بعض لوردات الحرب حتى الرئيس عبدالله يوسف، لتضمن التدخل باسم قوى محلية على نحو ما تفعل الآن ممثلاً في وجود عسكري مباشر تسميه «خبراء عسكريين لحماية الحكومة الشرعية». وهي في كل ذلك كانت تخيف الرأي العام الأفريقي لفترة من نفوذ «العروبية»، ثم توفر لها الآن ترديد المخاوف من «الإسلامية» المحيطة، في الصومال أو السودان أو حتى لمواجهة «انحراف» إرتيريا بدعم الإسلاميين في الصومال. ولست هنا في مجال التقييم بالصحة أو الخطأ ولكنني أريد تأكيد التعريف بعناصر «الدور» الضرورية لدولة تصر على أنها القوة الإقليمية صاحبة «الدور»، ولذا لا تكاد أثيوبيا تتحرج من ارتباط ذلك بالدعم الأميركي والأوروبي المتوفر لها تقديراً لهذا «الدور» نفسه. ولذلك تلتقط بسهولة خيط الحديث الأميركي عن مواجهة الإرهاب، بل والحديث الأميركي الأخطر عن «القرن الأفريقي الكبير» موازياً لأحاديث «الشرق الأوسط الكبير» أو «الجديد». وتمارس أثيوبيا سياساتها تلك جميعاً في ظل دبلوماسية هادئة ونشطة وسط مجموعة شرق أفريقيا «إيجاد»، بل ومجموعة دول حوض النيل، حيث هي سند للأولى، وعنصر تنافس قوي مع مصر في الثانية. هي هنا إذن قوة منافسة لهذا أو ذاك في «الجوار»، وقاعدة اختراق من قبل النظام العالمي في هذه المنطقة أو تلك (الآن في القرن الأفريقي وقد تكون غداً في خلفية النظام العربي). ومع ذلك فهي لا تفرض موقف «الصراع» بقدر ما هي قابلة للمنافسة (وفي ذهني التفرقة الدائمة بين العدو الاستراتيجي والمنافس الإقليمي).

فإذا ما أردنا من الدراسة أن تمتد إلى آفاقها المتاحة، فلنتأمل موقف نيجيريا كنموذج لتدهور الدور الإقليمي، كما تقدم جنوب أفريقيا نموذجاً آخر لتحولات هذا الدور. فالأولى قامت قوتها الإقليمية على ثروتها وكثافة سكانها وجيشها ثم

بتحولها الديمقراطي المشهود على يد «أوباسانجو» أواخر القرن العشرين، ومن هنا كان دورها الإقليمي البارز سياسياً وعسكرياً في مختلف أنحاء غرب أفريقيا بما لم تستطع أن تنافسه دولة «أنجلوفونية» مثل غانا أو «فرانكفونية» مثل ساحل العاج أو السنغال، لكن أوضاعها الداخلية من تدهور الحكم وفساده فضلاً عن الانقسامات الدينية وتنافس العسكريين مع رئيس متعطش للسلطة، أسقط قدرتها على مواصلة الدور الإقليمي البارز، وأخضعها للمخطط الأميركي تجاه السودان أو تشاد، وحاصر رئيسها في مستنقعه الداخلي.

أما جنوب أفريقيا، فقد قام دورها على النموذج الديمقراطي أيضاً، ولكن بنَفَسٍ اقتصادي وفره الرأسمال الأوروبي المستثمر هناك بمعرفة البيض. وبينما يكاد يستوعبها الدور الأميركي بدورها فإنها تحولت من مجرد «الدور» في منطقة الجنوب الأفريقي، إلى دور في ساحة أكبر هي كتلة «دول الجنوب» الساعية إلى قدر من الذاتية أو الاستقلالية، بتحالف تام مع البرازيل والهند وماليزيا، بل والاقتراب من الصين نفسها، وبذلك تحاول مع تلك المجموعة تجنب انهيار الأدوار الإقليمية إلا ما تضمنته قيادة العولمة الأميركية.

وقد كان هناك -وما زال- تنافس دائم لا صراع -بين القوى الإقليمية نفسها مثل تنافس نيجيريا وجنوب أفريقيا أو تنافس البرازيل مع فنزويلا أو ماليزيا مع غيرها، ولكن أغلبها كما نعرف يسهم في بناء كتل جديدة ذات نزوع استقلالي بارز، في كل هذه الساحة لا تندرج أسماء مصر والجزائر وليبيا.

الموقف العربي بهذه المعايير. وفي قلبه مصر -يتعرض للتدهور بشكل مطرد مع أن الدروس متوفرة منذ أمد طويل، منذ تحولت حركة «الجامعة الإسلامية» إلى اختراقات من الأحلاف العسكرية الغربية (حلف بغداد الحلف المركزي) أو

تظاهرات غير فعالة باسم المؤتمر الإسلامي، وبينما كانت فرص «باندونج» وعدم الانحياز قاعدة لتكوين المجموعات الإقليمية الفاعلة والأدوار الإقليمية الفعالة، فإن الجامعة العربية تتغاضى منذ عدة عقود عن كل ذلك، ورأينا أنها أسقطت من حساباتها حتى مجموعة الـ١٥ ومجموعة الثمانية ومنتديات العالم الثالث، وتتبنى مجموعة من الدول العربية مفهوم «الصراع» فيما بينها بدلاً من مفهوم التنافس الذي يتوجب وقوف «النظام الإقليمي» عنده.

■ ٣- هل تشتعل الحرب ثانية.. بين أثيوبيا وإريتريا؟

مع نهاية شهر نوفمبر ٢٠٠٧، انتهت مهمة «مفوضية الحدود» التى كلفت من قبل مجلس الأمن بتحديد الحدود الأثيوبية الإريترية، وفق الاتفاقية الموقعة بين البلدين فى الجزائر فى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٠. وكانت المفوضية قد قامت فى مرحلة سابقة ٢٠٠٢ بالحكم أن منطقة «باديمى» -سبب النزاع بسبب قيمتها التاريخية لا الاستراتيجية- تتبع إريتريا. وفى مرحلة تالية قامت «مفوضية الحدود» بالأمم المتحدة برسم خريطة الحدود وأعلنت أنها ستقدمها «كخريطة» إلى مجلس الأمن فى آخر نوفمبر ٢٠٠٧ دون أن تقوم بنفسها بوضع العلامات على طول الحدود، تاركة ذلك على مسئولية البلدين!

وكان من المتصور أن تنتهى عند هذا الحد الأزمة الطاحنة بين البلدين، والتى أدت لمقتل أكثر من مائة ألف محارب من البلدين.. ولكن:

*رفضت أثيوبيا صراحة أن يجرى توقيع حدود «الخريطة» المقررة من مفوضية الحدود على الأرض فى منطقة الحدود؛ مطالبة «بتفاوض جديد» حول الاعتبارات العملية والاقتصادية والإنسانية فى مناطق الحدود، وهو الأمر الذى رفضته إريتريا بشدة لأن ذلك سيلغى حقوقها ويبعث المشاكل مجددا.

*تسلم كل الأطراف الفنية والدبلوماسية فى المجتمع الدولى تقريبا- بخطأ الموقف الأثيوبي دون دعم موقف إريتريا، باعتبار أن المادة ١٥ من اتفاقية الجزائر بين البلدين تنص على «أن قرارات مفوضية الحدود ستكون نهائية وملزمة... وسيحترمها الطرفان...» كما أن إريتريا كانت قد أرضت هذا المجتمع الدولى من قبل بقبولها وجود منطقة منزوعة السلاح على جانبها وحدها عقب توقيع الاتفاقية رغم معاناتها الأدبية من ذلك.

ويكشف طول فترة الصمت من قبل «المجتمع الدولى» عن رفض أثيوبيا لتطبيق الاتفاقية وقرارات مفوضية الحدود عن عدة دلالات:

أ-التسليم بمركز أثيوبيا وسط المجتمعات الأفريقية- والدولية عموما- بسبب تاريخها فى العمل الأفريقى (مقر الاتحاد) وحجم سكانها (٧٧ مليون نسمة) ونشاط دبلوماسيتها عموما وخاصة فى مواجهة مشاكل الغرب مع العالم العربى والإسلامى.

ب- وقوف الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى معها فى السراء والضراء (إجراءات الحكم غير الديمقراطية- طرد المراقبين الدوليين- لوم إريتريا الدائم على سلوكها متهمة بإشعال الحرب ١٩٩٨/ ١٩٩٩ وسجلها فى مجال حقوق الإنسان من وجهة نظر دولية...).

إذن لم يكن الموقف الغربى وخاصة الولايات المتحدة جديدا فى المرحلة الأخيرة بدعم موقف أثيوبيا «المتجاهل للقرارات الدولية»؛ رغم أن رفضها لقرارات لجنة دولية تعمل بقرار من مجلس الأمن يعتبر خرقا يخضعها لتطبيق الفصل السابع بالتدخل لتنفيذ قرارات «الشرعية الدولية» كما تفعل الدول الكبرى تجاه السودان وإيران وغيرها رغم مخالفاتها للقرارات الدولية!

يشير البعض مؤخرا إلى أن «الدوائر الغربية» نفسها تقبل موقفا غريبا من «لجنة دولية» للحدود- هى المفوضية المكلفة بتعيين ورسم « الحدود مادة ١٤ » إذ تتوقف اللجنة عند «الرسم» فقط على خرائط ورقية دون «التعيين» على الأرض بمنطق دولى لا يتيح لأى من الطرفين دورا فى المماحكة أو التعطيل عن التوصل لوضع نهائى تستقر به المنطقة.

لكن الموقف بدا واضحا، إزاء الرغبة الأمريكية صاحبة الهيمنة بمساندة أثيوبيا فى هذه الظروف لأبعد الحدود للقيام بدورها فى الصومال بحجة مواجهة الإرهاب. ولا تتورع الولايات المتحدة عن تعبيرها عن موقفها المباشر مع أثيوبيا فى الصومال أو إريتريا على السواء. فهى مع أثيوبيا فى الصومال بالقيام بعمليات جوية مباشرة على مناطق الصومال الساحلية التى لا يستطيع الطيران الأثيوبى القيام بها (ملاحقة للإرهابيين) فضلا عن قوة الإمداد لأثيوبيا التى تعرف أن ظروفها الاقتصادية لا تسمح بتمويل حملات خارجية بهذا الحجم... وهى مع أثيوبيا تجاه إريتريا بأسلوب آخر بدا مؤخرا أكثر فجاجة مثل التصريحات الرسمية الصادرة عن السيدة «جنداى فريزر» مساعدة وزيرة الخارجية بأن إريتريا تساعد الإرهابيين، وأن الحل هو فى تغيير النظام الإريترى نفسه! وحيث لم يعتذر أحد عن مثل هذا التصريح العدوانى، فإن خطوة أخرى تدعمه بالإعلان عن زيارة كوندوليزا رايس شخصيا لأثيوبيا فى ديسمبر لتبحث هناك موضوعات الصومال وأثيوبيا، ولو بأسلوب الترضيات الشكلية التى تجيدها مثلما فعلت فى المشرق العربى! وقد تتوفر لها فرصة لإعادة صياغة موقف أثيوبيا من لجنة ترسيم الحدود مع إريتريا دون خسائر أثيوبية. والحديث كله الآن عن قيام مجلس الأمن «بتمديد» دور مفوضية الحدود لبعض الوقت وعدم اعتبار تقريرها نهائيا...!

الأجواء الملبدة بالغيوم.. وصيحات الحرب تبدو مثيرة.. ومتتابعة. فإريتريا تنشر تباعا أخبارا عن تعبئة أثيوبيا قواتها لغزو المنطقة أو غزو إريتريا نفسها، بينما تنكر أثيوبيا ذلك بشدة ... والتقارير الإخبارية أو التحليلية الدولية (آخرها مجموعة الأزمات الدولية تقرير ٥/ ١١/ ٢٠٠٧) تشير - بصيغة التأكيد- إلى أن إريتريا تعبئ قواتها بالآلاف فى المناطق المقرر أنها منزوعة السلاح (بطول ٢٥ كيلو متر) رغم أنها على جانبها وحدها، والأغرب من ذلك هو ما بدا انحيازا بدوره لأثيوبيا من قبل الأمين العام للأمم المتحدة الذى أكد حشد إريتريا لقواتها فى المنطقة المنزوعة السلاح وخارجها محددا الأرقام ونوع السلاح، مع إشارة عابرة إلى التعبئة فى أثيوبيا.

واللافت أيضا أن منظمة الاتحاد الأفريقى المكلفة عبر مواد الاتفاقية بمتابعة القرارات وأعمال اللجان، لا تبدو قادرة على التدخل، إما بسبب نفوذ أثيوبيا الأفريقى عموما، أو بسبب الضغط «الخارجى» الواضح والذى لا يميل إلى ترضية إريتريا.. فى حدود القانون.. الدولى.

من الطبيعى إزاء هذا الموقف المتوتر أن نتوقع تسليم الجميع بقرار مجلس الأمن بمد عمل مفوضية الحدود.. لتأجيل حالة الحرب وليس للتخلص منها نهائيا. ويظل الموقف مرتبطا بعدة اعتبارات شديدة الحساسية:

*الموقف فى الصومال يزداد سوءا بالنسبة للحكومة «الشرعية» نفسها، والتى تفقد شرعيتها فى كل يوم بانفراط عناصرها، وكذلك بالنسبة لأثيوبيا التى ما زالت ملتزمة وحدها بوقائع «التدخل فى مواجهة الإرهاب» وفق الخطة الأمريكية وحدها بما يحرج موقفها كثيرا وهى فى ظروف اقتصادية صعبة. رغم قول البعض بأن «الحروب بالوكالة» تخدم أحيانا أوضاع الدولة الوكيلة.. حتى اقتصادياً!

*الموقف فى إريتريا لا يبعث بدوره على الاطمئنان. فالاقتصاد الإريترى لا يتحمل عملية تعبئة لا يساعد فيها أحد (عكس حال أثيوبيا مع الأمريكيين..) والأوضاع السياسية فى إريتريا موضوع ملاحظات مستمرة بشأن الحريات، وحقوق الإنسان والدبلوماسية الخارجية، ومشاركة النخبة..) وكلها عوامل لا تساعد على «انتزاع الحقائق» كقوة إقليمية مثلما يتوفر الأمر لأثيوبيا.

كما أن إريتريا لم تفسر نفسها جيدا إزاء مساعدة المعارضة الصومالية الإسلامية. وإن كان الرئيس أسياس أفورقى تحدث عن مساعدتها كصاحبة أغلبية شعبية وليس كتنظيم دينى، فإن مؤتمراتهم فى أسمرا قد جمعت شخصيات مثل العويسى وغيره من المعروفين بصلتهم السابقة مع دوائر الإرهاب، حتى حين كانت إريتريا نفسها تصنف ضمن المتعاونين مع الولايات المتحدة ضد الإرهاب فى السودان والصومال على السواء وعبر سواحل البحر الأحمر.

معنى ذلك أن الموقف المتوتر فى القرن الأفريقى، قد يصبح حربا محدودة لكنها مدمرة فى وقت قريب، كما أنه يدعو لتدخل «أطراف صديقة» أفريقية عربية فى النهاية (الاتحاد الأفريقى- مصر- ليبيا) للحصول على طمأنة للجانب الإريترى ضد أى عدوان أثيوبى محتمل، ولتحذير أثيوبيا فى نفس الوقت، وهى غير القادرة داخليا على استمرار دور «الدولة الشريرة» إقليميا بينما نتوقعها قوة إقليمية فاعلة من أجل السلام فى القرن الأفريقى وحوض النيل. إن أحدا لم يكن يتصور استسلام أثيوبيا لهذا الدور التابع للولايات المتحدة مهما كانت أطماعها أو مخاوفها فى الأوجادين والصومال، كما لا نتصور أن تغامر إريتريا بالانقياد لفكرة «أثيوبيا المشغولة» متناسية خطط «النظام الأمريكى» فى المنطقة.

ولذا تظل ثمة مسئولية عربية أفريقية مشتركة تمتد من حوض النيل حتى البحر

الأحمر، ويدركها المتحدثون عن الدور الإقليمي الفعال الذى لا يتجزأ فى منطقتنا ولذا قد تراهن دبلوماسية عربية أفريقية فعالة على قرار مجلس الأمن بشأن دور مفوضية الحدود وإعطائها «فترة سماح» تراجع الأطراف فيها نفسها. أما موقف الولايات المتحدة الذى ما زال يعتمد على نظرية الفوضى الخلاقة، فإنه بحاجة إلى من يجبره على مراجعة هذه السياسة التدميرية التى ينتهجها فى المناطق المختلفة معتمدا على أصدقاء منهوكى القوى مما يجعل الدفاع عن النفس «بأى أسلوب» يتحول بدوره إلى تدمير ذاتى مثلما يحدث فى القرن الأفريقى.

■ ٤-القرن الأفريقى حقل ألغام سياسية :

لا يقل موقع « القرن الأفريقى » أهمية بالنسبة لجزء كبير من العالم العربى (حوض النيل - الجزيرة العربية وخليجها) عن وسط وشمال آسيا التى تستوعبنا فيها الاستراتيجيات الأمريكية دائما بمخاطر وهمية، مرة من السوفييت وأخرى من إيران. فموقع القرن الأفريقى على الممرات الدولية والمحيط الهندى - مثل موقعه حاكما لحوض النيل، وهى قضايا لا تقل عن القلق البترولى فى المشرق.

قد لا نحتاج إلى إثبات ذلك، ما دمنا نعرف سرعة التحرك الأمريكى الأمنى إلى المنطقة عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ بنسبة كبيرة من نفس قدر التحرك العسكرى فى الخليج. وكانت جيبوتى هى رأس الحربة تقريبا لإدارة منطقة القرن الأفريقى (غرب المحيط الهندى - جنوب الخليج) ورغم الحساسيات التقليدية مع الفرنسيين فى مناطق كثيرة، كان الاتفاق بسرعة لافتة على الوجود الأمريكى إلى جانب المقر الفرنسى العسكرى «فى معسكر ليمونييه» بجيبوتى، حيث استقرت القيادة المركزية الأمريكية فى هذا المعسكر، كما استقرت قاعدتها قرب الجزر السبعة التى تطل عليها «رأس دوميرا» موقع الصراع الآن بين جيبوتى وإريتريا. وقد قيل الكثير عن محاولة

مماثلة لوجود عسكرى أمريكى فى إريتريا ، لكن ذلك لم يتحقق على أية حال.

لعل كل ذلك هو ما يثير هذا الاهتمام بالنزاع الإريترى الجيبوتى الآن إلى حد صدور البيان الغاضب عن اجتماع مندوبي الدول فى الجامعة العربية، لدعم موقف جيبوتى وحده، والعودة لهذا الإلحاح فى القمة الأفريقية بشرم الشيخ أواخر يونيو ٢٠٠٨، رغم أن أياً من الاجتماعين لم يشر بالاسم إلى الاحتلال الأثيوبي للصومال عضو جامعة الدول العربية، حيث كان الأمر يتطلب ضغطا عربيا من فوق الأرض العربية بسيناء لصياغة المسألة الصومالية كقضية استقلالية.

الموقف فى القرن الأفريقى يشكل حقل ألغام أمام السياسى العربى المرتبط فقط بالسياسات الغربية، ما دمنا نفتقد إستراتيجية عربية موحدة وبعيدة النظر، كما لا يتوفر وفاق محدد حول العمل المشترك مع الجانب الأفريقى إلا فى إطار أمانتى الجامعة والاتحاد، وقد أضعف ذلك الجانبين بحيث باتت كل الأطراف لا تبالى بالقرارات العربية، فترفض إريتريا الوساطات، عربية أو أفريقية، كما لا تبالى أثيوبيا أو الأطراف الصومالية بهذه التدخلات.

ثمة إحساس بأنه أصبح من حق هذه الأطراف – فى هذا الجو – التفكير فى بناء أدوارها الخاصة أو الدفاع عن مصالحها الخاصة، أو هما معا. فأثيوبيا تتطلع لتقديم نفسها كقوة إقليمية على نحو ما تفعل جنوب أفريقيا أو نيجيريا مثلا، وإن كانا يفعلان ذلك بإمكانياتهما الكبيرة فى مناطقهما إلا أن أثيوبيا تتطلع لهذا الدور بتنسيق كامل فقط مع الدولة الكبرى المتنفذة فى أنحاء الإقليم مما يجعل السياسة الأثيوبية مكشوفة إلى حد كبير، وهى فى ظروف العولمة والتبعية الشائعة لا تجد حرجا فى ذلك، تتخذ أثيوبيا الآن، رغم ظروفها الاقتصادية القاسية وضع الدولة الإقليمية ويصفها السفير الأمريكى بالإيجابية جداً فى الصومال وأنحاء أفريقيا! وهى تتحرك

نحو جيبوتى تعوضها بعبور بضائعها واستغلال مينائها بدل الموانئ الإريترية (٣٠٠ مليون دولار) رغم الضغط الجيبوتى لزيادتها عن ذلك مؤخرا بل والتحرك مع بعض دول الخليج المتنفذة أيضا لقبول وجود أثيوبيا فى الصومال، فضلا عن ضبطها للدبلوماسية المصرية عبر موقفها السلبى الدائم فى الاتفاقيات الخاصة بمياه النيل. هذه إذن بعض أوراق أثيوبيا فى القرن الأفريقى، وهى أوراق وفرت لها مؤخرا فرص استعراض قوتها بصمت القمم الأفريقية والعربية عن سياستها فى الصومال، وعدم تنفيذ قرارات لجنة التحكيم الدولية فى مسألة: حدودها مع إريتريا وضرورة انسحابها من « أجزاء» ما زالت محتلة لترسيم الحدود نهائيا. وبالمثل مساندة جيبوتى فى دورها المدعوم تجاه مصالحات الصومال والموقف من إريتريا فى نفس الوقت.

وبالطبع ثمة أوراق أثيوبية أخرى تتعلق بالمعارضة الإريترية، وبمحاصرة دور إريتريا فى منظمة شرق أفريقيا (الإيجاد) فضلا عن رسائلها المستمرة فى المسألة السودانية. من هنا يمكن تصور مغزى النزاع الجيبوتى الإريترى فى هذا الوقت ...وما يجده من دعم أثيوبى لتأكيد نفوذها فى القرن الأفريقى وربما فى حوض النيل أيضا!

لا حرج إذن من تصور المحاولة الإريترية أيضا لإثبات حقها فى المنافسة حول الدور الإقليمى من جهة، أو حماية مصالحها إزاء أية مخاطر ومسئوليات لابد أن تكون قادرة على الدفاع عنها. فهى دولة ذات إمكانيات محدودة، ولم تساعدها سياستها التى ورثت حركة تحرير محاصرة على الخروج للعالم كبؤرة تنموية فى العالم الجديد، أو دولة ذات ألف كيلومتر من سواحل البحر الأحمر، وذات موقع استرتيجى على باب المندب. لذا راحت تواجه أثيوبيا بمنطق المحاصر، فبدت خاسرة لحربين أو موقعتين، وما زالت غاضبة من احتلال أراضيها أو عدم ترسيم

حدودها دون مبالاة من قبل أثيوبيا. كما أقلقها بالطبع سرعة الالتفاف على دورها فى الصومال باستعمال الدور الجيبوتى (عقد مؤتمرات المصالحة بين الفصائل) فضلا عن التفافات على دورها فى السودان أيضا. وبقى الموقف الإريترى لفترة طويلة دون غطاء من علاقات أفريقية أو عالمثالثية ذات وزن، محاصرا فى إثبات وجوده الذاتى وتأكيد حدوده سواء بأزمات مع اليمن أو أثيوبيا أو مشاكله مع السودان. وقد جعل ذلك الموقف الإريترى الأخير مع جيبوتى يبدو كأنه استمرار لسلوك «الدولة المارقة» بدلا من أن يؤكد الحقوق والأدوار!

لقد بدا الموقف فى جيبوتى كأنه تحرش بها بتحريك القوات الإريترية فى منطقة حساسة مثل «تل رأس دوميرا» إلى حد القول برفض إريتريا اقتراحا بابتعاد الطرفين لخمسة كيلومترات بعيدا عن رأس التل هذه، بل ورفض قبول استقبال لجان تقصى الحقائق من الجامعة العربية أوالأمم المتحدة، ثم صدور عديد من تصريحات الرئيس «أسياس أفورقى» فى مختلف الفضائيات ومصادر الأنباء – وخاصة العربية – عن عدم وجود مشكلة أصلا، أو أنه قابل الجيبوتيين حول هذه المسألة، ولا معنى لإعادة بحثها الآن، وهذا ما يسهل لبعض الأطراف إصدار البيانات المضادة (الخارجية الأمريكية) أو تقديم المسألة فى دوائر مجلس الأمن، لإثبات الإدانة المبكرة. بينما بدت جيبوتى المسالمة المستعدة للتفاهم إزاء العدوانية الإريترية!

الأمر كله ليس بهذه البساطة، وفى تقديرى أن السياسات الغربية المهاجمة فى كل اتجاه لتأكيد مصالح بعيدة عن كل الطموحات المتواضعة لشعوب العالم الثالث، أصبحت تستثير بدورها ردود أفعال متوقعة، وليست ثورية بالضرورة ولذا أصبح من حق دولة تبدو صغيرة مثل إريتريا إعلان التمرد على هذه الصورة، بحثا عن أماكن تحت الشمس، فى الوقت الذى لا يبدو معظمها بعيدا عن « المظلات الغربية »

رغم خداع المظاهر ، مثلما نرى فى حالات كوريا وإيران وسوريا وبعض دول أمريكا اللاتينية، فهذه دول تحافظ على روح التمرد بطريقة، وتسعى» للمظلات» بطريقة أخرى قد تبقى على بعض كرامتها. وفى ظل غياب الاستراتيجيات الجماعية، فإنها لا تستطيع تشكيل «كتلة مقاومة» وسط بلدان الجنوب ...وأظن أننا بصدد الاستمتاع فقط بروح التمرد لبعض الوقت، فى انتظار الذى يأتى ولا يأتى ...

فى هذا الإطار نتفهم الموقف الإريترى ...فهى لا تترك أثيوبيا وجيبوتى تتحركان وحدهما فى ساحة القرن الأفريقى بل وبعض المنظمات الدولية، أو مع بعض الدول العربية المتنفذة. لذا وجدنا الرئيس الإريترى يتحرك هذه المرة على نطاق أوسع، متجها إلى الصين واليابان وإيران وسوريا ...وحتى قطر ...فى محاولة للالتفاف ...أوسع هذه المرة من نطاق طرابلس وأبوجا! لكن ... هل تحقق هذه الجولة السريعة مساندة فعالة ضد الضغط الاستراتيجي الأمريكى فى القرن الأفريقى؟ هل تتوفر مساعدات تنموية حقيقية وإن تأخر التخطيط لها مع هذه البلدان؟ وفى انتظارنا لذلك تساند الدول الغربية المنافسين من الأطراف الأخرى بجلب الاستثمارات الخليجية إلى أثيوبيا وجيبوتى لمزيد من حصار إريتري، ويبدو أن هذا بدأ فعلا بمشروع تعلية كفاءة ميناء جيبوتى إلى حد تسرب الأخبار عن تمويل أثرياء سعوديين لمشروعات كبرى مثل إقامة جسر علوى يربط جيبوتى باليمن من منطقة «النور» الجيبوتية عبر باب المندب، ومباشرة جنوب عصب الإريترية (للمكايدة) أو تدمير المصالح على ما يبدو! قد تقلب هذه الاستثمارات العربية المعولمة ميزان الموقف فى القرن الأفريقى، خاصة أن أثيوبيا التى تعانى المجاعات والتمردات تلوح بديمقراطية نظامها الذى يحمى هذه الاستثمارات، بينما تظل إريتريا حبيسة مفهومها الخاص لبنيتها السياسية... الخاصة أيضا!

أما بالنسبة للدول العربية فإن الأمر يحتاج لتخطيط أوسع فى التعامل مع قضايا القرن الأفريقى والهضبة الأثيوبية، بنفس قدر انشغالها بوسط آسيا وهضبة الأناضول... وذلك وفق تصور إستراتيجي « لشرق أوسط» خاص بأهله يمتد وفق ضرورات المصالح - بل ويتماسك عضويا- من حدود الصومال الجنوبية إلى الحدود الصينية! ولا يبدو ذلك خيالا مفرطا، وقد حدث من قبل فى سياسات وكتل عدم الانحياز المعروفة. وكانت هذه التصورات هى الجديرة بالبحث مع الرئيس الإريترى وغيره فى زخم المقابلات الإعلامية العربية التى فوجئت بوفرتها، وذلك بدلا من تركيز معظمها حول معايرته بعلاقاته الإسرائيلية أو الأمريكية! مما دفع الرجل إلى الردود العنيفة؛ وإن كانت فرصة للتعرف على موقفه الفعلى فى رفض السياسات الأمريكية أو الموقف المتوازن أيضا تجاه إسرائيل وفلسطين ...وهذا ما يجب أن تتدارسه دوائر الجامعة العربية والدبلوماسية العربية عموما.

■ ٥-إريتريا.. فى مفترق الطرق:

أتاحت لى زيارة «أسمرا» مؤخراً استرجاع علاقة حميمة مع حركة شعب يفرض تميزه مع كل مرحلة من مراحل تطوره، هكذا عرفته عبر زيارات «للمناطق المحررة» أواخر السبعينيات، ثم عرفته لحظة إعلانه للاستقلال ١٩٩٣، ثم عرفته فى مفترق الطرق.. بزيارتى الأخيرة تلبية لدعوة من حكومة الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة فى احتفالها بالذكرى العاشرة لتحرير إريتريا فى الرابع والعشرين من مايو ٢٠٠١. فقبل عشر سنوات تأكدت «هوية التحرر الوطنى» عبر ما سمى بالحرب المنسية على مدى ثلاثة عقود، واليوم تتأكد «هوية الاستقلال» عقب حرب ضروس مع الجار - أو الشقيق - الأثيوبى لم يهدأأوارها إلا منذ بضعة شهور. وكان الجميل فى «أسمرا» التى تبدو دائماً كزهرة ياسمين موحية بصمت الجبال، وبسكون لا

يوحى أنها كانت طرفا فى معركة راح ضحيتها الآلاف من الجانبين، ونزلت على الشعبين كسكين فى قطعة من الزبد، وليس كقرقعة سلاح استمرت على مدى ثلاث سنوات فى وديان قاحلة على طول أكثر من ألف كيلو متر، تحكمها فلسفة للموجات البشرية الكاسحة من أثيوبيا، وفلسفة للمواجهة حتى الموت من الإريتريين، الأمر الذى أشك أنهما استطاعا – فى أعقابه – إحصاء الضحايا الذين تكوموا فى الوديان على الجانبين تحرسها أو تردمها الآن قوات المراقبة الدولية. ويصعب فى حرب الأشقاء الحديث عن أسباب محددة لحوار الطرشان أو «حوار البندقية» كما أسماها أحد الأصدقاء الباحثين.

لكن ها نحن فى إريتريا... ونحسب أن الطبقة السياسية تشعر فى النهاية مثل الشعب الإريترى بالارتياح لنهاية هذه المأساة، ولن نعدم بينهم من يرى أن ثمة أمان مضمون الآن لحد كبير إزاء الاتفاقات الحدودية التى وقعت بإشراف منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ورضا الولايات المتحدة عن الطرفين! والبعض يصعد بالشعور – وهو محق – إلى أن إريتريا قد ضمنت بذلك استقلالها مرتين؛ فى ١٩٩١/ ١٩٩٣ باستفتاء ثم بإشراف الأمم المتحدة نفسها التى أنكرت على إريتريا الاستقلال منذ أربعة عقود خلت، وها هى إريتريا ٢٠٠١ تؤكد استقلالها وتضمن حدودها نهائياً براً وبحراً، بما توصلت إليه من اتفاقات فى البحر مع اليمن من قبل ثم ما توصلت إليه فى البر مع أثيوبيا، ومن ثم تأكد لها الأمن والأمان وهذا نوع من الانتصار دون شك؛ رغم أن البعض ما زال يتحدث عن مكاشفات ومحاسبات لا مفر منها حول طبيعة اتخاذ القرار فى الحالتين. لكن ما هو مصدر الشعور السائد بالانتصار هنا، وجزء من أرض البلاد منزوع السلاح (شريط من ٢٥ كيلو متر) وهناك المراقبة الدولية التى لم يستقر دورها بعد إزاء المطالب أو المطامع الأثيوبية فى

هذا الموقع أو ذاك، ومفوضية ترسيم الحدود التابعة للأمم المتحدة ليست متأكدة من برنامجها أو نتائج عملها، وقوات المراقبة قد لا تكفى لصد المصادمات من هذا الطرف أو غيره لأن أهل هذا الشريط سيكونون موضع الاضطراب بالطبع، ثم إن هناك عشرات الآلاف على الجانبين يطلبون التعويضات التى لم تستقر قواعدها أيضاً. ومع ذلك فالشعور قائم بتأكد الهوية والاستقلال المرتبطين باستقرار هذه الحدود ولم يكن خطاب الرئيس أسياس فى احتفالات الذكرى العاشرة، مثل حديثه معنا فى مقابلته لوفد أصدقاء الثورة المصريين خالياً من القلق والإلحاح على عقبات الاتفاق النهائى مع أثيوبيا. ورفضه بتوتر ملحوظ لترديد مقولة الدولة الصغيرة ومصالح الدولة الكبيرة، أو الداخلية ..! إلخ عند المقارنة مع أثيوبيا. ففى النهاية نجحت دولة من ٣-٤ ملايين نسمة أن تقوم قائمتها نهائياً فى منطقة إستراتيجية مهمة من البحر الأحمر والقرن الأفريقى بل وحوض النيل... وعليها أن تحمى حدودها وهويتها مثلما يحدث فى مناطق أخرى من العالم.

التحرك الخارجي

لعل ذلك هو مصدر سعادة بعض الإريتريين بصورة التحرك السياسى الواسع من جانب مسئوليها من جهة، ومن قبل كثير من القوى الخارجية نحو إريتريا من جهة أخرى، وتسجل المصادر الإريترية فى هذا الصدد وفى وقت قصير زيارات متبادلة للرئيس فى دول عربية وأوروبية متعددة، كما تسجل باهتمام زيارات للقيادات العسكرية الأمريكية إلى أسمرا، وزيارة وزير الدفاع الإريترى إلى الولايات المتحدة خاصة فى فترة المسعى الأمريكى للخروج من مأزق تفجير سفينتهم الحربية المهمة فى ميناء عدن، واضطراب الموقف كله ضدهم فى اليمن بوجه عام، مما يفرض على السياسة الأمريكية البحث عن مرفأ أو صداقة أخرى

أكثر استقراراً فى هذه المنطقة الحيوية.

وعندما قابلنا الرئيس أسياسى، واقتربت أنف أحد الصحفيين من هذا الموضوع لم يشعر الرئيس الإريترى بالحرج وهو يتحدث عن ضرورة «الأمن الجماعى» فى البحر الأحمر ومراعاة مصالح كل الدول فرادى مثلما تراعى «جماعياً»، ومن ثم «فإن حق كل دولة فى عقد اتفاقاتها المنفردة يظل قائماً وجديرا بالاحترام». لم نكن بحاجة لأن ندرك توجه إريتريا فى هذا الصدد، وزيارات الرئيس الإريترى ومعاونيه المتبادلة مع السعودية واليمن وليبيا ومصر عقب وقائع الحرب - سوف لا تدرج غالبا فى موقع أكبر أو أقل من الزيارات الكوبية مثلاً، ليبقى التساؤل المثير حول زيارات الإسرائيليين. لكن المسألة سوف تحسب وفق ما يبديه هذا الطرف أو ذاك من اهتمام فاعل. قد تقدم اليمن الصداقة وحسن الجوار، وتتوقف السعودية ودول الخليج عند مشروعات اقتصادية وصحية، تذكر بالتقدير فى أسمرا فى مجال توليد الطاقة، ورصف الطرق ومشروعات البنية التحتية عموماً؛ ولكن العرب - ذوى الاتجاه الاقتصادوى الغالب فى هذه الفترة - ليس لديهم ما يقدموه فى مجال البنية العسكرية التى تسعى إريتريا بالطبع لإنجاز الكثير فيها عقب مثل هذه الحرب، لتبقى المشكلة هى التوازن بين التزام الأمريكيين التقليدى مع أثيوبيا، وصعوبة أن يقوموا هم أنفسهم بمساعدة إريتريا مباشرة بنفس القدر فى الوقت الذى تشكل فيه الدولتان الأفريقيتان أهمية لا يمكن أن يتجاهلها الأمريكيون إزاء مشاكلهم فى العالم العربى. وفى رأى الرئيس الإريترى أن التطبيع مع أثيوبيا صعب فى الوقت الحالى إذ فى تقديره أن أطماع أثيوبيا لم تتوقف فى المنطقة (الصومال - جيبوتى) ومعنى ذلك فى تقديرنا أن «الصداقة - الأثيوبية - الإريترية المشتركة» مع بعض قوى الخارج ستظل صعبة لبعض الوقت، ولا بد من تصور معنى «تقسيم العمل». بين

الأمـريكيين والإسرائيليـين. هـذا فى الوقـت الـذى لا تنـاقش فيـه أجهـزة عربيـة إستراتيجية مثل هذا المفهوم المعقد لتقسيم العمل. من جهـة أخرى لم يتضـح لنـا أن ثمة قبول إريترى بتقسيم آخر بحيث يبدو العرب من «خلف إريتريا» وإسرائيل «من خلف» أثيوبيا، خاصة مع الضعف العربى الظاهر فى مجال «التنسيق»، وقيام الولايات المتحدة وحدها فى هذه الفترة بعملية التنسيق على مستوى القرن الأفريقى ووسط القارة (الكونغو / السودان...) والشرق الأوسط على السواء.

وقـد حاولـت تسـاؤلات المجموعـة المصريـة للـرئيس أسياسـى أن تبلغـه رسـالة «القلق العربى» مـن الوجـود الإسرائيلى فى مـدخل البحـر الأحمـر، ولكـن أحـداً، لا يسـتطيع الإجابـة عـما إذا لم يكـن الوجـود الأمريكـى نفسـه هـو موضـع القلـق؛ والأحاديث كثيرة الآن عن تنسيق أمريكى واسع لأوضاع المـوانئ فى جنـوب البحـر الأحمر ومدخل المحيط الهندى. باتساق مع وضعها فى كـل منطقـة الخلـيج؟ ولا مفـر إذن من تعاون عربى إريـترى وثيـق – وهـو الآن فى أفضـل حالاتـه – يحفـظ هـامش الفرق الذى يصر عليه العقل العربى بين إسرائيل والولايات المتحدة!

الحوار الداخلى

قد يكون الحوار بشـأن قـوى الخـارج أسـهل كثـيراً فى إريتريـا عـن ذلـك الخـاص بالداخل. فالرئيس وقادة الجبهة الشعبية – يعرفون طريقهم جيداً فى ظـرف العولمـة والاستقطاب، وتوازنات القوى الإقليمية – وأكدوا دون طموح مفرط وضـعهم فى هذا الإطار، لكن الهدوء عـلى الجبهـة الخارجيـة، لا يعادلـه هـدوء بـنفس الدرجـة فى جبهة الداخل. فالنظام فى الداخل فى مفـترق طـرق صـعب، وعليـه تبعـات كثـيرة فى تناوله.

يشعر المرء أحيانا وهو بين معظم المسئولين فى أسمرا، أن «برنامج الجبهة الشـعبية

لتحرير إريتريا بشأن «الآخر» الداخلى والذى كان قائماً فى الرابع والعشرين من مايو ١٩٩١ ما زال «برونقه» لم تصبه وقائع الاستقلال أو العولمة بشظايا التغيير الجذرى والتطوير الضرورى فكلمات مثل «عدم اتساع الساحة لأكثر من تنظيم» أو الحديث عن المعارضة بلغة المرتزقة، و «الخونة» و «المخربين».. ما زالت سارية المفعول.. وهى لغة لم تعد تجدى فى عصر مصطلحات أخرى عن المشاركة السياسية» والمجتمع المدنى، والتنمية بالمشاركة، بل وحتى إرضاء «الخارج» بمرونة أكثر فى الداخل نتيجة القبول بمبادىء خصخصة الاقتصاد التى تفترض مساحات من «اللبرلة» السياسية، لم تكن لتقبلها نظم المجتمع المخطط.

لكن الرئيس أسياس فى حديثه معنا كما فى خطابه فى الذكرى العاشرة وجد منفذاً آخر لتفسير تعطل عمليات المقرطة هذه، فهو يرى أن الحرب مع أثيوبيا منذ ١٩٩٧ هى التى عطلت عمليات البناء السياسى الجديد، وأن النقاش قد بدأ مؤخراً حول قانون إنشاء الأحزاب وتنظيم الانتخابات وأن هذا عمل لا يمكن إنجازه بين عشية وضحاها لأن عشرة سنوات ليست بالكثيرة فى تاريخ الأمم.

والرئيس «أسياس أفورقى» يتحدث فى هذا الموضوع بحدة تنبىء عن حساسية فعلية تجاه أشكال المعارضة التقليدية أو قل المألوفة الآن فى ساحات المجتمع الدولى. «فالحزبية عنده» ترهن سياسة البلاد للقوى الخارجية... والمخربة، لأن الانتخابات تستعمل للتخريب السياسى.. وأنه لا «يقبل التعرض لضغط خارجى من أجل تحقيق هذه الأشكال». فإريتريا حققت بوحدتها تنمية تصل إلى ٦-٧٪ قبل تأثير الحرب على نموها». وهو يسخر فى حديثه بشدة من شكل الديمقراطية الليبرالية الغربية التى لا يشرفها بالتأكيد النموذج الأمريكى الذى نراه...!

وكانت مقابلتنا للأخ «الأمين محمد سعيد» أمين عام الجبهة الشعبية قد أكدت

خطّا مماثلاً إذ قدم بلغة عربية فصيحة تحليلاً موسعاً عن طبيعة الظروف التى تنشأ فيها الأحزاب عادة بالشكل الذى قدمته التجارب الأوربية، وأنها ظروف لم تتوفر بشكل تلقائى بعد فى إريتريا، ولا يتوقع نضجها قبل مرور عقد من الزمان، ولكن المحاولة مخلصة فى إطار «المظلة الشاملة» للجبهة الشعبية للمضى فى طريق البناء الديمقراطى، وتم فعلا صياغة قانون «التنظيمات» و «الأحزاب» فى إشارة – ربما – إلى النمط الأوغندى.. أو غيره من أنماط «جبهات التحرر الوطنى» فى ظروف التحرر الوطنى التى تبدو فى رأيه ما زالت قائمة.

نحن هنا إذا أمام خطاب «الدولة الوطنية» التقليدى من قبل «زعيم الثورة الوطنية» وبعض رفاقه. يقف لصالحه بعض ما ذكرناه من سياسات تأكيد الهوية والحدود والحقوق الإقليمية، ودور يقبل «بالتحدد» أو الانفتاح بشروطه، ونسبة تنمية طيبة تحققت قبل الحرب، وإن كان الأفق من حوله، والواقع الذى يجد نفسه مضطراً لمعايشته لا يسمح بذلك الآن سواء من قبل الدول الكبرى أو المؤسسات المالية الدولية أو حتى مصادر الاستثمار التى يسعون إليها ويضطرون لمراجعة سياسات التخطيط نفسها لإغرائها بالمشاركة. ومعنى ذلك أن الأطراف السياسية والاقتصادية الخارجية التى ينكر عليها «أفورقى» منطق التدخل أو التخريب قد تفرض واقعاً جديداً ولن يجدى معها كثيراً أسلوبه السائد السابق فى مقاومة تنظيمات المعونة الخارجية وشروط البنك والصندوق، وتوصيات اللبرلة... إلخ. ذلك أن ظروف ما بعد الحرب فى إريتريا أصبحت مختلفة عن موقف «الدولة الوطنية» قبل الحرب، خاصة أن المرء لا يلحظ بسهولة نمطًا خاصًا لثورة تعبئة الموارد – سياسية واجتماعية – تحمى إريتريا من مشاكل الانفتاح المتوقعة والتى تتحرك فى فضائها قوى على شاكلة الأمريكيين والإسرائيليين ممن يسعون إلى «بناء

المصالح» الاحتكارية وليس بناء «الدول الوطنية» أو القبول بمنطقها الاستقلالى.

معنى ذلك أن إريتريا فى مفترق طرق جديدة، مفتوحة على خيارات تتطلب جبهة داخلية قوية، ذات مفاهيم جديدة للتوحد الوطنى القابل بالتنوع والاختلاف والاقتناع بأن «وفاق الداخل» الوطنى الديمقراطى هو الأساس لاتخاذ الموقف المناسب تجاه الخارج.

لكن هذا الداخل الإريترى لم يعد عام ٢٠٠١ بمثل ما كان عشية التحرر عام ١٩٩١. فالشعب الإريترى فى ظروف الحرب مع أثيوبيا تحمل بكافة طوائفه صنوفاً من المعاناة والرعب والقتال والتهجير؛ وتعطلت مصادر رزقه فى الموانئ ودول الجوار ومصادر دفع حركة التنمية بالشكل الواعد السابق على الحرب، أصبح هذا الشعب يتساءل عن مدى مشاركته فى نقاش نتائج الحرب، بات يبحث عن معنى الهزيمة والانتصار الذى يتردد فى الشارع، وعن تنوع الطروحات فى مواجهة هذا الموقف، ويحدث ذلك فرزاً مستمراً فى المواقع والمواقف وطبيعة الشخصيات المعبرة عن ذلك. ولأن الحرب لم تنته إجرائياً إلا منذ بضعة شهور فإن مصادر السلطة وفى مقدمتها أحاديث الرئيس أفورقى ما زالت ترى أن إريتريا تعيش حالة استثنائية بعد، وتتطلب التفكير بهدوء فى الخطوات التالية، وأن لجنة لقانون الأحزاب والانتخابات شُكلت وقدمت مشروعاتها للمناقشة العامة خلال الأشهر الاخيرة، والانتخابات العامة نفسها قد تجرى فى ديسمبر من هذا العام، ومعظم الشخصيات المعروفة من تنظيمات تاريخية أخرى عادت للبلاد إلا بعض المتعاونين مع الأعداء أو القوى الخارجية صاحبة المصلحة «حسب التعبير الإريترى» لكن هناك من يرى فى ذلك حجة تقليدية لتعطل الحركة الديمقراطية فى إريتريا، فالدستور يكاد يكون معطلاً بحكم تحجيم دور البرلمان أو مجلس الوزراء أمام نفوذ الرئيس الشخصى

رغم ممارساته الشعبية وتواضعه الملحوظ، والانتخابات ستجرى بدون أحزاب فعلية يسبب تعطيل قانونها للآن، ومن قد يغامر بالشروع فى التشكيل الحزبى فسيواجه شروطاً قاسية لتوفير آلاف الأسماء المطلوب توقيعها من مختلف الأقاليم والفئات والأديان مما لا يمكن أن يتوفر للكثيرين، لتكوين تنوع ديمقراطى حقيقى لدخول الانتخابات!

لكن فى جو هذا الغليان غير المطمئن، لفت النظر بضعة مظاهر للتفاعل داخل الوضع الراهن، وإن بدت فى مرحلة الإرهاص إلا أنها ذات أهمية للمستقبل. فقد بدا التعبير المعارض يتحرك داخل الجبهة الشعبية الحاكمة نفسها، وتكشف وثائق مجموعة الخمسة عشر أو التسعة عشر شخصية من داخل الجبهة، ورسائلهم الاعتراضية للرئيس أفورقى (بحكم كونهم وزراء وجنرالات وأعضاء قدامى..) عن شعور أساسى بالأزمة وأسبابها وتقدم بعض الحلول لها ممثلة فى احترام الدستور وقانون الأحزاب والانتخابات وحقوق الإنسان والفصل بين «الجبهة» والدولة. وإن كانت هذه الوثائق ما زالت فى دوائر «النظام الحاكم» ولذا لم تعبر عن توجه ديمقراطى أو اجتماعى مختلف عن دائرة الفكر الحاكم، وفى نفس الوقت اكتفت ردود الرئيس – كما تشير الوثائق – بالتنبيه للخطأ الإجرائى وليس بالرد على «مقولات لقوى معارضة» من خارج النظام. قد يسجل هنا أن هذه المجموعة بشخوصها المهمة مثل محمود شريفو وبطرس سولومون وصالح كيكيا وغيرهم لم يتعرضوا لإجراءات عنيفة حتى الآن ولكن المخاوف واردة أيضاً بقدر مدى القابلية للمقرطة فى المرحلة القادمة. ولا يتسع المجال هنا لرصد أصوات مخلصة متعددة من «خارج النظام» ولا تخضع لمواصفاته عن «الخارجين عن الساحة»، وإن وجد بعضهم فى الداخل فما زال بعضهم مخلصاً للبلاد وهو فى غربته.

وقد يبدو حتى الآن أن الجدل الأكثر جدية خارج هذه الدائرة هو ما يجرى فى ملتقى الحوار وهو المنتدى السياسى، شبه الشهرى وشبه المستقل والذى عقد لأربع دورات حتى الآن، فهو يتناول قضايا المجتمع المدنى واللغات والقوميات وطبيعة النظام الحزبى بما يبشر بطرح فكر سياسى جديد فى إريتريا لا يعرف أحد بعد طبيعة رد الفعل إزاءه، وإن كان البعض يرى أن وقوع ذلك فى أسمرا دون «ملاحقات» إنما يكشف عن حسن النية المتوقع، وإن رأى البعض أن التشدد فى خطاب الرئيس فى الذكرى العاشرة وتأخير قانون الأحزاب وقيامها لتمرير الانتخابات العامة القادمة دون تعددية لا يكشف عن هذه النية الحسنة بهذه البساطة.

وهنا لتعذرنى رموز المعارضة «حسنة النية» فى القول بملاحظتى فى بلداننا عمومًا لنوع من «كسل المجتمع المدنى» الذى لا يميل للعمل إلا فى جو كامل الأوصاف وهذا ما لا يمكن أن يوفره أى «نظام» ولذا لا بد أن نتعود معالجة التفاعل لصالحنا مثلما هو أحياناً لصالح النظام. وقد فهمت أن ثمة صحفا صغيرة مستقلة بدأت تمارس حضورها وفق قانون عادى للصحافة منذ سنة ١٩٩٦ كما أن أصحاب قضية اللغة القومية و«اللغات الأم» المحلية يمارسون أنواعاً علنية من الضغوط فى جو حُر لنقاش هذه القضية المهمة وخاصة بالنسبة للغة العربية إزاء زحف الإنجليزية بالذات أمامها.

لقد أردت أن اقدم للقارىء العربى صورة لهذا التنوع فى الآراء والاتجاهات التى يزخر بها إقليم مجاور للإقليم العربى له هذه الأهمية هو إريتريا، وهو يعبر مفترق طرق للتطور الداخلى والخارجى؛ ذلك التطور المفتوح على أكثر من احتمال يتسم بالمفارقة العميقة.

والحق أن إريتريا بتطورها الهادىء اللافت تحتاج لحركة فاعلة من قبل النخبة

السياسية تستفيد هى وقيادتها من ظرف إريتريا الخاص فى المنطقة، فهى تواجه جارًا قويا مرشحا ليصبح قوة إقليمية (أثيوبيا) يمكن أن تدير أمور القرن الأفريقى بطموح جامح بقدر ما يمكن أن ترعوى من وجود إريتريا المستقرة المخططة مهما كان صغر حجمها، والمسألة – كما ذكر أسياس – ليست مسألة حجم بقدر ما هى مسألة إرادة وأوضاع اجتماعية واقتصادية فى إطار سياسى مناسب. فإلى أى حد سيتاح لكل القوى الفاعلة فى إريتريا أن تشارك فى صياغة هذا الإطار وإخراجه إلى النور ورسم الدور المتوقع فى المنطقة، بالشكل المناسب؟ هذا هو السؤال الذى عدنا من إريتريا نحمله بالأمل.. والتوقعات المفتوحة...



■ **المقال الرابع:**

انهيار الصومال

■ ١-هل يَعبُر أهل الشريعة الفجوة بين المجتمع والدولة؟

بعد خمسة عشر عاما من افتقاد الدولة فى الصومال يعود أصحاب المصالح التى ترسخت بالتجارة، وأصحاب النفوذ الذى استقر بالسلاح إلى البحث عن معادل جديد، قد يوقف ما وصلت إليه صراعات عقد ونصف. فهل يتحقق ذلك عبر قوة اجتماعية متمددة مثل أهل الشريعة؟ أم قوة دولية عبر آليات التدخل الأجنبى؟ هل يملك أهل الشريعة مشروعا للدولة غير مشروع التجار المحيطين بهم والممولين لهم، أم يتقدم أهل السلاح ليواصلوا عملية الضبط عبر حكومة صورية يساندها مشروع خارجى أمريكى أو دولى أو إقليمى؟ ويبقى سؤال لماذا هذه التطورات الآن تحديدا؟ هل بسبب نضج الموقف بين قوى المجتمع من الإسلاميين والمنظمات الأهلية أم بسبب ضغط حاجة القوى الدولية والإقليمية لممارسة إستراتيجية الفوضى البناءة ومواجهة الإرهاب على خط مشابه من دارفور إلى مقديشيو ، قادما بآثار الموقف فى أفغانستان والعراق؟ وأين دور «الحكومة» الصومالية القائمة التى بقيت منذ تشكيلها أواخر ٢٠٠٤ كحكومة فى المنفى فى نيروبى تارة أو فى قرية معزولة تدعى«بيدوا » تارة أخرى؟ وهى عاجزة من أول لحظة عن إحداث أى توازن بين الإسلاميين والتجار الذين يميل لهم الرئيس وبين لوردات الحرب وأنصارهم فى البرلمان. وإذا كانت «الحكومة الصومالية» قد أصبحت كلها فى منفى ذاتى أو دولى، فكيف تتعامل معها منظمات إقليمية هى عضوة فيها مثل الاتحاد الأفريقى والجامعة العربية، بل وهى عضو ذو صوت فى الأمم المتحدة؟

الثوابت الصومالية

يمكننا بداءة القول بأن الصومال يستحيل على التقسيم، لاوفق قوة أمراء أو لوردات الحرب ولا بعمليات انفصالية ذات هوية رغم وجود أقاليم شبه منفصلة لا يعترف بها إلا كوضع مؤقت، هكذا قالت السنوات الخمس عشر دون حاجة لأن نستنطق ما قبلها، وأظن أن النظام العشائرى الأقرب إلى بعض الأنماط العربية يختلف فى نتائجه عن النظام القبلى الذى ساد مناطق أفريقية كثيرة في العقود الحديثة . فالنظام العشائري يمكن أن يكون تفتيتيا بينما القبلي يمكن أن يكون انقساميا أو انفصاليا بسهولة أكبر. وهذا ما جعل معالجاته أصعب حالا. هذا النظام العشائرى الصومالى قام على المعتقد الدينى التوحيدى والاجتماعى إلى حد كبير، متفاعلا مع النظام الاقتصادى القائم، وينطلق فيه المعتقد مع الموقف السياسى وكأنما يختلط الدين بالأيديولوجيا السياسية البسيطة ليقودا العشائر فى اللحظات الحرجة إلى الوحدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، هكذا كانت مرحلة التوحيد الاجتماعى على يد قائد دينى مثل الملا محمد حسن أوائل القرن العشرين، وهكذا تفجرت حركة التحرر الوطنى فى الصومال عقب الحرب العالمية الثانية، تحت شعار واحد عن الصومال الكبير أو «رابطة صوماليا العظمى» إن شئنا الدقة، لتدفع بمشروع توحيد الصومالات الخمس ضد مشاريع القوى الأربع المستعمرة للأقاليم الصومالية (بريطانيا – إيطاليا – فرنسا – أثيوبيا)، وقد أدى ثقل الحمولة الاستعمارية على صدر الصوماليين إلى قوة العزم على التحرر والتوحيد.

نذكر يوم سلمت بريطانيا باستقلال إقليم « صوماليلاند » أو « الصومال البريطانى » وعاصمته « هرجيسا » فى ٢٦ يونيو ١٩٦٠ ، فأجّل الحزب القائد لتحرير الإقليم استقلاله حتى يلتحم باستقلال الصومال « الإيطالى » فى الجنوب

(مقديشيو) – بعد أسبوع واحدَ – أول يوليو ١٩٦٠ رغبة فى إعلان جمهورية موحدة ذات علم بخمس نجوم رمزا تاريخيا لصوماليا الكبرى. ويومها دعا رئيس الوزراء عبد الله عيسى دول العالم لحضور المناسبة وبين المدعوين «إسرائيل» فخرجت جماهير الإقليمين خلال الأسبوع السابق ليوم إعلان الجمهورية وأسقطت عبد الله عيسى ليتولى بعده وجه وطني معروف هو عبد الرشيد شيرما ركى ليقود المسيرة الوطنية، وقامت الدولة الوطنية فعلا فى الصومال حتى أربكها انقلاب «سياد برى» ١٩٦٩، وإن لم يتخل عن المشروع الوطنى. وقد نذكر ذلك للتذكير بهذا الوازع الوطنى المدهش عند الصوماليين عندما رفضوا قوة التدخل الأمريكية ١٩٩٣-١٩٩٤ وأطاحوا بها بعيدا، وعندما نجد الآن هذا الرفض الواسع لعودة التدخل الأجنبى بقيادة أمريكية رغم عدم توفر ظرف وجود الدولة الوطنية. وحتى بالنسبة للتفتت العشائرى الذى شهدناه على مدى عقد ونصف مؤخرا، فقد ساد واقعه العاصمة والأقاليم، وانعزلت أجنحة فى « صوماليلاند » الشمالية، وأخرى فى « بلاد بونت» وثالثة فى وادى «جوبا» ومرتفعاتها ، وكاد شارع واحد يفصل فصيل حرب عن آخر أو يصبح لكل فصيل ميناؤه ومطاره ومصرفه، ومع ذلك لا نستطيع أن نقول إن فى الصومال دولا منفصلة ولا مشاريع حقيقية لذلك، فالكل ينتظر وعينه على قوة توحيد لم تتوفر لها بعد الظروف الاجتماعية أو السياسية أو الإقليمية أو الدولية ...

نموذج الدولة الفاشلة!

لماذا إذن استمرت « الدولة الفاشلة » كل هذه المدة؟ ولماذا تقوم « الدولة فى المنفى » بهذا الشكل الهزيل، وكيف أدى ذلك إلى « نضج » الموقف للتفجر على النحو الذى نرى؟

لن نعود هنا لسرد تكرر عن ظروف سقوط الدولة الاستبدادية بقيادة «سياد برى» والتى لم يرثها الديمقراطيون أو مدنيون كما كان متوقعا رغم أنه سقط فعليا عبر تمردات شعبية جعلته يهرب وفريقه من العاصمة بليل. ولكن تراثا سابقا للعسكرية الوطنية الصومالية (على النسق العربى أيضا) أعطى نفوذا لقادة الفصائل الذين بدوا كعسكر مرتزقة أكثر منهم شخصيات سياسية ذات خطة بديلة، ومن هنا وصل الحال إلى وجود أكثر من أربعين فصيلا متقاتلا فى الصومال، وبدت « العشائر » التي هى بالمئات فى الصومال شمالا ووسطا وساحلا وجنوبا فى ثوب «القبائل» الكبرى من «إسحاقية» إلى« هوية» إلى« مجرتين» و«داروط» بالإضافة إلى تجمعات جنوبية أصغر مثل« الديجل» و«الرحانوين»....إلخ .

وبهذا التحول عن مشروع «الدولة الوطنية» بمرحلتها الديمقراطية فى الستينيات أو الاستبدادية فى العقدين التاليين شكل «لوردات الحرب» القوة القائدة للمجتمع، مع التحفظ والرفض العام دائما إزاء « تدخل القوى الخارجية»، وعاد الاقتصاد السياسى والاجتماعى الذى لم يجر تحديثه بشكل حيوى فى الستينيات ولم تنقذه «اشتراكية علمية» مصطنعة فى عقدين تاليين، فعاد إلى سيرته الأولى، تحكمه جماعة من التجار كنا نسميهم «الحجاح السبع» في الستينيات و لا أظن أنهم زادوا كثيرا مؤخرا -يقوم دخلهم على ريع الثروة الحيوانية الحيوية في البلاد، إلى جانب مجموعات اجتماعية متواضعة الأصول في الجنوب تقوم على زراعة الموز بالأساس، ولتمتد تجارة الجميع إلى الدول الخليجية وشرقى آسيا، بل ولتمتد داخليا إلى استثمار المال فيما يشبه البنية الداخلية من طرق ومطارات وموانى ومصارف ووسائل اتصال. ولا يحتاج الامر هنا إلى توفيق بين الحداثة – الاقتصادية – والعسكرية الوطنية على نحو ما كان الأمر من قبل و بين فصائل و« أمراء حرب »

لحماية « الحجاج الجدد » ، سبعة كانوا أو سبعين ! وفى أجواء الاضطراب تلك ، يستقر التجار ، ويتمترسون بالعشائر ورموزها السياسية والعسكرية ، ويفر « الغلابة » للخارج مشكلين أكبر مصادر الهجرة إلى أوروبا وأمريكا وشرقى آسيا ، كما يشكلون أكبر مصدر مالى من العائدات التى جعلت رأسمال بنوك مثل «البركة» يصل لعدة مليارات من الدولارات، وليجعل ذلك الدولار عملة رئيسية مؤخرا. من هنا سقطت الدولة وبقى «المجتمع المفتت» الذى هو الصيغة المقترحة دائما من أجهزة العولمة وتهدد معظم مجتمعات العالم الثالث، و حتى لا يبدو الصومال نموذجا غريبا على الأسماع، كما يحلو للبعض أن يصوره. ولأن هذا النمط العشائرى التجارى هو الذى يستطيع تحقيق « شكل استقراره» لبعض الوقت فقد تقدمت بنيته التحتية بشكل أفضل من بنيته العسكرية أو قل عالم «أمراء الحرب». ذلك أن عناصر الاقتصاد التجارى الجديد خلقت بسرعة وسائل سيطرتها التوحيدية- بعيدا عن الدولة- فصار هناك محطات للتلفزيون(أربعة) والإذاعة (تسعة) والصحف(عشرة)، وشركات المحمول (اثنتان)، وصار لكل جماعة ميناؤها وتوفر المطار والطائرات إلى «كينيا» و«دبى» و«صنعاء »، وانتعشت حركة الاستهلاك بأموال المهاجرين، بل وراجت تجارة السلاح إلى حد بيع أحد الأمراء لأكثر من أربعين صاروخا للقوات الأمريكية قبل رحيلها عام ١٩٩٣ !

تحت هذه المظلة تم أيضا نضج «المجتمع المدنى» أو قل العمل الأهلى لتقديم الخدمات الصحية والتعليم بل وترتيب العلاقات بالعالم الخارجى، أو قل «التخديم» على العمل السياسى وخاصة فى علاقته بالخارج وبالأخص مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فإن التسابق الدولى لم يتوقف فى الصومال عبر تقديم المساعدات والمنح للمنظمات الأهلية التى بلغت المئات وجاءت بالمانحين

وملايينهم بالمئات أيضا. وبتعدد الأنشطة وعمليات التبادل الاقتصادى والمدنى بدأت مراكز النفاذ إلى الخارج تأخذ أوضاعها المفيدة لهذا الوضع، فاستقرت «أرض الصومال» عندما اختارت ذلك وتركها الصوماليون مؤقتا لأهمية ميناء بربرة فى العلاقة مع الخارج عندما يضطرب الحال فى «موانئ مقديشيو» العديدة. بل استقرت بلاد «بونت» نسبيا. وعندما وجد الزراعيون مجالا للحكم الذاتى فعلوها فى وادى «جوبا» جنوب، بل انتعشت قرى قديمة لتصير كالمدن مثل «بيدوا» و«جوهر» كمنفذ إلى الداخل والصومال الغربى فى أثيوبيا.

ظهور المحاكم الشرعية

فى هذه الأجواء من أشكال العمل والاقتصاد غير الرسمى، وأشكال العزلة الإنسانية واعتبار ذلك من آثار الاقتتال أو الحداثة المزيفة، يرجع الصوماليون إلى ما يحقق تماسكهم التاريخى والأيديولوجى من جهة، وإلى ما تحتكم إليه ضرورات العلاقات الاجتماعية والأحوال الشخصية من جهة أخرى، ومن هنا كان النزوع إلى «التعبير الإسلامى» فى مواجهة هجمات الوجود الأوروبى الكثيف وتهديد الخضوع لعدو تاريخى مثل أثيوبيا من جهة، بل وكراهية أصيلة للغازى الأجنبى فى تاريخهم من بريطانيا حتى أمريكا وإسرائيل من جهة أخرى. وكانت مدارس التعليم الدينى وانتشار الفقهاء التقليديين «للشافعية» بوسطيتها المعروفة بل وانتشار الفرق الصوفية مجالا لترسيخ تدين قديم أصلا، وبزغ هذا المركب فيما عرف بالمحاكم الشرعية، لصلة ذلك – أكثر من غيره – بتنظيم الحياة الاجتماعية التى تفتقد مظلة الدولة أو المجتمع السياسى أو المدنى، فى فترة كان الدعم السودانى فى ظل المشروع الحضارى مصدر تنمية لهذا الإتجاه فيما عرف بدعم الاتحاد الإسلامى، وحين سلم النظام السودانى بالأمر الواقع بل وسلم ملفات «المتطرفين» عموما فى أى موقع

للصديق الأمريكى، استمر الصوماليون فى منحاهم الدينى وعبر المدارس الدينية التى تجد بطبيعتها الدعم الوافر من هيئات عربية وإسلامية كثيرة، ظلت تعزز وجود المحاكم الشرعية خلافا لمظلة الاتحاد الإسلامى، ولن نستطيع أن نقطع هنا- إذن - أننا أمام حركة إسلام سياسى أو حتى حركة جهادية عميقة أو متطرفة وإنما نحن أمام حركة اجتماعية ذات طابع شعبوى أظن أنه سيبقيها عاجزة عن تقديم مشروع دولة أو مشروع اجتماعى اقتصادى قابل للحياة فى أجواء الصراع السياسى الذى يمر به الشعب الصومالى حاليا ما لم تتقدم نخب حديثة - يتوفر بعضها فعلا فى الصومال الآن - لطرح مشروع توافقى أو تحالفى جديد. لذلك أدهشنى الحديث بسذاجة أو بخبث عن صراع العلمانية مع السلفية فى الوضع المؤسف الراهن.

ولن تفوتنا هنا إشارة إلى دور منطقة الجنوب كمصدر تغذية بشرية لعناصر التمرد الجديد بقدر ما نعرف من هشاشة فى البيئة الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية لهذه المناطق، وهذه الهشاشة هى التى جعلت الزحف من العاصمة أو الحضر للريف وليس العكس الذى ألفناه.

ليس صدفة أن تزحف المحاكم الإسلامية من قلب مقديشيو بعناصر أكثرها جنوبية إلى المناطق الأخرى شمالا وغربا. وقد كان الجنوب موقع الجماعات البشرية الزراعية الضعيفة من ديجل ورحانوين، وتلصق بهم تفرقة مجحفة عن أصولهم الأفريقية من الكوشيين والحبش والعمرانيين ...إلخ، ولذلك لم يتمتعوا بعد اختفاء أنصار « برى » بظهور قوى بعض فصائل «أمراء الحرب» التى قامت على المجموعات أو العشائر الستة الكبرى الأخرى التجارية الرعوية فى الوسط والشمال من إسحاقية وهوية وميرحان ...إلخ وظل ميناؤهم الجنوبى فى بوساسو أو كيسمايو مصدرا للهجوم الشمالى١٩٩٣، بل هاجمهم تجار الشمال ينتزعون منهم الأرض ولو

جافة ليحصلوا على القروض من المانحين والبنوك بحجة تطوير المحاصيل الزراعية النقدية، وهنا كان دعم بعض هذه المناطق لأمراء الحرب أحيانا فى مواجهة هجوم الملاك، وقد يعود الأمراء إلى الجنوب فى مرحلة جديدة للحرب الأهلية إلى حد أن ثمة حديثا هناك عن احتمال عودة أمراء الحرب بالقوة لانتزاع « أراض» يتاجرون أو يساومون بها بعد هزيمتهم « السياسية » مما لا يستبعد معه أن نسمع أحاديث جديدة عن «جنجاويد» الصومال أو عرب «الداروط» ضد «أفارقة» من الباجونى أو الرحانوين، فى وادى شبيلى أو قرب أفجوى جنوبا! وهذا ما يعود بنا إلى الصيغة التى راجت عن الصراع فى «دارفور» وما تلحقه من أضرار لكل الأطراف. فى هذه البيئة يصبح «الحل الإسلامى» مطروحا، ليس كأيديولوجيا أو سياسة أو إرهاب بقدر ما هو عبور للعشائرية المقاتلة، وسيلة لتعليم دينى لمستقرين فى الزراعة وعودة لتوحيد الهوية الصومالية التقليدية، بل وبحثا عن توحد مع عالم عربى أو إسلامى كمنفذ للعالم الخارجى فى تقديرهم على الأقل. وعلى نفس القدر من الأهمية فإن الرأسمالية التجارية السائدة كثيرا ما توحدت مع مثل هذه التوجهات الإسلامية الوسطية وخاصة فى الصومال حيث كان التحالف التقليدى بين الحجاج و«العقّال» والرموز الدينية.

عودة الحكومة من المنفى!

وإذا كانت المحاكم الإسلامية تمتلك أداة النفاذ والاستقرار هذه فكيف تفجر الموقف بين القوى الأخرى لتلتقطه قوى النفوذ الخارجية على هذا النحو؟

لم تعد الطبقة التجارية السائدة فى حاجة لمثل هذا التحالف مع «جنرالات الحرب» بعد أن أصبحوا أداة عدم استقرار لنفوذ قبيلة مثل «الهوية» يشكل أبناؤها النسبة الأكبر من سكان مقديشيو، بل إنهم يتحولون إلى مهاجمين كالمرتزقة على

مواقع الحياة الاقتصادية اليومية، أو محاولة انفرادهم بتملك قطاعات مثل الأرض أو الخدمات ..إلخ .

وقد أدى ذلك من قبل لمزيد من التفتت «العشائرى المستعين» بهؤلاءالأمراء فى وقت يشتد فيه ميل الاقتصاد للتوحيد. ومن هنا بات الصراع «داخل العشائر» بأكثر منه «بين العشائر» أو الفصائل و لكن الأثر السياسى والأمنى الأكثر يكمن فى عدم قدرة أمراء الحرب على ممارسة السياسة بل والانحراف بالوزن السياسى للعشائر الكبرى التى تبحث عن النفاذ إلى « الدولة » وليس مجرد الاقتتال عن طريق هؤلاء الأمراء، وبدا ذلك فى انهيار الوزن السياسي فعلا لتنظيمات العشائر شبه الحزبية مثل «الحركة الوطنية» للإسحاقيين أو الجبهة الديموقراطية الصومالية (للمجرتين) أو المؤتمر المتحد (الأبجال والهيرجيدير) أو الحركة الأهلية (داروط) بسبب سوء تمثيل أمراء الحرب لها مثل عيديد وياتو وغيرهم، واكتمل ضعف وجود هؤلاء الأمراء بظهور «نظام شركات الأمن» الذى ينتشر حديثا فى الصومال بل ومعظم «النظم القلقة»، ففضلا عن أدوارها الوظيفية المباشرة فإنها باتت تستقطب شباب الفصائل العشائرية كأفراد، ويستخدمها التجار وأصحاب المصالح الرأسمالية الكبرى فى الصومال بشكل أفضل من استخدامهم السابق لأمراء الحرب لحماية هذه المصالح. ولاشك أن هذه التركيبة مجتمعة حاولت الوصول لصيغة تستعيد بها هيكل الدولة أو تستعيدها من « المنفى الذاتى» في نيروبي أو« بيدوا». ولكن مشروع الحكومة القائم على أكتاف سياسيين عشائريين أو بمشاركة أمراء حرب محترفين لم يستطع بعد تشكل الحكومة والبرلمان أواخر ٢٠٠٤ في نيروبي أن يعود بها إلى مقديشيو وإنما اكتفى بعودة لا معنى لها إلى« بيدوا » و«جوهر» بقدر رغبة رئيس الجمهورية أو الحكومة طلبا للأمان وسط أهليهم. وقد دهشت بالفعل

يوم رددت إحدى المحطات تصريحا لرئيس الحكومة الصومالية من نيروبى أوائل مايو ٢٠٠٥ أنه « سيقوم بزيارة مقديشيو » فى وقت قريب، مؤكدا فعلا قيام دولة الصومال الفعلية فى المنفى مما جعلنى أكتب يوما عن نظم عربية وأفريقية معزولة عن شعوبها فى « منفاها الذاتى». وقد كان يمكن توقع ميل قيادة هذه الحكومة الصومالية الجديدة لقوة شعبوية مثل المحاكم الإسلامية، وموازنة قوتهم إلى جانب اعتمادها الطبيعى على التجار وبعض أمراء الحرب، إلا أن ارتباطاتها التى قامت على أساسها فى نيروبي (أكتوبر ٢٠٠٤) لا تتيح لها مثل هذا الخيار الصعب، وهذا موقف حكومة غير ذات مشروع أصلا، ومن هنا بقيت مترددة بين التحالفات الداخلية المأمونة لها مثل كتلة التجار والحركة الإسلامية، وبين جناح عسكرى داخلها من أمراء الحرب سارع بالتواصل مع القوى الخارجية (أمريكيين - أثيوبيين) فيما سمى بالتحالف من أجل السلام ومواجهة الإرهاب، وهو ليس عملية حديثة كما تصوره الأخبار، وإنما سبق النشر عن علاقة المخابرات الأمريكية به منذ أكثر من عامين. ولذا فقد كان من السهل توقع سقوط مثل هذا التحالف الذى لم يألف الانتظام السياسى، كما لا يرجع إلى القاعدة الاقتصادية الاجتماعية التى سبق ارتباط قياداته بها.

الاختراق من الخارج

الإطار الخارجى للأزمة لا يبشر بوصول الصوماليين إلى هيكل دولة فى وقت قريب، لا دينية ولا علمانية، وإنما هو استمرار « للدولة الفاشلة » حيث تواصل الولايات المتحدة دعمها لأمراء الحرب منذ جددت الاتصال بهم بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وأقامت قاعدة مخابرات لها فى «بيدوا» على وجه الخصوص منذ عام ٢٠٠٣ لتنظيم البحث عن «إسلاميين» إرهابيين، قدمت قائمة بهم واستلموا عددا

منهم بالفعل وفق المصادر الإعلامية التى أعلنت ذلك أكثر من مرة، ولعل الولايات المتحدة قد أدركت خلال حوالى خمس سنوات أنه لا حركة إسلامية أصولية منظمة فى الصومال بالمعنى الذى يوجد به « الإسلام السياسى » فى عدد آخر من الدول الصديقة أو العدوة لها، ومن ثم فإنه لا مشروع لقيام دولة « طالبان » كما تردد بعض المصادر الأمريكية من باب تغذية الحملة الإعلامية الأخيرة على الإرهاب. ومن هنا اضطرت المصادر الأمريكية مؤخرا أن تقول إنهم يواجهون الإرهاب « أفرادا وجماعات »، حيث تعطى لهم هذه الصيغة حق المتابعة و«التدخل العسكرى» بدون « سبب سياسى » واضح مثل ضرورة ملاحقة تنظيم معروف، وإنما يمكن أن يوضع الصومال على قائمة منع قيام أى نظام يخلق أجواء معادية للولايات المتحدة وخاصة باسم الإسلام، وهذه حالة الصومال والصوماليين تجاه « الأجنبى ». واللافت أن تقرن الولايات المتحدة هذا التوجه بالعمل شبه منفردة فيما قد يكون متوقعا أن يكون جماعيا عن طريق مؤسسات الشرعية الدولية، لكن مجموعة العمل الأخيرة ضمت دولا ذات معنى خاص للولايات المتحدة نفسها (بريطانيا – إيطاليا – السويد- تنزانيا ...) بعيدا عن دول ذات معنى مثل كينيا أو اليمن، مع أن الأولى تستضيف اجتماعا «للإيجاد» «للنصح بالتدخل» والثانية أعلنت عن مبادرة قبلتها الأطراف المتنازعة للتصالح رغم أن الحديث عن طائرات لها تحمل السلاح إلى «بيدوا» بما قد يكون يمنيا أو أثيوبيا لحماية حكومة تستصدر قرارا برلمانيا بطلب التدخل.

والولايات المتحدة فى مثل هذا الموقف تمارس إستراتيجية خاصة بها عن عولمة قرارها وقيادة تنفيذه. وتوفر لها ظروف «الفوضى البناءة» فى الصومال سواء كانت تلقائية أو من صناعتها ظروفا ملائمة لهذا التدخل المنفرد أو بشراكة رمزية.

ويطرح هذا الموقف تساؤلا عن مدى تذكر الولايات المتحدة لظروف خروجها عام ١٩٩٣ من الصومال بعد تمرد الصوماليين على وجودها على رأس قوات دولية بلغت ثلاثين ألف جندى جرى سحل الجنود الأمريكيين بينهم فى شوارع مقديشيو، ولذا نص قرار الأمم المتحدة ٩٥٤ لعام ١٩٩٤ على « أن تحقق سلام مقبول فى الصومال لا يأتى إلا عن طريق الصوماليين» وذكر أمين عام الأمم المتحدة «أن الجماعة الدولية لا يمكن أن تفرض السلام» بل ودعا القرار إلى «تعاون الدول الأعضاء ومنظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامى مع الأمم المتحدة». ويبدو أن إستراتيجية « الاقتحام الوقائى » بعد أحداث سبتمبر أنستها الوقائع والأطراف المذكورة السابقة جميعا، لأنهم يركزون الآن على دفع دور الأصدقاء مثل اليمن (سلميا) وأثيوبيا (هجوميا)، وليس للصديقين تجربة مواجهه نشاط « عدوانى » سابق من قبل الإسلاميين فى الصومال مع أقرانهم فى اليمن أو أثيوبيا. وإذا كانت اليمن ستمضى وفق أسلوبها فى الشد والمد لتحقيق صيغة تصالحية، فإن أثيوبيا قد تنتهز الفرصة لكبح مطامح الشعور القومى الدينى فى الصومال تجاه إخوانهم فى شرق أثيوبيا مما قد تثيره المحاكم الإسلامية بعد فشل دور « أمراء الحرب »، كما أنها تريد أن تكبح « إريتريا » المتمردة والقابعة على الحدود المشتركة، والتى يبدو أنها تغتنم فرصة القلق الأثيوبى لتتعاون مع إسلاميى الصومال رغم سابق عدم مودتها للإسلاميين عموما فى المنطقة لخوف سابق من النفوذ السودانى وغيره وإذ بها تخيف بهم الآن أثيوبيا والولايات المتحدة نفسها.

مشهد «دارفورى»

نحن إذن فى مشهد صومالى قريب من « المشهد الدارفورى »، بمعنى أنه رغم إمكانية توفير ظروف تهدئة تعيد لهذه الدولة أو تلك فرصة العمل فى إطار الوحدة

الوطنية بوعى ذاتى أو بالضغط الشعبى الداخلى، فإن « المجتمع الدولى » بقيادة الولايات المتحدة لايرى إلا التدخل وبسرعة عبر آلية التدخل بالقوة العسكرية (الباب السابع للسودان) أو قرارات « مجموعة العمل فى الصومال ». ولا أظن أن ذلك كان لمجرد استعراض الرئيس « بوش » لقوته فى موجة انتخابية، ولكن الأمر لابد أن يكون وفق إستراتيجية تريد تأمين الشريط الأفريقى من الساحل الأفريقى الشرقى إلى سواحل الصحراء الغربية، فى حركة التفاف على مشاكلها فى المشرق العربى ووسط آسيا. وأظن أن الوجود الكثيف للقوات الأمريكية وغيرها فى جيبوتى وسواحل أفريقيا الشرقية والمحيط الهندى، تعتبر الآن خلفية للوجود المماثل الذى يجرى بناؤه من دارفور حتى موريتانيا فى غرب القارة.

وليست مصادفة أن تصبح الدول العربية هى التى تعانى مأزق معايشة هذا المخطط فى القرن الأفريقى والصحراء الغربية وجنوب المتوسط على السواء، وهى معزولة بالقوة دون أن تساهم ملتقياتها الثقافية أو نظمها الإقليمية فى تدارك الموقف متناسية ما جرى لها جراء هذا الصمت فى المشرق العربى والخليج.

والمشهد المركب الآن يتمثل فى الآتى:

-رفض حكومة المحاكم الشرعية صيغة «التدخل الأجنبى». مع توقع ترحيبهم بعون «عربى إسلامى» بحكم طبيعتهم، وهذا ما يطرح أحد أساليب الحضور العربى دون صيغة دولية مدفوعة من قبل الولايات المتحدة والدول القريبة صاحبة التاريخ فى الصومال.

-وجد الخيار السابق مقاومة حكومة «بيدوا» من جهة (التى تريد حماية أثيوبية على الأقل ما لم تجرؤ على طلب الحماية الأمريكية) كما ستقاومه الدول القريبة وخاصة الولايات المتحدة لعدم ترحيبها بأدوار المنظمات الإقليمية مثلما حدث إزاء

دار فور.

-يضع الموقف المالى الجامعة العربية والاتحاد الأفريقى فى نفس المأزق السابق فى قضية دار فور والأمل أن يكون الموقف العربى أكثر صلابة هذه المرة خاصة وهو محاصر أيضا برفض الرئيس بشر للقوات الدولية.

■ ٢- الاقتتال.. أم تجديد مشروع الدولة؟

أكتب هذا المقال وقوات حكومة «بيداوا» الصومالية مع حلفائها الأثيوبيين تكاد تسيطر على مقديشيو. وقد تسيل كثير من الدماء، قبل أن تصمت المدافع. وتشير «انسحابات» قوات المحاكم الإسلامية إلى أنها غير قادرة على مواصلة «الحرب» ولكنها بالتأكيد ستواصل نمطا من «المقاومة الشعبية» بتحريك عناصرها التى كانت تزعم السيطرة بهم فى وسط الصومال وجنوبه. وتملك المحاكم الإسلامية فى هذا الصدد إمكانيات أفضل مما توفر لها وهى تزعم «إقامة الدولة» على أساس تحكيم الشريعة الإسلامية فقيادة المحاكم كما يتضح من خطابها الوعظى الشعبوى لا تعبئ به إلا جماهير التدين التقليدى وهى جماهير معتدلة كالعادة، كما عبأت أجنحة فى هذه القيادة روحا قتالية استشهادية بحتة، تزعمها «صوفى، عسكرى» مثل «ضاهر عويس» ومعنى ذلك أنه لم يبرز فى الصومال ذلك «الإسلام السياسى» الذى يخلق التنظيمات ويجيد الحوار والمناورة. أما قاعدتهم من التجار وأصحاب رءوس الأموال الكبيرة، فكانوا يدركون ذلك جيدا؛ ولم يكن دافعهم بدورهم «تحكيم الشريعة».. وهم متدينون تقليديون أصلا- إنما كانوا يسعون إلى دعم «جماعة متماسكة» لتحقيق الاستقرار للشركات والمصالح، بعد فشلهم فى دعوة أمراء الحرب للاتفاق وفق محاولات توفيقية، جرت فى القاهرة وجيبوتى من قبل. ولا ننسى أنه حتى اتفاق «نيروبى» الذى تم وفق تدخلات دولية وإقليمية عديدة، وأقام

برلمانا وحكومة ومشروعات للجيش، لم يستطع أن يصل بهؤلاء «الأمراء» إلى أكثر من «جوهر» و«بيداوا» عند وصولهم بالطائرات لأن آخرين ترقبوهم بالتهديد فى مقديشيو. من هنا بدأ تفتيت «الحكم الصناعى» هذا حيث وضع قدمه وتتابعت الانقسامات والاستقالات من الحكومة، بعضهم انضم للمحاكم، وبعضهم راح يتمترس فى قراه وأحيائه، أو بين جماعاته القبلية فى انتظار للحظة «مناسبة» مثل التى يمر بها الصومال كله حاليا. وفى فترة «التفتت» هذه بين «أمراء الحرب» دخل عنصر التجار ليدفع بالمحاكم إلى المقدمة، كما دخل «العنصر الأثيوبى» ليدعم من بقوا «فى بيداوا» متماسكين بدرجة أو بأخرى.

فى الساحة إذن الآن: بقايا المحاكم التى ستنتشر لتقاتل - كحرب عصابات - فى مختلف الأقاليم الجنوبية ولا يستبعد قيامهم بالإدارة وزعم السيطرة أو الاستقرار فى مدينة أو أخرى بالجنوب. وهناك من جهة أخرى بقايا أمراء الحرب من خارج أو داخل تكوينات «بيداوا» وجوهر و«بونت» العسكرية كما ستكون هناك قوات أثيوبية وإرترية يواجه بعضها الآخر على أرض بعيدة عن حدودهم، وتفرض بالتالى ألوانا من التقسيمات الجديدة بين الأمراء والطامحين الجدد، فى جو من الفوضى وفى أحسن الأحوال العودة لتقسيم مقديشيو بنفس النمط السابق على الحرب وفق علاقات القوة مع الغزاة الجدد.

يقال إن من بقوا فى «بيداوا» أو من يسمون بالحكومة، الانتقالية الصومالية (رئيس الدولة ورئيس الحكومة وبعض الوزراء والسفراء) هم العقلاء، المتعلمون، ذوو الخبرة الدولية، وخبرة الإدارة، ويستطيعون أن يدركوا استحالة بقاء «أجنبى» على أرضهم وخاصة إذا كان «أثيوبيا». مثلما استحال بقاء القوات الأمريكية أوائل التسعينات، رغم وجودهم ساعتئذ عقب «الحكم الديكتاتورى» وفى إطار «قوات

سلام دولية»! قد يكون هذا الإدراك فى ذاته بداية لطرح صيغة جديدة للصومال، فى ظروف اضطرار الجميع إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات مرة أخرى فى الخرطوم، وفق الدعوة القائمة من قبل الجامعة العربية ومنظمة الاتحاد الأفريقى.

سنصبح إذن مع «سقوط مقديشيو» أمام عدة خيارات تعتمد على قوة أطرافها، وتعبئة الموقف لصالح هذا الخيار أو ذاك. دعنا نبدأ بالموقف الأمريكى الذى قد تحكمه بدرجة ما روح الانتقام للشرف العسكرى الأمريكى الذى داسه الصوماليون على أرض مقديشيو عام ١٩٩٣ و«جرجر» أحد جنوده بطريقة مهينة إلى جانب قتل العشرات من القوات الأمريكية التى انسحبت فورا، وكأنه «قوة عالمية» تنسحب أمام « أطفال الشوارع» الصوماليين (والكاميرات الغربية نفسها هى التى جعلت الموقف يبدو كذلك بالفعل فى شوارع مقديشيو!). فإذا ما استبعدنا عنصر الانتقام- الذى لا يبدو علميا!- فدعونا نعود إلى السقف الأمريكى بشأن الحزام المحيط بالشرق الأوسط الكبير، وبأهمية نظرية «الفوضى البناءة» فى النظم الإقليمية، فى نفس الوقت. ولا ننسى أنها عبر دعمها للموقف الأثيوبى وتدخله بعنف دون حرج بهذا الشكل، إنما تستكمل اختراق النظام العربى وعزله حتى عن الموقف الأفريقى الذى كان يعتمد على تنسيق الجامعة العربية مع الاتحاد الأفريقى، بل ومع «الإيجاد» من أجل حلول إقليمية لها بعض الاستقلالية وبعض الكرامة فى معالجة الأزمات. ويبدو حمق الموقف الأمريكى فى مجلس الأمن بشأن طلب وقف إطلاق النار بنفس حمقه السابق فى الحالة اللبنانية.

والولايات المتحدة تخترق أيضا- بهذا النصر الأثيوبى- المصالح الأوروبية نفسها، وكلها ممثلة فى القرن الأفريقى، بريطانيا وإيطاليا وفرنسا على السواء. وقد كان مندوب الاتحاد الأوروبى فى مقديشيو لمدة أيام فقط قبل أن يطيح الجيش

الأثيوبى بمبادرته للحل. ولن نطيل الآن فى الفروض إلى أن يستقر الموقف على حال أو أخرى لنؤكد هذا الخيار أو ذاك.

*فى ظل احتمال الرغبة الأمريكية- الأثيوبية لتحقيق الاختراق الكامل لكل التدخلات الأخرى فى الصومال يمكن أن تصل حكومة بيداوا «الصورية» إلى مقديشيو، ويبدأ أمراء الحرب بالتنازع على مناطق النفوذ، «ومواجهة الحرب الشعبية» الإسلامية فى عدد من الأقاليم،ليعود الصومال بذلك كما كان، مجرد إقليم مضطرب تواجه فيه الإدارة الأمريكية مزاعمها حول مقاومة الإرهاب، ليتأكد لها وجودها المسيطر أيضا فى المحيط الهندى والبحر الأحمر، إلى جانب دعم «قوة إقليمية» صاعدة مثل أثيوبيا، سبق أن أيدتها ضد إريتريا نفسها فى أكثر من موقف ومن ثم تقوم قوة أثيوبيا لا لصالح العمل الأفريقى الإقليمى نسبيا بنمط نيجيريا أو جنوب أفريقيا، وإنما وفق نمط أمريكى كامل بعجرفة القوة.

*وهناك احتمال آخر بأن تكون قوة المساندة التى حصلت عليها المحاكم الإسلامية من عدد من الدول العربية والإسلامية، ذات فعالية تجعل المحاكم تساوم بها أو تلوح بها لتهديد المصالح الأمريكية وإرهاق الجيش الأثيوبى بما لا يستطيعه وهو بعيد عن حدوده. وعندئذ قد يفلح ذلك فى تجبير الموقف لصالح تعاون أفريقى عربى لجمع «الفرقاء» فى الخرطوم على وجه السرعة، وطرح مبادرة مجلس السلام والأمن الأفريقى حول توفير «قوة سلام» أفريقية «نمط الحل الدارفورى». وهنا تستطيع المجموعة العربية أن تحول «تهمة التدخلات» إلى «التعاون فى الحل» مع استبعاد «النوايا» المضافة من خارج الحدود العربية وبأمل ألا يكون «الجهد العربى» هذا بدوره لصالح «النوايا الغربية» مع أن ذلك غير مألوف فى المنطقة العربية الآن.

أما الاحتمال الصعب، فهو أن تتقدم الشخصيات العقلانية فى حكومة «بيداوا»

بحل توافقى، يتفق مع ما نسمعه عن ثقافتهم وخبرتهم السياسية والدبلوماسية؛ فيطرحون نموذج «التحالف الوطنى» الذى يتخلى عن «أمراء الحرب» ويغرى التجار وقوى الرأسمالية الصومالية بالتعاون لتجديد بناء الدولة الصومالية، ومحاولة التوافق مع «المصالح الخارجية» بعلاقات ليست غريبة عن خبراتهم، بدلا من تهم العمالة والخيانة، فنشهد فى وقت قريب، بالتعاون مع الحل العربى الأفريقى المطروح مرحلة صومالية جديدة لا تقوم على الاقتتال الذى أنهك الشعب الصومالى كثيرا...

■ ٣- الإرهاب الدولى ...والقرصنة الصومالية :

بلغت أعمال القرصنة البحرية على المستوى العالمى عام ٢٠٠٣ فى بعض التقارير المتخصصة ٤٤٥ عملية ...انخفضت إلى النصف تقريبا فى العام الأخير، لكنها تضاعفت أمام السواحل الصومالية من ٣٠ إلى ٦٠ عملية! وفى هذا الإطار كله اشتهر خليج نيجيريا ومياه جنوب شرقى آسيا بهذه العمليات حتى بدا ظهورها المتأخر عن ذلك فى الصومال لافتا ... فماذا يعنى كل ذلك؟ ...ولماذا حدث كل هذا الضجيج الآن فقط ..وحول الحالة الصومالية الأخيرة على وجه الخصوص، بينما سبقها اختطاف سفن كبرى لنقل المعونات الغذائية للشعب الصومالى ...ولم تثر كل هذا الضجيج ؟

ومن حقنا أن نتساءل قبل أي تحليل عن مدى اعتبار اختطاف السفن بهذا الشكل وعلى مستوى عالمى، وبالارتباط بمصائر شعوب .... ضمن عمليات الإرهاب التى يجب أن يقلق لها العالم مثلما يتحرق قلقا مع خطط ومفاهيم إدارة الرئيس «بوش» وحده عن الإرهاب وأساليب مقاومته؟

والسؤال الآخر الذى قد يثيره البعض أيضا، لأنه يثير الغبار على الموقف الغربى فى مجمله عندما تتحكم معاييره وحده فى تحريك «القوى العالمية» أو السكوت على

«الأحداث الدولية» هنا وهنالك ... والسؤال يتعلق بتطور أعمال القرصنة فى المياه الصومالية أو تزايدها تدريجيا إلى حد الطمع فى سفن كبرى مثل هذه التى تحمل ٣٣ دبابة ومعدات وذخائر، بينما هناك واحدة من أكبر القواعد العسكرية فى جيبوتى تضم قوات أمريكية وفرنسية وألمانية، وفق اتفاق مسبق، مع الفرنسيين، أصحاب الشأن فى جيبوتى، وذلك لتأمين ممرات البترول وكمياته الاستراتيجية عبر المحيط الهندى ومدخل البحر الأحمر؟ كيف يمكن تفسير مضاعفة رقم عمليات القرصنة فى هذه المنطقة من قبل جماعات لا تحميهم دولة، ويعيشون هانئين فى شبه قرية ببلاد بونت بالصومال دون أن تقترب منهم الجيوش المدججة بالسلاح على بعد أميال من جيبوتى ؟

الجميع يندهشون ...مراقبون وباحثون... وسوف أثير دهشة القراء أكثر بتذكيرهم بما كتبته مرة (الاتحاد ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٧) بتفصيل عن ذلك الشاب من جزر القمر (عبد الله فضل) المتهم باشتراكه فى تفجير سفارة الولايات المتحدة فى نيروبى وتنزانيا ...وبعد خمس سنوات تراقبه القوات الأمريكية فى أنحاء شرق أفريقيا وآسيا، حتى يأتى هاربا فى قرية صومالية، وتأتيه زوجته (من جزر الكومورو أو القمر!) لزيارته، وإذ بطائرات أمريكية محملة بالصواريخ تقذف القرية الصومالية وتدمرها على من فيها ممن يحيطون بالشاب القادم (من جزر القمر!)

إذن هناك متابعة دقيقة لكل شبر على أرض الصومال، ومن يتحركون عليها من أهالى وزوارهم! فكيف تستقر فرق القراصنة على أرض « بلاد بونت » ...يعيشون فى بلهنية من العيش بينهم ضباط سابقون، ومحاسبون متميزون، ومفاوضون مهرة، يلبسون البدل والكرافتات ونظارات الشمس، ويركبون العربات الفاخرة (وفق وصف أحد المراسلين)، وذلك على أرض «بلاد بونت» التى تعيش منفصلة رسميا عن الحكومة الصومالية غير القائمة، وتحت سيطرة أثيوبية على الصومال عموما ...

دون أن تتوقف عمليات القرصنة التى ارتفعت من ثلاثين عملية عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ستين عام ٢٠٠٨ !

لم أكن أحب ترديد كل هذا الحكى ...لكنه يضعنا أمام عدة نقاط بالغة الحيوية عن دلالات الوقائع الأخيرة وما حولها خاصة فيما يتعلق بنا في الدول العربية:

* نستطيع أن نتساءل بقلق عن مفهوم الإرهاب الذى تستعمله الدول الغربية، والدوائر الأمريكية أكثر من غيرها – لتجعله قاصرا على قضية الحادى عشر من سبتمبر وحدها، إلى حد البحث عن المتهمين فرادى فى العالم، ولا يهمها أن يتخذ الإرهاب شكل تدمير دولة مثل الصومال والمساعدة فى بقائها مدمرة بهذا الشكل أو تدمير شعب مثلما فى فلسطين أوالعراق ثم لا نراجع –فى البلدان العربية – وفى كل لحظة، هذا المعيار المزدوج للإرهاب، بل نرى دولا عربية تشارك فى الجرى وراء هذا الشخص أو قتل ذاك فى أحد الشوارع، أو الإعلانات الخادعة عن مجموعات لـ «بن لادن» ذوى الصلة المحددة بالحادي عشر من سبتمبر دون غيره!

*لماذا لا نتشكك فى أن ترك الساحة للإرهاب فى الصومال أو الجزيرة العربية أو المشرق والآن فى مصر مرة أخرى ... مما يعتبر تأكيدا لسياسة أو حالة الفوضى البناءة التى تؤهل هذه المناطق للتدخل الأجنبى، تارة، أو تجعل النظم القائمة مؤهلة دائما للاجتياح وتنفيذ السياسات المفروضة تارة أخرى؟

* لماذا لا نضع ما يحدث فى الصومال حتى الآن ضمن الإطار العربى، بل والتعاون العربى الأفريقى الجاد، خوفا على مصالحنا الكبرى التى جعلت الصومال الآن مصدر الخوف على مدخل البحر الأحمر وخلجان دول الخليج ...ذلك أن امتداد مافيات الإرهاب، مثل مافيات الفساد المالى وغيرها يمكن أن تتمدد بالفعل من خلجان الصومال، مثلما بدأت تمتد من الصحراء الكبرى جنوب الجزائر وتونس

إلى جنوب مصر وليبيا وغرب السودان (أحداث اختطاف السياح بمصر). ولماذا لا يضع المسئولون العرب هذه الاعتبارات مجتمعة على مائدة البحث الموحد لمسائل العراق وفلسطين والدولة الصومالية..؟

*ثم تأتى المسألة السودانية، التى تلمح الوقائع المتعلقة باختطاف السفينة الأوكرانية المحملة بالدبابات والذخيرة بمعرفة صوماليين وأمام سواحل ممباسا إلى ملامح كارثة سياسية جديدة وهذه رابع سفينة يذكر أن اتجاهها إلى السودان، بما يثير القلق فعلا حول موقف جنوب السودان من شماله، أو موقف الشمال المحتمل تهوره أو تدهوره، أو دور كينيا ومجموعاتها الحاكمة فى أعمال تضر السودان (حتى عبر قنوات الفساد والتهريب) مما قد يجعل من شرق أفريقيا منطقة اضطراب شاملة مع القرن الأفريقى وليس مع حوض النيل وحده ؟...

* هل أصبح من الدلائل أيضا والخطير فى الأمر أن تدخل بلدان الشرق الأوروبى وخاصة بلاد مثل روسيا وأوكرانيا مدفوعة بتجارة السلاح القذرة إلى قلب المنافسات المحمومة على السودان الشقيق، وكأنه لا تكفيه منافسات الأمريكيين والفرنسيين والصينيين ...ليبدأ فرزا داخليا جديدا يطيح بمستقبل الوحدة الوطنية؟ إن تعقيدات عملية القرصنة وأطرافها لم تكشف بعد عن اتجاه السلاح الذى حملته السفينة الأخيرة، هل كانت لجنوب السودان أم لشماله أم لوسطاء كينيين؟ ولماذا تصر المصادر الأمريكية الرسمية أن السلاح متجه إلى السودان مخالفة لقرارات المقاطعة؟ هل لتضع السودان ضمن خطط الضغط أو الضربات السريعة بدورها؟

كل هذه الاسئلة تجعل «الإرهاب الدولى» يتخذ معنى «دوليا» واسعا ومختلفا عن مجرد البحث عن ....ابن جزر القمر الذى هرب إلى قرية صومالية!

■ ٤- رؤية صومالية: زيف الإسلاموفوبيا فى الصومال:

قدمت الباحثة الصومالية «شمس حسين» فى القاهرة - قادمة من الإمارات- كتابها الذى لفت عنوانه نظر الجميع باسم: «**من يملك هذا العالم على أية حال**»؟. **زيف الإسلاموفوبيا**».

Whose world is it any way? The fallacy of Isalmophobia.

وهى تكشف منذ البداية مدى استفزازها من التحكم المنفرد للولايات المتحدة فى العالم وخاصة الصومالى، وهو لم يعرف من هذه الأمور التى يثيرها الأمريكيون عن الإرهاب أو التطرف الإسلامى إلا ما يطرحونه ويعملون له هم أنفسهم فى الصومال، ويذهب بهم الخطل إلى حد ضرب قرى صومالية منعزلة بحاملات صواريخ بحثا عن هذا الإرهابى أو ذاك ممن يزعمون معرفة أسمائهم... وكلها ليست صومالية!

قدمت نفسها بهذه الطريقة: امرأة، صومالية، مسلمة، ذات انتساب عربى، وجنسية بريطانية. ومن الحوار معها بدا أنها تقصد أشياء معينة من هذا التقديم، باعتباره تقديما لكتابها أيضا، وتقديما للحالة الصومالية التى تعيش هذا الظرف الأليم، رغم أحاديث الحوار السائدة الآن مرة أخرى مع «زعماء المحاكم الشرعية»، واستعداد مجلس الأمن لإرسال أكثر من عشرين ألف من قوات حفظ السلام لإخراج الأثيوبيين والأمريكيين معا من تورطهم وحدهم فى الصومال!

فهى امرأة تعبر عن دور حنون تجاه بلادها، والمرأة الصومالية صاحبة حضور قوى دائم فى الاقتصاد والمجتمع الصومالى، الذى لا يعرف تلك المحافظة الحاجبة لدورها الاجتماعى ذاك. ولذا فإنها، ابنة القاضى الصومالى: الذى اضطر لمغادرة بلاده، تعلمت وحاضرت فى أكسفورد وغيرها، وعملت استشارية فى المنظمات

الدولية للتنمية، تسعى بنفسها فى بعض الدول الصديقة تذكر العقول الصومالية المهاجرة ليعودوا لوطنهم لخدمته موحدا (وهى كإسحاقية تستقر حاليا بدرجة ما فى الشمال المستقر نسبيا). وتعرف أن صراعا ما فعليا لم يقم على أساس العرق أو الدين تاريخيا، ولكن الصراع العشائرى الحالى هو نتاج سياسات التدخلات الاستعمارية كما سنرى وهى تدعو لاستعادة التعليم وبرامج التنمية فى الصومال، وهو البلد الذى كان بين عشرة بلاد فى العالم يحسب تقدمهم الخاص فى مجال الرياضيات خلال السبعينيات!

وهى ذات انتساب عربى، ترى أن ذلك ليس بسبب وجود الصومال فى الجامعة العربية، فالصومال لم يكسب الكثير من ذلك، بل إنه كان يجرى اكتساحه من قبل الأثيوبيين فى أواخر السبعينيات، ومع ذلك كانت دول عربية مثل ليبيا واليمن تعاون أثيوبيا أثناء هذا الغزو! لكنها تشعر بالرابطة العربية، بحكم مفهومها للصلات الحضارية القديمة والمستمرة بين دول البحر الأحمر العربية، والقرن الأفريقى، ولم يحدث أن قام أى صراع من قبل أو حاليا على أساس هذه الثقافات المتداخلة أو المشتركة.

وهى المسلمة التى تعرف أن الإسلام يربطهم بعالم متسع الأبعاد كان الصوماليون مثل غيرهم يسهمون فيه حيوية وثقافة. وفى أنحاء من الكتاب نتعرف على مساهمات المرأة فى الحكم على طول العالم الإسلامى (شجرة الدر فى مصر- بنت شمس الدين فى الهند.. إلخ) كما نعرف من أئمة الفقهاء مساهمات الإمام الزيلعى (من زيلع الصومالية) فى الفقه الحنفى وغيره من الأئمة منذ وقت مبكر خلال القرن الثالث عشر والرابع عشر.

تشير «شمس حسين» إلى أن غلبة المسلمين فى القرن الأفريقى لم تثر القلاقل لا

بين المجموعات المسلمة والمسيحية، ولا بين الحكومات نفسها رغم ما بثته الثقافات الاستعمارية عن الجزيرة المسيحية (أثيوبيا) وسط بحر المسلمين، بل وتذكر فى إشارة ذكية أن المسيحية انتشرت فى العالم تقريبا عبر «الغربيين» ولكنها وصلت إلى الحبشة تحديدا عبر السوريين وأقامت الكنيسة الأثيوبية صلتها الأساسية بالكنيسة القبطية المصرية.

وهنا تقدم شمس مقولتها الأساسية عن أن المسلمين الصوماليين لم يدخلوا لعبة العنف ولا الإرهاب بأى شكل حتى رغم التراث الاستعمارى المعادى لإسلامهم، ولكن المسألة بدأت بعد انتهاء الحرب الباردة وإعلان الولايات المتحدة وبريطانيا خاصة سياسة الإسلاموفوبيا بديلا للحرب الباردة ووسط هذه الحملات أثارت الصوماليين ضد بعضهم البعض مرة مع الإسلاميين وأخرى ضدهم.

وفى الجدل حول الكتاب وما بعده، شرحت «شمس حسين» برؤية سوسيولوجية ملحوظة ظروف ظهور « المحاكم الشرعية» فى الصومال، لأسباب اقتصادية واجتماعية ورغبة الصوماليين فى الاستقرار، وليس نتاج الموجة السلفية والعنف الإسلامى الذى شاع هنا وهنالك. فالمجتمع الصومالى الذى يقوم على الجماعية بمعنى تماسك الجماعة يعتمد على الإدارة الذاتية للجماعة مثل كل شئ، ويحتكم إلى ما عرفناه فى المشرق «بالعُقال» الذين يديرون مجلس العشيرة ومحكمته «جورتى» ويشكل القضاة والمحلفون والوسطاء (إرجو) أدوات التفاوض الاجتماعى كوسيلة أساسية فى إدارة المجتمع، إلى حد إمكان «التفاوض» والتشاور فى هذه «المحاكم» لحوالى اثنتى عشر مرة! من هنا جاء مُسمى ونفوذ ما يعرف الآن بالمحاكم. على أساس اجتماعى لا دينى وهو النظام الذى لجأ التجار إليه لتدبير مصالح الاستقرار فى مواجهة لوردات الحرب المدعومين من هنا وهنالك خارج

«النظام»... وهى تدافع بذلك بالطبع ليس عن «إرهاب الإسلاميين» فى الصومال بل عن صورة السياسة الاجتماعية هناك. ولذا اتفق نقاشنا على سهولة استنتاج عدم تمسك هؤلاء الإسلاميين مؤخرا بمفهوم حكم المحاكم، وإنما ارتضوا من خلال التفاوض الصومالى المعروف بصيغة «التحالف لإعادة تحرير الصومال» الذى أعلن مؤخرا فى أسمرا، وقدموا شيخ شريف المعتدل رئيسا بديلا لعويضى العسكرى المتشدد.

المثقف الصومالى والتاجر الصومالى، ارتضيا منذ وقت مبكر صيغة حماية الصومال عبر تنظيماته المدنية بديلا للتحارب. ولذا قام بتلقائية «بنك البركة» الذى جمع مليارات الدولارات من الصوماليين فى عملية إدارة ذاتية للاقتصاد باسم «بنك الحوالة». وهو ما أزعج المتدخلين وصادرته السلطات الأمريكية والدولية. لينشأ بديلا له بنك الوثيقة أو «الحوالة الذهبية» تحت إشراف «وسترن يونيون» واحتكاراته العالمية... ترصد «شمس حسين» كثيرا من أنماط تصادم القوى الأجنبية مع المحاولات الصومالية الوطنية لبناء الصومال القوى الذى تتمناه. وهى ترى أن الصراع كان قائما فى الصومال بين دولة التراث الاجتماعى. ودولة التحديث بعد الاستعمار، وكان الصوماليون حتى فترة الاستعمار التقليدية يعملون على التوفيق بين الصيغتين، ولكن «الطرف الثالث» التدخلى ضد وحدة وقوة الصومال كان دائما هناك بعد استقلال البلاد. ويدور الكتاب كثيرا حول دور «الطرف الثالث» ومصادره للتدخل والفرقة، ويشير كثيرا للدور للسلبى للولايات المتحدة وبريطانيا معا... وتكشف فى الكتاب عن فكر المدارس الأمريكية المختلفة فى هذا الصدد بين استعمال الدور الأثيوبى مع خلق دولة على نمط أفغانستان، أو اتجاه تدمير الدولة تماما مثل حالة العراق، أو العودة لاستعمال القوات الدولية مع دور أثيوبى

وأوغندى لتأكيد مبدأ نفاذهم إلى البحر....

وتكاد تطورات العمل فى الصومال أن تبلغ بالمدارس الثلاث إلى غاياتها معا وليس انتقاء. إذ يجرى تدمير الصومال منذ حوالى العقدين، وكانت الشركات الغربية تمد لوردات الحرب عبر الثروة السمكية بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار سنويا ومثلهم عبر تجارة القات حتى يفرغوا هم لعمليات استكشاف البترول والغاز، ودفن النفايات، وحرية الحركة فى سواحل تمتد لمئات الكيلو مترات. وبعد تحقق هذا الهدف دخلت أثيوبيا كمحتلة بدون اعتراض وهناك أوغندا فى الإطار الدولى ومحاولة جديدة لمساندة لوردات الحرب، ثم قرار مضاعفة القوات الدولية لأكثر من عشرين ألف كقوة حفظ السلام! لكن شمس حسين تذكر أنه سبق وجود أكثر من ٣٠ ألف جندى من المارينز وغيرهم فى أوائل التسعينيات انسحبوا من الصومال خائبين.

«كتاب من يملك هذا العالم» يمضى فى يسر أيضا إلى كشف نفس منطق التناقضات التى تمارسها قوة العولمة المنفردة بالسلطة فى عالم ملىء بالتنوع وأنماط الديمقراطية الوطنية، بما يوقع مركز التحكم فى تناقضات صارخة ترصدها الكاتبة أيضا عن العراق وفلسطين وزيف الإسلاموفوبيا.



■ المقال الخامس:

استقرار منطقة البحيرات الكبرى

■ ١- الديمقراطية هي الحل :

ما لم نتابع الحركة الديمقراطية أو حتى أشكالها المتواضعة فى بعض مناطق العالم الثالث، من أعلاها النسبى فى أمريكا اللاتينية أو أشكالها الخاصة فى آسيا أو المتواضعة فى أفريقيا، فلن تتوصل الأجيال الجديدة فى مصر لصيغة مناسبة لتغيير هذا الواقع المتجمد فى بلادنا.. ومثالى هنا من أفريقيا. فقد لفت نظرى مؤخرا تلك الاتفاقات والتسويات الأخيرة (منتصف ديسمبر ٢٠٠٦) بين رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى فى وسط وشرق أفريقيا بعد الاقتتال العنيف لأكثر من عقد من الزمان، لعله يكون فألا حسنا لإمكانيات الاتفاق والتهدئة فى جوارها العربى أو بالأحرى بلدان الأطراف العربية الملتهبة من دار فور حتى مقديشيو، ناهيك عن الأطراف المشرقية فى العراق. وقد أصبحت الإجراءات الديمقراطية، حتى وهى شكلية أو أولية أحيانا بديلا صريحا للإجراءات العسكرية أو الأمنية التى تتمسك بها بعض الأطراف الفاعلة فى الموقف، أو لاعبو الأدوار الرئيسية فيه.

وإذا ما بحثنا مباشرة عن عوامل الاستقرار المحتمل فى منطقة البحيرات التى تضم دولا مثل الكونغو ورواندا وبوروندى وأوغندا وتنزانيا وكينيا؛ وهى منطقة الجوار لعرب أفريقيا فإنه يمكن الحديث عن عناصر التفاعل الجديدة ممثلة فى شكل ديمقراطى مناسب محاصرة للقوى المتمردة بعمليات تنموية لا أمنية، ومن ثم الانتقال للدور الإقليمى.

ولو أننا وضعنا هذه العناصر موضع الجدل فيما يتوصل إليه أهالى منطقة

البحيرات من اتفاقات آخرها مؤتمرهم الأخير فى نيروبى (ديسمبر ٢٠٠٦). ونبهنا القارئ أن يعود بنفسه لمقارنتها بالحالة العربية، لاكتشفنا أن ثمة جهد يتم فى منطقة خط الاستواء لوقف التدهور وسيل الدماء، مقابل فقد الساحة العربية لأى نموذج للتهدئة أو التعامل المحلى مع الهيمنة الأجنبية! ولنبدأ بعنصر المسار الديمقراطى الذى يرتبط عندنا بأحاديث الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى الزائفة، لنجد أن لغة «الإصلاح» وحتى «الديمقراطية» لا تظهر كثيرا فى الخطاب الأفريقى. فهذا الأخير يركز مباشرة على «وقف الاقتتال»، والاعتراف بالآخر، والمشاركة الفعلية فى السلطة، والانتقال من مفهوم التعدد الحزبى الساذج أحيانا كثيرة، إلى تعدد الأطراف، الجهوية أو الثقافية، أو حتى القبلية، حيث إن تمثيل المجتمع المدنى فى مناطق أفريقية عديدة لا يستبعد القبائل والعرقيات والطوائف كقوى مجتمع مدنى قابلة للمشاركة الديمقراطية فى الحكم، كما حدث فى أكثر من عشر نماذج أفريقية خلافا لدوره التجميلى فى المنطقة العربية. وفى هذا الإطار لايدهشنا أن نرصد اللجوء المباشر لعملية الانتخابات العامة التى تمتعت بالرقابة الدولية الملحوظة ولم يرتبط بأعمال عنف تشير لرفضها فى مختلف دول المنطقة فى مسلسل امتد ليشمل الانتخابات فى رواندا (سبتمبر ٢٠٠٣) ليحصل الحزب الحاكم على ٦٥٪ فقط، وفى بوروندى يحصل حزبها على ٦٠٪ أيضا، وفى تنزانيا ذات التاريخ السياسى يحصل الحزب الحاكم على ٦٧٪، وحتى فى أوغندا (فبراير ٢٠٠٦) التى يتعنت فيها الرئيس موسيفينى فيعانى من معارضة دموية ويحصل حزبه على ٧٠٪ فقط من المقاعد.

أما الانتخابات اللافتة للانتباه مؤخرا فهى التى وقعت فى الكونغو (كنشاسا)، واستطاع فيها رئيس مجتهد رغم صغر سنه مثل جوزيف كابيلا أن يقيم التوازنات الجهوية والقبلية، بل وبين المصالح الأمريكية المتضاربة مع الفرنسيين والبلجيك،

والتسللات الإسرائيلية، فاستطاع هذا الرئيس أن يدخل معركة «القوة الإقليمية» مؤخرا بانتخابات، اعتمد فيها على ميراث التصارع الوطنى القديم وتهدئة التصارع «حول الماس» ليجرى انتخابات تحت إشراف دولى لا يفوز فيها بأكثر من ٢٢٪ من المقاعد، لكنه يقيم من التحالفات ما يجعله يواجه مصارعا رأسماليا وقبليا قديرا يستولى على قلوب أهل العاصمة وهو المليونير «جان بيير بمبا».

وقد لا نحتاج للتعريج على كينيا التى تقود طوال فترة استقلالها اللعبة الرأسمالية الليبرالية فتوازن «بليبراليتها» هذه كثيرا من الصراعات القبلية بل والدينية مؤخرا لكنها تبدو بدورها محمية بحدود الكفاءة الليبرالية.

ولذا لم يفاجئنى الاتفاق فى اجتماع قمة نيروبى لدول البحيرات الكبرى على تخصيص مليارات من الدولارات «لمنع استمرار الحرب»، ومعالجة مشاكل المتمردين بإقرار مبادئ لتوطين اللاجئين أو حتى ملاحقة المسلحين فى أراضى الدول المجاورة، وتعهد بوقف الدعم «لجيش الرب» الأوغندى الدموى الذى تُتَّهم الكونغو (مثل السودان) بدعمه نكاية فى مواقف «موسيفينى».

وفى هذا اللقاء وغيره، بدأت تبرز شخصية كابيلا ومكانة الكونغو كقوة إقليمية فى منطقة البحيرات. والكونغو هى مصدر ٧٠٪ من الكوبالت فى العالم (صناعات النووى) و٣٠٪ من الماس (صناعة الثروة والصناعات الدقيقة، والمافيا، وتستهلك الولايات المتحدة ٦٥٪ من الماس حتى لو جعلته يعرف بالماس الدموى) كما ينتج مثلا ٧٠٪ من الكولتان (الأساس لصناعة الموبايل) فضلا عن احتياطى الذهب والنحاس الذى لا ينافس. ومعنى ذلك أننا أمام قطر قابل للتفجر دائماً بحكم المنافسات الإمبريالية من حوله، كما أنه من جهة أخرى قابل للاستقرار ليصبح قوة إقليمية بين قوى استقرت على سطح القارة بهذه الصفة مثل جنوب أفريقيا

ونيجيريا، أو أمام المسعى الجديد لأثيوبيا كما تمثله أحداث القرن الأفريقى. وإذا لم تكن عودة المصالح الدموية الأجنبية سبباً فى دفع الاضطراب ثانية إلى هذه المنطقة، فقد تستجيب ثرواتها الهائلة لبعض مطامح شعوبها فى الاستقرار، خاصة إذا ضمنت الإجراءات الديمقراطية –المحدودة– قدراً من المشاركة فى السلطة والثروة معاً. بالإضافة لدعم الرأسمالية البيضاء من جنوب أفريقيا لهذا المخطط، لتفرض بدورها نوعا من الاستقرار حتى عبر النموذج الليبرالى الجديد الذى نفرضه كقوة إقليمية.

■ ٢ صعوبات التهدئة... في «القرن» والبحيرات:

لست بصدد دراسة لأحداث القرن الأفريقي أو منطقة البحيرات بوسط أفريقيا التي تضم الكونغو ورواندا وأوغندا...إلخ، لكنني بصدد تأمل عربي لدروس الحلول الجزئية وأحياناً الحلول المغرضة التي تريد الظهور بمواقف شكلية مؤقتة تعرف أنها للتهدئة، في مناطق من عالمنا العربي قد تبدأ بالعراق لكنها تمتد لفلسطين ودارفور، وهي مجسدة أصلاً في الصومال. هذه الدروس المتبادلة من الحلول الجزئية، ترتبط أحياناً بوصول رئيس جديد للحكم، أو توديع رئيس، أو تغيير خط المصالح، أو انتصار قوات انتصاراً جزئياً... وينطبق ذلك على عدد من البلدان المذكورة قبلاً بما يجعلنا نلفت الانتباه إلى الحاجة لتحليلات أعمق لا تجعلنا نسارع بالتبشير بحلول ليست أصيلة. فمثلاً لا أحد يستطيع أن ينكر أن الهدوء المزعوم أو الاتفاق المتوهم في الحالة العراقية بعيد عن رغبة الرئيس الأميركي وحزبه في إعلان «حل تاريخي» لأزمتهم في العراق بل إجراء الانتخابات الرئاسية الأميركية ولو بعدة أيام تدفع التصويت لصالحهم في الرابع من نوفمبر ٢٠٠٨، على أن تعالج الأمور بعد ذلك بوسائل أخرى. وإذا بعدنا قليلاً إلى الجنوب، وفي القرن الأفريقي، يمكننا بسهولة أيضاً أن نقول إن رغبة النظام الأثيوبي في الخروج من المستنقع الصومالي

تدفعه إلى تيسير تصالح مظهري آخر تجريه الحكومة الموالية له مع قائد منسلخ مما يسمى بالمحاكم الشرعية لتحقيق تهدئة مؤقتة تؤدي إلى خلق ظرف مناسب لانسحاب القوات الأثيوبية من الصومال، ثم تعالج الأمور بعد ذلك -أيضاً- بوسائل أخرى.

هكذا يحاول البعض ممارسة نفس الآلية هنا وهناك دون أن نصل لحلول جذرية مناسبة تضع المصالح الحقيقية في وضعها الصحيح، أو بالأحرى وضعها الواضح سواء الاستغلالي أو التصالحي الفعلي. ولا تبعد عن هذه الآلية المحاولة في فلسطين، كما لا تبعد عن وصف المحاولة في السودان من قبل «أهل السودان»!

أين منافذ التهديد إذن بعودة التصارع رغم التصالح؟

هناك منفذان:

١- سهولة العودة للاقتتال بحكم توفر العناصر السابقة في الموقف.

٢- دخول العنصر الخارجي بقوة، سواء كان السابق أو العنصر الجديد.

وفي معظم ما سبق، يبدو المنفذان متفاعلين، فالعنصر الداخلي والإيراني والصيني-الروسي، يهددان العنصر الأميركي الحاكم في العراق. وما أن يوقع الاتفاق ويبدو الهدوء الظاهري -إن تم رغم استحالته- حتى تتفاعل كل العناصر ضده ليبدو الشعب العراقي هو المسؤول عن التقاتل، وما هو كذلك!

والأمر كذلك بعد الضغط المصري والمؤقت في فلسطين، أو إيهامات إثيوبيا والصومال، أما حالة «دارفور»، فإنها بادئة في التأزم منذ أن بدا العلاج بطريقة «أهل السودان» حسن النية! وتبدو فيها المعالجة المرهونة بظروف المحكمة الدولية بما يجعلها سلاحاً في يد الأطراف السياسية الداخلية وأطراف التمرد في وقت واحد فضلاً عن استمرار العوامل الخارجية كما هي.

وقد نشأ هذا الأسبوع مثال مزعج جديد في منطقة البحيرات العظمى، وعلى أرض الكونغو الديمقراطية، ورواندا، ناهيك عن أوغندا وغيرها. والمثال يبدو بسيطاً لكنه في غاية التعقيد، ويلفت الانتباه إلى تداخلات لا تخطر على بال الكثيرين.

فالظاهر البسيط هو عودة أحد جنرالات الحرب في شرق الكونغو (نكوندا) إلى الاقتتال بحجة حماية أهله «التوتسي»، بما يجر وراءه قوات رواندا والكونغو نفسها للتقاتل، لخوفهما المزعوم من عودة مذابح الإبادة السابقة في رواندا ضد «التوتسي» أنفسهم.

ويكشف هذا التحرك البسيط منذ شهرين عن طبيعة تمدد الاضطراب من أقصى الشرق إلى أقصى وسط أفريقيا وغربها، فهناك اقتتال بين بعض هذه الأطراف، وقوى «جيش الرب» الأوغندية التي تهرب من أقصى شمال أوغندا إلى شرق الكونغو، بل وتمر إلى أفريقيا الوسطى للتدريب أو مساعدة المتمردين هناك ممن يمتد نشاطهم حتى جنوب تشاد، بل وبعض أطراف «دارفور»، ناهيك عن نشاطهم في جنوب السودان. وهناك أسلحة جديدة سمعنا عنها تأتي إلى جنوب السودان، تحتاج للمرور في مثل منطقة الكونغو وأوغندا وتحتاج لتأمين من قبل المتمردين من أي جنسية كانت!

وقد فوجئت في بعض ما قرأت بتصريح للجنرال «نكوندا» نفسه منذ بضعة شهور يتحدث عن رغبته في اقتسام خمسة مليارات من الدولارات وعدت بها «الصين» حكومة كابيلا، لتمرير عمليات التعدين الصينية إلى منطقة المعادن جنوب الكونغو، مما كان يعرف بمنطقة كاتنجا وكيسانجاني (منجم الماس) وذلك بعد زيارة الرئيس الصيني أوائل عام ٢٠٠٨ إلى عدد من بلدان المنطقة واتفاقاته البترولية

المهمة هناك.

وتعتبر «كيفو» و«بوكافو» شرق الكونغو المسكونة بقبائل مهمة منها «التوتسي» و«البانيا مولنجي» ممراً للمواقع الاستراتيجية جميعاً في منطقة البحيرات العظمى (فيكتوريا وألبرت وغيرهما).

علينا إذن، تأمل الدور المهم الذي بدأت تلعبه جماعات «التمرد» بشكل شبه شرعي في المناطق الاستراتيجية، من المحيط الهندي أمام الصومال، إلى «جوما» و«كيفو» شرقي الكونغو، إلى مناطق الفور والرزيقات في غرب ووسط القارة، مما يجعل التهدئة بين «المتمردين» وهماً لابد من مراجعته على أساس اجتماعي اقتصادي وسياسي أكثر جدية.

ولكن المثير للدهشة، مرة أخرى، بعد حديثي عن قراصنة الصومال في عدد سابق، إننا لا نسمع إلا حديث الإرهاب الدولي بعيداً عن كل مناطق «التمرد الدولي» هذه، وكأن الاضطراب في مناطق ما يسمى بالتمرد، يرتبط بمصالح ليست هي نفسها التي يشملها الإرهاب، أو أن خطط «السلام» تتعلق بنوع خاص من الإرهاب المبرر للسيطرة العسكرية فقط. ويبدو هذا المعنى الذي يعشش في رأس الاستراتيجيين الأميركيين، هو الذي يدفعهم إلى تجاهل، أو التظاهر بتجاهل، مناطق شديدة التوتر مثل منطقة البحيرات أو القرن الأفريقي، لأنها لا تصلح حتى الآن لتكون مناطق غزو عسكري مثلما حدث في العراق، ومما أكد لي سوء ظني هذا هو ترك الإدارة الأميركية للتوتر في منطقة البحيرات إلى فرنسا والاتحاد الأوروبي، باعتبار فرنسا رئيسة الاتحاد من جهة، والمتهم الأول -سابقاً- في مذبحة التوتسي برواندا عام ١٩٩٤ . ولعل رغبتها في التكفير عن ذنبها، تقترت برغبة قيادتها الحالية في التعاون «المخلص» مع الإدارة الأميركية في حماية المصالح «التعدينية» في

البحيرات، كما تحمي خط بترول تشاد الذي سيصله بترول «دارفور». ولعل الآليات الفرنسية -في التوقع الأميركي- تنجح في صد «الصين» عن هذه المنطقة بطريقة مختلفة عن عنف التصادم في العراق.

■ ٣- الوطنية.. والاستقرار.. فى الكونغو:

الحالات المثيرة للقلق تجاه شعوب عربية أو أفريقية من حولنا، تثير كلها التساؤل حول مدى السعى لاستقرار السلطة أم الثروة من وراء هذه الاضطرابات، بل ويبقى السؤال حول مدى استقرار النفوذ الأجنبى مقرونا بهذا الاستقرار أو ضده فى هذه البلدان.

يجيء مثال جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا بما تحققه فى مسيرة الاستقرار أملا لشعوب مثل الصومال والسودان أو العراق.. حتى مع بعض الخسائر لثرواتها أو سلطة أبنائها على مصائرهم... ذلك أن النهب والتدهور الجارى فى العراق أو اضطراب الموقف فى السودان أو المعاناة القائمة فى الصومال باتت تثير الشفقة على هذه الشعوب الغنية بأبنائها وثرواتها.. والتى تزداد انهيارًا أمام مصالح تدعى البراءة.. أو عدم المسئولية...

مثل هذا الحال كان يتم فى الكونغو كنشاسا منذ الستينيات، وحتى خلال إدارة جوزيف موبوتو لأكثر من ثلاثين عاما، لم ترحمها من استغلال شركات التعدين وإشاعتها للفوضى أمام موبوتو نفسه أو دفعه لسلوك لا يعنى إلا تيسير هذا الاستغلال فى أنحاء من البلاد فتشكلت مصالح أدت لإشعال الحرب فى كافة الأقاليم وخاصة فى كاتنجا تارة ثم شرقى ووسط البلاد تارة أخرى جريا وراء الماس والذهب واليورانيوم التى يشكل مع البترول ثروات العالم الرئيسية الآن بدون منازع.

ربما كان ذلك هو ما جعل بعض التقارير تؤكد منذ بضعة سنوات أن بؤرة التوتر فى العالم تنتقل مع ثروة البترول من الشرق الأوسط إلى وسط أفريقيا (منطقة البحيرات والكونغو خاصة) كما ينتقل بعضها إلى وسط آسيا أو إلى صحراء غرب أفريقيا (دار فور وامتداداتها) وربما كان وجود هياكل الدولة بقوة مقاومة نسبية من العصر الحديث فى العراق أو وسط آسيا أو السودان، مما جعل الصراع يبدو لنا حادا ومتفجرا بهذه الطريقة التى مازلنا نشهدها؛ ولكن الواقع يقول إن الصراع والاقتتال كان أشد من ذلك وطأة وأثرًا فى منطقة البحيرات. بل إن مساحة الكونغو الشاسعة شهدت فى العقد الأخير شبه حرب عالمية، وأنماطا من التفتت والتعاسة بما لم تشهدها منطقة الشرق الأوسط - بعد - أو وسط آسيا. والحديث الممتد عن مجازر رواندا وبوروندى وحتى كاتنجا وشرق أنجولا يفوق كثيرا أى حديث آخر لولا أن أجهزة الدعاية نفسها يصعب عليها الحياة فى هذه المناطق لتنقل إلينا ما جرى.. (وقد تذكرنا ذلك بغفلة التاريخ نفسه والمؤرخين عن مقتل عشرة ملايين على يد البلجيك لتأكيد احتلال الكونغو أواخر القرن التاسع عشر ولم تتوفر معلومات عنها إلا أواخر القرن العشرين؟).

وثمة عامل آخر فى الكونغو، جعل صراعها مكتوما عما نعرفه عن الآخرين، ذلك أن شركات التعدين الكبرى بلجيكية وبريطانية وأمريكية كانت طوال القرن إمبراطوريات مستقلة داخل البلاد، لم تجعل للدولة معنى سواء الدولة الاستعمارية قبل الاستقلال أو دولة لومومبا عام ١٩٦٠ حينما توهم المسكين أنه يستطيع إعلان استقلال حقيقى، فقضى نحبه على أرض إمبراطورية التعدين بالذات.. فى كاتنجا.

ونعرف كيف تخلق شركات الاستثمار العالمية إقطاعيات صغيرة تحرسها فرق المرتزقة، وعصابات ما يسمى المتمردين، ثم تثير النزعات العرقية والقبلية لتتحول

إلى صراعات متناثرة فى البلاد تهيئ مثالا مبكرا للفوضى البناءة! وهذا ما تم بالفعل فى الكونغو حينما حكمه موبوتو وحده باسم زائير، واعتبر ثروة البلاد ملكه الشخصى؛ يوقع باسم الدولة عقودا شخصية مع شركات الاستثمار، ويقبل أساليبها فى الحماية عن طريق فرق المرتزقة وبعض جماعات التمرد غير المسيسة. وبعد اثنين وثلاثين عاما من حكمه (١٩٦٥/ ١٩٩٧) كانت البلاد متفجرة تماما بالتمرد والتفتت... والثورة.. واستغراق الإعداد للثورة سبعة سنوات من المؤتمرات الشعبية والوطنية مطالبة برحيل موبوتو.. بينما كانت تحميه استثمارات قوية متوطنة. ولقد قضى بعض الوطنيين عشرة أعوام حتى الآن فى محاولة لملمة أشلاء البلاد، بدأوا بزحف قوات «لوران كابيلا» من الشرق إلى العاصمة كنشاسا وإسقاط موبوتو (مايو ١٩٩٧)، وهنا بدأت صراعات اقتسام السلطة بين الوطنيين، كما وقعت صراعات اقتسام الثروة بسبب من دخلوا بينهم باسم التمرد على موبوتو فى أنحاء مختلفة من البلاد. لكن تراث الوطنية الكونغولية ظل فاعلا ضمن الفاعلين فى الموقف رغم أن ممثلى الشركات والمرتزقة قد خططوا لاغتيال قائد الزحف إلى كنشاسا بعد أربعة أعوام من وصوله للعاصمة، فى يناير ٢٠٠١. وهنا بدت صراعات السلطة والثروة مرة أخرى أقوى مما كانت، لا بسبب الشركات الاحتكارية للثروة المعدنية وحدها؛ ولكن بسبب تدخل القوى الخارجية من وراء قوات مسلحة مجاورة من أوغندا وأنجولا وزيمبابوى.

وكان لابد أن تتفاعل القوى الداخلية والخارجية فى حوار تحرسه قوى إقليمية مثل جنوب أفريقيا وتنزانيا وكينيا لضمان الاستقرار فى البلاد على يد عناصر وطنية بدرجة أو أخرى حتى تستقر المنطقة بعد عقدين من الصراعات المريرة.

هنا استقر «جوزيف كابيلا» على التسليم بالحوار والقبول بالتنوع السياسى

والاجتماعى والثقافى فى الكونغو، فضلا عن قبول أكثر من خمسين فصيلاً مقاومًا سواء بدافع الوطنية أو بالمصالح الخاصة، أو بالنيابة عن مصالح أجنبية ليطرح دستورا جديدا تم الاستفتاء عليه فى يوليو ٢٠٠٥ وتم انتخاب برلمان من مجلسين فى ديسمبر ٢٠٠٦، ثم تشكلت حكومة جامعة لكل الأطراف المتصارعة فى فبراير الماضى ٢٠٠٧.

ما الجديد فى كل ذلك حتى الآن؟ وما هو الدرس الذى قد يفيد منطقة ملتهبة بالصراعات مثل منطقة «الشرق الأوسط» القديم والجديد؟!..

بعض الحقائق المختصرة قد تفيد فى تحقيق الهدف المباشر. لقد جاء شاب صغير مثل جوزيف كابيلا بأقدم الوطنيين لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الجديدة. جاء «بأنطوان جيزنجا» (٨١ سنة) زميل لومومبا فى معارك ٦٠/ ١٩٦٥، ونائبه ورئيس الوزراء ١٩٦٢ وهو الذى واجه تشومبى والانفصاليين على رأس الحكم أمثال كازافوبو، وهو الذى رفض تسليم الكونغو وقتها للشركات أو الخونة فوضع فى السجن حتى لا يكرر تجربة لومومبا أو يكررون معه تجربة الاغتيال فأخرجوه إلى منفى إجبارى بين ١٩٦٥ وحتى ١٩٩٩ ليعود قيادة سياسية وطنية مرة أخرى على رأس «حزب اللومومبيين الموحد». بل ويدخل الانتخابات منافسا للرئيس الشاب؛ فلما لم ينجح فى الجولة الأولى يساند كابيلا فى الجولة الثانية (ديسمبر ٢٠٠٦) مقابل تشكيله للوزارة فى فبراير ٢٠٠٧.

لم ينفرد «جيزنجا» العجوز بالحكم، ولم يستغل نفوذه على شاب وموقف يحتاج إليه. والانتخابات العامة نفسها لم تسمح له بذلك؛ فهو أمام أكثر من ستين حزبا سياسيا مسجلا من متمردين أو ثوريين ارتضوا العمل السياسى فى صيغة تعددية لا تقبل الانفراد بالسلطة مثلما يحدث فى بعض بلداننا. وقد جاء فى الحكومة خمسة

وثلاثين وزيرا ومثلهم تقريبا من نواب الوزراء، يمثلون جميعا حوالى خمسة عشر حزبا رئيسيا حيث لا يوجد «حزب أغلبية» فى البرلمان نفسه (٥٠٠ عضو) بينهم ١١١ عضوًا كأعلى تمثيل لحزب واحد. كما طرح مناصب محافظى الأقاليم للتصويت العام، وتم تشكيل مجلس الشيوخ من الأحزاب وممثلى الحزب الأكبر والمجتمع المدنى والمستقلين.

هذا معنى تمثيل الشخصية الوطنية الرمزية مثل «جيزنجا» للعمل الديمقراطى فى بلد أهلكته الصراعات مثل الكونغو. لكن هل تترك المصالح الأجنبية مثل هذه الصورة الوردية للتحقق؟ آخر الأنباء تقول لا...

ولابد أن نعرف أن الكونغو هذه المهددة «بالاستقرار» هى ثانى دولة فى العالم فى الثروة الخشبية من الغابات، وبها ٣٤٪ من الكوبالت فى العالم و١٠٪ من النحاس، وما لا تعرف نسبته العالية من الماس والذهب واليورانيوم والكولتان... (كان يورانيوم كاتنجا قد استخدم فى صناعة قنبلة هيروشيما..!) ولا نعرف أية قنابل تعد منه الآن، لذلك انطلقت شركات التعدين الكبرى بعد مجيئ «أنطوان جيزنجا» تطالب بتعديل اتفاقات امتياز التعدين التى كانت تمضى حسبما اتفق مع موبوتو صديقهم العزيز وانطلقت دوائر أخرى تطالب بتسديد ديون الكونغو المتأخرة! (٩ مليار دولار).

ولم يبال أحد هنا بتقرير صادر عن لجنة مهمة فى الأمم المتحدة (لجنة لوتوندولا) حول استغلال الشركات الكبرى (٨٥ شركة) لمعادن الكونغو، ورصدها الموثق لعمليات التهرب من سداد الالتزامات (٥٠ شركة) وإدانة ٢٩ منها بالاسم للمخالفات الصارخة للعقود. ومع ذلك يطالب البنك الدولى بخصخصة شركة «جيكامين» الوطنية للتعدين حتى يبعد فرص الحكومة الجديدة للتدخل بينما كانت

مقبولة فى عهد موبوتو.

أحدث أخبار الإعاقة لفرض الحكم الوطنى فى الكونغو لتحقيق الاستقرار هو ما أعلن هذا الأسبوع عن كشف عمليات تهريب اليورانيوم من الكونغو عبر دار السلام فى تنزانيا!.. وشكوك حول دور إيران، وطبعا الإرهابيين الذين نسفوا السفارة الأمريكية فى دار السلام...

مثل هذه الأخبار كانت ضمن الملف الذى قدم لمجلس الأمن لتشريع الحرب ضد العراق... وحيث لا تفاصيل بعد من دار السلام... فلندع الله لجيزنجا... بالسلامة.



■ المقال السادس:

الأزمة السودانية

■ ١- أزمة العروبة والأفريقية فى السودان:

تتجدد دائمًا مع اشتداد الأزمات السودانية أحاديث العروبة والأفريقية فى السودان. وها هى أزمة دارفور تنقلها عبر وسائط الإعلام العالمى والأطماع الدولية إلى «قضية دولية» تخص أطرافا غريبة حقا، من مندوبى إغاثة «إنسانية» لجميع الأجناس، إلى الرئيس بوش شخصيًا. لكن اللافت فى الموضوع هو تساؤلات مصادر الفكر العربى والمعرفة العربية أنفسهم حول حقيقة الموقف، وعندما لا يبدو أن الجميع قد تعرف جيدا من قبل أو فى اللاحق على «حقيقة الموقف» فإنهم يسارعون إلى «العدو... الخارجي» يعتمدون أولا على مصادره - ويا للغرابة - وذلك للتعرف على المشكلة ثم يسارع البعض إلى «الموقف الوطنى» بمشاركة «السلطات الوطنية» أو المحلية فى التصدى للتدخل الأجنبى الذى «يخلق المشاكل» لتبرير التدخلات المتوقعة إلخ ولا أنوى هنا العودة لتفاصيل الحديث عن حقيقة مشكلة دارفور فى الواقع السوداني، لأن الحديث عنها قد تراكم بشكل كاف فى تقديرى كمشكلة سياسية وحتى محلية تطرح لها الحلول من كل جانب الآن.

لكنى أريد أن أذهب بالقارئ إلى زاوية أخرى من الموضوع تخص الفكر العربى وخاصة فى اتجاهاته القومية التى لم تشأ أن تتعرف جيدا على الواقع الاجتماعى وتيارات الفكر الوطنى فى السودان منذ وقت مبكر رغم ضخامة المؤسسات والمؤتمرات التى تردد متابعتها لقضايا الفكر العربى واحتياجاته من المعرفة المدققة، ليصير بدوره استجابة محققه لاحتياجات مجتمعاتنا العربية.

أمامى على وجه الخصوص عدة عناوين لمثقف، عالم، مدقق، لم تتوفر لـه مساحة التعريف المستحقة التى تجعله أحد مصادر المعرفة بالفكر السوداني؛ ذاك هو الدكتور عبد الغفار محمد أحمد، وكتابه بعنوان: «السودان بين العروبة والأفريقية» فى طبعته الثانية بالقاهرة ١٩٩٥ أما طبعته الأولى عام ١٩٨٨ فكانت بالخرطوم تحت عنوان «قضايا للنقاش»، وبينهما صدر له جامع آخر من الدراسات القريبة للموضوع بعنوان: «السودان والوحدة فى التنوع» ١٩٩٢. وما أطرحه هنا هو ما أشار له هذا الأستاذ الجامعى المجتهد فى مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية والاجتماعية حول الحوار الفكرى فى الوطن العربى وموقف الهامشيين. ففى هذا الفصل من كتابه عن العروبة والأفريقية فى السودان، وبعد أن تحدث فى فصول أخرى عن المناطق المهمشة فى السودان ومشاكلها الحقيقية قبل أحاديث اليوم السيارة، فإنه راح يشكو من تهميش الحوارات الفكرية العربية للاجتهادات الفكرية السودانية. وتتلخص فكرته ببساطة فى أن الفكر المشرقى سيطر بآليات لافتة على حركة الفكر العربى وقضاياه القومية وأدت «القبلية الثقافية» بين متحاورى المشرق إلى عزل المغرب نفسه لبعض الوقت، لكن المغرب استعاد مكانته فى ظروف الضعف المعروفة التى نالت المشرق، ومن هنا بات التهميش مؤكدا بالنسبة للسودانيين والموريتانيين والصوماليين، رغم الاجتهادات المتنوعة فى البنية الثقافية بهذه البلاد. ولم يقم من يتم انتقاؤهم «للحضور» فى المؤتمرات العربية بالدور المنتظر منهم إما رياء للقبيلة السائدة، أو لضعف نسبتهم بين الحضور، حتى عندما يكون الموضوع من خصائص المجتمعات المهمشة.

ويقدم عبد الغفار محمد أحمد اجتهادات لافتة فى مجال التنوع الثقافى والاجتماعى بالسودان، مؤكدا على أن العروبة مكتسب ثقافى وليست موروثا عرقيا، وأننا لابد

أن نعترف بضعف العناصر الثقافية «العالمة» التى وفدت للسودان مع موجات وفود ضعيفة أصلا من الجناح المغربى بأكثر مما جاءت من الشرق، خاصة فى منطقة الغرب السودانى التى يدور الصراع حول عروبتها وأفريقيتها اليوم، ثم يلمح إلى ضعف دراسات الأنثروبولوجيا الثقافية نفسها لواقع العالم العربي، وهذا مما لم يتح لثقافة المشرق المهيمنة فرصة التعرف جيدا على منهجية بل ورؤية التنوع فى الوحدة. ويلفت النظر فى جهد الدكتور عبد الغفار محمد أحمد كشفه لطبيعة التنوع القائم فى السودان والذى كان يمكن لبرنامج تنموى عادل وديمقراطى أن يحقق وحدة حقيقية تجنبه لتلك المعارك العرقية المزعومة، وهنا يشير المؤلف إلى عنصرين مهمين فى مصير السودان، هما التنوع الاجتماعى الذى لم يكن مسيسا بشكل دائم ضد وحدة السودان، وكذلك الفيدرالية التى طرحت من الجنوب والغرب منذ وقت مبكر ورفضتها مركزية الخرطوم غير المبررة؛ بل وصاغتها «جبهة الإنقاذ» فى شكل إدارى فاشل بالضرورة.

وأظن أن الثقافة السياسية العربية لم تنتبه كثيراً لهاتين المسألتين أو لم تشأ أن تعالجهما بالعناية الواجبة فى الواقع العربى. وهنا يمكن ملاحظة النجاح النسبى فى معالجة الفكر والواقع الأفريقى لهما منذ وقت مبكر، ويمثل الوضع فى نيجيريا وأثيوبيا، فضلاً عن الصياغة الحديثة فى جنوب أفريقيا أمثلة حية على المعالجة الواعية لأوضاع التنوع الاجتماعى وحتى العرقى من جهة، والشكل الفيدرالى وحقوق تقرير المصير من جهة أخرى. هذا فى الوقت الذى يتمسك الفكر القومى العربى بشكل عصبى «بمطلق الوحدة» فلم ننجح للأسف فى إقامة «الوحدة القومية» أو «الوحدة القطرية» بسبب غياب التصور العلمى لمفهوم «التنوع فى الوحدة» أو الفيدرالية كما طرحته أطراف من المدرسة السودانية الوطنية، ورفضته المدرسة

القومية والإسلامية على السواء. وكان أحرى بإدراك هذا التنوع واستيعابه اجتماعياً وسياسياً أن يخلق فكراً فيدرالياً قومياً جديداً يتعامل مع الحقائق القائمة بحدة فى الواقع العربى دون تجاهل يودى بالأخضر واليابس على النحو الذى نعاينه.

وما يلفت النظر هنا هو وفرة الدراسات السودانية وغير السودانية التى تشير لها بحوث عبد الغفار محمد أحمد. والتى لم يأبه لها مثقفو الوطن العربى خلال محاوراتهم الواسعة عن قضايا الوطن، فها هو يعرض لمفكر من جنوب السودان مثل «فرنسيس دينق» الذى ألف - قبل عبد الغفار نفسه - عنوان «ديناميات التوحد - أساس للاندماج الوطنى فى السودان» إصدار جامعة الخرطوم، ١٩٧٣ ومثله بونا ملوال فى نفس الاتجاه تقريباً كما يذكر عمل مفكرا آخر هو محمد المكى إبراهيم الذى أثرى مكتبة الفكر العربى والإسلامي، والوطنية السودانية فى نفس الوقت بكتابة عن «الفكر السوداني: أصوله وتطوره» (١٩٧٦) ، وذلك فضلا عمن أرخوا للتنوع الاجتماعي فى السودان فى علاقته بقضية الانتماء وتكوين الدولة الوطنية مثل محمد عمر بشير رائد الفكرة الأفرو- عربية، ومدثر عبد الرحيم، ويوسف فضل كمؤرخين سياسيين. وفى مواقع مختلفة من أعمال عبد الغفار محمد أحمد وخاصة الكتاب الذى نرصد هنا تفاصيله نجد تحليلات مبكرة للصفوة السودانية، وأوضاع الحركة السياسية فى جنوب السودان، كما نجد دراسة مبكرة عن أثر البترول على المجتمعات التقليدية فى تحليل اقتصادي اجتماعى معمق للصراع المبكر فى جنوب كردفان بين «البقارة» و«المسيرية» وجيرانهم شمال بحر الغزال من الدينكا، والتحول فى هذه المنطقة - مثل مناطق الصراع الحالية فى دارفور - بين الزراعة التقليدية للمحاصيل الغذائية وتبادلها المحدود، ثم الانتقال إلى زراعة المحاصيل النقدية كزراعة رأسمالية بالآلات ممولة من «فئات اجتماعية» من خارج المنطقة لا تعرف أن

الأبقار هناك تسمى «المال» والأغنام تسمى «الفضة الصوفية»..! وبهذا الجهل أو التجاهل من قبل الرأسمالية المحلية أيضاً ينطلق الصراع الذى نراه.

لقد أعقب موجة دراسات عبد الغفار محمد أحمد أو إدريس سالم الحسن فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية فى السبعينيات والثمانينيات بالأساس موجة دراسات أخرى قدمها مركز الدراسات السودانية الذى بدأ نشاطه فى القاهرة (١٩٨٨) فترة الهجرة الاختيارية للعقول السودانية حتى عودته مؤخرا، حيث أثرى المكتبة بموجة جديدة من الكشوف الثقافية بحق عن واقع الحياة الاجتماعية والثقافية بالسودان، وانطلاقا من فكرة التنوع والوحدة فى السودان وعلاقتها ببناء الدولة الوطنية أفرد لها المركز مجلدا مهما أصدره عام ١٩٩٥.

وحيدر إبراهيم المشرف على المركز مثقف له إسهامه بدوره فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية قبل أن ينشغل بالرد على الفكر الإسلامي فى السودان، كما يبرز بين المثقفين المنشغلين بمثل هذه القضايا عبد الله على إبراهيم فى مجال سوسيولوجيا الثقافة بل وقضية الثقافة والديمقراطية فى السودان، وإبراهيم النور ومحمد سليمان وسامية النقر فى التنمية ومن قبل ذلك كان الراحلان محمد عبد الحى وعلى الملك فى الأدب وغير هؤلاء الكثيرون ممن نقدرهم ويصعب حصرهم.

والخلاصة أنه يهمنى فى هذه «الجردة» السريعة، أن أنبه القارئ العربى إلى أن مياها معرفية غزيرة تمر من تحت قدميه فى التعرف على ما يجرى لمجتمعه العربى الذى تشكل فيه «الأطراف» مخاطر تفوق ما يتعرض له «المركز» أحيانا، إن جازت هذه التعبيرات. إلا أنني لابد أن أشير هنا إلى مسئولية الفكر «القومي» تارة و «الإسلامي» تارة أخرى فى تجاهل المنتج الثقافى المهم الذى يصدر هنا وهناك فيما يسمي بالأطراف، نتيجة الخطاب السياسى الخطابى الذى يصاغ فيه الفكر أحيانا،

أو التعصب لصياغات معينة لاتقبل التنوع فى هذا التفكير أحيانا أخرى. ولا أريد هنا أن أدخل فى جدل البعد السياسى للقضية ولكنى أشير إلى أن ذلك كثيرا ما وضع البحوث العلمية موضع كتب الرأي والتثقيف السياسي، فنفتقد القيمة المهمة والحصيلة الضرورية لتكوين مصادر معرفية موضوعية بمجتمعاتنا، أو نتوقف فى معارفنا عند المركزى لا «الطرفي»، من هنا جاء تقديرى مرة أخرى لإنتاج المدرسة السودانية التى لا تنشر أعمالها بأى قدر من العناية فى المشرق أو المغرب.

ولذلك فعندما يتحدث الرئيس «بوش» عن «أوضاع السودان» «والتطهير العرقى»، ويفتى فى شئون فرق الجن من «الجنجاويد» بلكنة رعاة البقر الأمريكية! فلا يلومن العرب إلا أنفسهم!

■ ٢-السودان ...... ما بعد جرنق:

فرضت الشخصية الطاغية للراحل «جون جرنق» نفسها على محاولات تفسير ظروف رحيله، وعلي توقعات الموقف بعد رحيله، بل والقلق المتزايد علي مسار اتفاق «نيفاشا» لحل «المسألة الجنوبية» المعقدة في السودان. ولابد أن نعترف - ونحن نحذر من هيمنة عقلية الشخصنة للقضايا في المنطقة العربية، أن شخصية «جون جرنق» وظروف صعودها علي الساحة السودانية بل والدولية تساعد علي ذلك. لقد استطاع «جرنق» أن يقود تنوعا مثيرا علي ساحة الجنوب (قبليا وثقافيا وسياسيا) وذلك طيلة عشرين عاما استوعب خلالها عمليات انشقاق وتطرف وانعزالية متنوعة بدورها، ثم استطاع بقدرته هذه وتأثيره في الجنوب أن يخترق جدران «الشمال» المستعصية، سواء في تركيبها الطائفي التقليدي أو التاريخي والسياسي المتعالي أو في تشظيها الحديث. بل واستطاع مؤخرا اختراق سياسات جبهة الإنقاذ نفسها، بما جعل «جرنق» كشخص وكحركة تحرير شاملة للسودان،

طرفا في المشاكل السودانية القومية، غرب وشرق السودان، وعضوا مؤسساً لتجمع المعارضة الوطني الديموقراطي. بل إن «جرنق» اخترق الحدود من حول السودان ليس بالانتقال فقط من أوغندا وأثيوبيا إلى إريتريا مع التجمع الوطني الديموقراطي المعارض بل وإلى القاهرة نفسها كمقر آخر للتجمع وبعلاقة خاصة وثيقة في مصر، حكما ومعارضة ومثقفين ....

لعل كل ذلك هو ما يجعل شخصنة علاقة «جون جرنق» مع العالم الخارجي وخاصة المحيط بالسودان، وعليى الأخص المنطقة العربية عاملا مؤثرا في زيادة القلق على الحالة السودانية بعد رحيل «جرنق».

وفي تقديري أن هذه الشخصنة هي نفسها التي أثرت على محاولات تفسير ظروف رحيله، إذ تفجر حجم المفاجأة وسط المجتمع السوداني جنوبه وشماله، كما تفجر وسط المحللين الذين لا يمكن أن يغيب عن أذهانهم احتمالات التآمر على حياة الرجل، من أطراف تمتد من شمال أوغندا (جيش الرب) إلى «عمليات قصف» تكررت ضد شخصيات شمالية وجنوبية في ظروف مختلفة. وأدى الانفعال الحاد عند جماهير جنوبية في الخرطوم وخارجها ممن ربطوا آمالهم بشخصية الرجل إلى دفع تفسيرات تآمرية متعددة الاتجاهات. ورغم أن الرد الأولي كان أجدر أن يتذكر كيف استقبل أكثر من مليون مواطن «جون جرنق» في الخرطوم نفسها قبل ذلك باسبوعين إلاّ أن التفسيرات بعد رحيله امتدت إلى علوم النفس الاجتماعية حول مدى قبول الوحدة ورفضها أو بث المشاعر السلبية – ثانية- بشأن عروبة جماهير السودان وأفريقيتها. وطبيعي ألاّ نستبعد أية احتمالات في هذا المجال ونحن لا نملك أية إشارات من لجان التحقيق بعد، لكن يمكن أن نضع أمام المحللين بالضرورة أن الأطراف الرئيسية من داخل السودان وخارجه إقليميا ودوليا لا تجد

مبررا كافيا الآن لتدبير حادث بهذا الحجم، والجميع في الخرطوم ما زالوا في بداية «تجريب» فرص الحل المتوقع للمسألة الجنوبية والسودانية عموما.

أما وقد حدث ما حدث، فإن السؤال يتجه تلقائيا لما بعد رحيل «جرنق». وإذا ما بقينا لبرهة في مواجهة منهج «الشخصنة» التقليدي، فقد نقول مع المثقف السوداني «حيدر إبراهيم علي» إنها فرصة تاريخية للرئيس «البشير» ليطرح نفسه مجددا كرئيس لكل السودانيين إذا استطاع أن ينهج نهجا ديموقراطيا، من أجل حشد كل الأطراف السودانية نحو «سودان جديد» بشر به «جون جرنق» نفسه، ويهم الشمال والجنوب الآن أن يجدد طرح مثل هذا الشعار مع كافة قيادات السودان وفصائله وقواه المتناحرة غربا وشرقا ووسطا. بل ونضيف هنا أنها أيضا فرصة «للقومندان سلفا كير» ليقوم بعملية بناء صورته مجددا، وليس كمجرد قائد عسكري مارس القتال بكفاءة، وحرص مع «جرنق» على توحيد الصفوف رغم بعض الخلافات الناتجة عن «عسكرية» الرجل أمام «تسييس» «جرنق» للقضايا والاتفاقات، فهو الآن أمام متطلبات زعامة الجنوبيين، ومشارك في زعامة الشمال كنائب للرئيس، ولابد أن نقدر أنه كجندي مال لفترة إلى التشدد العسكري والسياسي معا، لكنه لم يكن عنصر انقسام كنائب لرئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان لأكثر من عقد عقب وأثناء تشققات معروفة في الحركة، وآخرها حرصه على الوحدة في اجتماعات «رومبيك» القريبة التي يذكرها البعض في مجال منافسته لجون جرنق بل إنه كواحد من أبناء «الدينكا» المعروفة بدورها الوسطي أيضا في قضية وحدة السودان، يستطيع أن يدفع بهذا الدور لمداه، في ظروف تشكيل «الحكومة الوطنية» الجديدة بالخرطوم بل وحكومة الجنوب، في أجواء «تحالفية» قد تتعمق في هذه اللحظة التاريخية، بقدر ما تتعرض لأهوال الانقسام أو تعكس أجواء الاختلافات المزمنة حول الشخوص أو

تطبيق مبادئ الاتفاق.

وكان الراحل «جرنق» في محاضرة له في واشنطن، قد ذكر أنه لا يعود للخرطوم «مضافا» إلى حكومتها ولكنه جزء أساسي من بنيتها، مؤكدا أن أبناء الجنوب لن يعينوا -كالمعتاد- في وزارات الثروة الحيوانية والعمل ...إلخ، ولكنه يحمل خطة لوضعهم في وزارات السيادة، والاقتصاد والخدمات على قدم المساواة ليبني الجميع السودان الجديد كدولة حديثة.

فضلا عن ذلك فإننا نذكر جميعا كيف كانت تتعطل توقيعات وإعلانات تفاوضية في ماشاكوس ونيفاشا ونيروبي لساعات وأيام بسبب حرص المفاوض الجنوبي على أدق التفاصيل في كل بند من بنود الاتفاق، من حول الثروة والسلطة، إلى موظفي الحكم المحلي وطرائق التعيين والانتخاب، بما جعل الاتفاق في النهاية يمتد لمئات الصفحات، ولعل هذه الصفحات الآن هي التي ستبرز أهميتها البالغة، لتجعل اتفاق نيفاشا في المستقبل القريب والبعيد، بنية مؤسسية تخرج عن دائرة «الشخصنة»، لتنفع وحدها الآن عند التنفيذ. وقد بدا ذلك بالفعل عند لحظة رحيل «جرنق» فيما تحقق من سرعة اختيار «الحركة الشعبية» لرئيسها وتعيينه نائبا أول للرئيس السوداني.

بقي أن نتابع جميعا، مدى الالتزام «بالروح السياسية» و«الروح الدستورية» و«التفاصيل التنفيذية» للاتفاقات الموقعة حتي تظل عناصر الاتفاق «جاذبة للوحدة» على حد التعبيرات الأولى لنص «ماشاكوس». وهنا من المفروض أن تبرز أدوار متوقعة لجماعات المثقفين السودانيين، والقوى الديموقراطية، والمجتمع الحقوقي والمدني عموما، وحتى لا يترك الأمر لأجنحة انعزالية أو انتهازية قائمة في الحياة السياسية بالسودان، بحكم ما نشهده من تصريحات وتحركات على الساحة

السودانية، مثلما بدا من بعض أطراف «التمرد» في الغرب، أو من أطراف «النخبة» الإسلامية المتصارعة في الخرطوم إلى حد طلب بعضهم بانفصال الشمال! إن الموقف الذي يبدو محتقنا الآن سوف يفرض في القريب العاجل: أن تصبح الخرطوم أكثر مرونة في تفهم موقف «التجمع الوطني الديموقراطي» المعارض الذي كان زعماؤه يعدون حقائب العودة قبل رحيل «جرنق» مباشرة، بينما تصدر العقبات بين لحظة وأخرى نتيجة مراجعة « التزامات الخرطوم» تجاه هذه العودة. ومعني ذلك أيضا أن يحافظ السيد النائب الأول «سلفا كير» و أمين عام التجمع «د. موم» على جهود «جرنق» السابقة مع ناس غرب السودان وشرقه، لتمضي محادثات «أبوجا» وأسمرة في الاتجاه الإيجابي الذي كانت تمضي فيه ولو بخطي محدودة. لقد كان حلم «جرنق» أن تتحول الحركة الشعبية إلى حزب سياسي في كل السودان إلى حد تخوف البعض على أوضاعهم، وليس هناك ما يمنع تصورنا لبناء «الدولة» والمواطنة في السودان على أسس حديثة.

-ولعل التساؤلات المتزايدة حول كل هذه العناصر القلقة في الساحة الداخلية هو ما أتاح الفرصة للتساؤلات على الجبهات الخارجية. وقد أثار قلقي – وقلق الكثيرين بالطبع – تلك الأجواء التي تهدر فيها دماء أكثر من مائة مواطن سوداني بهذه السرعة التي مضت فيها أرواحهم في ظرف تتسم بالحركة العفوية الناتجة من انفعال جماهيري لمقتل شخصية مثل «جون جرنق»، وذلك في شوارع الخرطوم بالأساس وبعض مدن الجنوب التي نفهم انفعالها.

-سوف يؤثر الوضع الداخلي في المدى القريب على تصورات العالم الخارجي، وقلقه حول مسيرة تنفيذ اتفاقات «نيفاشا». وقد يخشي البعض من استقواء الشماليين على الجنوبيين بعد فقد «جون جرنق» وهذا ما تبدو ملامحه في منطقة

منظمـة «الإيجـاد» بشرق أفريقيـا، ولـذا فثمـة رائحـة استنفار لـروح الصراع بـين الأفريقانية والعروبة في السودان مرة أخرى، ويسـاعد العائدون مـن شرق أفريقيـا عادة علي بث هذه الروح نفسها في الجنوب وبين «الكوادر» التي كانت «مقاتلة» إلى وقت قريب. وهنا تبدو أهمية الثقافة السياسية فضلا عن الجانب التنموي الـذي يتصوره البعض حلا سحريا وحده رغم تلكؤه مع إدراك الجميع مخاطر تعميق السلبيات في هـذا الاتجاه. أمـا الأطراف الأمريكيـة والأوربيـة، فـإن حرصـها عـلى «الغنيمة السودانية» ببترولها وملفاتها عن الإرهاب، سيجعلها أكثر حرصا علي تنفيذ «التفاصيل» التي حرص «جون جرنق» على بثهـا في الاتفاقـات الموقعـة، وإن كانـت تجربة التنافس على البترول والاختراقات الجانبية قد أودت بنظام موريتانيا نفسه على الطرف الآخر من الصحراء الكبرى التي تبدأ من دارفور.

بقي أن نقول إن الجانب العربي أصبح مطالبـا أكثر مـن أي وقـت آخـر بالانتبـاه للتفاعلات السودانية، ليس بخطاب المساعدات الاقتصـادية أو التنموية وحـدها – ولدى السودان اليوم ثروة بترولية تخفـف مـن غلـواء هـذا الخطـاب – ولكـن بـرؤى سياسية وثقافية بعيدة عن الشخصنة التي يخلقهـا الإعـلام مـن حـول أهميـة الراحـل «جرنق» – وهو مستحقها بالتأكيـد- كـذلك بنـاء معـارف حقيقيـة وتعـرف عميـق الجذور بتطورات الحدث وممثليه الجدد. والحديث موجه للبيروقراطيـة المصريـة مـن جهة ولدوائر المجتمع العربي والجامعة العربية من جهة أخرى للنظر بأفق أوسـع إلي أننا أمام «سودن مختلف وجديد» يقوم علي فيدراليـة ذات أطـراف لهـا آراء مختلفـة في نظم الحياة السـودانية كافـة مـن التعليم والاستثمار إلي شروط إعـادة العمـل في قنـاة جونجلي. ومن ثم أصبح التوجه ملحاً لبنـاء مجتمـع شـعوب حـوض النيـل والقـرن الأفريقي بتعاون وثيق مع قوى الشعب السوداني جنوبه وشماله على السواء.

■ ٣- أحداث دارفور... وإعادة تكوين السودان:

نقلت أحداث الاقتتال، والتهجير الإجبارى، ونظام الإغاثة والمعونات الدولية فى غرب السودان، أنظار العالم الإعلامية حول السودان من «نيفاشا» ونيروبى فى كينيا إلى «نجامينا» فى تشاد، ليدهش البعض عن غياب «الخرطوم» نفسها من مستوى النظر بل إننا لا نسمع منها إلا تسليمها بعد كل هذا الاقتتال جنوباً وغرباً بمطالب أقل منها قابلاً للتهدئة منذ عقود فى السودان، والفارق الآن أنها أصبحت تتعلق بكيان الدولة نفسه. أصبح كل ذلك يطرح على الفكر العربى والإسلامى... احتمالات إعادة التكوين فى هذه البلاد، وموقف الخطاب القومى أو الإسلامى المطلق من الأبعاد الثقافية والاجتماعية فى تكوين الدول «القطرية»، ناهيك عن الوحدة العربية.. وهذه الأبعاد التى غيبتها «الدول الوطنية» لفترة طالبت فى مجمل العالم الثالث -والعربى أبرزها- هى التى نجنى ثمارها فى ظروف العولمة، كآلية تتعرض للتطور القومى من جهة، وآلية فى يد «عولمة القوة» من جهة أخرى. ولست فى حاجة للتأكيد على أن مواجهة الآليات الإمبريالية -مباشرة- لابد أن تكون محركاً أساسياً أمام الشعوب ومثقفيها فى الوطن العربى، لكن يظل «المكون الوطنى» وطبيعته- فى هذا المقال هو موضع الاعتبار.

وتطرح «الحالة السودانية» منذ البداية تعقيداً فى المقولات السائدة تفرض تأملاً أعمق على مدى الشمال الأفريقى العربى بحكم تبادل هذه الرؤى مع بقية القارة بأكثر منها مع الصعيد العربى نفسه. فالدين كثقافة سياسية أو كتراث اجتماعى فى السودان لم يكن مشكلة لفترة طويلة لكن «الحركة الدينية» وهى هنا الإسلام السياسى بدا إقصائياً فى أغلب الأحيان. هكذا بدا الحال عندما دفع الترابى الرئيس نميرى للتخلى عن جوهر وشكل اتفاق أديس أبابا بشأن وضع الجنوب فى «دولة

وطنية» سودانية عام ١٩٨١-١٩٨٢ من أجل فرض الخيار الإسلامى فانفجرت ثورة الجنوبيين عام ١٩٨٣. وعاد الحال فى حكومة الصادق المهدى بين ١٩٨٦-١٩٨٩ حيث رجح كفة رؤيته «المهدوية» السياسية على وضع الدولة الديمقراطية التى نشرت بها ثورة ١٩٨٥ السودانية والتى سمت المرحلة بعدها بالديمقراطية الثنائية.

كما أدى الصراع بين حل متقدم نسبياً توصلت له «الختمية» على يد السيد الميرغنى أوائل ١٩٨٩ وبين التأرجح المهدوى إلى وضع مخيب بدوره، مما سهل اقتحام الجبهة القومية الإسلامية بقيادة «حسن الترابى» للساحة وتحت أعلام السلطة العسكرية مرة أخرى وبغطاء أيديولوجى إسلامى.

نقول ذلك والدراسات تجمع الآن على أن جذور التوتر فى «دار فور» نفسها قد تبلورت منذ عام ١٩٨٧ و ١٩٨٩، وهى أعوام حكومة حزب الأمة «الديمقراطية» فقد تفجرت أحداث تمرد كبيرة بلورت بداية تحالفات «الزرق» أى السود، الفور والمساليت والزغاوة فيما سمى بالحزام الأسود أو الأفريقى ضد ما سمى بالمجموعات القبلية العربية فى غرب السودان. ويومها فاجأتنا جماعة حزب الأمة (الأكثر ميلاً للأفرقة أصلا بتأييدها) الجماعات العربية ومدها بالسلاح فتأسس فى مقابلها مبدأ «التمرد المسلح» بانضمام مثقفين وكوادر شابة هى التى أسست حركة تحرير السودان فى دار فور SLA بعد ذلك عام ٢٠٠٣. وفى نفس الفترة قام «التجمع العربى» القبلى الذى ترجع جذوره بدوره إلى فترة حزب الأمة نفسها.

وهذا الانحراف على مستوى قوى إسلامية مثل حزب الأمة وعدم قدرته على استثمار وضعه الدينى لتحقيق «وحدة وطنية» بينما تدعى أدبيات «حزب الأمة» أنه كان لديها دائماً «الحل الديمقراطى» فى إطار مشروع «الصحوة الإسلامية»، تكرر

هذا الانحراف مرة أخرى مؤخراً حين قاد حزب الجبهة القومية الإسلامية عمليات إثارة قبلية ضد حركة د.قرنق: الحركة الشعبية لتحرير السودان، ثم كان لجوء الترابى فى مواجهة منافسيه فى الحكم مؤخراً ومحاولة كسب المواقع فى السودان الغربى أو «دارفور» بالحديث فى «الكتاب الأسود» عن «التمييز العرقى» ضد «إخوانه القوربيين» وغيرهم فى هذا الإقليم، متخلياً عن خطابه الدينى الأصيل.

والمشكلة فى حالة دارفور تطرح بعداً أيسر فى إدراكه من مشكلة الجنوب بالتأكيد، مع أنها باتت أشد وطأة فى السودان. ذلك أن «مملكة الفور» قديمة وأصيلة بين «المالك الإسلامية» الأفريقية فى غرب أفريقيا ولم تنضم إلى «الوحدة السودانية» إلا فى بداية القرن العشرين، لكنها مثل سلطنة «سنار» شرقى السودان بتراثها الإسلامى أيضاً لها امتدادات على مدى الساحة السودانية أهلت قيام الوحدة السودانية بمجرد انتهاء عصر الإمبراطوريات الإسلامية (العثمانية- العلوية.. إلخ) كما أن حركتهم السياسية الحديثة لا تطالب بانفصال أو تمايز بقدر ما تطالب بمشاركة سياسية عادلة فى «دولة وطنية».

لكن «الخطاب العربى الإسلامى الصارخ الذى أسس المصالح فى الخرطوم وأدى لإقصاء أصل الغرب والجنوب دون أن يكون «قومياً» أو «دينياً» إلى هذا الحد الذى يؤدى لكل هذا الإقصاء، هذا الخطاب عمل فقط على تدعيم «السلطة المركزية» دون بناء دولة مركزية حقيقية وكشف عن المنافسات السياسية الاقتصادية ذات الأغطية الدينية (منافسة برجوازية) «الإنقاذ» للبرجوازية القديمة مثل منافسة الترابى للصادق. ومعروف أن «الفور» يتمسكون بالإسلام صوفيا وبالعربية اجتهاداً، وساندوا التعايشى وعلى دينار فى محاولة بناء «دولة السودان الاستقلالية»، إلا أنها كانت موضع الإهمال العام من قبل الإسلاميين المتنافسين.

ربما لهذا تسمى حركتهم الآن «بحركة تحرير السودان» وليس حركة «الفور» أو الزغاوة أو «المساليت» أو المايدوب. وهم الذين ساعدوا أطرافاً فى تشاد- آخرهم الرئيس «أديس ديبى» لإقامة دولة وطنية فى تشاد رغم أن جزءًا منهم يعيش فى امتداده التشادى دون حساسية تذكر. ومعنى ذلك هنا أنهم يسعون «للدولة» وليس القبيلة كما يبدو ظاهر الأمر. ولكنهم كقوى اجتماعية عانت الإفقار الشديد إزاء الجفاف والتصحر فى منطقتهم ولا تساهم الحكومات فى عملية تطوير الزراعة فى منطقة الفور أو الثروة الحيوانية للجماعات القبلية الأخرى بقدر ما تتركهم على مدى خمسة عقود نهباً لكوارث الطبيعة، أو لظروف الاستقرار فى تشاد ودول غرب أفريقيا، أو لحالات الرضا الليبى ليتجهوا لأسواقها البدائية شمال الأقاليم الغربية السودانية. ومن هنا أصبحت جماعات المعونة والإغاثة التى «تسعد» بمثل هذه الظروف وكأنها جماعات محلية فى الأقليم. بل ووصل «نفاق الحكم» فى مثل هذه الظروف إلى تقسيم «دارفور» إلى ثلاث أقاليم وكردفان كذلك، مع تقسيمها داخلياً إلى إمارات أصغر بما بدا أنه فيدرالية مع التفتيت غير المناسب لمفهوم الفيدرالية، ثم أحالت شئونهم المعيشية إلى «جهدهم الذاتى» الذى لا تتوفر له أية آليات. ومن هنا بدا الهجوم المتبادل على «المراعى» والمزارع هو الأسلوب الوحيد، سلماً أو حرباً. وجاء البترول ليطرح التقاسم ومزيد من مظاهر التفتت للثروة والسلطة وليس إلى برامج التنمية المتكاملة.

وليس مصادفة أن «حركة الجنوبيين» كذلك تحمل اسم الحركة الشعبية لتحرير السودان بدورها لمواجهة مثل هذا الوضع وتسعى لنمط من «النظام العادل» سياسياً واجتماعياً، وقبلت نوعاً من التحالف مع حركة الفور مثلما يسعون معاً لتحالفات للدعم مع حركة «البجا» فى شرقى السودان وهى الحركة التى تحميها

حركة «قوات التحالف» هذا فى الوقت الذى لا تملك فيه حكومة الخرطوم بعد انسلاخ جناحها «الدينى السياسى» إلا خطاب «القوة العسكرية»، التى لم تستطع الصمود بها كثيراً أمام الجنوبيين أو الفور... ولذا يصبح السؤال كبيراً عن طبيعة الدولة المقبلة فى السودان بعد اتفاقيات «نيفاشا» و«نجامينا»!

إن السودان بات أمام ظرف خطير على وحدته الوطنية، لا أعتقد أنه بسبب «الحزام الأفريقى» - كما يسمى بعضهم دارفور - إلى جوار الحزام العربى، لأن المنطقة لم تعرف هذه الأحزمة بهذا الشكل بقدر ما تطورت فيها «السلطنات» إلى «الدولة» مثلما حدث فى مناطق كثيرة فى العالم. كما أنها ليست مسألة «هيمنة» الدينكا القبلية فى الجنوب لأنها أيضاً إلى جوار سلطنات «الشلك» «والنوير» وقوة «المديرية الاستوائية» بجيرانها ليست فى هذا الوضع القبلى، بل كان الدينكا دائماً «منطقة قابلية» للتوحد بأكثر منها «منطقة عازلة».

المشكلة التى تبدو «قومية» فعلا فى السودان من أجل إعادة تأسيس الدولة، تنطلق من ضرورات باتت تفرض معنى «الدولة الوطنية» مجدداً وليس القطرية مقابل القومية، ويتعلق ذلك بطبيعة الخطاب العربى والإسلامى فى الخرطوم، ففى تطورات المفهوم أيضاً أن «الجيش» لم يعد أداة الدولة الوطنية، ولكن الصيغة الديمقراطية التى تقوم على التعدد الثقافى والاجتماعى هى التى باتت تفرض خطاباً جديداً مضمونه العدل الاجتماعى والتنمية الشاملة للأقاليم والطبقات وسائر العباد!

وقد يؤدى اكتشاف البترول فى جنوب وغرب السودان، وليس جنوبه فقط كما يصور البعض إلى طرح السؤال الاقتصادى بدوره ويجعل له إلحاح السؤال الثقافى والاجتماعى والسياسى، قد يتعلق موضوع البترول بمسألة اقتسام الثروة وأمر ذلك

ليس عسيرا، ولكن هل يمكن معالجة موضوع الأقاليم والقوى الاجتماعية المهمشة بهذه السهولة، وهل تظل الحكومة السودانية فى انتظار المشاكل – أو قل الكوارث – لتقوم بحلها؟ وهل تقدر الخرطوم خطورة الأسئلة الجديدة التى تطرحها نتائج مباحثات نجامينا.. ونيفاشا لأبعاد مضمون الدولة فى السودان؟

■ ٤- حسابات الخسائر.. فى أزمة دارفور:

تبدو الإدارة الأمريكية عازمة هذه المرة- بعد معارك أفغانستان والعراق ولبنان- على القيام «بعملية نظيفة» فى دار فور تجنبها الخسائر المدمرة لسمعتها فى الحالات السابقة، يساعدها فى ذلك توفر عناصر لصالحها بالنسبة لوضع الحكومة السودانية، والإعلام الدولى الذى توجهه إزاء الحالة الإنسانية فى دار فور فضلا عن إطار «الشرعية الدولية» الذى مررت من خلاله قرارا خطيرا ذى مرجعية من الباب السابع لميثاق الأمم المتحدة الذى يبيح استخدام القوة، ومع صمت من قوى «الفيتو» صاحبة المصالح أو قوى إقليمية محبطة فى العالم العربى وأفريقيا لا نرى جدوى من تدخلها (العرب) بل ويسهل بعضها تطبيق القرار الأمريكى (الاتحاد الأفريقى).

فى ضوء هذه الخلاصة التى لا تستدعى توضيحا كبيرا، يثور التساؤل حول مصدر قدرة الرئاسة السودانية على إعلان رفضها «القاطع» بهذا الشكل المعلن يوميا ضد الالتزام «بالقرار الدولى»، وعدم تقديرها للخسائر المتوقعة إذا صممت على مواصلة الرفض أو حتى إذا خططت للتراجع كعاداتها السابقة فى نيروبى وأسمرة وغيرها من قبل. ويكاد السؤال نفسه أن يوجه للإدارة الأمريكية، ومثله إلى قوى المعارضة أو شركاء الحكم فى الخرطوم، إذ إن مغامرة القبول بالقوات الدولية أو رفضها هكذا بالمطلق، يعنى الكثير بالنسبة لمصائر العديد من أطراف المغامرة.

وقد بدأ تصميم الإدارة الأمريكية منذ دفعت إلى صدور القرار ١٧٠٦ عن مجلس الأمن مشيرا منذ ديباجته وفى المادة ١٢ منه إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يخول استعمال القوة العسكرية «لحفظ السلام العالمى»، ولذا تضمن القرار أيضا أن السودان مستمر «فى تهديد السلام والأمن الدوليين» وفقا لتقارير «الأمين العام للأمم المتحدة»! ومن هنا كان حديث القرار عن «استعمال كافة الوسائل»، وعن «المشاكل القائمة بين السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى» (مادة ٩) وكأنه يصف تهديد السودان للإقليم كله! ومن هذه المنطلقات واعتبار «السودان وسلطته القائمة» كقوة شريرة، تم تضمين القرار: وجود قوات مدنية وشرطة، ومهام لإدارة الحكم فى الإقليم، وإدارة الحوار المحلى بين أهالى دار فور الحاكمين والمتمردين، والإشراف بدلا من هذه الحكومة على تنفيذ اتفاق «أبوجا» نفسه بعد أن استغلته الحكومة وقواتها لمضاعفة أعمال القتل والعنف الذى أسماه الرئيس الأمريكى نفسه- مرة أخرى- منذ بضعة أيام بأعمال «الإبادة» تأكيدا لحق التدخل وفق المواثيق الدولية!

ولأن هذه الصورة أفزعت إدارة الرئيس «حسن البشير» بقدر مناسب، وفهم هو ومن حوله «الرسالة» التى تلمح لمحاكمة «الشرطة الدولية القادمة» «لمجرمى الحرب» الذين سلمت أسماؤهم من قبل لأمانة الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية ما دام فى المسألة تهمة «الإبادة» التى يشير لها الرئيس «بوش صراحة» فقد بات على الخرطوم أن ترفع نغمة «الرفض المطلق» لأن مجرد طلب النجدة لا يجد من يسمعه. لذلك فإن الهدوء البريطانى أو قل طبيعة الدور البريطانى الذى لا يتأبى على التبعية مؤخرا للإدارة الأمريكية، فهم أن المسألة تتطلب انتهاج مطلب الاستجابة للنجدة، وأن الخسائر المتصاعدة المحتملة سواء بسبب الاضطرابات

الجديدة فى دار فور- بعد أفغانستان والعراق- أو الغرق فى مستنقع جديد لقوات لا يمكن أن تكون بريطانية أو أمريكية بشكل مباشر هذه المرة؛ قد تكون خسائر عالية، خاصة أنه ليس هناك من «يمول عملية طويلة» أو يتعاون فى تحقيق أغراضها مثل الحال فى العراق وأفغانستان، وإن كان «بلير» لم يتورع عن الطمع فى عمليات تسليح السودان نفسه رهنا لبتروله مقدما كما توحى بعض التحليلات لمد السوق البريطانى بمثل ما جلبه من صفقات التسليح من الخليج لدعم مركزه أمام تقدم وزير «ماليته» نحو كرسيه المهزوز.

لذلك لا نعجب من أن تدور مبادرة «بلير» حول حوافز للسودان – ومساعدات يتوقعها فى حالة الوفاء بالتزاماته نحو « قرار مجلس الأمن وقوات حفظ السلام الدولية»- إلخ وذلك لتفاهم جماعى مع الاتحاد الأفريقى والاتحاد الأوروبى.. بل الوعد بتحسين علاقاته مع القوى الدولية «(قل الولايات المتحدة)». ولعل تصريح السيدة «فريزر» نفسها مبعوثة الخارجية الأمريكية ودفاعها عن اتفاقية «أبوجا» فى نفس يوم تصريحات بلير أن تبعث بنفس الرسالة.. وهى محاولة تجنب الخسائر مبكرا من قبل كل الأطراف!.. وهذا ما يجعل القبول والرفض فى ظل موقف الطرفين على هذا النحو كارثيا!

سوف يظل لافتا أن «الرسائل» لا تبدو متبادلة إلا بين الإدارة الأمريكية أو البريطانية وبين الرئيس البشير، فلا رسائل من الاتحاد الأفريقى نفسه الذى يبدو أنه «ينتظر أوامر جديدة» لمد مهمته بضعة شهور أخرى، أو إدماجها فى «القوات الدولية»، أو الانسحاب الفورى إفساحا للمجال أمام خطة بلير، والتى سبقتها تصريحات أوربية وأمريكية بإمكان مساعدة «قوات الناتو» لها! وهى مساعدات عرضت من قبل لتيسير اتفاق «أبوجا » بين الحكومة السودانية والمتمردين حيث

يبدو أنه كان ثمة تعمد لإغفال النص على آلية للمراقبة أو المتابعة غير التوافق الداخلى مما جعل الحكومة السودانية والأمريكيين على السواء يرتاحون لصيغته فى حينها (مايو ٢٠٠٦).

وقد تكسب إدارة الرئيس «البشير» وقتا جديدا للتهدئة من خلال مبادرة بلير والحوار غير المباشر مع الأمريكيين على نمط الحوار الأمريكى مع إيران عبر الأوروبيين، ولكنها ستكون تهدئة تحت شعار كسبنا بقاء النظام وصداقة الأمريكيين، وإن خسرنا كل الأطراف والمواقع الأخرى! وخسارة أطراف القضية بهذا الشكل فى الداخل والمحيط هو الذى يعرض معظم النظم العربية ومصالح شعوبها للخسارة الدائمة بل ويهد مستقبل البناء الوطنى بهذا الشكل المحزن، والحالة العراقية وقبلها الأفغانية خير مثال حيث لم تنفع صداقة الأمريكيين أحدا ممن ارتضوها بهذه الرحابة!

ولست فى حاجة هنا لرصد جبهات الخسائر التى يتعرض لها الحكم فى السودان بهذا النهج الذى يتصور أنه قد ينقذه من تنفيذ القرار الدولى (وهو ما لن يحدث) بينما قد يغرقه وعشيرته فى مستنقع النفوذ الدولى الذى سيحكم مصائر السودانيين لأمد طويل... وقد لا أكون فى حاجة أيضا إلى القول بأن الخسائر يساهم فيها أطراف عديدة من داخل السودان ومن المحيط العربى والأفريقى، بما قد يتصوره البعض مكسبا «بإغراق النظام» فى الأزمة، أو أن يتم ذلك «على مسئوليته وحده»، بينما الخسارة تلف الجميع من جراء ترك إدارة الموقف للحكومة منفردة بهذا الشكل فى ظروف سعى أمريكى لاحتواء المنطقة من الصومال حتى موريتانيا سواء بالعسكرة المباشرة أو بدبلوماسية الشرق أوسطية.

الخاسرون وأول الخاسرين هم أهل دار فور، فلا وجود القوات الدولية

سيحميهم من الفوضى المرتبطة بمقاومة «الإدارة الحكومية»، كما أن حرمانهم من أى استقرار حتى وفق اتفاق أبوجا سيحرمهم من اقتسام الثروة على الأقل مثلما أن الوجود الشكلى لتمثيلهم بحركة تحرير السودان ومندوبها فى القصر الجمهورى (مناوى) لم يوفر لهم ممارسة الحكم الفعلى إزاء استمرار مطاردة الحكومة «لفلول المتمردين» الآخرين من «تنظيم العدالة والمساواة» .. إلخ ومن هنا لا يبقى إلا توفير بعض المواد الغذائية عن طريق القوات الدولية مثلما سبق إنفاق حوالى أربعة مليارات من الدولارات فى السنوات الأخيرة دون طائل ودون إنجاز هذه المليارات من المعونات الإنسانية التى تعودوا عليها لأى مطلب حول التنمية أو الحكم الذاتى السابق طرحه. ومعنى ذلك أن مطلب «أهالى» دار فور كان مفروضا أن يتركز فى تنفيذ اتفاق أبوجا، وكان متصورا أن تدفع القوى السياسية وأصدقاء السودان بالحكم نفسه إلى هذا الالتزام بدلا من الرهان المستلب الذى نراه على تدخل القوات الدولية!

هناك أيضا «أهل الجنوب» وقد تنازعت قيادتهم مواقف التأييد والرفض لوجود «القوات الدولية» أو مابات يعرف شعبيا بقبول «التدخل الدولى». فهم أساسا نتاج اتفاقات دولية، ويعايشون عشرة آلاف أو أكثر أو أقل من هذه القوات ضمن تطبيق اتفاقية الجنوب ولذا يعلن نائب رئيس الدولة سيلفا كير تأييده الكامل للتدخل اتساقا مع اتفاقية نيفاشا وأبوجا، ولكنهم يخسرون الاستقرار المطلوب لها لترتبط أيضا بجذب الاستثمارات وتنفيذ مشروعات التنمية، كما أن قرار «الاتحاد» أو «الانفصال» مع الشمال سيظل مرتبكا بارتباك الموقف الدولى حول دار فور، وأسلوب «حكومة الخرطوم» فى مواجهته، بالقوة أو التراضى مع «الغرب».. مما يشكل «بروفة» لظروف تنفيذ حق تقرير المصير للجنوب. وأتصور أن ما يجرى تجاه

دار فور حاليا هو بروفة فعلية من قبل الغرب كله تجاه السودان والمنطقة العربية الأفريقية.

ونفس الاضطراب هو الذى يواجه الأطراف الأخرى التى تضع سمعتها فى حرج القبول «بالتدخل الأجنبى»، كما تضع وجودها مقابل التسليم للرئيس البشير بإدارة الأزمة وحده بهذا الشكل بينما هو الملتزم أمام العالم بتمثيل «حكومة وحدة وطنية» يفسرها هو بأنها حكومة «الشراكة مع الجنوبيين» وحدهم، ويفسرها الشعب السودانى كله بأنها حكومة كل القوى الوطنية والديمقراطية التى تطلعت إلى أن يكون اتفاق الجنوب آخر المسار إلى «الوفاق الوطنى»، ولذا عاد معظم الفرقاء من الخارج أو خرجوا من مخابئهم، وإذ بهم يفاجأون بموقف الإقصاء والانفراد بما يجعل وجود «القوات الدولية» فرصة لإعادة فرز الأوراق فى «الحالة السودانية». وهذا ما ينطبق على حزب الأمة والشيوعيين ومنظمات سياسية ديمقراطية أخرى، ولا يكاد يشمل حزب المؤتمر الشعبى بقيادة الشيخ الدكتور حسن الترابى الذى تتعمق حساباته مع النظام إلى حد تشويه كل الصورة السودانية لأبعد الحدود، وهو تشويه ناتج من صراعات ثنائية وثلاثية يدخل فيها الجميع سياسيا واجتماعيا بينما يسميها الإعلام «عرقية» وإنسانية!

فهل يتصور الحكم فى السودان أن ارتباك الصورة على هذا النحو هو التفاعل الوحيد لصالحه؟ ولذا يمعن فى التعبير عن موقفه الرافض للقرار الدولى حتى يصير التفاهم معه وحدة من قبل القوى الخارجية والمصالح الكبيرة فى السودان والتى تضم من بريطانيا حتى الصين. دون حاجة لإعادة التفكير فيما يتطلبه الموقف من حوار مع الداخل أولا لبناء جبهة وطنية ديمقراطية قادرة على الصمود بقرار وطنى صحيح وصادق مع شعبه سواء كان بقبول القرار أو التفاهم حول إعادة صياغته؟

أعتقد أن تجربة حكم «جماعة الإنقاذ» فى السودان لم تتدرب- مثل أى حكم عسكرى للأسف- على الحوار الديمقراطى، منذ أيدوا «بن لادن» وتصادموا مع الحكم فى مصر، واقتربوا من فرنسا وبريطانيا كما تفاعلوا عن سعة مع المخابرات الأمريكية فى «مواجهة الإرهاب» وحتى ارتضوا اللف بقضايا السودان ومشاكله فى «الأقاليم الأفريقية» المختلفة من أبوجا ونجامينا حتى نيروبى وأسمرة، وهم لم يحققوا وفاقا حقيقيا حتى مع حكومات هذه العواصم نفسها لتساعدهم مساعدة حقيقية فى الجنوب أو دار فور أو «هتشوكريب».

أما الموقف العربى وعلاقته بحساب المكسب والخسارة فى «دار فور»، فإنه مثير للدهشة بدوره، ولكنه يبدو مسلما تماما بأن قبول «القرار الدولى» أرحم كثيرا من ارتباكات الخرطوم، بل وأرحم من مسايرة تيارات شعبية لا تتحملها هذه النظم وهذا يبدو فى الموقف المصرى أو الخليجى أو فى صمت كثير من الأطراف الأخرى القريبة أو البعيدة.

وأخيرا فإن قبول القرار أصبح يفرض نفسه من الناحية الشكلية على الأقل لأن المطروح عمليا هو إعادة قراءته أفريقيا وعربيا، وإعادة تفكيكه لصالح معادلة جديدة تفصله عن «التطبيق البوليسى» الملغوم فى صياغته الحالية. ولا يمكن رفضه بالمطلق إلا إذا سلم الحكم فى السودان بأنه وحده يستطيع أن يتحمل عقبات معارضة قرارات الولايات المتحدة دون مبالاة بالخسارة الكبيرة المرتبطة بذلك. أو يكون النظام عازما- دون أن نعرف- على إعادة النظر فى صيغة الحكم ليحقق حكم الوحدة الوطنية الديمقراطى الحقيقى الذى يتوقعه الشعب السودانى ليشارك فى الرفض ويتوجه به إلى القوى العربية والأفريقية التى يتوجب عليها التضامن لرفض أى تدخل أجنبى عن أصالة، وبذلك تقل وتيرة الخسائر المتوقعة على طول المنطقة

بسبب معركة دار فور التى ليست هى الأولى... ولا الأخيرة!

وإذا كان ثمة إمكانية لطرح خطوات سريعة لإنقاذ ماء الوجه على الأقل فإن المجموعة العربية والأفريقية يمكنها أن تتحرك بسرعة فى مجلس الأمن ودوائر الأمم المتحدة لتحويل آليات القرار ١٧٠٦ إلى دعم لقوات الاتحاد الأفريقى القائمة (والتى يوافق على استمرارها النظام السودانى بدرجة أو أخرى) لتكون هى التعبير الدولى الأفريقى العربى بالتعاون مع الجيش السودانى فى حدود اتفاق أبوجا الذى أعطى للسلطة السودانية وجيشها مسئولية حفظ السلام الآن على أرضها. وإذا ما كان هناك نظام ديمقراطى حقيقى للتعاون فى هذه الخطوات فإنه يمكن سحب فتيل القتال، ومآسى التدخل الأجنبى.

■ ٥- رسائل مؤتمر جوبا : أى مستقبل للوحدة السودانية؟

المؤتمر الذى عقدته «القوى السياسية الوطنية» فى السودان فى العاصمة الثانية للبلاد «جوبا» فى ٢٦-٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩، اتخذت معظم جزئياته دلالات بالغة الأهمية ستطلق أفقا واسعا للتأملات والتوقعات بالتأكيد. كما تبعث الكلمات نفسها فى إعلام المؤتمر وأوراق المتحدثين بدءا من خطاب رئيس الجنوب سيلفا كير ميارديت ومرورا على الخطابات المختلفة بل وقراراته الهادئة برسائل ذات قيمة بالغة بدورها.

ولا أعرف لماذا سعيت عند قراءة أوراق مؤتمر جوبا ٢٠٠٩ إلى التقاط دراستين بالغتى الدلالة فى المسألة السودانية؛ أحدها لأستاذنا الراحل محمد عمر بشير عن «جنوب السودان: خلفية الصراع» الصادر ١٩٦٨، وكتاب الدبلوماسى المفكر فرنسيس دينق عن «صراع الرؤى: نزاع الهويات فى السودان» ١٩٩٥. ولامست مباشرة ما أثار خواطرى عن مؤتمر جوبا ١٩٤٧ لأرقب القفزة التى تكون قد

حدثت بعد مرور حوالى الستين عاما.

أعرف أننى اختلفت مع كثير من أصدقائى السودانيين فى الشمال حين قلت كثيرا إننى أشعر مع أية متابعة متواضعة أن الجنوبيين عند اللحظات الحاسمة أبدوا مواقف إيجابية تجاه الوحدة الوطنية على عكس ما يشاع بل وما حدث من «كفاح مسلح» عقب ما اعتبروه نكوصا من قبل «القوى الحاكمة» أو المتحكمة فى الشمال، هكذا بدا لى الأمر مع الجنوبيين- منذ مؤتمر جوبا ١٩٤٧ كما بدا بعد انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤، وأبريل ١٩٨٥ ثم تجسد فى انقلاب الإنقاذ ١٩٨٩.

وهو ما أسماه الحكيم الجنوبى الليبرالى بالاتفاقات المجهضة.. وكل ذلك يجعل المراقب يتطلع بكل التعاطف مع ما يصدر عن مؤتمر جوبا ٢٠٠٩ لأنها ترسل برسائل جديدة نسبيا على الرسائل السابقة بشأن مستقبل السودان الذى يتعرض لأخطر القرارات الآن.

المقارنة الكاملة بين جوبا ١٩٤٧ والوضع الآن ستبدو ظالمة، لكنها تظل قائمة، فثمة اتفاق الآن وفى النهاية من قبل الجنوبيين على مصير الوحدة مهما لعبت الشكوك المتبادلة دور «الاحتمال» لغير ذلك، وإن كان المفوض الشمالى فى جوبا ١٩٤٧ لم يملك إلا «الإغراء» بمستقبل الوحدة، السياسى فإن المفاوض الجنوبى اليوم هو الذى يملك الإغراء بتوفير ظروف الديمقراطية للشماليين، ومن موقع قوة ملحوظ فى خطاب «سيلفا كير».. قوة ناشئة من وجود فترة عامين تقريبا قبل الاستفتاء مقابل احتياج شمالى لحسم الموقف السياسى الديمقراطى الآن!

وفى الحالتين ١٩٤٧، ٢٠٠٩ يظل العامل الخارجى حاضرا. لكن ثمة فرق بالتأكيد بين «إدارة استعمارية» فى جوبا الأولى، وإدارة تتسلح أولا بنجاح نضال عسكرى وسياسى فى جوبا الثانية وتملك أساليب للعودة لنفس المنطلق! أما عن

الخارجى، فاللجوء إليه سمة مشتركة وإن كانت الخرطوم تبالغ الآن فى التلويح بوجوده عام ٢٠٠٩ فإن علاقات الخرطوم الخارجية نفسها لا تغطى هذه الحملة الغريبة على «تمويل اجتماع فى جوبا»!

لا شك أن مؤتمر جوبا ٢٠٠٩ يعتبر نقله تاريخية فى حياة السودان، لأن وفاقا سودانيا بين كل هذه الأطراف الشمالية تحت رعاية جنوبية وإن كان ليس إجماعا يعتبر الخطوة الرئيسية فى التاريخ الحديث للسودان، لا يضعفها إلا عناصر كامنة قد تكون تدميرية فى نفس الوقت. لأن مشاكل من نوع سلوك حزب المؤتمر الشعبى بقيادة الترابى، أو «الإقصاءات» التى قامت بها الحركة الشعبية لتحرير السودان، أو الفشل فى التوصل لصيغة لحضور «أهالى دار فور»، كلها مطبات ينوء بحملها «الدينكا» وحدهم، ولا تكفى لمعالجتها التطمينات الصادرة فى خطاب «سيلفا كير» عن عمله الأكيد لجعل الوحدة جذابة، أو أن تقارب صيغة شمال/ جنوب ملزمة حتى إذا حدث الانفصال، كما أن أجواء الاطمئنان الشمالى إلى صيغة الكونفيدرلية لو حدث الانفصال تبدو رافعة إيجابية لفرص نجاح المؤتمر.

الأزمة الآن حول موقف الخرطوم.. وحلفاء كل الأطراف التى كانت فى جوبا. كيف سيمضى موقف هؤلاء جميعا، مع «روح مؤتمر جوبا»؟

هل ترغب حكومة الخرطوم حقا فى الوصول إلى انتخابات ٢٠١٠ واستفتاء ٢٠١١ بروح جديدة لصالح مستقبل ديمقراطى ووحدة وطنية حقيقية للسودان؟ فتتفاهم مع قوى جوبا تفاهما وديا، بحوار على الداخل وليس على الخارج أو الثروة، أم ستراها تراهن على ضعف مواقف معظم أطراف مؤتمر جوبا الحالية لتجهض محاولة الوفاق، وتضيف فشل جوبا الأخير لمحاولات الإجهاض السابقة جميعا بما سيسمى ويحسب على الشمال كله وليس على «نظام حكم» مختلف عليه؟

مثل هذا السؤال خاص أيضا بالأطراف الخارجية الدولية والإقليمية؛ هل يكسب الرهان الأمريكى وحده بسياسة ضبط سلوك الخرطوم عبر التظاهر بدعم الوفاق الديمقراطى فى جوبا حتى يستبعد المنافسات التى تهب دائما على الخرطوم دوليا وإقليميا؟ خاصة أن الإدارة الأمريكية تملك من وسائل «الدبلوماسية الناعمة» الكثير التى تلوح به فى كل اتجاه وتجعلها مؤثرة فى الخرطوم وجوبا على السواء؟

أم ترى تستطيع كتلة الوفاق هذه أن تكون مجالا للإغراء تلجأ إليه الأطراف الخارجية بما سيكون فرصة لدعم موقفها الداخلى نفسه؟ وهل يعتمد الأمريكيون مخططا ديمقراطيا حقا حتى نثق فى موقفهم فى اتجاه تحالف جوبا، أم أنهم يثبتون دائما أنهم غير راغبين فى المسألة الديمقراطية هذه كمحك فى معظم الإقليم الشرق أوسطى والأفريقى على السواء؟

وقد لوح المؤتمرون فى جوبا فى وضع اختيار للحكم- وأصدقائه بالحديث الحاد عن إجراءات ديمقراطية قبل نوفمبر ٢٠٠٩ لضمان أجواء انتخابات ٢٠١٠، فهل يمكن تصور ذلك.

الحكم فى الخرطوم الذى أبدى عدم حماسه فى أية أزمة لمواجهة مضارها على الخرطوم، لن يقبل استسلاما لتهديد موعده بعد شهرين! كما لن تحل مشاكل «أبيي» والإحصاء العام، وتهدئة المتحاربين، وصعوبات دار فور خلال الشهرين أو حتى أبريل ٢٠١٠ ولذا فإنى أتصور أن حل التهديد بمقاطعة الانتخابات لن يسهم فى معالجة القضايا الأخرى من قبل الحكم القائم مما لا يجعل الوحدة جاذبة بل لافتقاد الآمال كما حدث فى جوبا ١٩٤٧، ومن ثم تفتقد فرص الاستقرار. إن توجه خطاب جوبا إلى سدة الحكم فى الخرطوم وحدها إنما يعبر عن ضعف حقيقى للقوى

السياسية من جهة وإبقاء عنصر القوة والرهان فى الجنوب وحده. ولا يساعد فى إنقاذ الموقف فى «الأشهر القليلة» القادمة إلا أن نأمل فى تصور جديد يقول إن سيلفا كير يتعامل مع قوى سياسية محترمة يراهن بها على جوبا جديدة ٢٠٠٩، بينما يعيد الرئيس بشير السودان إلى أجواء عدم الثقة المتبادلة مثلما حدث فى جوبا ١٩٤٧ .

بقى الحديث عن أطراف أخرى إقليمية لا نعرف لها دورا حاسما ولا تتيح الخرطوم وجوبا فرصة لموقف هذه القوى المتواضع، لا من القاهرة أو الرياض أو طرابلس أو أبوجا.

الكل يراهن فى النهاية على انتظار رد فعل الخرطوم، التى قد تعتبر أن مؤتمر جوبا مجرد مناورة جنوبية وليس أكثر لأن «السلطة الجنوبية» ملتزمة فى النهاية بتطبيق الاتفاق المشترك لنيفاشا مهما كانت قرارات جوبا؟ أم تراهن حكومة الخرطوم على ضعف أحزاب الشمال والصراعات فى الجنوب لتكشف هذا الضعف خلال تحدياتها المتوقعة؛ واعتبارها لعنصر أمانها وحده بينما يمكن أن يكون «وفاق جوبا» جاذبا لانتعاش حقيقى للقوى السياسة الديمقراطية فيضع الحكم الإنقاذى فى مأزق يجبره على «إنقاذ» الوحدة الوطنية فى السودان.

■ ٦- العصا والجزرة فى المشهد السودانى:

يبدو أن شعار «العصا والجزرة» مقدر على المصائر السودانية، بما يتوجب التفكير، والأمل فى توقف هذه الآلية المرهقة التى تبلغ قمتها فى هذه الأيام، فى الموقف الأمريكى والداخلى على السواء. ولابد أن الجمهور السودانى قد تعب بما فيه الكفاية، وبما يلمح للكثير من التوقعات المتضاربة!

وتبدو «الحكومة الذكية» فى السودان، مركزة شطارتها دائما فى عبور «المفارق» بين «العصا والجزرة» خارجيا وداخليا بما لا يمنح أملا كبيرا فى استقرار قريب، لأن

أطراف «العصا والجزرة» أنفسهم ليسوا مستقرين، سواء كانت الإدارات الأمريكية، أو القوى السياسية الداخلية!

النظام السودانى الذى قاتل بحدة فى الجنوب، هو الذى بادر أوائل التسعينيات بإعلان «حق تقرير المصير» ثم ذهب ليعبر مفرق «العصا والجزرة» فى نيروبى مع «الإيجاد» والأمريكان، وعاد سالما على أية حال وإن كان السودان ليس سالما تماما عقب هذه الرحلة إلى «الجنوب» عبر «نيروبى». وهو نفسه الذى ذهب إلى «أبوجا» مهددا بعصا التمردات والتدخلات، وأملا فى الاستقرار بعد رحلة الجنوب، وإذ بالتوتر يعلو هنا أيضا، لكن النظام يعبر «المفرق» بين «العصا والجزرة» عبر تنافسات القوى الدولية المتنافسة على البترول، والقوى الداخلية المتصارعة فى «دارفور» .. وهكذا فعل فى الشرق، بل وفعل مع قوى التجمع فى القاهرة والخرطوم...لكن أقوى الضربات كانت فى مجلس الأمن والمحكمة الجنائية، كما كانت فى إعلانات الحملة الانتخابية نفسها للرئيس « أوباما» – بل وبعد انتخابه – حول القول بجناية «إبادة الجنس» فى دارفور مما يعرض السودان كله – وليس رئاسته فقط – للتدخل العنيف.

«وبعصا» هذا الاتهام بعدت الشقة فى المسافة بين العصا والجزرة هذه المرة، لأن القوى الداخلية أيضا باتت أمام خيارات التحرك بالعصى أمام النظام استفادة من هذه الظروف «التاريخية» الميسرة لحركتها الشعبية، خاصة وأن الموقف لم يسمح بتحركات «شعبوية» ناجحة من قبل القيادة السودانية وحزبها، مما احتاج لآليات جديدة لعبور «المفرق» بين «العصا والجزرة» ...لم يكن سهلا على أية حال وإن ظل ممكنا!

كان تعيين الولايات المتحدة – بقيادة أوباما – للمبعوث الجديد، «الجنرال

سكوت جرشن» عقب الصيف الأخير، بروحه «التفاوضية » العالية إشارة إنقاذ أولى للنظام السودانى. ويا للطرافة فى إعلانه أنه لا يتعامل مع الرئيس البشير المطلوب للمحكمة! ولكنه يسعى بحكمة بين القوى السودانية والأطراف المشاركة الخارجية. ونجح خلال جولاته بين الزعامات السودانية، وبين عواصم مثل القاهرة وطرابلس وأديس أبابا وقطر، بل وعبر محادثات «لأوباما» مع الصينيين والروس، والاتصالات مع الاتحاد الأوروبى مما جعل عنده الفرصة ليبدو مهددا للحكم من جهة (بالمحكمة) ومقبلا على «السودان» لاستمرار دفع مقولة الحل الشامل «بالتعاون» مع الأطراف الداخلية، وليس بعزلها من جهة أخرى (الجزرة). ويبدو أن تلك هى العناصر الرئيسية، أو المنتج الرئيسى لورقة الاستراتيجية الجديدة الأمريكية التى أعلنتها إدارة الرئيس «أوباما» فى ١٩ نوفمبر ٢٠٠٩.

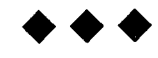
الأمريكيون فى مستنقع أفغانستان والعراق، لا يستطيعون المغامرة فى «دارفور» الآن بأية حال، لكن شعارات «الحرب الكاسحة» فى أفغانستان، والسيطرة باسم الأمن فى العراق لم تتراجع بأية مسافة عن نغمة الرئيس بوش نفسه، كما لم تتراجع نغمة مواجهة إبادة الجنس فى «دارفور». لكن العار العسكرى الذى يحيط «برئيس نوبل» فى آسيا، لابد أن تواجهه نزعة إنسانية نسبيا فى أفريقيا، ولذا تظل الاستراتيجية الأمريكية تتحدث عن حقوق الإنسان والاستقرار والسلام فى «دارفور» وجنوب السودان، وعينها على ضمان توزيع مناطق البترول باسم الحق فى توزيع الثروة، والحديث فى الحقيقة هو عن ضمانات من الأطراف المشاركة، لضمان المصالح الأمريكية، وإلا بقيت جماعة «إنقاذ دارفور» والكونجرس على سطح الإعلام الأمريكى. ولا شك أن النظام السودانى، الذى بدأ يشعر بأمان رئيسه النسبى تجاه نغمة المحكمة الجنائية، كما يشعر بألفة نسبية مع وجود المبعوث «الجنرال

جريشن» فى الخرطوم دون تصريحات مزعجة، بل وتلميحات الإستراتيجية الجديدة أكثر من مرة إلى توفير فرص «الحوافز إلى جانب إشارات عن فرص العقاب»، أى التلويح الهادئ بالجزرة والعصا فى آن واحد وليس تتابعا. والإيحاء بأن الحوار يجرى فى اتصال مع أطراف عربية وأفريقية مطمئنة للنظام السودانى، وفى نفس الوقت يظل مطلب حل مشكلة «أبيى» وكردفان ملحا... كل ذلك يجعل «للعصا والجزرة» احتمالات الفعل فى المشهد السودانى الحاكم، مع طمأنة النظام إلى إمكان تمرير الانتخابات – والاستفتاء عامى ٢٠١٠-٢٠١١ بأقل قدر من الإزعاجات.

الانزعاج الأكبر الآن، فى المشهد السودانى الداخلى، السياسى والشعبى، الذى تتحرك فيه قوى تناقض غريبة سيسعد بها النظام السودانى بالتأكيد. فما معنى كل هذه التصريحات والتمظهرات الصارخة للخلافات فى الحركة الشعبية أو ما حولها؟ الحركة التى جمعت القوى السياسية المعارضة فى مشهد جديد وقوى تماما فى جوبا منذ أسابيع، تمضى الآن وحدها – تقريبا – فى تظاهر احتجاجى فى الخرطوم (الاثنين القاسى ٧ ديسمبر)، وبعد إعلان عن حوار «الشريكين» حول «القضايا العالقة » يوم الأحد ٦ ديسمبر! والأدهى من ذلك هو قرار – بدا جماعيا – من جماعة جوبا أنفسهم للقيام بالمظاهرة ثم لا يحضر المظاهرة زعماء «الأمة» و«الوطنى الاتحادى» و«الشيوعى» .... والروايات عن الواقعتين مستفزة بالفعل لأية جماهير تأمل فى تحرك ديمقراطى حقيقى. فلا زعامة حزب الأمة تستطيع تبرير الموقف الذى بدا قويا فى جوبا بل وعلى لسان المناضلة «مريم الصادق المهدى» فى اجتماع أهل جوبا فى الخرطوم، ثم الغياب فى اليوم التالى، ولا تنسيق تفهمه الجماهير فى أحداث الاثنين التى بدت معزولة عن «الفعل السياسى» الجامع لكل أطراف المعارضة، ولا تفسير «للقاء زعماء الشمال وحدهم» (الرئيس البشير والسيدان

الصادق والميرغنى) بما يعيد المشهد السودانى كله لذكريات لا أريد أن أشيع الأسى حولها، من مؤتمر جوبا ١٩٤٧، إلى مفاوضات الاستقلال، إلى المائدة المستديرة ١٩٦٥، إلى مفاوضات ما بعد انتفاضة ١٩٨٥! ويظل السؤال الآن كئيبا بالفعل: هل يريد الشماليون أن يمضوا وحدهم، ما داموا بعد كل هذا لم يحققوا التفاعل من أجل سودان جديد؟

إن الجنوبيين الآن فى حاجة للبقاء فى هذا التحالف الشمالى الجنوبى مهما تعددت أطرافه، ومصالح المعارضة الجنوبية تبدو ملحة مع الجنوبيين، ويستطيع موقف منسق أن يجلب بعض «الجزرات» لكل الأطراف، لو لم يُترك الأمريكيون فى مأزقهم الحالى – يصيغون الموقف وحدهم للإيحاء بالتهدئة فى الساحة الأفريقية ولو مؤقتا. ولكن ما يبدو فى الجعبة ما زال قائما فى ثوابت إدارتهم السابقة حول «دولة واحدة ونظامان» وهذا هو المرجح الذى بدأت إشاراته بين السياسيين أنفسهم فى جوبا، وما زالت رياح «الكونفيدرالية» مطروحة لحل هذه التعقيدات بين السياسيين جميعا على الجانبين. كما يوحى تمسك النظام الحاكم ببقائه كما هو وبأى ثمن، وقدرته المستمرة على النفاذ بين «العصا والجزرة» حيث لايريد «شراكة حقيقية» فى حلول تفاوضية هادئة ولا يساعد الحكم فى ذلك إلا وجود قيادات حزبية تقليدية تعودت الحضور فى فراغات السلطة. ويبدو كل ذلك محيلا إلى تحضير تقليدى للانتخابات والاستفتاء نأمل أن تجنب السودان انفجارات لا تنفع معها حتى الكونفيدرالية المتوقعة.



الفصل السادس

أفريقيا....
وقضايا
الديمقراطية



■ المقال الأول:

ديمقراطية المؤتمرات الشعبية الوطنية فى أفريقيا

■ مدخل:

١- الصياغة الأولية لسؤال هذا البحث هى: هل نجحت ديمقراطية المؤتمرات الشعبية التى عرفها عدد كبير من الدول الأفريقية فى التسعينيات من القرن العشرين، فى إنجاز المشروع الديمقراطى للشعوب الأفريقية، مقابل المشاريع القائمة على ما يسمى «بالشمولية» أو «دولة الاستبداد»؟ ويتبع هذا السؤال بالطبع عدة تساؤلات فرعية قد تساعد على تقييم الحاضر، واستشراف مستقبل العملية الديمقراطية لا فى أفريقيا غير العربية وحدها ولكن على الساحة الأفريقية والعربية معا ...

والمقصود فى هذا المقال عرض تجارب لعدد من الدول الأفريقية، تحركت فيها الجماهير ضد نظم استبدادية عسكرية ومدنية، بل وضد كاريزمات شعبية فقدت هيبتها بالاستبداد. وفرضت خلال فترة الدراسة (تسعينيات القرن العشرين) أنماطاً من الفورات الشعبية الكاسحة باسم المؤتمرات الشعبية الوطنية، أو مؤتمرات السيادة الوطنية، والديمقراطية كما عبرت عنها تجارب ممتدة من بنين وغانا ومالى.... إلخ فى غرب القارة، أو زامبيا ومدغشقر.. فى شرقها.

٢- والسؤال المطروح هنا حول: مدى تشكيل مرحلة المؤتمرات الشعبية الوطنية فى التسعينيات من القرن الماضى - بآفاقها المثالية وتطلعاتها الاقتصادية الاجتماعية - لاستجابة فعلية للتحول السياسى الديمقراطى المنشود؟ أو معالجتها لأوضاع

الاستبداد أو تشكيل مرحلة انتقالية لما يمكن أن تستقر عليه النظم الاجتماعية السياسية فى القارة؟

والتركيز هنا على:

أ-صلة تجربة المؤتمرات الشعبية الوطنية بالأوضاع السابقة للدولة الوطنية فى أفريقيا والعالم الثالث عموما، بل وبظروف انهيار معظمها فى تلك الفترة.

ب -مدى نجاح المراهنة على قيادات كاريزمية، أو الخطابات الشعبوية بدون جدول أعمال ديمقراطى حقيقى؟

ج-وأخيرا لابد من الإجابة على سؤال ما إذا كانت هذه التجارب الشعبوية فى القارة الأفريقية والعالم العربى قد أسست لإعادة بناء الدولة الوطنية، أو الدولة التنموية الديمقراطية؟ أم أنها تركت الشعوب حبيسة برامج العولمة التى شوهت كثيرا من ماضى التحرر الوطنى، وأسست مجددا للاندماج فى خطط النيوليبرالية العالمية؟

تعثر محاولة الانتقال أو ظروف الانهيار

لا نستطيع القول منذ البداية أن الدول الأفريقية- جنوب أو شمال الصحراء – قد حققت نقلة ملموسة فى طريق التحول الديمقراطى فترة ما سمى بعملية المقرطة أو فوراتها منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضى. بل إننا إذا ما التزمنا بالمعايير الإنسانية والعلمية المعروفة لمقولات الاقتصاد السياسى على المستوى العالمى أو المحلى لن يسعنا إلا أن نكون أمام «سؤال التعثر» الذى ما زال يبحث عن أسبابه. وقد مضت حوالى ثلاثة عقود فى محاولة دائمة للإجابة، أو سؤال الواقع المتردى فى القارة إزاء المسألة الديمقراطية، دون الحصول على إجابة شافية. ولن يعيننا فى هذا المجال إلا أن تقف الجماهير من «مراحل التغيير»، موقف الصبر على المكاره، لمدى

قد يطول. فإذا كانت الرأسمالية الاستعمارية أو الإمبريالية ما زالت تواجهنا لأكثر من أربعة قرون، ومازالت تقاتل فى مواجهتنا بقوة العولمة العسكرية ، كما يعبر عن ذلك كثيرا سمير أمين – فإننا يجب ألا نتوقع تحولات كبرى فى بيئتنا السياسية – ناهيك عن الاقتصادية – فى عدة عقود.

ونحن نعرف الجهد الذى لا ينكر على أرض القارة لمحاولة بناء الدولة الوطنية أو الأمة / الدولة ، الحديثة أو التحديثية فى الظروف الصعبة لتصفية الاستعمار. فإذا اعتمدنا كل الفترة التى أعقبت الحرب الاستعمارية ثم الإمبريالية فى الجزء الأكبر من القرن الماضى، واعتبارها مرحلة تحرر أولية فإن علينا الآن تقدير الظروف الأصعب للدخول أو إنجاز بعض المكاسب فى «مرحلة التحرر الثانية» التى أطلقناها على السنوات الأخيرة من القرن الماضى. ولا شك أنه قد ثبت أن عملية التحرر السياسى الوطنى كانت أقل تعقيدا إلى حد كبير من مصاعب الإنجاز فى مرحلة التحول الديمقراطى، نتيجة التعاون الجماعى الذى شهدته القارة فى المرحلة الأولى، مقابل التعقيدات الاجتماعية التى تلتهم إنجازات المرحلة الثانية. وقد نؤكد أن حالة «تشرزم» القوى الاستعمارية نسبيا، ووجود القطب الاشتراكى القوى فى مقابلها، فى المرحلة الأولى يجعل الأمر أقل وطأة من أثر «التركز العالمى» الجارى للقوة الإمبريالية، والذى تساعده كثيرا حالة التشرذم الأفريقى والعربى.

العامل الخارجى حاضر إذن فى المرحلتين، لكن الوعى السياسى العالى نسبيا، وحضور الكتلة الوطنية الجماعية أحيانا كان عاملا مواجها من الداخل، وإن ببنيته الهشة التى لم تتحمل ضغط الخارج كثيرا لأسباب لا نجهلها. وقد أصبحت معظم النظم المحلية نتيجة هذا الضعف مسئولة بشكل متصاعد أمام القوى العالمية المركزية، ورأسماليها ومانحى القروض والمساعدات لها، بأكثر مما هى مسئولة

ديمقراطياً أمام القوى الاجتماعية الشعبية صاحبة المصلحة فى بلادنا وصاحبة الحق فى المساءلة، وذلك بسبب الأفق المسدود أمام هذه الأخيرة تنظيميا وتعليميا، ويمكننا هنا إبراز ملامح فترة الانهيار هذه فى الآتى:

أ-لم تستطع «الدولة الوطنية الحديثة» المتوخاة فترة التحرر الوطنى، أن تمهد سياسيا أو ترتب بقواها الاجتماعية أو المؤسسية لفترة المواجهة العسيرة، بعد سقوط قياداتها النخبوية أو الكاريزمية فى فترة ، ثم سقوط سندها (الاشتراكى) الفعال بدرجة أو أخرى فى فترة تالية. وصاحب ذلك توجه متسارع من قبل البرجوازية المحلية التابعة وفئاتها الجديدة، بتراثها التربوى والاستهلاكى نحو «الطبقة الأم» السائدة فى الغرب مرة أخرى، تشوهها فى ظل آليات العولمة البنيوية، لشل التراكم أو المشروع الكبير فى بلدان العالم الثالث.

ب-أحكمت سياسات التكيف الهيكلى أو ما سمى «بالإصلاح» الاقتصادي وبرامجه تكريس عملية العزل والإقصاء لأوسع الجماهير الفقيرة، واستبعاد فئات الطبقة الوسطى والمثقفة بل وإنهاكهما معا. ومثل ذلك آلية تاريخية مباشرة لاتساع القاعدة الشعبية المحرومة، وذات التوقعات فى العدل الاجتماعى والحرية معا. من هنا كان من السهل على القوى الخارجية أن تضاعف إدماج كل المشهد فى السوق العالمى الآخذ فى التوحد وليس مجرد تهميشه.

ج- أدى غياب التنظيم السياسى، الشعبى الديمقراطى، والذى يقوم على تحالفات طبقية جديدة وفعالة (كما رأى ارشى مافيجى) إلى عدم حضور بديل قادر على خطوات التحول الديمقراطى الأقدر بدوره على الصمود. ومن هنا سيطرت على فترة القلق أو الانهيار ما عرفناه من الأشكال الفوضوية أو اللجوء لصوفية سلفية فكرا ودينا، أو الانكفاء على الذات القبلية أو لعرقية أوالطائفية، توقعا

لخلاص لا تتوفر له هذه المرة شخصية كاريزمية أو مشروع وطنى محدد المعالم.

وقد أتاح ذلك لآليات العولمة الجديدة اكتساح كثير من جبهات الفكر ومواقع المقاومة المنتظرة لأكثر من عقدين (أواخر القرن العشرين)، على المستوى الأفريقى، والعربى على السواء. ولم يُجدِ إزاء ذلك استمرار بعضنا ممثلا «لجيل الأسف» على الماضى، بل لا يكاد المرء يرى أثرا بعيدا لجهود ودراسات كثيرة من منظمات بحثية وثقافية بل وإقليمية، أفريقية وعربية.

وقد صدرت أفكار كبرى بالفعل فى مواجهة الخطاب العولمى من مؤسسات وشخصيات مثل «سمير أمين» و«مكانداويرى» و«ارشى مافيجى» و«أديبايو أولوكوشى»، و«صادق رشيد» و«بيترانيانجو» وغيرهم فى أعمال أصدرتها «كوديسريا» واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومراكز بحثية فى الشمال والجنوب من القارة، مما يجب أن يظل موضع التثقيف السياسى النشط للأجيال الجديدة، ومجالا لدراسة البدائل عند الإجابة على الأسئلة الصعبة حول حقيقة جدل عملية التحول الديمقراطى المنشود، وآليات الخلاص.

لكن ما يجب الانتباه له أيضا هو انطلاق ترسانة من خطابات المنظمات الدولية والشخصيات والمؤسسات الخاصة المتناغمة مع غزوة العولمة النيوليبرالية تسوّق لمفاهيم وبرامج عن الفقر وليس «سياسات الإفقار» وعن «العمل الأهلى» التقليدى، وفشل الدولة، وليس عن القوى والحركات الاجتماعية أو التوزيع العادل للثروة، وكل ذلك يحوم حتى الآن فى بعض الأفق العربية والأفريقية، رغم الفشل الذريع الذى تواجهه هذه السياسات والمفاهيم. ولم تساعد التطورات الذاتية فى مجتمعاتنا طوال العقدين الأخيرين على تمهيد الطريق للتحول الديمقراطى المنشود حتى الآن، لظروف قد نستطيع ذكر بعضها مع عرض بعض مشاهد

التحول الديمقراطى المجهض فى عدد من المواقع الأفريقية.

المشاهد:

تعددت أنماط المشاهد الانتقالية خلال الربع قرن الأخير فى محاولة لمعالجة مشكلات ربع القرن السابق عليه! فهل كان ذلك محاولة تجديد حركة التحرر السياسى الاجتماعى فعلا بشروط جديدة، أم محاولة اختراق صعوبات اشتدت على شعوب القارة نتيجة القهر الخارجى والداخلى معا، فقامت جماهيرها بمحاولات عفوية، لا نرى من آثارها الآن إلا العودة لأشكال من الاستبداد المحلى فى ظروف عولمية؟ لن نعيد تكرار تساؤلات سبقت الإشارة إليها لكن دعونا نمضى إلى قراءة بعض المشاهد التى تمت دراستها فى كثير من المصادر، وبات علينا أن نستخلص منها بعض الدروس، حيث لا مجال لإعادة التفاصيل.

المشهد الأول:

فى تقديرى أننا لا بد أن نبدأ من تعديل نقطة الانطلاق المألوفة فى دراسة «عملية المقرطة» التى تؤرخ بحركة المؤتمرات الشعبية أو مؤتمرات السيادة الشعبية التى عرفتها سنوات ١٩٨٩/ ١٩٩٢ على وجه الخصوص فى ست أوسبع تجارب معروفة فى غرب ووسط أفريقيا (بنين- النيجر- مالى - ساوتومى - بوركينافاسو- الكونغوبرازافيل ...إلخ) . ونقترح أن يكون المشهد الأول من تجارب « ديمقراطية الزحف » إلى العاصمة أو الاستيلاء عليها بزخم شعبى معد سلفا ، بعد فشل محاولات «التفاوض الاجتماعى » أو حتى فشل التهديد بقوة الكفاح المسلح مع النظم القائمة. ونحن هنا أمام تجارب تبدأ من السودان - أبريل ١٩٨٥، وتمتد إلى أوغندا (١٩٨٦) وأثيوبيا (١٩٩١) وإريتريا (١٩٩١) لتنتهى إلى زائير (الكونغو الديمقراطية حاليا) (١٩٩٦)، هذه المشاهد الكبيرة فى تاريخ محاولات الانتقال،

تتجاهلها أجهزة الإعلام والتثقيف لأسباب أعتقد أنها تتعلق بعدم مسايرتها لموضة الحديث عن الليبرالية الجديدة فى أوائل التسعينيات، أو لأنها ذات زخم شعبى مثير يخشى البعض من تكراره، أو لصلة بعضها بأبعاد أيديولوجية – وإن تاريخية، ولنمر فى عجالة على بعضها:

أ-فالتجربة السودانية مثلا تكشف عن تصاعد معظم العناصر السابق ذكرها، فالثورة فى جنوب السودان ذات طابع مسلح، ملغوم بأفكار شعبوية وماوية من أثر مدرسة «دارالسلام» فى الفكر السياسى، لا تتردد فى طرح «الزحف على الخرطوم» الغارقة فى رأسمالية طائفية تقليدية، وتلتقى عندئذ بثورة «القوى الحديثة » فى الخرطوم على نفس هذه «الأهداف» التى راحت تحتمى بالموجة الدينية الإسلامية الصاعدة (تحالف جعفر نميرى والترابى) رافضة التفاوض على أى تغيير فى الموقف إلا بالقوة !.من هنا يحدث انفجار الانتفاضة الشعبية فى الخرطوم فى أوائل أبريل ١٩٨٥ بحماية عناصر عسكرية وطنية سرعان ما تنسحب أمام الائتلافيات الشعبية. ولكن؛ مع افتقاد البرنامج التحالفى الصحيح، سرعان ما تسلم هذه الحركة الشعبية نفسها لقوى تقليدية جديدة لا تنجح فى إنجاز شئ حقيقى حتى يقع انقلاب ١٩٨٩ الذى ينسف كل المكتسبات لصالح برجوازية إسلامية أكثر حداثة، وليست بالتأكيد أكثر ديمقراطية !

ب-لن نمضى فى تفاصيل أكثر عن أوغندا وإثيوبيا وإريتريا، ففى ظل خلفيات إيديولوجية، يمكن أن تجمع بين «جون جرنق» و«موسيفينى»، و«أفورقى» و«زيناوى»، انطلقت حركات شعبية، تحريرية، وبالمثل بعد فشل التفاوض السياسى أو الاجتماعى. تلجأ القيادة ذات الطابع الشعبوى بدورها إلى «ديمقراطية الزحف» على العاصمة، الزحف على السلطة، بأكثر منه لتقسيم الثروة. وإذ بنا لا نشهد آثارا

تذكر لذلك عند القواعد الشعبية التى زحفت بهذا الشكل الجديد طمعا فى «ديمقراطية جديدة » وعد بها بعض الزعماء، ضد استبداد شامل تحدث عنه الجميع.

ج-تجمع تجربة الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) بين فلسفة التعبئة ومقرطة الحركة الشعبية بأسلوب المؤتمرات الشعبية أو ما يسمى ببرلمانات الشوارع والأقاليم على مدى ثلاث سنوات (١٩٩٣-١٩٩٦) حتى تم «الزحف على النظام» فى العاصمة وإسقاطه فى مايو ١٩٩٧ ، وقد كتب أحد قادة هذا التحرك (وامبا دياوامبا) باستفاضة عن هذه التجربة الحية، ولكنه أيضا كشف عن حجم الصراعات وآثار التفتت الاجتماعى. بتدخلات فعلية من قبل الاحتكارات الدولية والإقليمية التى سرعان ما فرغت التجربة من مضمونها على النحو الذى نراه الآن دون تقدم ديمقراطى تحويلى حقيقى تطلع إليه هذا الشعب المناضل لأكثر من نصف قرن ..

المشهد الثانى:

نحن هنا أمام المشهد الشائع للمؤتمرات الشعبية الوطنية التى غيرت نظما سياسية عاتية الاستبداد بتحالف العسكر والفئات التقليدية أو التجارية فى منطقة عرفت الانقلابات العسكرية منذ منتصف الستينيات ضد مشروعات الدولة الوطنية. ومنطقتنا فى المشهد هى الفرنكفونية غالبا فى غرب ووسط أفريقيا حيث التأثير الفرنسى الثقافى والامبريالي، ومشروطياته الاقتصادية للديمقراطية الليبرالية أقرها «ميتران» نفسه من منصة أفريقية فرنسية (أبيدجان) منذ أوائل الثمانينيات. ولم يُجد تحالف مثل هذه النخب الاندماجية، فى تجنب معاناة شعوب المنطقة لأسوأ مستويات الحياة فيها. والمدهش هنا أن يتوفر للبلدان الماثلة فى هذا المشهد مثل بنين – مالى – بوركينافاسو –الكونغوبرازافيل –ساوتومى...نماذج من النظم ذات

الادعاءات التقدمية إلى جانب نظم تقليدية أو ذات طابع عسكرى أبرز، لكنها جميعا فشلت فى استمرار نموذج الدولة التى تمسكت بها كأداة للسيطرة وليس «الحكم الجيد» ناهيك أن يكون شعبيا. وبهذا الضعف الداخلى استطاعت مصالح خارجية تخشى المنافسة فى مناطق النفوذ (التصارع الفرنسى الأمريكى) أن تدفع بفئات جديدة قادرة على تغيير الموقف لصالحها، كما ثبت عن ضآلة نتائج الثورات الشعبية فى هذه المنطقة.

لكن الذى لا ينكر هنا أن تحالفات شعبية واسعة عرفت طريقها إلى الساحة السياسية مثلما حدث فى النيجر ومالى وبنين، وفرضت على الساحة أشكالاً ومسميات جديدة تماما على المصطلح السياسى الأفريقى مثل المؤتمر الوطنى (النيجر) ومؤتمر السيادة الشعبية (بنين) والجبهة الشعبية (بوركينا فاسو) ولجنة المبادرة الوطنية الديمقراطية (مالى) والمجلس الوطنى (الكونغو) ...

وفرضت بعض هذه التجارب دون أجندة سابقة جمعيات تأسيسية لدساتير جديدة وأجرت بشأنها استفتاءات حرة (بنين – مالى- غانا)..

ويذكر لهذه الظاهرة التى لا نعرف عند معظمها أى بعد أيديولوجى مسبق للتشكيل الطبقى البسيط أنها تحدت نظما ذات أساس ايديولوجى (بنين- الكونغو برزافيل) بل وتحدت القوة العسكرية المتسلطة (النيجر –مالى). وذلك نتيجة قوة ذاتية لا يجرى الحديث عنها، مثل أشكال احتجاجية للطلاب وإضرابات عمالية واسعة (مالى – بوركينا فاسو). وقد تكون مشاركة هذه الفئات ذات التاريخ الاجتماعى السابق، أو التى تأثرت بالحركة الديمقراطية فى بلاد المستعمر القديم نفسه، قد يكون ذلك قد ساعد فى منحها قوة التنظيم والتحدى وطرح المطالب السياسية والدستورية المنشودة. وهذا ما يفسر وصول بعض المثقفين الوطنيين من

وجوه الحركة الشعبية بالفعل وبالانتخاب الحر إلى سدة الحكم باسم هذه الجماهير مثلما حدث فى مالى (عمر كونارى) أو النيجر (أندريه ساليفو) ..

ومرة أخرى نصل إلى السؤال المقلق : لماذا لم تستقر حركة تحول ديمقراطى بهذه الجدة والأساليب لتشكل مرحلة انتقالية حقيقية فى حياة هذه الشعوب؟

قد نعود لاحقا لمغزى تعبيرات «أرنستو كلاو» عن أنه « لم يتوفر لهذه المؤتمرات الشعبية بصورتها الشعبوية العامة هذه حركة نقدية للمجتمع القائم، ولا نظام مؤسسى مقترح» . ومن هنا سهل احتواؤها...!

المشهد الثالث:

نستطيع فى المشهد الثالث أن نقول إن دور الدولة فى التغيير، بل ومستقبل التنمية، يظل قائماً، وقد شهدنا تغير موقف المؤسسات الدولية نفسها من هذه المسألة فى تغير خطابها من الهجوم الشرس على الدولة أوائل الثمانينيات إلى التراجع عن ذلك فى منتصف التسعينيات، عندما أدركت فى تقارير التنمية البشرية الصادرة عنها أن انسحاب دور الدولة الكامل لا يمكن أن يتيح الطريق للتنمية كما تصورت، وقد مثلت غانا وزامبيا، بل ومدغشقر وبوركينا فاسو نفسها، هذا النموذج إلى حد كبير، بل واحتاج الأمر لنفس الدور الكاريزمى فى غانا، وأحياناً فى زامبيا ومدغشقر، رغم سمة بعضها العسكرية أو اليسارية، لتأكيد موروث الدولة تحديداً؛ حتى وهى تلتزم بكل عناصر برنامج التكيف الهيكلى. ولا تنس أن مصر فى الشمال الأفريقى تمثل نموذجاً حيًا لهذه العملية.

فى غانا على سبيل المثال، لم يستطع استدعاء نموذج الدولة الكاريزمية فقط على يد «جيرى رولنجز» أن يحقق التنمية الديمقراطية عبر برنامج التكيف الهيكلى أو حملات مواجهة الفساد، أو ببرنامج الكتاب الأزرق فى يوليو ١٩٨٧ .

ولم يفد ذلك التجربة إلا فى اللجوء إلى «الدولة الشعبوية» التى تكرر استغلال نموذجها فى انقلابات وعودة «رولنجز» إلى قمة السلطة بمساندة آليات الحركة الشعبية مثل اللجان الوطنية للديمقراطية وتأسيس ديمقراطية المشاركة عبر مجالس الحكم المحلى ومؤتمراتها الوطنية ثم تكوين «لجان الدفاع عن الديمقراطية» بعد وضع دستور محكم وشعبى فى أبريل ١٩٩٢ . وهو الدستور الذى تطورت فى ظله الحياة السياسية، وعاد فى إطاره نظام التعدد الحزبى الذى شهد تحرراً ليبراليا، قاطعت خلاله الأحزاب انتخابات ١٩٩٢ ثم دخلتها عام ١٩٩٦ . وفى الحالتين فاز «جيرى رولنجز» بأغلبية محدودة لتمسك الجماهير بنموذج دور الدولة وقوتها.

وتقدم «زامبيا» فى تطورها اللافت نموذجاً آخر لسقوط الدولة الكاريزمية، إذا اشتدت حالة فسادها السياسى كما حدث بسقوط رمز كبير للدولتية مثل «كاوندا» عام ١٩٩١ . ذلك أن الدولة فى حالة «زامبيا» لم تستجب أو تقدر الرسالة التى وصلتها باضطرابات العمال والطلبة طوال الثمانينيات، واكتفى كاوندا بالتلويح بتعدد الأحزاب، وإجراء الانتخابات تحت سيطرة حزب «يونيب» الحاكم والتاريخى، ولكن وقد وصل الأمر إلى «ثورة الخبز» عام ١٩٩١ ، فقد أسقط ذلك دور القيادة الشعبوية «لكاوندا» وطرح مبدأ التداول والتعددية بإلحاح جعل زعيماً مثل كاوندا يحصل فى انتخابات ١٩٩١ على أقل من ٢٥٪ مقابل «شيلوبا » زعيم العمال الذى حصل على ٧٥٪ من الأصوات فى إطار حركة حزبية تضم أحد عشر حزباً سياسياً فى مقدمتها حركة الديمقراطية التعددية MMD التى يقودها الزعيم العمالى «شيلوبا». لكن شيلوبا نفسه بدلاً من أن يستفيد من مرحلة الانتقال باستعادة قوة المنظمات الشعبية الديمقراطية، راح يستفيد من حنين الجماهير إلى الزعامة الكاريزمية ملغوماً بألوان الفساد التى أطاحت به هو نفسه عبر قوة معارضة مثل

«المؤتمر الديمقراطى» لزامبيا عام ٢٠٠١.

المشهد الرابع:

يضم مشهدنا هنا نماذج التفاف بعض القيادات على الحركة الديمقراطية فى ظروف ممكنة للتغيير، وأخرى تلتف فيها القيادة على حالة مقرطة مؤسسية قائمة، وذلك عن طريق توريث السلطة الطبقية؛ ولو بنوع من تزييف الإرادات. وقد كانت كينيا دائما مثالا محتملا للتغيير الديمقراطى لو احترم مبدأ التعددية القائمة بالفعل أمام نفوذ حزب «كانو» منذ مدة، ولكن الطبقة الحاكمة برعاية الرئيس السابق (أراب موى) سرعان ما أدارت الاختلافات المألوفة بين القوى السياسية الديمقراطية لتحشد لبقاء قيادتها هى التقليدية (أراب موى) وها هى المسألة تكاد تتكرر فى المشهد الكينى مؤخرا رغم صخب الحركة الديمقراطية الشعبية فى أنحاء كينيا. وفى مثل هذه الحالة تتحول الحركة الديمقراطية الشعبية إلى شراذم قبلية وجهوية لا تتيح مستقبلا للتحول الديمقراطى. لعل مثال «التوجو» فى أقصى الغرب من القارة يعبر عن حالة مثيرة للسخط بين أنصار التعددية والديمقراطيات الليبرالية، إذ إن «التوجو» وهى أحد قواعد الليبرالية الفرنكفونية لم تستطع الإفلات من يد رئيس مخضرم مثل الراحل «أياديما» إلا بموته! وحتى عند هذه اللحظة الإنسانية الصعبة لم يدرك الفقيد قيمة أن يترك البلاد لتطور ديمقراطى تنموى محتمل، فورث ابنه الحكم وهو على فراش الموت وبإجراءات برلمانية لا مجال لاستدعاء تفاصيلها هنا.

وإذا كانت كينيا أو التوجو أمثلة تقليدية، وقديمة، فإن حالة نيجيريا وجنوب أفريقيا تطرح مثالاً مدهشاً لدول استطاعت فى ظروف خاصة أن تؤسس حالتها الديمقراطية، وإذ بهذه الحالة تُخلّق قيادة ذات مطامح غير ديمقراطية تقفز على

المستقبل بترتيبات توريث طبقية صارخة تنفى عن البلاد أية فرص حقيقية لاضطراد التحول الديمقراطى، والرئيس «مبيكى» يحاول تأكيد استمرار الوضع الطبقى عبر سلطته فى حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى، ذى الأساس الديمقراطى الحقيقى ليدفع رئاسة الدولة مرة أخرى لنفس اتجاهه بطريقة غير ديمقراطية عندما يحين موعد تنحّيه عنها (٢٠٠٩)، حيث لا تسمح ظروف جنوب أفريقيا ببقائه بالقوة مثل التوجو وغيرها من الدول الصغيرة. وبالمثل فعل قبله الرئيس «أوباسانجو» فى نيجيريا حيث لجأ لفكرة «المؤتمر الشعبى الديمقراطى» أمام تعدد مثل هذه المؤتمرات فى نيجيريا نفسها أملاً فى ترسيخ الديمقراطية، وإذ بالرئيس «أوباسانجو» يعمل على تعديل الدستور لاستمراره هو فى السلطة (عند موعد تغييره فى أبريل ٢٠٠٧) بل ودعم السلطة المركزية التى تتسم بقدر من الديمقراطية الفيدرالية حتى الآن، بهدف استمرار النفوذ الطبقى المساند له فى قمة السلطة، وعندما تفشل المحاولة، ولا تجد المؤتمرات الشعبية الأخرى طريقاً للضغط تنجح الانتخابات الليبرالية الديمقراطية فى أن تدفع بالرموز الموالية إلى هذه القمة فى ظل وضع ليبرالى تقليدى يقطع طريق التحولات الديمقراطية المؤملة فى نيجيريا. وفى الحالتين، الجنوب أفريقية والنيجيرية، تتفجر المطالب الديمقراطية الشعبية بوسائل أخرى تكاد تشعل الموقف كله على نحو ما نرى من إضرابات شاملة فى جنوب أفريقيا، وفى إضرابات وتمردات فى نيجيريا تكاد ترفع شعار العمل المسلح بديلاً للعمل الديمقراطى نتيجة انسداد الأفق أمام الحركة الديمقراطية الشعبية.

الخلاصة: تساؤلات جديدة

كيف نخلص إلى نتائج محددة من تجارب الإرهاصات الديمقراطية التى أثارتها حركة المؤتمرات الوطنية، أو الفورات الشعبية التى عرفتها الساحة الأفريقية أواخر

القرن العشرين فى محاولة «تحريرية اجتماعية» نسبياً مقابل حركة التحرر الوطنى الأولى؟ ولماذا لا نجرؤ على القول بأنها كانت حالة انتقالية فعلية إلى آفاق التحول الديمقراطى الرحب مهما صعبت ظروفها؟

إن الإجابة على هذا السؤال العام ستستدعى مرة أخرى عدداً من الأسئلة التى تضعها هذه التجارب أمام عيوننا لتأمل جديد أو بأمل أن تقوم تحالفات شعبية جديدة بدفع الإجابات فى الطريق الصحيح، وإن طال به الأمد.

أولاً: لابد أن نستعيد سؤال «أرنستو كلاو» عن مدى قوة التوجه النقدى الاجتماعى لدى هذه الحركات التى وقعت فى أنحاء القارة. ولنحاول الإجابة مع آرشى مافيجى بأن نفس عناصر البرجوازية الصغيرة القائدة لم تستطع أن تشكل قيادة شعبية للجماهير، بينما حركة المجتمع المدنى والمنظمات الشعبية بهذه الهشاشة.

ثانياً: أن المجالس الوطنية، ومؤتمرات القيادة الشعبية الوطنية، لم تستهدف إقرار مبدأ «تداول السلطة» بشكل مؤسسى، وإنما هى تستجيب بسهولة للنزعات الكاريزمية الأقرب للشعبوية والفوضى بما يجمدها عند «نقل السلطة» لفئات جديدة وليس «تداولها». وهو ما أدى إلى جعل مفهوم «الدولة» أداة للسيطرة الجديدة وليست آلية للتنمية عبر آليات تدخلية عميقة التأثير. الدولة فى ظل التغيرات التى وقعت أصبحت من آليات العولمة وأسيرة النيوليبرالية ومن ثم فليست موضع مساءلة أمام الحركة الشعبية وإنما أمام الأجهزة الدولية الممولة لها من الخارج. بل ورأينا مرحلة تسيطر فيها طبقة أو فئة معينة تقوم بتوريث الدولة، لأبناء الفئة أو أبناء الرؤساء القدامى، ومن ثم استحال إقرار مبدأ تداول السلطة.

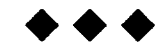
ثالثاً: سوف لن نستطيع عزل التجارب الأفريقية عن مثيلتها فى أوربا الشرقية، وهى التى عرفت نفس الظواهر فى نفس الفترة. بل إن الحالتين لا تنفصلان عن

الواقع العربى نفسه، ومن ثم فالتساؤل يتعلق بمدى العلاقة بالنظام العالمى وآليات الرأسمالية العالمية «المتوحشة» التى تتخذ الليبرالية والديمقراطية أحد أدواتها فى ترويج سياساتها فى الاحتواء أو خلق الفوضى البناءة.

رابعاً: هل نستطيع القول بأن تجارب شرقى آسيا من جهة وتجارب أمريكا الجنوبية من جهة أخرى جديرة أيضاً باهتمام أصحاب التجارب الأفريقية والعربية، علماً بأن تأريخ التطور الاقتصادى فى المنطقتين يثير بعض المشاكل فى الإجابة؟

خامساً: هل سؤال الدولة التنموية الديمقراطية، القائمة على المأسسة وتدخلية الدولة، واحترام الاستقلال الذاتى، يعتبر مطروحًا؟ إن مثقفاً مثل جبرين إبراهيم يعتبر أن «اللبرلة» هى جزء من العملية الديمقراطية وهو يتحدث عن متطلبات دستورية وانتخابية عديدة يمكن إنجاحها أو الاستفادة منها وإلا تحولت إلى معكوسها؟ وكتب ذلك منذ بضعة سنوات. فهل تراه شاهداً على فشل هذا المطلب نفسه الآن؟ أم ترانا أمام رغبة البعض فى قدر من التوافق الجماعى أو خلق القدرات التفاوضية اجتماعيًا لطرح بديل مواجه لا مقاتل بالضرورة؟

إن إنجاز عملية ديمقراطية حقيقية على المستوى الأفريقى والعربى.. يتطلب تحليلاً اجتماعياً لقوى تحالف شعبى جديد، لا يستسلم للشعبويات الكاريزمية، ولا للادعاءات الأيديولوجية الفاشلة، وإنما يضع عملية التحول الديمقراطى ومراحله الانتقالية كهدف أكيد لعملية تفاوض اجتماعى حقيقى بين فئات المجتمع الوطنية والديمقراطية.



■ المقال الثانى:

التجربة الأفريقية فى تداول السلطة

■ ١-خصوصية التجارب الأفريقية:

كثيراً ما تتهم التجارب الأفريقية بأنها الأكثر تعرضاً للاضطراب والاستبداد؛ مرتبطاً ذلك بالانقلابات والفساد، وعدم شرعية النظم.. إلخ. ورغم وجود الأمثلة على ذلك هنا وهنالك، لكن الخطير بالنسبة للوعى العام فى بلادنا وطبيعة تكوين الثقافة السياسية عندنا، هو هذه «المطلقات» والتصور الكلى للقارة على هذا النحو، بما يوحى فى كثير من أجهزة الإعلام على الجانب العربى أننا -فى النهاية- أسعد حالاً! وحيث تثار هذه القضايا على الجانبين فى هذه الأيام بشكل لافت نتيجة تعرض أكثر من دولة عربية لمطالب التغيير أو تعرض دول أفريقية وأفريقية عربية للاضطراب فإنى اقترح أن نعيد قراءة تاريخ الخريطة السياسية لأفريقيا بشكل مختلف، لعلمى أن حالات الانتظام السياسى واحترام الشرعية والدستورية فى عدد كبير من الدول الأفريقية غير العربية تتفوق على حالة الجمود العربى بشكل ملحوظ؛ وذلك على مدى الربع قرن الأخير على الأقل. لقد شاركت أفريقيا معظم دول العالم الثالث فيما سبق هذه الفترة -وعقب موجة الاستقلال- فى مظاهر تتعلق بهيمنة الدول والتنظيم السياسى الواحد والمقولات والصياغات حول القطاع العام... إلخ. وارتبط بذلك ما قيل عن سلطة الزعامة «الكاريزمية» وعن هيمنة الأيديولوجيات.... إلخ، لكنها فى أعقاب السبعينيات شهدت أوضاعاً اقتصادية واجتماعية جديدة، حملت شعار الليبرالية الاقتصادية نتيجة التسليم بشروط صندوق النقد والبنك الدوليين، وتحكم النظام الاقتصادى العالمى، بما طرح

بالضرورة على معظم بلدان العالم الثالث؛ وبينها أفريقيا والعالم العربى، قضية التحرير السياسى والديمقراطية أيضاً. فكيف كانت النتيجة على المستوى الكلى الأفريقى، مقارنة بما شهده العالم العربى من جمود الأوضاع رغم التوسع فى عملية الانفتاح الاقتصادى ووفرة الثروات المتدفقة أو التطورات الجذرية فى البنية الطبقية والموالاة السياسية مع عالم الليبرالية نفسه؟

اختلفت ردود الفعل الأفريقية كثيراً فى تقديرى عن رد الفعل العربى بما يظل مجالاً للتأمل. وقد خضع الجميع لعملية القهر الاقتصادى ونتائجه فى التدهور والعجز باستثناء البتروليين بالطبع، ومع ذلك تسجل معظم التقارير الاقتصادية أن أكثر من خمسة عشر دولة أفريقية أصبحت تدور بين معدل تنمية ٥-٧٪، وهى نسبة، فى عدد الدول أو النمو- تتفوق تلقائياً على الحالة العربية.

لكن موضوعى هنا يتعلق بالأوضاع السياسية التى كان ينتظر أن ترتبط بهذه الليبرالية الاقتصادية، ويصر القادة العرب على أنه لا صلة بين المجالين! وأول ما يرتبط بهذه الليبرالية الاقتصادية هو التعددية وإمكانية تداول السلطة مع تغيير الزعامات والحكومات وفق سياسة ديمقراطية متفق -أو مُتصارع- عليها. وعندما استعرضت الحياة السياسية فى القارة الأفريقية غير العربية - كوحدة تحليل كلية، وجدت عدداً من الظواهر التى تتعلق مباشرة بتداول السلطة والقبول بالتغيير السلمى جديرة بالانتباه من أجل مستقبل أفضل:

* هناك ستة زعامات تاريخية، تنحى أربعة منهم من موقع الرئاسة بالتفكير الشخصى الهادئ فى الموقف الداخلى واحتياجاته وهم ليوبولد سنغور فى السنغال (١٩٨١) وأحمدو أهيدجو (١٩٨٢) فى الكميرون- وجوليوس نيريرى فى تنزانيا (١٩٨٥) ومانديلا فى جنوب أفريقيا (١٩٩٩).

كما قبل ثلاثة آخرون نتائج الضغط الشعبى من أجل التغيير، وفى انتخابات عامة مثل كينيت كاوندا فى زامبيا (١٩٩١) وهستنجز باندا فى مالاوى (١٩٩٤). وأراب موى فى كينيا (٢٠٠٢).

*شهدت القارة خلال ربع القرن الأخير أيضاً ظاهرة تنحى قيادات عسكرية جاء بعضها فى موجة الانقلابات العسكرية السابقة فى القارة، لكنهم لم يستطيعوا مقاومة الحركة الشعبية التى فجرها فشل السياسات الاقتصادية القائمة، فقبلوا قرارات الحركة الشعبية بالتغيير أو أُزيحوا -سلمياً- فى أجواء المظاهرات الشعبية نفسها على نحو ما حدث فى بنين (١٩٩١) وتوجو (١٩٩١) ومالى (١٩٩٢) وغانا (١٩٩٢). بل ونال التغيير قيادات عسكرية كانت ذات ثقل شعبى نتيجة طرحها للبرامج أو تداولها لأفكار التطوير والتنمية، مثلما حدث فى مدغشقر مع الرئيس راتسيراكا (١٩٩٢). ونفس الموقف هو الذى طال فى إطار آخر وضع الرئيس «أوبا سانجو» (نيجيريا) الذى عالج تأزم علاقات العسكريين من حوله وسوء إدارتهم للحياة السياسية أمام ضغط الأحزاب السياسية التقليدية، فانسحب مع الحكم العسكرى عام ١٩٩٣ بل وأثبت فى النهاية أن التغيير ليس مجرد التداول مع من لا يستحقوه من السياسيين التقليديين، فعاد لطرح نفسه مجدداً فى انتخابات ١٩٩٩ على رأس مجموعة سياسية جديدة ففاز فى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى نيجيريا بل وبالمكانة الملحوظة التى يحتلها الآن على مستوى القارة.

وهنا تطرح أفريقيا بحق من خلال تجاربها رداً على الشكلية المحتملة التى يمكن أن تعالج بها فكرة التغيير السياسى أو تداول السلطة، لأن «السلطة» إذا ما «عادت» بالتداول لنفس الوجوه القديمة، على نحو ما طرحته فى منطقتنا التجربة السودانية فإنها لن تعنى الكثير لتقدم البلاد. وقد انسحب الجنرال سوار الذهب كعسكرى

بعد ثورة أبريل الشعبية التى جاءت بالجيش ١٩٨٥، فقفزت على السلطة القوى التقليدية التى سرعان ما ثبت فشلها بدورها فى السودان وفى أكثر من دولة أفريقية. وقد أحدث ذلك ظاهرة غريبة إذ تحرك مرة أخرى الضغط الشعبى ليعيد وجوهاً عسكرية حاولت تقديم نفسها تقديماً جديداً بدا مستفيداً من فساد تجربة التسلط، وقبلت بعرض نفسها فى انتخابات حرة، فجرى انتخابها رغم أنهم «الجنرالات القدامى» مثل «أياديما» فى التوجو ورولينجز (فى غانا) وراتسيراكا فى مدغشقر، والأخيران قبلا التنحى ثانية فى انتخابات عامة، ومثلهما الرئيس «كيريكو» فى بنين الذى عاد مخففاً من إيديولوجيته السابقة.

وبقدر ما خبرت التجارب الأفريقية إشكالية فساد التداول الصورى فإنها لم تستسلم لذلك لأنها أضافت لفترة من أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضى، تجارب المؤتمرات الشعبية الوطنية للحركات الاجتماعية والأهلية فتغيرت خلالها أكثر من ثمانية نظم سياسية فى أنحاء مختلفة من القارة. ولا يجب أن نتجاهل هنا ضعف الدولة الوطنية التاريخى فى أفريقيا، مما جعل البنى الاقتصادية الاجتماعية الهشة التى ترثها هذه التحركات الشعبية عن نظم الاستبداد والفساد تواجه صعوبات كبيرة فى الاستمرار أو تحقيق إنجازات كبيرة تدعم صمودها إلا لفترات محدودة. وكنت أطمع أن أقول بأن موروث الدولة أفضل فى العالم العربى لو صارت ديمقراطية أو أقامتها مؤتمرات شعبية وطنية جامعة لكل القوى!

وهنا يظل العامل الخارجى -وإن كان ليس سياسياً فى كل الأحوال- مؤثراً على إمكانية نجاح حقيقى ما لم تتأسس فى مواجهته حركات سياسية اجتماعية جديدة ذات نفس ديمقراطى فعال ولهذا السبب، لم نسمع كثيراً عن نجاحات كبيرة لتجارب التحول الديموقراطى الشعبى فى بلاد مثل بنين وزامبيا والتوجو والكونغو

برازافيل وحتى فى حالة الثورة الشعبية مثلما حدث فى الكونغو كنشاسا. ولا يخفى هنا التأثير الفرنسى البارز أو ضغوط الكمنولث فى بعض الحالات ناهيك عن نفوذ الشركات متعددة الجنسية ورأس المال العالمى. ولقد ساندت الزعامات السابقة التى قبلت التحول بإخلاص مصالح بلادها لبعض الوقت مثل حالة الرئيس الراحل جوليوس نيريرى الذى أقام منتدى حوار الشمال والجنوب، بل وحالة الرئيس أوباسانجو نفسه رغم السند الأمريكى لحركته بسبب الثروة البترولية فى بلاده فظل فترة من نجوم منتدى حكماء أفريقيا. وهنا يظل مثال الرئيس نلسون مانديلا، وتنحّيه –مختاراً– من أعلى قمة للسلطة السياسية والمعنوية من أجل إحياء النموذج الديمقراطى الليبرالى فى بلاده مثالاً، يدفع هذه الدولة لتنطلق كالمارد فى أنحاء القارة وخارجها.

ولا يعنى ذلك أن القارة الأفريقية مثال للحياة الديمقراطية وتحولاتها، لأن بها من آلام الصراعات وآثار الفقر والتمزق وحكم العسكر ما يحزن ويفجع أيضاً. وللأسف فإن العالم العربى لا يشارك فى مأساوية الصورة بجمود أوضاعه فقط وإنما تشارك أطرافه فى الصومال وجزر القمر وموريتانيا وأخيراً فى السودان بقدر ملحوظ من اضطراب الموقف الذى يربك العلاقة بين المنطقتين.

لقد ظلت الأدبيات الأفريقية تتخذ من بلدان صغيرة أو كبيرة نماذجًا متواضعة وأمثلة على المعانى الكبرى مثل تقديرها الدائم منذ عقود لتجربة الديمقراطية الليبرالية المستقرة فى بتسوانا وموريشيوس وسيشيل، وقريباً السنغال وأخيراً جنوب أفريقيا. ومعنى ذلك أن لديها ما تفاخر به، أما المنطقة العربية فلا تقدم إلا ما نأسى له، بل وتقدم أطرافها المضطربة أمثلة لتوترات كانت مجرد داخلية لفترة؛ وإذ بها تتحرك متفجرة على مستوى القارة فى وجه العرب أنفسهم على نحو ما نشهده فى السودان.

■ ٢- الزعيم الراحل... والرئيس السابق:

أوحت بهذا المقال مناسبتان؛ الأولى هى الذكرى الخامسة والثلاثون لوفاة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، والثانية هى تقديم إحدى الإذاعات الأوربية الكبرى لحالات «رؤساء سابقين» يعرضون للمحرر آلام البقاء بعيداً عن كرسى الرئاسة بعد أن «اختاروا» ظروف تنحيتهم، وكان أشدها وقعاً حالة «كنيت كاوندا» «الرئيس السابق» لزامبيا، مع تجاوزه سن الثمانين، متنحياً فى ظروف صعبة منذ عام ١٩٩١.

فى عالمنا العربى، لا نعرف إلا القليل جداً كعبد الناصر، بصفة الزعيم الراحل، ولم نعرف صفة «الرئيس السابق» حية فى الواقع السياسى أو الديمقراطى إلا أقل القليل هنا وهنالك لظروف خاصة جداً. أما فى أفريقيا، ورغم سمعتها غير الطيبة فى أساليب الحكم، فقد عرفنا الكثيرين من «الرؤساء السابقين» ذوى التجارب الغنية بعيداً عن كرسى الحكم، نتيجة قدر من السوية أثناء الحكم أو التوازن بعد تركه، وهنا يبدو معنى اضطراب وضع «كاوندا» ذا دلالة مفيدة فى بحثنا.

فقبل «الرئيس السابق كاوندا» انسحب الرئيس «ليوبولد سيدار سنغور» مختاراً تماماً من الرئاسة عام ١٩٨١ فى ظروف تفاعلات داخلية مألوفة فى بلدان العالم الثالث، راضياً بالتفرغ لقرض الشعر بالفرنسية، ونشر دواوينه، حتى تم اختياره عضواً بالأكاديمية الفرنسية بضجيج إعلامى هائل مما أنسانا أنه «الرئيس السابق» للسنغال. وقد أعقبه فى سلوكه ذاك الرئيس «جوليوس نيريرى»، الذى انسحب بدوره من الحكم قلقاً منه على شعبيته، ليبقى «المعلمو» رئيساً للحزب فقط، وموجهاً للأمة، ومربياً للكوادر الجديدة لحزبه العزيز عليه، حتى اختير رئيساً لمنتدى حوار «الشمال / جنوب»، ونسينا معه تماماً أنه «الرئيس السابق» بل وليصبح بعد

وفاته الزعيم الراحل. وكرر «عبدو ديوف» موقفاً قريباً من ذلك فى السنغال مرة أخرى، استجابة لضغط شعبى كاسح من أجل التعددية ومطلب المنافسة الشريفة على مقعد الحكم إزاء ضغط «عبد الله واد» وحلفائه، فقبل ديوف التحدى وأجرى انتخابات «حقيقية» عام ٢٠٠٠ خسرها أمام منافسة، فانسحب بهدوء، وبقى «الرئيس السابق» يعمل على إعادة بناء حزبه، حتى اختير أمينا عاماً لمنظمة الفرنكفونية عام ٢٠٠٣، ونسينا معه أيضاً صفة «الرئيس السابق». أما أحدث «الرؤساء السابقين» تقريباً، ممن قبلوا قواعد اللعبة الديمقراطية حتى النهاية فهو «ألفا عمر كونارى» رئيس مالى الأسبق. فقد كان أستاذاً للتاريخ، بل وعضو الحكم السابق فى الستينيات ثم فى المعارضة بعد سقوط موديبو كيتا، ثم أحد قادة المجتمع المدنى الذى تصاعدت حركته حتى أسقطت الحكم العسكرى ١٩٩١ عبر النضال الديمقراطى لمؤتمر كل المنظمات الشعبية، ومن ثم انتخب رئيساً للبلاد عام ١٩٩٢ وفق دستور يمنح فترتين فقط للرئيس، فانسحب بهدوء عام ٢٠٠٢ ليصبح الرئيس السابق ويعود للتدريس والعمل السياسى الديمقراطى حتى اختير رئيساً لمفوضية الاتحاد الأفريقى عام ٢٠٠٣، راضياً بصفة «الرئيس» فى حدود الأمانة العامة لهذا التنظيم الناشىء، متحركاً بحيوية لافتة على مستوى القارة، تجعلنا ننسى «كومارى» «الرئيس السابق».

نحن إذن أمام حالة «الرئيس السابق» الذى يحقق له عمله واحترامه للقواعد الديمقراطية، مهما كانت حدودها، حالة من الرضا تجعله ينسحب من الرئاسة بهدوء، قد تتيح له فرصة أفضل فى الحياة العامة تجعل منه الزعيم الراحل مثل نيريرى، أوتدفع به لمستويات مختلفة من الحياة، تغنيه عن صفة «الرئيس السابق» على نحو ما رأينا. لكن ذكريات الرئيس «كينيت كاوندا» تطرح نوعاً آخر من التجارب،

يبدو أنها هى سبب مخاوف معظم حالات «الرؤساء الآخرين» ممن نعانى تمسكهم المضنى بكرسى الرئاسة فى عالمنا الثالث هذا خوفاً من وضعية «الرئيس السابق»، غير المؤهل لغير الرئاسة، وغير القادر طبعاً على حمل لواء الزعامة، ليبقى فقط عبء المساوئ التى أساء بها لنفسه أو لشعبه بتجاهل ما لا يجب أن يُتجاهل!

فى رواية الرئيس كاوندا ندم خفى على استجابته للحركة الشعبية من أجل التغيير تحت لواء «الحركة من أجل الديمقراطية التعددية عام ١٩٩٠/ ١٩٩١! ورغم أنه بدأ منذ أواخر الخمسينيات زعيماً شعبياً حقيقياً إلا أن بقاءه أكثر من ربع قرن فى الحكم عرضه لأشكال من الاستسلام أمام النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا تارة وللطبقة الفاسدة من حزبه تارة أخرى، ورعونة ابنه وأفراد عائلته تارة ثالثة، مما جعل أحد قادة الاتحاد العمالى (شيلوبا) ينتزع منه المقعد فى ضربة انتخابية قاضية عام ١٩٩١. وقد اكتشفنا من بعد أن ذلك النقابى لم يكن أقل فساداً ممن أحاطوا «بكاوندا» نفسه. وتقطر كلمات «كاوندا» فى مذكراته المسجلة هذه مرارة من إبعاده من مقره بالعاصمة، ومن اغتيال ابنه بعد ذلك، ومن لجوئه لشركات التعدين (التى يبدو أنها استغلت منصبه من قبل). وأخيراً من إعلامه بأنه ليس مواطناً زامبياً لأن والديه لم يولدا فى زامبيا، وذلك لمنعه من محاولة الرجوع للعمل السياسى!!

فما الذى يقرأه كثير من الرؤساء فى عالمنا الثالث أو العربى، من كل ما سبق؟ هل يقرأون سيرة «الزعيم الراحل» أم الرئيس السابق؟ وأى ترتيب يقومون به -خارج كل القوانين- لاستدامة صفتهم كرؤساء حتى الرمق الأخير من حياتهم رعباً من صفة «الرئيس السابق».

الظاهرة الأكثر حداثة، هى خوف عدد من المسئولين حتى من سيرتهم هم أنفسهم لو رحلوا (طبيعياً) وتركوا بعدهم من يكشف عورات كثيرة تأكل

أخضرهم ويابسهم، فنرى من يرتب السلطة بعده بصور عديدة، فى تعديلات دستورية، أو أوضاع خاصة لأحد أفراد الأسرة أو الفئة الاجتماعية المهيمنة حوله (هل كانت أحدثها فقط حالة إياديها فى التوجو؟). وفى النهاية تبقى الجماهير مشغولة بهذا «الشكل» أو ذاك، ليبقى الحال لعقود أخرى كما هو، وتبقى قضية الديمقراطية الحقيقية فيما يتعلق بالثروة الوطنية أو السلطة العادلة مؤجلة أو خاضعة لصراعات مدمرة أو مجهولة المصير. والمؤسف أنه لا يوجد فكر سياسى اجتماعى معمق لربط ظاهرة «ديمومة المسئول» بديمومة الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية المجمدة بدورها فى منطقة أو أخرى ومنها العالم العربى، لأن «التغييرات» الخطابية فى هذه الحالة لن تكون إلا «شكلية»، وتكشف أكثر من حالة فى منطقتنا عن هذه الطبيعة لما يسمى «بالتغييرات الإصلاحية». فمهما علا الصياح «بوثائق الإصلاح»، فإنه يبقى أن قاعدة الإصلاح غير متوفرة. ذلك الإصلاح الذى تتنوع فيه القوى، ليتنوع ويتتالى «الرؤساء» أو «القادة» أو ما شئنا من مسميات، وعندها يمكن أن يوجد بيننا «الزعيم الراحل» و«الرئيس السابق» بدون ألم!

■ ٣-مأزق «الديموقراطيات» الكبرى فى أفريقيا:

تابع المراقبون للشأن الأفريقي، باهتمام شديد، ما حدث في كينيا خلال يناير ٢٠٠٨ مثلما تابعوا بنفس القلق ما حدث في جنوب أفريقيا قبل شهر واحد. ورغم الطابع المختلف للحدثين، لكنهما يتعلقان معاً بالأوضاع «المتفجرة» في دولتين تحسبان من نماذج الديمقراطيات الكبرى في القارة. في جنوب أفريقيا: انبثقت عقب اتفاق تصفية «النظام العنصري» في أول التسعينيات «حالة ديمقراطية» احتل فيها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي صدارة المسرح، مؤمناً أحوال البيض، ورأس المال الأوروبي، بل والمصالح الغربية الكبرى، مقابل الأغلبية الكاسحة لحزب المؤتمر

وحلفائه من الشيوعيين والمؤتمر العمالي، والآسيويين، ومنظمات المرأة والمجتمع المدني. وكل ذلك بزعامة كاريزمية تاريخية لنيلسون مانديلا، ومن ثم بدا المشهد الديمقراطي كاسحاً. ورغم «القوى الشعبية الكاسحة» أيضاً والتي سلمت بهذه الصيغة في بادئ الأمر، فإنها حاصرت حزب «المؤتمر الوطني الأفريقي» القائد بوعوده طوال فترة النضال ضد «الأبارتهيد»، بل وتكاد تلك القوى أن تكون ضمنت حقوقها التاريخية بالحلف الثلاثي المشارك في الحكم (المؤتمر - الشيوعيون - اتحاد العمال) في صيغة تعتبر فريدة على مستوى القارة. بل -وفي تقديري- على مستوى النظم الاجتماعية السياسية عموماً.

لكن الرئيس «تابو مبيكي»، الذي ورث مكان -ليس مكانة- نيلسون مانديلا، لم يمض بهذه الصيغة القائمة ممثلة لكل الأطراف الاجتماعية إلى مبتغاها الحقيقي فيما سمي بـ«اقتسام الثروة» أو «تعميق اقتسام السلطة».

فحكومة «مبيكي» ذهبت خلال عقد أو أكثر -حيث كان نائب مانديلا المتنفذ منذ ١٩٩٤- إلى آفاق بعيدة عن هذا المبتغى الاجتماعي، بما أعطته من نفوذ للبيض والملونين، وامتدت بالثورة البيضاء إلى آفاق عالمية واستثمارات واسعة في أنحاء أفريقيا، ومع الخليجيين والدول الآسيوية، وحتى أميركا اللاتينية، وبدت في الأفق هذه الإمبراطورية الرأسمالية، مارداً جديداً بين نمور بلدان الجنوب، ولم تعد القوى السوداء التي أسقطت النظام العنصري ضمن «ورثة النظام» ولكنها بقيت بعيدة وتزداد عزلة اللهم إلا من ظهور بعض ممثليها فيمن سموا «الرأسمالية السوداء» في حالة تبعية أصلاً لآليات النمو الرأسمالي البيضاء، وليس لنقل بعض المصالح الاجتماعية للسود. وارتفع معدل البطالة لأكثر من ٣٠٪، ووصل خط الفقر إلى ٤٠٪ من السكان الأفريقيين، وظل ٨٠٪ منهم خارج فرص التعليم، كما بقي

الفارق مضاعفاً في متوسط دخل الفرد الذي يصل إلى ١٣ ألف دولار للبيض، ولا يزيد على ألفي دولار للسود في أحسن التقديرات الشكلية المعروفة.

من هنا افتقدت «الديمقراطية» التي كانت ذات معنى اجتماعي رئيسي يوم سقوط النظام العنصري، كل عناصرها، وعبر هذا الموقف عن نفسه في شيوع العنف والجريمة، كما عكسته وثائق حلفاء النظام في الحزب الشيوعي، والأخطر منه اتحاد العمال، وخاصة عمال المناجم. ويذكر هنا أن الإضرابات الشاملة التي قادها هذا الاتحاد عام ١٩٨٨ هي التي أدت إلى مراجعة العنصريين لموقفهم وتفضيل التسليم ببعض الصور الديمقراطية السياسية مع الاحتفاظ بالسلطة الاقتصادية، ومن هنا حدث انقلاب ١٩٩٠. وها هو نفس اتحاد العمال ينظم في البلاد أكثر من خمسة عشر إضراباً شاملاً في السنوات الأخيرة كان أخطرها في يونيو/ أغسطس ٢٠٠٧، مهدداً سلطة حزب «المؤتمر الوطني الأفريقي» وتحالفاته على نطاق واسع. لذا تحركت كوادر الحزب وقياداته لإنذار قيادة الحزب التي ستطرح مع برلمانه في انتخابات عامة عام ٢٠٠٩، ووقتها ستكون الأزمة الكبرى في هذه الإمبراطورية التي ينفرد فيها حزب المؤتمر بحوالي ٦٥٪ من مقاعد البرلمان، ولا يوجد منافس فعلي قوي أمامه مما يعرض البلاد للفوضى، وما حدث في مؤتمر الحزب في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٧ هو محاولة حزب «المؤتمر» لإنقاذ نفسه باختيار قيادة جديدة ذات طابع شعبوي ممثلاً في «جاكوب زوما»، بل إن مجموعته اكتسحت كل المقاعد التنفيذية في المؤتمر مما لا يجعل مناورات إبعاده شخصياً عن طريق قضايا الفساد، ذات دلالة كبيرة. ولذا يرشح الكثيرون «جنوب أفريقيا» في عام ٢٠٠٩ لنفس الفوضى التي تتعرض لها كينيا بسبب مأزق الديمقراطية السياسية مع إلحاح الحاجات الاجتماعية.

الموقف في كينيا: يعبر عن الدرس الذي أشرت إليه سابقاً بشكل آخر في أقل من شهر، فقد كانت كينيا أسبق من جنوب أفريقيا في صفقة «الديمقراطية السياسية» من دون مقابل اجتماعي، بل واستمرت كذلك حتى رغم التنافس القوي بين الحزبين المتصارعين على الحكم طوال العقد الأخير.

فمنذ استقلال كينيا عام ١٩٦٣، ضمن «جومو كينياتا» -مثل مانديلا من بعد- الأمان للرأسمالية والمصالح الغربية في البلاد، وعاشت نموذجاً لـ«النمو الرأسمالي» في بلد متخلف، مثل ساحل العاج ونيجيريا... إلخ، وعوضتها السياحة مصادر بديلة للتعدين أو المحاصيل الزراعية الرأسمالية، بل وكانت مجالاً لمواجهة أنماط أخرى مشاغبة مثل تنزانيا أو أوغندا أو السودان لبعض الوقت! ورغم شعبوية المعارضة التي كان في مقدمتها التحالف الموالي لـ«راولا أودينجا» وهو من «اللو» أيضاً، لكن «كيباكي» أو معارضيه السياسيين لم يقدموا برنامجاً اجتماعياً شاملاً لقوى شعبية حقيقية. وبينما حوصر «كيباكي» بجماعات الفساد الاقتصادي والاجتماعي، وبإجراءات الأمن الأميركية المفرطة بعد تفجير السفارات الأميركية في شرق أفريقيا، مع مخاوف الأميركيين الدائمة من علاقة الفقر المفرط بالإرهاب، كانت «الحالة الأوكرانية الديمقراطية» تنتقل بسرعة إلى الساحة الكينية، وعبرت عنها مباشرة حركة «الحركة البرتقالية» الشبيهة بما قام في زيمبابوي أيضاً ضد الرئيس «موجابي».

لم يبد الرئيس «كيباكي» أي تمسك بوعوده الديمقراطية منذ وصل إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٢، فقد استمر في إبعاد حلفائه من حزبه هو نفسه، وهم الذين حشدوا له الجماهير في معركة حاسمة أطاحت بسلفه «أراب موي»، وحين شعر بقوة وجودهم البرلماني أيضاً ومحاولة خلق منصب رئيس وزراء قوي بجانبه في

حكم البلاد رفض بقوة وعرض الأمر على استفتاء جاءت نتيجته ضده تماماً عام ٢٠٠٥، وعندها فصل معظم وزرائه، وراح يعمل على تفتيت المعارضة التي كانت تحتشد تدريجياً بسبب إجراءات «كيباكي» لصالح زعامة «أودينجا».

وقد اعتمد «كيباكي» لبعض الوقت على التحسن في معدل «النمو الاقتصادي» بكينيا، ولكنها هنا مثل حالة جنوب أفريقيا لا تعني تحسناً في الحياة الاجتماعية لأغلبية سكان البلاد، إذ تعني فقط نمو حجم «الرأسمالية المتوحشة»، التي تحكم مصير البلاد، عبر الرواج السياحي، والاستثمارات العابرة فقط بل وشديدة التعاون مع رأسمالية جنوب أفريقيا. وتتصاعد الأزمة الآن لشعور «أودينجا» أن «جماهير الفقراء» معه أملاً في تغيير لصالحها، ولذا اختارت أنصاره بأغلبية في البرلمان الجديد تتيح له استمرار معارضته بقوة لاقتراحات الصلح وتقاسم السلطة مع «كيباكي». ورغم أن «أودينجا» لا يطرح جديداً من الناحية الاجتماعية وحتى السياسية لأنه لا يتميز بصفات خاصة في هذا الاتجاه منذ قاد «الحركة البرتقالية» عام ٢٠٠٢، فإنه يخشى أيضاً عدم قدرته مرة ثانية على حشد مثل هذا التأييد للحصول على «كل السلطة» مثلما تتاح له اليوم. ومع ذلك فإننا لا يمكن أن نتوقع منه موقفاً متشدداً أمام ضغط الأميركيين من جهة، وزعماء الاتحاد الأفريقي المعتدلين والوسطاء لديه من جهة أخرى. والأخطر من ذلك أن حلفاء «العملية الديمقراطية» السياسية هذه، ليسوا بالتصميم الكافي على شدة المعارضة إزاء مناورات «كيباكي» الذكية وقدرته على جذبهم خارج معسكر «أودينجا» على نحو ما بدا في قبول أحد حلفائه السابقين منصب نائب الرئيس بعد الانتخابات الأخيرة. وقد يكون اجتماع البرلمان اليوم ١٥ يناير حاسماً حيث تملك المعارضة الأغلبية فيه، ما لم تنجح هنا أيضاً تعديلات «كيباكي» على البرلمانيين أنفسهم للانسلاخ عن دعم «أودينجا».

إذن، فخلال وقت قصير انكشفت النماذج الديمقراطية الأفريقية الكبرى أمام المطالب الاجتماعية، لكن أزماتها في أجواء العولمة السائدة وموقفها تجاه الدول الصغرى لا تبشر بحل أزمة هذه الديمقراطيات الليبرالية أمام الهدف الأسمى للديمقراطية الاجتماعية.



■ **المقال الثالث:**

التجربة الموريتانية

■ ١-انقلاب القصر أم التحول الديمقراطى؟

لم تعد الدلالات قاصرة عن إثبات أن ذلك الذي وقع في موريتانيا في الثالث من أغسطس ٢٠٠٥ هو « انقلاب في القصر» وليس تغييرا أساسيا في النظام، فهو ليس ناتج صراع محلي واسع علي السلطة منذ مدة طالت أو قصرت، أو صراع بين مؤسسات حكم متنوعة أو قوى النخبة الحاكمة متعددة الجوانب. ذلك أن «ولد الطايع» كان يجمع خيوط السلطة بين يديه بشكل مركزي، أراحه لفترة من قوى الصراع التقليدية في الجيش وبين الأحزاب والقبائل ...ولم يبق له إلاّ احتمال التآمر عليه لخلعه من داخل «قوة القصر» المركزية هذه. فكان مدير الأمن والحرس الجمهوري، هم قادة الخلاص بالضرورة، والراغبين في إزالة الاحتقان السياسي والاجتماعي الذي قد يودي بهم جميعا، وليقوموا بما كان يجب علي «ولد الطايع» نفسه أن يقوم به طوال العامين الأخيرين. وليس صدفة إذن أن تكون الخطة جاهزة بهذا الشكل انتظارا لأي ظرف عابر يمكنهم فيه التحرك حقنا للدماء، وتوفر ذلك بمجرد سفر «ولد الطايع» للعزاء في مناسبة وفاة الراحل السعودي التي جاءت فجأة، ولم تستدع بالطبع غياب «الرئيس» كثيرا خارج قصره هذا هو السيناريو المبسط لتحليل التطورات الموريتانية من الداخل. لكنه سيناريو بسيط إلي حد كبير، فما أكثر التوترات التي تعج بها مراكز الحكم في بلدان العالم الثالث، ولا تيسر هذا الحل البسيط لأزمات الاحتقان التي تعاني منها شعوبنا ولا تجد لها حلا من هذا النوع. ولابد إذن من سيناريو أكثر تعقيدا وارتباطا بمصالح أكبر من مجرد المصالح

الفردية التي تتعلق بهذا القائد أو ذاك من قادة القصر، أو بعملية شكلية لترضية الرأي العام وقواه الاجتماعية والسياسية التي تنتظر الكثير..

لذلك يمكننا مناقشة سيناريو الصراع الدولي والإقليمي من حول موريتانيا بقدر من الثقة فيما يتوفر من إشارات في هذا المجال، وفي حدود الوقت القليل الذي مر علي انقلاب الثالث من أغسطس ٢٠٠٥، بل ويمكن من أجل مزيد من التوازن في الحكم وموضوعيته أن نجعل التساؤل عما أقلق بعض القوي في القصر، من علاقات «لولد الطايع» في الفترة الأخيرة، جعلها تلتقي بسرعة مع قلق قوى خارجية تتمني تصفية هذا الوضع في أقرب وقت يجدونه مناسبا.

رأت كثير من المصادر أن الأسابيع السابقة علي الانقلاب قد شهدت اقترابات قوية من شركات البترول البريطانية والأمريكية نحو حكومة «ولد الطايع» بتأكيد مساحات نفوذها في مجال البترول، أدت لتوقيع عديد من اتفاقات البحث عنه في حقول جديدة إزاء الثروة الواعدة من البترول في موريتانيا والتي ستبدأ في التصدير أواخر هذا العام نفسه أو أوائل ٢٠٠٦ علي الأكثر. وكان آخر هذه العقود الكبيرة مع «شركة إينرجم» البريطانية قبل الانقلاب بأيام فضلا عن دور الشركات الأمريكية والأسترالية (وود سايد بتروليم) التي تدير مصالحها منذ ٢٠٠١ في مواجهة اقترابات من شركات أسبانية وصينية أيضا. ومن هنا يبدو نصيب شركة «توتال» الفرنسية محدودا رغم نفوذ فرنسا والفرنكوفونية في مثل هذه المستعمرة الفرنسية السابقة. ومع القول بأن إنتاج موريتانيا قد يصل في تقدير البعض إلي خمسة ملايين برميل في وقت قريب فإننا يمكن أن نعرف مدى صدق ذلك إذا عرفنا أن الشركة الأسترالية «وود سايد بتروليم» وهي جزء من الاستثمار الأنجلو سكسوني الأمريكي تنفق علي بعض الحقول في منطقة شنقيط وحدها ٦٢٥ مليون دولار كما

جاء في تصريح لأحد مسئوليها الذي أكد عقب الانقلاب أنه لا خطر علي استثماراتهم في المنطقة.

هذا الهجوم البترولي الذي نرى كيف يدفع تطورات مماثلة في دارفور وتشاد و النيجر ونيجيريا، يجعل موريتانيا (الغنية بالغاز والثروة السمكية أيضاً) ذات موقع متميز خاصة أنها، تقع شمال غرب الساحل الأفريقي لتكون مصدرا قريبا من الولايات المتحدة. وحيث يوجد البترول توجد الخطط العسكرية الأمريكية لحماية هذه الثروة المهمة، خاصة إذا ربطت هذه الحماية بخشيتها من الهجمات الإرهابية المعادية لها. وفي التحليلات الأمريكية الكثير عن مخاطر الإرهابيين في منطقة الصحراء الأفريقية حيث يجدون المأوى، وساحات التدريب، بل ويختطفون بعض ثرواتها لتمويل عملياتهم. فإذا ما كانت التصريحات علي كافة المستويات لا تتوقف في الفترة الأخيرة عن ترديد ذلك، فإننا يمكن أن ندرك كيف تمهد الولايات المتحدة لمزيد من نشاطها ونفوذها في المنطفة الفرنكفونية بحجة مواجهة النشاط الإسلامي في منطقة تمتد من موريتانيا لتشمل مالي والنيجر حتي تشاد ودارفور. ومن هنا نشطت إدارة حلف الأطلنطي ليشمل هذه المنطقة – والدول الأربع تحديدا – بنشاطه المتواصل فأدخل موريتانيا ضمن المبادرة العسكرية «حوار الناتو» وقام سكرتير عام الناتو في ١٤ يوليو ٢٠٠٥ بزيارة خاصة لموريتانيا لتنسيق دورها في هذه المبادرة وفق أعمال ندوة للناتو في نواكشوط في أكتوبر ٢٠٠٤ ، وكذلك جرى توثيق وضعها مع النيجر ومالي وتشاد في «مبادرة دول الساحل» ذات الطابع العسكري منذ تنظيمها في واشنطن (نوفمبر ٢٠٠٢) تحت عنوان « مواجهة» الإرهاب وحماية الحدود وتقوية التعاون الإقليمي» كما جاء في بيانات هذه المبادرة. وليس هنا مجال تفصيل إعجاب قيادات الأطلنطي بالرئيس المخلوع «ولد الطايع»،

في استقبال الجنود الأمريكيين أو المشاركة في المناورات العسكرية للحلف في هذه المنطقة التي تضم الدول الأربع وشملت مشاركة الجزائر أحيانا في هذه المناورات. وطبيعي أن تتصور الدور الإسرائيلي في هذه المجالات منذ ستة سنوات، وإذا كانت العسكرية الفرنكفونية قد أثارتها هذه الأنشطة الأمريكية وحتى الأطلنطية، فقد كانت استثارة الرأي العام تتجه إلي إسرائيل بالأساس مدركة الصلة بين هذه الأشكال من النفوذ، وأعطت هذه الأجواء غطاء لموقف الدوائر الفرنسية من النظام في انتظار لحظة رد علي الاختراق الأمريكي بالأسلوب الوحيد لقوة خارجية.

وسوف تجد القيادة الجديدة في موريتانيا فرصة في معالجة الاحتقان الداخلي بإجراءات ديموقراطية ولو شكلية ترتاح لها فرنسا بالطبع وهو ما لم تدركه الولايات المتحدة عن أهمية «الديموقراطية « التي تحاجج بها في التدخل عند الآخرين! طالما يتحقق لها هنا هذا النفاذ السريع والمفيد. بل إن الدوائر الفرنسية لن يزعجها الوجود الإسرائيلي الذي يستطيع الموازنة بسرعة لخدمة المصالح الأمريكية من جهة وخدمة مبدأ التطبيع العربي الإسرائيلي في حد ذاته من جهة أخرى، ويمكن للدبلوماسية الإسرائيلية والفرنسية معا أن ترتاح لوزير الخارجية الجديد مهما خف ظهور إسرائيل علي المسرح ترضية للمشاعر الشعبية المتأججة ضدها. وأعتقد أن اجتماعات بعض رموز المعارضة النشطة مع الرئيس السنغالي كانت جزءا من النشاط الإقليمي الفرنسي لتثبيت النظام.وفي انتظار لحظة توازن القادة الجدد في مقاعدهم بعد أن خف التهديد الأمريكي بخلعهم.

تبقي أسئلة مهمة أخرى في الأفق: إلي أين يتجه ضغط القوى الشعبية في الفترة القادمة؟ هل تطلقه الإدارة الجديدة بكامل حريته فيستثير الولايات المتحدة وإسرائيل إلي حد التآمر ضد الحكم الجديد؟ أم تؤدي الاتفاقات الفرنسية الأمريكية

إلي ذلك النوع من «الوفاق» الذي يعرفه الشمال الأفريقي ووسط أفريقيا؟ وكيف سيمضي التوازن مع «الاختراق» المغربي الذي سارع إلي نواكشوط، ليواجه اختراقات الجزائر وليبيا في هذه الساحة ؟ كيف ستعالج الجزائر أو الولايات المتحدة موضوع الصحراء والبوليزاريو بعد هذه التطورات؟ لابد أن الذين خططوا للانقلاب، قد أعدوا بعض الإجابات علي مثل هذه الأسئلة الإستراتيجية، بالتنسيق مع قوى الداخل والخارج علي السواء؛ لأن الانقلاب لم يكن – بالطبع – مفاجئاً أو محض صدفة!

■ ٢-التجربة الموريتانية فى السياق العربى الأفريقى:

من بين موجة الانتخابات اللافتة والمثيرة للدهشة والتأمل، فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا، والعالم العربى نفسه فى الفترة الأخيرة، يظل ما يحدث فى موريتانيا من أكثرها إثارة. فهنا لا يتوفر التاريخ الشعبوى الذى يتحرك بوطنية عارمة كما فى أمريكا اللاتينية، ولا تاريخ العنف الطامح لقدر من الاستقرار فى أفريقيا، وإنما هو تراث الشمولية العربية والمنتج الصراعى الذى لا ينفد على ساحتنا، سياسيا وطائفيا واجتماعيا. ومع ذلك يظل ما يحدث فى موريتانيا موضع تأمل العرب والأفارقة على السواء. فالنخب الحاكمة العربية قد يقلقها انسحاب العسكر الذى تمثله التجربة الموريتانية فى الانتخابات الأخيرة على الأقل- وهم صلب الأمان فى معظم النظم القائمة لحماية الاستبداد العربى المتأصل- حيث امتنع جميع أعضاء المجلس العسكرى (للعدالة والديمقراطية) الذى جاء للسلطة فى موريتانيا بانقلاب أغسطس ٢٠٠٥ عن المشاركة فى العملية السياسية القائمة كأشخاص أو كتنظيم، كما أنهم بوجه عام صدقوا ما وعدوا به بالإقدام على خطوة الانتخابات حسنة السمعة فى وقتها وبتأكيدات ألا يتقدم أحدهم لانتخابات الرئاسة فى ربيع ٢٠٠٧.

وهذه ظواهر غير متكررة إلا فى تجربة عربية أفريقية خاصة- هى السودان ١٩٨٥:١٩٦٤ والنخب الحاكمة الأفريقية- بدورها -تخشى التغيير بهذه السلاسة بخطوات تتجاوز- فى دستور واضح وقابل للاستمرار- التغيرات الجهوية أو الطائفية والعرقية، بعد أن كانت موريتانيا رمزا لحكم الأعراق العربية المستبدة بأحوال الزنج والحراتين فى المناطق الخصبة فى حوض السنغال، وهى المعارك التى كانت شبيهه بما يجرى فى عدة بلدان بالصحراء الكبرى، فضلا عن تجسدها فى مغارب السودان وجنوبه. وحتى التيارات الإسلامية التقليدية تبدو متفهمة لأهمية ما قد يثيره النموذج الموريتانى الحالى من براح أمام فرصهم المستقبلية، فلم يلجأوا، فى هذه الظروف؛ بقوى «الصواب» أو قوى «السلفية» المعروفة فى الساحة، إلى موجات من استعراضات القوة على نحو ما حدث فى الجزائر أو يحدث فى المغرب، وهى مناطق مجاورة ومؤثرة فى الساحة الموريتانية نفسها. وتكشف تصريحات جميل ولد منصور منسق الحركة الإسلامية عن روح الطمأنة هذه بشكل أو آخر. وحتى النتائج المعلنة لجولة الانتخابات فى نوفمبر ٢٠٠٦ لا تكشف كل الأوراق، لكن المألوف أن تكشف نتائج العواصم والحضر عموما عن طبيعة المكاسب والخسائر، بصرف النظر عن غلبة الريف أو المناطق القبلية والرعوية. وهنا يوفر ما أعلن فى نواكشوط ونواذيبو ومناطق الترارزة أو فيما عرف من مناطق الجنوب غربا أو شرقا أو من الشمال، ما يشير إلى بعض الملاحظات المهمة فى الخريطة الموريتانية:

*فثمة كتلة المعارضة الاحتجاجية التقليدية فى مختلف هذه المناطق ويمثلها التجمع «التحالفى الديمقراطى» الواسع القاعدة شعبويا منذ معارضته للرئيس السابق، بقيادة «أحمد ولد دادة» محصناً بالتأريخ السياسى القديم وبخبرته كاقتصادى، وبكده فى التصدى لحكم «ولد طايع» الاستبدادى السابق على

الانقلاب، ومع ذلك فإنه يبدو متوقفا عند نسبة الثلث التى كان يحصل عليها حتى ولد الطايع، ممثلة الطبقة الوسطى والبيروقراطية وعناصر مناطق التوتر فى الجنوب الغربى قرب السنغال.

*لكن ثمة قوى جديدة لم يتح لها الظهور على الساحة الرسمية التشريعية من قبل سواء لتمثيلها ألوان الطيف الشعبية المتواضعة أو بعض ألوان الجلد السوداء أو «المور»، ممن أصبحوا يشكلون «الخلطة» الواسعة شعبيا والتى تعانى آثار السياسات الاقتصادية «التكيفية» الفاشلة عموما، ويمثلهم بدرجة أو أخرى «التحالف التقدمى» بقيادة «مسعود بلخير» الذى لا يقدم فى نفس الوقت برنامجا جذريا بقدر دفعه لقواعد شعبية منسقة نسبيا إلى ساحة المطالب الاقتصادية العادلة. ولذا تعلن النتائج الأولية عن حضور جزئى أيضا لهذا التحالف الذى يقتسم الإعلام الشعبى في التقدم للمشاركة فى المرحلة القادمة.

*أما القوى التى حجبت عنها النظم الموريتانية المتوالية أضواء المشاركة والشرعية فهى التى يمثل حضورها الآن جوهر شرعية ومصداقية التوجه الجديد فى الحياة الموريتانية، بما يصعب توقعه، فهى تحت أسماء «القوى الديمقراطية» وتحالف «العدل والديمقراطية»، أو «الوحدة والتغيير» أو «الحرية والمساواة». وتجمع هذه القوى شتات المطالب الزنجية (الاجتماعية) من ناحية، تقابلها قوى بعثية وناصرية عروبية بل وأصوليون إسلاميون ممن استبعدهم «ولد الطايع» لفترة طويل مما سيجعلهم قوة تصارع مقلقة للأوضاع «الليبرالية «التقليدية القادمة، وفى غياب حركة تغيير شاملة وسط المجتمع السياسى «الموريتانى الجديد». بل وقد يقلل ذلك من مساهمتها الفعلية حتى فى تحالف «شعبوى» جديد بدلا من الحلف «الديمقراطى» التقليدى بقيادة أحمد ولد داده الذى لا يحمل مثل هذا البرنامج

التغييرى وهو ابن التحديثية الفرنسية بل والدوائر المالية العالمية.

وفيما بين هذه القوى المؤسسة فى التاريخ الموريتانى القريب، يزحف من يسمون بالمستقلين ليشقوا هذه التحالفات المتوقعة للحكم القادم بإتمام الانتخابات فى الثالث من ديسمبر ٢٠٠٦. ورغم أن «المستقلين» هى كلمة السر لدفع بعض القوى الإسلامية فى بعض النظم التى تحكم قبضتها على الحكم، فإنها فى موريتانيا تصبح قناة لعناصر أخرى يفرضها الموقف، وهى عناصر الحكم السابق «وحزبها الجمهورى» الذى يجد صعوبة فى كشف أوراقه، عبر المتمولين العتاة، أو العسكر المتنفذين، أو البيروقراطية المنافقة، ممن سيكون لهم وزن بالضرورة فى أية تشكيلية للحكم القادم إزاء حرص المجلس الحاكم حاليا على تقديم بعض رسائل الأمان للعسكرتارية التقليدية التى تخشى زحف السياسيين الجدد، وللرأسماليين الفاسدين الذين بات ظهورهم يدفع الشارع للتعبير عن إحباطه من احتمالات التغيير الفعلى أو الاطمئنان لخطوات الرئيس الهادئ؛ مسئول الأمن القومى السابق، الكولونيل «محمد فال» بل ويدفع البعض إلى اتهامه أو رفاقه بدعم عدد من المستقلين ليشكلوا أداة لاستمرار أوضاع سابقة ولطمأنة مختلف قوى الداخل والخارج أن «للديمقراطية حدودا» أمام «بيزنس» الثروة السمكية الهائلة، وشراء الأراضى فى حوض السنغال، بما يجعلهم بالمرصاد لكل نزوع متجذر عروبيا أو إسلاميا أو حتى طائفيا حيث تسمى «المطالب الاجتماعية» نفسها فى موريتانيا طائفية أو عرقية، وحيث يتكرر صراع العروبة والإفريقية مثلما الحال فى دارفور على نفس الأساس الثقافى والاقتصادى.

ولو أن الخريطة محلية الطابع على هذا النحو، لهان أمرها، ولتركنا تأملها للمستقبل القريب، حيث تأتى التفاعلات بما تفرزه طبيعة مثل هذا المجتمع الذى

يضم عربا وأفارقة، بداوة وزراعة، أسماكا وحديدا وذهبا، وكلها بقدر من الجدية المؤثرة. وتأتى فوق ذلك ثروة بترولية تدفقت فجأة منذ أوائل العام (بعد اضطرابات محيطة ببترول الشرق الأوسط)! تدفع بموريتانيا إلى منزلة متقدمة بين البتروليين فى بضعة أعوام ومن الآن! وهى أمور دفعت مبكرا إلى تساؤلات حول «انقلاب القصر» الذى تم العام الماضى، وحول التطور السلمى الذى يتأمل الجميع تحقيقه، بل وحول علاقات موريتانيا الأمنية؛ الدولية والإقليمية! لا شك أن النضال الديمقراطى للشعب الموريتانى جدير أن يقف وحده إلى حد كبير لتفسير التفاعلات التى تجرى على أرضه، ولكننا فى زمن العولمة الطاغية لا نستطيع أن نتوقف بهذا القدر من التسامح مع تفاعلات كافة العوامل والقوانين، أو نتجاهل بأية عاطفية تلك العوامل المتحركة من حول شعب تحيط به ظروف ضاغطة نشهد مآسيها ممتدة من دارفور، لتشمل كل الصحراء الأفريقية الغربية حتى تصل موريتانيا بالتأكيد. ويبدو امتداد خريطة البترول فى هذه الصحارى واتفاقياته التى كان يوقعها تباعا الرئيس السابق- القابع حاليا فى قطر- لصالح استثمارات أسترالية بريطانية أمريكية مع ما يحيط بها من رائحة الفساد أيضا، جعل الأمر يبدو وكأنه عزل لشركة «توتال» البترولية الفرنسية بل والمصالح الفرنسية التقليدية، والبلاد تحمل سمة الفرنكفونية أساسا.

كل ذلك لم يكن بعيدا عن دائرة التحليل عند وقوع الانقلاب بل إن زحف الأسبان والصينيين تجاه هذا البترول نفسه، ومطامح أكثر لتوزيع الثروة بين القوى الاجتماعية بشكل أفضل بل وتوزيع السلطة قبل خطط الانفراد بها، ترتبط بالاستياء الداخلى من الاندفاع الأمريكى إلى جانب ولد الطايع واستبداده وحده وجعل كافة القوى المحلية، والخارجية «الأخرى» صاحبة مصلحة أولى فى مواجهة

هذا الزحف الأمريكى الذى لا يأبه بالتوازن الضرورى فى هذه الحالة. وكان الأمريكيون قد بالغوا فى تفردهم بحكم «ولد الطايع»، بل ودفعوه بسرعة لأشكال استفزازية فى السياسة لحاجتهم إلى إسرائيل هناك أيضا لاحتواء الركود العربى أو قل الاستفادة منه، ثم جعلوا من موريتانيا فجأة ركيزة أساسية فى «الحملة العالمية المضادة للإرهاب»؛ يتخذها الجناح الأمريكى فى حلف الأطلنطى «قاعدة للتدريب على مواجهة السلفيين» فى الجزائر والصحراء الأفريقية بالاشتراك مع النيجر ومالى وتشاد، وخلال عام واحد تدعى موريتانيا (ولد الطايع) إلى «ندوات الأطلنطى»، بل وتستضيف «مبادرة حوار الناتو» فى نواكشوط (أكتوبر ٢٠٠٤) ويزورها سكرتير عام الناتو بين حين وآخر قبل وقوع الانقلاب، بل ويدخلها ولد الطايع مباشرة فى «مبادرة دول الساحل العسكرية الأمريكية» المعنية بمواجهة الإرهاب على المستوى الأفريقى: وكل ذلك فى إطار الترتيبات لحماية نقل استراتيجية البترول من الشرق الأوسط إلى هذه المنطقة الجديدة من عالم الرأسمالية البترولية، فإذا لم يثر ذلك حفيظة الفرنسيين غضبا وخوفا على «مستعمرتهم السابقة» ومغاربهم بل وكل سياساتهم المتوسطية وإن لم يقلق الأطراف الإقليمية نفسها الساعية لمعالجة المشكلة الصحراوية التى تتراوح بين الخطط «الأوربية» وخطط بيكر الأمريكية، فإنها لا شك مقلقة للعناصر الوطنية الداخلية ومثيرة أو محفزة لتشكيل هذه التحالفات الديمقراطية- ليبرالية أو شعبوية- لإنقاذ هذه البلاد التى لم تعرف طريقها «للإرهاب» إياه، أو القوى المتطرفة التى يتحدثون عنها! وقد كانت شنقيط و»نواق الشط» دائما مصدرا للشعر والريادة الفقهية والأدبية فى المنطقة كما كانت امتدادا دائما للعائلات المغاربية والصحراوية التى اشتهرت فى مقاومة الاستعمار الفرنسى.

وعلى ذلك فإن المرحلة القادمة لا يتوقع أن تثير الدهشة على نحو ما تثيره

الانتخابات الحالية لعدم توقع الغلبة لواحد من الأطراف الفاعلة سياسيا فى وقت قريب، ومن ثم يبقى فعل التوازن فى يد الجيش بل وقوى النظام القديم «المستقلة» عن ولد الطايع لتحقيق توازن الداخل النسبى وتوازن «الخارج» الأساسى. وقد بدا ذلك فى عدم استبعاد إسرائيل منذ الانقلاب ومع كل التقدير لما حدث ويحدث، فليس هناك تحول جذرى متوقع بقدر ما سيجرى الحديث عن توزيع الثروات الريعية الكبيرة وأهمها البترول الذى صعب معه إحداث تحولات تذكر فى مثال السودان وغيره، وهنا أيضا سيرتبط الحديث عنه بتوازن المصالح الفرنسية مع الأمريكية فى موريتانيا. ولن تكون موريتانيا بعيدة عن دارفور أو حتى العراق، ناهيك عن قضايا المغارب الملحة بدورها، وبذلك تبقى «الصحراء الكبرى» أفريقية عربية لمن يريد اختيارها بكرامة أو يستسلم لعواصفها.

■ ٣- موريتانيا.. من منظور أفريقى:

انتهت احتفالات زفاف موريتانيا فى عرسها الديمقراطى.. ونالت من إعلام العالم العربى، ما يكفى، وما يعادل نسبة كبيرة من تاريخ الديمقراطية كله فى العالم الثالث، وعبَّر الكتاب العرب عن كل إحباطاتهم ومآسيهم مع نظمهم، فى شكل فرحة «بالنموذج الموريتانى». وحتى بعض القادة العرب الذين بادروا أثناء المعركة الانتخابية باستنكار هذه المبالغة حول «هوجة الديمقراطية» بادروا بالإعلان عن توجههم إلى نواكشوط فى التاسع عشر من أبريل ٢٠٠٧ لحضور تنصيب الرئيس «سيدى ولد الشيخ عبد الله»، رئيسا جديدا، وديمقراطيا لجمهورية موريتانيا «الشقيقة». كما حظى العقيد «أعلى ولد فال» بالتكريم العالى لتخليه عن «المقعد» بهذه السلاسة فى الموعد المحدد. وهذا كله طيب لتحية تجربة ذات شأن فى العالم العربى المحروم من معالم الحياة الديمقراطية!

لكن ذلك ليس هو الحال تماما بالنسبة للرأى العام الأفريقى، وقد ذكرنا فى كتابات سابقة كيف أن أكثر من سبعة رؤساء أفريقيين تنازلوا عن الحكم استجابة لإجراءات ديمقراطية ارتضوها، وأن أكثر من جنرال أفريقى انسحبوا من «المقعد» فى الوقت المناسب لنقل السلطة إلى المدنيين.

وقد لا تكون هذه هى النقطة التى نريد الحديث عنها، لأن الأهم من ذلك هو الأسف على الواقع العربى الذى يعيش لأكثر من ثلاثين عاما متصلة محروما من مظاهر تداول السلطة، نتيجة عناد استبدادى ضد الحركة الديمقراطية التى لا يستطيع أحد نكرانها بين فئات المجتمع العربى السياسية والاجتماعية. ومن هنا يبدو الدرس الأفريقى الذى يستحيل فيه على العسكريين فى كثير من المواقع الأفريقية أن يستمروا بهذا الشكل فى ظل الضغط الديمقراطى - والشعبى الكاسح أحيانا - التى شهدته مجتمعاتهم. وقد حدث ذلك بالفعل طوال العقدين الأخيرين فى بنين ومالى والنيجر ومدغشقر، وبالمثل فى نيجيريا وغيرها. هنا لا يبدو تنازل القائد العسكرى - مع كل التقدير لسلوك ولد فال ومبادرته - تطوعا شخصيا أو «تنازلا» لا مبرر له أو بدون ضغط من حوله. ونقول بكل التقدير لولد فال، لأننا لابد أن نعرف أن ثمة حالات استحال فيها تنازل البعض حتى وقعت المذابح - أو رغم حدوث المذابح - بين أبناء الوطن كما حدث فى رواندا أو الكونغو وغيرهما.

وهنا تأتى المقارنة بالحالة العربية التى لا يريد فيها عدد من الرؤساء «التنحى» مباشرة أو عبر إجراءات ديمقراطية معروفة لهم، رغم زخم الحركة الديمقراطية وضغط كافة القوى السياسية فى بلادهم، بما لا نريد أن نصرح بأمثلته هنا لدواع من الحرص يعرفها الجميع!

هنا تبرز قيمة المثل الموريتانى كمثال أفريقى وليس عربيا. فالمجتمع الموريتانى

يعج بالحركة السياسية التى شهدت معركته الانتخابية والتى تنافس فيها أكثر من ثلاثين تنظيما فى تحالفين كبيرين إلى جانب المستقلين الذين تنافسوا على موقع الرئاسة بعد أن حصلوا على مواقعهم فى البرلمان المنتخب منذ بضعة شهور.

موريتانيا هنا مثال أفريقى لأن بجوارها تجربة السنغال الديمقراطية طويلة العمر، كما بجوارها جمهورية مالى التى أطاحت منظماتها الشعبية ، وجمعياتها الأهلية بحكم عسكرى عام ١٩٩٢، وكذلك النيجر وبوركينا فاسو.. إلخ. وفى موريتانيا تفاعلت تنظيمات سياسية وحقوقية عديدة على مدى عقد من الزمان على الأقل فى مواجهة «ولد الطايع»، وضمت هذه التحركات ليبراليين، وقوميين، عربا وبعثيين وناصريين وتنظيمات يسارية وسلفية، وأخرى عرقية سوداء، ممن ظلمهم التاريخ الموريتانى كثيرا. هذه التجمعات هى التى دفعت بالموقف كله إلى هذه «النقلة» الديمقراطية. ولم يكن للمجلس العسكرى أن يتجاهلها وهو الذى جاء بانقلاب هو الرابع ضد «ولد الطايع» فى ظرف ثلاثة سنوات أخيرة، إلى حد القول أحيانا بأن انقلاب « ولد فال» كان رد فعل من قبل «أصحاب المصالح»، لحفظ استقرارهم، خوفا من انقلابات المتطرفة ضد مصالحهم. وقد أكدت ذلك التصريحات المتضاربة من قبل بعض العسكريين أثناء التمهيد للحملة الانتخابية للرئاسة، وميل بعضهم لطرح احتمال استمرار رمزهم «ولد فال» فى السلطة، أو ضمان نفوذهم بعد الانتخابات بل وضمان ترتيبات «الاستقرار» لهذه المصالح بعد «التغيير»، بما فيه ضمان العلاقة مع إسرائيل ومن هم وراءها. وقد أدى ذلك لتحليل آخر، قد لا يقبله الكثيرون من المتفائلين، وهو أن الطبقة الحاكمة السابقة، وإن تخلت عن «ولد الطايع» فقد سلمت بوصول «ولد الشيخ» الوزير السابق فى حكم ولد الطايع بدلا من الانتقال الكامل بالحكم إلى يد ليبرالي معارض آخر مثل ولد دادة والذى قد

يعنى وصوله للحكم - رغم ليبراليته - إجراء تغييرات فى هيكلة الطبقة ليسوا مستعدين لها. ومن هنا أدهشوا العالم بنجاح ولد الشيخ وسقوط رمز حركة المعارضة التقليدية «ولد دادة».

والآن.. نتوقع أن تحكم عقلانية «ولد الشيخ» مسار التقدم الديمقراطى الليبرالي فى موريتانيا، خاصة أننا نتوقع احترامه لمن تحالفوا معه دون غيره فى الدورة الثانية لمعركة الرئاسة بعد خسارتهم مباشرة فى دورة التصفية الأولى وباعتبار منطلقين على قدر من الأهمية فى المجتمع الموريتانى، أولهما تقديره لموقف «مسعود بالخير» الذى يلتف حوله المجتمع الجنوبى من «السودان» أو السود أو الحراطين أو التكرور حسب التعبيرات الشائعة! وثانيهما، جماعات يسارية لا أعتقد إلا أنها ذات توجه أفريقى بدورها بقيادة «ولد مولود» وكان مرشح اليسار فى الجولة الأولى حيث بقيت جماعات بعثية وسلفية على تحفظها من الجميع. ومعنى ذلك أن «ولد الشيخ» لم يعد عليه فقط أن يبقى أسير التهانى العربية الفرحة بشكلية الصورة الليبرالية للديمقراطية ولكن عليه أن يعالج البعد الاجتماعى للديمقراطية الذى يطالب به حلفاؤه وتدفع به النخب الأفريقية التى طال اتهامها لنظم الحكم فى موريتانيا بتجاهل تجارة الرقيق «فى موريتانيا العربية».

وفى أحدث بيانات لبعض مراكز مثل «الحراطين للتنمية».. إلخ، وعدد من المنظمات الحقوقية المشغولة بقضية «تجارة الرقيق» التى ما زالت آثارها الاجتماعية فى موريتانيا، أو بالأحرى « وضع الاسترقاق » الذى ما زال فى بعض مناطق العائلات العربية العريقة، يضع هؤلاء من بين مطالبهم الصريحة، ضرورة النص فى دستور جديد على محاربة تجارة الرقيق، وسوف تشغل هذه القضية الإعلامية «ولد الشيخ» بالضرورة أو تبقى وسيلة ضغط خارجية - أو داخلية - دائمة ضده! خاصة أن هذه

الفترة تشهد الاحتفال بالذكرى المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عالميا.

واللافت هو الموقف الذى ما زال متحفظا عند الحكم الجديد حول موقع السفارة الإسرائيلية فى نواكشوط رغم أن هذه ترتبط بالوضع العربى كله وليس الوضع فى موريتانيا وحدها.

لكن المفاجأة الفعلية الآن هى فى بروز رغبة بعض عناصر حكومة «العسكر» مرة أخرى وقبل تولى الرئيس «ولد الشيخ» بأسبوعين فى حملة «الحرب على الإرهاب» بالإعلان عن اعتقال أعضاء «جماعات سلفية» ليس فقط لاعتراضهم على الانتخابات التى بدت سليمة ولكن لأنها مجموعات مما يسمى بتنظيم القاعدة.. إلخ. ومن المتصور أن يتولى المجلس العسكرى تأمين «المسالك» أمام الحكم الجديد، ولكن شكل الإعلان عن ذلك كان أقرب إلى تأكيد «المكانة» المبكرة للمجلس العسكرى القائم، وفى إطار الخطط الأمريكية السائدة فى المنطقة قبل أن يحدد «النظام الديمقراطى» الجديد معالم مسيرته...

هنا تبدو موريتانيا.. عربية وأفريقية فى نفس الوقت.. وبخيارات صعبة...

■ ٤- موريتانيا... والعسكر:

تعود موريتانيا مرة أخرى خلال أعوام ثلاث إلى المسرح السياسى العربى والأفريقى بمشهد مؤثر، بل ومثير طرح للكثيرين الذين راهنوا على «استثنائيتها» الديمقراطية مرة، ثم إحباطها للديمقراطية مرة أخرى فى هذا الوقت المحدود وقد توقف كاتب هذه السطور عند تلك الإثارة منذ اللحظة الأولى، حيث كان التفاعل السياسى الحى من سمات «الحالة الموريتانية» مبكرا، كما لم يكن تخلى «قيادة» عن موقعها نادرا فى الحالة الأفريقية التى يعرفها الكاتب، ناهيك عن تفاعل المصالح الأجنبية، ودور العسكر - عربا وأفارقة - فى حفظ التوازن أو دفع بعض أطرافها!

والمثير فى المشهد الحالى على أية حال، هو استدعاء معظم هذه العناصر، فى هذا الوقت القصير، إذ يعود العسكر لحفظ توازن المصالح الطبقية النامية فى موريتانيا، والذين أطاحوا بسببها «بولد الطايع» لضمان استقرارها لا توترها، كما يعودون- على ما يبدو- لحفظ التوازن مرة أخرى إزاء تهديد عناصر إسلامية واجتماعية، حافظت على هدوئها فى المرحلة الأولى رضا بالجو الليبرالى الذى يمكن أن يخدم حركتها، وعندما وجدت أن جماعة ولد الطايع- إن صح التعبير- يتمكنون وحدهم من الموقف سارعوا بالتحرك، فاضطر العسكر للتحرك بدورهم لحماية «جماعات السلطة» التقليدية مرة أخرى، وهذه هى رابطة العقد الأساسية حتى الآن للأسف إذن، فنحن أمام مشهد سياسى تقليدى تقدمه التطورات الموريتانية، وليس استثنائيا، كما يبدو للكثيرين فى حالتيه؛ حالة أغسطس ٢٠٠٥، وحالة يوليو/ أغسطس ٢٠٠٨.

وتبقى الأسئلة حية حول مدى المصالح المستمرة فى موريتانيا منذ عام ٢٠٠٥؛ والتى يعود العسكريون لحمايتها؟ وما مدى توازن المصالح الأجنبية أيضا إزاء احتمال بروز دور الإسلاميين والقوميين فى المجالس الوزارية والبرلمان، وتيسير أجواء الفساد والمحسوبية لفرص صعود هؤلاء فى المشهد السياسى، كما بدا مؤخرا؟ وذلك فى أجواء تهديدات عودتهم إلى المشهد أيضا فى المغرب والجزائر، وأخطر من ذلك فى منطقة الصحراء الكبرى التى تتصاعد فيها «الأعمال الإرهابية» بينما تمضى المصالح الأمريكية حثيثا لضبط إيقاعها! ومن هنا نقول بأن العسكريين الموريتانيين يقومون بدور تقليدى لا استثناء فيه، حتى وإن فاجأنا المشهد بانطلاقه بالشكل الذى تم منذ عام ٢٠٠٥.

لكن لماذا يتكرر إيقاع العسكرية «بنمطها العربى» هكذا فى موريتانيا، ولا

يتكرر- مثلا- إيقاعها الأفريقى العربى، يكاد يكرر نموذجا فى أحسن أحواله من «الترك الشبان» الراغبين فى الحداثة، وبعض التغييرات الاجتماعية، وفى حالات «نموذج ضباط الأحرار»، يقدمون بعض الأهداف الوطنية وفى كل الحالات يرتبطون بنمط «المستبد العادل»! وحين ينسحب عنهم العدل الاجتماعى يصحبون «نمط مملوكيا» يحمون فقط المصالح السائدة وفق الظروف القائمة. وهذا الوضع هو الذى يدفع التحليلات إلى القول أحيانا «بكاريزما» هذه القيادة أو «استثنائية» تلك المجموعة، كما رأينا منذ الحرب العالمية الثانية فى المشرق العربى، ووادى النيل، والمغرب العربى أو الشمال الأفريقى عموما! وإذا كانت مصالح بعض الفئات الاجتماعية الناهضة- صناعية وتحديثية دفعت كاريزمات وأيديولوجيات، ناصرية وبعثية، وبومدينية أحيانا، فإن بعضها الآخر من نوع المصالح الاقتصادية التابعة فى عصرنا قد تدفع «بالنمط المملوكى»، ولا تستطيع تقديم، حتى «ولد فال»، فى مشهد ولو مصطنع للمستبد العادل! ولابد أن يشفق القارئ وهو يطالع بعض مظاهر التأييد للانقلاب الأخير فى موريتانيا؛ بأمل أن يشكل عسكريون جدد قدرا من الاستبداد العادل، إزاء تسارع الفساد والانهيار إلى دوائر حكم «سيدى ولد شيخ عبد الله»، وتكراره السريع لمشهد ولد الطايع وطبقته، لكن «ولد الشيخ» كان قد راح يستفيد من التفاعل السياسى فى موريتانيا بإدخال بعض عناصره فى المجلس الوزارى الأخير، كاحتياطى لدعمه ضد العناصر «التقليدية» مما أثار موجة الاحتجاج فى البرلمان، كما أثار العسكر الذين كانوا يحمونه منذ البداية فى انتخابات رئاسية وبرلمانية بدت حرة أمام الكثيرين، لذلك من المتوقع أن يواصل العسكريون دور «ضابط الإيقاع» للمشهد السياسى حين ينتظم سلك مصالح سياسية الفرنكفونية والبترولية، ومواجهى الإرهاب، فيعودوا أدراجهم، وقد تخلصوا من

عناصر الانحراف فى الصورة، كدرس متجدد للجميع، وتخويفا من نمط مملوكى دائم للعسكرية العربية فى وجهها الأسوأ...

وقد قدم إيقاع العسكرية الأفريقية من قبل نموذجا مختلفا، قد يدهش البعض أيضا، وهو ما كنت قد تمنتيه منذ تطورات موريتانيا الأولى، أملا أن تقدم أطراف العالم العربى نماذج مختلفة فى التنمية السياسية بديلا لنظم العسكرية العربية التقليدية، لكن الظروف جاءت ضد «التوقعات التقليدية» لتحتفظ للعسكرية العربية بإيقاعها التقليدى، من المستبد العادل، أو «الترك البان» إلى المملوكية، حتى الشعبوية أحيانا.

العسكرية الأفريقية، لم تملك الأساس التاريخى العربى التقليدى، فهى نتاج تطور «الأبوية» القبلية التقليدية بما أنتجته من كاريزمات وطنية لفترة (نكروما- نيريرى.. إلخ). أو جنوب كولونيالية، قفزت على النماذج التقليدية لتدميرها، فى موجة نعرفها من الانقلابات العسكرية (أواخر الستينيات..) تم تطورت مع مطالب الحداثة وسياسات التكيف الهيكلى الجديدة منذ أوائل التسعينيات لتستسلم أمام المؤتمرات الشعبية الوطنية، وقواعد الليبرالية الديمقراطية التقليدية المتعثرة، بل والتسليم باسم الديمقراطية الشعبية نفسها للمصالح الإمبريالية فى البترول واليورانيوم واستثمارات التعدين (من جنوب أفريقيا حتى دار فور) فى ظل فوضى عرقية، وتصارع فرنسى أمريكى، صينى... إلخ. لكن المشهد فى النهاية يرتبط بانسحاب العسكرية الأفريقية منه، وهذه إيجابية تاريخية لصالح المستقبل بالتأكيد، وهو انسحاب أكسبنا ثقل نيجيريا السياسى المدنى مثلا، بل وقدم تهديد العسكرية العنصرية فى جنوب أفريقيا، وعدم قفز العسكر على الأحداث فى كينيا أو زيمبابوى، وهكذا. إن أبسط «الاضطرابات» لم تحسم فى بدايتها فى دارفور

(بالعسكرية العربية فى الخرطوم) بينما لم تدفع اضطرابات نيجيريا أو كينيا الحادة، أى تقدم للعسكريين هناك احتراما للخيارات الديمقراطية الجديدة.. وهذا ما لم يسمح به العسكريون الموريتانيون بدورهم.

هل معنى ذلك، أن «الثوابت» التاريخية العربية «ثقيلة» إلى هذا الحد الذى يعوق التطور فى مراحله الحديثة المختلفة، بحجة الوطنية أو الأيديولوجية؟ وهل تصبح الهشاشة الاجتماعية ميزة قد تتفاعل لصالح تطور ديمقراطى؟ وهل يجعلنا ذلك نطمع فى أن تؤدى «الهشاشة» الزاحفة على المجتمعات العربية -للأسف- إلى تقدم ديمقراطى جديد؟ قد يشمل موريتانيا إزاء توقع فشل العسكر فى الاستمرار هناك لوقت طويل؟

الذين يرغبون فى دراسة بعض آثار كل هذه السيناريوهات، عليهم أن يقرأوا بعناية الفرق بين بيانات وإجراءات الاتحاد الأفريقى، والجامعة العربية حول الحديث الموريتانى؟ كيف يحسم الأول أمره ضد «الانقلابات العسكرية»، وكيف لا يستطيع «البيان العربى» أن يجرؤ على ذلك... والنصوص كثيرة فى «الخطاب العربى»... وليس حول موريتانيا وحدها!

■ ٥- فى موريتانيا وغيرها... لماذا لا يحسم الإسلاميون موقفهم من الرق؟

لا يحتاج الأمر لنقاش واسع حول صحة ما يسجل عن تردد الإسلاميين فى حسم موقفهم من ظاهرة الرق التى ما زالت قائمة فى موريتانيا، وتواتر وجود بدائلها فى السودان، بل وآثارها فى الخليج. هذا علماً بأن الصرخة الرئيسية المرجعية فى التاريخ الإسلامى فى هذا الصدد هى صرخة عمر بن الخطاب الشهيرة: لماذا استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟ إدراكاً منه أن الإنسان هو الإنسان، ولا تخضع حريته لأية اعتبارات مؤقتة كالقهر أو الحاجة، أو اعتبارات دائمة

كالاسترقاق.

لكن التراث التاريخى لا يسعف الإسلاميين بمثل هذا الاستنتاج المطلق، فالذى عرفه تاريخ الأمة الإسلامية، هو ملايين العبيد الذين تم أسرهم، أو جرهم كرقيق بأشكال تجارية معروفة، إلى قلب العواصم العربية أو الإسلامية؛ مع حالات الرخاء التى صاحبت تاريخ التجارة العربية، أو النفوذ العثمانى التركى خاصة، لعدة قرون. فأبقت آثار الاسترقاق كظاهرة اجتماعية فى أطراف العالم العربى -الإسلامى مثل موريتانيا، أو بعض مظاهره التى عرفها السودان، بل وإن قرى وعائلات فى صعيد مصر تعرف بقايا هذه الظاهرة حتى الآن، ممن يورثون فى بيوت العائلات، ولا يتمتعون وأبناؤهم إلا بأقل الحقوق الإنسانية.

وهناك مشاكل ناتجة من هذا الموقف جديرة بالرصد هنا:

المشكلة الأولى: أن أحداً لا يريد أن يعترف بأن الظاهرة القائمة الآن هى «الاسترقاق» بعينه، وأنها نتجت عن التزايد لمئات المرات عما كان موجوداً قبل إعلان الرسالة المحمدية، وتجريم الإسلام الجزئى للظاهرة التى كانت قائمة بالفعل فى الجزيرة العربية؛ بأمل أن يقضى عليها إيمان المؤمنين بالرسالة وفتحها لباب العتق فى أكثر من عشرة مواقع بالقرآن، وإذ بها تستفحل مع وفرة الأسرى، ووفرة الرزق بعد الفتوحات الإسلامية حتى وصل العدد الذى ترصده الكتب عن العبودية بالآلاف فى فترات، وما رصدته بعض الدراسات الجادة يصل جمعها للملايين فى مجمل التاريخ الإسلامى (انظر دراسات لحبيب الجنحانى ولعايدة العزب موسى، وأحمد فؤاد بلبع، وجون هانويك، وكويسى براه..إلخ وكلها فى المكتبات وعلى مواقع الإنترنت...). إذن فالظاهرة وجدت واستفحلت رغم توقع صاحب الشريعة السمحة أن تنمحى، ورغم اعتزاز الإسلاميين بمجد الأمة الإسلامية فى

فترات طويلة من هذا التاريخ دون أن يسجلوا استنكارا ملحوظا فى كتب التاريخ الإسلامى لهذه الظاهرة حتى الآن.

المشكلة الثانية: أن مذهباً إسلامياً واحداً لم يحرم جلب الرقيق أو التوسع فى تجارته -وهو المرشح للانقراض وفق النصوص القرآنية- بينما كانت الظاهرة تستفحل أمام أعين أصحاب الفتوى فى كل الأمور الأقل أهمية بكثير. بل وزاد الطين بلة أنهم أصبحوا أمام تناقض صريح حول شرعية استرقاق المسلم أو المسلمة؛ حيث أعلن الرقيق جميعاً إسلامهم، أو حتى حين دفعوا إلى الإسلام بحكم وجودهم الدائم فى بيوت مسلمين بارزين اجتماعياً بالطبع. وعلى العكس فقد أسهمت المؤسسة الدينية بالفتاوى العديدة التى بحثت عن مخارج لهذا الوضع وتبريره حتى لا تمس الحاجة الاقتصادية أو الاجتماعية للرقيق، بما يعرف مؤرخو الفقه تفاصيله دون حاجة لأية إضافة. وقد برز الموقف من الرقيق فى أسوأ صياغاته مع تعليق مؤرخي الإسلام على ثورة الزنج (الطبرى مثلاً!).

المشكلة الثالثة: أن الظاهرة تكثفت فى أطراف العالم الإسلامى فى فترة ضعف العرب والمسلمين، بعد أن كانت فى قلب هذا العالم إبان قوته. وحدث هذا فى مناطق «التماس» العربية الأفريقية على وجه الخصوص؛ بما جعلها من أسباب توتر هذه العلاقات، وموضع محاجة فى كثير من الأحيان ضد «نفاق الأخوة» العربية الأفريقية التى يتحدث عنها البعض»، وعندما بدأ النفاق الغربى نفسه بإعلان أشكال من الاعتذار -غير كاملة بالطبع- عن تجارة الرقيق الأطلنطية فى القرن ١٨-١٩ خاصة؛ لم يصدر أى تعبير عربى حول الظاهرة لا بالاعتذار أو الاستنكار الذى يمكن أن يوقفها. والحجة السائدة عند «المعذّرين» أو من يسمون فى العامية المصرية «المبرراتية» أن الفقه الإسلامى لا يحرّم الرق وإنما شجع كثيراً «العتق» فى

أكثر من أحد عشر آية ولا يمكن إذن أن «يُحرّموا ما أحل الله....»!.

وبينما أصدر الباحثون الأوروبيون والأمريكيون مثلاً مئات الكتب فى إدانة صريحة لتجارة الرقيق الأطلنطية، لم يتردد كثير من الباحثين العرب فى تفسير الظاهرة كضرورة تاريخية اجتماعية لها ظروفها، ولم يصاحب وقوعها -فى تقديرهم- «أى عنف» على النمط الغربى، ولم يستغل العبيد مثل «ذلك الاستغلال الغربى»، بل عوملوا بلطف، أو لأغراض منزلية فقط! وتحول بعضهم إلى مماليك (جند) ومنهم من حكم البلاد... إلى آخر هذه الحجج التى تملأ مئات الصفحات منذ عدة عقود، بينما كتب أمثال ابن فضل والقيروانى وغيرهما العشرات تعج بأخبار أفواج الرقيق وخصائصهم وكيف يتم شراؤهم وبيعهم بشكل غير إنسانى تماماً، ولا يمكن أن تحتمه شرعة أو عرف أو ظروف اقتصادية اجتماعية، فقد كانوا يأتون رقيقاً، ويستمرون عبيداً، ويباعون ويشترون ويورثون دون أية حقوق فى الحرية حتى المتوفرة للخدم العاديين اللهم إلا فضل التعامل الإنسانى المألوف بالطبع.

وبمثل هذا الموقف، استمر «الرق» صارخ الوجود فى موريتانيا وما يسمى «بالعبيد» محددى اللون والهوية والقابعين فى مئات البيوتات (الأغنياء) وحتى البيوت العادية (الفقراء) يُستعملون منزلياً وفى الزراعة وتحرم عليهم ملكية الأرض ويُورث نساؤهم وأبناؤهم. ومن نجا فى ظروف محدودة فهم طبقة «الحراتين» الذين يشبهون وضع الملونين فترة «الأبارتهيد» فى جنوب أفريقيا، من المخلطين بالدماء البيضاء والسوداء وأظن أن بعض «الحراتين» كذلك.

وقد يقال إن المجتمعات الإنسانية عرفت هذه الصيغة بأشكال مختلفة، لكن هذه المجتمعات جميعاً قد برأت منها فى عصور مختلفة أيضاً وتكاد المشكلة تصبح عربية إسلامية فقط الآن.

والحالة الموريتانية هى التى تثير الزوابع فى العقود الأخيرة. ورغم معرفتنا بأبعاد هذه الزوابع مثلها مثل زوبعة الإرهاب، ومخاطر الإسلام... إلخ. إلا أن أحداً لا يستطيع الدفاع عن استمرار «ظاهرة اجتماعية» بهذا الشكل ولا نجد «التحريم» ولا «التجريم» القاطع من أصحاب العقيدة والشريعة الذين يسعون للحكم أو يتحدثون عن «الحل الإسلامى» لمشاكل المجتمع.

ما لفت نظرى فى موريتانيا عند زيارتى لها مؤخراً، هو سعى الحكم الجديد «لتجريم» الاسترقاق –وليس فقط تحريمه، بإجراءات قانونية تكشف عن إخلاص الحكم الجديد لمواجهة الظاهرة، لكن البعض لا يرى إمكان زوالها بإصدار القوانين بينما هى ظاهرة اجتماعية بهذا الرسوخ فى المجتمع مثل أزمة أى تشريع صورى لمسألة عميقة الجذور اجتماعياً. لكن ذلك جدل يظل داخلياً فى موريتانيا. أما الملاحظة فهى دلالة «سعادة الكثيرين» بموافقة الأعضاء الإسلاميين فى الجمعية الوطنية على القانون الجديد!!

وسارع البعض بتفسير ذلك بأن الإسلاميين فى المجلس من حزب «الوسط الإسلامى» ويسمون فعلاً الإصلاحيون الوسطيون وسجل حزبهم مؤخراً باسم حزب التجمع الوطنى للإصلاح والتنمية.

أما التفسير الثانى فهو أن القانون الجديد للتحريم والتجريم، لم يشر –وفق نفوذ إسلامى– إلى مرجعية دينية إسلامية. ليظل المعنى الذى فى بطن الشاعر أنهم يخشون مبدأ تحريم ما أحل الله!

وما يثار حول موريتانيا يثير الكثير من التساؤلات حول قضايا أخرى عديدة فى أنحاء العالم الإسلامى، يبقى تعقدها نتيجة إحجام «أهل الرأى» أو ما يعرف فى الواقع باسم المؤسسة الدينية عن المساهمة بشجاعة كافية فى قضايا العصر الكبرى

تتطلب تطورا حقيقيا فى الفكر والتشريع ومن ذلك المسألة التى أطرحها الآن : إننا فى عام الاحتفال بمرور مائتى عام على القرار الإنسانى العالمى لتحرير الرق وتحريم تجارة الرقيق (١٨٠٧)، وإن كثيراً من المنظمات الإسلامية فى موريتانيا وفى بلدان غيرها مثل تونس ومصر بما فى ذلك ما نشر مؤخرًا من نصوص سميت بمبادئ حزب الإخوان المسلمين- تضمنت إشارة إلى اللوائح والمواثيق الدولية... إلخ. ويعنى ذلك أن المسلمين، جماعات وقوى وحكومات، مطالبة بالحديث فى الموضوع. وذلك لا لأن موضوع الاعتذار الأدبى قائم وقد يكون موضع جدل المشرعين، ولكنا وقد حرمنا أو قل جرّمنا اقتناء النساء وفق آية «وما ملكت أيمانكم» فإننا «نستطيع أن نعالج مسألة تحريم الرق وفق اجتهادات جديدة لن يقوم بها بالطبع هؤلاء الذين يجلسون للإفتاء فى كل صغيرة وكبيرة حتى «إرضاع الكبير»! لكنها تتطلب موقفا يتصدى لحالة استسلام المفتين للمصالح الحاكمة بدءا من تشريع استرقاق «مسلمين» فى عصور مضت.

إن الأمة الإسلامية، والمثقفون العرب المسلمون مطالبون بوقفة صريحة فى موضوع الرق فى هذه الظروف العالمية؛ يعلنون فيها سقوط الظرف الذى أباح هذه الممارسة، بل وسقوط المؤسسة الدينية» التى لا يبدو على مدى قرون أنها مؤهلة حتى لتجديد تراث العقلانية الإسلامى ولتفعيل مبدأ الاجتهاد ووضع الصياغة المناسبة لإصدار هذا التحريم المطلق لظاهرة الرق. (وليس على نحو ما حللوا من قبل استرقاق تلك الملايين من العبيد حتى لو كانوا مسلمين). وأنا لا أدخل هنا فى أية تفاصيل تتعلق بالاختصاص أو تفتح باب جهنم للمختلفين.

وقد كانت «المؤسسات الدينية» التى حملت هذا الاسم فى العالم المسيحى ذات تجارب كبرى فى التحرير الدينى، من حركة الإصلاح الدينى الأوربى حتى لاهوت

التحرير فى أمريكا اللاتينية. فأسست الأولى لازدهار الرأسمالية وتصدت الثانية للنظام الرأسمالى العالمى وأداوته من المستبدين. والمثقفون الإسلاميون المستنيرون اليوم لا يرون شرعية للمؤسسة الدينية فى الإسلام؛ لا فقهيا ولا تاريخيا بحكم إنكار الكهانة فى الإسلام. وهى ليست ذات مبرر علمى فى عصر انتشار المعرفة للجميع، وإمكان قيام التخصصات المعرفية الدينية بشكل جامعى وموضوعى لا يتطلب التسليم بوجود هذه المؤسسة. والمثقفون فى مصر مطالبون بذلك بشكل خاص بحكم عدم وجود مثل هذه المؤسسة فى معظم بلاد الإسلام حاليا كما أن ما تثيره عناصرها بهذا الشكل القائم أصبح مثيرًا للسخرية (دعاوى الشيخ البدرى ضد المثقفين أو «تكفير» من يتناول الصحابة بالنقد.. مثلا) ولا أعتقد أن قوى الإسلام السياسى التى لم ترض تاريخياً عن هذه المؤسسة سوف تتردد فى الوقوف مع مطلب تحجيمها أو التخلص منها.

وعند الخلاص من المؤسسة الدينية فى مجتمعاتنا الإسلامية، وإسقاط نظام التعليم المزدوج الذى يفرزها، سوف يصبح الفقه فى أيدى متخصصين يعرفون معنى الظرف الاجتماعى والتطور الاجتماعى الاقتصادى لمجتمعاتنا، ويمكنهم عندئذ تجريم الرق والمساهمة فى تطوير الأمة.



■ **المقال الرابع:**

الثورة الجزائرية.. وماذا بقى؟

نبكيها.. أم نبقيها؟ ذلك سؤال تقليدى لابد أن يرد إلى الذهن بعد مرور خمسين عاما على الثورة الجزائرية بالتحديد. والسؤال نفسه يحمل التباكى إلى تلافيف الإجابة المباشرة، مع أن هناك إجابة أخرى تظل كامنة فى السؤال الأبسط عما بقى منها. وذاكرة الشعوب لا تقوم بعملية انتقائية لتاريخها بقدر ما تراكم، والإبقاء على حيوية الذاكرة الوطنية هو ما تقوم به الأجيال وليس الأفراد، ومن ثم يبقى التباكى أو التنحية عملية خارج التاريخ، لأن أحدا لا يمحى الذاكرة الوطنية. إن «العقل الجمعى» يرتعش بالتذكر عندما يشعر بالخطر الداهم، وقد تساءل أحد المثقفين السودانيين مرة فى الأشهر الأخيرة بملاحظته أن ما كتب فى صحافة مصر عن اتفاقات «ماشاكوس» «ونيفاشا» بشأن «وحدة السودان» فى كينيا خلال عدة شهور يكاد يبلغ حجم ما كتبته الأقلام المصرية عن السودان خلال الخمسين عاما الماضية على «اتفاقات القاهرة» بشأن السودان! كدنا نتفق على أن المصرى لابد قد ارتعشت ذاكرته بالفارق بين تعبير «حق تقرير المصير» الذى طرح على مائدة التفاوض بالقاهرة عام ١٩٥٣-١٩٥٤، وبين ما طرح فى ماشاكوس أو نيفاشا عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ورعشة الذاكرة الجماعية بالاطمئنان للمستقبل أو القلق عليه قد تفسر لنا ما لاحظه صاحبنا وهى نفسها التى تثير الأسئلة الآن حول ما بقى من الثورة الجزائرية.

وقد شعرت بشئ من ذلك بالفعل وأنا أرصد الزخم الذى أثارته ذكرى مرور خمسين عاما على الثورة الجزائرية، فى أقصى المغرب والمشرق. وفى تقديرى أنه-

بدوره- اهتمام قلق رغم كثافة ما تراكم فى الذاكرة الوطنية عن إطار «الثورة الجزائرية».. وآمل أن يكون أيضا إطارا للاهتمام بالمستقبل.

قانون تفاعل الذاكرة الوطنية جدير بالدراسة. هل تتذكر «الجماعة الوطنية» الآن، ما كانت قد انتعشت به عام ١٩٥٤ لكون «الثورة الجزائرية» استطرادة عربية أفريقية للثورة المصرية؟ بل قد تكون للثورات الكبرى ضد الاستعمار فى آسيا من الصين للهند والهند الصينية.. وإيران؟ وفى كل ذلك قد نكون أمام ذاكرة الانتعاش، لكن لماذا لا نكون- أيضا- أمام ذاكرة الإحباط؟! كان الإحباط عميقا أيضا من هزيمة «جيوش» الأمة العربية فى فلسطين أمام بضعة آلاف من «المستوطنين»؟.. بينما كان فى الجزائر بضعة آلاف من الثوار يتصدون لأكثر من مليون مستوطن بالمغرب العربى!. إننى أتصور أن جرح الاستيطان فى الجسد العربى يبعث آلاما مجذرة فى الذاكرة الوطنية بأكثر من أى حدث آخر، وقد شهدنا مؤخرا حجم فرحة شعوبنا هنا بتحرير جنوب أفريقيا من «الاستعمار الاستيطانى» ودلالة «المقاومة» فى شخص مانديلا، بأكثر مما كان يعنيه حجم المعرفة نفسها بتفاصيل ما حدث. وبمثل هذا التفسير أتصور أن الذاكرة العربية تتناول الآن ذكرى «المقاومة» الجزائرية المتضمنة فى ملف الثورة العربية.

لكن رغم حجم الإحباط الذى ردت عليه الثورة الجزائرية، فلابد أن يبقى معنى اضطرادها بالإضافة للثورات الأفروآسيوية فضلا عن العربية. ولابد أن نتذكر أن أوروبا- وفرنسا فى مقدمتها- كانت تشتعل بهذا المعنى نفسه، ردا على ما ينال الحضور الفرنسى «العالمى» وقتها من تدهور لمكانة كانت تشغل المثقفين قدر اشتغال الساسة بها، ومن هنا كانت قيمة «فرانز فانون» صاحب كتاب «معذبو الأرض» الشهير جزءا من حركة الثورة الجزائرية فى العالم الخارجى رغم أن معظم

المثقفين الجزائريين لم يولوه ذلك القدر الذى يستحقه فى التأريخ للثورة الجزائرية.

إن وضع الثورة الجزائرية فى العالم الثالث بل وفى حركة «العالمثالثية» نفسها كان له تميز خاص لفترة طويلة بخلاف المعنى العام لحركة التحرر الوطنى العالمية. وليس صدفة أن «أحمد بن بللا» الذى ما زال يبعث «بالرمز الجزائرى» هنا وهنالك، ما زالت حركته «عالمثالثية»؛ حركة «للجنوب تجاه الشمال»، كما بدت الثورة الجزائرية رسالة جنوبية- فى أفريقيا وآسيا نحو الاستعمار الغربى الاستيطانى رغم تصميم الأخير على البقاء لفترة راسخا فى جنوب أفريقيا وما زال كذلك فى فلسطين. وأعتقد أن قدرة الثورة الجزائرية على «الإثارة» فى «الشمال» قد تميزت بسرعة أكثر لم تحققها الثورة الفلسطينية إلا مؤخرا. وكان درس الثورة الجزائرية مع اليسار- الأوربى بل وداخل الجزائر نفسها درسا آخر لاشك يفيد الفلسطينيين- لمعنى أولوية التحرر الوطنى على ارتباكات الجدل الماركسى الأوروبى التقليدى منذ ذلك الوقت. لكن «غرور ثورة التحرر» يجب ألا ينسينا أبدا، أخطاءنا الداخلية أو قل مصاعب تحليلاتنا الذاتية لحركة التضامن فى العالم بعناصرها الجدلية التى يتوجب فهمها بالموضوعية، وحتى بالبرود المناسبين، لأن «سلة التحليلات» التى أحاطت بالجزائر تكاد تكون مدعوة الآن مرة أخرى بعد خمسين عاما من قبل القوى الوطنية الديمقراطية نحو قضايا تحررنا فى العراق وفلسطين، رغم تنوع الأطراف والأوضاع بحكم ما مضى من أعوام.

ظل «الكفاح المسلح» الجزائرى، رمزا قويا فى العملية الثورية فى العالم- لقربه من «قلب العالم» الجغرافى والاستراتيجى عن انتصاراته مثلا فى الهند الصينية، وليس صحيحا مثلما تشيع الآن بعض أطراف عملية التحرر الوطنى أن «التضامن العالمى» لا يمكن استقطابه لحركة «الكفاح المسلح»، فقد ظلت حركة التضامن- بقدر ما

هى شعبية- مع رموزا الكفاح المسلح لفترة طويلة بعد ثورة الجزائر نفسها وبدعم منها وخاصة فى أفريقيا، شهدت بذلك قيادات المستعمرات البرتغالية وجنوب أفريقيا وناميبيا.. إلخ، بينما كانت البرجوازية العربية تحاصر الحركة الفلسطينية.. وفى تقديرى أن التطور الداخلى لبعض ثورات الكفاح المسلح هذه بدءا من الجزائر- هو الذى أضعف «الاستقطاب العالمى» مع الثورة المسلحة، بسبب سلوك الطبقة الاجتماعية والنخب القائدة للثورة عقب وصولها للسلطة الذى لم يعن تلقائيا انتصار الثورة بل أبقى تناقض «المسلح» و«السياسى» و«الثورى» قائما حتى أنهك رمزية الثورة نفسها ناهيك عن نموذجها. وقد كان تقدم أوضاع معسكر «الإمبريالية العالمية» نفسه، والسياسات الاقتصادية الاجتماعية العالمية الجديدة، مع تدهور أوضاع المعسكر الاشتراكى قبل سقوطه المباشر بمدة، أثر بدوره فى طبيعة الاستقطاب لغير صالح معسكر التحرر الوطنى وثوراته.

ولا شك أن الثورة الجزائرية كانت مؤهلة لمشاركة فعالة فى تعبئة معسكر التحرر، بل حافظت على هذا الدور لفترة امتدت من الستينيات إلى السبعينيات. ولأن علاقتها كانت عضوية بثورة يوليو- مهما شكك البعض فى ذلك، فإنها كانت تدفع بالشعلة فى قلب العالم الثالث حتى وثورة يوليو تتعثر عقب هزيمة ١٩٦٧. كان ذلك ضمن حالة الثورة الأفريقية، وفى حركة عدم الانحياز وتجمعات العالم الثالث. كانت ثورة يوليو أطلقت ضمن هذه الأطر مبادرة التوجه لمعالجة البعد الاقتصادى للتحرر الوطنى بمراجعة العلاقات الاقتصادية الدولية بعقد مؤتمر التجارة والتنمية الدولى فى القاهرة ١٩٦٥ فى أطر الاقتصاد العالمى للتحرر الوطنى. لكن الثورة الجزائرية حملت المشعل بعد ١٩٦٧ فيما عرف بالدعوة «لنظام اقتصادى عالمى جديد» وحوارات «الشمال/ جنوب» التى مازال «بن بللا» يعمل فى إطارها،

بل وحركة العمل العربى الأفريقى وأشكاله التضامنية التى دفعها بومدين عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وليس هنا مجال الحديث عن التنسيق أو العلاقة العضوية بين الناصرية والبومدينية.. إلخ. لأن حديثنا مازال متوقفا عند معنى «الثورة» فى العالم الثالث، وفى «الكلى» منه وليس فى الجزئيات المثيرة. ومازال التاريخ لم يكشف عن كل تفاصيل مثل هذه العلاقات، فلا ثورة يوليو ولا ثورة الجزائر قد حظيت بعد بعملية توثيق شاملة ومعمقة، ومازال أصحاب «الغرض» يعرقلون هذه العملية بلا معنى، وكأنه لا يكفى مرور خمسين عاما وأكثر على الثورتين لتأذن هذه الفئات المغرضة «بالتوثيق» حتى وفق مبدأ عفا الله عما سلفّ ما لم يأخذوا بالمبدأ الحضارى «للتوثيق»! ولذا مازال التاريخ الشفاهى، أومنهج المذكرات الشخصية هو المصدر الأساسى رغم أنه غير كاف.

ولقد مررت شخصيا بنموذج فى هذا المعنى وأنا أسجل مع الأستاذ محمد فايق ذكريات يوليو مع العمل الأفريقى بأمل أن أعدها للنشر قريبا، وجدتنى مثلا أناقشه فيما بدا لنا- شباب الشئون الأفريقية- فى الستينيات من بعض مظاهر التنافس المصرى الجزائرى فى العلاقة بأفريقيا بعد نجاح الثورة الجزائرية، وهو ما اعتبرناه اتجاها «لأفرقة» الثورة الجزائرية مقابل «عروبية» القاهرة!.. إلخ. وكانت الأمثلة البسيطة لذلك عرض النزاع الجزائرى المغربى على منظمة الوحدة الأفريقية وليس الجامعة العربية، أو إزاء الموقف من ثورة زنجبار أو العمل فى لجنة تحرير المستعمرات.. إلخ، لكن محمد فايق راح يؤكد من موقعه فى ترسانة الرئاسة- أن ذلك لم يكن بغير تنسيق بين عبد الناصر والقيادة الجزائرية لاعتبارات مختلفة، وإن لم تتوفر وثائق هذا التنسيق لأى منا. كذلك أتذكر كيف أثارنا نحن الشباب فى هيئة الشئون الأفريقية تقرير ورد من إحدى السفارات المصرية أواخر الستينيات عن

حديث لمسئول جزائرى كبير فى اجتماع لوزراء الخارجية الأفارقة عن التأييد الذى حظيت به الثورة الجزائرية من عديد من الدول والقوى جاءت مصر فى ذيل قائمتها، وكان السيد أمين هويدى وزير دولة فى ذلك الوقت الذى لا أملك تحديده تماما- ووجدته قد أشر على هذه الفقرة بعبارة أسى: «ولا حول ولا قوة إلا بالله»! وعندما قابلت السيد «أمين هويدى» بعد ذلك بعقدين تقريبا وتذكرت الواقعة، أشاح بطريقته الخاصة مشيرا على بقراءة مذكرات «فتحى الديب» عن الثورة الجزائرية وعلاقتها بمصر مثلا مهما كان الرأى فيما احتوته، لكننى ذكرته أيضا بأن من أقابلهم من الجزائريين لا يشعرون بالارتياح أبدا لهذه المذكرات ولم يكن أمام النقاش إلا أن يثير مسألة «التوثيق» على الجانبين. وقد لا تكون المسألة متعلقة فقط بالتوثيق، ولكنها تتعلق أيضا بمدى توفر الدراسات التوثيقية وخاصة فى الجزائر عن وقائع وعلاقات الثورة. ويؤسفنى القول أن ما صدر بالعربية موثقا قليل جدا لأن معظم ما صدر هو من كتب الرأى أو دراسات «بحثية» من إنتاج طالب الإبراهيمى أو محمد الميلى أو مصطفى الأشرف أو محمد حربى أو جغلول، ولم يشف قدرا من غليل المثقف العربى إلا الترجمة الحديثة لأعمال محمد حربى عن جبهة التحرير الجزائرية أو سليمان الشيخ عن «الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين»..

وقد يدهش القارئ أن تتحول مسألة «التوثيق» إلى موقف قرين «التحولات الطبقية» سواء فى الجزائر أو مصر! لكن المسألة الطبقية، أو النخبوية فى تقدير البعض تمسك عمليا بتلافيف كثير من التطورات الأخرى التى تتعلق بمصير «الثورة».. وما بقى فيها.

وفى الجزائر أكثر من غيرها لعبت «الدوائر الداخلية» فى الثورة دورا أطول عمرا، حيث ما زالت تؤثر فى مجريات الأمور المباشرة أحيانا- حتى الآن، ومازالت بعض

الرموز الفعالة- أو الفاعلة- رموزا لما يجرى فى تحديد مصير النموذج. ودعنى لا أتحدث فى «ذكرى» الثورة عن مشاكل السياسة اليومية التى تكشف عن نفسها فى تحليلات أخرى، لكن لنتناول بعداً استراتيجيا مثل «ثورة تحرر وطنى فى مجال التحديث» أو قل التحول الاجتماعى الجذرى لنهوض أبعد من النهوض الوطنى، كضرورة لتقدم الشعوب وأدوارها، وهو ما رشحت الثورة الجزائرية نفسها له منذ احتلت هذه المكانة التى أشرنا لها على المستوى العالمى أو مستوى العالم الثالث.

لقد كان التصور الموروث عن الفكر الاشتراكى؛ «اللينينى» أحيانا أو «الماوى» أحيانا أخرى أن ثورات «العنف الثورى» سترد «العنف الاستعمارى» على أعقابه وخاصة عندما يكون الاستعمار استيطانيا لتنتقل بجماهير الثورة إلى مرحلة جديدة من التطور، أو التحول الاجتماعى الجذرى، وارتبط رواج تنظيرات «فانون» بوجه خاص منطلقا من خبرته مع الثورة الجزائرية بهذا التفسير، لكن رياح الثورة الجزائرية، لم تمض دائما بما تشتهى السفن!. والحق أن ذلك لم يكن مصير الثورة الجزائرية وحدها، ولم يكن الحال كذلك فى العالم العربى أو الأفريقى بشكل خاص، وإن اختلفت الأسباب والفاعلون. ولو أخذنا فى إطار الجزائر نماذج من فئات «عسكر الثورة» من المجاهدين أو «البيروقراطية» أو «المرأة» التى رفعت الحجاب مشاركة للثورة المسلحة ووضعنا ذلك موضع المساءلة، لقلنا إنهم جميعا لا يملكون الجواب الشافى عن سؤال «الثورة».. وماذا بقى منها! ولأننا نتحدث هنا عن المصير والاستراتيجية والفرص الضائعة، فدعونا نعرض لبعض التحليلات عن مسألة المصائر هذه، فى مراحل مختلفة من تاريخية «الثورة»...

«محمد الميلى» مثلا فى منتصف السبعينيات ينكر على المثقفين العرب اعتبار فكر «فانون» عن العنف الثورى معبرا عن الثورة الجزائرية؛ لأنه «صناعة غربية» أساسا،

ليرى هو أن الواقع الجزائرى مازال يعبر عن ذاتية «الثورية العربية الإسلامية»..إلخ. فما هى هذه «الذاتية» التى يتحدث عنها الميلى؟ أدب الطاهر وطار يعتبرها مجموعة أخطاء الماركسيين والإسلاميين على السواء، ومصطفى الأشرف يعرض مشكلة الثورة أمام مطلب تكوين «الأمة»، وطالب الإبراهيمى يعتبرها ثقافة مضادة للاستعمار الثقافى مُنّطرا لتطور «الإسلامية»... وسليمان الشيخ يتوقف عند ثقل هموم «اليقين»... إذن فنحن أمام «حملة تراثية» لا تؤدى إلا للتوحد مع «المحافظة» وليس التحول الثورى، مصيرا للثورة... لذلك لم ندهش أمام تحليل اقتصادى «ليبرالى» لا مع مثل «أحمد هنى» الذى جاءنا فى القاهرة أواخر الثمانينيات متحدثا عن أزمة «الثورة» التى يسببها العسكريون والبيروقراطية معا معوقين حتى نتائج ترسانة «التصنيع الثقيل» الذى مضت فيه الثورة بإمكانيات الجزائر الاقتصادية الكبيرة، دون أن تتيح «للطبقة الصناعية» نفسها فرصة الإدارة الحديثة لهذا التصنيع، بل مضت هذه الطبقة الجديدة من العسكر والبيروقراطية تحول منتج «الثورة الصناعية»- «المالى» إلى «تملك الأرض» باسم «الثورة الزراعية» أيضا فلم تتحقق بذلك المكاسب المتوقعة من «الثورتين»، اللهم إلا أزمة الحكم فى الثمانينيات أمام جماهير مقهورة لا تملك لنفسها نفعا ولا ضرا! ولم نستطع أن نفهم من هذا التحليل معنى استمرارية الثورة الجزائرية ممثلة فيما عرف «بالبومدينية» التى ارتبطت عمليا بهذه الإنجازات الكبيرة، وليس مجرد المسميات، لكن الأستاذ الباحث لم يكن مدعيا الثورية ليقول إن الطبقة العاملة أو المثقفين الحقيقيين قد حرموا من إدارة مصائر الثورة التى تحملوا عبء مسيرتها. وتركزت رؤية الباحث فى كتيب صدر بالقاهرة قبل أزمة انتفاضة ١٩٨٨ فى «الشارع الجزائرى» على أن الاحتمال الوارد هو تقدم فئات تكنوقراطية صناعية جديدة لقيادة المجتمع إذا سمحت لها العسكرية أو البيروقراطية بذلك من أجل حركة تحديث حقيقية أمام «ثورية» أو تقليدية محافظة.

لكن يبدو أنه لا العسكرية ولا البيروقراطية سمحت إلا بفتح الباب لطبقة «التحرير الوطنى» الجديدة لتنهج نفس ما انتهجته طبقات «الانفتاح» فى مجتمعات أخرى مثل مصر وغيرها، مع فارق أساسى أن طبقة الانفتاح المصرى مثلا لم تعلن أية صلة لها بالناصرية أو التحرر الوطنى!

عالم اجتماع جزائرى بارز عالج مسألة انكشاف المجتمع الجزائرى على الحداثة أو بالأحرى أمام الحداثة، وذلك قبل انتفاضة الشارع عام ١٩٨٨ أيضا. ورغم انطلاقه «على الكنز» من موقع فكرى آخر لكنه عاين الأزمة من زاوية القوى صاحبة المصلحة فى تحديث المجتمع وفى ثرواته، وتحوله الاجتماعى، ولذا مضى يتوقع أن الأزمة فى طريقها للحل عن طريق القوى الاجتماعية الجديدة التى يهمها استمرار الثورة الجزائرية بمضمونها الاجتماعى، ويكاد يكون «الكنز» قد انتقد نفسه فى كتابات لاحقة بعد ١٩٨٨ وهو يرى كيف يضيع «الشارع» فى غياهب الماضى وليس المستقبل، وكيف تضيع قيم «الحداثة» والتحول الاجتماعى الجذرى على أرضية «يكمن» فيها من حلل قادتها دمه شخصيا!

ألا يثير ذلك سؤال الثقافة السياسية الذى أثارته ثورات التحرر الوطنى وفى حالتنا هذه الجزائرية على وجه الخصوص؟ معالجات سوسيولوجية حديثة ومتعددة داخل الجزائر نفسها رأت أن الثقافة السلفية التى تفجرت بها أحداث ١٩٨٨ أو تصاعدت بعدها لم تكن بعيدة عن دوائر «ثوار الجزائر»، منذ وقت مبكر ولم يوفر تجديد «بومدين» للثورة، ولا ثورته الصناعية أو الزراعية أرضية جديدة للتحديث أو التحول الاجتماعى الجذرى، فلا المرأة جنت ما قدمته يداها للثورة، ولا جهاز التعليم «التعريبى» نقل من المشرق أفكارا تحديثية بل نقل الكثير من فكر القوى الدينية المحافظة و«المسيسة دينيا»، فانتهى أمر الثورة من خلايا جبهة التحرير إلى

«زوايا» السلف المتدين، وعندما جاءت أزمة الصناعيين والزراعيين والتحديثيين بترسانة البطالة والفقر، لم يكن أمام هذه القوى المهمشة اجتماعيا والمستبعدة سياسيا فى ظل شمولية تتمترس على رأسها العسكرية والبيروقراطية إلا أن تفجر نفسها» بالعنف فيما يشبه «الاستشهادية» أمام مأزق الحياة الدنيا الذى ضاق بهم. وكانت فئات لم تحسب فى التحليلات الاجتماعية السائدة، كامنة فى كل المواقع التى قادتها عناصر ليست بعيدة عن قلب «الثورة المستمرة»، بدت لها السلفية الضارية فى التاريخ أفضل لمصالحها من التحديثية التى قد تضرب بمسار المصالح الخاصة.

وعلينا الآن أن نعود للسؤال الأول، ماذا بقى وماذا تنحى من الذاكرة الوطنية للثورة؟ عندئذ سنعود أيضا إلى ما قلناه عن آليات الذاكرة الشعبية التى لا تنحى وقائعها الحية بسهولة، بل إن جيل التحرر الوطنى من أمثالى- يظل دائم الاستدعاء لهذه التجارب التاريخية، خاصة عندما نعانى مكائد الإمبريالية الجديدة ضد شعوبنا. وهنا يظل تراث الثورة الجزائرية، وذاكرة «العنف الجزائرى» ضد الاستعمار، حاضرا، وليس أدل على ذلك من استمرار صعود «جبهة» التحرير الوطنى الجزائرية وهبوطها على الساحة، حتى مع استمرار المخاوف من أن يعنى ذلك احتمال قدرة الإمساك بتلابيب الجماهير بعيدا عن مزاج «التمرد» الموروث من أجل عملية تفاعل جديدة فى اتجاه التحرر الاجتماعى، وعبور مضايق الإنقاذ المتعددة بسلام يستعيد الدور الجزائرى فى دوائر التحرر الوطنى.

وإن لم يبق معنى خاص لذكرى الخمسين عاما على انطلاقة الثورة الجزائرية فلتبق أمنيتنا أن تكون ذكرى الخمسين عاما على باندونج- أبريل ٢٠٠٥- فرصة لمراجعات مهمة من قوى ثورات التحرر الوطنى الباقية- وفى مقدمتهم أحرار الجزائر نستعيد بها بعضا من روح باندونج.

المقال الخامس:

حالة زيمبابوى

■ ١- ماذا يقلق الغرب فى زيمبابوى؟

أدهش دائما من تلك الحملات الكبرى على الحكم فى زيمبابوى من قبل الإعلام الغربى كلما جاءت سيرتها بحدث من أحداثها، وحتى بدون مناسبة أحيانا! ما بالك بانتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية فى ضربة واحدة؟ ويبدو الأمر كأن الرئيس موجابى وحده هو الذى قضى فى الحكم ٢٨ سنة! أو أنه وحده متمثلا زعامة كبرى تنفرد بالحكم مع حزبه المسيطر؟ إلى غير ذلك من الافتراضات أو الصفات التى يتمتع بها عشرات الحكام فى أفريقيا والشرق الأوسط.. وقد فوجئت برئيس الوزراء البريطانى يصرح عشية احتمال إعادة الاقتراع الرئاسى فى زيمبابوى، بقوله إننا لا نريد موجابى؟ فذكرنى ذلك بمواقف فى الشرق الأوسط تطالب بانتخاب رئيس للبنان وإلا فلن تشارك فى أى عمل عربى؟ وكأن من واجبات هذا الرئيس أو ذاك تحديد رئاسة هذه الدولة الأخرى أو تلك؟ لكن الموقف من مسئول بريطانى بالذات يعد لافتا بحق، ليظل السؤال عن أسبابه العميقة تلك التى جعلت بريطانيا تقود الكمنولث كله لمقاطعة موجابى، وحرمت زيمبابوى من الاستثمارات الأوربية والأمريكية، وتضغط على جنوب أفريقيا ذات الرأسمالية المتوحشة لتفعل ذلك نسبيا وعلى مضض. وحيث قد نشر الكثير عن تطور الوقائع فى انتخابات زيمبابوى، وسواء أعيد الاقتراع على منصب الرئيس أم انفرد بها أحدهما فسيظل السؤال قائما؟ والتساؤلات المدهشة قائمة أيضا. أليس موجابى هو الذى تمت معه صفقة

الاستغلال ضد منافسيه (حزب «زابو» بقيادة جوشوا نكومو) بتيسير عملية الاستقلال أمام حزب «زانو» (١٩٨٠) فيما سمى باتفاق لانكستر هاوس مقابل تيسير بقاء المستوطنين الأوربيين (بريطانيين فى الغالب) فوق أرض زيمبابوى الزراعية الخصبة لمدة عشر سنوات، ليبدأ الإصلاح الزراعى وتعويضاتهم بمعونات بريطانية عام ١٩٩٠؟ وقد بقى سبعون ألف مستوطن فى البلاد بعد الاستقلال تملك ١٠٪ منهم فقط حتى وقت قريب حوالى نصف الأراضى الزراعية (المزارع التجارية) فى المرتفعات؟ وبعض هؤلاء الملاك يملك جنسيتين أو يتمتع بعضوية مجلس اللوردات مؤخرا.

وقد حاول «موجابى» طول الوقت بين ١٩٨٠-١٩٩٧ أن يقنع بريطانيا باستكمال وعدها بدفع ٧٥ مليون استرلينى لتسديد تعويضات يسترجع بها الحكم الأراضى للمعدمين الأفارقة فرفضت ذلك حكومة تاتشر وبعدها بلير، متهمين إياه بالفساد وتوزيع الأراضى على معاونيه فى الحزب. ومع ذلك ترد الإحصائيات لتقول إن أربعة آلاف أوربى فى المزارع التجارية يملكون ١١,٢ مليون هكتار، بينما عشرة آلاف مزارع أفريقى جديد (ولنفترض أنهم ناس الحزب) حصلوا على ١,٢ مليون هكتار فقط، وراح مليون مزارع أفريقى غير قادرين على الحصول أكثر من ٣ هكتارات لكل منهم...

ورفضت بريطانيا طول الوقت إمكان استيلاء الحكم فى زيمبابوى على الأراضى طارحة مساعدات التعويضات فى إطار «البيع والشراء الحر» بين البيض والسود! وحتى فى هذا الإطار لم تصل المعونات لأكثر من ٣٠ مليون استرلينى، لتبقى كرامة الحكم بين ١٩٩١-٢٠٠٠ معلقة فى يد السيد البريطانى، وقد مضى على اتفاق لانكستر عشرون عاما بدلا من عشرة، وبدون أية نتائج! وهنا تفجرت العلاقة

بإعلان موجابى السيطرة على الأراضى وإعادة توزيعها وفق قوانين داخلية وطنية.. الأمر الذى لم يهدد لوردات بريطانيا وحدهم فى زيمبابوى، بل وهدد بتفجير قضية مصير أراضى المستوطنين الأوربيين كلهم فى جنوب أفريقيا وناميبيا، وهى بالملايين التى تسيطر عليها شركات أوربية كبرى ولوردات تاركة أكثر من ثلاثين مليون أفريقى فى «البانتوستانات» التى ورثها حكم «الأبارتهيد» لنظام «التحول الديمقراطى» فى جنوب أفريقيا!

إذن فلابد من التخلص من «موجابى»، ونقاط ضعفه عديدة بالطبع ليس عمره (٨٤ سنة) أو مدة حكمه (٢٨ سنة) إلا إحداها. لكن تظل طبيعة نظام موجابى، وحزب الزانو القديم، وموروثه كحركة تحرير زيمبابوى، ميراثا لابد من التخلص منه، ولا يعدم أى متدخل أن يجدا أسبابا ظاهرة فى طموحات طبقته الجديدة الفاسدة، أو انهيار الدخل القومى بسبب الحصار الشديد لأكثر من عشر سنوات، بل وانهيار أسعار المحاصيل الزراعية التى تنتجها زيمبابوى بالأساس (الذرة- القطن- الدخان) وكلها تخلق أوضاعاً يمكن مهاجمة النظام منها بسهولة. وللأسف لم يفهم «الزعيم التاريخى» الرسائل التى يبعثها هذا الوضع عن ضرورة انسحابه بشرف بل استمر متخلياً عن معظم قيمه «التاريخية»، ليبعث بالقيم السائدة ومنها محاولة اللعب بالأوضاع الإقليمية، أو بعبثية الليبرالية الجديدة! وكلاهما لم يشفعا له. فقد أرسل قواته المسلحة لفترة إلى الكونغو مع قوات أنجولا ضمن عملية منافسات إمبريالية واضحة حتى استقر الأمر للمصالح الأمريكية هناك مؤخراً.

ثم تمسك بشكل ساخر لفترة بأن الزانو ما زال «يتمسك» بالماركسية اللينينية - طوال التسعينيات!- متصوراً منافسة اليساريين فى جنوب أفريقيا غير مقدر لفارق التنظيمات الشعبية فى البلدين، ثم ترك ذلك إلى لعبة الليبرالية الجديدة التى يدهشنى

تجاهل الغرب «الليبرالى» لها وهو يهاجم «موجابى» بهذا الشكل هاربين من أصل الصدام حول «الأرض» ليصوره مجرد ديكتاتور وفاسد.. وحده.. والمتأمل فى الموقف من هذا الجانب يمكنه ملاحظة الآتى:

ثمة حرية لتنظيم الأحزاب فى زيمبابوى منذ حوالى عشرة أعوام، وحركة عمالية جاءت بزعيمها «تشفا نجراى» على رأس الحركة الديمقراطية للتغيير معارضاً لموجابى، قادت مظاهرات على نمط المعارضة البرتقالية فى أوروبا الشرقية لفترة، وثمة قضاء أسقط قضايا الحكم ضد زعيم المعارضة لثلاث مرات، وثمة انتخابات شفافة منذ عقد من الزمان لمرتين لم يحصل موجابى فى الأولى (٢٠٠٢) إلا على ٥٤٪ وها هو يعيد مع غريمه فى الثانية (٢٠٠٨) بل وفاز معارضه بأغلبية مقاعد البرلمان فى الأخيرة مقابل ثلثها تقريباً فى الانتخابات السابقة! فأية ليبرالية هذه يرفضها رئيس الوزراء البريطانى؟ أم أن عينه فقط على أراضى زيمبابوى، والتنسيق مع الرئيس مبيكى الزائر الآن للندن لحماية الجنوب الأفريقى كله من عبثية استمرار قيادة «موجابى» الذى لن يسقطه إلا فساده، وانفراد أعوانه بالسلطة والثروة فى البلاد وهو ما لا يذكر كثيراً.

الموقف مهدد بانكشاف وضع موجابى ولذا قدم للقوة الغاشمة لبقائه شخصياً لصالح الثلة المحيطة به، ما دام لم يرتب الوضع فى البلاد لصالح عدالة اجتماعية حقيقية والتوزيع الحقيقى العادل للأراضى. وثمة تهديد من قيادة الجيش والشرطة بالتدخل لصالحه. وأظن أن وساطة جنوب أفريقيا وحدها مبكراً هى التى قد تجنب زيمبابوى مصير كينيا فى التوتر الدموى، وإن كانت تشير إلى الانتهاء لنفس المساومة بين بقاء الرئيس والمعارضة معاً. ف أفري

■ - تجربة فى اقتسام السلطة:

الإعلان الأخير فى « هرارى » – زيمبابوى – منتصف سبتمبر ٢٠٠٨ باتفاق

حزب الرئيس «موجابى» (زانو) وحزب الحركة الديمقراطية للتغيير بقيادة «تشيفانجيراى» ورفيقه المنافس فى الحركة، جاء فى نفس الوقت مع إسقاط المحكمة فى جنوب أفريقيا للاتهامات ضد رئيس حزب المؤتمر الوطنى « جاكوب زوما» المرشح لرئاسة جنوب أفريقيا عام ٢٠٠٩ بعد انتهاء مدة الرئيس « مبيكى » الثانية وفق دستور البلاد .مما يجعل الرسائل التى تبعثها منطقة الجنوب الأفريقى منذ سقوط النظام العنصرى أوائل التسعينيات، تثير دهشة المعلقين والمعنيين بقضايا تداول السلطة، أوتصفية الصراعات الداخلية باقتسام السلطة بين الأطراف المتصارعة.

ولابد أن نضيف إلى ذلك المشهد، العناصر الإقليمية التى سرعان ما تتدخل لطرح مشروعات حل الصراع مثل تدخل دول منظمة التنمية لدول الجنوب الأفريقى (سادك) مع حضور ما للاتحاد الأفريقى نفسه. وهذه اللوحة جديرة بالتأمل الجاد فى منطقتنا العربية ، حيث لا ترد فيها حلول المشاركة الشعبية، أو تصفية الصراعات بشكل خارج الحلول على طريقة المماليك، أي حلول التصفية السياسية الشاملة ما لم تكن الدموية المباشرة، ولن أشير هنا للنماذج العربية، وإنما قد يكفى عرض بعض الأمثلة المقابلة على المستوى الأفريقى لنكتشف حالنا بسهولة .

لعل أبرز الأمثلة منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضى، كان اتفاق الأفارقة مع النظام العنصرى بقيادة البيض على إعادة ترتيب السلطة والثروة معا، بحيث فاز الأفارقة – ولو شكليا – بالسياسة، وفاز البيض – شبه كليا- بالاقتصاد. ثم بدأت العملية السياسية تأخذ مجراها لصالح إعادة التوازن تدريجيا. حتى كان فوز « جاكوب زوما» نفسه مؤخرا برئاسة حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى ضد محاولات « مبيكى » إبعاده بما أشيع عن ترتيب ستة عشر قضية فساد ضد «زوما»، وبراءته

منها مؤخرا ...وكان ذلك وعدا بتوازن توزيع الثروة والسلطة معا مع البيض فى المرحلة القادمة، وعبر إجراءات دستورية وقانونية منضبطة ومؤسسية ، تضمن استمرار تطور جنوب أفريقيا الديمقراطى فى منطقة تحتل فيها المكانة البارزة كما نرى ...

هذه البداية التى احترم فيها الأفارقة مكانة جنوب أفريقيا الإقليمية، جعلتها فعلا رمانة الميزان فى حل مشاكل موزمبيق ثم أنجولا، ذات الطابع المسلح، وهى التى انتهت أخيرا بحل مشاكل زيمبابوى ذات الطابع الدستورى، وبحضور كثيف لمجموعة رؤساء منظمة (سادك) الإقليمية، التى جعلت لجنوب أفريقيا نفسها وزنا فى حل مشاكل كينيا من قبل، بل وتمد يدها برفق إلى الصومال والسودان. ويتم هذا الجهد الدبلوماسى والسياسى من قبل الرئيس «مبيكى» الذى يواجه أزمة شخصية دستورية قوية مع حزبه، تشير إلى إمكانيات الحلول الديمقراطية للصراعات على السلطة بطرق متنوعة.

والمثال الأبرز الآن بين هؤلاء جميعا هو حالة « زيمبابوى » ، والصراع العميق الذى نشأ بين حزب الاتحاد الوطنى برئاسة « موجابى » ، وحزب الحركة الديمقراطية للتغيير منذ انتخابات مارس ٢٠٠٨، وتم الاتفاق على حله هذا الأسبوع من سبتمبر ٢٠٠٨، ولن ندخل فى تفاصيل سبق ورودها فى كثير من المصادر، ولكن لنتناول دلالات بعضها من واقع الوثائق الكاملة التى وقعها الطرفان فى هذه المناسبة :

* كان تعديل هيكل السلطة بإدخال تشكيل مجلس الوزراء برئاسة زعيم المعارضة الساب ، ومجلس اقتصادى وطنى، ومجلس أمن وطنى رغبة أكيدة من الطرفين فى الحضور المشترك فى السلطة، وإقامتها على أسس تحديثية بدل نظام

«الحكم الشمولى» للرئيس «موجابى وحزبه». ولكنه فى نفس الوقت جعل القوات المسلحة تحت إمرة الرئيس، والبوليس والأمن والعدد الأكبر من الوزراء مع زعيم المعارضة السابق لضمان أمان المواطنين، وسياسة تنفيذ البرامج فى المرحلة المقبلة.

* لابد أن نلاحظ أن رئيس البرلمان تم اختياره من المعارضة السابقة إلى جانب أغلبية مجلس الوزراء ، لأن نظام « موجابى» كان يسلم منذ وقت مبكر بحصول حزب تشيفانجيراى على الأغلبية فى البرلمان رغم اتهامات التزوير التى لحقت به بسبب الموقف فى انتخابات الرئاسة. وكانت مطامح تشيفانجيراى أعلى من قبول الاقتسام منذ وقت مبكر، بسبب الدعم الغربى الكبير له. بل ويلفت النظر هنا أيضا أن السيد تشيفانجيراى، هو رئيس اتحاد العمال الأسبق والمدعوم طبعا – فى النظام الشمولى – بنفوذ الحكومة والحزب، ومعنى ذلك توفر ظروف موضوعية – ما لم نقل ديمقراطية – لخروجه من الحزب أو على الحزب، وتشكيل حركة سياسية (الديمقراطية للتغيير)، وفوزها فى الانتخابات العامة بالأغلبية رغم رئاسة «موجابى » !

*لم يشأ الرئيس «موجابى » وحزبه أن يبدوا مهزومين فى توقيع اتفاق هرارى، وإنما راح يسجل مسئولية التدخل الأجنبى عن تدهور الموقف فى بلاده لنكتشف مع جماهير زيمبابوى طبعا – ومن خلال الوثيقة - كيف أن العقوبات التى فرضتها الولايات المتحدة وبريطانيا – أو فرضت بنفوذهما عبر القنوات والهيئات الدولية، قد شملت مصادرة كافة مناحى الحياة لشعب زيمبابوى. وفى مادة خاصة بطلب رفع العقوبات (المادة الرابعة من الاتفاق) أشارت إلى حوالى عشرة إجراءات قاسية من هذا النوع عن منع القروض والمساعدات وأشكال التعاون والمصادرات من قبل معظم بلاد العالم ، بما يفسر ما يتردد عن وصول معدل التضخم فى زيمبابوى إلى

أحد عشر مليونا فى المائة كصورة كاريكاتورية فى الاقتصاد العالمى، بينها يتمتع شعب زيمبابوى بثروات معروفة معدنية وزراعية ، ويتمتع بعلاقات وثيقة مع عدد من دول أمريكا اللاتينية ودول عربية وإيران وغيرها ، ولكن الموقف يكشف عن لعبة الإعلام الدولى وهيئات المال الدولية التى تمسك بزمامها الدوائر الغربية الكبرى حاليا ..وبعدما كشف الموقف كله عن طبيعته فى ظروف المصالحة، انطلقت هذه الهيئات جميعا تعد بالمساعدة العاجلة بحوالى مليار ونصف من الدولارات، ولحين إتمام الدعم الشامل خلال السنوات العشر القادمة! وليس معنى ذلك إلا رسالة متجددة بأنهم يستطيعون المنع والمنح، وأن المصائر فى يد أصحاب المال الدوليين ما دامت لا تتحرك الدوائر المحلية أو الإقليمية بالشكل المناسب.

* الرسالة الأخرى فى الاتفاق جاءت حول «أرض زيمبابوى» وفى المادة الخامسة المطولة بدورها. وقد حرصت كل الأطراف على تسجيل مواقفها، وكان المعسكر الغربى وراء ضرورة تعديل مواد الإصلاح الزراعى الصادرة من قبل حكومة « موجابى « عام ٢٠٠٠، لإعادة تعويض الأراضى التى كان يسيطر عليها المستوطنون، ونجحوا فى فرض ذلك بالطبع على الاتفاق ، ولكن إدارة «موجابى » حرصت بدورها على تسجيل موقفها بتحديد أنماط الملكية الاستعمارية العنصرية للأرض فى زيمبابوى قبل الاستقلال وبعده والحاجة إلى إقرار مبدأ المصلحة الوطنية والمساواة والعدل بشأنها. بل إن الاتفاق يعيد التنبيه لمسئولية بريطانيا عن تعويضات المواطنين كما جاء فى اتفاق الاستقلال ١٩٨١ مثلما على حكومة «موجابى» النظر فى تعويضات برنامج ٢٠٠٠ ..ومن الطريف هنا أن نذكر الإشارة التى وردت فى مواد الأرض عن حق النساء بالكامل والعادل فى ملكية الأرض وتعويضهن .

وفى الاتفـاق مـواد كثـيرة جـديرة بالتأمـل لكنهـا تظـل جميعـا ، فى إشـاراتها إلى الدستور الجديد، وإلى الالتزام بالتنفيذ الحقيقى ، وإلى الدور الإقليمى تحديدا .. مما يكشف عن قدرات متقدمة فى التفـاوض السياسـى والاجتماعـى، وحـرص واضـح على الوجود المشترك، فى إقليم مثل جنوب أفريقيا بتوقيع اتفاق مماثل لما تـم فى كينيـا منذ أشهر..ويثير ذلك التساؤل للمرة المائة ..ما الذى يمنع وصول هذا النموذج إلى منطقتنا العربية ، ونحن نعانى حالة الصـومال والسـودان والمغـارب دون تقـدم عـلى مر سنوات وليس مجرد شهور كما رأينا فى مناطق جنوب الصحراء؟ وباستثناء الحالة اللبنانية لظروف خاصة جدا...ما الذى يحول دون تفـاوض معقـول حـول تقاسـم عادل للثروة والسلطة فى السودان تحضره كل الأطراف الوطنية والاجتماعية وتحـول أو توقف أثر التدخلات الأجنبية الصارخة هناك؟ ومـا الـذى يجعـل التـدخل باسـم الجماعة الإقليمية، وأعنى الجامعة العربية غير مقبـول إلى هـذه الدرجـة إلى حـد عـدم التوافق على الحضور فى رحابها من كافة الفرقاء وتعـريض الموقـف لتحلـه تـدخلات الفرنسيين أو البريطانيين أو غيرهـم؟ ولماذا يتكرر ذلك فى العـراق وفلسـطين بشـكل مضطرد بينما رأينا اضطراد الحلول فى الجنوب الأفريقى من أنجـولا إلى موزمبيـق إلى زيمبابوى رغم الصعوبات الوفيرة بـدورها هنـاك؟ هـل يصـعب تعلـم لعبـة اقتسـام السلطة من الأفارقة ..ما دمنا نملك التاريخ والجغرافيا المناسبين لهذه اللعبة ...

٣- زيمبابوى... اختبار أفريقى أم عولمى؟

ها هى زيمبابوى تقترب من «التجربة الكينيـة» فى نفـس الوقـت الـذى يتفـق فيـه رئيس كينيا مع زعيم المعارضة على تشكيل الحكومة وتوزيـع مناصـبها بـين الفرقـاء. لكن مـع فـارق ملحـوظ، وتشـابه ملحـوظ أيضـا... ففـى كـلا التجـربتين يضـطرب الموقف الـداخلى بما يهـدد مصـالح داخلية بـالطبع لكـن مصـالح كبيرة أيضـا تقلـق

الغرب، فكينيا مركز استشارى كبير واستراتيجى للرأسمال الغربى، بل والإدارات الأوربية الأمريكية، وزيمبابوى تفجر مشكلة ملكية الأوربيين للأرض فى أنحاء الجنوب الأفريقى الذى يجب أن يكون مستقرا كله من أجل الثروات الكبرى فيه. وربما تكون زيمبابوى الفتيل الذى يتفجر بسبب المستوطنين الأوربيين والموقف البريطانى ليمتد إلى جنوب أفريقيا وناميبيا على وجه الخصوص. ربما لهذا السبب يصرح الرئيس «مبيكى» طول الوقت أنه ليس هناك أزمة...

وبسبب ضخامة المصالح هذه وخاصة العالمية منها، سارعت الأمم المتحدة بإرسال «كوفى عنان» إلى نيروبى فأقام هناك، مصحوبا بالتهديدات على ما يبدو لكل الأطراف حتى حقق الاتفاق. وكان التوازن القائم بين القوى الداخلية مع تهديد الاضطرابات، عاملا مساعدا إلى حد كبير لعوده الهدوء- النسبى فى تقديرى- إلى كينيا.

أما فى زيمبابوى، فمازالت بعض الفروق تلعب دورها فى الموقف. فالموقف الداخلى يحتقن بسبب عنصر داخلى هو ملكية مستوطنين أوربيين للأرض، حيث بقى بعد الاستقلال عام ١٩٨٠ حوالى سبعون ألف أوروبى ملك ١٠٪ منهم حوالى نصف الأراضى الزراعية الصالحة، مقابل أن تدفع بريطانيا تدريجيا حوالى مائة مليون دولار مساعدة للحكومة لتطبيق إصلاح زراعى يعيد النسبة الأكبر من الأراضى للأفارقة. وحتى عام ٢٠٠٠ لم تقم الحكومة البريطانية بواجبها هذا، بل كتبت وزيرة فى حكومة بلير عام ١٩٩٧ رسالة إلى موجابى تقول إنهم غير ملزمين بذلك! ربما «لذلك» يردد رئيس وإعلام زيمبابوى أن المعركة ضد «المستعمرين» البريطانيين بالذات. وربما «لذلك» أيضا يصرح «جوردون براون» رئيس الوزراء أنهم لا يريدون موجابى بالذات! وربما يخسر «شيفانجراى» زعيم المعارضة كثيرا

لأنه عندما حرك الحركة الديمقراطية للتغيير بدأ بالحصول على دعم واضح وتلفزيونى من المستوطنين! وبتوتر الموقف من هذه الزاوية، بدأت قضية «الأرض» تصبح هى القضية «الموازنة» للمسألة الديمقراطية فى زيمبابوى... بل والجنوب الأفريقى كله! من هنا نفهم لماذا تقف المعالجة حتى الآن عند حدود جماعة دول الجنوب الأفريقى المسماة «سادك» SADC، ولماذا يخشى الرئيس «مبيكى» فى قيادة هذه الجماعة أن يسمى الموقف فى زيمبابوى باسم «الأزمة». لكن الموقف هنا بات يختلف نسبيا عن كينيا. فهنا بريطانيا تتحرك على مستوى سياسى وأوروبى أمريكى وحتى مجلس الأمن، لتجعلها تحديا مباشرا لها، فتتحدى بذلك الرأى العام فى كل الجنوب الأفريقى، ناهيك عن «شعبوية» موقف «موجابى» الجاهز للتعبئة! ومصدر ذلك بالطبع الوعود البريطانية الخادعة للرأى العام الأفريقى، منذ استقلال زيمبابوى ١٩٨٠ وفق «صفقة الأرض» بالذات. ويستطيع موجابى أن يقول إنه صبر على بريطانيا كثيرا بعد الاستقلال، فلقد كان وعد المساعدة فى لانكستر هاوس مدته عشر سنوات، فصبر موجابى عشرين عاما. من ناحية أخرى لا يستطيع الغرب كثيرا أن يهاجم «ديكتاتورية» موجابى حتى إزاء موقفه الفج الأخير بتأخير، أو رفض نتائج الانتخابات الأخيرة، فالرجل سمح بتعدد الأحزاب منذ أكثر من عقد وفق الليبرالية الغربية وترك حركة المعارضة القائمة تتحداه فى انتخابات سابقة منذ خمس سنوات احتلت فيها أكثر من ثلث البرلمان ونافسه «شيفانجراى» نفسه وقتئذ وحصل على حوالى ٤٠٪ من الأصوات، وأغلبية العاصمة تحديدا..

والرجل فى المعركة الأخيرة، رغم رفضه للرقابة الأوربية للانتخابات لكنه التزم الرقابة الأفريقية التى جعلت الحركة الديمقراطية تحصل على أغلبية المجلس البرلمانى، وجعل زعيم المعارضة ينافس- حتى برواية موجابى- على ٤٩ أو ٥٠٪

من أصوات الرئاسة. فهو إذن كان يمضى فى المخطط «الليبرالى» إياه بما لا يجعله عرضة لكل هذه الحملة «الأوربية» البريطانية تحديدا. بل إن انتخابات زيمبابوى بدت أكثر عدلا من انتخابات كينيا التى شهد العالم كله بتزويرها من قبل إدارة الرئيس «كيباكى». وبسبب فجاجتها تلك سارع «الجهاز الدولى» للتدخل عن طريق «كوفى عنان» ومنظمة الاتحاد الأفريقى لتدارك الموقف، وحماية المصالح الدولية الكبرى فى مركز مهم لشرق أفريقيا كله والمحيط الهندى والقرن الأفريقى على السواء... ونجحت المساعى هناك، وتم الاحتفال بشراكة الطرفين المتصارعين.

أما فى زيمبابوى، فالأمر ما زال يبدو معقدا، لأن الموقف الأوربى هنا ليس وحده الآمر الناهى، وإنما يشتبك مع مصالح أفريقية كبرى أيضا فى الجنوب الأفريقى كله.. ولأن مركز الرئيس «مبيكى» صاحب الصفقات الكبرى منذ التحول فى بلاده أوائل التسعينيات، يبدو حساسا، لذا يعمل مع قرنائه فى المنطقة لتجنب «الأزمة» التى قد يفجرها أهله أنفسهم ولنفس السبب: الأرض، كما قد يفجرها وجود الملايين من المهاجرين الأفارقة الباحثون عن مأوى أو عمل فى جنوب أفريقيا الغنية.... بل ويزيد فى الارتباك، أن الرئيس «مبيكى» يعانى تنافسا حادا من خصمه على رأس المؤتمر الوطنى الأفريقى، والذى يزحف إلى كرسى الرئاسة فى أجواء تهددها الاضطرابات بدورها، حول الأرض وثروة البلاد الهائلة من التعدين والاستثمارات التى تحتكرها الرأسمالية دولية ومحلية وبشراكة بعض الوسطاء الأفريقيين السود.

لذا يطالب «مبيكى» ويعمل على «دبلوماسية أفريقية هادئة». ومع كل تأخر يزداد الموقف ارتباكا فى زيمبابوى من جهة، ويزداد قلق «المجتمع الدولى» ومجلس الأمن من جهة أخرى! إلى حد أن الموضوع بدأ يزحف إلى مجلس الأمن بل وإلى

مؤتمر دولى يعقد فى أكرا حول التجارة والتنمية أصلا وليس حول المسائل الديمقراطية.

ويثير الموضوع كله قضايا خطيرة عن «التدخلية» والسيادة المحدودة فى دول العالم الثالث، وعن وصول معارك العولمة الأمريكية إلى قضايا اجتماعية مثل الأرض والفقر.. إلخ، بعد انشغالها بقضايا الديمقراطية وتعيين الرؤساء أو استبعادهم.

ثم يجب ألا ننسى الأخبار الأخيرة عن: وصول أسلحة صينية فى طريقها إلى زيمبابوى وتعطيلها فى موانئ جنوب أفريقيا. كما لا ننسى زيارة «بوتين» الرئيس الروسى لجنوب أفريقيا نفسها!

فهل تفجر قضايا الأرض أم انتخابات الرئاسة، فى زيمبابوى الحرب الباردة مجددا؟ أم تشهد التدخلية موجة جديدة من الفجاجة على نمط وقائع العراق.. ما دمنا مازلنا لفترة فى عصر عسكرة العولمة؟



■ المقال السادس:

المارد النيجيرى

١- اضطرابات فى استقبال «كلينتون»

ثمة رسائل متبادلة يجرى تمريرها الآن على أرض نيجيريا- رسالة من السيدة هيلارى كلينتون تعتذر فيها عن عدم إطلاق خطاب «أوباما» فى يوليو الماضى للأفارقة من نيجيريا، أو حتى زيارتها بعد إلقاء الخطاب من أكرا تقديراً لحجمها ومكانتها ودورها فى غرب أفريقيا، وكقوة إقليمية بارزة على مستوى القارة، وسمعتها الحديثة فى تداول السلطة من العسكريين إلى المدنيين. ورسالة أخرى من قبل قوى «التمرد»، فى جنوب نيجيريا وشمالها؛ تريد أن تقول لحكومة الرئيس «يارادوا» وسنده الأمريكى أنه أضعف من ترضية الجنوبيين والشماليين على السواء، وأنه لم يلتزم بصورته التى قدمها كحاكم إقليم شمالى نظيف اليد مرشحاً للرئاسة عام ٢٠٠٧، ووريثاً متحالفاً مع الرئيس السابق «أوباسانجو» الذى رتب له انتقال السلطة بانتخابات عليها الكثير من الملاحظات بل والاعتراضات. فالجنوبيون فى الإقليم الشرقى –مستودع البترول- يشعرون بأن مستوى الفقر يتزايد رغم أن على أرضهم ثروة البلاد الإستراتيجية، وأن السلطة يجرى تداولها فقط بين أبناء الغرب والشمال، وهم بذلك محرومون من الثروة والسلطة على السواء.

ولأنهم أبناء «بيافرا» أصلاً، تلك التى كانت أخطر تجارب الانفصال فى وقت ما من الستينيات (أحداث شرق نيجيريا ١٩٦٦/ ١٩٧٠) فإنهم لم ينسوا هذا التراث المتحدى لسلطة أبناء الشمال والغرب، ويعيش بينهم فى أجواء إثارة ملحوظة

ودائمة، قائد انفصال بيافرا القديم «أوجوكوى»، وشاعر جائزة نوبل «بول سوينكا» الذى ينشر فى العالم إعلاماً نشطاً عن تسلط الرجعية الإسلامية فى الشمال على مصائر نيجيريا ومقاومة تحديثها. ثم إن حركة الانعتاق الأخيرة لشعب «دلتا النيجر» MEND يقودها –فى نفس المنطقة- مقاتل شرس مثل «هنرى أوكا» لا يحد من خطره سجن، ولا مقتل أتباع بالعشرات أو المئات.

** «الرسالة الجنوبية» للإدارة الأمريكية، إذن، تبدو حادة، وخطرة بالفعل على المصالح الإستراتيجية، فدلتا النيجر مركز البترول قريبة أو لصيقة بجزيرة «ساوتومى» (المستعمرة البرتغالية السابقة) والمركز المهم للبترول الأطلنطى ولصيقة أيضاً بمصب أنابيب بترول تشاد فى موانئ الكمرون؛ وبذلك يشمل التهديد «المثلث البترولى» قلب الاهتمام الأمريكى الآن بالغرب الأفريقى...

دبلوماسية «هيلارى كلينتون» النشطة، بين سياسة القوة «الناعمة» و»القوى الذكية» التى تنتهجها إدارة أوباما بتعاون «هيلارى» تستدعى ترتيب عدد من الأمور فى بلدان الزيارة التى تشمل سبع دول مهمة. ومثلما يبدو أنها اشترطت توافق رواندا مع الكونغو واجتماع رئيسيهما قبل وصول كلنتون إلى كنشاسا وزيارتها الخاصة لشرق الكونغو، فإنها اشترطت على ما يبدو تفاوض الحكومة النيجيرية، مع حركة الانعتاق أو التحرير فى «دلتا النيجر»، لتطمئن الإدارة الأمريكية على مستقبل احتياجاتها الإستراتيجية من البترول داخل المثلث المذكور أو خارجه. وقد حدث التفاوض بالفعل فى جنوب نيجيريا وخرج «أوكا» زعيم الحركة من سجنه، وأعلنت الحركة وقف إطلاق النار لثلاثة شهور يتم فيها الاختيار المتبادل! وبذلك يتحقق النجاح التقليدى لزيارة السيدة هيلارى.

لكن نيجيريا ذات دلالة أكبر فى السياسة الأمريكية، من مجرد كونها سابع أو

ثامن دولة بترولية. نيجيريا هي القوة الإقليمية التي حافظت على الأمن في الصراعات الحادة بسيراليون وليبريا وغينيا وساحل العاج طول عقد مضى، ونيجيريا قوة وراء حركة التوحيد الاقتصادى لمنظمة «الإيكواس» الإقليمية بغرب أفريقيا، ومن خلال قوتها الاقتصادية والأمنية العسكرية تخترق مناطق الفرانكوفون المنافسة، وتحد من نفوذ فرنسا نفسها.

**«الرسالة الشمالية» تبدو الآن أكثر خطورة؛ لأن إخواننا فى الإسلام هناك لا يبدو أنهم مسيسون بقدر كاف؛ وكثيراً ما يتسمون «بالخبط العشوائى» فى حالات تمردهم مما يضعهم فى مواقع «التخلف»، أو الإرهاب؛ «أو التصارع الدينى»، ناهيك عن الجهوى أو العنصرى! لكنها جميعاً ترتبط بنفس حالة الإفقار والإقصاء التى تدفع الجنوبيين. ومنطقة أو محافظات «مايدوجرى» الصحراوية هى من أفقر مناطق نيجيريا رغم زراعات الفول السودانى والقطن...إلخ.

وهى ذات تراث سلطانى أيام مملكة «كانم وبورنو» المجاورة لبحيرة تشاد، وتأسست فيها أو حولها ممالك الهوسا وثقافة الكانورى! لكن الحركة الإسلامية هنا ليست مجرد ذلك الحدث «الصوفى» أو «السلفى الصحراوى» الذى تتكرر أصداؤه منذ أحداث مساجد «كانو» أوائل التسعينيات شبيهة «بأحداث الكعبة»، متصاعدة حتى أحداث المنطقة منذ ٢٠٠٤ وللآن. ويشعر المرء أن «التراث الجهادى» منذ المجاهد الأكبر «عثمان دان فوديو» فى القرن التاسع عشر، وتأسيس إمبراطورية الفولا والهوسا فى أنحاء الوسط الصحراوى (سوكوتو- كانو- مايدوجرى) هو الذى ما زال يسعى بين شباب نيجيريا الشماليين، ملتحفاً بهزيمة «المملكة الإسلامية» أمام «الحداثة الاستعمارية»، وظل الشباب مدفوعاً بحالة الإفقار التى لا تتعامل معها الدولة الحديثة منذ الاستقلال، «السلفية الإسلامية» وها هو الجيل

الحديث الذى يتحرك «بالرفض المطلق» للحداثة، ويستسلم بدوره لأنواع من العزلة، يأكل من عمل يده فى «قرية بمحافظة بوشى» ويلتئم فى دعوة «بوكوحرام» أى رفض «تعليم الكفار الحديث» أما القوى السياسية الأخرى على امتداد الشمال، والمهيأة بدورها للانتفاض فتقف عاجزة أمام هذا الاندفاع السلفى الانعزالى، أو أمام الحكم المغترب فى السلطة والثروة والمعزول بوسائل أخرى، مما يصيب الحكم والمجتمع فى نيجيريا بشلل لا تخطئه عين مراقب.

وقد قررت إدارة الرئيس «عمر يارادوا» الاستفادة من حالة الشلل هذه لتقوم بتصفية أمنية دموية «للجماعة» الإسلامية شملت ما يقارب ٦٠٠ مواطن، بينما يزور هو البرازيل للتفاهم حول أسعار البترول، ثم يعود لاستقبال «هيلارى كلينتون» للتفاهم حول مركز نيجيريا فى السياسات الأمريكية الموجهة لأفريقيا.

فهل تستطيع نيجيريا المضطربة داخلياً بهذا الشكل أن تقوم بدور ممتد من أقصى غرب أفريقيا إلى حدودها مع وسط القارة (دارفور والكونغو) أو شمال القارة (الجزائر- موريتانيا).. وكلها مناطق اضطراب لافتة، تضع السياسة الأمريكية أمام خيارات شبيهة مرة أخرى بما يجرى مع أصدقائها فى الشرق الأوسط وليس أمامها لحفظ أمن المنطقة عسكرياً إلا قرار المضي فى إقامة القيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا، بتعاون من يرضى ويرتب الاستقرار مثل حالة غانا أو رواندا.. ويبقي على نيجيريا أن تحدد موقفها من هذه الخيارات بحل شفرة الجنوبيين والشماليين

■ ٢-دلتا النيجر .. دارفور جديدة فى نيجيريا :

يستطيع الفقراء أحياناً أن يؤثروا في الاقتصاد العالمي مثل الأغنياء، وإن جاء ذلك بالسلب. وتستطيع قرية في «إيجو» أو «أوجوني» بجنوب شرقي نيجيريا أن تؤثر بدورها في حياة الأغنياء، مثلما تفعل قرية «دافوس» بوسط سويسرا، وإن

بالسلب أيضاً! واللافت أن تاريخ تحرك أهالي هذه القرى في نيجيريا ضد شركات البترول و«الرأسمال العالمي» في مستنقعات وبحيرات «ولاية الأنهار» بجنوب نيجيريا هو نفس تاريخ تحرك «أغنياء دافوس» لضبط حركة رأس المال العالمي بين أيديهم منطلقين من اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي في «دافوس» أواخر التسعينيات من القرن الماضي. اللافت أيضاً أن الرئيس السابق «أوباسانجو» المفضل حتى الآن لدى أغنياء «دافوس»، كان يستمتع فعلاً بموائد وكرنفالات تلك القرية السويسرية، واعداً مليارديرات «شيفرون» الأميركية، و«شل» الهولندية-البريطانية، و«أجيب» الإيطالية و«توتال» الفرنسية، بتأمين مصادر ثروتهم من البترول في نيجيريا إزاء اضطرابات لصوص البترول والمعتدين على أنابيبه من رعاع ولايات «دلتا النيجر»، بينما كان الملايين من أبناء هذه الولايات يغوصون في بحيرات ومستنقعات المنطقة يستخرجون السمك ميتاً، أو يبكون على الشجر والمزروعات التالفة بسبب الغاز والبترول المتسرب، الذي استغاثت من آثاره كل جماعات البيئة وحقوق الإنسان، وخرج الأهالي بالآلاف ضد الولاة ومندوبي الشركات العاملة في المنطقة ليواجهوا القوات المسلحة التي أرسلها «أوباسانجو» في إحدى أكبر حملات التأديب في يناير ١٩٩٩ أثناء اجتماعات «دافوس» في سويسرا!

كانت جماهير مزارعي وصيادي «ولاية الأنهار»، تحمل في ذهنها حماقة ديكتاتور سابق لم يتوانَ عن إعدام المثقف والشاعر «كون سارو ويوا» وزملائه عام ١٩٩٥ حين قاد تمرد أبناء «أوجوني» ضد أعمال شركات البترول التي تتجاهل صحة أهالي أغنى البلاد الأفريقية وبيئتهم وفقرهم.

والآن تصاعد تمرد أبناء الدلتا إلى حد تعطيل الحياة السياسية والاقتصادية تماماً

في البلاد، علماً بأن هؤلاء طالما تجاهلتهم الفئة الحاكمة منذ ذلك الحين، منذ كان رفض الحكم أو شكل الاحتجاج يتخذ أبسط أشكاله بإحداث الثقوب في أنابيب البترول للاستيلاء على السائل وبيعه في أقرب الأسواق، أو بتنظيم عصابات صغيرة، بعضها يواصل «سرقة» ثروتهم الوطنية وبعضهم يقوم بحماية الأنابيب لصالح الشركات، التي تنظم رشوة عصابات الأمن أو احتجاجاً مباشراً على حكام المنطقة وشركائهم، ممن استغلوا هذه الفوضى للضغط على الحكم المركزي والأهالي معاً.

وقد تصاعد تهديد حالة الفقر لحالة الثراء إلى حد تعطيل إنتاج ما يقرب من نصف مليون برميل يومياً (من بين ٢,٣ مليون برميل يومياً)، وتعطيل ضخ هذه الثروة الهائلة التي يصب ما بقي منها في دهاليز واحدة من أفسد النظم في العالم، بما لا يعرف معه مصير حوالي ٤٥ مليون دولار، هي نصيب حكومة نيجيريا وولاتها عام ٢٠٠٥ فقط، في وقت تتعطل فيه تماماً خدمات الكهرباء والمياه أو الاتصالات والتعليم بشكل يقل مثيله في أنحاء القارة السمراء.

منظر أبناء قرى ومدن «دلتا النيجر»، وهم يحملون «جرادل» المياه من مصادرها البعيدة المحدودة إلى أسرهم، أو يحمل بعضهم أواني مملوءة بالبترول من ثقب أنبوب هنا أو هناك يقتات من عائدها المحدود إزاء تعطل الصيد وجفاف الزرع، ومنظر جنود القوات المسلحة النيجيرية وشركات الأمن التي باتت تجد سوقاً هائلة مع حوادث خطف الجنود والمهندسين والعاملين في شركات البترول بما لا يعرف مدى مصداقيته، يجعلنا نتصور نيجيريا «عراقاً» صامتة حتى الآن، أو أنها «دارفور» أخرى مهيأة للانفجار، نتصور شعار «البترول الدموي» مماثلاً لشعار «الماس الدموي» الذي أسالته سرقاته وعصاباته الدولية والمحلية من دماء الآلاف من

سيراليون إلى الكونغو إلى أنجولا طوال عقد التسعينيات. وها هو البترول يسيل كثيفاً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والمستفيدون والخاسرون هم أنفسهم.

لكن الأطراف على الجبهتين لا تستطيع الصبر! فالطبقة الحاكمة في نيجيريا، سارعت بترتيب توريث السلطة لجماعة «أوباسانجو» بانتخابات سيئة السمعة جرت ، نقل فيها أوباسانجو الرئاسة- لدواعٍ ديمقراطية شكلية عن سمعته في الأوساط الغربية- إلى من ارتاح له من حكام ولايات الشمال وهو «موسى يارادوا». وحين اشتدت اعتراضات بعض أطراف الطبقة من عسكريين ورجال أعمال طرح الرئيس الجديد والمنتخب في انتخابات حرة، إمكانية إبرام شراكة مع بعض القوى المنافسة في حكومة وحدة وطنية حتى تهدأ النفوس من حوله، وما زالت ترتيبات الطبقة الحاكمة غير قادرة على تشكيل «حكومة الترضية» هذه . وفي نفس الوقت يمضي الرئيس السابق في ترتيب آخر لإقامة إحدى كبرى شركات الغاز في مشروع يمده إلى دول غرب أفريقيا بمعرفة شركات ينسق هو بينها.

والمشكلة الرئيسية أمام الحكم في نيجيريا، مازالت في تصاعد الشرر من منطقة البترول المشتعل في «دلتا النيجر» إذ تتصاعد الأعمال الاحتجاجية الصغيرة وتتضخم إلى حد التبلور في تنظيمات يحمل بعضها السلاح مباشرة، تنظيمات باسم «حركة تحرير دلتا النيجر MEND وحركة «قوات متطوعي الدلتا» PVF وحركة وحدة الدلتا CHICOCO بل وتجديد حركات انفصال «بيافرا» السابقة، وهي في نفس المنطقة من شرقي نيجيريا، وهذه الحركات الشعبية التي تهدد بتوسيع قاعدة العنف على مستوى منطقة تضم حوالي عشرين مليوناً من السكان، تتركز فيها عمليات التنقيب عن البترول تحمل مطالب متصاعدة بدورها: من انسحاب قوات

الجيش في المنطقة إلى وقف أعمال التنقيب في المناطق الآهلة بالسكان أو المناطق الغنية بالأسماك مصدر الغذاء والرزق، إلى ترتيبات حماية البيئة من الغاز المتسرب في المنطقة إلى المشاركة في الثروة بتحويل نصيب مناسب منها إلى مشروعات توفير المياه النقية والكهرباء والاتصالات والتعليم التي تحرم منها أغنى مناطق نيجيريا، هذا فضلاً عن طلب إعادة الانتخابات في المنطقة ومحاكمة المحافظين الفاسدين، ويأتي على رأس قيادة مثل هذه الحركات وريث جديد للشهيد «ساروويوا»، وهو الشاب «دوكويو أسارى» خريج الجامعة المسيحي الذي اعتنق الإسلام باسم «المجاهد الحاج أسارى» ممثلاً رموز المتمردين الإسلاميين في «كانو» بشمال نيجيريا في العقد السابق، مما جعل جهاز الإعلام القوي لشركات البترول يتهمه ويقدم «الدلائل» عن صلته «بابن لادن».. ووصول «القاعدة» إلى «دلتا النيجر»! وقد اعتقل منذ عدة شهور، ليفرج عنه الرئيس الجديد، «موسى يارداوا» بأمل تهدئة النفوس الملتهبة في منطقة الدلتا.

والآن أصبحت الأسئلة القادمة من نيجيريا خطيرة بحق، لأن انخفاض إنتاج البترول في نيجيريا، أصبح ذا صلة وثيقة بأسعار البترول العالمية بل وبالتنافس الصيني- الأميركي نفسه هناك، ونحن لا نعرف كيف ولمصلحة من بالضبط ، تُدار معركة البترول في الشرق الأوسط أو أفريقيا، لكننا نرى أن الذين يرتاحون لاستمرار اضطراب الموقف في العراق بشكل أو بآخر أو يحاولون السيطرة بأنفسهم على الموقف في السودان، يمكن أن يريحهم تصاعد النيران في دلتا النيجر أيضاً، ويرتاحون لمعالجة موضوع نيجيريا في إطار موضوع دارفور والعراق وغيرهما، لتصير الساحة موضع معالجة موحدة، تخدم فيها فئات معينة مصالح محددة، لكن تظل الأسئلة قائمة عن مدى تقدير الاستراتيجيتين في الدوائر العالمية - بل والمحلية

-لاحتمالات تصاعد أقوى النيران من مستصغر الشرر؟ وهي هنا أسئلة تتعلق باحتمالات.

تفجرَ الموقف في أكبر وأغنى دولة أفريقية، ولا تستطيع فيها الرأسمالية الأفريقية الريعية أن توقف تيار الانقسام على أساس قبلي وطائفي وديني، وقد تستغل فيها أيضاً المسألة الإسلامية والإرهاب حيث زعيم «دلتا النيجر» يصور كذلك، بل والرئيس الجديد مسلم. فنصبح أمام مسرحية أفريقية جديدة على النسق العربي الإسلامي.



■ المقال السابع:

صراع المواطنة والديمقراطية فى ساحل العاج

تطرح التطورات الأخيرة فى ساحل العاج أسئلة خطيرة على المجتمعات الأفريقية لا تجيب عليها كلمات قصيرة مثل العرقية والقبلية... إلخ ذلك أن تقسيم الاستعمار لبلدان القارة من جهة، وتقسيم العمل وطبيعة أشكال الاستغلال من جهة أخرى قد أديا ببلدان القارة الأفريقية إلى أوضاع يصعب معها معايشة الظواهر الجديدة للتحديث والممارسة الديمقراطية الليبرالية، بل والتقدم عن أوضاع سابقة!

وتعتبر ساحل العاج أحد أمثلة هذه الموروثات جميعاً، حتى أصبحت تعانى نتائجها رغم بعض الظروف التى توفرت لها فى العقود الأخيرة نتيجة موقعها كمركز رئيس للاستثمارات والبنوك والإدارة، بل والترفيه فى غرب أفريقيا الفرنسية خاصة. ذلك أن ساحل العاج لم يكتمل تخطيط حدودها الحالية إلا بعد الحرب العالمية الأولى لتضم أو تخسر مساحات كبيرة فى شمالها (فولتا العليا - بوركينا فاسو حاليا) فضلا عن مالى وغينيا. وقد ورّثها ذلك أوضاعا وجد فيها بضعة ملايين أنفسهم فى صراع المواطنة بين هذه الأقاليم وساحل العاج حتى الآن، كما ورّثها وضعها الساحلى تركيز الإدارة الفرنسية للاستثمار والمال فى أبيدجان كعاصمة اقتصادية لغرب أفريقيا الفرنسية (مقابل العاصمة السياسية فى داكار) وذلك لوضع متميز لأعداد كبيرة من الفرنسيين والأوربيين عموما (من ٥٠ إلى ٣٠ ألف مؤخراً) بل ومن اللبنانيين والمشارقة واليمنيين والإريتريين (من ١٥٠ ألف أحيانا إلى ٨٠ ألف مؤخراً)، فإذا أضفنا ذلك إلى ما تركز فيها من محصول زراعى خاص بأوروبا مثل الكاكاو فإن ذلك يجعل من اقتصادها الرئيسى محصولا ترفيها يعتمد على الرفاه الأوربى ويضاعف

حجم المعاناة التى يعيشها شعب يزيد سكانه عن ١٥ مليون نسمة حالياً.

لم يغب شعب ساحل العاج لحظة –مع ذلك– عن «النهوض الديمقراطى» منذ استقلاله أوائل الستينيات، فقد قامت الحركة الطلابية والعمالية طوال الوقت بدور المواجهة مع الرئيس «هوفى بوانيى» الذى زرعته فرنسا بنظام الحزب الواحد لأكثر من عشرين عاماً رغم أحاديث «الليبرالية الفرنسية الآن»، عن «مشروطية الديمقراطية» لتقديم أية مساعدة أو تخفيف الديون التى تنوء بها معظم مستعمراتها السابقة!

وكان شعار «الأفرقة» الذى ما زال يتحرك فى الساحة الوطنية «العاجية»، يعنى أفرقة الإدارة (ضد الفرنسيين) وأفرقة التجارة (ضد اللبنانيين) وأفرقة الهوية ضد المهاجرين من الدول المجاورة الذين أصبحوا «أجانب» فى المصالح والمصانع والمزارع على السواء، وفى وضع المنافسين للمواطنين بدلاً من كونهم من أهالى «البلاد» قبل التقسيمات الاستعمارية الحديثة.

وهنا يعبث من يريد بتطلعات الشعوب، لتحويل الأنظار عن المصالح الكبرى بإثارة نزعات فرعية مثل الشمال (المسلم) ضد الجنوب، أو تمردات قبائل «السانوى» و»الجانوا» ضد «البهيل» المسيطرة فى الجنوب والشمال ... إلى غير من أشكال الصراعات التى تسمى بالدينية أو العرقية أو القبلية.

وفى هذا الإطار تطورت الحركة الوطنية الديمقراطية منذ أوائل السبعينيات، كما تطورت المصالح الأمريكية أيضاً مع تطورات العولمة ونفوذها فى بلاد رأسمالية مجاورة كبيرة مثل نيجيريا أو منقسمة على نفسها مثل ليبيريا وسيراليون... إلخ، لتضيف عبء «الدول المجاورة» على أعباء الشعب العاجى. وقد كانت الحركة الطلابية عنصراً أساسياً فى النهضة بتأثيرات عديدة من «الجامعة الوطنية» والمبعوثين فى باريس؛ لتفرض انفراجا منذ أوائل الثمانينيات حتى التعددية السياسية فى أوائل

التسعينيات، بل ويعتبر أحد أبطالها «لوران جباجبو»؛ كما كانت الحركة العمالية على نفس القدر من الحركية بتأثيرات «الاشتراكية الديمقراطية الفرنسية» ونشاط أمثال «جباجبو» نفسه ضد نفوذ الحزب الوحيد «الديمقراطى» بقيادة «بوانيى» الذى انتهى دوره التاريخى واتباعه بالنسبة للفرنسيين. لكن هذه «الاشتراكية الديمقراطية» الغربية يمكن أن تبقى على دور الدولة الموروثة لصالح الفرنسيين، بينما سياسات البنك الدولى والصندوق، وبرامج التكيف الهيكلى تتطلب وجوها أخرى مثل «الحسن وتار» الذى احتل مكانا بارزاً فى هيئة البنك الدولى لبعض الوقت، ويحمل دعوى الليبرالية الاقتصادية التى تدعمها الولايات المتحدة ضمن عملية نفوذ أمريكى كاسح فى مختلف الأقاليم «الفرنسية سابقا» من السنغال حتى مالى والنيجر، ويكاد الدعم الأمريكى لا يستحى من دفع نعرات دينية فى هذه المنطقة مقابل سهولة قول فرنسا بالديمقراطية فى السنغال ومالى والنيجر على السواء. ولذا تدفع قوى الولايات المتحدة الآن عسكر ساحل العاج المتمردين إلى جانب الشماليين المسلمين. ليقف إلى جوارهم النيجيريون أصحاب المشاكل المماثلة، بينما تدفع فرنسا بقواتها مباشرة إلى جانب الحكم الديمقراطى!

ومع ذلك يمكن القول بأن العسكر قد هُزموا لصالح «جباجبو» منذ (سقوط الجنرال «جى»بيديين) وإجراء الانتخابات العامة، ثم سقط «الحسن وتار» ورجال البنك الدولى بفوز التحالف الذى قاده «جباجبو» أيضاً ممثلاً لقوى ذات طابع «ديمقراطى ليبرالى» وكوادر قديمة من الطلاب والنقابيين، باعتباره زعيمهم القديم. لكنه يفشل الآن فى الفصل بين استبعاد «الحسن وتار» وبين معالجة مسألة المواطنة وتهدئة العناصر المهاجرة (المسلمة) من بوركينا فاسو وغيرها التى تستغل من قبل «وتار» كما يخطىء باستبعاد العسكريين أنصار الجنرال جى دون فرز

«المتمردين» من الجنود الفقراء الذين استقطب قادتهم أيضاً جنوداً فقراء من ليبيريا وسيراليون وفى هذا الجو أيضاً صعّد «الحسن وتار» قضية الشماليين المسلمين ضد الجنوبيين بل وقضية العمالة المهاجرة التى تطلب المواطنة لتشمل القضية الاصلاح الاجتماعى من جهة والتزام الديمقراطية والدستور من جهة أخرى.

وقد تحركت القوى الإقليمية (نيجيريا – ليبيريا) فى اتجاه مساندة «وتار» مدعومة من الجانب الأمريكى من جهة وبمقولة التنظيم الإقليمى من جهة أخرى، بينما تتحرك فرنسا لمساندة «الحالة الديمقراطية والدستورية» التى تتوفر للرئيس الشرعى «جباجبو»، فى ظروف حضور عسكرى فرنسى.. غير مشرف!

ويلفت النظر أن «جباجبو» قد نجح منذ مدة فى التفاهم مع أصحاب المطالب الاجتماعية، وثم توقيع اتفاق هدنة مع «المتمردين» أصحاب مطلب «تعميم المواطنة» التاريخية، وتحقيق قدر من العدالة الإدارية والاقتصادية.. إلخ. ولكن أطرافا «متمردة» أخرى ممن يخدمون مع «وتار» يريدون علاجا استفزازيا آخر للأزمة يركز على إسقاط «جباجبو» وإعلان انتخابات جديدة ودستور جديد واستعادة «وتار» لمواطنته واستعادة السلطة الاقتصادية لسياسات البنك الدولى وأصحاب المصالح المالية والتجارية الكبرى فى نفس الوقت ضد «غلابة» العاملين فى مزارع الكاكاو... وهم الذين ترتبط مصالحهم البسيطة مع سوق الكاكاو فى الاتحاد الأوربى.

لذلك أصبح الصراع الآن على مائدة المفاوضات بين فقراء «الديمقراطية الليبرالية» وراء جباجبو ومؤتمر «باريس»، وبين العسكر السابقين مسندوين بالقوى الإقليمية بحجة «الأفرقة»، وبين الليبرالية التجارية والمالية باسم حق المواطنة للجميع وعلى رأسهم «الحسن وتار»!... والكل يبحث عن الديمقراطية والاستقرار لصالحه... وكم من الجرائم ترتكب باسم الديمقراطية والاستقرار!

■ المقال الثامن:

قرصنة السلطة .. فى مدغشقر

ليس متصورا أن يصبح حال هذه الجزيرة الجميلة- مدغشقر- ولا شعبها الملاجاشى على هذا النحو من الفوضى، وتدنى الأداء السياسى، فهى بلد الثورة الشعبية الجذرية منذ ١٩٤٧ حتى الاستقلال ١٩٦٠، بل وبلد التجربة العسكرية الوطنية الملتزمة بالتغيير وقدر من الحكم الجبهوى الناضج منذ ١٩٧٢ وحتى ٢٠٠٢. ورغم ذلك تصبح الجزيرة وعاصمتها، وساحة الاستقلال فى «أنتاناناريفو» ساحة لمقتل العشرات تحت الأرجل، وصعود شخوص مثل «راجولينا» من ساحة «الديسكو» إلى الحكم، منافسا رجل الإعلام والبيزنيس «رافامينانا» بعد أن كان الصراع بين «مونجا جاؤونا» قائد المثقفين والفلاحين، والجنرال راتسيراك قائد طلائع الجيش الوطنيين الثوريين وأبناء الحضر طوال السبعينيات والثمانينات من القرن الماضى. ولنتصور أصالة الحركة الوطنية والديمقراطية فى مدغشقر، قبل هذه المسرحية الهزلية الأخيرة علينا أن نتصور عدد الاستفتاءات الرئاسية وتحولات الجمعية الوطنية منذ ١٩٩٢ - ٢٠٠٢ على الأقل، لنرى الجنرال العسكرى يسقط فى الانتخابات، ثم يعود بحزبه السياسى منافسا الحزب الشعبى الذى أسقطه ١٩٩٣ فيما عرف بمعركة «أريما ضد مونيما» حزبى الصراع، مقابل ما نراه من فوضى ملك الديسكو ٢٠٠٩ أمام ملك التلفزيون ٢٠٠٢!

على أية حال، ثمة الآلاف فى شوارع «أنتاناناريفو» تثبت أن التغيير الحاصل ذو طابع شعبى فى النهاية، وأن هذه الآلاف التى تحول حضر العاصمة إلى ساحة لأبناء الريف الجوعى والمشردين، فى ظاهرة تتزايد فى معظم العواصم الحضرية ذات

التاريخ، نتيجة إفقار الريف على نطاق واسع. هذه الظاهرة كفيلة بأن تشهد صعود حركات شعبوية غير عقلانية أومبرمجة بقيادات بدون أى تاريخ سياسى مثل «راجولينا» إذا استطاع أن يعبر أو يستثمر بعض آلام هذه الجماهير. والجماهير فى مدغشقر تعانى بالفعل أثر سياسات الرئيس المخلوع «رافالو مانانا» الذى صعد بنفس الطريقة الغوغائية وعبر تملكه لأدوات الإعلام من عام ٢٠٠٢، واعدا الناس بخيرات الانفتاح الاقتصادى، وتغيير دفة الفرنكفونية المغلقة إلى عالم «سى إن إن» والمحيط المعروف من كوريا الجنوبية إلى شركات البترول الطامحة، والتى تمد منافساتها من دارفور لمدغشقر...

لكن الشعب الملاجاشى المسكين لم ينعم بنتائج هذه السياسة الطموحة «لمانانا». بل إنه عانى من ضربتين كبيرتين فى السنوات الأخيرة زادته إفقاراً. فمدغشقر الشهيرة بمحصول «الفانيليا»، الرئيسى فى صناعة الحلويات، والفرعى فى معجونات ومنتجات أخرى، شهدت عزوفاً عن محصولها حين غيرت الكوكاكولا نمط إنتاجها بتقليل استعمال هذه المادة ضمن تركيبها. ونحن نعرف حجم إنتاج الكوكاكولا فى العالم! وهى ضربة أصابت جزيرة مدغشقر مثل ضربة التوسع فى إنتاج القرنفل بشرق آسيا على حساب شعب زنجبار الذى انفرد بها لفترة –وأكاد أشفق على جزر المحيط الهندى حين نعلم أن ضربة مماثلة أصابت «جزر القمر»، و»موريشيوس» و«ريونيون» سواء فى محصول الفانيليا أو فى زراعة الورد، ومحاصيل «البرفانات» المتعددة.

فإذا لم يصيب القارىء الدوار من هذه العلاقة بين «إنتاج العالم الثالث» المرسوم –استعمارياً– على مقاس الاحتياجات الأوربية الرأسمالية الكبرى، والتى تكتسب عولمتها الآن تدريجياً، بسبب امتداد «الرفاهية» إلى بعض بلداننا، فإذا لم يصبه ذلك،

فلنر إصابة شعب «الملاجاش» من مشروع آخر لقوة فرعية فى العولمة هى كوريا الجنوبية التى راحت تحاور الرئيس «رافالومانانا» لعدة سنوات أخيرة، لتشرف هى على زراعة حوالى مليون وربع أكر، هى معظم الأراضى الصالحة للزراعة فى مدغشقر تزرعها قمحاً وزيت النخيل، حيث إنها من أكبر مستوردى هذه المحاصيل من العالم الخارجى، وأولى أن تزرع بنفسها فى مثل هذه المنطقة القريبة لها نسبياً والضعيفة سياسياً.

ولأن الشعب الملاجاشى شعب فلاحى بطبعه، خسر أكثر من مائة ألف فى معركة الاستقلال والدفاع عن أرضه عام ١٩٤٧، فإنه دائب الانتفاضة من أجل الأرض، يضحى حتى بأحزاب الاستقلال نفسها مثل الاشتراكى الديمقراطى سنة ١٩٧٢ بقيادة «تسيرانانا» الشهير بأنه ابن الأرض الفلاح أساساً، بعدما أصبح «ابن مدينة» متفرنسا وفى خدمة الفرنكفونية بالأساس فى ذلك الوقت. فإذا أضفنا إلى ذلك استثمارات البترول الأمريكية والكندية التى جاءت «غازية» بدورها لمناطق نفوذ تقليدية للفرنسيين، فإننا نستطيع أن نتصور قلق الشعب الملاجاشى على مجمل مصالحه الكبيرة فى هذه الفترة.

لكن عام ٢٠٠٩، لم يعد هو عام ١٩٧٢ أو حتى ١٩٩٣! ففى ٢٠٠٩ خرج رجل الموسيقى والإعلام، والذى تيقن من نفوذه الجماهيرى عبر سابق انتخابه محافظاً، بدعم رئيس الدولة المخلوع نفسه منذ أقل من عامين، لكنه يزحف بنفس السلاح إلى السلطة، إلى ساحة الاستقلال، التى أصبحت تموج بالعاطلين والنازحين من الريف، ليلعب تمثيلية «ثورة الأورانج» بآلاف «التيشرتات»، وبمحطة إذاعة متواضعة، وبعمر لا يمنعه من طلب الرئاسة شرعياً من البرلمان- وكان ذلك سيسهل عملية الانتقال السياسى بدل الفوضى المحتملة- لكن عامل

السن سيصبح من أسباب الصراع القادم. بهذه الوسيلة الشعبية التى بدت كاسحة بعدة آلاف فى العاصمة، أصبح التغيير ممكناً بدل الانقلابات أو الاستفتاءات المزورة. وتم فضح الرئيس «المخلوع» بالطبع بكشف حساباته، وتملكه للعديد من الشركات، من منتجات الألبان إلى زيت الطبخ. وبهذه الأجواء «البرتقالية» الشعبوية بدا الجيش لفترة متحفظاً، ولكنه كان يعبر عن موقف كامن «بالتدخل» فى لحظة مناسبة، فحين بدأ زحف «الجماهير» إلى قصر الرئاسة والبرلمان، قدر الجيش أنها اللحظة المناسبة. لأنه لم تتوفر قيادة أخرى من الأحزاب السياسية التى تم تصفيتها، كما أن الشرطة أعلنت تعاطفها مع المتمردين أو خوفاً من وجودهم الكثيف فى الشارع، كما أن المعروف أن السلطات الفرنسية التقليدية سوف تكون مع القوة التقليدية، الجيش، بالطبع، ومن ثم نضجت الثمرة للقطاف!

فأية ثمرة هذه فى بلاد الفانيليا؟

للأسف إن نظم ما يسمى بالانفتاح الاقتصادى بآخر طبعاتها فى مدغشقر لا تستطيع أن تفهم الحقيقة البسيطة عن أن الانفتاح الاقتصادى، لا يجدى كثيراً بدون انفتاح سياسى، يكفل للنظم المغامرة سنداً متعدد الأصوات من القوى السياسية القائمة أو التى تجدد نفسها ...إلخ، وإنما تسارع معظم نظم الانفتاح إلى انفراد أقطابها بالثروة والسلطة معاً، فتخسرهما معاً خلال عمليات قرصنة متبادلة للسلطة بين فترة وأخرى.

وهذا الدرس قائم فى أكثر من بلد عربى، مشرقاً ومغرباً، ونفس التهديدات بالسقوط مطروحة لولا المزيد من الاعتماد على الغير أو انتظار الأدوار أو قوة ضربات الأمن... إلخ. هكذا يسقط النظام فى مدغشقر رغم غنى الأرض الملاجاشية بالحركة السياسية عل مدى أكثر من نصف قرن بأحزاب معروفة من

أقصى اليسار «حزب الاستقلال- حزب مونيما» لأقصى اليمين (أحب مدغشقر، تيم الفيدرالى... إلخ) وقد سجلت آخر انتخابات سنة ٢٠٠٣ أسماء أربعة عشر حزباً، من غير الطامعين فى السلطة الفعلية أمام توحش «رافالو مانانا» إلا تسجيل أسمائهم قرب السلطة للحظة قد تأتى!

والآن فإن أمام الرئيس الجديد الشاب، إزاء الرفض العالمى لهذا العرض الساخر من عروض «الثورة البرتقالية» أن يختار أحد السيناريوهات الحتمية، إذا شاء أن يتجنب ما أصاب زعماء الثورات البرتقالية فى أوروبا الشرقية من فشل وفضائح أودت بالوضع إلى ما تابعناه هناك إلى حد عودة البعض للحضن الروسى نفسه!- فى مدغشقر، احتمال أن يواصل الشاب شعبويته عبر أساليب غوغائية؛ يجيدها فتدخل البلاد فى موجة من الفوضى لتسارع فرنسا التى تنتظر عودة نفوذها أمام الزحف الأمريكى، فتدخل بقوة حفظ الأمن التقليدية مثل سابق حسمها فى ساحل العاج وتشاد، وتتعاون هنا مع الاتحاد الأفريقى الذى سيرحب مع الاتحاد الأوربى باستقرار الأمر حتى للسيد «راجولينا» نفسه، لكن أكثر انضباطاً. والسيناريو الآخر، ليس بأبعد من ذلك كثيراً حيث يستكمل الجيش تدخله، ليحكم إجراءات الانقلاب ويتم ضبط سلوك الزعيم الشاب واحتمالات مشكلات سنه الصغير بدفع رئيس البرلمان مثلاً الذى أعلن تأييده للرئيس الجديد متخلياً عن صديقه القديم، بما يجعل البرلمان أداة تغيير هادىء نسبياً وهنا تعلن فرنسا أيضاً دعمها كفرصة لمراجعة الموقف الداخلى كله بهدوء فى رحاب العسكريين، وتمهيداً لوضع «ديمقراطى» نسبياً، وفق ديمقراطية رجال الأعمال الجديدة فى بعض بلدان العالم الثالث.



■ المقال التاسع:

جدران «أم ليلى»!

هذه المدينة الصغيرة التى تدعى أسبانيا امتلاكها؛ كموضع قدم أوروبية على الأراضى المغربية، ولا يخجلها أن اسمها «أم ليلى» - وإن درجت على الألسن «أو مليلة» - تبقى - وعلى مقربة من قرينتها «سبتة» - كمسمار جحا فى حلق العالم العربى، بل وكشوكة فى لسان متحاورى المتوسطية، والحوار الحضارى والثقافى وفق مواثيق برشلونة. وهى التى كان يمكن أن تؤسس لعلاقات طبيعية، استمرارا لعلاقات تاريخية دونها اليوم مرارة الذكرى.

هذه المدينة، يقتحمها اليوم «طرف ثالث» يزيد الوصف تعقيدا، فهى مدينة «أوروبية» - هكذا - على أرض مغربية، يقتحمها «أفارقة» بينما المغرب تنشّط بدورها صيغتها الأفريقية، لاعتبارات على الأقل - «صحراوية»!

حين يستمع المرء إلى الصراخ الأوروبى صادرا من أسبانيا مركز الحوار الحضارى المتوسطى أو البرشلونى، بشأن محاولات بضعة آلاف التسلل إلى الشاطئ الأوروبى فيما يسمى «بالهجرة السرية» أو «غير الشرعية» لابد أن يتذكر أن هذه العمليات راح ضحيتها حوالى خمسة آلاف «أفريقى» - من جنوب الصحراء فى السنوات الخمس الأخيرة وأن هذا الصراخ على ما يبدو هو لتغطية أعمال القتل المباشر على جدار «أم ليلى» وأسوارها السلكية التى يتسلقها المتسللون خفية مضحين بحياة البعض لتيسر تسلل البعض الآخر.. فى نظام يسميه مسئولو الداخلية شبكات الهجرة السرية فى دول غرب المتوسط.

وقد لفت نظرى أن جنسيات هؤلاء المتسللين تمتد بهم من الكمرون فى شرق

وسط القارة إلى نيجيريا وبوركينا فاسو والسنغال ومالى وغينيا فى غرب القارة، وأن خطة إعادتهم إلى بلدانهم قدرتها الدوائر الأوروبية بحوالى أربعين مليون يورو. والمشهد الذى ترسمه وسائل الإعلام حول هذا السيناريو كله؛ أن مجموعات من البؤساء، الجوعى والمرضى، من جنوب وشمال الصحراء فى القارة (لأن الحالات المغربية المباشرة قد سبقت هذا «العرض» قليلا، يغامرون بحمل مشاكلهم إلى الشاطئ الأوروبى الشمالى دون تنظيم ودون توفير لمعايير الهجرة، ومتطلباتها مما تصيغه إدارات «الموارد البشرية الأوروبية، وبما يترتب على ذلك من توفر بيئة الأمراض وأعمال التهريب، وقبل هذا وبعده بيئة الإرهاب!

ولا يستطيع أحد أن ينكر ضرورة تنظيم الظواهر الاجتماعية وتصنيفها، كما لا يمكن إنكار احتياج الطرفين للاتفاق حول هذه الظاهرة بالذات؛ ظاهرة الهجرة، بحيث لا تبقى عملا سريا، بينما هى عمل إنسانى بسيط، تحاط براءته بكل هذه الصورة من «التدنى» أو العدوانية أو «اقتحام الخصوصية».. إلى آخر ما تصاغ به صور الاستياء الأوروبى الذى يتحول إلى أعمال «جدارية» وبناء الأسوار السلكية لوقف هذا العدوان الوحشى! وقد لا يدهش لبعض إذن عندما يرون إسرائيل تقيم جدرانها على أرض غير أرضها بهدف «تنظيم العمالة» تارة أو وقف «التسلل الإرهابى» تارة أخرى على ما تقوله أجهزتها النشطة فى أوروبا خاصة. لا يذكر أحد هنا مشاكل التنمية غير المتكافئة وغير المتوازنة التى تدفع بهؤلاء المساكين إلى أسلوب الهجرة بهذا الشكل، وهى هجرة من بلاد احتلها الأوروبيون طويلا، وحولوا اقتصادها من اقتصاد معيشى - وإن كان بدائيا- إلى اقتصاد تابع، بل وخادم لكثير من أوجه الرفه الأوربى فقط. فهذه البلاد المذكورة مثلا «للهجرة السرية» «ومصدرا للمتاعب» لا تنتج إلا الفول السودانى (للزبدة الصناعية) والكاكاو

(للشيكولاته) والبن (للكافية)! والمواد الثلاثة على الأقل لا يستعملها الأفارقة المذكورين المتهربين سرا إلى الشاطئ الآخر، الذى ينتج اللحم واللبن والخبز والبطاطس، القوت الطبيعى للبشر، والذى تنفق عليه أوروبا الكثير وتضرب بشدة أية خطط لهؤلاء التعساء لزراعة أو إنتاج هذه المواد من خلال تنظيم دولى يعرف بمنظمة التجارة العالمية.

لم نتحدث عن «الدعم السرى» الأوربى للمواد المنافسة ولا عن أسعار «البضائع الأوروبية»، التى تزيد فى بعض الدراسات مائة مرة عن أسعار «البضائع الأفريقية»، ولا عن أجور العمال الأفارقة الرخيصة فى بلادهم أو عند هجرتهم فى خدمة وقائع التقدم الأوروبى. ولم يرصد أحد أيا من هذه المآسى التى وقعت سرا بسبب خطط صندوق النقد والبنك الدولى مثلما يريدون تنظيم الهجرة حتى لا تكون سرية ومثيرة للاضطراب.

إن هناك الكثير من مشاكل الهجرة بين بلدان العالم الثالث يعترف بها الجميع لكنها لا ترتبط بهذا القدر من الذكريات الاستعمارية القديمة والاستغلالية الحديثة، بل والتجاهل الجارى فى أطر دولية مضمونة للمصالح الأوروبية وحدها، بما يستوجب حوارا حقيقيا مخلصا تقوم فيه الدول الأوروبية بالتزاماتها المادية المباشرة التى لا تنفصل عن الاستحقاقات التاريخية.

إن هناك ملايين فى إطار من «الهجرة المتحركة» بين دول مذكورة فى قائمة موردى المهاجرين «سرا» إلى «أو مليلة»، لكن أحدا لا يذكر مشاكل هذه الملايين بين حدود «بوركينا فاسو» وساحل العاج، أو بين غانا ونيجيريا، أو بين السنغال ومحيطها من الدول، بل لا حظنا على المستوى الأفريقى أن معالجتها تتسم بمصطلحات مثل «التنمية الإقليمية المتكاملة» أو التنظيمات الاقتصادية الإقليمية

«أو صناديق التنمية الخاصة» أو اتفاقيات تنظيم الانتقال والعمالة.. إلخ هذا رغم عدم توفر مسئوليات معينة متبادلة إلا الرغبة فى تنظيم الحياة الاجتماعية الاقتصادية ومع التعرض لحالات عدم الاستقرار الناتجة أحيانا من انفجار لغم الهجرة المتحركة» بما وراءه من مواقف سياسية مثلما حدث فى ساحل العاج وغيرها.

لكن العلاج «بالأسوار والجدران»، لم ينشأ إلا فى العقلية الأوروبية وفوجئنا به فى «أم ليلى» تحديدا. وهى جدران لن توقف إلا الأعداد المحدودة من المهاجرين المأزومين، وأحرى أن يتحول موضوع الهجرة إلى جدول أعمال الحوارات الدائرة مع أوروبا مثلما يدفع البعض حوار الحضارات أو الثقافات.

قد يكون الحوار الحضارى ضروريا ليس فقط لتيسير النمو المتبادل والقبول بالآخر، لكنه ضرورى كإطار للتسامح عما بدر من الجانبين من صور سلبية متبادلة، كان أحد مصادرها الهجرة!

فالاستيطان الأوروبى الذى امتد من جنوب أفريقيا إلى روديسيا وكينيا والجزائر حتى فلسطين، لم يرتبط فقط بمعنى «الهجرة» ولكنه ارتبط بأبشع صور الاستعمار والاستغلال والتمييز العنصرى..إلخ.

إننا لا نريد هنا تذكر آلاف الأفريقيين والعرب الذين خدموا فى القوات الأوروبية المتحاربة فى حربين عالميتين، مما جعل ثمانين ألف سنغالى يحاربون دفاعا عن فرنسا على سبيل المثال خلافا عما يذكر بالملايين منهم ليستقر معظمهم عمالا تعساء على أرضها بعد الحرب، وليعتبروا من «المهاجرين» المثيرين للقلق الآن وقبل الآن.

ولو استحضر «الأفارقة»- والمغاربة بينهم كما ألمحت المظاهرات المغربية مؤخرا بشكل إنساني حقيقى- لو استحضروا صور الاستيطان فى الجزائر، وفى «الريف

المغربى» الذى انتهى بجعل سبته أو «مليلة» أو «أم ليلى»، وجزر الكنارى جزءا من الإمبراطورية الأسبانية، لما نفع حوار. ولو شعر الأفريقيون والعرب- من حقول الهجرة- بأن الأوربيين إنما يقصدون فقط تنظيم «فرزهم» أو تصنيفهم عبر تقديم مساعدات التعليم الفنى، أو التعليم العالى الأوروبى المحلى فى «بلاد المنشأ» للهجرة المبتغاة، لو شعروا بذلك دون أن يكون ضمن خطة تفاهم عربى أفريقى أوروبى حول قواعد التنمية المتكافئة.. والمتكاملة، لظل جدار «أم ليلى» رمزا على الجدار النفسى المستدام بين «حضارتين» لا تحكمهما إلا الذكريات المؤلمة.



■ المقال العاشر:

جنوب أفريقيا والتغيير

■ ١-أزمة الشارع والحكم.. فى جنوب أفريقيا :

من المعروف عن الرئيس « ثابو مبيكى» غرامه بالنشاط الدولى، والنجومية على مستوى عالمى، فهو حاضر دائما فى مؤتمرات القمم المشتركة مع أوروبا والولايات المتحدة والصين وآخرها اليابان. وهو عنصر فعال فى مؤتمرات القمة الأفريقية، وآخرها فى أروشا بتنزانيا لبحث موضوع «الحكومة الأفريقية» الاتحادية التى لا يتحمس لها ..! وأعرف شخصيا غرامه بذلك حيث كان تمثيل جميع حركات التحرر الأفريقية بالقاهرة طوال الستينات على أعلى مستوى، حتى أمين عام حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى، لكن «مبيكى» كان مسؤول العلاقات الخارجية فى الحزب يحوم فى العواصم المختلفة. ويمثله فى المؤتمرات بأوروبا وغيرها. ولذلك كان هو مسئول التفاوض السرى مع النظام العنصرى لبضع سنوات قبل أن يحصل على «اتفاق التحول» الذى جرى فى البلاد بالاتفاق «الوفاقى» عام ١٩٩٠، وذلك خلال جولات طويلة فى عواصم أوربية وأفريقية متعددة .

ولعل وجوده لفترة طويلة خارج البلاد خلال اضطرابات شاعت فى معظم مدنها طوال النصف الثانى من مايو ٢٠٠٨، هو ما جعل جهات كثيرة فى الحزب والمعارضة على السواء توجه له اللوم على هذا الغياب. وهو لم يساهم فى تهدئة الموقف إلا «بخطاب إلى الأم » اعتبر عمليات الهجوم على الأجانب عملا مخزيا، بينما نشط زعماء الحزب الآخرون لتحريك أعضائه للسيطرة على الشارع، خاصة أن موجة الهجوم على العمال والمقيمين الأجانب كادت ترتبط فى وسائل الإعلام بفكرة

«كراهية الأجانب» أو التعصب ضد الأجانب، والتى تذكر – فى جنوب أفريقيا خاصة – بالكفاح ضد النظام العنصرى لفترة طويلة، بل تذكر بالحملات الأخيرة ضد عودة مظاهر الأبارتهيد فى البلاد فى السنوات الأخيرة . والجيل الجديد من الساخطين لم يعش تلك الفترات أصلا بسبب السن وبسبب الوعود العالية للحكم «الأفريقى» الجديد. ولكنه يعيشها بالتأكيد بسبب استمرار دعاية حزب المؤتمر التى لاتسندها سياسته الفعلية.

والموقف الخطير فى جنوب أفريقيا مؤخرا، هو الذى تمثل فى موجة من الاعتداءات على العمال والمهاجرين عموما من تجار وأصحاب مصالح، بل ومستثمرين، من بلاد يوجد أبناؤها بأعداد كبيرة مثل زيمبابوى وزامبيا وموزمبيق ومالاوى، إلى جانب دول أخرى لجأ أبناؤها إلى جنوب أفريقيا فى ظروف صعبة مثل الصومال وأنجولا والكونغو، وإذا كان هؤلاء متهمين باحتلال مراكز العمل بدلا من أبناء البلاد الأصليين، فكيف نفسر العدوان أيضا على المستثمرين من بلاد غنية مثل نيجيريا؟ وقد بلغ هؤلاء جميعا عددا كبيرا مؤثرا بالتأكيد على جوانب اقتصادية واجتماعية فى البلاد، حيث يذكر فى هذا الصدد الرقم ثلاثة إلى خمسة ملايين منهم حوالى مليونين ونصف من زيمبابوى وحدها فى ظروف مؤثرة بشكل مباشر على جنوب أفريقيا مثل مسألة الأرض ومشاكل الرئيس موجابى السياسية.

وبينما تشكو الملايين الأفريقية من الفاقة التى باتت تتعلق بالأجور والغذاء والسكن وعدم توفر مياه الشرب والكهرباء فى البيوت، إذا بطبقة جديدة من السود آخذة فى الصعود، وترتيبات توفير الراحة لملايين السياح فى بعض أجمل البقاع فى العالم فى كيب تاون وجونج وغيرها، تأخذ معظم عوائد الدخل القومى. بل وتذكر التقارير دوام تحسن معدل النمو الاقتصادى فى جنوب أفريقيا إلى ٥٪ وأكثر أحيانا

بينما يصل معدل البطالة لأكثر من ٢٥٪ من القوة العاملة.

ونعرف جميعا كيف أثرت هذه الأحوال الصعبة على الأوضاع السياسية فى البلاد، ليس فى علاقتها المباشرة فقط بدول الجوار التى تحاول القيادة بقاء نفوذها بينها كقوة إقليمية فى الجنوب الأفريقى، ولكنها أثرت على مركز قيادة « مبيكى » نفسه داخل حزبه ، فخسر ومجموعته زعامة الحزب فى مؤتمره العام الأخير ليبرز « جاكوب زوما » الذى بدا أقرب إلى « الفقراء و المقهورين » وفق دعايته الشعبوية المعروفة. ومن المؤسف أن بعض الاستنتاجات من تحليل الاضطرابات الأخيرة تصل إلى احتمال التأثير على مستقبل وضع حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى كله فى الانتخابات العامة القادمة عام ٢٠٠٩.

أما المشكلة الأكبر والمباشرة الآن فى جنوب أفريقيا، فهى تأثر حركة التعدين للثروة الهائلة التى تملكها جنوب أفريقيا من الذهب والبلوتينيوم، إذ من المعروف أن جنوب أفريقيا تنتج أكبر نسبة منهما على الصعيد العالمى (٢٥٪ من ذهب العالم ٤٠٪ من احتياطيه) وفى مناجم التعدين الشهيرة حول جوهانسبرج وفى شمال غربى البلاد ، يقبع العمال الأفارقة فى أسوأ الظروف، وتجرى هناك فى العامين الأخيرين أوسع الإضرابات. بل وسجل المراقبون تغيب نصف عدد عمال التعدين عن العمل فى ظروف الاضطرابات الأخيرة، بسبب وجود العمال الأجانب بينهم، وقلق الجميع على حياتهم، حيث قسوة البوليس، بل وتدخل الجيش لأول مرة لضمان انتظام العمل فى مناطق التعدين خوفا على استقرار هذه المناطق الاستراتيجية، وهو ما لم يحدث منذ التحول الديمقراطى فى البلاد عام ١٩٩٤ .

وترجع كثير من التحليلات اضطراب منطقة تعدين الذهب والبلاتينيوم إلى سوء الإدارة والاستغلال للثروة والعمال من قبل الشركة القابضة «إسكوم» المنتجة

للكهرباء، والتى يمتد سوء موقفها إلى مجال إنتاج الفحم، مما عرض البلاد كلها إلى أزمة الكهربا ويعطل مناجم استخراج الذهب بضعة أيام بين فترة وأخرى، وهذا ما لم تستطع حكومة جنوب أفريقيا نفسها التدخل فيه بسبب النفوذ العالمى لشركة «إسكوم » ومساندتها من قبل المستفيدين من نشاطها ومنتجات الذهب فى دوائر رأس المال العالمى .

المثير فى الأمر الآن أن «حكومة التحول» فى جنوب أفريقيا بقيادة «ثابو مبيكى» وبعد حوالى خمسة عشر عاما ، لم تستطع معالجة أوضاع المهاجرين إليها من الدول الأفريقية المجاورة أو الآسيوية البعيدة، بترتيب شكل بقائهم كمهاجرين بالتصريحات الرسمية، أو مقيمين لأغراض العمل، أو بعضهم لغرض التجارة. وكان النظام العنصرى يستفيد من ذلك عبر إجراءات الفصل العنصرى، والقوانين العنصرية القاهرة، ولكن حكومة ديمقراطية ذات طابع اجتماعى مثل حكومة التحول الديمقراطى منذ ١٩٩٤ ، كان عليها واجب مبكر، لم تقم به بما يعرض حزبا مهيمنا مثل المؤتمر الوطنى الأفريقى لأزمة حادة الآن بهذا الشكل، بما يهدد عزوف الاستثمارات الهائلة عن العمل،

■ ٢-هل يستطيع « زوما » إحداث التغيير؟

نجح حزب «المؤتمر الوطنى الأفريقى» فى قيادة معركة انتخابية ساخنة فى جنوب أفريقيا، اقترب فيها من ثلثى الأصوات والمقاعد البرلمانية، المركزية والإقليمية دون عبورها ليمكن تعديل الدستور، لكنها ترشح رئيس الحزب «جاكوب زوما » تلقائيا – و وفق الدستور – ليصير رئيس الدولة عند انعقاد البرلمان الجديد. لابد أن نعرف منذ البداية، أن جنوب أفريقيا – أمة قوس قزح العرقى – يحكمها برلمان من مجلسين أحدهما عام والآخر ممثل للأقاليم التسعة، بحكومات إقليمية شبه فيدرالية،

وحد أدنى لتمثيل المرأة بنسبة ٣٠٪ يحصلن على أكثر منها عادة منذ عام ١٩٩٤، ويقود حزب «المؤتمر الوطنى الأفريقى» تحالفا راسخ الأقدام يضم إلى جانب «المؤتمر» كل من الحزب الشيوعى، ومؤتمر نقابات العمال الذين يرشحون نوابهم من خلال «التحالف». ولكى نتصور قوس قزح بحق، علينا أن نعرف أيضا أن حزب المؤتمر بسياساته «التكييفية» التى قادها «ثابو مبيكى» استطاع ضم حزب المستوطنين «الوطنى» إلى المؤتمر عام ٢٠٠٤ وهو حزب الأبارتايد الذى قاد «مبيكى» معه مفاوضات «التحول الديمقراطى» قبل عام ١٩٩٠ وبعده!

ورغم الصراع الحاد داخل «المؤتمر» من أجل سياسات أكثر راديكالية منذ بدأ «مبيكى» فى تراجعاته، فإن الراديكاليين والحلفاء لم ينشقوا عن الحزب، كما لم تؤد احتجاجات مؤتمر العمال أو الحزب الشيوعى إلى تعديل سياسة «مبيكى»، بقدر ما اكتفوا بالمحافظة على بعض الحقوق الاجتماعية، ولكن الذين انشقوا منذ أواخر ٢٠٠٨، كانوا جماعة «مبيكى» من الرأسماليين والبيروقراطيين السود بعد فشلهم فى إبعاد «زوما» عقب اكتساحه مؤتمر الحزب عام ٢٠٠٧.

والآن نجح «زوما» وأجنحته فى إنقاذ نفسه وحزب المؤتمر من معركة هددتهم لبعض الوقت نتيجة قسوة الإتهامات الموجهة إلى «زوما» فى أخلاقه وأمانته، ولكنه خرج منها سليما من الناحية القانونية بل وخرج قويا من الناحية الشعبية، حيث إنه معروف بشعبويته وقدراته على كسب الجماهير، لقربه من العوام ونزوله إلى مناطق العمال والمعازل السابقة التى ما زالت تعانى التهميش، وقربه من التراث الشعبى «للزولو» فى مواجهة سمعة «ثابو مبيكى» كمتعجرف وصاحب العلاقات الخارجية الواسعة دون تحقيق مصالح حقيقية. يمكن القول إذن إن «زوما» يعود بمشاعر الجماهير إلى أجواء «مانديلا» الشعبوية بأكثر مما يتوقف عند صحبة البيض وآثارها

على «مبيكى».

لكن الأمر كله يبدو أعمق من ذلك...فجماهير جنوب أفريقيا تتوقع تحولات حقيقية واسعة، وبرامج «تمكين السود اقتصاديا» وليس كما أعلنت لتستخدم فى الدعاية السياسية بل والنفسية أو فى إطار فلسفة « النهضة الأفريقية» للرئيس «مبيكى». لكن الوقائع تقول شيئًا آخر؛ على نحو ما أعلن عن تشغيل نصف مليون عامل وبناء أكثر من مليون مسكن منذ انتخاب «مبيكى» للمرة الثانية ٢٠٠٤، ليتيح ذلك إعلان خفض نسبة البطالة من ٣١٪ إلى ٢٣٪ بينما يكتشف الباحثون الجادون أن البطالة وصلت إلى ٤٠٪ بسبب آخر يتعلق بالهجرة من الريف وصعوبات اقتصاديات السوق غير الرسمية ...إلخ

ومعروف أن البرجوازية البيضاء تؤكد وجودها ليس عن طريق السيطرة الداخلية على السوق فقط بمشاركة البرجوازية السوداء الجديدة، ولكنها تكسب أوضاعا أفضل بالسيطرة على أسواق أفريقيا وآسيا والعلاقات التى فتحت لها مع الهند ومجمل شرقى آسيا بل ومع البرازيل والأرجنتين، ويتم ذلك بسرعة بعد وقف المقاطعة للنظام العنصرى بما يجعل جنوب أفريقيا – باقتصادياتها الجديدة، وليست فقط باستثماراتها القديمة، الدولة العشرين فى القمة العالمية، والرابعة والعشرين بين اقتصادات العالم الكبرى.

إذن فنحن أمام دولة تلتزم بأساليب الديمقراطية اللبرالية إلى حد كبير، فتقدم واحدة من أفضل نماذجها فى العالم الثالث، يضبط إيقاعها تحالف ذو طابع شعبى يضمن قاعدة التأييد للاختيارات النخبوية، وتقود طبقتها الوسطى السوداء أو من يسمون بالبرجوازية السوداء، بتقاليد حزب «المؤتمر» الدعائية المعروفة، قاعدة انتخابية انتظمت فى التأييد فى أربعة انتخابات مهمة متتابعة.

طمعا فى التغيير

الرئيس «جاكوب زوما» ليس بسيطا كما يبدو فى مظاهر الغناء والرقص الشعبى الذى يؤديه مع جماهير الشارع أحيانا، وكأنه ابن قبائل الزولو التقليدية، بينما هو ضد «مبيكى» ابن قبائل «الخوسا». كما أنه ليس بالبسيط بسبب أنه لم يتلق تعليما نظاميا إلا فى درجاته الأولى حيث سجن منذ صغره وكان من حملة السلاح مع قواعد حزب المؤتمر منذ الخمسينيات، ولذا يردد أغنية الحزب الشهيرة «أعطنى سلاحى» وكأنه ذلك الشاب من « منظمة المؤتمر» الشبابية التى قادت الكفاح المسلح. وهو ليس العامل البسيط بينما كان من كوادر الحزب الشيوعى، ومؤتمر النقابات العمالية (كوساتو) المرتبط به، ولكنه يعرف جيدا صعوبات إجراء تغييرات جذرية فى بنية جنوب أفريقيا الحالية ، وفى ظروف الأزمة المالية العالمية ، التى ستعانى منها جنوب أفريقيا كثيرا بسبب كونها من بلاد التصدير الأساسية (تعدين – ثروة زراعية) فى وقت تعانى فيه الصادرات أصعب الأوضاع الدولية.

لذلك فإن الرئيس «جاكوب زوما» بدأ يعلن عن تغييراته هو منذ بعض الوقت بإشارات نتصور أن تدور فيها سياسات جنوب أفريقيا فى الفترة القادمة وفق عدة اعتبارات:

أولا: وجود قوة محترمة للمعارضة بحصول حزب البيض والملونين (التحالف الديمقراطى) على ١٤٪ من المقاعد فى إقليم الكيب، بالاضافة لحوالى ٨٪ للمنشقين على المؤتمر. مما يجعل جنوب أفريقيا دولة ليبرالية نموذجية على المستوى الأفريقى والدولى معا.

ثانيا: يبدو أنه لن يخسر دعم جناح كبير من البيض الاستيطانيين، بعد نجاح «مبيكى» فى ضمهم مبدئيا بانضمام حزبهم «الوطنى» إلى المؤتمر، وإن كان «زوما»

راح يغازلهم بطريقة جديدة حول عمق انتمائهم كأبناء جنوب أفريقيا الحقيقيين، إشارة إلى غضبه من انضمام ذوى الأصول الإنجليزية إلى القوى المعارضة للمؤتمر.

ثالثا: سوف يواجه «زوما» نخبة «مبيكى» المتعجرفة من أبناء «الخوسا» اعتمادا على نعرة أبناء «الزولو» ليكتفى أبناء «الخوسا» بموقع نائب الرئيس.

رابعا: سوف يكون «زوما» أكثر شعبية على مستوى القارة الأفريقية «السوداء» بعد أن كاد «مبيكى» يعتزلها باتجاهه إلى آسيا وأمريكا اللاتينية لإدارة مصالح البيض بأكثر من وضعها فى قيادة العالم الثالث، و«لزوما» مواقف تفيده فى كل من زيمبابوى وبوروندى.

هنا سيتحرك «زوما» إلى عالم الوحدة الأفريقية والاستثمار فى أفريقيا والاستفادة من منظمة « نيباد» وتحركها الأخير بل والاستفادة من عقد المونديال ببلاده عام ٢٠١٠.

خامسا: كان مقدرا أن يخسر «زوما» أصوات النساء بعد فضائحه النسوية فى أكثر من قضية، ولكنه كسب بشعبويته هذا القطاع على نحو ما كاد ينجح به «كلينتون» من قبل، وباعتبار تعدد زيجات «زوما» لأكثر من أربع مرات كما تروى المصادر الصحفية المحيطة.

وأخيرا، فإن جنوب أفريقيا جزء من النظام الرأسمالى العالمى الذى يعمل على إنقاذ نفسه بترتيب أوضاع الرأسمالية المالية، وليس ترتيب أوضاع إنتاجية أو اجتماعية، وقد كانت طبيعة صفقة «الاستقلال» أو ما سمى «بالتحول الديمقراطى» منذ عام ١٩٩٠ وبقيادة «مبيكى»، هى التسليم بالوضع الرأسمالى فى البلاد، والاعتماد على قدرة الرأسمالية الجادة على «التفاوض الاجتماعى» والحوار لضمان «بعض المصالح» للقوى العاملة بالتراضى معها. ويقوم حزب «المؤتمر الوطنى»

برصف بنية التراضى هذه منذ سعدت نخبته بالسلطة لحوالى عقدين من الزمان الآن. ويعتبر الخلاص من أوضاع الأبارتايد الحادة هو المكسب الرئيسى حتى الآن، ولا يبدو الجو مناسبا الآن أيضا لمكاسب حقيقية بـ «زوما أو بدون زوما» ...ليظل السؤال كيف يدير أو يشارك حزب شيوعى واتحاد نقابات قوى حكومة كل قيمتها فى تيسير الحوار مع أوضاع رأسمالية من نوع الأوضاع القائمة فى جنوب أفريقيا؟

البعض يقول ....من أجل مستقبل تنموى أفضل !!



الفصل السابع

حوار الثقافات الأفريقية



١-بين توترات الثقافة الرسمية ووفاق الثقافة الشعبية :

قد يكون «التحديث» قد عولم ألوانا من الثقافات، راجت بالضرورة على يد النخب الحديثة. لكن تلك الأخيرة هى التى أتاحت أيضا قدرا من توجهات الاستقلال والتحرر الوطنى، وجعلت مفهوم الثقافة الوطنية يتمدد خارج نطاق الأنثربولوجيا والاستشراق إلى حد كبير، وبدا ذلك أحيانا فى مواجهة مع عولمة التحديث، لكن أطرافا من هذه النخب مضت بالحداثة إلى حدود الاغتراب. وقد شهدت العقود الأخيرة منحى جديدا فى آليات العولمة من جهة، وفى تيارات الثقافة المحلية من جهة أخرى. ذهب الاندماج فى الثقافة الاستهلاكية إلى حد التوحد مع ثقافة مراكز الهيمنة، حتى شمل ذلك فى أحيان كثيرة عناصر الثقافة الوطنية والشعبية على السواء، وفى أحيان أخرى، أو بسبب هذا الشمول ذهبت قطاعات كبيرة من الثقافة الشعبية – فيما بدا حماية للذات – إلى الانكفاء على هذه الذات، عبر سلفية مفرطة لاتتورع عن رفض عقلانية التحديث فضلا عن ممارساته. وفى طريق هذه الموجة الأخيرة، جرفت السلفية الجديدة الثقافة الشعبية إلى القوالب الجامدة من العزلة التى نلحظها بقوة فى العقود الاخيرة.

لم تستطع ثقافات عديدة فى العالم الثالث، ومنها العربية والأفريقية، أن تتجه فى هذه الأجواء إلى بناء علاقات متبادلة يؤدى حوارها إلى مساندة حقيقية لروح استقلالية جديدة. ذلك أن موجة التحرر الوطنى كانت قد أقامت علاقاتها على أساس أولوية «السياسى» على ما دونه، أما موجة الانفتاح الاقتصادى والليبرالية الجديدة فى العقود الأخيرة فقد أقامت علاقاتها على أولوية الاقتصاد، حتى شمل ذلك بقوة العلاقات العربية الأفريقية نفسها، وبقيت الثقافة ساحة دائمة لمقولات

الثقافات الرسمية التى ورثتها من فترة الاستعمار وعولمته فى الأنثروبولوجيا والاستشراق، فصاغ ذلك علاقات الشعوب الحديثة وفق المقولات المشوهة القديمة، ومن هنا اتجه المثقف الأفريقى دائما إلى استرجاع الحديث عن تجارة العرب فى الرقيق، أو فرض اللغة العربية والأسلمة، أو الإشارة لصورة الأفريقى المشوهة فى الأعمال الأدبية والفنية العربية، وكانت الطامة حين تشير الأصابع حتى الوقت الراهن إلى صورة الأفريقى فى الأفلام والمسلسلات وحتى الإعلانات الساخرة عن أنواع الموبايل فى مملكة «الشامبونجى»! فى وضع سخيف لمعنى اللون أو نطق العربية أو طبيعة الملبس والسلوك ...إلخ.

وحتى فى الثقافة الرسمية الجادة، فثمة الأحاديث عن الدورالعربى الإسلامى فى«تحضر القارة» أو«نشر العروبة والإسلام» فيها كواجب حضارى عروبى وإسلامى، ناهيك عن الانفراد بتحريرها أو إغراقها بالمال العربى رغم عدم الأمان فيها، وقد عكست هذه الموجات المتبادلة من عدم الثقة إشكاليات الثقافات الأكبر والثقافات الفرعية، إذ كثيرا ما يتحدث المثقف الأفريقى منطلقا من مخاوفه من وحدة الثقافة العربية – كما تصورها الدعاية العربية وتبالغ فيها أحيانا – مما يجعلها غالبة بطبعها، كما جاء دور البترودولار فى سيولته وفى ظروف مختلفة ليضيف صورة جديدة لسيطرة «العربى» على الأفريقى. ويتجاهل الكثيرون أن كثيرا من الممالك الأفريقية ذات البعد التاريخى أو الثقل الإقليمى (غانا – الزولو) لم تعرف فترة مجدها تأثير الثقافة العربية ولا تدهورت بسبب «الزحف العربى»، كما أن أكثر من عشرين لغة أفريقية كتبت مبكرا بالخط العربى قبل نفيها بالحرف الرومانى، ولكن لتؤكد الذاتية الأفريقية و لتترك تراثا من المخطوطات ليس كله إسلاميا كما يتصور بعض المؤرخين العرب، بل إن تجارة الرقيق التى يجب أن نعترف بممارستها عربيا، لم

تؤد إلى انهيار ممالك واقتصاديات على نحو ما فعلت تجارة الرقيق الأطلنطية.

لا يعنى ذلك كله بالضرورة أن الثقافة الرسمية على الجانبين كانت دائما ملغومة بالتحديات على هذا النحو، فثمة مؤرخون بارزون فى قيادة الفكر الأفريقى مثل الراحلين «بلايدن» و«كى زيربو» و«شيخ أنتا ديوب» ...وحتى «أجايى» فى نيجيريا حاليا يعترفون بعمق العلاقات الثقافية العربية الأفريقية وتجاوزها لكثير من مقولات الأنثروبولوجيين والمؤرخين الغربيين، كما اعترفت زعامات بهذه العلاقة ودفعت بها إلى مؤسسات التعليم والصحافة ..إلخ.(نكروما- سنغور).

لكن تظل الغيوم عالقة بهذه العلاقات، حتى نستمر فى إجلائها عبر حقول معرفية مختلفة، وفى تقديرى أن يبدأ ذلك باكتشافات الثقافة والآداب الشعبية.

تمثلات الوفاق فى الآداب الشعبية :

سادت لفترة على المستوى الشعبى العربى والأفريقى الصياغة المثقفة للحياة الدينية، بل وقوالب الشعر الكلاسيكية، وغالى المثقفون الدينيون فى القارة مثلا فى الانحياز بالجماهير إلى « السيوطى » و«القيروانى » و«الهمزية » مثالا لعدة قرون! ومن ثم ارتبطت القداسة الدينية ببعض ألوان الإبداع الفنى الشعبى على طول ساحة العالم الإسلامى فيما كان يمكن تسميته فترة العولمة العربية الإسلامية. من هنا كانت الصوفية الأفريقية أداة تماه عميقة بين التراث العربى والأفريقى، رغم إبداعات المريدية والتيجانية و«الفودية» (نسبة إلى عثمان دان فوديو) وغيرهم ممن تذخر بآثارهم مخازن داكار وتمبوكتو وزنجبار. ولذا لاحظنا أن منظمة الوحدة الأفريقية عند قيامها عام ١٩٦٣ واهتمامها بالبعد الثقافى، أسمت مراكزها الثقافية فى أنحاءالقارة «مراكز اللغات والتراث الشفاهى»، أما هذا التراث الشفاهى الذى اهتمت به الدوائر الأفريقية، ولم يدرس بعد على المستوى العربى، فإنه يشمل

التاريخ الاجتماعى لشعوب القارة إزاء النفى الأوربى للتاريخ الأفريقى بزعم أن شعوب القارة لم تعرف الكتابة! هذا فى الوقت الذى بدأت فيه دوائر جامعية الانتباه للتراث الأفريقى من المخطوطات المكتوبة بالحرف العربى – قبل الكتابة الرومانية – فيما سمى على الجانبين (العجمى). وقد أتيح لكاتب هذه السطور جمع البعض من هذه المخطوطات مؤخرا وصدرت فى كتاب عن «تراث مخطوطات اللغات الافريقية بالحرف العربى» (العجمى) ليدرك المثقف العربى والأفريقى على السواء أن نصوص التراث الشعبى، أصدق أنباء مما تعرفه الفنون الرسمية أو الإعلامية بشأن حقائق العلاقات بين الشعوب العربية والأفريقية! كما لعلهم يدركون أن إقامة كتلة شعوب الجنوب لابد أن يسبقها انفتاح ومعرفة حقيقية متبادلة بالثقافات الشعبية وخاصة الفنية السائدة فى ساحة هذه الشعوب و يمكنا أن نتعرف معا على بعض جوانبها هنا :

* من بين نصوص التراث الشفوى الأفريقى، نصوص شعبية ذات قيمة كبيرة عن «أصل شعب الأنتيمورو» (الملجاشيون) وعلاقتهم بالعالم العربى من جنوب الجزيرة العربية ومصر، وكيف قامت ممالك «المارينا» مستقلة تماما عن النفوذ العربى نفسه المسيطر فى المحيط الهندى، مع الحرص على تكوين النخب المحلية – والحاكمة – وفق تعليم وثيق الصلة بالنخب العربية، تجارا ومهاجرين، ودون أن يعنى ذلك أية علاقة عدائية بين الجانبين حتى الآن، بل إن هذه النصوص الأفريقية العربية، ذات الأصل الشعبى، تسمى «السورابى».. وهى تتخذ مؤخرا طابعا سحريا يستشفى بها أو يحفظها البعض تبركا!

* وفى غرب أفريقيا فوجئت بوجود نص شعبى آخر عن «أصل شعب الهوسا»، يربطهم بتفاعلات محلية امتدت من «بورنو» و« أروا» إلى «كانو» (شمال نيجيريا)

قبل أن يكون للعرب أو الإسلام دخل فى هذا التكوين. وما إن يتم اتصالهم بالمسلمين عبر مبعوثين تجارا ورجال دين، حتى تتبنى الممالك الدعوة إلى الإسلام فى محيط شعب الهوسا وفى أنحاء غرب أفريقيا، ويتصلون – وفق النص الشعبى – بالمشرق عبرالاتصال بـ (أبي بكر الصديق وعمرو بن العاص) كما يتصلون بالمغرب عبر (عبد الكريم المغيلى) وفى هذه الانتقالات والاتصالات تقفز بنا النصوص لعشرة قرون فى جمل قصيرة لها جمالها الخاص فى الحكى الشعبى.

* وفى نصوص أخرى تبدو مسجلة عبر مؤلف معروف ولكنها تحمل طابعا شعبيا ملحوظا، نجد نصا شعريا باللغة السواحيلية (الانكشافى) يعتبر من نوع البكائيات على الأطلال فى أوائل القرن التاسع عشر أمام هجوم الرعاة من داخل القارة، وهجوم الاستعمار من السواحل على سلطنة «باتى» على الساحل الأفريقى الشرقى، فتدمر هذه السلطنة التى مثلت نهوضا ثقافيا أفريقيا وعربيا مشتركا. ويعبر عن كل ذلك بوضوح نص القصيدة الغنى بالمعتقدات الشعبية عن أشباح الغابة، ومخاطر البحار، ودرجات الجحيم، وأسماء الله الحسنى... وبالمثل نجد على الجانب الآخر من القارة «مخطوطة الأخضرى» باللغة «الماندنجية» أوردها أحد أشهر الكتب السيارة شعبيا وهو كتاب «زهور البساتين فى تاريخ السوادين» (أوائل القرن التاسع عشر) المنتشر فى أنحاء غرب أفريقيا ، مليئة بالنصوص الشعبية التى كتبت باللهجات المحلية وترجم بعضها بالحرف العربى بل وباللغة العربية.

وليست المخطوطات المكتوبة بالحرف العربى وحدها أحد مصادر التعريف المهمة بأصول الشعوب الأفريقية قبل وأثناء اتصالهم بالعرب، وفى أجواء سلمية لاعدوانية، فالسير الشعبية الشهيرة فى منطقة مثل غرب أفريقيا مثل سيرة الإمبراطور «سونجاتا» أو «سندياتا» مؤسس مملكة «الماندنج» فى غرب أفريقيا

(مملكة مالى لاحقا) التي تعتبر نصا شعبيا أخاذا يرد بقوة على الكتابات السائدة عن تدمير العرب لغانا الأفريقية وقيام مالى الاسلامية على أنقاضها على نحو ما تتفجر به الثقافة الغربية المفروضة على أهل المنطقة. والسيرة الشعبية لتاريخ «الماندنج» المعروفة باسم «سونجاتا» أو أحيانا باسم «سونديانا» وفق اللهجات السائدة فى منطقة غينيا والسنغال ومالى حاليا، هى سيرة شعب «ماندنج» نجدها مسجلة عن راو شعبى (الجريوت أو الجيل)، وهى ملحمة حقيقية بكل معايير الملاحم الشعبية الشهيرة، قد تساعد بعض فقراتها فقط فى كشف العديد من أبعاد التراث الأفريقى فى علاقته بالموروث الدينى العربى دون أن يعنى ذلك تلك الهيمنة التى يتحدث عنها البعض... ففى الجزء الأول من النص يقول الراوى: «أنصتوا يا أبناء ماندنج ...وأطفال الشعب الأسود...سأحدثكم عن سونجاتا ..أب البلاد المضيئة ..وبلاد السافانا..والجد الأكبر...والسيد لمائة ملك من الملوك المظفرين ...». كانت «ماندنج» مناطق لملوك «بامبارا» ...هؤلاء الذين يسمون اليوم «بالماننكا» لم يكونوا من أبناء البلاد الأصليين ...فقد قدموا من الشرق، وكان للبيلالى بوناما (بلال) وهو الجد الأول للكيتا، والخادم الأمين للنبى محمد (صلعم) سبعة أبناء ... رحل الابن الأكبر من المدينة المقدسة ..واستقر فى «ماندنج» ..(كما أن) ابن أحدهم هو أول أمير أسود ذهب إلى مكة للحج، وفى عودته نهب من عصابات الصحراء، ولأنه كان رجلا عادلا..ابتهل إلى الله ، فظهر له الجن واعترفوا به ملكا، وعاد إلى «ماندنج» بعد سبعة أعوام...هكذا تمضى السيرة بعد ذلك لأكثر من مائة صفحة تروى مغامرات بناء مملكة «سونجاتا» العظيم (مالى) وذهابه وعودته سالما من البلاد المقدسة (للحج) ولا تكشف عن صراعات مع عرب أو مسلمين، بقدر ما تتعرض أحيانا لصدامات مع الطوارق أو عصابات الصحراء.

وقد يريد البعض أن يعرج على أثر السيرة الهلالية أو سيف بن ذى يزن فى مثل هذه الملاحم الأفريقية، ولكن الهلالية نفسها لم تعد مجرد أثر عربى عرقى بقدر ما تشيع آثارها كنص أدبى إنسانى على مساحة قارتين الآن من الجزيرة العربية حتى أقاصى غرب أفريقيا والجنوب الأوربى.

ولأن أنماط الحكى العربى والأفريقى توحى بالكثير من الأفكار عن العلاقات الشعبية المتبادلة، فإننى أحيل القارئ إلى عديد من حكايات تراث «الهوسا» المترجمة إلى العربية بمعرفة أستاذ فاضل هو «د. مصطفى حجازى السيد»، تدفع بالقارئ مباشرة إلى التشابه التراثى بين نص مثل «الماء الشافى» وأسلوب «ألف ليلة وليلة»، ورغم معرفة المؤلف أحيانا فإن ذلك لاينفى شعبيتها المفرطة! وقد تكشف ذلك عن مخزون «القص الشعبى» الذى يدفع مؤلفين شعبيين إلى إعادة إنتاجه بأسمائهم كأسلوب معروف لدارسى الفولكلور والثقافة الشعبية، بما يتوجب العناية بهذا التراث وجمعه لدراسات أفريقية وعربية نافعة بالتأكيد.

ماذا على الجانب العربى؟ كيف تصور مثل هذه الأنواع الأدبية الشعبية - على الجانب العربى - معايير الصراع أو الوفاق بين الكتلتين الأفريقية والعربية متمثلة فى سير شعبية عربية كبرى أو فى القصص والحكى الشعبى؟ لاشك أننا لا نستطيع بدورنا أن ننطلق من موقف دفاعى، أو نتجاوز وقائع ما حفظ من نصوص هذا التراث. ولكننا نلفت النظر إلى أن القراءة المعمقة يمكن أن تصل بنا إلى جوهر النصوص لا مجرد ظاهرها من جهة، كما أننا مثلما اكتشفنا فى النصوص الأفريقية عدم مصداقية كثيرمما تنقله الثقافة الرسمية يمكننا أن نجد انعكاسا لروح وفاقية مختلفة أيضا فى النصوص الشعبية العربية خلافا لما ينقل عن صورة الأسود، والعبيد ..إلى آخر ما تشهده الثقافة المدونة من معارك.

فلو راجعنا مثلا نصا مثل «عنترة بن شداد» ذلك الشاعر العربى العظيم فارس بنى عبس الذى سجلت قصائده بين المعلقات السبع العربية الشهيرة على شراشف الكعبة، نجده هو نفسه فى بداية النص، العبد الأسود ابن الأمة السوداء فى أدنى مراتب مجتمع الجزيرة العربية قبل الإسلام، يرعى الإبل للعائلة العربية الكبيرة فى القبيلة، ويرفض الأب، السيد، الاعتراف ببنوته لفترة طويلة من عمره ..لأنه مولود من «أمة»، ويقف لونه الأسود عائقا أمام صلف عربى حول اللون والجنس الأسود، ولكن سرعان ما تتطور أحداث النص، لتطلق « نترة » مع العرب ضد الروم والفرس، وقائدا لفرسان القبيلة الذين لم يعترفوا به لفترة، فيحتجب «عنترة » عن الدفاع عنهم احتجاجا ومؤكدا لمطلب حريته ما دام قام بمسئولياته، وبانتصاره الفعلى والبطولى يتأكد وضعه فى القبيلة كما يتأكد فى الجزيرة العربية كلها، بتعليق أشعاره بين المعلقات العربية الشهيرة، بل إنه خلال قيادته يؤكد مبادئه السامية مطبقة على فارس قبطى (مقرى الوحش) كان قد أسره «عنترة» على حدود الشام، فحرره وواصل رعاية أسرته بعد وفاته ، كما أن السيرة تصل ب « عنترة » إلى غزو الحبشة ليكتشف أن أمه «العبدة» هى أخت ملك الأحباش. وينقل «فاروق خورشيد» ضمن رصده لوقائع السيرة فى كتابه «أضواء على السيرة الشعبية »..ب عض أبيات «لعنترة» يعبر فيها كتراث عربى فى صيغة السيرة الشعبية عن حقيقة أساسية فى العلاقة الوفاقية ننقلها هنا لأهميتها فى خدمة نصنا هذا :

فإن عابوا سوادى عند ذكرى وجاروا من عناد فى ملامى

فلى قلب أشد من الرواسى ولونى من لون المسك نامى

وما أسمو بلون الجلد يوما ولكن بالشجاعة والكلام

وفى مقابل روح التسامح التى تقدمها سيرة «عنترة»، كروح نابعة من تطور

اجتماعى داخلى ناهض، فإن رائحة «الصراع الإقليمى» - إن جاز التعبير - تفرض روحا أخرى لنوع من التعصب العربى، فى سيرة «سيف بن ذى يزن» وهى سيرة شعبية ذات طابع دولى بالفعل تتناول جولات قتالية لذلك القائد الفارس من بلاد «اليمن» ضاربا بسيفه ضد الصليبيين فى الشام، والأحباش فى القرن الأفريقى، رغم زعم انطلاقها مما قبل الأديان السماوية، ولكن ضعف البلاد فترة حكم المماليك من القرن الثالث عشر الميلادى حتى السادس عشر، يجعل الأسطورة الشعرية تجول فى العصور والأمكنة بحثا عن الروح الدفاعية لإنقاذ «كتاب النيل» الذى هو فى بلاد الأحباش مقابل محاولات الأحباش لإنقاذ «القبط» فى مصر.

والواقع أن ذلك يعكس أجواء الحروب الصليبية الأوربية ضد العرب فى تلك الفترة، بأكثر مما يعكس حروبا لم تكن بهذه الشدة مع الأحباش فترة الصراع الفارسى الرومانى. وهذا معنى التعويض فى السيرة بانتصارات «عربية» فى وادى النيل، مقابل خيبات عربية فى المشرق!! وإن كانت السيرة تقدم أيضا أبعادا أخرى اجتماعية وأسطورية جديرة بالتحليل، لأننى أتصور أن بداية الصراع العربى ضد الأحباش فى جنوب الجزيرة وعلى أرض اليمن ونجران، كانت سببا فى وجود الدفعات الأولى من الأسرى الأحباش الذين اشتغلوا فى الزراعة بالجزيرة العربية وفرضوا صورة العبيد السود فى التراث العربى مبكرا. ومع ذلك فإن المنهج الاجتماعى فى فهم أحداث مثل هذه السيرة وأخريات قبلها - يمكن أن يفيد الدراسات الاجتماعية العربية الأفريقية كثيرا.

لا نحتاج هنا للإشارة مرة ثانية إلى أن كثيرا من الأدبيات العربية المكتوبة مثل كتب «الجاحظ» فى دفاعه عن «فضل السودان على البيضان» ، أو الصورة المرتبكة عند «ابن خلدون» و«ابن بطوطة» إنما كانت فى معظمها تعكس صورا وتصورات

شعبية رائجة قابلة للتحليل بأساليب منهجية مختلفة، وليست التاريخية وحدها.

ومن ناحية أخرى فإن هذه النصوص الشعبية القابلة للتحليل لا يجب أن تكون مصدرا لبعث التوترات بين الشعوب وفق سياسات جديدة لإشاعة التفتت وتقسيم الشعوب، ولن يتأتى ذلك إلا باهتمام الهيئات العلمية العربية والأفريقية ببعض المشروعات المعروفة فى مجال حفظ التراث الأفريقى والعربى فى مراكز مدعومة لدراسة التراث الشعبى، والمخطوطات الأفريقية بالحرف العربى، وكذلك الاهتمام بالتاريخ الاجتماعى الشفاهى والمكتوب الذى يحفظ جيدا تاريخ الشعوب.



٢- الترجمة والوعى المصرى بأفريقيا :

■ مدخل:

لا تنفصل حركة الترجمة عن قوة الوعى الجماعى بالذات أولا، أو عن التوجه إلى معرفة الآخر والتفاعل معه. ولذا ارتبط نشاط الترجمة غالبا بتغيرات النهوض المعروفة فى ثقافتنا تحديدا. كان ذلك فترة ازدهار الدولة العربية الإسلامية قديما، وفترة الدولة الوطنية الحديثة بقيادة محمد على، ثم فترة النهوض الثانية فى الفترة الناصرية. وإن كان هذا القول قد لا يصدق بالمطلق على العقود الأخيرة التى تشهد اضطرابا سياسيا كبيرا وانكسارات ثقافية لبلدان العالم الثالث، مع وجود بعض الحيوية فى إحياء مشروعات الترجمة أو حركتها. هنا يبقى فى الذهن عامل قوى آخر هو انطلاق آليات العولمة على المستوى الاتصالى- الإعلامى ومستوى الهيمنة الثقافية التى تتخذ قوالب من المظاهر الإيديولوجية العقيدية، تكاد تفوق قوة الدفع الوطنية السابقة. ويمتد ذلك إلى كثرة ما يتردد فى هذا الصدد عن حوار أو تصارع الثقافات. وإن لم يقنع التفسير بحوار الثقافات كثيرا من المفكرين فى عالمنا الحديث. وكان وراء ذلك أفكار عن آليات الهيمنة الأيديولوجية منذ جرامشى، وأدورنو وألتوسير وهبرماس وحتى إدوارد سعيد وسمير أمين. فهؤلاء نبهوا مبكرا إلى مخاطر الترسانة الأيديولوجية التى يتسلح بها بعض من يعرفون «بالطرف الآخر» الذى كان استعماريا تارة، كما أصبح «عالميا» تارة أخرى، وفى إطار العولمة بات علينا مراجعة كثير من الأفكار والمنطلقات خشية الأوهام الكثيرة التى ترتبط بمفهوم العولمة سلبا وإيجابا، وهنا تصبح عملية الترجمة ضمن نقاط البحث الضرورية فى هذا المجال.

لفت نظرى ضمن ما قرأت عن «الترسانات الأيديولوجية» أن مصطلح «الصناعة الثقافية» ليس ضمن صناعات البنية التحتية التقليدية للعمل الثقافى، فهذا مألوف فى دوائر المنظمات الثقافية الدولية فى الحديث عن الطباعة والنشر وتقوية وسائل الاتصال، ولكننى أقصد المصطلح الأيديولوجى الذى يتعلق بالهيمنة الثقافية أو التحرر والانعتاق الثقافى.. وتدخل الترجمة ضمن آلياته. وقد كان لمدرسة فرنكفورت فى العلم الاجتماعى فضل كبير فى طرح الحديث عن هذه الآلية خاصة فى عقود النصف الثانى من القرن العشرين.

هنا نستطيع أن نتأمل طبيعة مراحل نشاط الترجمة فى حياتنا، كجزء من «الصناعة الثقافية» للتحرر أو «البناء الذاتى» عبر معرفة الآخر، أو الاتصال والتفاعل مع الآخر. ويحتاج ذلك إلى تفصيل وحده، ولكن لابد من تأمل طبيعة عملية الترجمة على يد رفاعة رافع الطهطاوى فى عهد محمد على، التى حوصرت فى معرفة العلوم الطبيعية والهندسية، ولم تقدم الكثير لآلية التغيير الاجتماعى أو الفكرى بنقل الفكر الحديث أو عالم التحديث الجارى على الجانب الآخر، وذلك فى ظل حصار دينى وسلطوى لا يخفى علينا. والأمر قد يختلف فى عصر النهضة الثانى حيث ساد عملية الترجمة غلبة أعمال الفكر السياسى والاجتماعى الذى يقترب من نمطنا السائد من جهة، بل ومحاولة التعرف على الذات من خلال الآخر أو التباهى بالحداثة والتحديث من جهة أخرى. وهو ما أتاح الكثير من المعرفة عن العالم الثالث وغيره، مع تجاهل واضح لترجمات العلوم الطبيعية والفنية التى كانت مطلبا ملحا لعملية التحديث نفسها. هنا نصل للعقود الأخيرة، فنجد الهيمنة لمفاهيم مجتمع المعلومات والمعلوماتية وعلوم الاتصال، وملاحقة المعارف فى المجتمع المتقدم، والشمالى بوجه خاص. ومع شيوع علوم التقنية، طبيعية أو حتى اجتماعية غاب إمكان أن تضاف

لهمومنا المعرفية الترجمة عن العالم الثالث.

-٢-

احتلت الترجمة عن «العالم الآخر» عند الغرب- مكانة كبيرة فى المكون المعرفى وراء التوسعات الاستعمارية، ولبناء «أنثروبولوجيا أفريقيا» على وجه الخصوص. وصارت كتب الرحلة العربية إلى أفريقيا وعوالم الشرق مصدرا معرفيا مهما بالفعل فى أوروبا.

وقد فوجئت فيما قرأت بكتاب The Negroland of Arabs 1846 يرصد معرفة بالرحلة العربية إلى مناطق أفريقيا ويقارنها بالمعرفة الأوروبية التى رصدت بناء على «الدليل العربى» فى مناطق كثيرة وخاصة الصحراوية. ومعنى ذلك أنه كان هناك ثروة من الترجمات الأوروبية للتراث المعرفى العربى فى الصراع من أجل «التوسع الأوروبى فى أفريقيا والعالم الشرقى» عموما.

أشير هنا إلى أنه لا يتوفر عندنا مثل هذه الدراسات عما تُرجم إلى العربية؛ طبيعته واتجاهاته ومدى جدواه المعرفية عن الحقل الذى يتناوله سواء كانت أفريقيا أو غيرها، وتتجه كتابتنا فى الغالب عن «عالم الترجمة» وخاصة فى السنوات الأخيرة إلى الرصد الإحصائى والمقارنة أو تأثير علومنا «التاريخية» على الآخرين من قبل أو جهد السابقين الذى يتفوق على جهدنا.. إلى آخر هذه المبالغات سلبا وإيجابا على نحو ما ذكره شوقى جلال وغيره من الباحثين وإن فى عجالة ....أو ما ورد فى «تقارير التنمية البشرية» والتقارير الإحصائية الشاملة لليونسكو والمنظمات الثقافية العربية.

إننا لا نستطيع أن ننكر أن ثمة وعيا بأهمية الترجمة فى مجتمعاتنا، وتجمعاتنا الثقافية طوال النصف الثانى من القرن العشرين. وقد ساهمت فى ذلك مؤخرا بعض

المؤثرات الخارجية أو الداخلية بالتأكيد، بعضها أثر فى الكم والآخر أثر فى الكيف، مما يجب رصد بعضه حتى يمكننا التوصل إلى توصيات بعبور ذلك إلى العمل المتكامل المفيد.

ولو أننا راجعنا ظروف النهضة فى الستينيات وما صاحبها من نهوض لعملية الترجمة عن أفريقيا والعالم الثالث بما طرح من مشروع الألف كتاب، ومشروعات هيئة الاستعلامات وغيرها لوجدنا المؤثرات التالية الجديرة بالتأمل وخاصة عندما نلجأ للمقارنة بما يجرى اليوم لإثراء أو تعويق عملية الترجمة وتوجهاتها:

١-وجود مؤسسات وطنية (غير حكومية) راسخة فى التراث الثقافى الحديث ذات اهتمام أساسى بالترجمة (لجنة التأليف والترجمة والنشر..).

٢-التطلع إلى ثقافة حديثة إزاء انتشار الثقافة التقليدية،وذلك فيما قبل ثورة يوليو، ثم تحول ذلك إلى نوع من تحدى الغرب بعد يوليو بما يتطلبه ذلك من معرفة.

٣-التطلع فى إطار موجة التحرر الوطنى إلى معرفة عالم الجنوب الآسيوى والأفريقى، وانتشار أخبار الاستقلال الوطنى وحركات التحرير.

٤-دور الدولة واللجوء إلى النشر كوسيلة لهيمنتها الفكرية وواحدية التوجه الثقافى والسياسى بما فى ذلك مشروعات الترجمة (الألف كتاب- كتب سياسية من هيئة الاستعلامات..).

٥-نمو حضور الطبقة الوسطى فى الحياة العامة وما يرتبط بذلك من تطلعات معرفية خاصة وأن مستوى المعرفة باللغات الأجنبية كان محدود دائما.

٦-نفوذ كبار المثقفين على الصحافة والمجلات الثقافية، وتقديم الكتاب الأجنبى المترجم أو واجب الترجمة.

٧-منافسة شهرة بيروت فى الترجمة وموجاتها الحديثة عن الوجودية والماركسية

.. إلخ وكذا عن الهند والثورة الثقافية والجيفارية.

٨-قيام مؤسسات أجنبية بتغذية مجالات معينة دون أخرى بالترجمات مثل دور مؤسسة فرنكلين وكتبها عن التربية والتعليم.

-٣-

تتعدد فى العقود الأخيرة أوجه الحديث عن الترجمة، بالبكاء على أطلالها أحيانا أو الارتياح للمنتج المترجم، أو التوجه إلى العناية بمشروعاتها أحيانا أخرى. وتكاد النخبة الضيقة تشعر بأن ثمة اهتماما ملحوظا بالترجمة يمكن أن يكون مرضيا للبعض. وهنا نشعر بوصفنا باحثين بمشكلة عدم توفر إحصاءات شاملة للساحة الثقافية العلمية عن المنتج المترجم ليوضع أمام المثقفين والباحثين. ومن ثم صعب على مثلى معرفة المنتج فى مصر عن أفريقيا والعالم الثالث بشكل صحيح ليمكن تحليل الكفاءة والكفاية أو النقص فيه.

دعونا أولا نرصد بعض مظاهر الاهتمام بالترجمة وأسبابها، بل بعض ما أمكننا التعرف عليه والمسائل التى يثيرها أمام هذه الندوة.

١-يمكن إرجاع بعض الاهتمام إلى ظهور تقارير التنمية البشرية فى أجواء الحديث عن آليات العولمة وفوائدها فى وخاصة للحوار الثقافى أو الحضارى.. إلخ وهنا ظهرت الأرقام المزعجة عن فارق ما يعرفه أو يؤلفه أو يترجمه العالم العربى مقارنا بإسرائيل أو أسبانيا أو اليونان..! وهى مقارنات مثيرة للسخرية فى إجرائها وفى مضمونها على السواء بقدر ما هى مثيرة عن الواقع الذى تصوره، والسياسات التى تشير إليها إلى حد تضمين قضية الترجمة فى الخطاب الأمريكى لمشروع الشرق الأوسط الكبير ومعالجته لقضايا التخلف الثقافى فى العالم العربى.!

٢-ظهر جانب آخر للاهتمام بالترجمة بعد ظهور الحديث عن أصحاب جائزة

نوبل، فأكد ذلك مزيدا من الإحساس بالعولمة وعائدها الأدبى، وربط الرأى العام الثقافى بالرغبة فى معرفة الآخر «مثلما بات يعرفنا»، وترجمت أعمال أدباء وشخصيات من عوالم مختلفة إلى العربية بأساليب احتفالية ظاهرة وهنا نال أفريقيا بعضا منها عن شوييكا وغيره من النوليين... إلخ.

ويبدو لى قريبا من ذلك أثر أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وما تبعها من حملات «عالمية» على العرب والمسلمين، فضلا عن تصاعد العداونية المباشرة ضد العراق حتى غزوه ٢٠٠٣. فقد ارتبط ذلك كله بالحديث عن الإمبريالية الأمريكية والصراعات المحيطة بها ووجهات النظر من حولها أو فى إطارها بما طرح العديد من الترجمات فى مجالات الهيمنة على العالم، ومن ثم طرحت العديد من الكتب الدفاعية التى طرحها سلفيون، دينيا أو سياسيا، فى مواجهة العولمة الأمريكية، باسم الإسلام أو القومية أو عن نماذج المواجهات فى مناطق جغرافية متعددة فى العالم الثالث احتلت فيها آسيا مكانا أكبر لبعض الوقت تلتها أمريكا اللاتينية بعد ظهور تحديات داخلها للعولمة الأمريكية. ولم تحظ أفريقيا فى كل ذلك بكثير من الاهتمام بسبب صورتها الباهتة فى الثقافة العربية معظم الوقت.

لذلك فإن نظرة إلى المنتج الحديث من الترجمات- دون قدرة على حصره وإنما اعتمادا على الملاحظات المحدودة- فإننا يمكن أن نشير إلى عدد من الظواهر الإيجابية وأخرى لا تعنى إلا العشوائية فى دلالات وجود الترجمات المحدودة فى السنوات الأخيرة وخاصة عن أفريقيا، من جهات يتطلب الأمر دفعها للاهتمام بالترجمة عن أفريقيا:

١-تعدد وجود هيئات متخصصة لإنتاج أعمال مترجمة فى أكثر من دولة إلى جانب مصر مثل بلدان الخليج- بيروت- المغرب، دون أن يكون تحديد المجالات

الفرعية أحد همومها ومن هنا يختفى التخصيص لأفريقيا وميادين كثيرة أخرى.

٢-تأثير قوة فعالية التيار الإسلامى فى الثقافة وخاصة السلفى واتجاهه لاختيار الكثير من العناوين الإسلامية أو فى ضوء فكرة أسلمة العلوم بأكثر منها تعريفا بأحوال المسلمين فى القارات المختلفة.

٣-استمرار الاهتمام ببعض ألوان الأدب الأفريقى والآسيوى وظهور بعض المتخصصين فيه، بل وبداية الاهتمام بمجالات تبدو جديدة مثل ذلك الإنتاج عن السينما الأفريقية والمرأة الأفريقية، وخاصة بعد ألوان الاهتمام بهذه المجالات فى مهرجانات أدبية وفنية.

٤-إلحاح التساؤل حول طبيعة المنتج من الترجمة فى المؤسسات الثقافية الكبرى فى مصر وخارجها، تعبيرا عن مسئولية الدولة فى مجال العمل الثقافى. ويرتبط بذلك مدى صلة هذا الاهتمام بالإجابة المدققة عن تساؤلات مثل: مدى تعمد تخطيط المنتج المترجم ليغطى كافة المناطق الثقافية والجغرافية ومنها أفريقيا؟ أو مدى انحياز المنتج لهذا المجال النوعى أو ذاك مثل الأدب والسياسة؟ أو مدى انعكاس الخبرات المتوفرة فى البلاد على اختيار المؤلفات الواجب ترجمتها؟ وإلى جانب ذلك فإن البحث يتطلب متابعة مماثلة لدور العمل الأهلى أو القطاع الخاص بطريقة مختلفة.

لقد حاولت تطبيق ذلك على المنتج الأفريقى فى بعض الهيئات ذات الاهتمام العام، فكانت النتيجة بعض الملاحظات التالية عن أفريقيا:

*بالرجوع إلى قائمة المشروع القومى للترجمة مثلا وجدت أن الحصيلة التى لا تزيد عن عشرين كتابا عن أفريقيا فى أكثر من عشر سنوات لا تتيح إجراءات تحليلية مناسبة لطبيعة هذا المنتج أو تنوعه، ولعلها ليست مسئولية القائمين على المشروع وحدهم بقدر ما هى كذلك مسئولية الجماعة العلمية والثقافية النشطة فى ساحة

الثقافة الأفريقية. فعلى هؤلاء يتوجب القيام بالإجابة عن أسباب اختفاء أسماء وأعمال شخصيات مثل جوزيف كى زيربو وشيخ أنتا ديوب فى التاريخ وعلى مزروعى وعيسى شيفجى فى السياسة وبول زيليزا وأديدجى فى الاقتصاد، وكويسى براه وأرشى ما فيجى فى الاجتماع والأنثربولوجيا.. وكلها أسماء ذات أعمال معروفة لكافة المشتغلين بالدراسات الأفريقية، وكلها غابت عن قائمة المشروع القومى للترجمة حتى إشعار آخر نأمل أن نسهم جميعا فى تفعيله.

*لا يغيب عن ملاحظ أيضا هزال حضور الإنتاج العلمى أو الثقافى من أفريقيا والعالم الثالث فى كثير من القوائم الأخرى التى أتيح لى الاطلاع على بعضها مثل دليل المطبوعات المصرية، أو «الفهرس» الصادر عن الجامعة العربية، أو ببلوجرافيا «المكتبة العربية» الصادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب فى السبعينيات... إلخ (فمن بين ثلاثة آلاف عنوان مثلا فى «ببلوجرافيا المكتبة العربية» لعلوم القانون والسياسة منذ ١٨٧٥ حتى ١٩٧٠، توفر حوالى ٢٠٠ عنوان عن إنتاج عالمى لا يتوفر بينها عنوان واحد عن أفريقيا أو منها، ومثل آخر فى القائمة المهمة: «الببلوجرافيا الشارحة للترجمات العربية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا»- إصدار مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بآداب القاهرة ١٩٩٧.

*لا ينقذ سمعة إنتاج المؤلفَّ أو المُترجَم عن أفريقيا والعالم الثالث إلا إنتاج بعض الهيئات المتخصصة التى اشتغلت بنشر إنتاجها أو ترجماتها عن أفريقيا والعالم الثالث مثل معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ومراكز الدراسات السياسية والتنموية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية أو فى بعض الجامعات الأخرى فضلا عن إنتاج مركز البحوث العربية والأفريقية الذى تساعده فيه هيئات أفريقية متخصصة أيضا (حوالى عشرين كتابا ومجلة غير دورية و٣٥ كتيبا بين ٢٥٠ منتجا).

-٤-

لا نستطيع أن نعبر الحديث عن دور الترجمة فى تغيير رؤى المتعلمين عن ذاتهم الجماعية وحتى الفردية، و«رؤية الآخر» بروح موضوعية، دون تناول أوجه مسئولية الدولة والمؤسسات غير الحكومية والمثقفين كأفراد وشخصيات عامة فى موقع التوجيه أو التنفيذ.

ونحن فى ظروف العولمة يقع الكثيرون كما لاحظنا فى أكثر من خطا يسيئ إلى الاتجاه الصحيح فى عالم المعرفة وبالتالى فى عالم الترجمة عن الآخر.

***أولها**: التركيز المبالغ فيه على عالم المعلوماتية والمعرفة التكنولوجية.. إلخ وفى تقديرى أن ذلك يخدم بقاء نهج التنمية التقليدية والسلفية حيث تشكل فيه هذه المعارف تراكما كميا بأكثر من مساهمتها فى عملية التغيير الاجتماعى والثقافى الفكرى الصحيح.

ثانيا: أن مبدأ الإغراق فى المعلوماتية والتكنولوجيا فى مجال الترجمة يمكن أن يبقينا فى إطار الهيمنة ولا أقول هنا الغربى أو حتى الرأسمالى حيث مازالت هناك بعض إمكانيات التفريق فى هذا الشأن. ولذا أقول إن التوجه لربط عمليات التثقيف السياسى والمعرفى بالترجمات لابد أن يضع فى اعتباره التوجه جنوبا- إلى أفريقيا والعالم الثالث- لتتعمق فكرة النهوض المشترك والتحدى والإبداع للاستقلال الذاتى، وكل ذلك يرتبط بنوع التفكير فيما يترجم وينقل إلى لغتنا.

ثالثا: لابد بالطبع من توجيه مخططات الترجمة إلى مجالات معرفية جذرية جديرة ببنيتنا الثقافية من جهة، وبالمقارنة الإيجابية من جهة أخرى. وفى كل من «الثقافات الأخرى» يمكن بسهولة رصد الأعمال الدالة، فى ميدان الفكر الفلسفى والسوسيولوجيا والاقتصاد السياسى، والتنمية الإنسانية... إلخ.

رابعا: لابد أن يعنى الاهتمام بالترجمة، التوجيه بالترجمة إلى العربية ومن العربية

إلى اللغات الأخرى. إذ يتطلب إنجاز تعاون حقيقى على مستوى بلدان الجنوب أن تتعرف إلينا النخب المختلفة عبر اختياراتنا نحن لا عبر ترجمات سياحية أو دعائية لا تؤدى هذا الغرض.

خامسا: يحتاج الأمر لقدر من الحضور العربى القومى فى المعارض الدولية يعبر عن قدر من التنسيق بين الإمكانيات العربية المختلفة. ولابد أن ذلك سيعنى الانتباه إلى تنسيق مماثل فى خطط النشر والترجمة على السواء.

■ قراءات للبحث

١-شوقى جلال: الترجمة فى العالم العربى-الواقع والتحدى المجلس الأعلى للثقافة- القاهرة.

٢-أحمد محمد منصور: دليل المطبوعات المصرية ٤٠-١٩٥٦- الجامعة الأمريكية، ١٩٧٥.

٣-د. أحمد زايد (إشراف) البيليوجرافيا الشارحة للترجمات العربية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ١٩٩٧- جامعة القاهرة.

٤-جامعة الدول العربية: فهرس: ببلوجرافيا فصلية مجلد ١- عدد ١٩٨٧.

٥-الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ببلوجرافيا: القانون والعلوم السياسية ١٨٧٥- ١٩٧٠.

ببلوجرافيا: العلوم الاقتصادية والمالية.

٦-مركز البحوث والدراسات السياسية- جامعة القاهرة أبريل ١٩٨٨: ببلوجرافيا مصر والوطن العربى يتفرع منها مصر والسودان فقط.

٧-قائمة مركز البحوث العربية والأفريقية ١٩٨٧-٢٠٠٧.

٣- الصحافة العربية.. والعوالم الأخرى:

لعل الاحتفال بمرور أربعين عاما على إنشاء صحيفة مثل «الاتحاد» أن يستدعى لدينا تلك المهام الجسام التى يصبح على صحيفة مؤثرة أن تؤديها بالنسبة لمجتمعها والمجتمعات المحيطة. ولا شك أنه سرعان ما يتوارد إلى ذهن المعلقين والقراء مدى الاستجابة لمشاكل المجتمع، أو الظواهر السياسية، أو قضايا التنمية والتقدم.. إلخ. وفى هذا الصدد تقدم الصحف الجادة تقريرا مناسبا عن إنجازاتها بقدر من الرضا عن النفس أو قبول التأملات والآراء الأخرى الجديرة بالنظر.

وعندما ننظر إلى مهام الصحيفة الجادة اليوم، فإنما ننظر إلى «مؤسسة ثقافية متكاملة»، تقدم التجارب الإنسانية، وأوجه التعليم والتجارب، وتقوم بالتحليل والنقد والتوجيه، وهذا كله يحسب لهذه الصحيفة أو تلك بدرجات مختلفة. ولكن يبقى على الصحافة العربية دائما كلما لجأت لما يسمونه هم «تحليل المضمون» أو «تحليل الخطاب» أو «قياسات الرأى العام» فى هذه المسألة أو تلك.. يبقى بابا من «أبواب على بابا الأربعين».. لا يطرقه الكثيرون بينما تقع خلفه ذخائر الأرض أو قل ذخائر المعرفة والعلوم.. ومن ثم خبرات التقدم بالطبع... ذلك هو الباب الخاص بتقديم العوالم الأخرى.. ويعنينى هنا بالطبع باب المعرفة بشعوب ودول الجنوب، بعد أن استغرقنا المضى كثيرا فى دروب «الشمال» وعوالمة المليئة ببهجة رأس المال والإعلام والعولمة وفنون هوليود وأخبار مدام أوباما.. وصديقات بيرلسكونى وإحياء ذكرى حادث ديانا الأليم...

تذكرت أن ابن بطوطة نفسه كان شغوفا بمثل تلك الأخبار أيضا فى ثنايا المئات من صفحاته عن شعوب جال بينها من سور الصين العظيم حتى أسوار قصور مالى

والصنهاجة، ومثله فعل الكثيرون. لكن، متى وفى أى ظرف؟ ذلك أن فترة تطلع شعوبنا العربية إلى العوالم الأخرى- الغنية فى تقدير طبقاتها الحاكمة- بالثروات، كانت فى تقدير نخبها القائدة، غنية بالتجارب والمعارف. وكان ذلك فى اتجاه لا يخفى علينا، إلى الشرق من العالم العربى أو إلى غربه وجنوبه. وأبدع فى ذلك الرحالة العرب- صحفيو ذلك الزمان- قادمين للعالم من الأندلس شمالا، حتى آثار زيمبابوى وغيرها جنوبا...

صحفيو ذلك الزمان عرفوا بلاد الذهب والعاج، كما عرفوا تراث بيريا الفيلسوف، وحرائر الهندوس، والعالم الصوفى والسحرى فى القارتين المحيطتين....

أعجبنى وأنا أقرأ عن فترة مؤتمر «باندونج»، لحظة نهوض آسيا وأفريقيا، ومعهم العرب الأشاوس فى تلك الفترة، كلمات لأحد المعقبين على تلك العلاقة الناهضة بأن عبد الناصر تحدث عن «اكتشاف آسيا» كما تحدث بانيكار الصحفى والكاتب الهندى الشهير عن اكتشاف نهرو وشو إن لاى لعبد الناصر مع العرب والأفارقة.

تمنيت منذئذ على الصحافة العربية أن يتوقف مسئولوها للتأمل. وأذكر فى احتفالات «الاتحاد»- وكان بيننا عدد من رؤساء التحرير- أنى ناشدتهم أن يضع رئيس التحرير خريطة العالم أمامه كل صباح ليرى إلى أى حد تغطى صحيفته حاجة شعبه الحقيقية لمعرفة العالم معرفة حقيقية أيضا وليس مجرد «شوية أخبار» من هنا وهنالك.

ناشدتهم أن يتذكروا «الرحلة العربية» إلى بلدان الجنوب والشرق والغرب العربى، وليس مجرد الجرى وراء أخبار عالم الشمال الذى لا يصيبنا فى معظم الأحيان إلا بالإحباط. وكان «محمد على» فى زمان غابر يستجلب «السان سيمونيين» ليشرحوا ويمارسوا معه تجارب التقدم بعد أن أرسل رفاعة رافع إليهم،

كما فعل «الميجى» اليابانى مع التجربة المصرية بإرسال الوفود... أما تجاهل العوالم الأخرى بهذا الشكل العربى فلا يساعد على تقدم حقيقى...

وفى احتفال الاتحاد نفسه، سمعنا عروضا طيبة للغاية عن تجارب صحف كبرى، وإذ بتجربة صحف هندية، وتجارب هندية مع «البدائل» تأخذ بألبابنا... وكأننا نعرف خريطة الهند الثقافية أو الإعلامية لأول مرة بينما نذكر جيدا تجارب «ساينس مونيتور» «والهيرالد» بسهولة وكأنها من ميراث عالمنا القريب...

تذكرت ذلك وأنا أتأمل بعض وقائع لافتة، حين جرى تجاهل حصول عالم اقتصاد كبير مثل «مارتيا سن» الهندى على جائزة نوبل عن كتب وجهد له فى تحليل وقائع الفقر وتجارب التنمية على مستوى عالمى فى كتب شهيرة مثل «التنمية حرية» أو «الهوية والعنف»، و«العقل قبل الهوية».. إلخ.. فى دفاعات متميزة عن أساليب التنمية المعتمدة على الذات «بحكم التجربة الهندية»، أو مواجهة أوضاع الفقر فى بلاد مثل بلاده.. كان هذا أواخر التسعينيات على سبيل المثال أما الأحدث من ذلك فعالم اجتماع أفريقى شهير أيضا مثل محمود ممدانى (أوغندى) يصدر من كولومبيا أخطر الكتب عن تجارب الإرهاب الدولى ضد شعوب مغلوب على أمرها فى القارات الثلاث، واستخدام «الإسلاموفوبيا» مثل «الإيديولوجيا الرأسمالية» فى قهر هذه الشعوب سواء فيما صدر له عن «المسلم الصالح والمسلم الطالح» أو ما صدر له مؤخرا عن «دار فور» دفاعا عن التطور الصحيح لهذه المأساة فى كتابه عن «المنقذون والأحياء.. السياسات فى دارفور».. إلخ.

ومن مثل تلك الوقائع والحالات التى نعرف عنها القليل، وبعضها ذو قيمة اجتماعية وسياسية كبيرة، بل وفائدة فى معالجاتنا لبعض أمورنا، مثل لاهوت التحرير فى أمريكا اللاتينية، أو نظم الشعبوية وأبعادها الاجتماعية.. إلخ.

وليست الرحلة العربية هى رحلة للثقافة والمثقفين وحدهم، ولكن علينا أن نطالع كيف عالجت صحافتنا الحضور السياسى للعرب لاجتماعات قمة أمريكا اللاتينية حتى مع القادة العرب فى فنزويلا، أو مع القادة الأفارقة فى طرابلس، أو كيف تسعى جنوب أفريقيا، بالنفوذ والدبلوماسية بين بلاد الشمال الأفريقى العربى، بل وسعى ثابو مبيكى نفسه وهو رئيس جنوب أفريقيا إلى التراث الإسلامى فى تومبوكتو (مالى) إرضاء للجالية الإسلامية فى جنوب أفريقيا نفسها.. ولا يلفت ذلك انتباه صحفيو أو «رحالة» هذا الزمان، بينما الخبرة الثقافية والجمالية والتنمية فى كل هذه الجوانب لا تخفى على من يهمه الأمر...



٤- باحث نيجيرى.. يقرأ فضاءات نجيب محفوظ فى «أولاد حارتنا»

وسط أكثر من مائتى باحث أفريقى فى العلوم الاجتماعية، وعناوين شتى لأوراقهم المقدمة إلى مؤتمر عام فى «ياوندى» بالكمرون حول: «إدارة الفضاء العام فى أفريقيا» تقدم الدكتور «عبد الحفيظ آيندى» الأستاذ بجامعة إيبادان بنيجيريا ليلقى بحثه عن: «الفضاء العام والخاص وما بينهما عند نجيب محفوظ... قراءة فى أولاد حارتنا»!

وقد شدنى البحث والباحث بالطبع، منذ أعلن الأستاذ «أفيس»- هكذا يسجل اسمه العلمى- أنه سيتناول موقع «القوة والمنزلة والسلطة» فى مجتمع شمال أفريقيا، كما تعبر عنه وقائع «أولاد حارتنا» وتراث المجتمع العربى الأفريقى فى هذه المنطقة.

وكانت هذه المساحة التى اختارها الباحث النيجيرى لبحثه لافتة بحق منذ البداية، خاصة، والمؤتمر يدور حول جوانب مختلفة لمقولة الفضاء العام والخاص فى المجتمع الأفريقى، منطلقاً -فى ورقة عمله- من مقولات «يورجين هابرماس» أحد مفكرى علم الاجتماع النقدى- ومدرسة فرنكفورت عن «الفضاء أو المجال العام»، وتفاعل عناصر المجتمع الحديث، أو التحديثى داخله، منتقلاً بالفضاء الفردى إلى الجماعة الاجتماعية عبر قوى المجتمع المدنى، لتأسيس الدولة الديمقراطية، أو فى مواجهة التسلط من الدولة والمجتمع على السواء. وفى هذا الإطار برزت مقولات «هابرماس» عن «التواصل التفاعلى» الذى تلقفته جماعة علوم الإعلام والسياسة والاجتماع على نطاق واسع؛ ليصبح «هابرماس» «موضة العصر» فى مواجهة العقلانية التقنية والفلسفة الوضعية واستبداد العولمة الرأسمالية على الإنسان الحديث. وحيث تتلقف مؤسسات العالم الثالث بدورها «موضات

العصر» باهتمام متزايد، فقد صار موضوع «الفضاءات الهابرماسية» مرجعاً لبحوث المؤتمر، عن القبيلة واللغات والتراث والسلطة والدولة والديمقراطية فى أفريقيا... واحتل الأدب واللغة بالفعل مكاناً بارزاً فى «فضاء المؤتمر»، لأنه أحد أدوات «التواصل» والصراع بشكل كبير فى مجتمعاتنا الأفريقية، والأفريقية العربية. لم يخطر ببال الحاضرين العرب الشماليين- وهم قليلون بالطبع فى المؤتمرات الأفريقية- أن يكون الأدب العربى موضع مناقشة فى «ياوندى» حتى فاجأنا «عبد الحفيظ آيندى» بهذا العنوان. بل إنه منذ البداية فاجأ المؤتمر كله بإعلان شبه «بيانى» قدمه لى بعد ذلك مكتوباً خارج ورقته يقول «إننا بدلاً من البحث عن أصول الخطابات عن الفضاء العام فى أفريقيا عند باحثين أوروبيين، يفضل أن نلجأ إلى مصادرنا وتراثنا الثقافى».

ومن هنا نجد -من وجهة نظر باحثنا- أن البحث عن «الفضاء العام وتفاعلاته» فى عمل مثل الذى قدمه نجيب محفوظ- «أولاد حارتنا- منذ عام ١٩٥٩ يتفوق على طرح «هابرماس»، لأنه يبدو أكثر صلة بالفلسفة والواقع الأفريقى...

وفى تقدير «عبد الحفيظ آيندى» أن وضع الكاتب فى الشمال الأفريقى، فى ثقافة تمتد لعشرات القرون، يعتبر متميزاً عنه فى ثقافات أخرى كثيرة؛ نتيجة ما لاحظه الباحث من استمرار حقائق الصراع بين «الوطنى» و«الدينى» و«الأدبى» فى العالم الأفريقى، واتخاذ الكاتب العربى الحديث مثل غالب الأقدمين فى كثير من الأحيان وضع «الما بين بين»، مُرجعاً ذلك من وجهة نظره إلى سيادة التجربة التاريخية عن العرب وتراث القول بمفهوم «المنزلة بين المنزلتين»، كما عبر عن ذلك «واصل بن عطاء» ليطبقه أيضًا على الجماهير «الوسط»؛ أى على الفضاء الذى يضم فى رأيه أبناء المجتمع «غير اللاعبين» فى الساحة، لكن تحكمهم ثقافة المجتمع التاريخية كما يرى

ابن خلدون...

والباحث النيجيرى الذى يرى أن الفضاء العام الاجتماعى، لم ينشأ فى المجتمع العربى -كما فى الغرب- فى القرن الثامن عشر فقط على نحو ما يقدمه «هابرماس»؛ وإنما نشأ الفضاء العام الخاص كما يعرضه مجتمع نجيب محفوظ، منذ القرن السادس؛ فى المسجد والسوق والبيوت الكبيرة، مقابل المقدس فى الفضاء الخاص والعام على السواء. فإزاء حملات العسف من قبل الحكام، أو استخدام الفتاوى صالحة أو طالحة، للعدوان على الفضاء الخاص؛ نجد العلماء والعارفين، وقد انغمسوا فى الدفاع عن المقدس، وإذ به هو نفسه الفضاء الدينى والسياسى، وهذا هو الفضاء الذى شغل نجيب محفوظ أيضاً فى «أولاد حارتنا» فوجده فضاء/ مجتمع مراوغ لكنه مقنع وغائى فى نفس الوقت، مليء بالانقسامات والتناقضات، ومتيح لفرصة الإبداع أيضًا.

ففى الواقع السياسى الاجتماعى يعيش المبدع فى الفجوات التى يعيشها العامة بين الدينى وغيره من الفضاءات الأخرى (السلطة)، ونتيجة إبداع فضاء «البين بين» يعيش المبدع العربى مثل نجيب محفوظ فى منزلة بين المنزلتين، بين الخاص (الدينى) والعام، أى فى أجواء إدارة الفضاء العام (البيت الكبير). وينقل عن نجيب محفوظ قوله : إنك عندما تكتب تصبح «قوة»، وعندما تؤلف تكون قد أصبحت «سلطة»...

ويعتقد الأستاذ «عبد الحفيظ» أن المجتمع المصرى الذى يعبر عنه محفوظ فى «أولاد حارتنا» مجتمع لا يفصل بين القضية العامة والتصورات الخاصة للحياة الصالحة. فهذا الفصل هو ما يفعله المجتمع الغربى الذى أوحى لـ «هابرماس» بنظرياته عن الفضاءات الاجتماعية، ذلك أن المجتمع عند معظم الكتاب العرب

ومنهم نجب محفوظ يقوم على عدة ثوابت متداخلة: قدسية الإله، تميز الأنبياء، تبجيل العلماء. وحيث يتداخل فيه الديني والسياسي، فثمة ضرورة لطاعة أولى الأمر (فى المكانة الأعلى) ما لم يطلبون معصية الرب. لكن أصحاب المقدس عندما يحنون للخاص، الديني، باعتباره حنيناً للتغيير، يصبحون فى حالة الارتباك ولا يجدون أمامهم إلا الفضاء الثالث؛ «البين بين». وهنا تبقى ثنائية الخاص والعام ذات فضاءات متواصلة لتشكل الوسط الثقافى، ويبرز دور «العارفين» فى مساحة «البين بين»، وفيها يبرز «الدينى» مع «الأدبى» أيضاً، ويقرب «العلماء» والكتاب فى لحظة ما بين الفضاءين مع الاقتراب من الدولة أو الخروج عليها، ويلاحظ «آيندى» أن «محفوظ» ينتبه إلى إمكانيات التصدع فى المجتمع، وإسكات عدد من الفضاءات الشعبية (جماعات تضم الفقراء والمرأة والأطفال) فى مواجهة المتميزين، لكنه مع انتباهه هذا يقف بالفقهاء والفنانين فى منطقة وسط بين الفضاء العام والخاص، بين الدينى والسلطوى والأدبى.

ومثل هؤلاء العلماء والعارفين يكونون غالباً خارج نطاق السلطة بينما هم فى الواقع يدافعون عن السلطة، مع دفاعهم عن المقدس والدينى، وقد يرتبك الدينى فى المساحة بين السلطة والمقدس فيؤدى ذلك إلى الثورة أو «الوضع الثالث» كما تسميه «حنا أرندت». وعندما يصبح المثقف متوقفاً عند عالم «المابين بين» يصبح موضع اتهام من قبل الفضاءين السلطوى، والدينى. وينقل آيندى إحساس محفوظ بذلك من مقابلات مباشرة بين نجيب محفوظ وكتاب مثل جمال الغيطانى وغيره. وتتواتر أحكام الباحث على نجيب محفوظ من حيث وضعه فى منطقة «البين بين» هذه ويعتبره فى «أولاد حارتنا» قد نجح فى استعمال الدينى والتحرر منه فى نفس الوقت، لأنه يبدو صديقاً للمقدس وليس عدواً للقيصر، إذ إن فضاء «البين بين»

معلق بكثير من الميثولوجيا، ولذا يمكن أن يبدو محايداً دون أن يكون هو كذلك صراحة (نقلاً عن أقوال لنجيب محفوظ) وهذه الحيادية هى التى تجعل «أولاد حارتنا مثالاً لتناول الفضاء العام والخاص و»البين بين» فى المجتمع.

تحرص رواية «أولاد حارتنا»- عند الباحث عبد الحفيظ آيندى- على ثنائيات رمزية، فى المقاربة الدينية والأدبية أو الاجتماعية، ومع تطور وعى شخوصها يبرز مطلب النظر العقلى، وتحليل الرمزية الدينية. فهى رواية من مائة وأربعة عشر فقرة أو فصلاً، ويقابل ذلك نفس عدد سور القرآن، لكن محفوظ يقدم الحفيد عرفة (رمز المعرفة والعلم) ليتخلص من الجبلاوى الأب على نحو صياغة «فوكو» لموت المقدس. ونجيب محفوظ نفسه يجعل «البيت الكبير» بعد موت «إدريس» و«أدهم» يتحول إلى فضاء للقهر والرعب من أصحاب السلطة والقوة ضد جمهور «البين بين» لصالح الأوصياء أصحاب «المنزلة»، حيث يتميز عرفة هنا بمعرفة سر الكتاب الذى استولى عليه أدهم من قبل وجعل منه أداه لممارسة البطش فى الحارة. بل إن محفوظ فى الخلاصة يرى -وفق آيندى- أن العلم والمعرفة لا يستطيعان وحدهما تغيير المجتمع والناس، «لكنها «القوة» و«الحكمة» و«العمل الجماعى» هى التى يمكنها ضمان المساواة والسلم والتعايش، وهى نفس نظرة «هابرماس» عن دور التواصل فى خلق الديمقراطية والحداثة التنويرية، وهذا مطلب الفضاء العام الاجتماعى فى النهاية.

وفى اعتقادى أن هذا سبب نظر «عبد الحفيظ» إلى تميز محفوظ عن هابرماس فى رؤية تفاعلات «الفضاء العام»... ومن أجل هذا التصوير، يعرض «عبد الحفيظ آيندى» معنى البيت الكبير فى رواية أولاد حارتنا، كفضاء يضم الحكم وبيت المال، والأغنياء والفقراء، كما يضم محبى الجبلاوى وكارهيه. وفى حفل الزفاف يصبح

البيت امتداداً للشارع والسوق، بل يتزوج فيه أدهم- مدير البيت الكبير- بالزنجية أميمة، التى تقدم صورة المرأة فى المجتمع فى وقوفها إلى جانب زوجها وتيسير معرفته بسر الكتاب، بل إن المرأة تمثل أحياناً رمزية الألوهية والدين معاً، ويسجل الباحث النيجيرى بالتقدير كيف خالف نجيب محفوظ هنا تقاليد عرب شمال أفريقيا الذين يميزون ضد السود حيث أدهم من أم زنجية، ومفروض ألا يكون عارفاً بالحساب مصدر القوة لكنه يصير حاكماً رغم اعتراض إدريس، رمز الطبقة العليا أيضاً والتى تعتبر اللون (الأسود) مؤثراً على قدرة أدهم على حكم البيت الكبير.

عندما يعود الباحث إلى إشكالية القوة والسلطة، يبدأ بأن ينقل عن الأبشيهى فى: «المستطرف فى كل فن مستظرف» قوله «إن السلطة كراكب الأسد، يخشى منه الناس وهو الأكثر خوفاً من ركوبته». وذلك ليعالج الباحث الفرق بين «القوة والسلطة» فى الفضاء العام، الباحث يرى أن «السلطة» كانت فى يد أدهم «تدير وتسوس» الناس، ولكن «القوة» فى يد الجبلاوى كانت «تستعمل» لتحكم الناس. وعندما يقدم الجبلاوى «أدهم» على «إدريس» رغم الصيغة التقليدية للأقدمية والسن واللون كما جاءت فى احتجاجات إدريس؛ فلأن هذه عند محفوظ هى حقائق المجتمع المصرى؛ حيث الدين رمز الهوية والقدرة على تجاوز الحاكم للقواعد، وأما العلم فهو أسئلة المستقبل، وكان محفوظ فى منطقة «البين بين»! فهو يقبل -فى رأى آيندى- الله والسحر والعلم! لكنه يهتم بتصوير محفوظ للجمهور حين يفقد التوازن بين الفضاءات، إنه يقفز من النسق العادى إلى أنساق غير عادية (العقاقير- الإرهاب- الشحاتة) وذلك فى تقدير «آيندى» لأن محفوظ مثل الطيب صالح يرى أن البرجوازية هى التى تدفع الناس لذلك فتختل الفضاءات وتحدث الثورات.

ولأن محفوظ من فضاء «البين بين» فإنه يرى التصدع فيها بين الفضاءات، تصدعاً بين فضاء الفرد والدولة، بسبب تصدع آخر نتيجة اقتران السلطة بالدين، أى العام بالخاص، ليبقى دور الفقهاء (المثقفين) باعتباره فضاء «البين بين» كما يراه الباحث فى «أولاد حارتنا». وفى رأى الباحث أيضاً أن نجيب محفوظ هنا أقرب إلى «ابن القيم» فى نظرته إلى التوازن بين الحاكم والدين والقضاة أو الفقهاء وجمهور المؤمنين، فالسلطة والعلماء يتوافقان لإدارة الفضاء العام باسم الرب، وحين يحدث الصدام يلجأ أحد الطرفين إلى ثقافة المجتمع التاريخية (القهر أو العنف) التى تحدث عنها ابن خلدون، أو هو «الطريق الثالث» الذى أشرنا إليه.

هكذا تنتهى –أو تكاد– قراءة عبد الحفيظ «آيندى» لرواية نجيب محفوظ «أولاد حارتنا»... وقد فوجئت بحق بمعرفة الباحث بمجتمعات مصر والمغرب العربى بشكل معقول، رغم أن المفاجأة الأكبر كانت فى كونه لم يقم بزيارة هذه المنطقة رغم معرفته بالعربية بدرجة ما وتخصصه فى الثقافة الإسلامية، بما يظل لافتاً لمدى التواصل الثقافى العربى الأفريقى، وتعويق الإمكانيات المادية الحديثة للمزيد من خطواته.

هذا وقد أثار «آيندى» بعض التعليقات فى هذه الاتجاه، نتيجة ضعف وصول ترجمة الأدبيات العربية إلى المجتمع الثقافى فى أنحاء القارة واقتصار نظر المثقف العربى إلى الشمال الأوربى، بما دفع عبد الحفيظ آيندى للاهتمام بنجيب محفوظ!

وقد تمثل لى ذلك فيما قدمه أكثر من باحث فى نفس المؤتمر بعناوين مثيرة درست أعمال «نجوجى» (الكينى) فى إطار دراسة السلطة والمقاومة عند أديب معارض لم يعرف «البين بين» بل غامر باستعمال لغة «الكيكويو» «أهله» قبل أن يكتب نفس العمل بالإنجليزية.

وشملت دراسة الفضاءات الأفريقية الخاصة والعامة أدب النكتة فى المجتمع السواحيلى، والغناء الشعبى فى المجتمع الغانى، باعتبار هذه الفضاءات الفرعية هى اختراقات ضد ما تفرضه البرجوازية والعولمة من فضاءات بعينها لا يتقبلها فضاء الجمهور العام- أما اختراقات اللغات الأفريقية وعبورها للحدود رغم المعوقات الاستعمارية فى التقسيم والتفتيت فقد لاقت مناقشات أوسع نتيجة الإحساس بأثر ذلك على لقاء الشعوب والثقافات الأفريقية.

ومن خلال هذا التوسع فى مفهوم الفضاءات العامة، وأثر الديمقراطية فى توسيع اختراقاتها على حيوات أوسع الجماهير، قدم الصديق على الكنز (الجزائر) مداخلة بالغة العمق عن «محكومية الفضاءات» كمجال لعبور أشكال ممارسة السلطة فى المجتمع والدولة، وفى تقديره أن التقدم يحدث عندما تلتقى كل قوى الحياة السياسية والديناميات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع ديناميات الدولة على نحو ما يرى «هابرماس» أيضاً، ولذا فإن انفكاك أحد هذه العناصر هو الذى يؤدى لانفكاك العناصر الأخرى وإشعال الحروب الأهلية.

ومن هنا كانت التحليلات الأدبية مثل الاجتماعية على طول أيام المؤتمر تدخل وتخرج على فضاءات هابرماس الذى بدت أعماله كموجه للمؤتمر، لكنها فقط كانت دليلاً تجاوزه المؤتمرون كما رأينا عند «عبد الحفيظ آيندى» وغيره ممن رأوا فى مجتمعات القارة حتى العربية منها مصدراً لإثراء التحليلات الأفريقية وإمكان تجاوز «يورغن هابرماس».



٥- شعر الضفاف الأخرى:

حينما تشتعل المشاعر فى منطقتنا العربية أو محيطها الإسلامى إزاء موقف ما مثير فى أنحاء أخرى من العالم وخاصة عالم الغرب ، يمكن ملاحظة أننا سرعان ما نستحضر من داخلنا ومن تطوراتنا شبح « الصراع » الحضارى ، بل ويمكن القول شبح الحرب الصليبية وحدها. ومن هنا يسهل على البعض استثارة الأخيلة عن عودة الصليبية، سواء كان الحديث عربيا أو أوربيا. لايستحضر الغرب -مثلا- وقفتنا معه ضد الفاشية والنازية، ولا يستحضر العرب -مثلا- وقفة جماهير الغرب معهم - حديثا جدا - ضد الاحتلال الأمريكى للعراق أو إلى جانب الشعب الفلسطينى ضد إسرائيل. ويرجع جزء أساسى وراء هذه « الحالة » من القابلية للتوتر الدائم، وليس التفهم، إلى عدم توفر قاعدة مناسبة وكافية من فهم ما يجرى ويتطور، فى عالم القيم، والنظم الفكرية، ورؤى العالم على الجانب الآخر من النهر، خاصة فى الغرب الذى ترهننا طبقاتنا الحاكمة له منذ وقت ليس بالقصير، تعاملا اقتصاديا وسياسيا وإعلاميا، بما نتعذب منه جميعا دون جدوى، فى نفس الوقت الذى نتجاهل فيه تعاملا مماثلا أو نسبيا، وبأكبر فعالية ممكنة، مع شعوب أخرى على الجانب الجنوبى للمحيطات والأنهار! وإذ نذكر جميعا قصص «الحوار الحضارى» والثقافى، ومنتديات العمل المدنى، ومؤتمرات الإعلام «العالمى» فى عواصمنا، مملة ومكرورة ومدفوعة، فإننا لابد أن نتذكر أنها لا تتم دائما إلا فى اتجاه الغرب!

ولا يجيبنا أحد الآن - بل قد لا يسأل أحد- كيف يكون الناتج هو هذا الذى نرى من استدعاءات صليبية ؟ ! وقد نبدأ الإجابة - مرة أخرى - بأن ثمة عجزا فى فهمنا - أو الفهم المتبادل - لطبيعة المخزون الثقافى والحضارى، والقيمى، والفكرى

على «الضفاف الأخرى» مما كان يساعد فى الفهم أو المعالجة الرصينة لهذا الحدث أو ذاك، خاصة أننا نتحدث كثيرا، وبحذلقة لا تخفى، عن «ثقافة الآخر» أو «الصور المتبادلة» مع تقصيرنا الفعلى، فى فهم الكثير منها أو البناء الصحيح لها.

لكل ذلك جذبنى، ما اعتبرته فى قلب الموضوع، رغم احتمال دهشة البعض من أن يكون الأمر مثيرا إلى هذا الحد. وقد تبدأ الإثارة بهذا المسمى الشاعرى لكتاب اختار عنوانا له: «شعر الضفاف الأخرى» الذي يضم « قصائد أفريقية مترجمة »، دراسة وترجمة شاعر عربى متميز من مصر هو «زين العابدين فؤاد».

والشاعر منذ الفقرات الأولى للكتاب يقدم صحبة الإنسان العربى وألفته فى قلب العالم الحقيقى للشعوب الأفريقية الناطقة بغير اللغة العربية «...... شعوب فى الضفاف الأخرى لنهر اللغات والحياة والشعر ......» على حد تعبيره، فى الوقت الذى يعيش فيه الشعب العربى نفسه على ربع مساحة القارة الأفريقية تقريبا. وشاعرنا العربى، الذى عايش طويلا جمهور الثورة الفلسطينية، ومنتديات الثقافة العربية فى مختلف العواصم بالمنطقة، وألقى القصائد المطولة فى عاصمته القاهرة، وفى بيروت وعمان فضلا عن عواصم أوروبية كثيرة، يصحبنا هذه المرة إلى معايشة روحية وأدبية وإبداعية لعشرات الشعراء الأفارقة فى مؤتمرات وقوافل ممتدة من داكار إلى تومبوكتو إلى ديربان، بل نرحل معه فى قصائد ممتعة يترجمها لنا عن أصحابها مباشرة قادمين من ممباسا وهرارى وكيب تاون وإبادان وكالابار.

يفجر «زين العابدين فؤاد» فى وجهنا معرفة جديدة بعوالم تمتد، وببعض تراثنا المشترك مع شعوب كثيرة إلى «الضفاف الأخرى» التى ما زلنا لم نفتح كل أبوابها ولم نقرأ كتبها. ومثلى من طاف عشرات العواصم الأفريقية، وجمع مئات الكتب، أجدنى أشارك شاعرنا فى أن قليلين جدا من قرأوا الشعر الأفريقى، أو اقتربوا من

نهر الإبداع الأفريقى فى الشعر، ناهيك عن الفنون التشكيلية، أو نظم القيم والموروث الشعبى، ضمن مئات «الدراسات الأفريقية» أو دراسات العلاقات العربية الأفريقية فى بلادنا. ولذا فما أسهل أن تروج صورة الرفض الأفريقى للوجود العربى، أو الحملات الأفريقية على تاريخ الرق القديم، أو الاستغلال البترولى الحديث! لم نقرأ، ولم يتوفر وقت المثقفين العرب، ليقرأوا ويلمسوا مع زين العابدين فؤاد، وطوال تاريخ النهوض «نحو أفريقيا» ذلك الشعور الفياض عند «البكاي عثمان كونتا» عن أطلال «سنكورى وتومبوكتو .....»ورجع الندى من الواحات المنسية « وهو يشير إلى جزر الثقافة والحضارة المشتركة فى الصحراء الغربية الأفريقية الكبرى».

لم نتعرف إلى إبداع «أحمد شيخ نبهانى» الشاعر الكينى ابن سلطنة «باتى» التاريخية على الساحل الشرقى بامتداد «لامو» و»ممباسا»، لنعرف أنه وهو يحدد بقوة اختلاف جذرالبانتو الأقوى فى اللغة السواحيلية عن الجذر العربى، فإنه مع ذلك يعيش التراث الأفريقى العمانى المشترك الذى قامت عليه مملكة «باتى» لستة قرون خلت قبل دخول الاستعمار البرتغالى، وتمكن الاستعمار البريطانى منها، ومع ذلك تبقى بين أهل المنطقة قصيدة الهمزية للعيدروسى وما ينسجه أهلها من الشعر السواحيلى على نمطها.

لقد فرحت مع فرحة «زين العابدين» بلقاء شاعر جنوب أفريقيا، ذى الأصل المصرى التركى «تاتام كولو أفريكا» الذي يتذكر من طفولته فى «السلوم» رياح الخماسين، ونسيم المتوسط، وشاعرية واحة سيوة، كما كدت أبكى معه، لهذه الشاعرية العاطفية المفرطة تجاه شخص عربى التقاه شاعر من مالى هو «البكاى» نفسه! وشاركت «زين العابدين» احتفاءه بشعراء المقاومة الأفريقية من نيجيريا

وزيمبابوى وجنوب أفريقيا ، هؤلاء الذين يرفعون أيديهم فى وجه حكامهم دون وجل ، حتى يقول أحدهم لمانديلا فى حفل تنصيبه:

تذكر أيها القائد

عندما كنت سجينا

كنت تقتات بكسرة من الخبز

جاعت الملايين

حتى توفر لك تلك الكسرة

تذكر أيها القائد

آلاف الآلاف الذين ضحوا

حتى يصنعوا منك رئيسا

لقد حضر شاعرنا الكثير من المناسبات الأدبية الأفريقية، ليس فقط كمبدع فى ساحة إبداع جغرافية معينة وحسب، لكنه يطرح فى الكتاب طول الوقت كيف تطلعت «الضفاف الأخرى» بشغف إلى ما يجرى على ضفتنا، وكيف توقعوا مساهمات جادة للمشاركة فى هذا الفضاء الوجدانى الإنسانى، الذى يشكل بالفعل «روح» وضمائر الشعوب وينبعث صداه فى لحظات التوتر المثيرة. لكننا للأسف لا نقيم – ولا نحضر- أياما للشعر الأفريقى، أو الرواية الأفريقية العربية أو أى من ألوان الفنون باستثناء السينما أحيانا، رغم أن أكبر أسماء جائزة نوبل مثلا لم تضم من أفريقيا غير العربية إلا شعراء وأدباء على وجه التحديد وإن أضافت البيئة مؤخرا. وكان هذا أدعى إلى الاحتفاء المشترك لخلق مشاعر حقيقية مشتركة على المستوى النفسى والمعنوى، تنفع يوم تتفجر هذه الساحة أو تلك بالمشاعر العدوانية!

لقد كان ثمة محاولات مبكرة لاتنكر، مع نهوض روح التعاون العربى الأفريقى،

صدرت من الخرطوم تحديدا. باعتبار السودان، بوتقة – وليس مجرد ممر – للقاء الحضارى والثقافى الأفريقى العربى ، كما أن مدرسة الدراسات السودانية عن أفريقيا ومدارس الفنون السودانية، تقدم دائما النماذج الحية فى هذا المجال حين يتاح لها فرصة التعبير، آفاقا وامكانيات. ومن ذلك ما لمسته بنفسى فى السبعينيات مع ازدهار مدرسة «الغابة والصحراء» أدبا وتشكيلا، ومع مساهمات «فرنسيس دينق» الدينكاوى الأصيل، وبونا ملوال نفسه فى مجال الأدب والفكر، عندها، كان صوت الشاعر المثقف العظيم الراحل «محمد عبد الحى» يملأ آفاق اللقاء العربى الأفريقى فى الخرطوم وأكرا والقاهرة، صادحا بصيحات الشعر وقصائد العودة إلى «سنار» و«السمندل»، وناشرا الشعر الأفريقى الآخر فى كتابه «أقنعة القبيلة» ممثلا مبكرا للتضامن مع تراث «القناع والوجه» عند سنغور وجابرييل أوكارا، وغيرهما ....وكان ذلك فى فترة إبداع ثقافى لاتنكر فى الخرطوم.

لكن... لقد احتاج الأمر لأكثر من ثلاثة عقود حتى يعود بنا شاعر آخر من شمال القارة مثل زين العابدين فؤاد فى مطلع القرن الواحد والعشرين إلى انطلاقة محمد عبد الحى المبكرة فى السبعينيات وفى هذا المجال الإنسانى من التعبير الذى نستحضر فيه ثقافات أخرى، من الضفاف الأخرى، لاتتحدث عن الحروب الصليبية.



٦-«الفقه العربى» .. فى أفريقيا:

كان لبعض فقهاء الإسلام من بلدان الشمال العربى الأفريقى، نفوذ خاص فى بعض فترات النهضة الأفريقية فى القرون الأولى للنهوض الإسلامى، جدير بأن نعاود النظر فى دلالته ونخص منهم فى هذا المقال جلال الدين السيوطى وابن أبى زيد القيروانى وعبد الكريم المغيلى.

ورغم انتقال النفوذ الروحى بعد ذلك لشخصيات فقهية ومجتهدين بارزين محليين أمثال الشيخ عثمان بن فوديو والشيخ عمر تال، فقد جاء جهدهم الفقهى وقت صراعات طائفية داخلية أو حروب ضد الاستعمار مما جعلهم رموزاً لتفاعلات مختلفة.

ويستطيع المراقب أن يدرك الأثر الثقافى الواسع للفقهاء العرب فى مناطق غرب أفريقيا بل وفى بلاد مثل السنغال ومالى ونيجيريا بوجه خاص ليقارن بين الأثر الثقافى وبين أخبار التمردات والتقاتل فى أنحاء من هذه المنطقة على نحو ما يجرى مؤخراً فى نيجيريا أو فى صحراء مالى والنيجر ممن يسمون بالسلفيين والجماعات الإسلامية.

فى فترة نهوض التوحد حول الإسلام، كما يؤرخ لها باحث سياسى قديم من الأفرو أمريكيين (ليس مسلماً) مثل إدوارد بلايدن (١٨٣٠-١٨٨٠)، أو فترة «أفرقة الإسلام» -إن جاز التعبير- كما يسميها «فنسان مونتاى» (فرنسى شهير من مؤرخى أفريقيا فى النصف الثانى من القرن العشرين، فى هذه الفترات برزت ممالك أفريقية ذات طابع إسلامى بارز مثل مالى وسنغهاى (وغيرها من أعمال هذه الممالك أو على جوانبها)، بين القرن الثانى عشر و السادس عشر.

طوال هذه الفترة تحديداً كان المانسا (من ملوك مالى) أو الاسكيا (من ملوك السنغاى) أو مبعوثوهم وحجاجهم الكُثر يمرون وهم فى طريقهم إلى مكة، بالقاهرة أو القيروان أو فاس، وكانت فقرة الكتب تحتل نصيب الأسد بين ما يحملونه من هذه المدن إلى عواصم مملكاتهم. وأظن أن أشهر هذه الرحلات كانت للمانسا موسى ملك مالى فى القرن الرابع عشر كما هو معروف.

ليس صدفة أنه فى وسط الثراء الاقتصادى المملوكى والأغالبى والعلوى المتبادل مع الممالك الإسلامية الأفريقية، أن تروج كتب فقهاء المسلمين على أوسع نطاق، ولكن أهم ما يثير الفكر العربى الآن هو هذه الألفة اللافتة بعلماء وفقهاء الإسلام من بلدان الشمال الأفريقى العربى نتيجة تلاحم ثقافى واجتماعى بالأساس مع أنماط الثقافة العربية الإسلامية فى هذه المنطقة إلى جانب الثقافة الإسلامية العامة، إلى حد أن يكون الفقيه الإسلامى مثل «جلال السيوطى» أو «القيروانى» أو «المغيلى»؛ وكأنهم شيوخ هذه المجموعة أو تلك من فقهاء المجتمعات المحلية. ويصبح سؤال هذا الفقيه العربى أو ذاك وطلب الفتوى منه عملاً دورياً مألوفاً، كما تعبر عن ذلك الكتابات الأفريقية نفسها.

يكفى أن أسجل هنا أثر فتاوى الشيخ جلال السيوطى لعلماء وسلاطين المسلمين فى غرب أفريقيا بما عرف «دولياً» هنا باسم «الفتاوى» فقط لتعنى أنها فتاوى جلال الدين السيوطى لأهالى أفريقيا. وقد جاء ذلك فى السجلات الأفريقية نفسها، كما سجله السيوطى عام ١٤٩٣ فى رده على الشيخ «اللمتونى» (من سلطنة السنغاى) فى رسالة أسماها «فتح المطلب المبرور وبرد الكبد فى الجواب على الأسئلة الواردة من التكرور». وضمن السيوطى رده المطول فى كتاب له باسم «الحاوى فى الفتاوى» بل إنه سجل ونشر مجموعة أخرى من الفتاوى لأهل التكرور «ينصحهم

فيها بقواعد الإيمان وأحكامه. وكان «السيوطى» فى ذلك الوقت معنياً بنفوذ الإمبراطورية الإسلامية العباسية من بغداد إلى بلاد المغرب والتكرور، ويسجل فتاواه ضد الانقسامات الإسلامية سواء على يد المماليك فى مصر أو خارجها. ومعروف أن السيوطى من أبناء أسيوط بمصر ومن أئمة الأزهر المعنيين بالفتوى بل ويعتبر نفسه «مهدياً». وقد ذكر له من الرسائل والمؤلفات ما يزيد عن ٣٠٠ مؤلف. وكان معنياً أيضاً بالتأريخ وهو صاحب الكتاب الشهير عن «حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة».. إلخ.

ولقد فوجئت فى إحدى الزيارات لنيجيريا ومواقع الثقافة الإسلامية العديدة فيها، حين كانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بقيادة أستاذنا الراحل الدكتور محيى الدين صابر معنية بتجديد الصلة بين الفكر العربى الحديث، ومنطلق المؤمنين بقيمة الثقافة العربية فى تحديث المجتمعات الأفريقية؛ فوجئت بمن يصحبنى إلى عدد من «المدارس» لإعداد الفقهاء الشبان (بين ١٢-١٦ سنة) فى أنحاء شمال نيجيريا خاصة، وإذ بالأغلبية الغالبة من هؤلاء «الفقهاء» لا يعرفون العربية إلا فى أضيق الحدود، لكنهم جميعاً يحفظون نصاً شهيراً عن ظهر قلب يستخدمونه فى الإفتاء اليومى هو «الرسالة» ذلك الكتاب الذى تقوم دور النشر البريطانية خاصة بطبع الملايين من نسخة بالعربية وترجمته الإنجليزية -على نحو ما أكد لى النيجيريون- هو «رسالة ابن أبى زيد القيروانى»، العالم المالكى الشهير، التى صنفها منذ عشرة قرون فى هيئة صالحة لتعليم الفتيان، نصاً نظمه الكثيرون من بعده شعراً بهذا الاسم، «الرسالة» يحفظها الجميع لتيسير أحكام الدين فى النجوع والكفور التى يتولى فيها هؤلاء الشباب «العلماء» أمور الفتوى للعائلات وسادة القرى فى أنحاء البلاد. ومثل ذلك رأيت مكانة عبد الكريم المغيلى (المغربى) ضمن

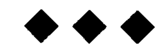
نصوص الأدب الشعبى فى غرب أفريقيا جزءًا من تكوين الثقافة المحلية فى الأساطير والملاحم التى تتحدث عن أصول «شعب الهوسا» مثلاً أو معارف شعب الفولا فى أنحاء مختلفة من هذه المنطقة، كما تعترف كتابات «أحمد بابا التنبكتى» أو «التومبوكتى» بأثر هؤلاء العلماء جميعاً؛ ممن اغتنيت بأعمالهم مكتبات تومبوكتو.

ولذا فعندما رحت أدرس سوسيولوجية المذاهب الإسلامية الأربعة على الأقل فى إطار المنظمة العربية الموقرة لنفسر طبيعة انتشارها فى أفريقيا فإننى لم أجد صعوبة فى فهم شيوع المالكية فى أنحاء غرب أفريقيا حديثاً بسبب الشروح التبسيطية الفائقة التى يصل بها الإسلام لفقهاء المنطقة الشبان والشيوخ عبر عمل مثل أعمال ابن أبى زيد القيروانى، مقابل تيسير الفتوى من قبل على يد السيوطى الشافعى.

لا أستطيع الآن أن أشرع فى بحث آخر عن أثر كل ذلك فى تكوين قواعد الثقافة العربية الإسلامية فى هذه المنطقة. أقول كل ذلك، وعينى على ما يجرى الآن، من تجاهل لنشر الفكر العربى -وياحبذا الحديث طبعاً- بين مكتبات بلدان غنية بالحركة الثقافية مثل السنغال ومالى ونيجيريا والنيجر وغانا... وغيرها، إذ لا نجد حواراً ثقافياً مع مفكريها أو ترجمة لأعمال عربية للغات المقروءة هناك حتى لو كانت الفرنسية أو الإنجليزية، فى ظروف العولمة السائدة التى لم تعد اللغة حاجزاً بين الشعوب. ومن يطلع الآن على أعمال مؤرخين تقليديين معروفين بثقافتهم الإسلامية من أبناء منطقة غرب أفريقيا نفسها، فإنه لن يجد أثراً للكتاب العربى مثلما كان عند التمبكتى والسعدى وغيره من أبناء المنطقة منذ عشرة قرون. وليتابع من يريد أعمال «عمر صامب» (السنغال) و«شيخو أحمد سعيد غلادنت» (نيجيريا) ليجد أثر تقصير الثقافة العربية فى الاتصال بهؤلاء الأعلام الأفارقة. وليس ذلك -للأسف- بغريب على المثقف والكاتب العربى الآن الذى لا نجد بين مراجعه أى

معنى بارز يذكر لكتابات المؤلفين الأفارقة البارزين.

وسؤالى الأخير، هل يمكن تنظيم ما يصل لشعوب هذه المنطقة، بشكل أفضل من انتظار الحركات الصوفية الممعنة فى العزلة عن الحياة الحديثة أو «الحركات السلفية» التى حولت «السلف» إلى رموز إرهاب وعنف وتفتيت لأوضاع المسلمين فى المنطقة بها لا نعرف مداه أو عقباه؛ وهم فى كل الأحوال ليسوا المنشغلين بالفكر والثقافة سواء لتأكيد نفوذ السيوطى والقيروانى، أو طه حسين والجابرى؟ ولا نعرف أيهم يمكن أن يطلق نهضة فكرية توحيدية على نحو ما روى لنا «بلايدن» و»مونتاى»! كل الذى نراه تمردات ممتدة باسم «السلفيين» فى الصحراء الكبرى من شمال مالى والنيجر، إلى شمال نيجيريا... ومع حديث السلاح، ينتفى حديث الفقه العربى الإسلامى فى أفريقيا.



٧- رمضان وتكيف الممارسات الإسلامية فى المجتمعات العربية والأفريقية

ما إن يأتى شهر رمضان.. حتى يكثر الحديث عن الممارسات الدينية، والاحتفاليات التى تعبر عن الرغبة فى التواصل على أساس دينى، واجتماعى، جاذبة فى ذلك أشكال من التعبير الفنى الشعبى، والأداءات والممارسات الدينية فى مختلف المواقع والأجيال، يجمعها رمز واحد، رمز زمنى دائرى هو شهر رمضان.. حتى ما يخرج عن إطار الفنون الشعبية أو الأداءات الدينية والاجتماعية، نجدها تميل إلى التكثيف فى رمضان بأساليب لا يخلو بعضها من طرافة ... من فوازير نيللى وشريهان، إلى نصوص عكاشة، إلى خيام رمضان التى تذهب بعيدا فى هذا الشأن...

أحد مفكرى هذا المجال مثل الأستاذ عبد الحميد حواس، فى دراسة له سيرد ذكرها لاحقا- يرى أن المظاهر الاحتفالية فى رمضان لدى معظم الشعوب ليست إلا إطارا جامعا للتطلعات الروحية والجمالية للجموع القائمة بهذا الاحتفاء يجسدونها فى ممارسات مألوفة... وبهذا تنتمى هذه المظاهر إلى دراسات الثقافة الشعبية... وينتمى منهج الاقتراب منها إلى طبيعتها ووظيفتها تلك المتجددة وليس تكرارا للتناول الفقهى أو التاريخى الذى تزخر به الكتب التقليدية طوال القرون الأربعة عشر الماضية. إننى بدورى أعرف شهر رمضان على المستوى الأفريقى، وفى منطقة غنية بالتعبير الدينى الإسلامى مثل غرب أفريقيا، وأعرف أنه شهر التكثيف للتعبير الطقوسى أو الأداءات التعبدية- التى تشمل الفنون أيضا- لكن هذا وذاك يمثل فى تقديرى استعراضا للقوة الرمزية أمام السلطات، استعراض سلطة الهيمنة الاجتماعية للمريدين والمرابوط، بل والمرابطين حتى الآن، يجتمع معها التعبير عن الثروة والجاه وقوة الطائفة، ممثلة فى قوة علاقتها بالسلطات أيضا.

يبالغ البعض فى الرغبة فى حصار مفهوم الإسلام، أو الحياة الدينية عموما- فى نمط سلوكى بسيط واحد من أنماط السلوك الدينى. والمدهش أن يرى السلفيون أو الأصوليون فى عصرنا هذا مثل هذا الرأى التطهرى، بينما يرون أمام أعينهم كيف تتطلع جماهيرهم إلى أشكال متنوعة من التعبير عن «روح رمضان» ومعايشتهم له بما يكشف عن رغبة فى معايشة المجتمع، ومظاهر الحياة الاجتماعية والفنية فيه ولكن بروح دينية نشطة ومتفاعلة، ومثالها «شهر رمضان».. وأقرب أمثلتى فى ذلك هو ذلك التنافس الخفى بين مظاهر وفرق «الإنشاد الدينى» التى تنتشر فى أنحاء الوطن العربى، ثم ظهور ما يسمى «بالإنشاد الإسلامى» مؤخرا ممثلا فى تعبيرات أبناء الجماعات الإسلامية فى الإفراج والمناسبات السارة أو المحزنة، ناهيك عما ظهر من فنانين مشاهير أصبحوا نجوم الإنشاد الدينى فى القنوات الفضائية.. محاصرة للتعبير الشعبى أو الأداء العقائدى الأصيل.

لقد دهشت حقا خلال مطالعتى لكتاب صدر بالقاهرة عن وزارة الثقافة مؤخرا بعنوان «رسالة فى بركة رمضان الجمعية» للأستاذ عبد الحميد حواس الخبير المعروف فى مجال الثقافة الشعبية، الذى رأى منذ مطلع البحث أنه «يتوجب الدخول إلى هذه المظاهر الاحتفائية برمضان من خلال الثقافة الشعبية، وأن يتم التعامل معها من منظور هذه الثقافة كما تعامل سائر مظاهرها الأخرى»...

ومصدر دهشتى، أننى كنت قد أسست معارفى بموضوع تكيفات المظاهر الدينية مع وقائع الحيوات الاجتماعية فى أنحاء مختلفة من العالم وخاصة أفريقيا، على أساس المفهوم الذى تعرض لتمظهرات الإسلام فى أنحاء من الكوكب، يجعله أكثر صوفية فى آسيا وأكثر طقوسية فى أفريقيا، وأكثر تقليدية وسلطوية فى الشرق الأوسط أو قل العالم العربى تحديدا!.. وقد لا أتمتع بقدر من المعرفة عما يخص آسيا أو الشرق

الأوسط، لكن ادعاء أى قدر من المعرفة بأفريقيا تقودنا مباشرة لأعمال كبيرة قد لا يعرفها القارئ العربى جيدا ولكنها مؤسسة لحديث التكيف الإسلامى هذا.. وأعنى بذلك كتاب قديم عن «المسيحية والإسلام والجنس الزنجى» (١٨٨٨) لمثقف أفريقى مسيحى من قيادات حركة الوحدة الأفريقية هو «إدوارد بلايدن» عاش فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، محاولا طوال الوقت تطوير التعليم الأفريقى بل ودور الكنيسة الأفريقية فى غرب أفريقيا فى محاولة ليقرن قيم الإسلام التوحيدية أو الجماعية مع قيم المسيحية التحديثية فى نظام مدرسى وإدارة سياسية جديدة.

وقد رأى «بلايدن» أن الاهتمام بالأفارقة لابد أن يعنى بالاهتمام «بثقافة الداخل» فى القارة،وليس مجرد ثقافة الساحل الذى يهتم به المسيحيون الأوربيون، ولم يستطيعوا مع ذلك إدماج الأفارقة العقلى فى المسيحية، «فالثقافية التقليدية الأفريقية الحقيقية تعيش بين شعوب الداخل، الأمر الذى قاده إلى تقدير خاص للثقافة الإسلامية وأصولها العربية التى تبناها الأفارقة طوعيا لمناسبتها- فى نظره- لعقائدهم التقليدية.. بل وأثرها الخاص فى توحدهم.. وقبولها لمساهمتهم الثقافية بما رصده بنفسه فى المخطوطات الأفريقية الإسلامية والعربية.. وذلك من بين ما اطلع عليه خلال زياراته للداخل بل وسافر لدراسة بلدان الشرق الأوسط العربية ويذكر بلايدن فى كتابه، الكثير من مشاهد «الطقوسية الأفريقية» التى يرى أنها تدفع للحياة الجمعية كما تدفع تبنى الإسلام إلى مركزية قيادتها العقائدية وممارستها الدينية.

وأعرف من جانبى كيف أصبحت مدن «كولح» و«طوبى» و«المدينة»، مدن للحج «الإقليمى» فى غرب أفريقيا- مثل موقع «فاس» الدينى عندهم أيضا. ويتمتع شهر رمضان، وموسم عيد الأضحى، بأقوى المواقع النفسية عند شعوب

القارة ومن حول هذه المدن... بل إن ما رأيته فى القاهرة من مواكب الطوائف فى أيام الموالد وعاشوراء ورؤية هلال رمضان فيه ما يشبه الفنون التى تقدمها الوفود الأفريقية فى طريقها لمقر المارابو الكبير. ومن هنا كان شبيهها المشترك مع ما رأيته فى منطقة الحسين والأزهر بالقاهرة.

هناك عالم فرنسى كبير أيضا عرض هذا التكيف الأفريقى للإسلام، فى صوره الصقوسية والمعتقداتية، بما يجدر تقديمه وحده، وهو الأستاذ «فنسان مونتاى» والذى أسلم وأضاف لاسمه «منصور» ودفع عمله عن «إسلام أفريقيا السوداء» إلى الترجمة فى بيروت عام ١٩٨٣. وأصل الكتاب بالفرنسية هو «إسلام السود» Islam noir مقارنا بأوضاع الإسلام فى مناطق جغرافية أخرى.

لقد قصدت من هذا التعريف السريع بكتابات أخرى غير عربية أن نلفت النظر إلى أن العالم من حولنا ينظر ويمارس الإسلام من زوايا مختلفة جديرة بدراسات علم الاجتماع الثقافى، ومفاهيم الثقافة الشعبية.. وهنا نلاحظ أن الأوروبيين والأفارقة قد انتبهوا لذلك مبكرا، بينما نشعر أن العالم العربى ما زال محاصرا فى أصوليات محدودة ومناهج تاريخانية أكثر محدودية. لكن ها هو شهر رمضان نفسه، وما يغدقه على أبناء هذه الأمة من مظاهر التنوع الثقافى والفنى والاجتماعى ما يجعلنا نتصور أساسا مختلفا أيضا من أسس الاجتماع الثقافى. ولن أنتهى من هذا النص هنا قبل أن أعرض لمحات قليلة مما توحى به دراسة الأستاذ عبد الحميد حواس عن مظاهر «التبرك» الجمعى بالممارسات الرمضانية الفنية والمعتقداتية فى أسطر قليلة، وإغراء للقارئ بالرجوع إلى الكتاب نفسه.

من أهم ما يوصف فى رمضان، كما يروى «حواس» استقبال «الشهر الفضيل»- كما يقولون عنه في مصر- بتسيير المواكب، بمناسبة رؤية الهلال، وكانت بطبيعتها

القديمة كما رواها ابن إياس أو الرحالة الأجانب جامعة لناس السلطة والطوائف الصوفية والهيمنة الشعبية والتعبيرات الفنية، وهى مواكب تتكرر فى وداع رمضان أيضا، ويعرفها الخليجيون «بالقريقعان» أو القرنشوه، ومثلما يعرفها المصريون أيضا ومعظم الشعوب العربية، حيث تتجسد فى أشكال متنوعة من الفنون، المسحراتية أو المطبلاتية (أبو طبيلة) كما يعرفون حديثا زفات الصوفية أكثر من أية زفات أخرى. وبتعدد الأشكال الفنية والدينية فى ليالى رمضان تتعدد ألوان التفنن فى «سماط رمضان» أو موائد الرحمان أو مجموعات الإنشاد الدينى. وللأطفال والنساء فى هذه المناسبات الدور البارز، حتى يذكر بعض المؤرخين أن «موكب الرؤية» كان مركزا احتفاليا هائلا، تسهم فى الاحتفاء به نساء البلد حتى لقد اكتشفت وثائق للزواج منذ قرون تتضمن شرط السماح بخروج المرأة للاحتفاء بليلة الرؤية ولذا يسمونها فى بعض هذه الكتابات «عيد النسوان».

وإن كانت احتفالات رؤية هلال رمضان قد قلت مظاهرها فى المجتمع، فإن الأنماط الأخرى من «الفطور الجماعى» أو المسحراتى.. إلخ مازالت آخذة فى التجدد... أما الظاهرة التى يعطيها الكتاب حقها الأكثر فى التفسير فهى ظاهرة «الإنشاد الدينى». ذلك أن «الإنشاد الدينى» جزء أصيل من الثقافة الشعبية التقليدية، وعلى مستوى الأحياء والأقاليم الجغرافية المختلفة سواء على المستوى العربى، وأكثر على المستوى المصرى ريفا وحضرا، مسلمين ومسيحيين وهو احتفال يأتى فى رمضان وفى غير رمضان، وهو طراز من الأداء الفنى يضم فى داخله أشكالا متعددة ذات موضوع محورى مشترك، يتناول المشاعر الدينية، ويدور حول تعظيم الذات الإلهية، وتمجيد الرسول. والإنشاد الدينى الذى نعنيه هو طراز من الأداء الفنى لأنه أشمل من مجرد العزف والغناء، فهو عملية أداء شاملة تضم فى أدائها

الإيماء والحركة والتشكيل.. بل إن بعض المؤدين نمى هذه العملية الأدائية وأضاف عناصر درامية بحيث صار الأداء عرضا فنيا شاملا يقوده فنان شامل ألا وهو «المنشد». وهنا يطرح الكاتب أهمية تطوير النظرة إلى أداء الظاهرة فى مراحل تاريخية مختلفة حتى كتعبير دينى إلى جانب أدائها الفنى، بمعنى أن الوظيفة الدينية ذات صلة وثيقة بالوظيفة الاجتماعية والمعرفية وهذه بطبيعتها متغيرة فى التاريخ والمجتمعات، فضلا عن تطويرات الأداء فى الوظيفة الفنية والجمالية. ويظل أطرف ما يلفت النظر فى وقائع رمضان، وفى نص الأستاذ حواس نفسه، معالجة زيارة القبور فى العيد عقب انتهاء شهر رمضان، إذ يرى فى زيارة الجبانة يوم العيد فى العصر الحالى شيئا مختلفا عن فترات سابقة كانت فيه للحزن والاكتئاب، إنها صارت جزءا من الرغبة فى استمرار فرحة رمضان بالتأكيد على استمرار المحافظة على الروابط مع الأسلاف واستمرارية الانتماء إليهم... وإننا... «على العهد باقون». ولعل التعبير الذى يردده المسحراتى مع مجموعات الأطفال: يا رمضان يا جديد يا جديد، بكرة الوقفة وبعده العيد، ما يؤكد هذه الحقيقة الاجتماعية.



٨- «المسلم الصالح.. والمسلم الطالح»:

«المسلم الصالح والمسلم الطالح good muslim,bad muslim» هو عنوان أحدث كتب المفكر الأفريقى البارز محمود ممدانى لعام ٢٠٠٤. استحضرته وأنا أستمع لترحيب الوزير الأمريكى «كولين باول» بفكرة إرسال قوات الدول الإسلامية - بعد أن ذكر العربية- إلى العراق لمساعدة قوات التحالف الدولى الذى تقوده الولايات المتحدة هناك.. وصاحب الترحيب بالطبع بعض جمل التقدير لدور الدول الإسلامية المتوقع فى العراق. ثم فوجئت بتمييز رئيس وزراء العراق بين دول مجاورة ودول غير مجاورة للعراق، ثم تمايزت مواقف «الدول الإسلامية» نفسها بين ملمحة أو مرحبة وأخرى متحفظة وبينما أنا فى حالة فرز المواقف، ومحاولة التعرف على منطلقات الفرز الأمريكى بين المسلم الطيب والمسلم الشرير، عرض لنا الأستاذ السيد ياسين والأستاذ فهمى هويدى منهجية باحثة أمريكية فى مؤسسة «راند» المهمة هى «شيرلى بينار» فى كتاب لها بعنوان «الإسلام المدنى الديمقراطى» أعدته بتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية وفيه توصى بتوسيع هامش «اغتراب النظم الإسلامية» المتطرفة لكى تتحول هذه النظم نتيجة هذه التوصية إلى الاتجاهات الحداثية والعلمانية، ثم تتحدث الباحثة عن شركاء من أتباع التيارات الإسلامية (موضع دراستها) لكى تتعاون الولايات المتحدة الأمريكية معهم لتنمية الإسلام الديمقراطى.... وذلك حين نختبر إمكانية كل تيار لكى يصبح أنصاره شركاء لنا».... إلخ. عندئذ عدت سريعا للأستاذ «ممدانى» لأتصور معه- وإن فى سياق آخر- كيف سنكتشف وجود «مسلمين طيبين» وآخرين «أشرار»! وبالتأكيد سوف يصدر عن الإدارة الأمريكية فى وقت تال ما يفيد هذا التصنيف، بالنسبة لمن

سيتعاونون معها لمواجهة الإرهاب فى العراق وتحقيق الاستقرار للأوضاع الراهنة، ومن سيرفضون أو يتحفظون على «التعاون» مع قوات الاحتلال الأمريكية للعراق. هنا سيظهر على الشاشة الفرق بين «المسلم الطيب.. والمسلم الشرير»، وفق رؤية «ممدانى» أو وفق شيرلى بينار..!

والأستاذ «محمود ممدانى» مثقف أوغندى من أصول هندية، ذو خبرة طويلة فى جامعة ماكاريرى (أوغندا) ودار السلام (تنزانيا) وكيب تاون (جنوب أفريقيا)، وهو الآن فى «كولومبيا» بالولايات المتحدة الأمريكية، وله إسهامات علمية بارزة فى تحليل التطورات السياسية فى أوغندا وشرق أفريقيا ووسطها عموما، كما له إسهامات فكرية عن المجتمع الأفريقى وأشهرها كتابه القريب عن «المواطن والرعية» فى مجال الجدل عن طبيعة الأوضاع الطبقية والاجتماعية السائدة فى المجتمع الأفريقى مقابل مقولات القبلية والعرقية التى تسود فى تحليل أوضاع القارة دون انتباه لبعدها فى الاقتصاد السياسى للمجتمعات الأفريقية. وقد امتدت معرفتى بمحمود ممدانى لحوالى الثلاثين عاما الآن ليس باعتباره أستاذا جامعيا زميلا فى جمعية العلوم السياسية الأفريقية فحسب، وإنما كمناضل، فى دعم حركات التحرير الأفريقية بدار السلام بتنزانيا حتى دعم معارضة المستبدين فى أوغندا؛ عيدى أمين وحتى ملتون أوبوتى.

وقد أكسبه العمل الوطنى «ضد الإمبريالية» من ناحية، وانشغاله بالتحليل الاجتماعى من ناحية أخرى مصداقية فى تحليل الظواهر على مستوى عالمى، جعلت محاضرته فى جامعة ماكاريرى بأوغندا، وعقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ عن «المسلم الطيب والمسلم الشرير» good Muslim bad Muslim ذات صدى كبير على كافة المستويات الثقافية والجامعية، حيث لا يعتبر «محمود

ممدانى» سلفيا أو مجرد منشغل «بسوسيولوجيا الدين» بما يمكن معه اتهامه بالتحيز للتفسير الدينى، أو حتى السياسى الساذج، وإنما جاءت مساهمته مبدئية فى شد الانتباه إلى المرجعية الصحيحة للموجة الأمريكية الظالمة فى تحليل ما حدث، وربطها بتاريخ الغرب الحديث وما تراكم من آثار الحرب الباردة، وليس إلى سهولة اتهام «المسلمين الأشرار».

نتوقع إذن بقراءة ممدانى- أن ثمة موجة من الفرز سيشهدها العالم العربى والإسلامى مجددا، مع تطور الوضع فى العراق ومدى التعاون مع الحلفاء فى الإبقاء على نفس الحال الذى هو عليه من الوجود فى إطار قوى الاحتلال الأجنبى- أى إننا سنصبح أمام تصنيف سبق أن عرضه «ممدانى» نقلا عن تحليلات الإدارة الأمريكية، بأن هناك «المسلم الطيب» الذى يكون معنا (أى الأمريكيين) و«المسلم الشرير» الذى يكون «معهم» أى مع الإرهابيين الأشرار، وهذا فى ظل تبلور النزوع الأمريكى إلى تقسيم العالم كله إلى من هم «معنا» ومن هم «ضدنا». فالأنا هو الأمريكى «والآخر» هو ما دون «الإطار» الأمريكى سواء هو إطار العولمة المعسكرة، أو إطار «النظام الدولى» المطيع ذى الآلية المعاونة.

يرى «محمود ممدانى» أن المشكلة الأساسية تأتى من تفسير «العنف السياسى» أو الإرهاب ببعده الثقافى فقط، حيث ثقافة «الحداثة» هى الأنا، وثقافة «الآخر» أى الإرهاب والعنف كامنة فى غياب الحداثة فى مجتمعات ما قبل التحديث، وهى هنا المجتمعات الإسلامية ومجتمعات «الإسلام السياسى» على وجه التحديد. ومن هنا نشأ الحديث عن «صراع الحضارات» بين الغرب The west وبين الآخرين The Rest ولأن الفلسفة الغربية نفسها عرفت القول بأن العنف ضرورى أحيانا لإحداث «التقدم التاريخى» مثلما حدث مع الثورة الفرنسية.. إلخ، إلا أن فلاسفة الغرب الآن

يرون فى العنف الحالى عنفا غير قائم على «حساسية التقدم» الذى عرفته البشرية فى الثورات الكبرى (الغربية بالذات). ولا يختلف «ممدانى» وغيره كثيرون فى رفض العنف المدمر السائد هنا وهنالك، ولكنه يمد نظره بذكاء إلى افتقاد الموقف الغربى الحالى لقراءة التاريخ الحديث قراءة تساعده على تفسير هذا الاختلاف فى حالة العنف السائدة. ويسارع «ممدانى» لتوضيح قضيته فى غياب التاريخ السياسى القريب عند تفسير العنف السائد، مرجعا إياه إلى مجمل نتائج الحرب الباردة نفسها تارة، ومظاهر ما بعد الحرب الباردة تارة أخرى، وهنا لا يكفى التفسير بالبعد الثقافى الدينى لغياب الحداثة فى العالم الإسلامى أو بانتشار العرقية والقبلية (كبعد ثقافى اجتماعى) على المستوى الأفريقى.

ويرى «ممدانى» أن الغرب لا يرى إلا واقعه هو ولحظته التاريخية، بينما كان على مثقفيه أن يفسروا لماذا اتخذ «الآخرون» هذا الموقف منهم. ومن حديث طويل وفصول جديرة بالقراءة نستطيع أن نلفت القارئ إلى ما عرضه «ممدانى» عن عمق «ممارسة العنف» فى الغرب بينما يتهمون مجتمعاتنا بعمق هذه الممارسة منفصلة عن ممارساتهم. وهو يرى أن نشأة الجولة الحديثة للعنف تبدأ مع النهضة الأوربية ومولد الحداثة السياسية وما تبع ذلك من اكتشاف كولومبس للعالم الجديد مقترناً بتصفيته وإبادة جماعية للسكان الأصليين باعتبارهم «آخرين» من زمن ما قبل الحداثة، إلى سقوط غرناطة فى نفس العام ١٤٩٢ والطرد والتصفية بالجملة لليهود ثم للمسلمين. هنا ولدت الدولة المركزية الحديثة فى أوروبا والتى احتكرت العنف السياسى فى ظل الحداثة نفسها كمنهج للتقدم- وبدأ الحديث عن «الأمة» و»أعداء الأمة»، مع التسليم بوجود «الضحايا» وتصفيتهم فى الداخل، ووجود ضحايا آخرين نتيجة الحاجة للتوسع فى الخارج (الأمريكتين- جنوب أفريقيا..). وكان

«للدور الحضارى» التحديثى دوره فى تغطية فكر «التصفية الجماعية» للأجناس والثقافات «الأدنى». وانعكس ذلك طوال القرن التاسع عشر ثم العشرين على تصنيف يفرق بين الحروب المتحضرة أو بين المتحضرين التى تلتزم قوانين الحرب والحروب الاستعمارية التى لا تلتزم بهذه القواعد.

وقد أغرقت هذه الفلسفات عالم «الحرب الباردة» وخاصة بعد السقوط الأمريكى فى فيتنام حيث ظهرت ضرورة تصفية «إمبراطورية» الشر السوفيتية. وأصبح ما يهم هو الرد على ثورة «ساندينستا» بنيكاراجوا والثورة الإيرانية باعتبارها عناصر الشر. وبرر ذلك لديهم اعتماد «الإرهاب السياسى» بدعم «الكونترا» فى نيكاراجوا، ودعم الطالبان والقاعدة فى أفغانستان والعالم الإسلامى عموما. بل ودعم «رينامو» ويونيتا وغيرها فى أفريقيا... وكانت النتيجة هى ما أسماه «ممدانى» بالحصاد المر لهذه التحالفات. ولابد من فهم ما حدث فى ١١/ ٩ فى إطار أعقاب «الحرب الباردة» وليس غيرها. فما يسمى بظواهر ثقافية أو دينية، حتى ببعدها المحلى، لم يتولد بعيدا عن إدارة الحرب الباردة السياسية والعسكرية.

لذلك يرى «ممدانى» أن الولايات المتحدة «السياسية» حريصة على إبعاد الأنظار عن هذا التفسير السياسى التاريخى متوقفة عند الثقافى والدينى والعرقى والقبلى الآنى.. إلخ؛ لأن ذلك هو الذى يجعلها تدفع القول بأن «المسلمين الأشرار» هم الذين يقفون مع الإرهاب، وأن المسلمين الطيبين هم الواعون بضرورة تطهير أنفسهم وأسمائهم من هذه الجريمة.. ولذلك «سيؤيدوننا» فى الحرب ضد الأشرار! وتتضمن هذه الرسالة بالطبع القول بأنه إن لم يُثبت كل مسلم أنه طيب، فإنه يعتبر شريرا، ولذا أصبح على المسلمين جميعا تقديم أوراق اعتمادهم كطيبين عبر الالتحاق «بحربنا» - الأمريكيين - ضد الأشرار.

لا يشارك «ممدانى» فى عملية نكران الحداثة على هذه المجتمعات «الأخرى» بل إنه يضرب الأمثلة التاريخية والحديثة على محايثة عملية التحديث بين «الآخرين» مع التأكيد على شيوع الموجة بين المسلمين فى مراحل حديثة أيضاً لكن عالم الإسلام السياسى فى تصور الغرب خاصة بعد الحادى عشر من سبتمبر- متجمد عند عالم ما قبل الحداثة، بعضه يدفعه جموده إلى العنف والإرهاب ولابد أن يُواجه هؤلاء بالقوة كمسلمين أشرار وبعضهم الآخر يلتزم بقديمه ولكنه لا يعرف طريق التقدم والحداثة وهنا يقع بين ضرورات التجديد وسياساته أو تحقيق التقدم بالقوة أيضا.

ذلك كله من فرط التفسير الثقافى وليس السياسى التاريخى لما بعد الحرب الباردة وهو ما يسعى له كتاب ممدانى خوفا من وضع المسلمين جميعا فى دائرة «الأشرار»..

عندئذ انتبهت لخطاب «كولن باول» الأخير بمناشدة المسلمين الطيبين المساعدة فى مواجهة المسلمين الأشرار فى العراق وخارجه، بل وتذكرت أن حملة تحديث العالم العربى الإسلامى ومقرطته بدأت فيما عرف بمبادرة «باول» نفسه منذ بضعة شهور حول أساليب تكوين «المواطن الصالح» أو قل المسلم الطيب.

إن كتاب ممدانى يعتبر إضافة فى دراسة أساليب الإمبريالية فيما بعد نهاية الحرب الباردة، وهو ليس دراسة فى شئون العالم الإسلامى، بقدر ما هو استمرار لدراساته عن عالم التحرر الوطنى فى معاناته من السياسات والمصالح الإمبريالية.



٩- هل تترك السينما دورها التوحيدى للكرة؟

شهدت أوائل القرن الواحد والعشرين ظاهرة بالغة التأثير على النحو الذي شهده أوائل القرن العشرين. وعنوان المرحلتين هما الكرة حاليا والسينما سابقا. لم يشهد الشارع العربى فى السنوات الأخيرة تأثيرا جامعا له مع الشعوب الأفريقية، أخوية أو عدوانية مثلما شهد بالنسبة للكرة، فهذا حادث خسارة القاهرة للمونديال وما سمى اجتماعيا وسياسيا «زيرو المونديال» أمام جنوب أفريقيا، وذاك انتصار فى قمة الكرة، بالقاهرة أيضا فيما عرف «بكأس أفريقيا» وما أحاطه من تعبئة شعبية «وطنية» قلما حدثت منذ وفاة الرموز السياسية أو الفنية التاريخية الكبرى! وها هي الكرة تعود وسيلة للتوحد، ونحمد الله أنها فى أوروبا وبين فرق أوروبية وعالمثالثية فى الغالب، وليست وراء الفرق الأمريكية! وإلا اكتملت عناصر العولمة حول رقابنا، ويكفى أنها تسيطر على أدوات ترفيهنا المختلفة منذ وقت مضى ...!

من المؤسف أننا لا نملك تصورات متكاملة خارج علاقات السياسة ليمكن أن نتفاعل بها عبر اللقاء الثقافى والفنى والاجتماعى، بشكل أفضل لتنمية الحس العالمى لشعوبنا على أسس جديدة قد يجدها المشروع القومى – عندما ينضج – مفيدة لتطوره وحتى لامتداد نفوذه المعنوى، والتعاونى ....إلخ. ولسنا هنا ببعيدين عن فترة فى السيتينات حصدت فيها الناصرية ما زرعته السينما المصرية على مدى عقود من الزمن. لم تكن خطب عبد الناصر، ولا صوت العرب، بعيدة عن تأثير أفلام بركات أو صلاح أبو سيف أو أفلام آسيا، وما صدر عن نجوم الدراما والفكاهة من أبناء القاهرة والمشرق عموما. وانتشرت من خلال كل ذلك عامية متقاربة وصورا إنسانية أكثر اقترابا؛ بل وسادت رؤى طبقية واجتماعية ونماذج للحياة

وبطولات وخيبات تنفع فى دراسة سوسيولوجيا الحركة في العلاقات الشعبية. ولم يكن الجهاز الإعلامى أو الثقافى غافلا عن قيمة هذه القنوات فى الوصول بالعلاقات للجماهير، وكان عبد الناصر وأكثر من مسئول عربى يحضر الاحتفالات الغنائية الكبرى ويعرض الفنون الشعبية أمام كافة ضيوفه حيث أبطال السينما والمسرح والغناء ذوو مكانة لا تقل عن مكانة الكتّاب والمفكرين والسياسيين.

ولا أعرف لماذا لم تشغل هذه المسألة بال أجهزتنا الثقافية والإعلامية وهى تلهث بالعرض والتعليق والمتابعة لمباريات الكرة أو الرياضيات الأخرى المحببة للجماهير فى ظروف تطورات القرن الواحد وعشرين لتكون فرصة للتعريف والملتقيات الثقافية والفنية، علّنا نحقق عن طريق الكرة ما نخسره يوميا عن طريق السياسة والثقافة والفنون، و بمعنى ما، كان يمكن أن تكون «مهرجانات الكرة» فرصة لعرض أفلام من هذه الدولة أو تلك، أو مقابلة فنانين ومفكرين أو إصدار الكتب والترجمات المعدة سلفا عن قضايا ومسائل أفريقية وعربية ودولية لرفع مستوى «التلقى» للحدث الكروى نفسه. ولقد كان الحديث عن «الفهود» و«الأفيال» و«النمور» منفذا لأحاديث ثقافية ممتعة، حيث كانت «كوت دى فوار» ونيجيريا والسنغال والكونغو مواقع لهذه الرموز الكاسحة فى البيئة الجغرافية والاجتماعية على السواء. إن مد الطريق بين الجزائر ونيجيريا بمليارات الدولارات، أو الدور الليبى فى أفريقيا، أو مكانة مصر فى الوحدة الأفريقية كان يمكن أن يجد الحديث عنها رواجا طيبا بين جمهور ينتظر حديثا عن مكانة هذه البلدان التى تفرز «الأفيال» و»النمور»، ومدى علاقاتنا بشعوبها.

والحق لقد أثارنى ذلك وأنا أتابع هذه الشجون الشعبية مؤخرا بسبب احتكار عرض مونديال الكرة (٢٠٠٦) على شعوب أو طبقات دون أخرى، أو لمظاهر

الأسى الشعبى أمام آليات العولمة، مما أصبح جديرا أن ننقل به الجدل حول العولمة، من سفسطات المثقفين، وصعوبات تقديم آثار الإجراءات المتعنتة لمنظمة التجارة العالمية وتعثر نتائج «دورة الدوحة » ودورة «هونج كونج » ، لنصل إلى الجماهير العريضة عبر حكايات الاحتكار و« حرمان الجماهير » ليس من مواد الغذاء والكساء فقط ولكن أيضا من متعة مشاهدة مباريات الكرة على الشاشة الصغيرة.

وقد جرّتنى هذه الإثارة إلى عالم الثقافة لأحاسب المثقفين أنفسهم، بادئا بنفسى بالطبع، على عدم تقديم حقول الثقافة والفنون بشكل كافٍ كأدوات التقاء بين شعوبنا فى العالم الثالث، سواء بتقديمها كمادة مباشرة أو التعريف بمصادرها للصحفيين والإعلاميين لينتبهوا إليها وهم الأوثق صلة بالجماهير عمليا.

راجعت ما شاهدت أو علمت به من صور الإنتاج الفنى فى ساحتنا العربية وخاصة فى السينما وما تحمله عن أشكال الاقتراب من الشعوب الأخرى وخاصة الأفريقية، وقد فوجئت أن ثمة قدر من الاهتمام بالسينما الأفريقية فى المهرجانات الفنية المتخصصة حيث يعطى بعضها القدر الأكبر من الاهتمام ، مثلما فى مهرجانات المغرب «مراكش» و «خربجة»، وبعضها فى تونس «قرطاج» ثم تأتى بدرجة أقل فى القاهرة، والأقل فى دمشق، والنادر فى «دبى» وغيرها من العواصم العربية التى تهتم أحيانا بهذه الملتقيات الفنية وليس بترويجها شعبيًا. وإذا كانت بعض الهيئات العربية تستحضر إنتاجا أفريقيا إلى ديارها فإننى عرفت أنه قلما ترحل هذه الهيئات بإنتاجها إلى قلب القارة حيث المهرجان الشهير والدورى منذ أكثر من ربع قرن فى واجادوجو عاصمة «بوركينا فاسو»، وحديثا فى عواصم أخرى مثل «كيب تاون» أو «برازافيل » ...إلخ.

وبالرجوع إلى كتابات باحث وناقد سينمائى مثل هاشم النحاس، أو بعض

اجتهادات طبيبة مثل «سهام عبد السلام» بترجمتها المتميزة لكتاب «السينما العربية والأفريقية» تأليف (مالكموس - آرمز) فإننى شعرت كأنما الجهد العربى للتعامل مع السينما الأفريقية يتحقق فقط عندما يكون النفاذ إلى الإنتاج الأفريقى عبر شركات الاحتكار الأوربية للسينما الأفريقية نفسها، فهى فى معظم الأحوال التى تمول الإنتاج وبالطبع تحتكر التوزيع. وقد فشلت محاولات وطنية مخلصة للقيام بذلك فى قلب أفريقيا بين مخرجى دول الفرنكفون (١٩٧٩-١٩٨٥) ولم يسعفهم تنظيم التوزيع فى عشر دول بغرب أفريقيا ووسطها، لاستعادة تكاليف الإنتاج. ومن ثم بقى الاهتمام بالسينما الأفريقية خارج بلادها وخارج العالم العربى نفسه.

وتذكرت يوما كنا نضع فيه خطط التعاون العربى الأفريقى فى السبعينيات والثمانينيات واقترح المهتمون أن تكون الفنون وخاصة السينما مصدرا للتعاون بقيام المصرف العربى لأفريقيا أو صناديق المعونة الفنية بالمساعدة الجادة فى تطوير هذه الصناعة الجامعة للجماهير والتى تبدو أحيانا أكثر فاعلية من إرسال عدد محدود من المدرسين أو حتى الفنيين ليتوهوا فى مدينة أو أخرى دون عائد ملموس كبير مثل فيلم سينما أو تلفزى.

وبمزيد من القراءة فى كتاب فريد بين الترجمات العربية الآن عن السينما العربية والأفريقية، وجدت أن ثمة عديدا من المشاكل لابد أن يتنبه لها المنتجون والنقاد والممولون على السواء، وهى مشاكل نابعة من الموقف الثقافى نفسه على الساحة العربية والأفريقية. ولن أدخل هنا فى جوانب فنية ليست من اختصاصى تتركز حولها الكتابات المتعددة التى مررت بها مع هذا الكتاب عن السينما العربية والأفريقية . فثمة معالجات لمخرج شهير مثل «عثمان سمبين» عن صدام الثقافات الأفريقية التقليدية والتحديثية فى نفس الوقت مع الثقافة الإسلامية فى بلد مثل

السنغال، بل إن مخرجا موريتانيا شهيرا مثل «عومارو جاندا » لا يقل تصادما وهو الممكن أن يكون أكثر رواجا فى المنطقة العربية.

ويلعب موضوع الصور المتبادلة التى يتابعها المرء فى تحليل أعداد كبيرة من الأفلام العربية والأفريقية فى مثل هذا الكتاب وغيره، دورا قد لا يكون إيجابيا فى التأثير المباشر على العلاقات، إلا أن يرقى الإحساس الفنى والنقدى والتسامحى والحداثى فى وقت واحد عند أوسع الجماهير لتتقبل مثل هذه الصور المعروضة عن مسلمى السنغال فى فيلم «سيدو» أو «الخالا » لعثمان سيمبين، أو متعدد الزوجات عند «جاندا» أو حتى الأفريقى العميل مثلما عند «هايلى» جريما الأثيوبى. وبنفس القدر سنجد الصعوبات فى عرض صورة «الأفريقى» الأسمر فى الأفلام المصرية والذى هو إمّا النوبى القديم (والرؤية الأفريقية ترى النوبة أصل الحضارة المصرية والأفريقية عموما) أو صورة «الأفريقى فى الأدغال» باستثناءات محدودة عن بعض عواصم القارة السياحية!.

وأتصور لو أن أجهزة تمويل التعاون العربى الأفريقى هى التى تدخلت بثقل لتمويل إنتاج سينمائى وطنى على الجانبين، فسوف تتعدل الصورة المعروضة بالتأكيد لتصير أكثر موضوعية، وقد تجعل السينما تستعيد بعض أدوارها التاريخية لتقف إلى جانب الكرة فى ملعب العلاقات الغنى باللاعبين!



١٠- مريام ماكيبا.. فنانة بوزن أمة

مضت «ميريام ماكيبا» فنانة جنوب أفريقيا والقارة فى الأسبوع الثانى من نوفمبر ٢٠٠٨- فى لحظة تبدو وكأنها مختارة لتشير إلى مجمل مكاسبها ضد النظام العنصرى حين أُعلن عن وفاتها مع نجاح «باراك اوباما» رئيسا للولايات المتحدة ليقول على الأقل إن السود مازالوا حاضرين فى العالم! وقد طردت «ميريام ماكيبا» من بلدها عام ١٩٦٠ فى اللحظة التى خرجت منها لتغنى للعالم ضد التفرقة العنصرية ونظام الأبارتيد. ليست مصادفة أن يقول عنها نلسون مانديلا عند سماعه خبر وفاتها: «لقد كانت «ميريام ماكيبا» «أُما» لنضالنا، ولأمتنا الناهضة. وفى لحظاتها الأخيرة التى قضتها على المسرح إنما كانت تغنى لإثراء قلوب وحياة الآخرين».

كانت «ماكيبا» تُعرف فى أنحاء القارة «ماما أفريقيا» وما أن تظهر على المسرح حتى تنطلق الجماهير التى تعرفها بمطلع أغنية «باتا باتا» مع موسيقى الجاز الصاعدة، وتنطلق ماكيبا من جانبها بأغنية «سيطلق سراحى»، و«عودوا لأفريقيا». وحين غنت مع الجماهير فى أعياد استقلال دول شرق أفريقيا غنت معهم بالسواحيلية «مالايكا».

أصبحت «ألبومات» ميريام ماكيبا، الأشهر بين قرنائها فى الولايات المتحدة عندما زارتها بعد إبعادها أول الستينيات من جنوب أفريقيا، وغنت أمام الرئيس كيندى ضد النظام العنصرى، وضمن حملة الحقوق المدنية لتحرير السود فى أمريكا. ولم يغفر لها قتلة كيندى نفسه موقفها، فقد صرحت بعد إقامة قليلة هناك أنها تجد نفسها فى نظام «أبارتهيد» آخر. وما أن تزوجت «ماكيبا» من أحد قيادات «الفهود السود» التحريرية السوداء «ستوكلى كارمايكل» حتى قرر مقاولو التوزيع فى أنحاء

أمريكا مقاطعة ألبوماتها نهائيا! فغادرت بلادهم عام ١٩٦٨ ليستقبلها «سيكوتورى» للإقامة الدائمة فى غينيا، وسفيرة للأمم المتحدة هناك.

حين زرت كوناكرى فى تلك الفترة كان نجوم هذه العاصمة اثنان إلى جوار سيكوتورى، الرئيس نكروما الذى خلعته الإمبريالية من غانا ١٩٦٦ كما كانت هناك ميريام ماكيبا تصدح فى ستاد كوناكرى بعد أن خلعتها العنصرية من الولايات المتحدة مع زوجها الثائر. كانت بلطفها ورقة روحها المعروفة تقول وهى تجول فى عواصم العالم الثائرة أو الشمالية الأوروبية المحبة للسلام «إننى فقط أقول الحقيقة للعالم» فإذا كانت هذه سياسة، فماذا أفعل إذن؟ «وقصدت بذلك تفسيرا لرحلاتها التى لا تتوقف من كوبا إلى السويد إلى موسكو وإلى قلب العواصم الأفريقية الشهيرة، القاهرة، أكرا، دار السلام.. أديس أبابا... إلخ.

لقد استمع لها جمهور القاهرة، وحياها، فاستمع إليها مع موسيقى «الجاز» حية نابضة، قادمة من قلب أفريقيا الحزين، وليس من صالات الفن اليومى المقطوع الجذور...

لقد رحلت «ميريام ماكيبا»، ومازال فى عنقنا دينا لها هو ضرورة إطلالها مع موسيقاها بالقدر المناسب لقيمتها، أمام شبابنا الذى لا يجد أمامه إلا نادرا من يؤكدون له مع «ماكيبا» أن الفن الجميل أيضا... سياسة يومية...



١١- « الجيلى » .. شاعر الربابة... الأفريقى:

» الجيلى» ذلك الراوى الأفريقى الذى يشبه « شاعرنا الشعبى « فى مقاهى العواصم العربية ، جالسا فى مقهى يحمل ربابته ، وهى القرينة فى أنحاء غرب أفريقيا بـ «الكورا» الوترية، أو نراه يتجول الآن فى الأسواق، كما وصل إلى الفنادق الكبرى فى عواصم غرب أفريقيا، وخاصة الفرنكفونية، يمتع أبناء الطبقات الجديدة بالمديح أو قص الحكايات الصغيرة بينما كانت سمعته الحكى عن الممالك القديمة، يروى السير الشعبية عن عظماء هذه البلاد وأبطالها...هذا « الجيلى » أو « الجريوت» فى اللغات الأوربية كان ذا قيمة اجتماعية كبيرة حتى وقت ليس ببعيد . واتخذه الأوربيون كمصدر أساسى لمعارفهم الإثنوجرافية عن منطقة كبيرة فى غرب القارة. وقد بلغت قيمته التاريخية إلى حد قال عنه أبو المؤرخين الأفارقة « أحمدو همباتى با»: حينما يموت «الجيلى» أو «الجريوت» يصبح الحال وكأنه قد دفنت مكتبة ...وقد أدهشنى ما قرأته عن حضور أحد هؤلاء الرواة « الجيلى» أو « الجريوت» للمهرجانات العالمية للموسيقى الشعبية، أو المهرجانات الخاصة فى الولايات المتحدة للتعبير عن جذور الموسيقى الأفريقية مقترنة بموسيقى « الجاز» أو « البلوز» الشائعة هناك ، كما حضروا فى أوروبا مهرجانات موسيقى الفلامنكو ، باعتبار «الكورا» نوعا من الجيتار. ذلك لأن «الجريوت» بات لا يروى حكاياته التاريخية أو يقدم مدائحه أو تعليقاته الاجتماعية إلا إنشادا فى معظم الأوقات ، بعد تعطل مهمته كراو للتاريخ ، وقد تساعده زوجته «الجريوتا» بدورها، أو تستقل عنه بالغناء والإنشاد أحيانا.

لكن ما أدهشنى أكثر من ذلك هو عدم معرفة دوائر الموسيقى العربية التى تتعلق

أنظارها حتى « بالجاز» الأفروأمريكي. ولم يبحثوا مثل ما بحث الأمريكيون أنفسهم عن أصول هذه الموسيقى والملاحم التى ما زالت حية وتتصل أيضا بتاريخهم، لأنها تروى الحكايات عن إمبراطوريات مثل إمبراطورية مالى فى ملحمة « سونجاتا» بينما الأخيرة ذات الصلات الإسلامية الحميمة، والعلاقات الوثيقة بعالم العرب أيام مجدهم وترحالهم فى أنحاء القارة وخاصة مع ممالكها الشهيرة مثل «مالى» و«السنغاى» وغيرها. وقد شهد الفنانون العرب كثيرا من هؤلاء «الجريوت» فى مهرجانات كبرى للفنون شاركوا فيها فى داكار ولاجوس والجزائر بين ١٩٦٦-١٩٧٨ على الأقل.

وقد ظهر أثر « الجريوت» أو « الجيلى » فى أكثر من عمل شهير عالميا، أقربها إلى القارئ العربى رواية ومسلسلات « الجذور» لـ « أليكس هيلى» الأفرو أمريكى الذى جاءته فكرة هذا العمل المهم من متابعته لأصوله الأفريقية فى منطقة « مالى» والنيجر، فكشف له بعض « الرواة» - « الجيلى » تسلسل عائلته فى قرى ونجوع هذه المنطقة باعتباره « كونتا كنتى » الشخصية الشهيرة فى هذا العمل.

ومنذ ذلك الحين انتبه معظم علماء «الأنثروبولوجيا» إلى « الجيلى » كمصدر للتاريخ الشفاهى للشعوب الأفريقية، بل وتاريخ التطور الاجتماعى للممالك، والديموغرافى بل والطوبوغرافى للمدن والآثار الكبرى فى القارة وخاصة فى غربها الغنى بهذه الآثار. ذلك أن « الجريوت» ليس هو مجرد « شاعر الربابة » على نحو ما وصل به الحال الآن، ولكنه كان الراوى الخاص للملك أو الإمبراطور (حالة مالى ، و « دو» وغيرها) كما كان دوره كذلك حتى فى القرية والقبيلة بالنسبة لعائلاتها. وكان الملك كما تحكى ملحمة « سونجاتا»، يهب لابنه عند مولده «راويه» الخاص، يتابعه فى حياته، ويهدهده بالغناء أحيانا، لكنه يروى له تاريخ عائلته، ويتحول إلى مرشده وناصحه عندما يكبر، ويتعرف إلى ما تقول به مصائره المسجلة ، فيدفعه أو يرده

عن هذا الفعل أو ذاك. وإلى هنا لم تكن الموسيقى أداته الرئيسية بقدر ما كان الشعر والإيقاع الشعرى والغنائى، وكلها لتيسير رواية التاريخ المتوارث. وتقوم الآن حركات شبابية فى غرب أفريقيا تطالب بأوضاع معينة جديدة لممالكها وتشريعاتها العرفية بناء على روايات يتناقلها «الجريوت» أو « الجيلى » حتى الآن. ومع التطور الاجتماعى نفسه لوضع الممالك والقبائل والمدن ، تطور دور « الجريوت» من الرواية إلى دوره الموسيقى فأصبح قرين « الكورا» يشحذ بها الآذان ويشد الانتباه.

ويشير الباحثون إلى أن عائلات « الجيلى» الأساسيين تتسلسل بدورها مثل العائلات الملكية، ويذكر أحد المؤلفين المعروفين فى هذا المجال أسماء أكثر من عشرين عائلة «للجيلى » فى غرب أفريقيا بين مالى والسنغال وجامبيا ، شكلوا منذ أكثر من عقدين رابطة خاصة باسم رابطة « الجريوت» فى باماكو بقيادة « باكارى سومانو» أحد « الجريوت » المشهورين فى المنطقة والمعروف دوليا حتى وفاته عام ٢٠٠٣ ، ومن أمثاله الآن « ساليف كيتا » و « مارى كنتى » و« جالى كوندا » و..إلخ. بل ومنهم من دخل مسابقات عالمية فى مهرجانات الجيتار بنيويورك أمثال « كيبا سيسوكو»...

إننى أذكر كل ذلك لأدفع بمنظمات الفنانين والأدباء العرب، لمحاولة الالتقاء بهذه الجماعات والألوان الفنية الأفريقية المعروفة على نطاق واسع ما دمنا نقول بأن ثمة اتصال عربى بكثير من أوجه الثقافات الأفريقية، كما نقول بأن ثمة أصول أفريقية لبعض ألوان فنوننا وإيقاعاتنا وأنماط الحياة الفنية نفسها، ليس فقط من قبيل رواة السيرة، بل ومضمون السير الشعبية المعروفة. ولست بحاجة للقول بآثار السيرة الشعبية الهلالية مثلا الممتدة على سواحل بحيرة تشاد وفى بورنيو وكانم التشادية النيجيرية. وهناك أبناء «الشوا» الذين يحملونها فى أنحاء غرب أفريقيا وشمالها، مما لابد أن يكون ذا أثر متبادل مع ملاحم « سونجاتا» وغيرها .

١٢- الفن الملكى الأفريقى ... مسروقا :

هل يصدق أحد أن أكثر من ربع مليون قطعة فنية أفريقية، ومعظمها من فن النحت الراقى، موجودة فى أكبر متاحف لندن وباريس وبرلين وجامعات أمريكية مثل بنسلفانيا؟ وهل يعرف الكثيرون أن معظم هذه الثروة من فنون النحت الأفريقى، التى تشتهر بها منطقة غرب أفريقيا وخاصة مناطق وسط نيجيريا أو غربها، فيما يعرف بممالك بنين، واليوروبا؟ وأن معظم هذه القطع من مادة البرونز والعاج والنحاس وأحيانا الأبنوس؟

هذا ما كشف عنه الجدل الساخن الآن حول سرقة ونقل الآثار الفنية من منحوتات غرب أفريقيا إلى عدد من دول الغرب، بمناسبة إقامة معارض كبرى لهذه الفنون فى الأعوام الأخيرة، وآخرها بين فبراير ومايو (٢٠٠٨) فى برلين ثم معرض آخر فى شيكاغو (يوليو ٢٠٠٨) وقبلهما كان فى متحف بالنمسا فى مايو ٢٠٠٧ مع عقد الندوة الدولية هناك حول فنون القصر الملكى وطقوسه فى بنين (نيجيريا) بحضور علماء ونقاد وأثريين أوروبيين وأفارقة، بل وحضور «أوبا» بنين نفسه لبعضها (شيكاغو٢٠٠٦).

استفاد الباحثون الأفارقة من هذه الأجواء الدولية ليفجروا قضية سرقة الآثار الأفريقية، وضرورة إعادتها لأصحابها، بل واصطحب بعضهم ممثلى «الأوبا» ملك بنين الحالى، لإثبات مكانة هذه الآثار لدى أبناء المملكة، ودورها فى طقوسهم الملكية فى الواقع الحى الآن، وأنها ليست مجرد «آثار تاريخية ». وهذه نقطة مهمة فى التعامل مع عناصر الثقافة الأفريقية تختلف فيها عن القيمة التاريخية عند تناول وضع الآثار الفرعونية – المسروقة أيضا– أو مكانة الآثار العراقية التاريخية التى

نهبت وقت غزو العراق .. والاختلاف هنا ليس حول « شرعية السرقة » بالطبع ، ولكن إزاء الدفوعات التى قدمها عدد من الأثريين وقادة المتاحف الأوروبيين حول الموضوع. فقد اجتمع من قبل مديرو ثمانية عشر متحفا أوروبيا وأمريكيا من المعروفين على مستوى عالمى (اللوفر - المتحف البريطانى .....) حول بيان وقعوه فى العاشر من ديسمبر ٢٠٠٢ تحت عنوان « بيان حول أهمية وقيمة المتاحف العالمية» حيث اعتبروا « متاحفهم » بوجه خاص متاحف عالمية ، يعتنى بها كجزء من تراث الأمم التى أقيمت فيها إزاء الدور « العالمى » لهذه المتاحف ، وقيامها بعرض محتوياتها أمام « الجمهور العا لمى » و« فى إطار الثقافة العالمية » ... ويشير البيان إلى أنهم يقومون برعاية هذه الآثار الفنية فى وقت لا يبدى فيه الأفارقة اهتماما بها!

وقد استثار هذا البيان حفيظة عدد من الكتاب الأفريقيين الذين راحوا يزيحون الستار عن تاريخ النهب الاستعمارى الأوروبى لبلادهم، ليس فى مجال الثروات التقليدية فحسب، ولكن بنهب التراث الثقافى الإنسانى نفسه، مسجلين ما تورده بعض هذه المتاحف نفسها عن واقعة البعثة العسكرية « الانتقامية » البريطانية إلى قصر ملك «أوبا» مملكة بنين عام ١٨٩٧ واستيلائهم على ٤٠٠٠ قطعة فنية أشهرها « قناع الملك » والملكة الأم، والمحفوظة كلها مع قطع شهيرة من اليوروبا فى «المتحف الإنسانى البريطانى»، وهى تمثل قطعا فنية عالمية مشغولة من البرونز والعاج ومعروف قيمتها فنيا حتى الآن.

وما زالت تقاليد « الأوبا » فى استعمال هذه الأقنعة فى قصره موجودة حتى الآن أيضا. وهذا يعنى أننا أمام حادث سرقة للممتلكات والآثار تم بالفعل ومعترف به! ويسجل باحثون آخرون أن بعثة عسكرية أخرى هاجمت قصورا فى كوماسى (غانا) واستولت على أعداد كبيرة من القطع الفنية المصنوعة من الذهب والموجودة فى

نفس المتاحف البريطانية.

والعارفون بتاريخ فن النحت فى أفريقيا، يقدرون آثار هذه المنطقة فى غرب القارة (ساحلها الخليجى) وثرواتها من منتج البرونز والعاج والنحاس والأبنوس ..، بل ويعرف الجميع الحرفية العالمية والمتخصصة فى صناعتها بأفريقيا.

وذلك بالطبع غير ما يعرف عن فن « المعمار الصحراوى » ، شمال هذه المنطقة على نحو ما هو موجود فى منطقة « تومبوكتو» و«جنى» و«جاو» فى (مالى) وهو ما لم يهتم بتسجيله أو الكتابة عنه الرحالة العرب، بينما كان ذلك من أول الاستكشافات الأوروبية مما تم نقله مع الأسرى والعبيد إلى لشبونة وأمستردام وباريس. إن التاريخ المسجل لبعض هذه القطع الملكية يرجع إلى القرن الثالث عشر والرابع عشر، ولابد أن يذكرنا ذلك بمعنى وجود «الدولة الأفريقية» ذات التراث من هذا المستوى فى نفس فترة نهوض الدول الأوروبية وما سمى بعصر النهضة كله.

الكتاب الأفارقة يثيرون قضايا عديدة فى الرد على بيان مديرى المتاحف الأوروبية. فبعد أن يتهمونهم « بالتمركز الأوروبى المعروف حول الذات » وهى فكرة عنصرية بطبعها بينما يتهمون بها غيرهم، فإنهم يرون ذلك أيضا استغلالا أوروبيا مخلا بأبعاد العولمة الثقافية، أو قصر آلية العولمة على أوروبا فقط، بل والتنظير لتاريخ العالم من الموقع الأوروبى وحده مما جعل هذه الفنون تمثل الثقافة البدائية، كما يقول البيان، بينما الفنون الأوروبية هى نتاج عصر النهضة الحديثة. وهذا مما لا يجعل أوروبا تعترف يإساءة فترة الاستعمار للمفاهيم الإنسانية أو الشراكة فى المكون الثقافى والحضارى الإنسانى. وأوروبا التى قامت بتجارة الرقيق تطرد الآن العمال الأفارقة والمهاجرين بينما تريد الاحتفاظ بالتراث الأفريقى من القطع الفنية باسم الثقافة العالمية. ومن باب التسامح الأفريقى يثير عدد من الكتاب

الأفارقة مبدأ التفاوض حول «التعويضات» الممكنة. كما فى حالة التعويض عن العبودية، ويرى آخرون دراسة حالة كل مجموعة فنية على حدة وإمكان ترك بعضها واستعادة بعضها الآخر، وفق تكرارها أو تمثيلها لضرورة ملحة، حيث لا تتم بعض الطقوس الملكية وغير الملكية حتى الآن إلا بوجود هذه التماثيل والمنحوتات. وتشير كثير من الكتابات فى الرد على الأوروبيين إلى أن المنحوتات لا تمثل قيمة جمالية فقط، تحتفظ بها المتاحف من أجلها – ولكنها ذات أبعاد دينية واجتماعية ما زالت قائمة فى بعض المجتمعات مثل بنين ...

وقد كانت ذكرى غزو بنين ١٨٩٧ ومرور قرن على واقعة النهب الواسعة والمسجلة لآثارها الفنية، فرصة لاحتشاد عدد من المثقفين الأفارقة والأوروبيين، بل وبعض البرلمانيين الإنجليز مثل «جورج جالاوى» وراء الطلب الرسمى من ملك «بنين» إلى مدير المتحف الأسكتلندى لاستعادة اثنين وعشرين قطعة فنية ذات قيمة خاصة فى حياة القصر من جهة وفى الذكرى المئوية للغزو من جهة أخرى، مذكرين بحق الشعوب الصغيرة فى تأكيد هويتها مثلما يسعى الأسكتلنديون أنفسهم لتأكيد هويتهم داخل بريطانيا العظمى! وقد رجع المدافعون إلى أمثلة لمطلبهم تم الاستجابة لها كانت قد قدمت من قبل السكان الأصليين فى أستراليا واستعادوا قطعا أثرية لهم من إنجلترا عام ١٩٩٢. بل وثمة واقعة بارزة فى هذا الصدد وهى استرجاع أثيوبيا لمئات القطع الأثرية من إيطاليا فى أبريل ٢٠٠٥، كما أن مصر استردت بعض آثارها بالتفاوض أيضا. وفى الولايات المتحدة نفسها تقوم بعض الدوائر المعنية بالتفاوض حول ممتلكات الهنود الحمر لدى الولايات الأمريكية الأخرى ومتاحفها ...

كان من أطرف ما كشفته هذه الحملة لاستعادة آثار بنين الفنية المسروقة، أن

سلطات المتحف البريطانى باعت بعض هذه القطع لبنين منذ فترة بعد أن تدخلت السلطات النيجيرية نفسها، لترضية أبناء المملكة ذات التاريخ الطويل فى قلب نيجيريا الحديثة!

للمؤلف

حلمى شعراوى

Tel- Fax: 37744644-
Email: hsharawy@aarcegypt.org

كتب صدرت للمؤلف

-دليل الدول الأفريقية (إشراف) ١٩٧٥ (الجمعية الأفريقية- القاهرة).

-الثورة الأفريقية فى أنجولا ١٩٧٨- وزارة الثقافة- بغداد.

-قراءة جديدة لوقائع العلاقات بين حركتى التحرر العربية والأفريقية- معهد الدراسات الأفريقية الآسيوية/ الخرطوم ١٩٧٨.

-أفريقيا- قضايا التحرر والتنمية ١٩٨١- دار الثقافة الجديدة- القاهرة.

-العرب والأفريقيون وجهاً لوجه ١٩٨٥- دار الثقافة الجديدة- القاهرة.

-محاورات مع سمير أمين- دار كنعان- دمشق ١٩٩٥.

-حقوق الإنسان فى الوطن العربى وأفريقيا (مع عيسى شيفجى) دار الأمين ١٩٩٥.

-الشرق أوسطية -مشروع أمريكى صهيونى (تحرير) مدبولى ١٩٩٨.

-فى ثقافة التحرر الوطنى- مدبولى- ٢٠٠٠.

-أفريقيا فى نهاية قرن- دار الأمين ٢٠٠١.

-أفارقة وعرب فى مهب الريح- دار الأمين ٢٠٠٢.

-إسرائيل وأفريقيا- مع د.عواطف عبد الرحمن- دار الفكر العربى.

-تراث مخطوطات اللغات الأفريقية بالحرف العربى (تحرير) المعهد الثقافى الأفريقى العربى- باماكو ٢٠٠٥ (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).

بالإنجليزية

-Racism Storms the South (AHRG) 2001.

-Afro Arab Times (dar El Alam Al Thaleth) 2005.

-Heritage of African Languages Manuscrepts (Afro Arab Cultural Institute, Bamako) 2005.

-Papers For African International Conferences.

ترجمات ومراجعات:

-علم الفولكلور- يوری سوكولوف- مع عبد الحميد حواس طبعة أولى ١٩٧١ والثانية ٢٠٠٠.

-من تجارب الحركات الديموقراطية فى أفريقيا والوطن العربى (مع آخرين)- مركز البحوث العربية ١٩٩٥.

-اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير- كويسى براه- القاهرة ٢٠٠١- دار الأمين.

-حوار البندقية حركة تحرير إريتريا (تقديم) ٢٠٠٣.

-حركات التحرير الأفريقية (مراجعة) المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٤.

-روح الشعب الأسود- وليم ديبويس- تقديم

-أفريقى من القرن الثامن عشر- كويسى براه، ٢٠٠٧.

-التشكيلات الاجتماعية الأفريقية- آرشى مافيجى- ترجمة مع مصطفى مجدى الجمال، ٢٠٠٧.

-الحركات الاجتماعية فى أفريقيا والعالم العربى: محمود ممدانى: المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٩.

-المسلم الصالح والمسلم الطالح (تقديم) محمود ممدانى- المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٩.

بحوث ودراسات أساسية :

-الصحافة فى إفريقيا: مجلة نهضة أفريقيا (الرابطة الأفريقية) ١٩٥٨.

-فن النحت فى أفريقيا، وفنون الموسيقى الأفريقية- مجلة نهضة أفريقيا ١٩٥٩.

-القيم النقدية فى الأدب الشعبى: مجلة الآداب- بيروت- أبريل ١٩٦١.

-موقف المثقف المصرى من قضايا العالم الثالث- مؤتمر العلوم السياسية الأفريقية- الرباط ١٩٧٨.

-الثقافة العربية الإسلامية فى كينيا (مع طاهر لبيب) وفي نيجيريا > مع عبد الرحمن ابوزيد- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٨٣-١٩٨٤.

-الدراسات الأفريقية فى مصر- مؤتمر العلوم السياسية العربية- قبرص ١٩٨٤.

-إسرائيل قوة إمبريالية فرعية- مؤتمر العلوم السياسية الأفريقية ١٩٨٤.

-النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا. فى: العرب وأفريقيا- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت ١٩٨٤.

-مدغشقر على خريطة الثقافة العربية الإسلامية- (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- ١٩٨٥).

-الجاليات العربية فى أفريقيا (دراسة للجامعة العربية وقدمت إلى ندوة: العرب وأفريقيا- كلية الآداب جامعة القاهرة (١٩٨٦).

-المواد الأفريقية فى موسوعة العلوم السياسية العربية- جامعة الكويت- ١٩٩٠.

-صورة الأفريقى فى الثقافة العربية، لمؤتمر الجمعية العربية لعلم الاجتماع تونس- ١٩٩٥.

-الدولة الوطنية، والسلفية الإسلامية فى الشمال الأفريقى- مؤتمر كوديسريا ١٩٩٨.

-المجتمع المدنى وقضايا التنمية فى الشمال الأفريقى العربى، مع UNECA ٢٠٠٠.

-ثورة يوليو وأفريقيا، محاورات: محمد فايق يتذكر: مؤتمر: خمسون عاماً على ثورة يوليو ٢٠٠٢.

-نهاية الأنثروبولوجيا- المناظرة الأفريقية فى العلوم الاجتماعية- مؤتمر معهد الدراسات الأفريقية ٢٠٠٣- مؤتمر الانثربولوجيا الأفريقية بالجزائر ٢٠٠٨.

-التعاون العربى الأفريقى، فى: العلاقات العربية الأفريقية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

-المسألة السودانية- من وجهة نظر جنوبية (كتابات سودانية ٢٠٠٥).

-القيادة وآليات العمل الأفريقى فى مصر فى الفترة الناصرية: ندوة الذكرى التسعين لميلاد جمال عبد الناصر- الجمعية التاريخية- يناير ٢٠٠٨.

-العلاقات المصرية الأفريقية- مؤتمر جامعة أسيوط عن التعاون العربى الأفريقى.

-النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا وفلسطين- دراسة مقارنة.



فهرس الكتاب

الموضوع **الصفحة**

الموضوع | الصفحة

الفصل الرابع : أفريقيا .. والعالم

الموضوع الصفحة

الفصل الخامس: أفريقيا بين التوحد والصراعات

